عالم المعرفة

الإسلام والاقتصاد

دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة

د. عبد الهادي علي النجار

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

الإسلام والاقتصاد

دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة

د. عبد الهادي علي النجار

٦٣ جمادي الأولى - جمادي الآخرة ١٤٠٣ هـ / مارس (آذار) ١٩٨٣ م

المراسلات:
توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب/ ٢٣٩٩٦ - الكويت.

الإسلام والاقتصاد

دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا
الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

ينهج كثير من الباحثين في الاقتصاد الاسلامي نفس منهج البحث في الاقتصاد الوضعي ، فيستعيرون نفس مصطلحاته في محاولة لاقامة هيكل اقتصادي اسلامي جديد يتشكل اطـاره من هيكل الاقتصـاد الوضعي ، وفي هذا يحاول هؤلاء الباحثون ايجاد نوع من التوفيق بين ما يقرره الاسلام من أصول ، وما يجري في الواقع من أمور هي نتاج منهج أو فكر يختلف بالضرورة عن المنهج أو الفكر الاسلامي ، الأمر الذي يؤدي الى تأويل متعسف ، أو الى التغاضي عن أحكام الشريعة الاسلامية .

لقد خلق الله الارض للانسان ليعيش عليها في يسر ييسر له ذكر خالقه ، وفي تسخير السموات والأرض للانسان نعمة من الله لهذا الانسان ، ولذلك كان كل تسخير لما خلق الله يقصد به غير طاعة الله بمثابة كفر بالنعمة ، وخروج بالامور عن مقتضياتها التي خلقت من أجلها .

إن منهج البحث في الاسلام ، أيا كانت مجالات هذا البحث ، لا بد أن يرتكز على هذا الأساس ، ترابط عضوي بين الدنيا والدين ، والحياة الآخرة ، فالحياة وسيلـة الى غاية ، واذا صلحـت الوسيلـة صحت الغاية ، وتحقق الهدف المراد من الحياة . وفي هذا يقول الله تعالى : « وابتـغ فيما آتـاك الله الـدار الآخـرة ولا تنس نصيبـك من الدنيا . . . » [١] .

---

(١) سورة القصص ، الآية ٧٧ .

وفي تقـديم الآخـرة على الـدنيا ، والموازنة بـين الآخــرة ككل والنصيب من الدنيا دلالة على عظم الوزن النسبي للآخـرة ، وفي ذلك يقول اللـه تعـالى : « مـن كان يريد حرث الآخـرة نزد له في حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤ ته منها وما له في الآخرة من نصيب » [1] .

ولا يعني هذا المنهج عدم جواز الأخذ عن غير المسلمين ، ذلك أن الاسلام أطلق سلطان العقل من كل ما يقيده ، وخلصه من كل تقليد للآباء والاجداد ، ورده الى مملكتـه يقضي بحكمـه وحكمتـه ، مع الخضوع في ذلك لله وحده ، والوقوف عند شريعته .

ولا يمكن والحـال كذلك اتهـام أي حركات للتجـديد ـ في تلك الحدود ـ بتهمة استـيراد الأفـكار والنظـريات ، فتلك تهمـة قديمـة حديثة ، سبق أن وجهت الى رسول اللهﷺ ، وقد قال الله تعالى في ذلك : « واذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا . . . » ، وهنا يرد عليهـم القـرآن الـكريم بأن الفيصـل هو صلاحية الفكر وصدقـه ونفعـه ، لا معرفـة آبائهـم وأجدادهـم ، فيقول : « أولو كان آباؤ هم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون . . . » [2] .

ومـن ناحية أخـرى ، فمـع أن الاســلام دين ودولــة ، عقيدة وشريعة ، الا أنه يحض على الاستفادة من الأفكار الأخرى التي لا تتعارض مع أصوله المقررة ، أو قواعده العامـة ، والحكمـة ضالـة المؤ من أنى وجدها فهو أحق الناس بها .

ومع تعدد الكتب والمذاهب الفقهية ، وغزارة الفقه الاسلامي ، فان المسلمين قد لا يجدون في حياتهم المتطـورة حكما فقهيا صريحـا

(١) سورة الشورى ، الآية ٢٠ .
(٢) سورة البقرة ، الآية ١٧٠ .

لبعض ما يطرأ من مشاكل ، الأمر الذي يتعين معه أن نولي قضية الاجتهاد ـ في حدود النصوص والمصادر الاسلامية ـ اهتماما متزايدا .

إن التزاوج بين ما هو كامن في النفس ، وما صادقت عليه الشريعة الاسلامية من تقدير للحرية والتنظيمات المعاصرة ، يفجر الطاقات الكامنة في ميادين الاقتصاد والمعارف والعلوم والفنون ، ومن ثم فليس هناك ما يمنع من الاقتداء به في تلك الحدود .

ورغم أن كتابات عديدة سبق أن تناولت الخطوط العريضة للاقتصاد الاسلامي في علاقته بالنظم الاقتصادية المعاصرة ، فإننا نرى مع ذلك أن الوقت لا يزال مبكرا للاقتصار على قضية معينة بذاتها والغوص في المفهوم الاسلامي حولها ، وصياغتها صياغة حديثة ، لأن ذلك يقتضي الفهم الشامل للاقتصاد الاسلامي منهجا وفكرا وأسلوبا ، وهو أمر لا يزال بعيدا عن كثير من المتخصصين في العلوم الاقتصادية أنفسهم .

وعلى هذا الاساس ، فان موضوع هذه الدراسة سيكون محاولة طرح المنظور الاسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة . .

والله من وراء القصد وهو يهدي الى سواء السبيل

عبد الهادي علي النجار

الكويت نوفمبر ١٩٨٢ م .

مقدمة عامة

ليس للفكر الاقتصادي في الاسلام وجود مستقل عن غيره من الأفكار المكونة للتصور الاسلامي العام . وقد كان الامر كذلك في العالم المسيحي في أوربا في العصور الوسطى [1] . حيث كانت الأفكار الاقتصادية مختلطة بالدين والتاريخ والفلسفة .

وقد كانت الكنيسة تحتل في هذه الفترة مكانة بارزة في حياة الفرد العادي ، حيث كانت تطاول الملوك والأمراء في سلطاتهم الزمنية ، ولذلك كانت قرارات الكنيسة مصطبغة بالصبغة الدينية . على أنه حينما اتسع نطاق الأسواق ، ونمت التجارة ، وخاصة في أواخر تلك الفترة ، أصبح الفكر الكنسي لا يساير هذا التطور ، ومن ثم تجردت قرارات الكنيسة من صبغتها الدينية ، وتم في النهاية الانفصال بين قواعد الدين وقواعد السلوك الاقتصادي وغيره من أنواع السلوك الأخرى ، بحيث أصبحت الكنيسة تختص بأمور الدين دون الدنيا [2] .

ويرجع اختلاط الفكر الاقتصادي بغيره من الأفكار في اليهودية

---

(١) يطلق لفظ العصور الوسطى عادة على الفترة التي بدأت منذ سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي والتي استمرت حتى سقوط القسطنطينية في يد الأتراك في حوالي منتصف القرن الخامس عشر .

أما الامبراطورية الرومانية الشرقية والامبراطورية الفارسية فقد قضت عليهما الفتوحات الاسلامية ، على أثر ظهور الاسلام وتكوين الدولة الاسلامية .

(٢) انظر في تفصيل ذلك :

ERIC ROLL . History of Economic Thought. Faber Covered Editions . London.

PP . 49 - 53.

والمسيحية ، أساسا ، الى أن اليهود والنصارى كانوا يأخذون دينهم عن الأحبار والرهبان ، فضلا عن الأفكار الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وذلك دون الرجوع الى أصل كتبهم ، حتى انتهى الأمر الى أنهم كانوا يعتبرون كلام هؤلاء الاحبار والرهبان حجة عليهم ، كأنهم اعتبروهم أربابا من دون الله .

وفي هذا يقول الله تعالى : « اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم ، وما أمروا الا ليعبدوا الٓها واحدا لا الٓه الا هو سبحانه عما يشركون [1] » .

ونظرا لأن كثيرا من هؤلاء الأحبار والرهبان انحرفوا عن جادة الطريق فقد صح قول الله تعالى فيهم « . . . ان كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله . . [2] .

وهنا يختلف الأمر عما هو في الاسلام ، حيث نجد أن ارتباط الأفكار الاقتصادية والاجتماعية بالدين ثابت في كتاب الله وفي سنة رسوله الكريم ، فضلا عن اجتهاد المجتهدين بالارتكاز على الكتاب والسنة .

واذا كان الله قد تكفل بحفظ كتابه الكريم كما جاء في قوله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون [3] ، فان ذلك لا يعني حفظ الدين الاسلامي كمفهوم ديني فقط ، وانما يعني حفظه كعقيدة وشريعة في اطار القرآن الكريم يسترشد بها المسلمون في حياتهم ، ويطبقونها في دنياهم . وفي هذا لا يستطيع أي حاكم ان

(١) سورة التوبة ، الآية رقم ٣١

(٢) سورة التوبة ، من الآية رقم ٣٤ .

(٣) سورة الحجر ، الآية رقم ٩

يحكم بهواه ، وتلك ضمانة كبرى ليس للمسلمين فقط ، بل لغير المسلمين كذلك ممن يعيشون على أرض اسلامية . وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى : « فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق . . . »[1] .

ونخلص من ذلك ، الى أنه اذا كان الفكر الاقتصادي الأوربي قد تجرد من الصبغة الدينية ، فان دراسة الفكر الاقتصادي الاسلامي لا تتم بمعزل عن عقيدة الاسلام وشريعته .

مفهوم الاقتصاد في الاسلام :

وتتضح هذه النتيجة على صورة أكبر اذا ألمحنا الى مفهوم الاقتصاد في الفكر المعاصر وفي الاسلام .

ان المراد بالاقتصاد في الفكر المعاصر هو ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال انتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات ، اشباعا لحاجات الانسان .

وعلى هذا يكون اشباع حاجات الانسان المادية هو هدف الاقتصاد بمفهومه المعاصر .

ورغم ان الاسلام قد اشتمل على معالجة شئون الحياة ومنها المسائل الاقتصادية بالمفهوم الذي تقدمت الاشارة اليه ، فانه قد عنى بها كوسيلة للحياة الكريمة التي ترعى القيم ، وتنمي خصائص الانسان العليا ، وتزكي ثواب الله في الآخرة ، بمعنى أن اهتمامه دنيوي وأخروي ، ولهذا يقول الله تعالى : « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا . . . » .

---

(١) سورة المائدة ، الآية رقم ٤٨ .

ومفاد ذلك أن الدين الإسلامي دين شامل وكامل ، دين دنيا وأخرى، ولا يجوز عقلا أن يخلو هذا الدين من المسائل الاقتصادية مع شموله ، وكماله ، وكفاه أن الله سبحانه وتعالى قرر ذلك في قوله جل شأنه « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الاسلام دينا . . »[1] .

ومع أنه لا ينقصنا ، والحمد لله ، الايمان بعظمة الاسلام كعقيدة وشريعة ، وبأهمية الفكر الاقتصادي الاسلامي ، فانه ينقصنا بيان الأصول والمبادىء الاقتصادية في الاسلام بلغة العصر ، وأسلوب ربطها بما يجري في هذه الحياة .

إن هذه المهمة بشقيها يعزف عنها معظم الاقتصاديين لأنهم تعوزهم الدراسة الاسلامية العميقة ، كما لا يتعرض لها علماء الدين لأنه ليس من شأنهم التخصص في الدراسة الاقتصادية الفنية ، ومن هنا كان لا بد لمن يتصدى لمثل تلك الموضوعات أن تكون لديه المعرفة بالثقافتين الاسلامية والاقتصادية معا .

تقسيم :

ونحن نرجو في هذه العجالة أن نكشف عن بعض المسائل الاقتصادية في الاسلام مع العناية بما يلي :

اولا : طبيعة النشاط الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية في الاسلام .
ثانيا : مكانة العمل في الاسلام .
ثالثا : الملكية الفردية وملكية الدولة في الاسلام .
رابعا : التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل في الاسلام .
خامسا : الثروة والمعاملات الربوية في الاسلام .
سادسا : نظام السوق او الأثمان في الاسلام

---

(١) سورة المائدة ، من الآية رقم ٣ .

سابعا : النقود في الاسلام والفكر الاسلامي .
ثامنا : الزكاة وعلاج الفقر في الاسلام .
تاسعا : المنظور الاسلامي للتخطيط الاقتصادي .
عاشرا : نظرة الاسلام الى تلوث البيئة .

وسنشير الى كل من هذه المسائل في فصل مستقل على التوالي .



الفصل الاول:

طبيعة النشاط الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية

طبيعة النشاط الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية

رأينا ان دراسة الفكر الاقتصادي الاسلامي لا تتم منفصلة عن عقيدة الاسلام وشريعته ، ومن ثم فهي ترتبط بالاسلام ككل ، ولهذا كان لا بد أن يكون للنشاط الاقتصادي في الاسلام طابع تعبدي ، وأن تكون الرقابة على ممارسة هذا النشاط رقابة ذاتية في الاصل[1] .

١ ـ الطابع التعبدي للنشاط الاقتصادي الاسلامي :

يعتبر الطابع التعبدي للنشاط الاقتصادي في الاسلام تطبيقا لمبدأ عام ، وهو أن عمل المسلم اقتصاديا كان أو غير ذلك ، يمكن أن يصير عبادة يثاب عليها المسلم اذا قصد بعمله وجه الله وابتغى مرضاته . وفي هذا يقول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه سعد بن ابي وقاص « وانك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله الا أُجرت عليها حتى ما تجعل في فى امرأتك . . . » من حديث طويل متفق عليه .

وفضلا عن ذلك ، فإن النشاط الاقتصادي في الاسلام لا يهدف الى نفع مادي فقط ، كأي نشاط اقتصادي وضعي ، وانما يتخذ من هذا الهدف وسيلة لغاية اخرى هى اعمار الارض وتهيئتها للحياة الانسانية ، تحقيقا لخلافة الانسان في الارض ، وايمانا بأن الله سيسأل الانسان عن هذه الخلافة .

---

(١) انظر : دكتور احمد العسال ودكتور فتحي عبدالكريم : النظام الاقتصادي في الاسلام ، مبادئه وأهدافه ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، صفحة ٢٢ ـ ٢٧ .

ان الاختلاف في هذه النظرة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد في الاسلام يعتبر من أبرز اسهامات الاسلام . ذلك أنه اذا كان الهدف من النشاط الاقتصادي ، هو تحقيق نفع مادي كغاية ، فان المصلحة الشخصية لا بد ان تطغي الى أن تتحقق السيطرة الاقتصادية في النهاية ، ومن ثم يغلب الطابع الاحتكاري على الاسواق ، ويتم التهديد بالحرب في كل حين .

اما اذا كان الهدف من النشاط الاقتصادي تعبديا ، تتحرر معه النية ، ويخلص فيه القصد لله تعالى ، فان التفاهم لتحقيق خير المجتمع والفرد سيتحقق لا محالة .

ان نشاط الانسان ، اقتصاديا كان او غير اقتصادي ، يمكن ان يتحول الى عبادة يثاب عليها ، ومن هنا يتم الربط بين الآخرة والدنيا ، كما في قوله تعالى : « أرأيت الذي يكذب بالدين * فذلك الذي يدع اليتيم * ولا يحض على طعام المسكين * فويل للمصلين * الذين هم عن صلاتهم ساهون * الذين هم يراءون * ويمنعون الماعون[1] ».

٢ ـ الرقابة الذاتية على النشاط الاقتصادي :

اذا كان النشاط الاقتصادي الوضعي تحكمه ـ شأن النشاط الانساني كله ـ قوانين وضعية ، فان النشاط الانساني الاسلامي ، ومن بينه النشاط الاقتصادي ، تحكمه القوانين الشرعية ، بالاضافة الى رقابة الضمير القائمة على الايمان بالله والحساب في الآخرة .

وهنا اذا رأى المسلم أنه قد يفلت من رقابة السلطة ، فانه موقن أنه لن يستطيع الافلات من رقابة الله ، وفي هذا اكبر ضمان لسلوك

---

(١) سورة الماعون .

الانسان المسلم سلوكا سويا ، وبالتالي عدم انحراف النشاط الاقتصادي الذي تسوده ، مع القوانين الوضعية ، ظواهر التسيب والاهمال والاختلاس ، وغيرها من مساويء السلوك الانساني السائدة الآن .

ويكفي ان يشعر الانسان المسلم بمعنى قوله تعالى : « وهو معكم أينما كنتم . . . [1] » ، وقوله : « إن الله لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء [2] » ، وقوله : « يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور [3] » ، حتى تتحقق رقابة ضميره على نفسه .

وقد روى مسلم أن رسول الله ﷺ يقول في معنى الاحسان « أن تعبد الله كأنك تراه ، فان لم تكن تراه فانه يراك » .

المشكلة الاقتصادية في الاسلام :

يعنى الاقتصاد الوضعي بدراسة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم انتاج السلع المادية وتوزيعها وتقديم الخدمات التي تشبع حاجات الانسان . ونظرا لأن حاجات الانسان متعددة ومتنوعة ، أي غير محدودة ، وتختلف باختلاف الزمان والمكان ، في الوقت الذي تتحقق معه ندرة نسبية للموارد الاقتصادية ، فان المشكلة الاقتصادية تكون قائمة ، وان كانت تختلف حدتها من مجتمع الى آخر ، حسب درجة نموه وتطوره اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا ، ويبحث علم الاقتصاد في التوفيق بين الموارد المحدودة ، والحاجات الانسانية « غير المحدودة » .

ويختلف منهج النظم المختلفة في التصدي لتلك المشكلة :

---

(١) سورة الحديد ، من الآية رقم ٤ .
(٢) سورة آل عمران ، الآية رقم ٥ .
(٣) سورة غافر ، الآية رقم ١٩ .

فهناك النظام الرأسمالي الذي يأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية ـ رغم ما طرأ على هذا المبدأ من تغيير كبير ـ كما يأخذ أساسا بمبدأ الملكية الفردية ويطبق نظام السوق أو الأثمان .

وهناك ايضا النظام الاشتراكي الذي يرتكز على الملكية الاجتماعية وبالتالي على تدخل الدولة الى حد كبير ، والأخذ بالتخطيط الشامل ، والاهتمام باشباع الحاجات الاجتماعية .

ورغم ان كلا النظامين يحاول حل المشكلة الاقتصادية بأسلوب يناقض الآخر ، فان تلك المشكلة تزداد بهما حدّة ، يوما بعد آخر .

وقبل ان نطرح وجهة نظر الاسلام في ذلك ، فانه يجدر بنا ان نقرر أن ثمة افتراضا يقوم عليه علم الاقتصاد، هو أنه ليس هناك حدود لما يحتاجه الانسان ، على اعتبار ان الحاجات الانسانية غير محدودة .

والواقع ان العكس هو الصحيح ، اذ ان هناك حدودا لقدرة الانسان على الاشباع من السلع والخدمات المختلفة ككل . ورغم أن علم الاقتصاد المعاصر يسلم بالقدرة المحدودة لكل سلعة أو خدمة في ذلك ، ومن ثم قال بقانون تناقص المنفعة للسلعة ، فانه يفترض عكس ذلك بالنسبة لقدرة الانسان الكلية على الاستمتاع بالسلع والخدمات ، وهو فرض يحوطه الشك على اساس أن ما ينطبق على السلعة الواحدة ينطبق ايضا على السلع ككل[1] .

إن لكل انسان طاقة معينة لا يستطيع تجاوزها من حيث القدرة على الاستمتاع والقدرة على المعاناة ، بمعنى ان لكل فرد حدا أقصى لما

---

(١) انظر في ذلك المقال القيم للدكتور جلال امين بعنوان : خرافة الحاجات الانسانية غير المحدودة ، مجلة العربي العدد ٢٨٠ مارس ١٩٨٢ صفحة ٢١ ـ ٢٤ .

يمكن ان يجنيه في الحياة من متعة ، وحدا اقصى لما يمكن أن يتحمله من ألم .

وبين الحدود الدنيا والقصوى لهذه الطاقة يختلف الافراد في قدراتهم المادية والمعنوية على السواء .

وفضلا عن ذلك ، فان الطلب على السلع والخدمات ليس محكوما بهذه القدرات فقط ، وانما تؤثر فيها عوامل اخرى كثيرة مادية ومعنوية .

ان الانسان كائن محدود القدرة والطاقة ، بطبعه ، والخالق وحده هو المطلق ، ومن ثم كان استمتاع الانسان من خلال الأعضاء والجوارح محدودا كذلك ، وكان عليه أن يموت في النهاية .

إن حياة الانسان المحدودة تقتضي أن يكون الوقت المتاح له محدودا ، وهو عنصر لازم لاستهلاك أي سلعة أو خدمة . . . ومؤدي ذلك أن ثمة حدودا تحد الحاجات الانسانية ، ويكون تعبير « الحاجات الانسانية غير المحدودة » اذن في غير محله .

صحيح أن الأفراد يقبلون على زيادة دخولهم ، وتنكب الدول على رفع معدل نموها مهما كان المستوى الذي يبدءون منه مرتفعا . ان تفسير ذلك هو ان المجتمعات كالافراد تصب المزيد من الشراب في اناء ممتلىء ، ولا تحس بالثقوب التي يتسرب منها هذا الشراب ، ولهذا لا يمتلىء الاناء ، ولا تكف الدول عن صب المزيد من الشراب ، ومن ثم يتحقق التبديد بعينه .

ان كثيرا من المنتجات تحل محل منتجات قديمة ، ولا تزيد من الاشباع او الاستمتاع ، ومن ثم لا تضيف شيئا الى الرفاهية ، بل تحل مصدرا جديدا محل مصدر قديم لنفس الدرجة من الاشباع ،

ومثال ذلك التغيير في « الموضات » وفي الازياء والسيارات والاجهزة الكهربائية ، وفي هذا تؤدي « الموضة » الجديدة الى الاستغناء عن « الموضة »القديمة دون أي زيادة جوهرية في درجة الرفاهية أو الاستمتاع .

والخلاصة في ذلك انه طالما ان الوقت المتاح للاستهلاك ، أي للاستمتاع بالسلع والخدمات المختلفة محدود ، فان « الحاجات الانسانية » تكون بدورها محدودة، فاذا أضيفت سلع جديدة الى ما بحوزة الفرد ، فان ذلك سيكون على حساب الوقت المخصص للاستمتاع بالسلع القديمة ، وهو ما يؤكد من جديد ان الحاجات الانسانية محدودة ، على عكس الافتراض الشائع في علم الاقتصاد القائل بأن الحاجات الانسانية غير محدودة .

أما الاسلام ، فانه يتصدى لحل المشكلة الاقتصادية آخذا في اعتباره أمرين أساسيين هما : الانسان نفسه من ناحية ، والنظرة الشاملة للموارد من ناحية اخرى .

١ - الانسان في الاسلام :

يعتبر الاسلام الانسان خليفة الله في الأرض ، يقيم عليها العمران على أساس أن الغاية من خلقه هي عبادة الله .

يقول الله تعالى : « واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة . .[1] » ، ويقول : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون[2] » .

ولهذا امد الله سبحانه وتعالى الانسان بملكة التعرف على الأشياء

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٣٠ .

(٢) سورة الذاريات ، الآية ٥٦

ليبسر له الاستفادة منها ، قال تعالى : « وعلَّم آدم الأسماء كلها . . »[1] ، ومنحه هدايته ، قال تعالى : « قلنا اهبطوا منها جميعا ، فاما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون »[2] .

ويقول سبحانه وتعالى : « ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى ، قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا ، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى[3] » ومعنى ذلك أن تقوية الرابطة بين الانسان وربه تعتبر مفتاح هذه المشكلة .

٢ ـ النظرة الشاملة للموارد[4] :

الاسلام حينما يشير الى الموارد يفعل ذلك في مواجهة البشرية وفي هذا المعنى تكون الموارد الاقتصادية كافية لاشباع حاجة الانسان ككل ، وذلك على أساس :

أ ـ أن الموارد ليست معدة للاستهلاك المباشر في جملتها بل لا بد من تضافر عناصر الانتاج من طبيعية وعمل ورأسمال لتحقيق ذلك .

ب ـ ان المجهود الانساني هو حجر الزاوية في هذا الباب ، فبدون ذلك المجهود لن يستطيع الانسان توفير احتياجاته ، ومن ثم فقيمة الانسان تتحدد عملا بمقدار ما يبذل من جهد ، على اساس ان من فطرة الانسان بذل هذا الجهد .

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٣١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٣٨ .

(٣) سورة طه ، الآيات : ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٤) قارن في ذلك : محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، دار الفكر ، الطبعة الرابعة بيروت ١٩٧٣ ، صفحة ٣٠٦ ـ ٣٠٨ . دكتور عيسى عبده ، الاقتصاد الاسلامي ، مدخل ومنهاج . دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م ، صفحة ٣٣ ـ ٣٤ .

وفي هذا يقول الله تعالى : « فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى [1] » ، ويقول « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا ، فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه ، واليه النشور [2] » ، كما يقول : « فاذا فرغت فانصب » [3] .

والدليل على ان الموارد الاقتصادية كافية لاشباع حاجة الانسان في جملتها قوله تعالى : « وآتاكم من كل ما سألتموه ، وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، ان الانسان لظلوم كفار [4] » .

وقوله تعالى « وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم » ، وقوله عن الأرض التي جاء اليها الانسان : « وبارك فيها وقدر فيها أقواتها [5] » .

ولا يكتفي القرآن الكريم بتناول الموارد الاقتصادية اشارة ، بل يعطي رموزا تفيد الانسان عند استخدامه لها ، وفي ذلك يقول الله تعالى : « ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف الوانها وغرابيب سود [6] » ، اي ان في الجبال طبقات مختلفة الالوان لاحتوائها على أصناف متعددة من المعادن .

كما يقول الله تعالى : « وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس [7] » .

وعلى هذا فان ندرة هذه الموارد لا ترجع الى نقص فيها على مستوى

---

(١) سورة طه ، الآية ١١٧ .
(٢) سورة الملك ، الآية ١٥ .
(٣) سورة الشرح ، الآية ٧ .
(٤) سورة ابراهيم ، الآية ٣٤ .
(٥) سورة الحجر ، الآية ٢١ ، وسورة فصلت ، الآية ١٠ على التوالي .
(٦) سورة فاطر ، الآية ٢٧ .
(٧) سورة الحديد ، الآية ٢٥ .

البشر ككل ، وانما الى اسلوب استغلال الانسان لها ، سواء باهدارها او بعدم الاستفادة الكاملة منها او تعطيلها ، او الصراع على الاستيلاء عليها من جانب البعض دون البعض الآخر من بني البشر .

والواقع أن الاسلام لا يواجه المشكلة الاقتصادية من زاويتي الانسان وامكانيات الانتاج فقط ، وانما يواجه تلك المشكلة من ناحية توزيع الناتج كذلك ، بحيث تلتقي حقوق الفرد مع حقوق المجتمع ، ويتحقق التوازن بينهما .

ومع ان وجود المشكلة الاقتصادية في حد ذاته يعتبر محركا للتطور الاقتصادي ، فان الاسلام وهو يهتم بتنمية طاقات الانسان الروحية والتعبدية يجعل هذا الانسان قادرا على الاستمتاع بصورة افضل مهما كان قدر الاشباع المادي الذي يحققه ، الأمر الذي يساعد كذلك على تخفيف حدة المشكلة الاقتصادية في الاسلام تخفيفا ملموسا (١) ، وهو ما يختلف عن الاقتصادات المعاصرة على أساس ان الغاية من النشاط الانساني في الاسلام هي عبادة الله،وليست الأهداف المادية الا وسيلة لتحقيق هذه الغاية .

ومؤدى ذلك ان المشكلة الاقتصادية قائمة مع الواقع الذي تعيشه الدول على اختلاف معتقداتها ، وان كانت تختلف في حدتها من دولة الى اخرى حسب ظروفها كما سبق ان رأينا .

---

(١) انظر دكتور محمد احمد صقر ، الاقتصاد الاسلامي ، مفاهيم ومرتكزات،هامش صفحة ٢٦ ، ضمن بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي ، مكة المكرمة ، ٢١ - ٢٦ صفر ١٣٩٦ ، الموافق ٢١ - ٢٦ شباط ١٩٧٦ وقد نشرت هذه البحوث بعنوان « الاقتصاد الاسلامي » جامعة الملك عبد العزيز ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

ولأن الموارد محدودة ، فانـه ينبغـي ان تكون هذه الموارد صالحـة للاستخدام المتعدد وليس لاستخدام واحد ، ومن هنا تثور مشكلـة الاختيار Choice بمعنى انه يتعين على المجتمع ان يواجه مشكلة ماذا ينتج ؟وكيف يمكن توزيع هذا الناتج ؟وذلك في الاقتصاد الوضعي.

وفي هذا يبدو الفرق واضحا كذلك بـين الاقتصـاد في الاسـلام والاقتصاد الوضعي ، على اساس ان الاقتصـاد في الاسـلام ، على عكس ما أثير حول الاقتصاد الوضعي ، ينشغل بدراسة ما هو كائن وما يجب ان يكون وفقا للتعاليم والقيم الدينية في ممارسـة الانسـان لنشاطه . فالاقتصاد في الاسلام لا يستطيع ان يقف موقف الحياد من الحاجـات المتعـددة ، فالأنشطـة المتصلـة بانتـاج وبيع المشروبـات الكحولية مثلا قد تكون انشطة مفيدة في الاقتصاد الوضعي ، ولكنها لا يمكن ان تكون كذلك في ظل الاسلام بتعاليمه وقيمه التي تحرم مثل هذا النشاط مهما كان مربحا ، ذلك ان الرفاهية الانسانية لا تقاس في الاسلام بمقياس نقدي ، وانما بالمواءمة بين كسب النقود من مصـدر حلال وانفاقها وفقا لتعاليم الاسلام بما يحقق مجتمع الرحمة والعـدل الذي ينشده الدين الاسلامي [١] .

ونشير بعد ذلك الى مكانة العمل في الاسلام ، وذلك في الفصل الثاني .



(١) انظر في تفصيل ذلك : م . أ . منان ، الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق ، دراسة مقارنة،ترجمة دكتور منصور ابراهيم التركي ، المكتب المصري الحديث (بدون تاريخ) .

الفصل الثاني:

مكانة العمل في الإسلام

مكانة العمل في الاسلام

العمل في الفكر المعاصر هو المجهود الارادي الواعي الذي يستهدف منه الانسان انتاج السلع والخدمات لاشباع حاجاته ، ومن ثم فان مجهود الحيوانات او مجهود الانسان لغير هذا الهدف لا يعتبر عملا .

واذا كان مبدأ حرية اختيار نوع العمل مسلما به في ظل الشروط والأوضاع التي تنظمها بعض القوانين في العصر الحديث ، فان هذه الحرية لم تكن متوفرة من قبل ، كاملة ، في العصور القديمة والوسطى ، وذلك مع سيادة انظمة العبيد ورقيق الأرض والطوائف .

والعمل هو العنصر الفعال في طرق الكسب التي اباحها الاسلام ، وهو الدعامة الاساسية للانتاج وعلى قدر عمل المسلم واتساع دائرة نشاطه يكون نفعه وجزاؤه . قال تعالى : « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون »[1] .

والأصل أن يشبع الانسان حاجاته المعيشية من ثمار عمله ، ونتاج سعيه اذا كان قادرا على ذلك ، والا فان حمايته ضد العوز تكون من مسئوليات الدولة .

---

(١) سورة النحل ، الآية ٩٧ .

ويقرر الاسلام هذه الحماية على أساس أن الله هو الرزاق ، كما في قوله تعالى : « وما من دابة في الأرض الا على الله رزقها[1] » ، وأنه مكن الانسان في الأرض ، ولذلك فرض الله على الانسان أن يسعى ويحصل منها على ما يشبع به حاجاته ، وفي هذا قال الله تعالى : « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور »[2] .

ومحصلة ذلك أن الله هو الكفيل بالرزق ، وليس على الانسان الا أن يسعى الى ذلك ، مطيعا ربه ، ومجتنبا نواهيه .

ومن الجدير بالذكر ان الاسلام قاوم بحزم ما كانت اليونان القديمة وغيرها من الأمم تطبقه ، حيث اعتبرت العمل من اختصاص الأرقاء والطبقة الدنيا من البشر ، وفي هذا قرر الاسلام أنه ليس للانسان الا ما سعى ، وان كل ميزة يحصل عليها أي فرد انما تقاس بما قدمه من عمل صالح لربه وللناس . ولهذا رفع الاسلام قدر العمل الى مصاف العبادات ، فقال تعالى : « . . علم ان سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله . »[3]

ان الأنبياء ، وهم أفضل خلق الله ، قد مارسوا العمل في حياتهم ، فقد احترف آدم الزراعة ، ونوح التجارة ، وداود الحدادة وادريس الحياكة ، وسليمان عمل الخوص ، وزكريا النجارة ، وعيسى الصباغة ، ومحمد رعى الغنم والتجارة . . وكان في ذلك أكبر ادانة للفكر اليوناني القديم وغيره من الأفكار التي تحتقر العمل

---

(١) سورة هود ، من الآية ٦

(٢) سورة الملك ، الآية ١٥

(٣) سورة المزمل ، من الآية ٢٠

اليدوي ، وتتفرغ للتأملات الفلسفية وغيرهـا من الأعمال غـير المنتجة .

هذا وقد يختلط العمل برأس المال كعنصر من عناصر الانتاج ، وقد يتم القيام بالعمل دون اعتماد على رأس المال ، وفي هذا يكون أبرّ طرق الكسب في الاسلام لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الامام احمد « ان اشرف الكسب كسب الرجل من عمل يده » ، وقوله فيما رواه الشيخان « ان من الذنوب ما لا يغفره الا السعي في طلب الرزق » .

وترتيبا على ذلك ، فان العمل مطلوب ، وخصوصا أن فائدته لا تعود على العامل وحده ، بل على المجتمع بأسره أيضا .

وهنا يبرز الجانب الاجتماعي للعمل ، اذ تتعلق مصالح النـاس به ، ايجابيا على أساس حاجة المجتمع الى انتـاج هذا العمـل من ناحية ، وسلبيا على اساس تضرر المجتمـع من الأعمال السيئـة من ناحية أخـرى ، ولهـذا كانـت بعض الأعمال فرض كفـاية في نظـر الاسلام كالزراعة والحدادة والنسيج والتجارة والطب والهندسـة . . الخ أي أن المجتمع كله ، كوحدة متضامنة ، يتحمل مسئولية اداء هذه الاعمال[1]

ويتفاوت مقدار الوجوب في هذه الأعمال حسب درجة اهميتهـا لتحقيق خير المجتمع ، الأمر الذي يتعين معه على الدولة الاسلامية ان تعمـل على اظهـار ذوي الكفـاية ، وأن تكفـل لهـم الراحـة والاستقرار .

واذا كان القيام بهذه الأعمال مسألة واجبة تقع على عاتق الدولـة

(١) انظر في تفصيل ذلك : الموافقات للشاطبي ج ١ ص ١٧٦ ـ ١٨١ .

والمجتمع ، فان مسئولية الدولة تنصرف كذلك الى مكافحة الأعمال السيئة التي تضر بدين المجتمع وقيمه اذا لم يمتنع افراد هذا المجتمع بدافع التقوى والتدين عن ممارستها .

مجالات تدخل الدولة في العمل :

وهنا تبرز مسألة المجالات التي يتدخل فيها ولي الامر او السلطة في ميدان العمل ، وذلك فيما يلي[1] :

أ ـ تسهيل أسباب الحياة الطبيعية للعاملين ، حتى ان الاسلام يعمل على تزويج العاملين الذين لا يستطيعون مئونة الزواج ، ويسكنهم في مساكن تليق بهم اذا لم يكن لهم مسكن ، وقد روى الامام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ولى لنا عملا ، وليس له منزل ، فليتخذ منزلا ، أو ليست له امرأة فليتزوج ، أو ليست له دابة فليتخذ دابة » ، وكل ذلك بلا ريب من بيت مال المسلمين .

ب ـ رأينا ان مسئولية الدولة كما تنصرف الى القيام بالأعمال الضرورية ، فانها تنصرف كذلك الى مكافحة الأعمال السيئة ، وعلى هذا فان على الدولة في الاسلام ان تمنع القيام بالأعمال المحرمة طبقا للشريعة ، كتعاطي الخمر ، وممارسة الرذيلة والفحشاء ، وشهادة الزور . . الخ . حتى ولو تم الاتفاق عليها بين طرفي التعاقد ، على أساس ان جميع العقود في الاسلام لا تخضع لارادة الطرفين وحدهما ، وانما يجوز للدولة

(١) انظر : الشيخ محمد أبو زهرة ، محاضرات في المجتمع الاسلامي ، معهد الدراسات الاسلامية (بدون تاريخ) صفحة ٦٤ ـ ٦٥ ، دكتور محمد أحمد صقر ، الاقتصاد الاسلامي ، مفاهيم ومرتكزات ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٤ ـ ٢١٧

أن تتدخل فيها لمراقبة تطبيق احكام الشرع .

ج ـ المراقبة الشاملة لجميع الأعمال وهو ما يسمى بالحسبة ، ويطلق عليها في العصر الحديث الشرطة المدنية ، او البوليس المسئول عن الأسواق والآداب العامة[1] ، وهي بمعنى آخر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يحقق ضررا بالمجتمع او الفرد أو كان معصية نهى الله عنها .

د ـ واذا كان الأصل هو أن يختار المسلم الأعمال المباحة والأعمال التي تناسبه ، فان دليل ذلك هو ان بنت شعيب وصفت سيدنا موسى بصفتين تعود احداهما الى كيفية أدائه العمل ، والثانية الى خلقه ، فقالت كما حكى الله عنها في القرآن الكريم « ان خير من استأجرت القوى الأمين »[2] .

وقال سيدنا يوسف عليه السلام « اجعلني على خزائن الأرض ، انى حفيظ عليم »[3] أي خازن أمين وذو علم وبصيرة بما أتولاه .

وعلى هذا فانه اذا لم تتوافر هذه الصفات في العامل كان على الدولة في الاسلام ان تضع الأمور في نصابها ، وتوفر العمل المناسب للعاملين ، وتدربهم لاكتساب الخبرة والصفات المطلوبة فيهم وفي هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من

---

(١) وتسمى بالانجليزية : The Civil police or the police in charge of the market and the public morales:

وقد كتب في الحسبة كثيرون من أبرزهم ابن تيمية : الحسبة في الاسلام ، الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب) : الأحكام السلطانية ، المكتبة التوفيقية ، ١٩٦٦ ،

(٢) سورة القصص ، من الآية ٢٦ .

(٣) سورة يوسف ، الآية ٥٥ .

استعمل رجلا على عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه ، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » .

هـ ـ ومؤدى ذلك كله أن للدولة حق الاشراف والرقابة باستمرار ، فلها مثلا أن تجبر على بعض الأعمال الضرورية التي لا تتم مصلحة الناس الا بها ، وذلك على حد قول ابن تيمية ، وسواء كانت هذه الأعمال يدوية أو فكرية .

وفضلا عن ذلك ، فانه « اذا كان الناس محتاجين الى فلاحة قوم أو نساجتهم أو بنائهم ، صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولي الأمر عليه ، اذا امتنعوا عنه ، بعوض المثل ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم أن يعطوهم دون حقهم[1] » .

و ـ ويعنى ذلك أيضا ان للدولة ان تتدخل كذلك لتحديد قيمة الأجور تحديدا عادلا يمنع الظلم الذي تتعرض له فئة معينة بسبب ضعف موقفها ، ولاقامة العدل والتوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

ومن كل ذلك نتبين :

١ ـ ان الاصل في علاقات العمل ، الحرية .

٢ ـ ان الدولة لها حق الاشراف والمراقبة باستمرار .

٣ ـ انه في كل حالة يحدث معها ظلم لفئة معينة بسبب ضعف موقفها ، فان الدولة عليها ان تتدخل لاقرار العدل ، دون نظر الى ما اذا كان صاحب هذا الموقف هو العامل او رب العمل .

٤ ـ يأخذ العمل في المفهوم الاسلامي بعدا اجتماعيا ، وتقاس الأعمال في أهميتها وضرورة مراقبتها والتدخل في شأنها بمقياس حاجة

(١) انظر : ابن تيمية ، الحسبة في الاسلام ، المرجع السابق ، صفحة ٢١ ـ ٢٢ .

المجتمع لها ونفعها له .

والواقع أنه كما أن للعمال حقوقا ، فان عليهم واجبات تقابل هذه الحقوق ، ولهذا يتعين أن نعرض لهذه وتلك ، آخذين في الاعتبار حقوق المرأة وواجباتها ، كعضو في المجتمع له دوره وتأثيره الفعال ، ويمكن ان نشير الى ذلك فيما يلي على التوالي :

أولا : حقوق العمال في الاسلام :[1]

العمل حق وواجب وليس للمسلم ان يكسل عن أداء العمل باسم التفرغ للعبادة ، او التوكل على الله ، فان السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة .

ومن ناحية أخرى ، فانه لا يحل للمسلم ، وهو قوي ، أن يعتمد على صدقة ، يمنحها ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية لأحمد وأبي داود وابن حبان والحاكم بسند صحيح عن سهل بن الحنظلية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من سأل شيئا وعنده ما يغنيه ، فانما يستكثر من جمر جهنم،وقالوا : وما يغنيه ؟ قال : قدر ما يغديه ويعشيه » .

ويروى الشيخان والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لأن يأخذ احدكم حبله ، ثم يغدو الى الجبل فيحتطب ، فيبيع ، فيأكل ، ويتصدق ، خير له من ان يسأل الناس » .

وفي هذا المعنى يروي أحمد والبخاري وابن ماجة عن الزبير بن العوام رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتي الجبل ، فيجيء بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها ، فيكف الله بها وجهه ، خير له من ان يسأل الناس ، أعطوه ، أو منعوه » .

---

(١) انظر : دكتور سعد المرصفي ، العمل والعمال بين الاسلام والنظم الوضعية المعاصرة ، دار البحوث العلمية ، ١٩٨٠ ، صفحة ١٨٩ وما بعدها .

ولأن العمل هو الذي يمنح الانسان قيمته في الحياة ، وهو سبيل تقدم الأمم ، فانه من الضروري أن يعمل كل انسان حينما يكون قادرا على ذلك ، وفي هذا يقرر ابن خلدون في مقدمته ان « الكسب هو قيمة الأعمال البشرية » وأن « الانسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف ، سعى في اقتناء المكاسب . . »[1] .

ومن ناحية أخرى ، فانه سبق أن رأينا أنه اذا كان الاصل هو ممارسة العمل بحرية ، فان للدولة أن تتدخل في ذلك لتعلق مضمون حق العمل بأسس العدالة والأخلاق ، وقد أشرنا الى أن للدولة ان تراقب العمل في اطار نظام الحسبة ، كما أن لها ان تتدخل لرفع الظلم في الحالات التي تشتد فيها حاجة الناس الى نوع معين من الأعمال ويقل العاملون فيها . وللدولة ايضا ان تجبر على بعض الأعمال ، فاذا وجد طبيب مختص في بلد ما دون غيره وامتنع عن العمل ، فانه للدولة ان تجبره على العمل ، وذلك لحاجة المجتمع لمثل هذه الأعمال .

وفضلا عن ذلك فإن على الدولة أن توفر العمل كحق للعمال ، ولحاجة المجتمع الى كثير من الأعمال ، ولهذا كانت بعض الاعمال فرض كفاية في نظر الاسلام ، اي يتحمل المجتمع ، باعتباره وحدة متضامنة ، مسئولية قيام هذه الاعمال فيه ، وقد أشرنا الى بعضها كالزراعة والحدادة والنجارة والنسيج والطب والهندسة . . الخ .

العامل غير المسلم :

وهنا يثور التساؤل عما اذا كان من الجائز شرعا ان يتم استئجار غير المسلمين من العمال ؟[2] .

---

(١) انظر : مقدمة ابن خلدون ، عبدالرحمن محمد بن خلدون ، ، تحقيق الدكتور علي عبدالواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، الجزء الثالث صفحة ٨٩٤ .

(٢) انظر : الدكتور سعد المرصفي ، المرجع السابق ، صفحة ١٩٦ ـ ١٩٧ .

الأصل ان الاسلام يدعو الى استئجار الرجل الصالح الأمين « إن خير من استأجرت القوى الأمين » ، كما يدعو الى التراحم والتعاون بين المؤمنين ، ويقتضي ذلك أن تكون الاولوية للعامل المسلم الأمين .

أما اذا دعت الضرورة إلى استئجار غير المسلمين وذلك اذا لم يوجد العامل المسلم ، أو وجد ولكنه غير مؤهل كالعامل غير المسلم فهنا يجيز الفقهاء استئجاره . وقد عامل النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر حيث دفع إليهم نخلها وزرعها ليعملوا بها .

مناسبة الأجر للعمل :

نظرا لان لكل انسان قدراته ومواهبه ، فان حق العامل في الأجر المناسب لهذه القدرات وتلك المواهب مكفول من جانب الدولة في الاسلام . وفي هذا يقول الله تعالى : « ولا تبخسوا الناس أشياءهم [1] » ، اي لا تنقصوا أموالهم كما ذهب الى ذلك ابن كثير في تفسيره ٣/ ٣٤٥ .

كما يحذرنا الله تعالى من سوء العاقبة اذا لم يتناسب الأجر مع العمل كما في قوله تعالى : « ويل للمطففين ، الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون ، واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ، الا يظن اولئك انهم مبعوثون ، ليوم عظيم ، يوم يقوم الناس لرب العالمين » . . [2] ، فالمطففون هم الذين يملكون اكراه الناس على ما يريدون ، وهم الذين يكتالون على الناس لا من الناس ، وينقصون حقوق الناس بذلك ، سواء بسلطان الجاه أو المال او احتكار التجارة ، الأمر الذي يضطر معه هؤلاء الناس الى قبول الجور

---

(١) سورة الشعراء ، الآية ١٨٣ .

(٢) سورة المطففين ، الآية ١ ـ ٦ .

وفرض الامر الواقع ، هؤلاء المطففون ويل لهم وهلاك من الله ، وكما يكون التطفيف في الكيل والميزان يكون كذلك في بخس حق العامل .

ويفسر الطبري معنى المطفف حين يقرر انه المقلل حق صاحب الحق عما له من الوفاء والتمام ، وأصل ذلك من الشيء الطفيف وهو القليل .

وللدولة في ذلك أن تمنع أي ظلم يقع على اي عامل او فئة بسبب ضعف موقفها حتى تحقق العدل والتوازن بين أفراد المجتمع .

واذا كان هذا بالنسبة لمناسبة الأجر للعمل ، فانه من باب أولى يكون بالنسبة لدفع الأجر ، فمتى أدى العامل عمله فقد أصبح أجره أمانة لدى صاحب العمل ؛ يجب الوفاء بها ، لأنه أمين على أجر العامل ، والتخلي عن أداء الأمانة خيانة ، وفي هذا يقول الله تعالى : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها »[1] ، ويقول : « يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون »[2] .

وفي هذا أيضا ، يروى ابن ماجة عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعطوا الأجير أجره قبل ان يجف عرقه » .

وقد قال الأحناف : « ويستحق العامل أجره بتسليم نفسه وان لم يعمل ، كمن استؤجر شهرا للخدمة أو لرعي الغنم بأجر مسمى ، وبشرط ألا يمتنع عما يطلب منه من عمل[3] .

ويروى البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي

---

(١) سورة النساء ، الآية ٥٨ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية ٢٧ .

(٣) مشار اليه في : دكتور سعد المرصفي ، المرجع السابق صفحة ٢١٨

صلى الله عليه وسلم قال : « قال الله : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر اجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره » .

حقوق أخرى للعمال :

جعل الله التكليف في دائرة الوسع والطاقة ، فقال تعالى : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها »[1] ، والتكليف هو الالزام بما فيه كلفة ، والوسع ما تسعه قدرة الانسان من غير حرج ولا عسر[2] .

ويروى احمد والشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجة عن أبي ذر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اخوانكم خولكم ، جعلهم الله فتنة تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه ، ولا يكلفه ما يغلبه ، فان كلفه ما يغلبه فليعنه » والخول هم الحشم والأتباع ، والمفرد خائل ، وقد يكون الخول واحدا .

وبديهي ان نقرر أن المراد بالعمال هنا هم هؤلاء الذين يقيمون مع صاحب العمل في منزله ، فالعامل أخ لصاحب العمل ، والخادم أخ لرب المنزل ، مساواة واخاء ، كل منهما بعض من الآخر ، ومع ذلك ، فان هذا الحق مقرر أيضا للعمال الذين لا يقيمون مع رب العمل ، فالمساواة والاخاء هما الرباط الطبيعي الذي يوحد بين الناس جميعا ، والمؤمنون اخوة .

وعلى أي حال فانه يتعين وفقا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم السالفة الاشارة اليه :

١ ـ الا يقل أجر الاجير الذي يقيم مع صاحب العمل عن كفايته من

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٦ .

(٢) تفسير المنار ، ٣/ ١٤٥ .

الطعام والثياب ، أما المسكن فهو يساكن صاحب العمل في بيته .

٢ ـ ألا يقل مستوى الطعام والثياب من ناحية الجودة عن المستوى الذي يعيش فيه صاحب العمل .

٣ ـ ومع ان الحديث الشريف يقرر الحد الادنى في ذلك ، فان ما فوق ذلك متروك للظروف والاعتبارات المختلفة ، ومن هنا فان الاسلام يفتح الطريق امام الأجراء لجلب الثراء وتحصيل المال لقاء ما يقومون من عمل ، وفي هذا فان موسى عليه السلام ، وهو القوي الامين ، لم يؤجر نفسه بكسوته وطعامه فقط ، بل كان هناك زواجه من ابنة رب المنزل .

٤ ـ مراعاة التيسير في العمل على العامل ، وعدم ارهاقه بما فوق الطاقة ، فليس الانسان آلة تدار بغير حساب، ومن ثم اشترط الاسلام تعاون صاحب العمل مع عماله في أداء الأعمال المرهقة ، ومعها يشعر رب العمل بما يلقاه العامل من مشقة وجهد ، فيتقي الله ويوفر له من الوقت ما يريحه ويرفه به عن نفسه .

لقد حدث واصل الأحدب قال : سمعت المعرور بن سويد قال : رأيت ابا ذر الغفاري رضي الله عنه ، وعليه حلة وعلى غلامه حلة ، فسألناه عن ذلك فقال : اني سابيت رجلا ، فشكاني الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : « اعيرته بأمه ؟ ثم قال : ان اخوانكم خولكم ، جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده ، فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فان كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم » .

واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قال بالنسبة للعبيد كذلك :

« لا تكلفوهم ما لا يطيقون » ، فانه بالنسبة للعمال أولى ، فالتكليف لا يكون الا في دائرة الطاقة ، لأن استمرار نشاط العامل لا يتحقق الا في حدود طاقته ، وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « أحب الأعمال الى الله ادومها وان قل » ولهذا يبرر الاسلام تقييد ساعات العمل بزمن محدد يستطيعه العامل من غير اجهاد أو ارهاق ، وحسب ظروف كل عمل .

ثانيا : واجبات العمال :

رأينا أن كل حق يقابله واجب ، وفي مقابل الحقوق التي قررها الاسلام للعمال ، فقد أوجب عليهم واجبات معينة منها :

١ ـ الأمانة :

فلم يقتصر الأمر في الاسلام على أداء الأمانة ، وانما يقرر الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه الترمذي عن أبي هريرة أن : « من غشنا فليس منا » .

وفضلا عن ذلك فان الاسلام يحرم افشاء أسرار العمل ، ويدعو الى الحرص كله على أدوات العمل باعتبارها أمانة في يد العامل . يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية لأبي داود والحاكم عن بريده مرفوعا : « من استعملناه على عمل ، فرزقناه رزقا ، فما أخذ بعد ذلك فهو غلول » .

٢ ـ الاتقان :

وفي ذلك يدعو الاسلام الى التعرف على مستلزمات العمل ومتطلباته من جانب العامل ، لكي يتمكن من أداء هذا العمل على أكمل وجه ، ولذلك يقول الله تعالى : « وما اموالكم ولا اولادكم

بالتي تقربكم عندنا زلفى الا من آمن وعمل صالحا فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وهم في الغرفات آمنون »[1] .

وحث الله سبحانه وتعالى في آيات أخرى كثيرة على الاتقان في العمل كما في قوله تعالى : ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجر من أحسن عملا [2] ، وقوله : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا . خالدين فيها لا يبغون عنها حولا »[3] .

ويروى البيهقي في شعب الايمان بسند حسن عن كليب قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله تعالى يحب من العامل اذا عمل ان يحسن » .

والاتقان يعني في اللغة الاحكام للأشياء ، وقد وردت مادة الاتقان في قوله تعالى : « صنع الله الذي اتقن كل شيء انه خبير بما تفعلون »[4] ، ولهذا فان الاتقان أي الاجادة والاحكام مطلوب في كل شيء يباشره الانسان ولا يقتصر على مواطن معينة فقط .

٣ ـ الوفاء بالعقود :

من حق رب العمل ان يفي العامل له بشروط عقد العمل الذي ارتبط به معه واتفق على محتوياته ، وفي هذا يقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود . . »[5] .

٤ ـ الحساب والجزاء :

من الواجبات التي فرضها الاسلام واجب مساءلة العامل ، فاذا

---

(١) سورة سبأ ، الآية ٣٧ .

(٢) سورة الكهف ، الآية ٣٠ .

(٣) سورة الكهف ، الآية ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٤) سورة النمل ، الآية ٨٨ .

(٥) سورة المائدة ، الآية الأولى .

لم يكف واعظ الايمان في قلب العامل المسلم ، فان سلطان القانون يقرر مسئولية كل انسان عما اسند اليه من عمل ، بحيث يحاسب ان اهمل او قصر أو أساء استعمال سلطته . وقد حاسب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عماله وولاته ، وأرسى الفقهاء قاعدة تضمين الصناع عملا بمبدأ المصلحة المرسلة ، أي انهم يضمنون ما بأيديهم ، فاذا فرطوا أو أهملوا أو أتلفوا يطالبون بعوض ما اتلفوه او يجرموا بحسب جرمهم .

٥ ـ الخوف من الله :

الاسلام يدعو الى مراقبة الله والخوف منه في كل شأن من شئون الحياة ، فالعمل الصالح والقول الطيب يرفعه الله اليه ، قال تعالى : « اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه » [١] .

ويحذر الله من مخالفة ذلك ، لأن المخالف لن يفلت من مراقبة الله وعقابه ، ولهذا قال : « فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا » [٢] .

ولا يعتبر هذا عنصرا مستقلا بالعمل وواجباته ، وانما هو اساس للامانة والاتقان والوفاء .

ثالثا : حقوق المرأة وواجباتها في الاسلام

كان من الممكن ان نقتصر على ما أسلفنا الاشارة اليه بالنسبة لحقوق وواجبات العمال على اعتبار ان ذلك يتضمن حقوق وواجبات المرأة خاصة في علاقتها بالعمل . ومع ذلك رأينا ان نفرد الاشارة في ذلك للمرأة لما لهذا الموضوع من طبيعة خاصة .

---

(١) سورة فاطر ، الآية (١٠) .

(٢) سورة الكهف ، الآية (١١٠) .

ان طرح هذا الموضوع يقتضي في البداية ان نعرض لمركز المرأة في بعض الشرائع القديمة ثم في الاسلام .

لقد كان وضع المرأة في شريعة الرومان ، وآثارها لا تزال حتى اليوم في كثير من الشرائع الحضارية ، قائما على ما يأتي : [1]

- عدم الاعتراف بأية أهلية حقوقية للمرأة .
- وضعها ، بسبب جنس الانوثة ، تحت « الوصاية الدائمة » فهي موروثة لا وارثة ، ومن ثم فهي « شيء » تابع للرجل .
- التشكيك في انسانية المرأة وفي روحها ، وما اذا كانت تتمتع بروح مثل الرجل ، ام ان روحها كروح الحيوانات ، ام أنه لا روح لها على الاطلاق .

أما في الجاهلية ، فقد كانت المرأة احسن حالا عما كانت عليه في مثل تلك الشرائع القديمة ، ومع ذلك فقد كان ينظر اليها نظرة ازدراء وتحقير ، فكان منهم من يئدها ، قال تعالى : « واذا بشر احدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم . يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون ام يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون »[2] . وقال : « واذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت » [3] .

وفي اواخر القرن السادس الميلادي جاء الاسلام وعالج مشكلة المرأة بحزم وايمان ، وأعلن ما يلي :

- كامل انسانية وكرامة المرأة الى جانب كامل انسانية وكرامة الرجل .
- كامل أهلية المرأة للحقوق والاستقلال مثل اهلية الرجل واستقلاله من غير فرق بينهما .

---

(١) انظر في ذلك : دكتور معروف الدواليبي ، وضع المرأة في الاسلام ، ندوة حقوق الانسان في الاسلام ، الكويت ، ديسمبر ١٩٨٠ .

(٢) سورة النحل ، الاية ٥٨ ـ ٥٩

(٣) سورة التكوير ، الآية ٨ ـ ٩

ـ كامل مسئولية المرأة الى جانب كامل مسئولية الرجل .

وفي هذا انتقل الاسلام بوضع المرأة من العدم الى الوجود ، ومن الشك الى اليقين ، ومن المهانة الى الكرامة .

المساواة بين الرجل والمرأة :

سوى الاسلام بين المرأة والرجل فيما توجب فطرتهما التسوية فيه ، فسوى بينهما في العبادة ، قال تعالى : « فاستجاب لهم ربهم اني لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى بعضكم من بعض »[1] .

ويفيد هذا النص كذلك ان المرأة في الاسلام ، مثل الرجل ، لا بد في الاصل تكون عاملة كالرجل العامل ، وان كانت طبيعة العمل قد تختلف باختلاف مكنات وظروف كل منهما .

ومن ناحية اخرى قال الله تعالى : « ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما »[2] .

ويتضح من ذلك ان ثمة تعزيزا لوحدة الجنسين امام الله في اهليتهما لشرف العبادة له من كليهما ، ومن ثم كان جزاء المؤمنين هو جزاء المؤمنات ، ويؤكد ذلك قوله تعالى : « من عمل سيئة فلا يجزى الا مثلها ومن عمل صالحا من ذكر او انثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب »[3] .

ويعترف القرآن الكريم للمرأة المسلمة بكفايات وحقوق في كل

---

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٩٥

(٢) سورة الأحزاب ، الآية ٣٥

(٣) سورة غافر ، الآية ٤٠

مظاهر التصرف والتدبير خاصة في ميدان الاقتصاد وميدان الاحوال الشخصية .

فللمرأة حق الارث والهبة والوصية والتملك والحيازة وامضاء العقود والتعرض امام القضاء والتصرف الكامل في اموالها ، وللمرأة ان تسهم في أية شركة مالية مع زوجها بشرط الا يؤدي ذلك الى خلل في البيت ، كما تتمتع بحق الاختيار الحر لشريكها ، حتى لو كانت بكرا ، او لتجديد زواجها عند الترمل (وهذا الحق الأخير لم تحصل عليه المرأة الأوربية الا في عهد متأخر) .

ويكفي ان يقرر الله قوله تعالى : « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله ان الله كان بكل شيء عليما » [١] . وفي ذلك يسوي الاسلام بين الرجل والمرأة في التملك والتصرف كما سوى بينهما في العبادة .

مسئولية المرأة:

ومن ناحية اخرى ، عزز الاسلام مبدأ مسئولية المرأة الى جانب الرجل ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه احمد والشيخان وابو داود والترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهم :«كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته : فالامام راع ، وهو مسئول عن رعيته ، والرجل راع في أهله ، وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ، وهي مسئولة عن رعيتها ، والخادم راع في مال سيده ، وهو مسئول عن رعيته ، والرجل راع في مال ابيه وهو مسئول عن رعيته ، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » .

ومؤدى ذلك ان الاسلام وزع المسئولية بين كل مسئول تبعا للولاية الثابتة للجميع على اختلاف اعمالهم في المجتمع ، وعلى اساس ان كلا منهم مسخر للآخر من غير تمييز بينهم ، فولاية الأمر

---

(١) سورة النساء ، الآية ٣٢

بالمعروف والنهي عن المنكر اذا ثابتة للجميع ، ومن ثم لم تقتصر هذه الولاية على فريق دون الآخر ، ولا لجنس دون جنس آخر .

بعض الفوارق بين الرجل والمرأة :

اذا كان الاسلام قد سوى بين الرجل والمرأة فيما توجب فطرتهما التي خلقهما الله عليها التسوية فيه ، فانه اوجد بعض الفروق بينهما فيما لا يتفق مع فطرتهما ، وذلك كالارث والقوامة والشهادة والولاية ، ونشير الى كل منها باختصار فيما يلي :

١ ـ **الارث** : جعل الله نصيب الرجل ضعف نصيب المرأة غالبا فقال تعالى : « يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين . . . »[١] . ومع ان المسألة لا تعدو ان تكون امرا من الله واجب النفاذ من جانب المؤمنين فانه من المعلوم ان الاسلام ورث المرأة بعد ان كانت لا ترث وانما تورث.كما رفع عن كاهلها كثيرا من الأعباء المالية ، فالصداق حق للزوجة على الزوج . كما انه لا تجبر المرأة مهما كانت غنية وزوجها معسرا على الانفاق عليه وعلى الأولاد ، الا ان تتطوع في ذلك ، او تقرضه قرضا حسنا .

وعلى هذا الاساس ، يكون من العدل والانصاف ان يختص الرجال بنصيب اكبر من النساء بما فضل الله به بعضهم على بعض ، وبما انفقوا من اموالهم ، فالغرم بالغنم .

٢ ـ **القوامة** : كما جعل الله القوامة للرجل على المرأة على اساس ان الاسرة لا بد لها من قائد ، حيث قرر على الرجل مسئولية الهيمنة ، فقال تعالى : « وللرجال عليهن درجة »[٢] .

وهذه الدرجة ليست درجة السلطان او القهر ، وانما هي درجة الرياضة البيتية الناشئة عن عهد الزوجية وضرورة الاجتماع ، وهي

---

(١) سورة النساء ، من الآية ١١

(٢) سورة البقرة ، من الآية ٢٢٨

درجة القوامة التي تزيد في مسئوليته عن مسئولية المرأة حيث ترجع في شأنها وشأن اولادها اليه .

هذا وقد ذكر الله العلة في القوامة في قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم . . . » [1] . ويكمن الشق الثاني من القوامة في ان الرجل هو الذي ينفق اصلا على الاسرة فاختلال او صلاح امر الاسرة هو الذي يعنيه ابتداء انطلاقا من ان مسئوليته اكبر من مسئولية المرأة ، رغم ان ذلك لا ينقص من قدر المرأة او يقلل من مسئوليتها بالمنزل .

٣ ـ الشهادة : شدد الشارع الاسلامي على الشاهد في تأدية الشهادة ، ونهاه عن كتمانها ، ونص القرآن على ان المرأة كالرجل في شهادات اللعان ، اما شهادة الزنا فلا بد فيه من اربعة رجال ، ومع ذلك قرر الفقهاء بقبول شهادة المرأة وحدها في القضايا التي لم تجر العادة باطلاع الرجل على مواضعها كالولادة والبكارة وعيوب النساء في المواضع الباطنة .
اما في الحقوق الاخرى كالبيع والنكاح والوصية والاجارة . . . الخ ، فان شهادة المرأة مقبولة .

ومع ذلك فان نصاب الشهادة في كل ذلك رجلان او رجل وامرأتان ، فقد قال تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل احداهما فتذكر احداهما الأخرى » [2] .

وليس في ذلك تمييز للرجل او انتقاص للمرأة ، ذلك ان وظيفة

---

(١) سورة النساء ، الآية ٣٤

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٨٢

الامومة البيولوجية تستدعي شدة الاستجابة الوجدانية لتلبية مطالب الطفل بسرعة وعطاء ، وهو امر من فطرة المرأة ، ومن ثم كان من الضروري الاحتياط في القضاء ، والتثبت في الاحكام بحيث لا ترتكز على مثل هذه العاطفة الانفعالية، ومن هنا كانت الشهادة منوطة اصلا بالرجال ، فاما حين لا يوجد رجلان فرجل وامرأتان خشية ان تنسى احداهما فتذكرها الاخرى بالحق كما وقع ، وذلك في حكم يمس مراكز وحقوقا للآخرين ، ولذلك عزز الاسلام شهادة الرجل نفسه بشهادة رجل آخر ، دون ان يمس ذلك بكرامته .

٤ ـ الولاية : وتشمل الولاية رئاسة الدولة والوزارة والنيابة والقضاء ، فلا يجوز باتفاق الفقهاء ان تقلد المرأة منصب رئاسة الدولة ، لأن هذا المنصب يتضمن اختصاصات دينية وسلطات سياسية تخرج عن قدرتها ، كما لا يجوز ان تولى الادارة على البلاد ولا على الجهاد ولا ولاية المظالم او الحسبة .

يروي احمد والبخاري والترمذي والنسائي عن أبي بكرة قال : لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اهل فارس ملكوا عليهم بنت كسرى قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » فالمرأة ليست اهلا للخصومة مع الرجال في محافل الخصومة ، والحديث يشير صراحة الى ان المرأة ليست من اهل الولايات ولا يحل لقوم توليتها .

واذا كانت هناك بعض الفوارق بينها وبين الرجل حسب فطرتها كما في الارث والقوامة والشهادة ، فانها تكون من باب اولى في رئاسة الدولة ، وهي مسئولية كاملة ، تحتاج لتفرغ كامل من رئيس الدولة رعاية للمحكومين ، واحقاقا للحق ، ودفاعا عن ارض الوطن ، وتحقيقا للعدالة بين المواطنين . . . وهي كلها مسئوليات لا تقدر

عليها امرأة بل ولا يقدر عليها كل رجل .

وأما عن الوزارة فلا يجوز ان تكون المرأة وزيرة لان الوزارة تعتبر من الولايات المصروفة عن النساء ، ويستدل على ذلك بالحديث السابق ، ولأن فيها من طلب الرأي وثبات العزم ما تضعف عنه النساء . ولا يجوز كذلك للنساء الظهور في مباشرة الامور ، وتولى المرأة الوزارة يجعلها دائما ظاهرة في مباشرة هذه الامور .

وأما بالنسبة للنيابة فان انوثة المرأة تمنعها من ان تكون مساوية للرجل في كل شيء ، والنيابة ولاية عامة ولا تتفق مع تكوين المرأة النفسي والعاطفي خاصة ان النيابة تقتضي التشريع في كل شيء ، والمرأة ليست قادرة على ذلك بطبيعتها .

وأما عن القضاء ، فقد اتفق الفقهاء على اشتراط الذكورة في القاضي ما عدا الحنفية فإنهم لا يشترطون الذكورة الا في الحدود ، وذلك لأن المرأة عاطفية بفطرتها وليست اهلا للخصومة مع الرجال في محافل الخصومة .

والحنفية مع انهم، لا يشترطون الذكورة الا في الحدود ، فانهم يرون مع ذلك عدم توليتها القضاء ، فإن وليت القضاء في غير الحدود نفذ قضاؤها وأثم موليها .

ويدل على ذلك كله الحديث السابق ، على اساس ان رئاسة الدولة والوزارة والنيابة والقضاء من الولاية العامة التي يمتنع على المرأة توليها .

الأمومة وعمل المرأة خارج المنزل :

ان الوظيفة الاولى للمرأة هي الأمومة ، فالمرأة أم الرجال ، وعلى

قدر اهتمامها بتلك الوظيفة ، ينهض الرجال وتنهض الأمم .

ومع ذلك ولأن العمل شرف ، فان الاسلام يبيح عمل المرأة خارج المنزل ان دعت الحاجة اليه ، ولم يكن في ذلك اهمال لبيتها وأولادها ، او خروج عن الحياء او الآداب الاسلامية، ودليل ذلك ما سبق ان أشرنا اليه في قصة البنتين اللتين كانتا ترعيان الغنم ، لعجز والدهما عن ذلك وهو سيدنا شعيب عليه السلام ، حيث يصور الله تعالى ذلك في قوله عن سيدنا موسى عليه السلام : « ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير . فسقى لهما ثم تولى الى الظل فقال رب اني لما انزلت الي من خير فقير . فجاءته احداهما تمشي على استحياء قالت ان ابي يدعوك ليجزيك اجر ما سقيت لنا . . . » [١] .

ونشير بعد ذلك الى بعض ابعاد التنمية البشرية في الاسلام .

التنمية البشرية في الاسلام :

تشمل القوى البشرية في الفكر الوضعي الواعي جميع الأفراد القادرين على المساهمة في النشاط الاقتصادي ، وهذا المفهوم يجعل القوى البشرية اوسع من القوى العاملة التي تضم الداخلين فقط في قوة العمل سواء كانوا عاملين او عاطلين .

ولتنمية الموارد البشرية ، وفق هذا الفكر ، فانه يتعين ان يتم ذلك في اطار سياسة سكانية واضحة واستراتيجية للتنمية الاقتصادية تحدد الأولويات والبدائل المختلفة ، وتوفر الاحصاءات والبيانات اللازمة لعمليات التخطيط في ذلك .

---

(١) سورة القصص ، الآية ٢٣ ـ ٢٥

وتكمن وسائل التنمية البشرية في :
- التعليم العام والفني والجامعي .
- التدريب المهني .
- التنمية الادارية .

واذا كان التعليم الالزامي يضيف المعارف الاساسية لأفراد القوى العاملة ، فان التعليم العام والفني والجامعي يلعب دورا اساسيا في عملية التنمية الادارية ، وفي هذا فانه من الضروري ان يتم تخطيط التعليم في ضوء سوق العمل والتغيرات التكنولوجية التي كثيرا مالا تستطيع المدارس الصناعية ملاحقتها .

اما بالنسبة للتدريب المهني ، فانه من المتعين ان يتم ربطه بالتعليم عموما ، على اعتبار ان التحصيل الدراسي في المستويات المختلفة هو اساس التدريب كما ان التدريب المهني يعتبر احد حلول مشكلة المتسربين من التعليم العام . وفضلا عن ذلك ، فان التعليم والتدريب يصبان في سوق العمل لسد الاحتياجات المختلفة من القوى العاملة .

ان تنمية الموارد البشرية تعني تحرير الانسان مما يعوقه اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا بما يمكنه من العمل والمشاركة الفعالة على المستوى الوطني والعالمي .

وينفرد الاسلام في هذا المجال بنظرة اوسع مدى وأرحب نطاقا ، فيحرص على ان تكون التنمية البشرية شاملة لكل جوانب الانسان البدنية والعقلية والروحية ، ولذلك نراه يضع الأسس الفعالة لسلامة بدنه من الأسقام والأمراض ، وتنشيطه بالرياضة والعمل ، والحفاظ عليه من كل ما يؤذيه أو يوهن قواه او يعرقل نموه . فالاسلام يطلق

لعقل الانسان العنان ليفكر ويتعلم ويبحث ويهتدي ويكتشف ويخترع ويؤلف ويملأ قلبه بحب الانسانية والعمل لخير البشرية ، وينقي روحه بالعبادات والقيم الفاضلة ، وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمن احدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » أخرجه الخمسة الا أبا داود ، وقال كذلك : « لا ضرر ولا ضرار » رواه مالك في الموطأ عن ابي سعيد الخدري .

ان الله تعالى يصور البشرية في أحسن صورة حثا لنا على أن نبقيها كذلك شكلا وموضوعا ، فقد قال تعالى : « لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم »[1] . وقال : « الذي خلقك فسواك فعدلك . في أي صورة ما شاء ركبك »[2] . ويميز الله تعالى هذه البشرية عن سائر المخلوقات بعقل مدبر ، ولسان معبر وارادة تذلل العقبات وتهيمن على كل شيء ، ولهذا سخر لها ثروات الأرض والكون وطاقاته في البر والبحر والجو ، تصرفها بعقولها ، وتديرها حسب ما فيه صالحها ، وتكتشف اسرارها جيلا بعد جيل . وقد جعل الله من العبادة النظر والتفكير في هذه الثروات ، حتى يدرك الأنسان فضل الله عليه ، فلا يخضع الا له وحده ، وفي هذا قال الله تعالى : « ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا »[3] .

وفي سبيل تنمية الثروة البشرية ، يحرص الاسلام على ارواح الناس واموالهم واعراضهم ، فينكر على الانسان ان يقتل نفسه او

---

(١) سورة التين ، الآية ٤ .

(٢) سورة الانفطار ، الآية ٧ ـ ٨ .

(٣) سورة الاسراء ، الآية ٧٠ .

يعرضها للضرر ، كما ينكر عليه ان يقتل غيره او يؤ ذيه في بدنه او ماله أو عرضه .
كما يعمل الاسلام ـ في سبيل ذلك ـ على تكوين الأسرة على أساس الاختيار الحر ، وعلى المودة والحب والاحترام المتبادل .

ومن ناحية أخرى ، فان الاسلام يحذر من قتل الأولاد بسبب الفقر او من الخوف منه ولهذا قال الله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم[1] ، كما قال : ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم ان قتلهم كان خطئا كبيرا[2] » .

ذلك هو منهج الاسلام في عملية التنمية البشرية،منهج يشمل المجالات المادية والروحية ، ولذلك ارسل الله الرسل للبشر هداة ورعاة ومبشرين ومنذرين وحماة لهم من الانحراف عن منهج الله او التردي في مهاوي الضلال ، وهو بذلك يحرص على كرامة الانسان في كل مراحل نموه حيث يقر له مباديء الحرية والمساواة والاخاء والعدل.. وتلك حضارة الاسلام . وشتان بينها وبين حضارة المسلمين اليوم الذين تخلفوا علميا وتقنيا واقتصاديا واجتماعيا رغم ما يمتلكونه من ثروات وامكانيات .

أسباب التخلف في العالم الاسلامي المعاصر:[3]

لا ترجع اسباب التخلف الى عوامل خارجية فقط بل الى عوامل

---

(١) سورة الأنعام ، من الآية ١٥١ .

(٢) سورة الاسراء ، الآية ٣١ .

(٣) انظر في ذلك المقال القيم للدكتور زغلول راغب النجار بعنوان : أسباب التخلف العلمي والتقني في العالم الاسلامي المعاصر ، الأمة ، العدد الرابع ، السنة الأولى فبراير ١٩٨١ ، صفحة ٢١ ـ ٢٣ ، وقد اعتمدنا عليه الى حد كبير .

داخلية كذلك . ومن العوامل الخارجية تمزيق بلاد المسلمين الى دويلات ودول واقتسام بعضها بين الكتلتين الشرقية والغربية ، والتخطيط لاخراجها من دائرة الاسلام الى الدائرة العلمانية وذلك تحت ستار دعاوي التقدم والتطور ومسايرة العصر،الأمر الذي أدى الى تقمصها انماطا مختلفة من الحكم والفكر والسياسة والاقتصاد والتعليم والادارة والاجتماع .

وفضلا عن ذلك ، فان هذه الدول تعرضت للكثير من الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة التي انهكت قواها ، ودمرت اقتصادها ، وحطمت معنوياتها ، وتركتها كيانات متنافرة وقوميات متناحرة ، ومذهبيات متصارعة ، وسط عالم أخذ يتكتل على هيئة تجمعات كبيرة وحدت نظمها الاقتصادية ، وسياستها الخارجية وخططها العسكرية ، ومن ثم تسلطت على الدول الصغيرة واقتطعت الكثير من ارض المسلمين .

أما العوامل الداخلية لتخلف المسلمين في هذا العصر فكثيرة بعضها اسباب مادية والأخرى أسباب معنوية .

ومن الأسباب المادية لتخلف المسلمين المعاصرين ما يلي : ـ

١ ـ تمزق المسلمين اليوم الى اكثر من ستين دولة ، واحتلال اجزاء عديدة من تلك الدول ، الأمر الذي ادى الى تشتيت المقومات المادية والروحية والطاقات البشرية للمسلمين .

٢ ـ تفشي الأمية بين المسلمين في هذا العصر الى درجة بلغت معها نسبتها بين من هم اكثر من ١٥ سنة حوالي ٧٥٪ ، ومجتمعات هذه حالتها بالنسبة لأبسط متطلبات المعرفة الانسانية لا يمكن ان تحرز أي تقدم حقيقي .

٣ ـ اهمال الدراسات العلمية بصفة عامة في كثير من دول العالم الاسلامي المعاصر ، وتأخر قيام مؤسساتها العلمية الحديثة ، وقيامها

على أسس مستوردة لا تنبع من عقيدتها او تراثها ، ولا من حاجة مجتمعاتها ، الأمر الذي اصبحت معه هذه المؤسسات غريبة في أدائها عن هذه المجتمعات .

٤ ـ انعدام التخطيط والتنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات العلمية والتقنية في العالم الاسلامي المعاصر،مما ادى الى تفتت الجهود وتكرارها في خطوط قصيرة متوازية ، فضلا عن عدم وجود الحوافز المادية والمعنوية الكافية للمشتغلين بالبحث العلمي والتقني ، الأمر الذي ادى الى هجرة كثير من العلميين لمراكزهم واتجاههم الى الانشغال بالنشاطات المالية والادارية .

٥ ـ عدم توفر وسائل البحث العلمي من الاجهزة والمعدات والمواد والقوى الفنية المساعدة والخدمات المكتبية والتوثيقية المتطورة في كثير من دول العالم الاسلامي بما يؤدي الى هجرة الكفاءات العلمية الى الخارج ، وبالتالي استنزاف اهم طاقات المسلمين .

٦ ـ شغل المراكز القيادية في كثير من المؤسسات العلمية في دول العالم الاسلامي من جانب من هم أقل تأهيلا لحمل المسئولية وذلك انطلاقا من العصبيات العرقية أو الاقليمية أو التكتلات الحزبية .

٧ ـ التبعية للدول الأخرى من جانب معظم دول العالم الاسلامي المعاصر ، سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، وهو ما يؤدي الى استنزاف طاقة وأموال المسلمين واستغلالهم وفرض السيطرة عليهم .

أما الاسباب المعنوية لتخلف المسلمين المعاصرين فيمكن ان نشير منها الى ما يلي :

١ ـ غياب التطبيق الصحيح للاسلام كعقيدة وكمنهج للحياة ، ومن هنا فقد العالم الاسلامي ما كان يتمتع به من سبق في كل المجالات، وكذلك غياب الفهم الصحيح لرسالة الانسان عند من يملكون

اصدار القرارات ، خاصة اذا كانوا من افرازات عمليات التغريب التي تعرضت لها الأمة الاسلامية طوال هذا القرن .

٢ ـ غياب الشعور الحقيقي بمعنى الأخوة الاسلامية وواجباتها وفي غيابه برزت مختلف النعرات الاقليمية والعرقية والسياسية المذهبية التي ساعدت على تفتيت الأمة الاسلامية وتشتيت طاقاتها .

٣ ـ الشعور الداخلي عند كثير من المسلمين المعاصرين بالانهزام والتخلف والضعف أمام التكتلات الكبرى والعجز عن مسايرة تقدمها الا من خلالها وعن طريق استجداء العلم والفنون منها .

ومع ذلك كله فان الأمة الاسلامية تملك من القدرات البشرية والروحية والمادية ما يؤهلها لقيادة الانسانية وانقاذها مما يمكن ان تتردى اليه ، خاصة وأن بيدها نور الاسلام لا تضل الأمة بعده أبدا في الوقت الذي صاحب تقدم الدول الكبرى اضمحلال وازعها الديني ، وجفاف نبعها الروحي ، الأمر الذي يهدد بتقويض اركانها وتآكلها من الداخل رغم تقدمها الذي تعيشه حاليا .

ونشير بعد ذلك الى الملكية الفردية وملكية الدولة في الاسلام وذلك في الفصل الثالث من هذه الدراسة .



الفصل الثالث:

الملكية الفردية وملكية الدولة

الملكية الفردية وملكية الدولة

الملكية الفردية :

تعتبر مسألة الملكية ، وما يترتب عليها ، من المعالم البارزة التي تميز نظاما اقتصاديا عن نظام اقتصادي آخر .

فبالنسبة للنظام الرأسمالي ، فان من اهم خصائصه :

حرية التملك ، وحرية الاختيار في مجال الانتاج والتشغيل والاستهلاك .

وفي اطار هذه الحريات يعمل نظام الثمن Price System الذي يدعي أنصاره انه يحل العديد من القرارات المعقدة في أسواق السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية على السواء .

ولعل المحرك الأساسي لنمو الرأسمالية هو دافع الربح في مجال الانتاج وزيادة الاشباع في مجال الاستهلاك ، وزيادة الأجر والدخل في ميدان التوزيع .

وقد أضفى آدم سميث Adam Smith هالة من الاطراء والتمجيد على هذه الحركة الميكانيكية التي قال انها تحقق التوازن بين الصالح الخاص والعام ، بل ان الصالح العام ، في نظره ، هو مجموع المصالح الخاصة ، وفي هذا اعتبر جهاز الثمن او نظام السوق اليد السحرية التي تمتد الى كل اعوجاج اقتصادي فتقومه .

وفي هذا ظل الفكر الاقتصادي الرأسمالي أسيرا لمبدأ الحرية الاقتصادية ، وسخرت أدوات التحليل الاقتصادي للدفاع عن

مصلحة المالكين ، وحيث ان الثروة والدخل في يد فئة محدودة من الأفراد ، فقد عكس لنا جهاز الأثمان ثقل هذا الوضع ، فازداد الغني غنى ، والفقير فقرا .

ولم تقتصر ادوات التحليل الاقتصادي على تعميق هذا الوضع على المستوى الداخلي ، بل انشغل بعض الاقتصاديين بضرورة التخصص الدولي وتقسيم العمل ، وبالتالي تسخير ادوات التحليل الاقتصادي لتفريغ القدرات الاقتصادية في العالم لتصب ثراء في الدول الرأسمالية .

ومع ذلك استيقظ العالم على الازمات الاقتصادية التي كانت ابرزها ازمة عام ١٩٢٩ ، والتي احدثت هزة في مسلمات الفكر الاقتصادي الرأسمالي .

وبسبب هذه الأزمة ، هاجم جون ماينارد كينز J . M . Keynes هذا المنطق التقليدي ، ونادى بنظرية التوازن الكلي (١) ، ومن ثم رفض تطبيق التحليل الحدي على الاقتصاد العام . ومن هنا فتح كينز باب التدخل من جانب الدولة من خلال سياستها المالية باجراء نفقات على بعض المشروعات .

وبالرغم من أن الملكية الفردية لا تزال هي السمة البارزة في هذا الاقتصاد ، فانها هي التي قادت فيما مضى الى عدم التشغيل الشامل للموارد ، ومن ثم الى البطالة ، واغفلت بعد ذلك قوة الدعاية والاعلان الاقناعي وليس التثقيفي ، ومن ثم فقد المالك الحرية الحقيقية للاختيار ، الأمر الذي اهتزت معه هذه الملكية واصبح جهاز الأثمان يؤدي في الحقيقة دورا شكليا من خلال وحدات احتكارية

---

(١) J .M . Keynes Theory Of Employment Interest and Money , Harcort , Barce and Company Inc . 1936 .

تسيطر الآن على النظام الرأسمالي ، ولا تترك مجالا طبيعيا للمنافسة التي ترتبط أساسا بنظام السوق أو الأثمان .

أما الماركسية فترد كل الشرور الاقتصادية والاجتماعية الى وجود الملكية الفردية ، وتقرر أن كل فكرة تحمل في طياتها بذور فنائها فيتولد منها نقيض النقيض ، وأن الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال سيستمر ، لأن الرأسمالي يحاول تخفيض الأجور وزيادة فائض القيمة ، فيزداد البؤس وتندثر الصناعات الصغيرة ويتكون الجيش الاحتياطي من العمال فيطيح بالنظام الرأسمالي ، وتتحول ملكية الوحدات الانتاجية الى العمال ،ومن ثم ينتهي الصراع الطبقي .

أما الاسلام ، فقد اقر الملكية الخاصة وأخذ بها ، وبنى كثيرا من احكامه على الاعتراف بها والتشجيع عليها .

والملكية على قسمين في الاسلام : تامة وناقصة ، وتتضمن الملكية التامة ملكية الرقبة والمنفعة معا ، أما الملكية الناقصة فتتضمن ملكية المنفعة وحدها أو ملكية الرقبة وحدها [1] .

وتختلف الملكية عن المال ، فكل ما يقبل الملكية فهو مال سواء اخذ الشكل العيني او النقدي او شكل المنفعة ، ويراد باصطلاح المال في الفقه الاسلامي ، في نظر اغلب الفقهاء ، ما يمكن حيازته والانتفاع به انتفاعا معتادا [2] ، بينما يقصد بالملكية تمكين الانسان شرعا بنفسه أو نيابة عنه بالانتفاع بالعين او أخذ العوض . [3]

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : دكتور محمد يوسف موسى ، الفقة الاسلامي ، مدخل لدراسة نظام المعاملات ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر ١٩٥٨ صفحة ٢٥٦ ــ ٢٥٨ .

(٢) انظر : دكتور عبدالمجيد مطلوب ، الوجيز في المدخل للفقه الاسلامي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٦ .

(٣) انظر : محمد ابو زهرة ، الملكية ونظرية العقد ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٧ صفحة ٥١ ، ٥٢ .

هذا وقد منع الاسلام الأفراد من تملك بعض الأموال لتعلقها بحق الجماعة ، ومنها المساجد حيث قال الله تعالى : « وأن المساجد لله . . . »[1] ومفاد ذلك ان بيوت الله لعموم المسلمين . ومن ذلك ايضا الطرق العامة والأنهار والقناطر والأسواق . . . الخ ، فهذه الأموال مملوكة إذن ملكية اجتماعية او مشتركة بين المسلمين ، ويتولى ادارتها نائب عن هؤلاء المسلمين ليضمن استمرار انتفاع الناس بها ودفع المنازعات التي قد تثور حولها .

الملكية الخاصة في الاسلام :

رأينا ان الاسلام اقر الملكية الخاصة ، ومع ذلك ، فان هذه الملكية ليست ملكية اصلية ، يتصرف فيها المالك على هواه ، ويمكن القول انها ملكية ظاهرية للانسان ، لأنها خاضعة لشروط المالك الاصلي وهو الله .

وفي اقرار الملكية الخاصة الظاهرية ، يقول الله تعالى :

« انما اموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم »[2] ، ويقول :

« الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون »[3] .

وقوله صلى الله عليه وسلم : كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه » مختصر صحيح مسلم .

أما فيما يفيد الملكية الأصلية التي لله ، فيقول الله تعالى :

« الرحمن على العرش استوى ، له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى »[4]

---

(١) الآية ١٨ من سورة الجن .

(٢) سورة التغابن ، الآية ١٥ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٧٤

(٤) سورة طه ، الآية ٥ ، ٦

ويقول : « قل لمن ما في السموات والأرض قل لله . . . »[1]
ويقول كذلك : « قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض لا اله الا هو يحيى ويميت فآمنوا بالله ورسوله . . . »[2]
ويقول : وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم اكثر نفيرا . . . »[3]
وقد اقتضت حكمة الله ان يستخلفِ الانسان في الارض ، فقد قال تعالى : « وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم إن ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم »[4]
وقال كذلك : « واذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة . . . »[5] وقال أيضا : « آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه . . . »[6]

وهذا يفيد حث هؤلاء المالكين ملكية ظاهرية على الانفاق في سبيل الله ، حيث خولهم الله حق الاستمتاع بهذه الملكية ، وجعلهم خلفاء في التصرف فيها .
ويؤكد ذلك قوله تعالى : « . . . وآتوهم من مال الله الذي آتاكم . . . »[7]

وجدير بالذكر ان هذا الاستخلاف ليس استخلافا دائما ، بل هو استخلاف محدود بحدود آجال بني الانسان ، ومن ثم فهو منحة ربانية موقوته تقوم حيث شرعها الله . ومن هنا فان الملكية الظاهرية التي للانسان تختلف عنِ الملكية الأصلية التي لله . ذلك ان مصدر

(١) سورة الأنعام ، من الآية ١٢ .
(٢) سورة الأعراف ، من الآية ١٥٨ .
(٣) سورة الاسراء ، الآية ٦
(٤) سورة الانعام من الآية ١٦٥ .
(٥) سورة البقرة ، من الآية ٣٠
(٦) سورة الحديد ، من الآية ٧ .
(٧) سورة النور ، من الآية ٣٣ .

الأخيرة هو الخلق والابداع ، فالله هو الذي يرث ويسترد ، وهو الذي يتصرف في ملكه ايجادا واعداما ، إماتة واحياء تبديلا وتغييرا ، ومن ثم فهو صاحب السيطرة الكاملة ، على اساس ان ملكيته حقيقية وأصلية ودائمة .

أما ملكية الانسان ، من حيث هي استخلاف من الله ، ومنحة ربانية موقوتة بأجل هذا الانسان ، فهي ذات طابع تعبدي ، ولهذا فانها تختلف عن مفهوم الملكية في الاقتصاد المعاصر على أساس انها من هذه النظرة تؤثر على سلوك المسلم وعلى الحياة الانسانية كلها ، وخصوصا انه يجب معها اتباع المستخلف وهو الله سبحانه وتعالى .

ومن ناحية أخرى ، فان الاسلام قد لمس فطرة التملك في الانسان ، فأقر الملكية الفردية ، وفي تقريرها يتحقق التنافس بما فيه خير للمجتمع .

وترتيبا على ذلك اعترف الاسلام بالتفاوت في الرزق ، قال تعالى :

« أهم يقسمون رحمة ربك ، نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ، ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ، ورحمة ربك خير مما يجمعون » .[1]

ومن الطبيعي ان تتفاوت جهود الأفراد فتتفاوت تبعا لذلك دخولهم وبالتالي ملكياتهم . ولا يعني ذلك ان الاسلام يسمح بتركيز الثروة على النحو الذي سنشير اليه تفصيلا عند الحديث عن الثروة والمعاملات الربوية في الاسلام ان شاء الله .

وهنا يثور سؤال مؤداه ما اذا كانت الملكية الفردية في الاسلام وظيفة اجتماعية أم أنها حق فردي له وظيفة اجتماعية ؟[2]

(١) سورة الزخرف ، الآية ٣٢ .

(٢) انظر في تفصيل ذلك : =

الواقع ان الحق في الشريعة الاسلامية ليس منحة من المجتمع ، كما انه ليس حقا أصليا لصاحبه كما رأينا ، وانما هو منحة الهية وهبها الله سبحانه وتعالى للانسان . ومن هنا فليس للمجتمع ان يتعرض للفرد في حقوقه ما دام يلتزم بشروط المانح وأوامره .

وقد تكفلت الشريعة بوضع القواعد التي تضمن تحقيق مصالح الفرد والجماعة ، في توازن مطلوب ، ودون غلو أو تطرف ، أو الغاء للحقوق ، أو مساس بجوهرها .

وعلى هذا الاساس فان حق الملكية حق شخصي لا يجوز التعرض له ما دام المالك يلتزم باستعماله وفق ما اراد الشارع ، ولهذا فهو ليس وظيفة اجتماعية ، لأنه لم يتم بتوظيف من المجتمع وانما بتوظيف من الشارع .

ولذلك فانه اذا كانت النظريات الحديثة قد اطلقت تعبير « الملكية وظيفة اجتماعية » من أجل تفسير القيود التي تتتابع على الملكية بعد ان كانت حقا مطلقا ، فان الشريعة الاسلامية ليست بحاجة الى هذا التفسير ، ما دامت الملكية فيها استخلافا إلهيا ، ومنحة من الله للفرد ليحقق بها مصالحه الدنيوية والأخروية في حدود ما وضعه الله من قواعد تنظم هذا الاستخلاف .

فالملكية في الشريعة الاسلامية اذن حق فردي مقيد ، وهو كائن باستخلاف ومنح وتوظيف من الله سبحانه وتعالى ليقوم المالك من خلالها باداء وظائف شخصية واجتماعية حددتها الشريعة الغراء .

دكتور عبدالسلام العبادي ، الملكية في الشريعة الاسلامية ، القسم الأول ، مكتبة الأقصى عمان ، الأردن ١٩٧٤ صفحة ٤٢٦ وما بعدها . وقارن : دكتور محمد شوقي الفنجرى ، نظرية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي مصر المعاصرة العدد ٣٦٧ ، يناير ١٩٧٧ ، صفحة ٨٥ - ٨٦ .

ملكية الدولة في الاسلام :

رأينا ان للدولة في الاسلام ان تتدخل في النشاط الاقتصادي الذي يباشره الأفراد ، سواء لمراقبته او تنظيمه او لتباشر بنفسها بعض اوجه هذا النشاط اذا عجز عنه الأفراد أو اذا أساءوا مباشرة ذلك النشاط ، فأمور تدبير الجيش وجباية الزكاة مثلا امور لا يتسنى للأفراد القيام بها .

والدولة في ذلك كله توازن بين مصلحة صاحب الملكية الفردية ، سواء من حيث كمها او اثرها او ما يعود عليه منها من ناحية ، او من حيث المضرة التي تصل الى غيره او مجموع افراد المجتمع من ناحية أخرى ، فاذا رجحت مصلحة صاحب هذه الملكية لا يمس حقه وان رجحت مضرة غيره قيدت الدولة حقه لتدفع ذلك الضرر .[1]

والأصل في الملكية أنها لخير الأفراد والمجتمعات معا ، ينتفعون بها على نحو ما رسم الله ومن ثم فانه اذا آلت المطامع بالملكية الفردية الى الضرر لزم ان تتدخل الدولة لاقرار كل امر في مكانه من شرع الله :[2]

١ ـ فللدولة انْ تبطل الملكية الفردية اذا اصر صاحبها على الضرر . ومثال ذلك انه كان لسمرة بن جندب نخل في بستان رجل من الأنصار ، وكان سمرة بن جندب يدخل على الرجل ومعه اهله فيؤ ذيه ، فشكا الأنصاري ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله لسمرة بن جندب : بع هذا نخله[3]

٢ ـ ويمكن للمكية الفردية ان تبقى كما هي مع تمكين الجار من

(١) انظر في تقسيات هذا الضرر : محمد ابو زهرة ، المرجع السابق ، صفحة ٨١ ـ ٨٥

(٢) انظر في تفصيل ذلك : البهي الخولي ، الثروة في ظل الاسلام ، دار الاعتصام ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ ، صفحة ١٩٩ وما بعدها .

(٣) انظر : الاحكام السلطانية لابي يعلي ، صفحة ٢٨٥ .

الانتفاع بها انتفاعا لا يضر بالمالك حتى ولو عارض في ذلك . فقد روى مالك في الموطأ ان الضحاك بن خليفة أراد ان يمر بنهـر له في ارض محمد بن مسلمة ، فأبى محمد ، فقال له الضحاك : لم تمنعني وهو لك منفعة ، تشرب به أولا وآخرا ولا يضرك ؟ فأبـى محمـد . فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب الذي دعا محمد بن مسلمـة ، فأمره ان يخلي سبيله ، فقال محمد : لا ، فقال عمر : لم تمنع أخاك ما ينفعه ، وهو لك نافع ، تسقي به أولا وآخرا ، وهو لا يضرك ؟ فقال محمد : لا والله ، فقال عمر : والله ليمرن به ولو على بطنك ، فأمره ان يمر به ففعل الضحاك .

٣ ـ وقد تنقل الدولة الملكية الفردية اليها ، وهذا هو التأميم ، ونرى ان نبين بعض معالمه في الاسلام .

التأميم :

يقصد بالتأميم تحويل الملكية الفردية الى ملكية عامة للدولة ، فاذا وضعت هذه الدولة يدها على مشروع معين كان مملوكا ملكية فردية ، تحقيقا لأهداف عامة ، كان ذلك تأميما .

والتأميم بهذا المعنى الاصطلاحى لا يعرفه الاسلام وإن كان هنـاك حالات في الاسلام يمكن أن يستند إليها إقرار التأميم عنـد الحاجـة بشروط وقيود معينة ؛ كما يلي :

اولا ـ أرض الحمى .

ويقصد بالحمى حماية المرفق العام من أن يملكه الأفراد او يتداوله ذوو المآرب ، فيقوم ولي الأمر بتخصيص جزء من الأرض لينتفع بها المسلمون عامة ، وبذلك تصبح هذه الأرض مملوكة ملكية عامـة ، ولا يجوز ان تصبح محلا للملكية الخاصة .

وقد سبق ان انتشر هذا الأمر في الجاهلية ، فقد كان العـزيز في القوم يعجبه جانب من الارض ذو كلأ ، فيعلن انـه قد حمـى ذلك الجانب من الارض ، فيصبح له وحده ، ولا يجرؤ احد ان يرعى فيه ابلـه ، ولما جاء الاسـلام هذب هذا الامـر ووضعـه في موضعـه الصحيح . وفي ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري وأبو داود « لا حمى الا لله ورسوله » ، اي لا حمى الا على مثل ما حماه رسول الله لصالح المسلمين كافة ، لا على مثل ما كانوا يحمونه في الجاهلية .

وقد حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكانا قريبا من المدينـة اسمه النقيع ، وجعله لخيل المسلمين من المهاجرين والأنصار للغزو في سبيل الله .

ولما جاء أبو بكر رضي الله عنه حمى الربذة ، وهي من قرى المدينة وعلى بعد ثلاثة أميال منها ، وقـد حماهـا لابـل الصدقة اي الابـل المجموعة من الزكاة .

وجـاء بعـده عمـر بن الخطـاب وحمـى مكانـا ثالثـا اسمـه نقيع الخضمات ، وهو غير النقيع الـذي حمـاه رسـول الله صلى الله عليه وسلم ، حماه رضي الله عنه للخيل والابل المعدة للجيش .

وكانت كل هذه الاماكن مراعـي لكافـة المسلمـين،فلما اقتضـت مصالح المسلمين ، الضرورية تخصيصها لخيل الجيش وابل الصدقة والجهاد كان ذلك هو الحمى .

ثانيا ـ الأراضي الزراعية المفتوحة :

فعندما تم فتح العراق والشام طالب المحاربون قسمة اراضي هذه البلاد تطبيقا لحكم الغنائم،ورأى أمير المؤمنين عمر ان هذه الأراضي لا تأخذ حكم الغنائم ، وبالتالي لا توزع على المحاربين ، وانما تبقى

بأيدي اهلها يملكون المنفعة في نظير خراج ، ولا يملكون الرقبة ، وتكون الأرض للأمة اي لجماعة المسلمين .[1]

والواقع ان النشاط الاقتصادي كان متواضعا منذ اربعة عشر قرنا ، وكانت الثروة محدودة والموارد ناضبة ، فضلا عن قوة الوازع الديني وتمكنه من قلوب المسلمين ، الأمر الذي تضاءلت معه فرص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم قلت حالات التأميم الا في الحدود التي تقدمت الاشارة اليها .

وكما ترد على الملكية الفردية قيود لصالح المجتمع فان الملكية العامة او ملكية الدولة ترد عليها قيود كذلك لصالح الأفراد والمجتمع ، فمثلا يجب تخصيص المال العام للأغراض التي حددتها الشريعة ، ومن ثم لا تملك الحكومة الاسلامية انفاق هذه الاموال في غير ذلك من الوجوه .

وقدسبق أن رأينا فرض الكفاية الذي يقع كذلك على عاتق الدولة كانشاء دور العلم والمستشفيات .

وهذا كله يعني ان ملكية الدولة لتلك المرافق مقيدة ايضا من حيث اهدافها واسلوب الانتفاع بها .

ونتابع بعد ذلك الاشارة الى حدود التنمية الاقتصادية ومفهومها وتوزيع الدخول في الاسلام في الفصل الرابع .

---

(١) وحكم الغنائم هو اعطاء بيت المال الخمس وتقسيم الباقي بين المستحقين اخذا بالآية الكريمة « واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان ، يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير »

(سورة الأنفال ، الآية (٤١)

انظر في تفصيلات ذلك : الدكتور احمد العسال ، الدكتور فتحي احمد عبدالكريم ، النظام الاقتصادي في الاسلام ، المرجع السابق ، صفحة ٦٣ ـ ٦٧ .

الفصل الرابع:

التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل

التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل

مقدمة :

رأينا ان مصدر الفكر الاقتصادي في الاسلام موجود في العقيدة والشريعة ، أي من خلال النظرة الشاملة للكون والانسان والحياة ، وفي ذلك يتميز هذا الفكر عن غيره من الأفكار الاقتصادية سواء تلك التي سبقته أو عاصرته أو لحقته .

ولأن الشريعة الاسلامية تأمر بممارسة النشاطات النافعة وتصفها بأنها « حلال » ، وتنهى عن تلك التي توصف بأنها « حرام » ، فان الفكر الاقتصادي الاسلامي ينظم النشاطات الانسانية في مجالات الانتاج والتنمية والتوزيع مسترشدا بقاعدة الحلال والحرام .

ومن هنا ينظر الاسلام الى الانتاج النافع كواجب لا يكمل الواجب الديني الا به . وعلى هذا الاساس يتعين ان تتركز الموارد الاقتصادية في انتاج السلع والخدمات النافعة التي تشبع الحاجات السوية للانسان والتي تتشكل وفقا للأذواق والميول التي تكونها المفاهيم والقيم الاسلامية وذلك في دائرة الحلال والحرام .

ويترتب على هذا المفهوم ان الموارد الاقتصادية تستطيع ان تعطي ، في أي وقت وتحت أي مستوى فني للانتاج ، مقدرة أكبر للاشباع ، ذلك أن تطلعات الانسان للاستهلاك المتنامي تظل منضبطة في اطار

الحلال والحرام ، وهو ما يسد منافذ الشهوات وانواع السلوك الضارة التي تستنزف جانبا من الموارد .

وجدير بالذكر ان الانتاج قد يكون مشروعا ، ولكن الوحدة الانتاجية ذاتها قد تستغل السوق ، وتمارس سياسة احتكارية معينة ، وهنا يحرم الفعل اللاحق للانتاج .

وقد يمتد التحريم الى الطريقة التي يتم بموجبها تشغيل عنصر الانتاج كأن يتم توظيف رأس المال بالربا اي بالفائدة .

ومن هنا لا بد أن تكون العملية الانتاجية في الاسلام متكاملة ذاتيا من حيث الشكل والمضمون ، بمعنى :(١)

١ ـ أن يقع الشيء المنتج في دائرة الحلال .

٢ ـ ان يكون اطار تنظيم عملية الانتاج منسجما مع دائرة الحلال .

٣ ـ ان تكون وسيلة توظيف عناصر الانتاج ، كالتمويل والأجور ، منسجمة كذلك مع دائرة الحلال .

وفي هذا الخصوص ، نجد ان من الضروري ان تتم مراعاة مبدأ الايراد او الربح الاجتماعي ، وليس الايراد او الربح الشخصي فقط Social Profit or revenue Versus Private Profit or revenue .
فقد يحقق انتاج سلعة معينة ربحا محددا للمنتج او البائع ، في الوقت الذي تلحق السلعة اضرارا كبيرة بالمجتمع .

ومن البديهي ان نقرر ان هذه الاضرار ليست اضرارا مادية فقط ، بل قد تشمل اضرارا اخرى كالمساس بالعقيدة او باخلاق المجتمع .

وقد فطن اخيرا نفر من الاقتصاديين والاجتماعيين الى خطورة اخذ

(١) انظر : دكتور محمد احمد صقر ، الاقتصاد الاسلامي ، المرجع السابق ، صفحة ٤٥

معيار الربح الشخصي في الاعتبار كأداة لتوجيه الانتاج والموارد ، واخذوا ينبهون الى الأضرار الاخرى التي تلحق بالمجتمع من خلال العملية الانتاجية مثل : تلوث البيئة ، وافساد الهواء ، وتسميم المجاري المائية ، واندثار الثروة السمكية . . . هذه الاضرار تعتبر نفقة اجتماعية Social Cost باهظة لا يدخلها المنتج في اعتباره ، وهو يهتم فقط بالربح او الايراد الشخصي .

وعلى هذا فإن الاستدلال على سلامة الاقتصاد من خلال الانتاج لا تتأتى بالنظر فقط الى استخدام معدل للتنمية ـ أي زيادة الانتاج ـ كمقياس ، وانما يتحتم النظر الى طبيعة الانتاج وتركيب السلع ، وما اذا كان يتم على حساب استنزاف الطاقات الموجودة المادية والبشرية ، بمعدل سليم او غير سليم ، وما اذا كانت نوعية السلع المنتجة تحقق مزيدا من الاشباع الذي ينسجم مع المثل والأخلاق الاسلامية .

وفي هذا المعنى يقول محبوب الحق في كتابه « ستار الفقر : خيارات امام العالم الثالث » ان نمط وتنظيم الانتاج نفسه يمليان نمطا للاستهلاك والتوزيع يكون من العسير للغاية من الناحية السياسية تغييره،فما دمتم قد زودتم ناتجكم القومي الاجمالي في صورة انتاج المزيد من السيارات والمساكن الفاخرة ، فانه لا يكون من السهل على الاطلاق تحويلها الى مساكن قليلة التكلفة ، او حاملات للنقل العام ، ويترتب على ذلك بالضرورة نمط معين للانتاج والتوزيع زائف وخطير . فسياسات التوزيع تصاغ في نمط تنظيم الانتاج » .[1]

مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية في الاسلام :

التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي المعاصر عملية ديناميكية

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر : خيارات امام العالم الثالث ترجمة احمد فؤاد بلبع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧ صفحة ٦٠

متتابعة تستهدف القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي سواء من خلال تغيير الهيكل الاقتصادي او اسلوب الانتاج ، أو من خلال تبني استراتيجية للتطوير الاقتصادي تحقق هذا الهدف .[١]

على أنه عند محاولة طرح مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاسلامي[٢]، فانه ينبغي ان نعي جيدا ، ومنذ البداية ، ان القرآن الكريم كتاب عقيدة وشريعة وهو يحتوي فيما يحتوي ، على بعض الافكار الاقتصادية ، ولهذا فان صياغة نظرية للانتاج او التنمية الاقتصادية لا تكون الا من صنع الانسان ، وبما يقتضيه ذلك من تفصيلات ترتبط بالواقع الجديد للمجتمع المعاصر ، وخصوصا ان القرآن الكريم والسنة الشريفة اقتصرا على التوجيهات التي يمكن ان يسترشد بها في بلورة مثل تلك النظرية من جانب الانسان .

وعلى اي حال فانه يمكن القول ان التنمية الاقتصادية في الاسلام تعتبر جزءا لا يتجزأ من مضمون خلافة الله للانسان على الأرض السالفة الاشارة اليها ، حيث يتطلب ذلك تحقيق التقدم للأفراد والمجتمع في اطار العرفان بالشكر لله عز وجل .

ومع ان مفهوم التنمية الاقتصادية في الاسلام لا يكتمل الا بطرح اهدافها ، فان هذا المفهوم لا يختلف كثيرا عن مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر المعاصر ، اللهم الا في الهدف من هذه العملية وما اذا كان مجرد تحقيق اشباع الحاجات المادية ام ان ذلك مرحلة لهدف اسمى وهو العبودية لله تعالى ، كما في قوله تعالى : « وما

---

(١) انظر في تفصيل ذلك على سبيل المثال : دكتور محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ١٩٨٠ صفحة ٧٥ وما بعدها .

(٢) انظر بصفة خاصة : شوقي احمد دنيا ، الاسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربي الطبعة الأولى ١٩٧٩ .

خلقت الجن والانس الا ليعبدون » .(١)

ذلك هو الفرق بين هدف التنمية في الفكر الاقتصادي المعاصر وهدفها الاسلامي .

وترتيبا على ذلك ، تعتبر التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي فرضا على الفرد والدولة والمجتمع : وفي هذا يقول الله تعالى : « هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكبها ، وكلوا من رزقه واليه النشور »(٢)
ويقول كذلك : « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ، وابتغوا من فضل الله . . . »(٣)
وفي هذه الآية وتلك ، يأمرنا الله سبحانه وتعالى بالمشي في مناكب الارض والانتشار فيها ، ومعنى هذا هو ممارسة مختلف العمليات الانتاجية والخدمية .
وفي قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم . . . »(٤)
يشير المولى سبحانه وتعالى الى الانفاق من طيبات الكسب ، « ولا يتصور الانفاق الا بعد الكسب او بعد الانتاج ، وما لا يتم الواجب الا به يعتبر واجبا » .(٥)

وكما يأمرنا الله سبحانه وتعالى بأداء عملية التنمية بطريقة مباشرة يأمرنا بها كذلك بطريقة غير مباشرة . . . ففي قوله تعالى :

---

(١) سورة الذاريات ، الآية ٥٦ .

(٢) سورة الملك ، الآية ١٥ .

(٣) سورة الجمعة ، الآية ١٠ .

(٤) سورة البقرة ، الآية ٢٦٧ .

(٥) انظر محمد الشيباني ، الاكتساب في الرزق المستطاب ، مكتب نشر الثقافة الاسلامية الطبعة الأولى ١٩٣٨ صفحة ٢٦ .

« وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله »[1] ، وقوله : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم . . . »[2] ، في ذلك كله نحن مطالبون بالجهاد في سبيل الله وقتال اعدائه عن طريق اكبر قوة ممكنة يتعين ان نحصل عليها .

وبديهي ان الجهاد لا يكون فعالا الا اذا دعمه اقتصاد قوي ، ولا يتحقق ذلك الا عن طريق التنمية الشاملة ، اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ولعل تعبير « القوة » في الآية الاخيرة يشمل الجوانب المادية والبشرية والمعنوية ، وهو فضلا عن ذلك مفهوم حركى بحيث تهيىء كل مرحلة من القوة للمرحلة التالية لها .[3]

ومع توافر الأدلة كذلك على وجوب التنمية الاقتصادية سواء من السنة الشريفة او من واقع الحياة الاجتماعية بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،[4] يمكن ان نصل الى ان هذه التنمية ليست عملا اختياريا للفرد او الدولة او هما معا ، وانما هي فريضة اسلامية لا يكتمل الاسلام الا بها ، ولا ينهض الا على اساسها .

هذا ويحمل لفظ العمارة او التعمير في الاسلام مضمون التنمية الاقتصادية وفي ذلك يقول الله تعالى : « هو انشأكم من الأرض واستعمركم فيها . . . »[5]

---

(١) سورة الأنفال ، الآية ٣٩ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية ٦٠ .

(٣) انظر : دكتور عبدالحليم محمود ، الاسلام والايمان ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الثانية ١٩٦٩ صفحة ١٦ .

(٤) انظر ـ شوقي احمد دنيا ، الاسلام والتنمية الاقتصادية المرجع السابق صفحة ٩٠ ـ ٩١

(٥) سورة هود ، الآية ٦١

وفي هذه الآية طلب للعمارة في قوله تعالى « واستعمركم » ، وهو طلب مطلق من الله تعالى ، ومن ثم يكون على سبيل الوجوب .[1]

ويقول في ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه لواليه بمصر : « وليكن نظرك في عمارة الارض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج ، لأن ذلك لا يدرك الا بالعمارة ، ومن طلب الخراج من غير عمارة اخرب البلاد » .[2]

وقد لخص عمر بن الخطاب نظرة الاسلام الى التنمية من خلال العمل المنتج في قوله : « والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال ، وجئنا بغير عمل ، فهم اولى بمحمد منا يوم القيامة » [3]

وقد انشغل المسلمون القدامى بعملية التنمية الاقتصادية اي بعمارة الأرض ، وان كان لفظ العمارة اشمل واهم من لفظ عملية التنمية الاقتصادية بمفهومها المحدود ، لأن عمارة الأرض تعني نهوض مختلف مجالات الحياة الانسانية كمرحلة لغاية اخرى هي عبادة الله في الأرض .[4]

وكان من اوائل الذين انشغلوا بعملية التنمية الاقتصادية عبدالرحمن بن خلدون في مقدمته المشهورة في القرن الرابع عشر

---

(1) انظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، جزء ٩ صفحة ٥٦ .

(2) انظر : الشريف الرضي ، نهج البلاغة ، جزء ٣ ، صفحة ٩٦ .

(3) انظر : دكتور سليمان الطماوي ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والادارة الحديثة دار الفكر العربي ١٩٦٩ .

(4) ولهذا فان لفظ « التنمية الاقتصادية » اذا اخذ بمعناه الحرفي يكون قاصرا لأن التنمية لا تتحقق الا في مجتمع ، ومن ثم تكون موارد المجتمع ، مادية وبشرية وغايات هذا المجتمع ومستوى ثقافة أفراده ودرجة انتمائهم . . . عناصر هامة في تحديد مدى نجاح عملية التنمية الاقتصادية التي هي اجتماعية في نفس الوقت .

الميلادي ، احمد الدلجي في كتابه « الفلاكة والمفلوكون » أي الفقر والفقراء في القرن الخامس عشر الميلادي .

واذا كانت التنمية الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي مسئولية الافراد ، في حين انها في الاقتصاد الاشتراكي مسئولية الدولة ، فانها في المجتمع الاسلامي مسئولية هؤلاء وهؤلاء كما رأيناء فكل منهما يكمل الآخر ، ولكل مجاله ، ومن هنا تساهم الملكية الخاصة والعامة في عمليات التنمية ، وكلتاهما اصل في ذلك ، وكلتاهما ليست مطلقة بل مقيدة بصالح المجتمع والأفراد معا في توازن عادل ومطلوب .

مستويات الدخول والتنمية الاقتصادية :

رأينا ان مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر المعاصر ينصرف الى العمليات المتتابعة التي تستهدف القضاء على التخلف بمفهومه الشامل .

ومع ان نصيب الفرد من الناتج القومي - وهو ما يسمى بمتوسط الدخل الفردي - يعتبر من اهم المؤشرات التي تميز بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة اقتصاديا ، الا ان هذا المؤشر حتى في اطار الفكر الاقتصادي المعاصر . يتسم بالقصور ، لأنه يمثل مجموع الدخول مقسوما على عدد السكان ، ومن ثم لا يطمئن اليه باحث في الدلالة على التقدم الاقتصادي . ولذلك يضاف الى هذا المؤشر عدة مؤشرات اخرى مثل : توقعات الحياة ، ومتوسط عدد الأفراد بالنسبة لكل طبيب ، والسعرات الحرارية في اليوم ، ومعدل الأمية ، ونسبة التلاميذ الى عدد السكان . . . الخ .

وتختلف نظرة الاسلام الى هذا المعيار رغم قصوره في الاقتصاد الوضعي ، ذلك انه استنادا الى ان الملكية الاصلية لله ، وان البشر مستخلفون فيها ، كان مبدأ ان لكل فرد في المجتمع الاسلامي حد

الكفاية وليس حد الكفاف .

حد الكفاية في الاسلام :

وقد عبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حد الكفاية بقوله انه توفير القوام من العيش ، اي ما به تستقيم حياة الفرد ويصلح امره ، ويكون ذلك باشباع احتياجاته التي تجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد . (١)

وقد اشار أبو يوسف في كتابه « الخراج » الى هذا المعنى ضمن كتاب خالد بن الوليد في صلح اهل الحيرة حيث قال الأخير « وجعلت لهم ايما شيخ ضعف عن العمل او أصابته آفة من الآفات او كان غنيا فافتقر وصار اهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت عنه جزيته وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام » . (٢)

ومؤدى ذلك ان التنمية الاقتصادية في الاسلام تستهدف اولا توفير حد الكفاية لأفراد المجتمع الاسلامي ، وان كان يمكن ان يتحقق التفاوت الاقتصادي بعد هذا الحد .

ولا يعني حد الكفاية هذا الحاجات الأساسية . (٣) Basic Needs والا ادى ذلك ، كما جاء على لسان الامام الغزالي ، « الى سقوط الحج والزكاة والكفارات المالية وكل عبادة نيطت بالغنى من الناس اذا اصبح الناس لا يملكون الا قدر حاجتهم وهو غاية القبح » (٤) ،

---

(١) انظر : ابو عبيد (القاسم بن سلام) « الأموال ، صفحة ٣٢٩ .

(٢) انظر : أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم ، كتاب الخراج ، المطبعة السلفية ، صفحة ١٤٤ .

(٣) وقد اشار الله الى هذه الحاجات عندما وعد آدم عند اخراجه من الجنة بشقائه بالعمل في الدنيا بقوله تعالى في سورة طه : « إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى ، وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى . . . » ١١٨/ ١١٩ .

(٤) انظر : الامام الغزالي ، احياء علوم الدين مطبعة صبيح ١٩٥٨ جـ ٢ صفحة ٩٧ .

وسنشير إلى ذلك تفصيلا فيما بعد .

ويكفي في ذلك ان الله سبحانه وتعالى قد قال : « قد افلح المؤمنون ، الذين هم في صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون . . . »[1] ، أي ان الله قد رتب الفوز للمؤمنين الذين تنطبق عليهم بعض الصفات ومنها فعل الزكاة . ونرى ان فعل الزكاة لا يعني اداءها وانما يعني تنمية الدخول حتى تتجاوز نصاب الزكاة فيستحق اداؤها .

ولعل تنمية الدخول هي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية ، ومن ثم فتلك دعوة قرآنية الى تطوير اقتصاديات المجتمع الاسلامي ، في اطار تعبدي ، على أساس ان فعل الزكاة بهذا المعنى من صفات المؤمنين الفائزين في الدنيا والآخرة .

ومن ناحية اخرى ، فان مفهوم التنمية الاقتصادية في الاسلام ينسحب الى التوزيع العادل لثمار عملية التنمية هذه بحيث ينال كل فرد جزاء عمله بعد توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الاسلامي .

توزيع الدخل في الاسلام :

يرتبط التوزيع بالقيمة ، والقيمة قد تكون قيمة استعمال او قيمة مبادلة ، وقيمة الاستعمال Use — Value هي صلاحية السلعة لاشباع الحاجة ، اما قيمة المبادلة فهي صلاحية السلعة لأن تكون محلا للمبادلة بالسلع الأخرى ، فهي علاقة اي نسبة بين قيمتين .
على انه اذا تم التعبير عن السلعة في صورة وحدات نقدية فاننا نكون بصدد ثمن Price لهذه السلعة او الخدمة .

ويعني التوزيع في الفكر الاقتصادي المعاصر ان النتيجة النهائية

---

(١) سورة المؤمنون ، الآية ١ ــ ٤

للعملية الانتاجية توزع في صورة دخل نقدي بين العناصر التي ساهمت في هذه العملية ، وهنا يمكن ان نفرق بين نوعين من التوزيع :

١ ـ توزيع وظيفي : وهو يعني بحصول اصحاب عناصر الانتاج ، من ارض (طبيعة) وعمل ورأسمال على دخول نقدية مقابل ما يقومون به من وظائف اقتصادية في العملية الانتاجية ، وفي هذا تلعب اثمان هذه العناصر دورها سواء في صورة ريع للأرض او أجر للعامل ، أو ريع أو فائدة لرأس المال .

٢ ـ توزيع شخصي : وهو الذي ينشغل بدراسة انصبة الأفراد من الدخل القومي ، ويبين كيفية تحديد مستويات دخول الأفراد والعوامل التي تؤدي الى تفاوت توزيع الدخول .

واذا كانت القيمة والتوزيع تمثلان حجر الزاوية في الفكر الاقتصادي المعاصر ، فانهما في نفس الوقت يتعرضان لكثير من النقد سواء من ناحية اسلوب التحليل او تقسيم عناصر الانتاج او مدى عدالة توزيع الدخول .

اما بالنسبة للفكر الاقتصادي الاسلامي ، فقد رأينا ان العملية الانتاجية لا تستهدف انتاجا ماديا فقط ، بل انها تعتبر مرحلة لهدف أسمى ، وهو العبودية لله تعالى . وعلى هذا الأساس فان تحديد القيمة والتوزيع العادل لا يتحقق من خلال جهد بشري خالص الا اذا كان مرتكزا على توجيهات واوامر الله سبحانه وتعالى .

ويمكن ان نشير بايجاز الى نوعي التوزيع السالفة الاشارة اليهما من وجهة نظر الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الاسلامي كما يلي :

اولا : التوزيع الوظيفي :

١ ـ الريع (الايجار)

يمثل الريع جزءا من الفائض الاقتصادي يختص به المالك لمورد اقتصادي معين . ومن هنا فان هذا الريع يجسد العلاقة بين طبقة المالكين غير المستثمرين من جهة وبين طبقة المستثمرين والعاملين والمجتمع من جهة اخرى .

وقد اوضح « دافيد ريكاردو » الريع المطلق والريع الفرقي ، فالريع المطلق في نظره يتمثل في ذلك الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل استخدام المستغلين لها لقواها الطبيعية التي لا تهلك .[١]

أما الريع الفرقي ، فيرجع في نظره الى وجود فروق في خصوبة الأرض وفي افضلية موقعها ، أي الى الفروق الطبيعية في الكفاءة الانتاجية بين وحدات الأرض المختلفة .[٢]

وعلى هذا الاساس فاننا اذا افترضنا ان جميع الأراضي المستغلة في لحظة معينة أراض متساوية تماما من حيث الخصوبة والموقع، ومتوافرة بكثرة بحيث يستطيع كل من يرغب في الحصول على ارض منها للاستغلال ان يحصل عليها ، فانه لا محل لدفع اي مقابل لأي جزء من ذلك العنصر ثمنا له ، أي لا محل لأن يدفع ريعا (ايجارا) لهذه الارض لأن في وسع المستغل ان يحصل على قطعة ارض اخرى اذا تمسك صاحب الأولى بدفع ريع لها .

أما اذا افترضنا ان كل قطع الأرض المتساوية في الخصوبة والموقع قد استغلت سلفا في الانتاج بسبب زيادة السكان وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية فانه نتيجة لذلك يرتفع ثمن السلع الزراعية في

---

(١) ، (٢) David Ricardo , The Principles Of Political Economy and Taxation 181 , Pp 23 —24 , P . 33

السوق ، بحيث يقتضي ذلك توسعا في الانتاج الزراعي ، ومن ثم تدخل اراض اقل خصوبة الى ميدان الانتاج ، ويكاد يغطي ثمن منتجاتها الزراعية نفقات هذا الانتاج ، ولهذا تحقق الأرض الأولى فائضا او ربحا لمستغلها لانخفاض نفقة انتاجها عن الثانية ، ومن هنا يرفع مالك الأرض الأولى ثمن استغلالها أي ريعها او ايجارها .

واذا كان ريكاردو قد اعتبر الريع جزءا من الأرباح يضطر الرأسماليون للتخلي عنه لصالح المالكين العقاريين مما يضيق من قدراتهم على التراكم والاستثمار ، ويحد من التقدم الاجتماعي ، فان ماركس وجد زيادة على ذلك في الريع فريضة على المجتمع بكامله يتحملها كزيادة في نفقة الانتاج تجبيها طبقة الملاك العقاريين كنصيب لها من الانتاج الاجتماعي مقابل « حقها في الملكية الموروثة ، وتنفقها بطريقة عقيمة وتنعكس بزيادة عامة في الأسعار يتحملها المجتمع بكامله » .

والواقع ان الريع بهذا المفهوم الكلاسيكي هو الريع الاقطاعي والريع العقاري الذي يحصل عليه الملاك العقاريون سواء للأرض الزراعية او للأرض التي تحمل ثروات طبيعية كالمعادن والمياه وغيرها ، او للأرض التي تصلح كأراضي بناء في المدن .

وقد لمس ابو الفضل جعفر بن علي الدمشقي صاحب « كتاب الاشارة الى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض ورديها وغشوش المدلسين فيها » فكرة الريع هذه في كتابه هذا الذي انتهى منه عام ١١٧٥ ميلادية ، أي قبل عرض افكار ريكاردو بما يقل قليلا عن ستة قرون ، حيث اشار الى ان « البلاد الجامعة تكلف صاحبها نفقات اقل من غيرها البعيدة عن هذا السوق ، ومن ثم تتمتع بميزة لا تتمتع بها الأرض البعيدةعنه . »

أما الأراضي الخصبة ، وهي التي سماها ابو الفضل الدمشقي « جيدة التربة ، كثيرة المياه » ، فقد ميزها ابو الفضل الدمشقي عن غيرها كذلك .

أما تلك الأراضي « قليلة الخراج والمجاورة لأهل السلامة » فلعل ابا الفضل كان يقصد بقلة الخراج عدم تعرضها لدفع ضرائب اكثر مما تزداد معها نفقة الانتاج ونفقة الحراسة والأمن ، وهو ما يدخل تحت مفهوم الريع الذي يتحقق نتيجة للفرق بين نفقة انتاج أرض عن أخرى .(١)

هذا ويكاد ينعقد اجماع الفقهاء المسلمين على جواز الايجار والمزارعة كأسلوبين بديلين لاستغلال الارض في الاسلام ، وفي هذا يتفق ابو حنيفة ومالك والشافعي وابو يوسف ومحمد وغيرهم على جواز كراء (ايجار) الأرض ، أما المزارعة فان الاتفاق على جوازها هو الأمر الغالب .(٢)

ومع هذا فان ابن حزم انكر ـ هو وبعض الفقهاء ـ جواز اجارة الارض على اساس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كانت له أرض فليزرعها او يمنحها فان ابي فليمسك أرضه »(٤) وهنا اما ان يزرعها بنفسه ، او يتيح لغيره زراعتها دون مقابل ، او يعطي

(١) انظر في تفصيل ذلك : السيد محمد عاشور ، دراسة في الفكر الاقتصادي العربي ، ابو الفضل جعفر بن علي الدمشقي (أبو الاقتصاد) الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ .

(٢) ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم ، المحلى، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، ج ٨ صفحة (٢١١ ـ ٢٢٤) .

(٣) وتعني المزارعة ان يشترك مالك الأرض مع الذي يعمل عليها في الناتج ، بمعنى ان الربح يقتسم بينهما بنسبة يتم الاتفاق عليها تبعا لمدى مساهمة المالك في نفقات الانتاج .

(٤) رواه مسلم ، انظر مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذري ، الجزء الثاني ، صفحة ١٧ حديث رقم ٩٧٢ .

ارضه لمن يزرعها ويتحمل جانبا من نفقات الانتاج مقابل شطر من الناتج ، وهو المزارعة .

ويستدل ابن حزم على ذلك ايضا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر « بشطر ما يخرج منها من زرع أو ثمر » « متفق عليه »

وفي هذا ، فان ابن حزم يقرر انه « لا يجوز كراء (ايجار) الأرض بشيء اصلا ، لا بدنانير ولا بدراهم ولا بعوض ولا بطعام مسمى ،ولا يحل في زرع الأرض الا احد ثلاثة اوجه : اما ان يزرعها المرء بآلته وأعوانه وبذره وحيوانه ، واما ان يبيح لغيره زرعها ولا يأخذ منه شيئا ، فان اشتركا في الآلة والحيوان والبذر والأعوان دون ان يأخذ منه للأرض كراء فحسن ، وإما أن يعطي أرضه لمن يزرعها ببذره وحيوانه واعوانه وآلته بجزء . . . الخ » [1]

ومفاد ذلك ان ابن حزم سبق بهذا المفهوم للريع كلا من ريكاردو وماركس فيما اشارا اليه على نحو ما سبق البيان ، ومع هذا فان ابن حزم وبعض الفقهاء الآخرين يجعلون الريع يشبه الربا ، على أساس ان مالك الأرض يأخذ مقابلا نقديا محددا ومعلوما سلفا ، سواء تحقق ربح او خسارة لمستغل الأرض ، اي بصرف النظر عن نتيجة النشاط الزراعي ، وهو ما يتحقق كسبب لتحريم الربا ، ومن ثم يجد تحريم ايجار الأرض مبرره عند ابن حزم .

ورغم ضعف سند ابن حزم حيث لم يثبت على وجه اليقين صحة رواية الحديث السالفة الاشارة اليه ، فان البخاري قد روى عن

---

(١) ابن حزم ، المحلي ، المرجع السابق ، صفحة ٢١١

عمرو بن دينار قال : قلت لطاوس : لو تركت المخابرة (ان يأخذ الأرض بنصف او ثلث او ربع) فانهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها ، قال ان اعلمهم - يعني ابن عباس - أخبرني ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها ولكن قال « ان يمنح احدكم اخاه خير له من ان يأخذ عليها خراجا معلوما »[1]

وفضلا عن ذلك فان النهي عن الايجار او ريع الأراضي الزراعية يخالف الاجماع ، فالأرض عين تنمي بالعمل فجازت المعاملة عليها ببعض نمائها،فأصحاب الأرض قد لا يقدرون على زراعتها والعمل عليها ، والمؤجرون يحتاجون الى زراعتها ولا ارض لهم فاقتضت حكمة الشرع جواز تحقيق المنفعة من الأرض ، والشارع لا ينهى عن المنافع ، وانما ينهى عن المضار والمفاسد .

ولعل مصلحة المجتمع الاسلامي هي التي تحدد اسلوب استغلال الأرض وجميع عناصر الانتاج ، وخصوصا ان معاملة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر « بشطر ما يخرج منها من زرع او ثمر » انما هو اخذ باحد أساليب استغلال الأرض وان كان ذلك لا يعني رفض اسلوب الايجار .[2]

واذا كان الأجير - على نحو ما سنرى بعد ذلك - هو الشخص الذي يؤجر قوة عمله لرب العمل ويخضع لاشرافه ، دون ان يحصل على ربح او يتحمل اي خسارة ، فان ايجار الأرض يمكن ان يأخذ

---

(١) انظر في تفصيل ذلك « ابو محمد عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامه ، المغني ، مطبعة الامام بالقاهرة ، صفحة ٣٤٤ - ٣٤٧ ، ٣٩٦

(٢) من هذا الرأي كذلك : رفعت العوضي ، نظرية التوزيع ، الاقتصاد الاسلامي والفكر المعاصر ، مجمع البحوث الاسلامية ، جامعة الازهر ، ١٩٧٤ صفحة ٢٣٥ - ٢٣٦ .

نفس الحكم دون تحريم في ذلك ، الا بنص صريح كما هو الحال في الفائدة المحرمة شرعا .

وفضلا عن ذلك فان ثمة فرقا بين طبيعة ايجار الارض والفائدة المحرمة شرعا،الأمر الذي لا يمكن معه الارتكان على حكمة تحريم الأخيرة في تحريم الايجار .

٢ ـ الأجر :

الأجر هو ثمن القدرة على العمل ، أي الثمن الذي يدفع في مقابل شراء قدرة العمل ، وقد يحاسب الاجير على اساس وحدة زمنية كساعة او يوم او شهر ، او على اساس القطعة،كما قد يضاف الى أجره الذي يحدد مقدما نسبة من الربح .

وتعتبر نظرية حد الكفاف The Theory of subsistence من اقدم النظريات في تحديد الاجور ، وقد عرض لها كل من : ويليام بتي ، وريتشارد كانتيلون ، وفرانسوا كينيه ، وأضاف اليها كل من ريكاردو ومالتس .

ووفقا لنظرية حد الكفاف يعتبر الاجر ثمنا للعمل او لقوة العمل ، اي القدرة على العمل ، ويتوقف هذا الأجر على مستوى الكفاف بالنسبة للعامل بمعنى انه يغطي فقط كمية السلع الضرورية اللازمة لحفظ حياة العامل وعائلته ، ويتحدد ما هو ضروري بالطبع بالعادات ونمط الحياة الذي يعيشه هذا العامل ، ولهذا يتغير ثمن العمل اي الأجر عند تغير اثمان السلع والخدمات الضرورية .(١)

---

(١) وقد تبعت نظرية حد الكفاف نظرية اخرى هي نظرية رصيد الأجور The Wage Fund التي قال بها كل من جون ستيوارت مل ، وناسور سينيوس حيث يعتبر رأس المال وفقا لها مخصصا لدفع اجور العمال ، ويتحدد الطلب على العمل برصيد رأس المال هذا .

واذا كان الاقتصاديون التقليديون انتهوا الى ان الأجر يتحدد بنفقة انتاج العمل ، فان بعض الاقتصاديين انتهوا الى ان الأجر يتحدد بمنفعة العمل بالنسبة لرب العمل ، اي بقيمة آخر وحدة من ناتج عنصر العمل .

والأصل ان الأجر يتحدد في اطار سوق المنافسة الكاملة الذي يسوي ويوازي بين الكمية المطلوبة والمعروضة من خدمات العمال ، ولكن هذه السوق غير واقعية ، ومن ثم نجد نوعا من الاحتكار سواء من جانب العمال او اصحاب الأعمال .

أما في الفكر الاقتصادي الاسلامي فقد ذكرنا ان الفرد مطالب بالعمل ، وان المجتمع ملتزم بتوفير فرصة العمل لكل من يقدر عليه ، ولهذا لا يستهدف العامل بعمله صالحه فقط ، وانما يؤدي واجبه بالنسبة للمجتمع كذلك .

والأجر هو ثمن العمل ، يقول الله تعالى : « فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن » [1] ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعطوا الأجير أجره قبل ان يجف عرقه » [2] ، وفي هذا تكمن اهمية الأجر من ناحية كفايته ووقت استئدائه في الفكر الاقتصادي الاسلامي .

لكن ما هو موقف الاسلام من دور السوق في تحديد الأجر ؟

ان دور السوق لا يقتصر على تحديد الأجر كثمن للعمل ، ولكنه

---

(١) سورة الطلاق ، من الآية رقم ٦ .

(٢) الفتح الكبير ، ١٩٨ - ١٩٩ ، وقد رواه ابن ماجه عن عمر .

ينصرف الى قوى العرض والطلب بالنسبة لأثمان السلع والخدمات الاستهلاكية فضلا عن اثمان السلع الانتاجية .

ومع ان نظام السوق والأثمان في الاسلام سيكون محل اشارة مستقلة في الفصل السادس من هذه الدراسة ، الا اننا نستطيع في هذا الخصوص ان نشير بالنسبة لتكون ثمن العمل في السوق في الفكر الاسلامي ، الى ان ثمة اتجاهين في ذلك :

الاتجاه الأول : وهو يرى ان الأسلام يجيز الأخذ بالقانون الاقتصادي بالنسبة للعرض والطلب ، كمعيار سليم في تقدير ثمن السلعة في السوق ، بشرط ان يسري هذا القانون سريانا تلقائيا .(١)

والاتجاه الثاني : وهو أن العلاقات بين العمال وأرباب الأعمال لا يجوز ان تترك بعيدا عن هيمنة القانون الصارمة .(٢)

والواقع ان تحديد الأجر لا بد ان يأخذ في الاعتبار ابتداء حد الكفاية الذي تستقيم به حياة العامل من خلال اشباع احتياجاته في ضوء ظروف مستوى المعيشة السائد .

وبعد هذا فان الاسلام يترك لقوى العرض والطلب ان تؤدي دورها ، فلم يشترط تحديد حصة معينة سواء للعمل ، او لعناصر الانتاج الأخرى ، وانما يترك تحديد هذه الحصة لقوى السوق تعمل معها بحرية دون تدخل من جانب الدولة .

---

(١) انظر : دكتور محمد عبدالله العربي ، الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد المعاصر ، أبحاث المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الاسلامية ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م صفحة ٣٠٨ .

(٢) انظر : محمد الغزالي ، الاسلام والمناهج الاشتراكية ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٥١ .

ومع ذلك ، فان الاسلام لا يترك نتائج قوى السوق دون تقويم في ضوء مبدئه العام وهو العدل ، ومن هنا فانه يسمح بالتدخل من خلال بعض التنظيمات التي تحقق هذا المبدأ،مثل : المباديء التي تنظم ساعات العمل ، والمباديء التي تنظم التعامل بين العامل ورب العمل ، مثل : الاتقان ، العمل في حدود الطاقة ، وغير ذلك من المباديء التي يتحقق معها العدل .

وفي كل هذا يختلف تحديد الأجر عنه في الاقتصاد المعاصر ، سواء من ناحية رفض نظرية حد الكفاف والأخذ بمبدأ حد الكفاية ، أو الأخذ بقوى السوق التي تعمل بحرية دون ان تشوبها عناصر احتكارية ، او مراعاة العدل في تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل .

٣ ـ الربح :

يمثل الربح ـ في الفكر الاقتصادي المعاصر ـ الفرق بين نفقات انتاج السلعة وثمن بيع هذه السلعة ، وتضم نفقات الانتاج اجور العمال وفائدة رأس المال وأقساط هلاك الأصول وغير ذلك من النفقات التي تساهم في العملية الانتاجية .

واذا كان الأصل أن المنظم ، الذي يجمع بين عناصر الانتاج المختلفة من طبيعة وعمل ورأسمال ، هو الذي يحقق الربح حيث يكون الربح في هذه الحالة صناعيا ، فان المشتري يحقق كذلك ربحا في حالة شراء السلعة وبيعها بثمن اعلى حيث يكون الربح في هذه الحالة تجاريا ، ومع ذلك فان طبيعة الربح واحدة ، وهو الفرق بين ايرادات ونفقات السلعة ، ولهذا يسمى الربح بالدخل المتبقي .

ولا يعني الربح تحقيق دخول عالية ترتكز على استغلال الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة نتيجة لنفوذ سياسي او اقتصادي كما هو الحال بالنسبة للاسواق التي تسودها عناصر احتكارية مثلا ، وانما يعني ان عنصر المخاطرة التي يتحملها المنظم اصلا ، يتضمن زيادة الانتاج من خلال استخدام العناصر الانتاجية المعطلة استخداما أكفأ ، الأمر الذي يترتب عليه في النهاية فائدة اكبر للاقتصاد القومي ، ومن هنا يتحقق الربح من خلال تنقلات عناصر الانتاج وتغيرات ظروف العرض والطلب واثمان المواد الأولية والسلع النهائية ، أي عن طريق الحركة في الاقتصاد القومي التي سببتها هذه المخاطر من جانب المنظمين .

ولعل أبعد المخاطرات اثرا تلك التي يترتب عليها تغيير في اسلوب الانتاج ، سواء ارتبط ذلك بتطبيق مخترعات جديدة او اتخاذ اجراءات تنظيمية في العملية الانتاجية والخدمية او هما معا بما يحقق تقدما ملموسا في الاقتصاد القومي .

والسؤال الذي يثور الآن هو ما اذا كان للمنظم وللربح الذي يهدف اليه وجود في الفكر الاقتصادي الاسلامي ؟

الواقع ان المضاربة في هذا الفكر مثلا ، وعلى نحو ما سنشير اليه بعد ذلك ، تعني وجود رأس مال من طرف وعمل من طرف آخر يتقاسمان الربح فيما بينهما ، اي بين صاحب رأس المال والعامل الذي ينمي هذا المال في تجارة او صناعة او زراعة . . . الخ .

وفي هذا فان المنظم في المضاربة يكون شريكا بعمله وحده ، ولا يساهم برأس المال ، وقد يكون كذلك في الفكر الاقتصادي

الرأسمالي ، وان كان الأصل ان يكون رأسماليا يجمع بين عناصر الانتاج المختلفة .

وعليه فان صاحب رأس المال يخاطر برأسماله فيعطيه لمن يستغله له ، والعامل يخاطر بعمله فلا يعمل نظير اجر محدد مسبقا ، وانما نظير حصة في الربح .

ومع ذلك ، فان هذه المخاطرة ليست مطلقة كما يبدو في الفكر الاقتصادي الغربي ، وانما هي مخاطرة محسوبة :(١)

أ ـ فالضمانات التي يقدمها الاسلام لعنصر العمل تقتضي ان يكون العامل غير مسئول عن تلف المال الا ان يتعدى ، وما تلف من المال يحسب من الربح أولا ، فاذا استغرق التلف الربح كله فانه يخصم من رأس المال بعد ذلك ، ولا يتحمل العامل شيئا .

ب ـ ويشير ذلك الى أن كلا من صاحب رأس المال والعامل قد خسر ما ضارب به ، ولعل الاسلام حين ضمن للعامل ألا تزيد الخسارة عليه في شيء خارج عمله يقدم حافزا قويا له ليقبل باستمرار على مثل هذا النشاط لتنمية الاقتصاد القومي .

جـ ـ أما اذا تعدى العامل ، فانه يصير ضامنا للمال ان تلف ، كما اذا اشترى ما منعه منه صاحب رأس المال ، فان ما اشتراه لا يدخل في حساب المضاربة ، ذلك ان المضارب امين على رأس المال ، فهو في يده كالوديعة ، ثم هو من جهة تصرفه وكيل عن صاحب رأس المال ، وفي هذا وذاك ضمان لصاحب رأس المال لأن المضارب اذا خاطر في غير ما اتفق عليه مع صاحب رأس المال ، فان كل هذه

---

(١) انظر : رفعت العوضي ، المرجع السابق ، صفحة ٢٠١ ـ ٢٠٣ .

التصرفات لا تلزم الأخير .

٤ ـ الفائدة :

يتميز رأس المال ـ كعنصر من عناصر الانتاج ـ عن عنصر الأرض والعمل ، في ان الانسان عليه ان يتحكم في تكوينه ، وذلك بعكس سعر الفائدة الذي تحدده قوى السوق ، وسعر الفائدة هو الثمن الذي يدفعه مقترض رأس المال للحصول على خدمات مائة وحدة نقدية منه لمدة سنة ، أي هو النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوبا الى المبلغ الأصلي لرأس المال .

ونظرا لأن الحديث عن الفائدة او الربا يثور في اطار الحديث عن الثروة والمعاملات الربوية وهو موضوع الفصل الخامس من هذه الدراسة ، فاننا نحيل اليه .

ونتابع الآن الاشارة الى آخر نقطة في موضوع توزيع الدخول في هذا الخصوص وهي عن التوزيع الشخصي .

ثانيا ـ التوزيع الشخصي :

رأينا ان المقصود بالتوزيع الشخصي ذلك التوزيع الذي ينشغل بدراسة انصبة الأفراد من الدخل القومي ، ويبين كيفية تحديد مستويات دخول الأفراد والعوامل التي تؤدي الى تفاوت هذه الدخول ، وامكانية اعادة توزيعها .

وسنشير في هذا المقام الى المبادىء العامة التي تحكم هذا النوع من التوزيع في الاسلام ، تاركين اسلوب اعادة توزيع الدخل وطريقة تمويل هذه العملية للفصل السابع من هذه الدراسة تحت عنوان : الزكاة وعلاج الفقر في الاسلام .

هذا وقد سبق ان رأينا ان المال بمختلف صوره مملوك ملكية مطلقة لله تعالى،وأن ملكية الانسان له ظاهرية ، وانه قد اوجده لعباده جميعا للقادر منهم والعاجز على حد سواء ، وفي هذا يقول الله تعالى : « والذين في أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم »[1]

ويعني ذلك ان القادرين من هؤلاء العباد انما يعملون في أموالهم وأموال العاجزين منهم عن العمل ، ولهذا فان من حق العاجز ان يحصل على جزء مما انتجه القادر لأنه مشترك معه فيما يعمل فيه .

واذا كان توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الاسلامي مطلبا ضروريا ، فانه لا مناص منه الا اذا قصرت موارد المجتمع عن تحقيق هذه الغاية ،وتعتبر الدولة مسئولة عن هذا سواء تحملت هي عبء التمويل من ماليتها او اشتركت مع افراد المجتمع في ذلك . ويعني هذا ان الدولة مسئولة عن توفير مستوى المعيشة المناسب للعاجزين من افراد المجتمع ، وفي ذلك يقرر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم أن « من ترك مالا فلأهله ، ومن ترك دينا او ضياعا فاليّ وعليّ » .

وقد لخص عمر بن الخطاب مفهوم هذا النوع من التوزيع في الاسلام بقوله « ما من احد الا وله في هذا المال حق ، الرجل وحاجته . . . والرجل وبلاؤه (أي عمله) . . ثم قوله : « اني حريص على ألا ادع حاجة الا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض ، فاذا عجزنا آسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف » .[2]

---

(١) سورة المعارج ، الآية ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) انظر : ابن الجوزي ، تاريخ عمر بن الخطاب ، المطبعة التجارية الكبرى ، بدون تاريخ ، صفحة ١٠١ وما بعدها ، وقد اقتبسنا ذلك من مقال الدكتور محمد شوقي الفنجري عن نظرية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي ، مصر المعاصرة ، المرجع السابق ، صفحة ٨٨ ، ٨٩ .

ومؤدى ذلك ان المسلمين يتساوون من حيث توفير حد الكفاية وما فوق ذلك يكون لكل تبعا لعمله . اما في الظروف الاستثنائية فان المسلمين يتساوون في حد الكفاف .

واذا كان للملكية الفردية حرمة كبرى في الفكر الاسلامي كما رأينا ، فانها مشروطة بضمان حد الكفاف لكل مواطن ، بحيث اذا وجد في المجتمع الاسلامي جائع او عار ، فان هذا الحق لا يحترم ولا تجوز حمايته ، وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابو داود « اذا بات مؤمن جائعا فلا مال لأحد » .

ويؤكد حق المسلم في رد جوعته وعريه قوله تعالى لآدم : « ان لك ألا تجوع فيها ولا تعرى ، وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى »[1] .

ويترتب على ذلك انه لا يجوز لأحد ان يحوز اكثر من حاجته في الظروف الاستثنائية كما اذا عم الفقر او انتشر الجوع ، وفي هذا يقول الله تعالى :

« ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو »[2] ، والعفو هو الفائض اي ما زاد عن الحاجة . ومعنى ذلك : قل لهم يا محمد ان ينفقوا مما سهل عليهم انفاقه من غير كرائم أموالهم . (مفردات القرآن للراغب الأصفهاني) .

وعلى خلاف الأديان الأخرى ، فان الاسلام لا يسمح بالغني الا بعد توفير حد الكفاية لا الكفاف لكل فرد في المجتمع ، أي لا يسمح بالغني الا بعد القضاء على الفقر والحرمان ، وهو في هذا لا يقضي

---

(١) سورة طه ، الآية ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢١٩ .

على الدافع للعمل والاغتناء ، لأن اساس الثروة والغنى انما يكمن في العمل ، فقد قال تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره »[1] ، وقال : « وأن ليس للانسان الا ما سعى ، وان سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء الأوفى »[2]

ومن هنا فان التفاوت في مقدار الثروة والغنى يعتبر حافزا للعمل ، ولكن المقصود بالتفاوت هنا ذلك التفاوت المنضبط الذي يحقق التكامل والتعاون بين بني البشر دون اخلال بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بينهم ، ولذلك يتعين عدم استئثار القلة بخيرات المجتمع وفي هذا يقول الله تعالى : « .. كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم . . . »

ان تحقيق العدالة في توزيع الدخول يعتبر ركيزة اساسية لعملية الانتاج واضطراد نموها . واذا كان الاسلام قد حارب الظلم الاجتماعي ، وحذر من عاقبته ، فان من اقدم انواع الظلم سوء توزيع الدخول ، وَبَخْس الناس حقوقهم ، ولهذا فان مجرد محاربة ذلك يتضمن ايجاد الشعور بالاطمئنان لدى الفرد في جني ثمار عمله ، الأمر الذي يدعم العملية الانتاجية ذاتها .

وفي هذا يقول محبوب الحق في كتابه « ستار الفقر » السالفة الاشارة اليه : « ان هدف التنمية يجب ان ننظر اليه على انه هجوم انتقائي على اكثر اشكال الفقر سوءا ، كما ان اغراض التنمية يجب تعريفها من زاوية الخفض المتصاعد والالغاء الفعلي لسوء التغذية ، والمرض ، والأمية ، والفقر المرتفع والبطالة ، ومظاهر عدم المساواة .

---

(١) سورة الزلزلة ، الآية ٧ ، ٨ .

(٢) سورة النجم ، الآية ٣٩ ـ ٤١ .

لقد تعلمنا ان نعتني بانتاجنا القومي الاجمالي باعتبار ان ذلك سيؤدي الى العناية بالفقر . فدعونا الآن نعتني بالفقر باعتبار ان ذلك سيؤدي الى العناية بالناتج القومي الاجمالي . وبعبارة اخرى دعونا نهتم بمضمون الناتج القومي اكثر من اهتمامنا بمعدل زيادته . »[١]

ويؤكد هذا المعنى الاقتصادي السويدي جونار ميردال بقوله :
« إن ادخال مساواة اكبر بفضل اصلاحات ترمي الى مساواة مخططة تخطيطا معقولا ، . . . سيوسع من امكانيات النمو والتنمية . والواقع ان الاصلاحات المحلية في هذا الاتجاه تؤلف بالنسبة الى التنمية السريعة الثابتة شرطا اوليا اعظم شأنا بكثير من اي نعمة تأتي من الخارج . »[٢]

وقد اوضح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا المعنى بقوله :
« ما تلف مال في بر ولا بحر الا بحبس الزكاة »[٣] وحبس الزكاة جانب من جوانب سوء توزيع الدخول على نحو ما سنشير اليه تفصيلا بعد ذلك .

ونتابع بعد هذا الاشارة الى الثروة والمعاملات الربوية في الاسلام في الفصل الخامس .

(١) انظر : محبوب الحق ، ستار الفقر ، المرجع السباق صفحة ٦١ .

(٢) انظر : جونار ميردال ، نقد النمو ، ترجمة عيسى عصفور ، وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٠ .

(٣) انظر السيوطي ، الجامع الصغير ، جـ ٢ صفحة ١٢٣ .



الفصل الخامس:

الثروة والمعاملات الربوية في الإسلام

يقصد بالثروة في الفكر الاقتصادي المعاصر مجموع ما تحت يد الافراد والمجتمع من قيم استعمال Use — Value ، أي من منتجات تخصص للاستعمال النهائي (اشباع الحاجات النهائية) ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الانتاج،والثروة على هذا النحو تنبع من الانتاج ايا كان شكله الاجتماعي ، اي سواء كان انتاجا للاستعمال او للمبادلة في السوق .[1]

والانسان بحكم حبه لذاته ـ أي انانيته ـ قد يرتكز في هذا الحب على قيم الحق ومبادئه ، فيختار الغايات التي تحيى هذه القيم والمبادىء ، وقد يخلو ضميره من زاد هذه القيم ، فلا يجد بديلا الا الثروة ، بالمفهوم السالفة الاشارة اليه ، كعرض أدنى ، يقبل على جمعها بكل طريق ، دون ان يسد ذلك له جوعا ، وفي هذا يقول الله تعالى : « ان الانسان لربه لكنود ، وانه على ذلك لشهيد ، وانه لحب الخير لشديد »[2]

أي ان الانسان مع حبه للمال يبخل به عن وجوه الخير ، فتنقطع صلته بالله ويكفر بنعمته مع ان الله هو المالك الاصلي لهذا المال . ولا يمنع هذا ان ينفقه الانسان في وجوه السفه والحماقة والهوى .

والواقع ان حظ الانسان فيما لديه ـ طبقا للفطرة والشريعة ـ هو كفايته من مطالب الحياة . . المطعم والملبس والمسكن ، كما سلفت الاشارة اليه ، وقد جاء القرآن الكريم ليقرر الوسط في تلك الامور ،

(١) واذا كان رأس المال يعني ذلك الجزء من الثروة الذي يشارك ايجابيا في العملية الانتاجية فان ذلك يشير الى ان الثروة اعم من رأس المال ، وان كانت الثروة لا تعتبر بالضرورة رأسمال .
(٢) سورة العاديات ، الآية ٦ ـ ٨ .

حتى بعد استيفاء حد الكفاية وذلك في قوله تعالى : « والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما »[1] وفي قوله تعالى « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا » .[2]

وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك فيما رواه الترمذي : « ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه ، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه ، فان غلبت الآدمي نفسه ، فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه .

وبهذا القانون الالهي ، تتحقق للانسان استقامته ، ومن ثم لا يجور على حق المجتمع فيما استخلف فيه من ثروات واموال .

ومن هذه النظرة ، كره الاسلام تكثيف الثروة ، وحبسها عن سبيل الله اي صالح المجتمع فيما شرع الله ، ولذلك يقول الله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم ، يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون »[3] .

ولان الانسان متنازع بين انانيته التي ترتكز على قيم الحق والمباديء ، وتلك التي تخلو منها ، فان الامر والحال كذلك ، لا يترك لهوى الافراد ، وانما لا بد من تدخل الدولة على اساس ان الاسلام عقيدة وشريعة ، اي دين دنيا واخرى ، وبما تتضمنه الاولى

---

(١) سورة الفرقان ، الآية ٦٧

(٢) سورة الإسراء ، الآية ٢٩ .

(٣) سورة التوبة ، من الآية ٣٤ والآية ٣٥ .

من اقتصاد وسياسة . . الخ ، ولهذا لا يجوز ان يتخلف اي وجه من هذه الوجوه عن دوره في بناء المجتمع الاسلامي . فاذا تدخلت الدولة لرد الافراد الى الحد الوسط في المعيشة فان ذلك غير مطلوب لذاته ، بل لانه منهج ضروري لتنمية القيم العليا للانسان .(١)

وقد روى الطبراني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا عظيم البطن ، « فأشار بإصبعه الى البطن وقال : لو كان ما في هذا في غير هذا المكان لكان خيرا لك » .

وكان عمر رضي الله عنه ، وهو رئيس الدولة ، يمر بسوق اللحم ، فاذا رأى رجلا قد اشترى بالأمس ويريد ان يشتري اليوم زجره ورده ، وفي هذا فانه يستهدف تنظيم الاستهلاك وتحديده لصالح المجتمع ككل من خلال المحافظة على الموارد المتاحة .(٢)

اما اذا كان الانفاق على غير الضرورات ، أي الكماليات ، كشراء لعب الاطفال وغيرها ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتري الدمى واللعب ليدخل بها السرور على بناته وصديقاتهن .

واذا كان الانفاق على غير ذلك ، كالديكور مثلا ، او أشياء ثمينة ، فان المسألة على خلاف من جانب الفقهاء بين المكروه والمحرم . اما الانفاق على المحرم كالنفقة على الخمر والميسر ودفع اجور العرافين من المنجمين وشراء الأواني الفضية والذهبية . . . . . فان ذلك محرم باجماع الفقهاء .(٣)

الفائدة والربا والاسلام :

رأينا ان سعر الفائدة هو الثمن الذي يدفعه مقترض رأس المال

(١) ، (٢) انظر : البهي الخولي ، الثروة في ظل الاسلام ، المرجع السابق صفحة ١٥٢ - ١٥٨ .

(٣) انظر : المرجع السابق ، صفحة ١٦١ .

للحصول على خدمات مائة وحدة نقدية منه لمدة سنة .

ويتحدد سعر الفائدة ـ في نظر الاقتصاديين التقليديين ـ كأي ثمن آخر، أي بتلاقي طلب وعرض الادخار والاستثمار ، ومع ذلك اهتم بعضهم بتحليل عرض الادخار ، وهو ما يطلق عليه الامتناع ، واهتم البعض الآخر بتحليل طلب الادخار وهو ما يطلق عليه انتاجية رأس المال .

ومع هذا ظهر على يد « الفريد مارشال » اتجاه مزدوج يأخذ بجانبي الطلب والعرض معا ، اي بنفقة انتاج الادخار (التضحية) من ناحية، وبانتاجية رأس المال من ناحية اخرى .

وقد انتقد كينز النظريات التقليدية في الفائدة ،[1] وانتهى الى ان سعر الفائدة ليس ثمنا للادخار وانما هو ثمن للنزول عن السيولة اي ثمن النقود ، ويتحدد سعر الفائدة في السوق عندما يتعادل الطلب على النقود مع عرضها على اساس اعتبار النقود اصلا كامل السيولة ، وكلما كان تفضيل الأفراد للسيولة قويا كلما ارتفع معدل الفائدة الذي يدفع لهم لاغرائهم على التنازل عن النقود السائلة التي يحتفظون بها .

وقد اكد القرآن والسنة ، وهما المصدران الاساسيان للشريعة الاسلامية على تحريم الفائدة « الربا » ومع ذلك فان البعض ممن أعماهم سحر الحضارة الغربية ، يرون ان الاسلام حرم الربا ولم يحرم الفائدة . ويرون ان الفائدة التي تدفع على القروض التي تستثمر في النشاطات الاقتصادية لا تتعارض مع شريعة القرآن التي

(١) انظر في تفصيل ذلك دكتور رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، دار النهضة المصرية ١٩٧١ صفحة ١٣٩ ـ ١٥٠ .

تشير الى الربا فقط باعتباره قروضا غير انتاجية سادت في العصور الجاهلية في وقت لم يكن الناس فيه يعرفون غير تلك القروض .

والواقع ان هؤلاء البعض اغفلوا ان الدين الاسلامي هو آخر الاديان التي نزلت لهدي البشرية ، وان علم الله الذي تضمنه القرآن الكريم لا سبيل الى استبدال نظام الفائدة على القروض الانتاجية به .[1]

والحق يقال ان ما يسمى بالقروض الانتاجية والقروض غير الانتاجية هو اختلاف في الدرجة وليس في النوع ، ولهذا فان تسمية الربا بالفائدة لا يغير من طبيعته حيث إن الفائدة ليست الا اضافة الى رأس المال المقترض ، وهي عبارة عن ربا سواء في طبيعته او في حكم الشريعة الاسلامية .

مفهوم الربا :

والربا لغة هو الزيادة ، ومنه قوله تعالى « فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت . »[2] أي علت وارتفعت ، اما اصطلاحا فهو زيادة احد البدلين المتجانسين من غير ان يقابل هذه الزيادة عوض .

وقد جاء حكم الاسلام القاطع في تحريم الربا في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله،وان تبتم فلكم رءوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ، وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وأن

---

(١) وبالاضافة الى ذلك ، فان بعض الكتاب يقررون ان مكة « كانت قبل الاسلام مركزا للاعمال المصرفية » ، وانها « اصبحت جنة للسماسرة والوسطاء واصحاب البنوك » مشار اليه في : الدكتور محمد مصلح الدين ، أعمال البنوك والشريعة الاسلامية ، ترجمة حسين محمود صالح ، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٧٦ ـ صفحة ٨٩ ـ ٩٠ .

(٢) سورة فصلت ، الآية ٣٩ .

تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون ، واتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله ، ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون » . [1]

وفي هذا لم يأت هذا الحكم القاطع في تحريم الربا من اول الأمر ، وانما تدرج القرآن الكريم في هذا التحريم بنفس منهج تحريم الخمر ، وذلك بهدف الاعداد النفسي والذهني للاحكام التي تمس عادات وتقاليد متأصلة في نفوس المخاطبين . ففي الآية التي يقول الله فيها : « وما آتيتم من ربا ليربو في اموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون »[2] نجد ان الله لم يقل انه رتب عقابا او جزاء لأكل الربا ، وهو ما قرره في شأن الخمر حيث اشار برفق اول الامر الى ان ما يتخذ سكرا ليس من الرزق الحسن .

وفي مرحلة ثانية ، قص علينا القرآن سيرة اليهود الذين حرم عليهم الربا فأكلوه وعاقبهم الله بمعصيتهم حيث يقول : « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ، واخذهم الربا وقد نهوا عنه واكلهم اموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا اليما »[3] هذا التحريم تحريم بالتلويح لا بالنص الصريح ، وهو ما يدع المسلمين في موقف ترقب وانتظار .

وفي مرحلة ثالثة جاء تحريم الربا ، ولكنه لم يكن الا تحريما جزئيا عن الربا الفاحش الذي يتزايد حتى يصير اضعافا مضاعفة فقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة »[4] .

واخيرا نزلت الآية القاطعة في تحريم الربا وفيها النهي الحاسم عن كل ما يزيد عن رأس مال الدين والتي سبق ان عرضنا لها .

---

(١) سورة البقرة ، الآيات ٢٧٨ ـ ٢٨١ .

(٢) سورة الروم ، الآية ٣٩ .

(٣) سورة النساء الاية (١٦٠ ـ ١٦١) .

(٤) سورة آل عمران ، من الاية ١٢٠ .

وتلك حكمة القرآن في التدرج التشريعي في علاج المشاكل القائمة التي لها جذور بعيدة في نفوس من خاطبهم الكتاب الكريم .

والربا الذي جاء القرآن الكريم بتحريمه هو ربا النسيئة وهو الذي يقع بين الدائن والمدين بفرض زيادة على اصل الدين في مقابل تأجيل دفع الدين مدة معينة .

وجاءت السنة الشريفة وحرمت ربا الفضل ، وهو بيع المتماثلين بزيادة احدهما على الآخر كمن يبيع مكيالا من القمح مثلا بمكيال ونصف منه .

وقد ثبت ذلك في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنها ما رواه مسلم عن عبادة بن الصامت قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، يدا بيد ، والفضل ربا ، فإن اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد !!

ومهما تعددت انواع الربا ، فان الحكمة في تحريمه واضحة ، ذلك ان الظلم واكل اموال الناس بالباطل هو العلة في تحريم الربا لقوله تعالى : « . . . وان تبتم فلكم رءوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . . . » وليس اصرح من هذا النص لمن اراد ان يتعرف على حكمة تحريم التعامل الربوي .

واذا كان النشاط الانساني جميعه . . هو نشاط تعبدي في النهاية ، كما رأينا فان المعاملات الربوية بفسادها ، ومخالفتها للشريعة ، لا يمكن ان تكون تعبدية .

ويكفي ان المعاملات الربوية تعتبر محاربة سافرة لله ولرسوله ، باعتبارها بغيا على عباد الله ، وتحكما في ارزاقهم ، وافسادا لحياتهم ، ولهذا تولى الله سبحانه وتعالى الدفاع عن هؤلاء الضعفاء فقال تعالى

لمن لم ينزعوا عن الربا « فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله . . . » وحسبهم ان يعلن الله ورسوله الحرب عليهم ، في الوقت الذي لم يعلنها على بعض عباده من العصاة والمذنبين .

المعاملات بين المجتمع الاسلامي والمجتمع العالمي :

تلك هي شريعة الاسلام في تحريم الربا ، في الوقت الذي استقر معه التعامل بالربا في المجتمعات غير الاسلامية كعملية تجارية لا يشعر معها المتعاملون بأي حرج ديني او انساني وسواء كانوا من اليهود او النصارى .(١)

وعلى هذا ، فان المجتمع الاسلامي ، إما ان يعتزل العالم كله ، ويقطع صلاته الاقتصادية به لتجنب التعامل بالربا ، وهو تعامل لا بد منه ، وفي تلك العزلة اضرار بالغة تحيق بالمجتمع الاسلامي . واما ان يتصل بدول العالم ويأخذ من نظمها الاقتصادية ، وهو ما يقع الآن ، مع ما يكتنف ذلك من معاملات ربوية ، وفيه ما فيه من إيذاء لشعور المسلم وازعاج لضميره .

وكلا الأمرين شر ، فأولهما يجور على الدين والدنيا معا ، وثانيهما يجور على الدين ولا خير في دنيا تقوم بلا دين .

وتلك مشكلة تحتاج الى مزيد من البحث والدراسة للوصول إلى حل يتفق وأصول ديننا الحنيف .

---

(١) فقد جعل اليهود من نصوص التوراة ـ بعد ان حرفوها ـ تحريم التعامل بالربا بين اليهود واليهود ، واباحته اباحة مطلقة في التعامل بين اليهود وغير اليهود ، ولو استطاع ان يذهب بكل ثروة الاخير كمدين ، وبعد ذلك كعبادة يتعبد بها لله ، لانه يخدم المجتمع اليهودي باضعاف اعداء اليهود وهم المجتمع الانساني كله .

واما النصارى فقد اخذوا في باديء الامر بما جاء في التوراة على اعتبار انها شريعتهم كذلك ، ولكنهم اباحوا التعامل بالربا بعد ذلك فيما بينهم وفيما بينهم وبين غيرهم .

انظر في ذلك : عبدالكريم الخطيب ، السياسة المالية في الاسلام وصلتها بالمعاملات المعاصرة دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٦ هامش صفحة ١٦٧ .

البنوك والربا :

ان البنوك في حد ذاتها اصبحت ضرورة اقتصادية من خلال الوظائف التي تقوم بها ، فالنقود اصبحت في الاقتصاد المعاصر قضية مصرفية ، على أساس أن البنوك أصبحت تخلق النقود بكافة أنواعها ، وفي ذلك تيسير للتبادل والانتاج ، وتعزيز لقدرة وكفاءة رأس المال . . .

ومع ذلك ، فان الذي يطرح نفسه هو الأسلوب الذي تؤدى به هذه البنوك وظائفها الأساسية ، فضلا عن البدائل الاسلامية التي يمكن أن تحل محل هذا الأسلوب .

ولا يعني ذلك ان جميع المعاملات التي تتم بالبنوك هي معاملات ربوية ، بل ان بعضها لا يمكن تحريمه من الناحية الشرعية اذا ثبت ان تلك البنوك تتقاضى مجرد أجر وليس ربا في مقابل القيام بتلك المعاملات مثل : تحويل النقود من مكان الى آخر ، واصدار شيكات السفر التي لها قوة النقود لبيعها في اي مكان بنفس المبلغ الذي تضمه او بقيمته من عملة اخرى ، وتحصيل الديون بموجب سندات يضعها الدائنون لدى البنك ، وتأجير الخزائن الحديدية لمن يريد الانتفاع بها ، وتسهيل التعامل مع الدول الاخرى حيث ينوب البنك عن المتعاملين في دفع الثمن واستلام وثائق شحن البضاعة . . . . الخ .

ومع هذا فان ثمة جانبا كبيرا من نشاط البنوك قد يتضمن معاملات ربوية نشير اليها على التفصيل التالي :[1]

---

(١) انظر : محمود عارف وهبة ، التسهيلات المصرفية والاعمال الاستثمارية ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد الثامن ، اكتوبر ديسمبر ، ١٩٧٦ .

ـ دكتور نور الدين العتر ، المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الاسلام مؤسسة الرسالة=

أولا : قبول الودائع :

وفي ذلك ثلاثة انواع من الودائع :

١ ـ ودائع تحت الطلب .

٢ ـ ودائع ادخارية .

٣ ـ ودائع لأجل .

١ ـ الودائع تحت الطلب : وهي التي تكون ما يسمى بالحساب الجاري ، ويسحب منها المودع متى شاء وله ان يسحبها كلها في أي وقت ، ولا تعطى البنوك عملاءها في هذا الحساب الجاري اية فائدة ، بل قد تفرض عليهم عمولة محدودةمقابل العمليات الدفترية في ذلك .

وفي هذا يعامل البنك الاسلامي هذا النوع من الودائع نفس المعاملة .

٢ ـ الودائع الادخارية : وهي ودائع تتسم بصغر حجمها ويكون لصاحبها بموجب دفتر توفير ، يمنحه إياه البنك ، ان يسحب بعض او كل الوديعة ، وتدفع البنوك على هذه الودائع فوائد بحسب الوديعة والمدة التي مكثتها بالبنك .

وأمام حرمة هذه الفوائد شرعا ، فان البنك الاسلامي يخير صاحب هذه الوديعة بين ان يودعها في حساب الاستثمار بالمشاركة في ارباح هذه الوديعة ، وبين ان يودع جزءا منها في حساب الاستثمار ويترك جزءا آخر لمقابلة السحب وفقا لاحتياجاته ، وبين ان يودع هذه الوديعة بدون ارباح مع ضمان اصلها .

= بيروت ١٩٧٨ صفحة ٤٠ وما بعدها .

ـ دكتور احمد عبدالعزيز ، المعاملات المصرفية في اطار التشريع الاسلامي ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد الثامن اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٧٦ .

ـ مصطفى عبدالله الهمشري ، الاعمال المصرفية والاسلام ، مجمع البحوث الاسلامية ١٩٧٢ .

وقد يقول قائل ان الباعث للايداع قد يصبح معدوما اذا لم تكن هناك فائدة يحصل عليها صاحب الوديعة ، والرد على ذلك يسير لأن حجم الوديعة الادخارية يكون في الغالب صغيرا ، والهدف من الايداع ليس هو الفائدة اساسا وانما محاولة تجنيب جانب من الدخل يتمكن معه صاحب الوديعة في المستقبل من شراء سلعة معمرة اومقابلة التزامات يتوقع حدوثها في المستقبل .

ومع ذلك ، فانه يمكن للبنك الاسلامي ان يدخل في عملياته الاستثمارية جزءا من هذه الودائع باذن صاحبها ، ولا يمنع ذلك من الاستجابة لطلبات السحب في اي وقت من الأموال السائلة لدى البنك .

٣ ـ **الودائع لأجل** : وهي ودائع يقوم اصحابها بايداعها بالبنوك نظير فائدة يستحقونها ، وتأتي هذه الفائدة التي تحصل عليها البنوك من اقراض هذه الودائع بفائدة أعلى من تلك التي تدفعها البنوك لاصحابها .

ولان هذه الفوائد محرمة شرعا فللبنك الاسلامي ان يتفق مع اصحاب هذه الودائع على استثمارها بالمشاركة في تاريخ الاستثمار ان غرما اوغنما ، ويقوم هذا البنك بذلك كوكيل او نائب عن المودعين إما مباشرة او بدفعها الى من يعمل فيها على شروط العقود التي يقرها الاسلام .

ثانيا ـ القروض :

تقوم البنوك بتقديم قروض لطالبيها لقاء فائدة ، ويختلف سعر الفائدة ارتفاعا وانخفاضا تبعا للمركز المالي للمقترض والغرض الذي يستخدم فيه القرض ، ونوع الضمان المقدم ، وفترة القرض . . . . وغيرها من الاعتبارات التي تتعلق بالحالة الاقتصادية عموما في الدولة .

وفي هذا يحرم الاسلام القرض المصرفي الذي يتضمن حصول البنك على الفائدة لأنها ربا محرم ، وذلك بالنظر الى اعتبارين :

الاعتبار الأول : ان البنك يحصل على الفائدة زيادة على اصل القرض ويكون القرض بذلك قد جر نفعا وهو حرام .

والاعتبار الثاني : ان البنك قد استغل وديعة الافراد بالتصرف فيها بالقرض وغيره بدون إذن ، وذلك ايضا حرام .

وقد يقول قائل ان ثمة علما سابقا من المودع بأن البنك لا يحتفظ بوديعته كلها ، ومع ذلك ، فإن هذا التصرف يتم دون استئذان صاحب الوديعة .

تخريجات حول مبررات الفائدة :

ومع وضوح الحكم الشرعي في تحريم الفائدة على القروض ، يرى البعض انها مباحة وحلال ، وذلك على اساس بعض الاعتبارات ومنها ما يلي :[1]

١ ـ قد يقصد منها تغطية نفقات معينة .

٢ ـ تعتبر الفائدة الربوية ثمن المخاطرة بالقرض ، لان الذي يقرض غيره انما يعرض ماله للعديد من المخاطر .

٣ ـ تعتبر الفائدة على القروض مكافأة على الاءيثار ، ذلك ان المقرض انما يؤثر الغير على نفسه ، وفضلا عن ذلك تكون الفائدة مكافأة يقدمها المدين للدائن ، فالدائن يحرم نفسه في الحاضر ، ولهذا تكون الفائدة مقابل التنازل عن عنصر الزمن .

٤ ـ تعتبر الفائدة الربوية تعويضا عن الضرر الناجم عن القرض بسبب تعطيل صاحب المال عن استثماره اذا ما أقرضه للاخرين ، او

---

(١) انظر مصطفى عبدالله الهمشري ، الاعمال المصرفية والاسلام صفحة ٨١ .

بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود سنة بعد اخرى نتيجة للتضخم .

ويمكن الرد على هذه التخريجات فيما يلي :

١ ـ الفائدة ونفقات إدارة البنك: فالشريعة الاسلامية تجعل النفقة مشروعة ، ولا تجعلها في اطار الربا او الفائدة ، فنفقة سداد القرض في مكان غير المكان الذي تم فيه الاقراض يتحملها طالب النقل سواء كان الدائن او المدين ، وقد فرّع الفقهاء عن ذلك جواز أجرة السمسرة ، أي الوساطة في الصفقات ، واجرة كتابة الوثائق والخطابات وامساك الدفاتر والسجلات وغيرها .(١)

ويختلف سعر الفائدة عن الأجرة في هذين القياسين على اساس ان سعر الفائدة يتحدد كما رأينا بالنظر الى نوع القرض ومدته والمركز المالي للمقترض والظروف الاقتصادية السائدة ، فضلا عن انه اذا كانت الفائدة تقابل النفقة أو الأجرة ، فانه كان يتعين ان يكون سعرها موحدا،وسواء كان البنك تجاريا او صناعيا او زراعيا وإلا أصبحت واجبة الاداء للبنك مرة واحدة عند عقد القرض وليس كل عام طوال فترة القرض .

وفضلا عن ذلك ، فان البنك يدفع فائدة على الوديعة التي يأخذها من المقترض تختلف عن تلك التي يتلقاها لقاء قيامه هو بالاقراض .

وعلى ذلك ، لا يمكن اعتبار الفائدة بمثابة نفقة او أجرة ، لأن الأجرة مشروعة وليست كذلك الفائدة او الربا المحرم شرعا .

---

(١) انظر : ابن عابدين (محمد امين الشهير بابن عابدين) رد المحتار على الدر المختار ، شرح تنوير الابصار ١٣٢٤ هـ ، الجزء الخامس صفحة ٤٤ ـ ابن الربيع الشيباني ، تيسير الوصول الى جامع الاصول من حديث الرسول ، المطبعة السلفية القاهرة جزء ١ صفحة ٧٧ .

٢ ـ الفائدة هي ثمن المخاطرة بالقرض : والرد على هذا التخريج يسير كذلك ، لأنه اذا كان صحيحا ان الفائدة تعد ثمنا للمخاطرة بالقرض على اعتبار ان الذي يقرض غيره انما يعرض ماله للمخاطر ، فان الذي يضمن اصل القرض ليس هو الربا ، حيث يكون الاخير بدوره معرضا لذات المخاطر تبعا لأصل الدين ، وانما هو ما يضمن زوال الخطر ومبرراته ، كأن يرتهن الدائن من مدينه شيئا مقابل القرض مثلا ، ومن هنا لا يمكن اعتبار الفائدة ثمنا للمخاطر على هذا الاساس .

٣ ـ الفائدة هي المكافأة على الإيثار : ومن ناحية اخرى لا تعتبر الفائدة مكافأة على الإيثار ، لان الإيثار بهذا المعنى لا يكون وسيلة للكسب ، وانما يعتبر الايثار عملا اخلاقيا يقوم به الانسان ابتغاء مرضات الله .

٤ ـ الفائدة بمثابة تعويض عن تعطيل استثمار رأس المال او انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب التضخم : والواقع ان الشطر الأعظم من الأموال المتاحة للاقراض هي نتيجة مدخرات ، والمدخرات لا تعتبر كذلك الا اذا شاركت ايجابيا في عمليات التنمية الشاملة ، وليس هناك ما يقطع بأن البديل عن اقراض هذه الاموال بفائدة هو استثمارها على هذا النحو كبديل متاح ، بل قد يتم استهلاك هذه المدخرات استهلاكا تبديديا او كماليا .

اما القول بأن الفائدة تعد بمثابة تعويض عن انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة للتضخم ، فان ذلك يؤكده ان الاسلام يوجب الزكاة على الاموال المودعة بدون استثمار ، وينهى في نفس الوقت عن الاكتناز ، ولهذا يأمر الاسلام باستثمار الاموال مخافة ان تضيع في الصدقة وليس فقط بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة للتضخم .

عن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ولى ليتيم مالا فليتجر به ، ولا يدعه حتى تأكله الصدقة » .[1] وينطبق الحكم من باب اولى على مال الولي .

ووفقا لهذا المفهوم ، فان المسلم لا بد ان يحول امواله الى ودائع استثمارية مخافة نقصها كل عام ، ودون ان يكتنزها ، اذ ينبغي على المسلم ألا يحبس امواله بدون استغلال ، واذا استغلها فلا بد ان يراعي اسس التعامل المالي في الاسلام فلا يرابي ، ولا يحتكر « لا تظلمون ، ولا تظلمون » .

والخلاصة من كل ذلك هو ان الفائدة الحالية التي يأخذها البنك في صورتها الخاصة مقابل قيامه باقراض الافراد من خزانته حرام رغم التخريجات السابقة والتي لم تسعف في اضفاء صفة المشروعية عليها .

والواقع ان البنوك بوصفها الراهن تتجر بالنقود حيث تتسلم من المودعين ودائعهم وتصبح مدينة بها ، وتقرض العملاء ما يحتاجون اليه من قروض قصيرة الأجل ويصبحون مدينين بها ، ويحصل البنك ارباحه من الفرق بين العائد الذي يتقاضاه على الديون التي تستحق له وما يتعلق بالنسبة للديون التي تستحق عليه .

أما في الاسلام فان مهمة البنوك يتعين ان تكون تقديم الخدمات للجمهور نظير اجر معلوم ، وقد تقدم الحديث في ذلك عن الودائع لأجل او الودائع الاستثمارية . ان البنك الاسلامي يقبل هذه الودائع بالاتفاق مع اصحابها على استثمارها نيابة عنهم اما استثمارا مباشرا بمعرفته او يدفعها الى متقدمين للبنك من اصحاب الخبرة ليعملوا فيها

(١) السنن الكبرى جـ ٣ صفحة ٢ .

بأجر مقابل عملهم من خلال مشروعات اكثر نفعا ومصلحة للمجتمع ، ويتم التمويل على اساس شروط العقود التي تقرها الشريعة ، فيدفع للعامل من المال ما اتفق عليه ، ويأخذ هو الباقي ليوزعه بينه وبين صاحب المال .

ثالثا : فتح الاعتماد :

هو اتفاق بين البنك وعميله يتعهد البنك بمقتضاه، لا باعطاء مبلغ من النقود كما هو الحال في القرض ، بل بوضع مبلغ من المال تحت تصرف عميله خلال مدة معينة . ويستفيد العميل من هذا المبلغ بقبضه كله او بعضه خلال هذه المدة ، او بسحب شيكات عليه ، او بتحرير اوراق تجارية . . . او بأي طريقة اخرى يتفق عليها ، وفي مقابل ذلك يتعهد العميل برد المبالغ التي سحبها فعلا وما قد يتفق عليه من فوائد ومصروفات .

ويتم فتح الاعتماد بضمان اوراق مالية او بضمان بضائع ، او مرتب حكومي بشروط خاصة ، او بضمان تنازل عن عطاء ، وهذه الحالة شائعة بين المقاولين ، او بغير ذلك من الضمانات . وقد يتم فتح الاعتماد بدون ضمان مالي حيث يكتفي البنك بامضاء العميل ، ولا يستفيد من هذا النوع سوى العملاء المعروفين للبنك بمتانة مركزهم المالي .

المنظور الاسلامي لفتح الاعتماد :

يعتبر فتح الاعتماد قبل السحب منه مجرد وعد بالقرض ، اما اذا تم سحب اي مبلغ من الاعتماد ، فان الفائدة تحتسب على هذا المبلغ ويكون حكمه حكم القرض الربوي المحرم .
وترتيبا على ذلك ، فانه اذا فتح الاعتماد ولم يسحب العميل اي مبلغ

وانتهت المدة اللازمة ، فلا شيء في ذلك إلا كراهة الاتفاق على قرض بفائدة لم يتحقق .

رابعا : خطابات الضمان :

يعتبر خطاب الضمان بمثابة تعهد كتابي يرسله البنك بناء على طلب عميله الى دائن او دائني هذا العميل ، وفيه يضمن البنك تنفيذ العميل لالتزامه تجاه دائنه .

وتختلف خطابات الضمان بين خطابات ابتدائية او نهائية او عن دفعات مقدمة،او لسحب بضائع او لأغراض اخرى مختلفة .[١]

وتتقاضى البنوك علاوة على المصاريف التي تتحملها لاصدار خطابات الضمان عمولة ، هذه العمولة تتحدد وتختلف باختلاف طبيعة خطاب الضمان ، فيما اذا كان خطابا ابتدائيا او نهائيا .

ويجوز للبنك تخفيض العمولة الى النصف في حالة ما اذا كان العطاء نقدا ، كما يجوز له تحصيل العمولة عن المدة كاملة .

الحكم الشرعي على خطابات الضمان :

الاصل ان البنك لا يقوم باصدار خطاب الضمان الا بعد التحفظ على ما يساوي قيمته ، وقد يصدره بدون تحفظ في حالة ما اذا كانت العلاقة بين البنك والعميل مبنية على الثقة الكاملة .

ولعل تصرف البنك ازاء عملية اصدار خطاب الضمان يمكن ان يأخذ صورة من الصور الآتية :

١ ـ ان يكون البنك وكيلا او نائبا عن العميل في تنفيذ الالتزام في

---

(١) انظر : مصطفى عبدالله الهمشري ، الاعمال المصرفية والاسلام ، المرجع السابق ، صفحة ١٥٩ .

مواجهة المستفيد اذا قصر العميل ، خاصة انه لا بد ان يكون قد سبق له ان استوثق لنفسه عندما اقام نفسه مقام العميل بطلب رهن او ايداع قيمة ما يقوم به من التزام .

٢ ـ ان يكون البنك ضامنا او كفيلا لبعض اصحاب الاعمال او بعض المنشآت ، وهنا تبرز فكرة الضمان او الكفالة بأجر ، لان البنك لو لم يقم بهذا الضمان من خلال خطابات الضمان التي يصدرها لحرم اصحاب الاعمال هؤلاء من الاشتراك في المناقصات او الدخول في المزايدات . . . وغير ذلك مما يدخل في اطار موضوع هذه الخطابات . والبنك هنا ضامن يلتزم بتأدية ما على الاصيل من حقوق .

ويعني هذا وذاك ان خطاب الضمان إما ان يأخذ صورة الوكالة او الكفالة .

وبما ان الوكالة عقد مشروع في الاسلام حيث يمكن اخذ اجر مقابل القيام بأعمالها نيابة عن الموكل ، فان البنك اذا كان وكيلا عن العميل او نائبا له ، فله ان يتقاضى عمولة او اجراً عن ذلك وهو تصرف جائز شرعا .

ومن ناحية اخرى ، فان الضمان او الكفالة من الامور المقررة شرعا ، وهو ثابت بالسنة ومجمع عليه من العصر الاول ومن فقهاء الامصار . . . والسنة التي صار اليها الجمهور في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « الزعيم غارم » ،(١) رغم ان تقاضي الاجرة على الضمان مر بفترات ومراحل بين الرفض والتجويز تبعا لتطور الظروف في المجتمع الاسلامي انتهت بأنه « اذا كان ذو الجاه يحتاج الى نفقة وتعب وسفر ، واخذ مثل اجر مثله ، فذلك جائز

---

(١) انظر : ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، جـ ٢ ، صفحة ٢٩٥ .

والاحرم »[1] وذلك كما جاء بمذهب المالكية . أما الشافعية فقد اجازوا الأخذ على الجاه ، فقد ورد عن الامام الشافعي رضي الله عنه قوله « وليس من الرشوة بذل مال لمن يتكلم مع السلطان مثلا في جائز فان هذا جعالة جائزة » [2]

خامسا : الاعمال المصرفية الاستثمارية :

تمثل الاعمال المصرفية الاستثمارية اهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد القومي ، وهي تتقسم الى :

١ ـ ادارة الاوراق المالية (محفظة الاوراق المالية)

وفي هذا تقوم البنوك بشراء الاوراق المالية ، لما تدره هذه الاوراق من دخل مرتفع رغم ان مسئوليتها اقل من بعض اصول البنوك الاخرى ، ورغم ان قيمتها تتأثر بتقلبات سعر الفائدة خاصة في الدول المتخلفة .

وتتألف محفظة الاوراق المالية من عنصرين :

أ ـ السندات الحكومية وما في حكمها ، وهي اوفر ثباتا ، وان كانت اقل فيما تدره من فائدة من غيرها من الاوراق المالية .

ب ـ الاوراق المالية الاخرى كالسندات غير الحكومية مثل سندات البنوك العقارية وشركات المرافق العامة ، والشركات الصناعية وشركات الاراضي . . . الخ .

٢ ـ الدخول في عمليات المساهمة والاشتراك :

وفي ذلك توظف البنوك جانبا من مواردها في ممارسة عمليات

---

(١) انظر : محمد بن محمد مخلوف ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، المطبعة السلفية .

(٢) انظر : ابن حجر الهيثمي : الزواجر عن اقتراف الكبائر القاهرة ، الطبعة الاولى . جـ ٢ ، ص ١٥٩ .

الاشتراك في تأسيس بعض المشروعات الاقتصادية ، والاكتتاب في جزء من رأسمالها .

ويترتب على عمليات الاشتراك هذه حدوث نقل لملكية الثروات القائمة سواء في صورة نقل ملكية اوراق مالية قائمة ، او نقل ملكية مشروع او مؤسسة بالكامل او تكوين او حل الشركات القابضة .

المنظور الاسلامي للاعمال المصرفية الاسلامية :

تعتبر ادارة البنوك لعمليات الاوراق المالية التي تأخذ صورة سندات سواء كانت حكومية او غير حكومية ، من الامور المحرمة شرعا ، على اساس ان السند ، في جوهره ، ليس سوى صك قرض ربوي ، يدر فائدة ثابتة . اما الاحتفاظ في محفظة الاوراق المالية بالاسهم ، فانه امر حلال شرعا ، لان حامل السهم شريك يتحمل بالربح والخسارة ، وهو ما يتفق ومفهوم المضاربة التي سنشير اليها تفصيلا فيما بعد .

ومن ناحية اخرى ، فان عمليات المساهمة او الاشتراك هي من الاعمال المباحة شرعا ، ما لم تؤد الى الاحتكار المحرم شرعا ، والذي سنشير اليه تفصيلا فيما بعد كذلك .

وجدير بالذكر ان نشير الى ان البنوك والمؤسسات المالية تعتمد في مواردها اساسا على ودائع الافراد بأنواعها ، ومن ثم فانها تعمل على استمرار تدفق هذه الموارد ملوحة تارة بالحوافز والدافع المادي وتارة بحجة الامان وتيسير المعاملات . وتعتمد في بقائها ونموها على حاجة الافراد المنتجين لتمويل نشاطهم وما يصاحب هذه الحاجة من تقبل شروط الاستدانة ، وعلى حاجة المأزومين ممن تواجههم ظروف صعبة .

وانه لما يلفت النظر ان ترتفع نسبة المدينين في الولايات المتحدة الامريكية الى ما يقرب من ١٠٠٪ ، وذلك بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة وازدياد متوسط الدخل الفردي الى ثمانية الاف دولار سنويا تقريبا ، وذلك نتيجة لوسائل الدعاية والاعلان المكثفة التي تبثها هذه المؤسسات المالية للشراء بالتقسيط ، ومن ثم تصبح غالبية الشعب اسرى للتوتر والقلق ، ويتحركون في دائرة مفرغة من الهم يلتمسون معه الاستغراق في المتع والشراب ، كالمستجير من الرمضاء بالنار .

ونتيجة لهذا السلطان الذي تتمتع به البنوك والمؤسسات المالية فان ثمة بعض الآثار السلبية التي تحقق اضرارا بالاقتصاد القومي ومنها :[1]

١ ـ ازدياد درجة التخلف : فهذا الطريق يشجع اصحاب الثروات ورءوس الاموال على القعود وعدم المخاطرة ومن ثم ترك التفكير في المشروعات التي تنهض بالاقتصاد القومي اكتفاء بالربح المضمون عن طريق الربا او الفائدة ، الامر الذي تفقد معه المواهب الناشئة والنشاطات التي تطور الاقتصاد القومي .

٢ ـ زيادة حدة التضخم والانحرافات المالية : فلان الوحدات الانتاجية الجديدة لا تنتج للسوق الا بعد مدة تختلف حسب طبيعة المشروع وظروف الانتاج فضلا عن ان ثمن البيع في هذه الفترة يكاد يغطي نفقات الانتاج حتى يكتسب هذا المشروع عملاء جدداً ، فان الفائدة التي تستحق على رأسمال المشروع تضاف الى تكاليف الانتاج

---

(١) انظر : دكتور نور الدين العتر ، المعاملات المصرفية والربوية ، المرجع السابق صفحة ٤٤ وما بعدها .

ـ دكتور احمد عبدالعزيز ، المعاملات المصرفية في اطار التشريع الاسلامي ، المرجع السابق ، صفحة ٥٣ ـ ٥٦ .

الامر الذي تزداد معه الاثمان في النهاية ومن ثم تزداد حدة التضخم .

ومن ناحية أخرى فان هذه الصعوبات تمثل عائقا امام الشركات الجديدة ، الامر الذي يدفع بعضها الى الانحرافات لتدبير المبالغ اللازمة لها .

٣ ـ زيادة تركز الاموال في أيدي بعض المحتكرين :

زيادة تدفق الودائع الى البنوك ، وتداولها بعد ذلك بربح مضمون دون مقابل من عمل يؤدي الى تركز هذه الاموال في أيدي بعض الافراد اصحاب الاموال والاغنياء المرابين في مقابل عامة الناس من العمال والفلاحين الذين يتحملون بالفائدة ، ويدفعونها من كدهم لاولئك المتخمين المترفّين من الاغنياء ومؤسسي هذه البنوك .

والواقع ان السلطان المالي للبنوك والمؤسسات المالية لا يقتصر في آثاره عند هذا الحد ، بل يتعداه الى محاولة هدم احد اركان الاسلام وهو الزكاة ، ذلك ان الذي يقبل ان يستقضى فائدة وهي محرمة ، سوف لا يقدم على اداء الزكاة المفروضة ، اذ كيف له ان يخرج الزكاة ، وهي تطهير وتزكية ، من مصدر تكتنفه الشبهة ان لم يكن التحريم .

والسؤال الذي يثور الآن ، بعد ان وقفنا على خطر الفائدة او الربا ، هو ما اذا كنا نجد في الاسلام مخرجا او بديلا لهذا الخطر ؟

ان البديل في الاسلام هو تنفيذ مبدأ المشاركة ، فالمؤسسة المالية تمول ليشتري طالب التمويل ما يلزمه لمشروعه ، وهنا ينفق الاخير انفاقا حقيقيا لتشغيل مشروعه من خلال جهد يبذله ، والمؤسسة

تقـدم خبرتهـا وامكاناتهـا في صورة يمثـل معهـا التعـاون ضرورة للطرفـين ، حيث المصلحـة مشتـركة ، وحيث النتيجـة مؤثـرة على الطرف الاول بمثل ما هي مؤثرة على الطرف الثاني .

وتتنوع طرق المشاركة تنوعا يغطي حاجات المجتمع والافـراد ، وقد توسع الحنفية في هذا المبدأ فجعلوا شركة العقود ، خمسة انواع ، تتحدد باختصار فيما يلي[1] :

١ ـ شركة المفاوضة ، فيتعاقد اثنان فاكثر على ان يشتركا في عمل ، بشرط ان يكونا متساويين في رأس مالهما ، وتصرفهما ودينهما (أي ديانتهما)،ومتضامنين في الحقوق والواجبات المتعلقـة بالشركة . وقد سميت هذه الشركة بالمفاوضة لما فيها من تفويض كل واحد من الشركاء للآخر للتصرف عنه في ما له تصرفا كاملا .

ولان شروط هذه الشركة دقيقة ، فان وجودها نادر .

٢ ـ شركة العنان : وصورتها ان يشتـرك اثنـان في مال لهما على ان يتجرا فيه والربح بينهما ، وسميت عنانا لأن كلا من الشريكين يأخذ بعنـان صاحبـه لا يطلقـه حيث شاء ، بل بقيود في عقـد الشركة ، وهذه الشركة لا تقتضي المساواة في رأس المال . وحدود التصرف او الربـح . وهـذا النـوع من المشـاركة اكثـر انـواع الشركات انتشارا .

٣ ـ شركة الاعمال ، او الابدان ، او التقبل ، او الصنائع :

وهي شركة يتفق فيها صانعـان او اكثـر على تقبـل اعمال معينـة

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : الامام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، دار الكتاب العربي ، بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م ، الجزء السادس صفحة ٥٦ وما بعدها .

كالخياطة او الصباغة او الاعمال الميكانيكية . . على ان يكون ما يدخل من ربح لهما مشتركا بينهما .

٤ ـ شركة الوجوه : وتسمى شركة على الذمم ، وشركة المفاليس ، لعدم وجود رأسمال فيها ، وهي ان يتفق اثنان او اكثر على شراء نوع أو أنواع من السلع بالنسيئة ، ثم يتجران فيها ، ويدفعان ثمنها لاصحابها ، ويقتسمان ما بقي من ربح وقد سميت هذه الشركة بشركة الوجوه لان الناس لا يبيعون بالدين عادة الا لمن له وجاهة اي منزلة وأمانة عندهم .

٥ ـ شركة المضاربة او القراض : ويختلف مفهوم المضاربة في الفكر الاقتصادي المعاصر عنه في الفقه الاسلامي .

فهي في الفكر الاقتصادي المعاصر تعني عمليات بيع وشراء تنتقل معها العقود او الاوراق المالية من يد الى يد دون ان يكون في نية البائع او المشتري تسليم او تسلم موضوع العقد ، وانما غاية كل منهما الاستفادة من فرق السعر بين ما اشتراه بالأمس وما باعه اليوم ، وبين ما يشتريه اليوم ويبيعه غدا ، ولهذا تدور الصفقة عدة دورات بينهما الى ان تنتهي الى آخر مشتر يتسلم الموضوع ، محل الصفقة .

والمضاربة في الفقه الاسلامي تتمثل في اتفاق بين كل من مالك رأس المال ، والمستثمر على تكوين مشروع اقتصادي حيث يكون رأس المال من الاول والعمل على الأخير ، ويحدد ان حصة كل منهما من الربح بنسبة معينة ، فاذا ربح المشروع تقاسما الربح وفقا لهذه النسبة ، وان ظل رأس المال كما هو لم يزد ولم ينقص لم يكن لصاحب المال الا رأسماله ، وليس للعامل شيء ، وان

خسر المشروع وضاع جزء من رأس المال او كله تحمل صاحب المال الخسارة ، ومن ثم فلا يجوز لصاحب رأس المال ان يشترط على عامل المضاربة الى جانب مشاركته في الربح ان يكون ضامنا لرأس المال (١) .

وهكذا نجد تنويعا في المشاركة اساسه التعاون الذي يغني الافراد عن استغلال المرابين من البنوك والافراد .

ولعل افضلية المشاركة ترجع الى اعتبارات منها(٢) :

١ ـ يترتب على تطبيق مبدأ المشاركة تحرير للفرد من النزعة السلبية التي يتسم بها المودع انتظارا للفائدة ، دون جهد إيجابي أو عمل من جانبه ، ومن هنا يبدو ان هذه النتيجة كانت هدفا لمن ابتدعوا الفائدة حتى يزداد تخلف الدول الاسلامية اقتصاديا واجتماعيا .

٢ ـ تعاون رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية الاقتصادية، وفي هذا يجند المشروع خبرته الفنية في البحث عن افضل مجالات

---

(١) انظر في تفصيل ذلك أيضا : المرجع السابق مباشرة : صفحة ٧٩ ، وما بعدها، وانظر كذلك : عبدالرحمن الجزيري في كتاب الفقه على المذاهب الاربعة ؛ المكتبة التجارية ، الجزء الثالث صفحة ٣٤ وما بعدها ، وذلك فضلا عن أبحاث الندوة العالمية التي عقدت في اسلام اباد بالباكستان عن النظام الاقتصادي النقدي والمالي في الاسلام تحت عنوان ؛

International seminar on Monetary and fiscal Economics of Islam.

Safar 28 to Rabi' al - Awwal 3, 1401 H (January 6-10, 1981) ISLAMABAD PAKISTAN

(٢) انظر : دكتور احمد النجار ، طريقنا الى نظرية متميزة في الاقتصاد الاسلامي ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي ، مرجع سبقت الاشارة اليه صفحة ٣٦٥ - ٣٦٦ .

الاستثمار وأرشد الاساليب المستخدمة ، وفي ذلك ضمان لنجاح المشروع من اجل تحقيق أهدافه ، واداء لحق وواجب المجتمع .

٣ ـ ومن ثمرة هذا التعاون ايضا حصول صاحب رأس المال على الربح العادل الذي يتكافأ والدور الفعلي الذي اداه برأسماله في عملية التنمية ، وفي ذلك حث للمسلمين على ايداع اموالهم لدى المشروعات او المؤسسات المالية التي تقوم بمثل هذا النشاط ، فيتحقق تركيم رءوس الاموال بدلا من اكتنازها ، ومن ثم يصبح الاقتصاد القومي قادرا على مواجهة الازمات الاقتصادية وعدم التأثر بها .

٤ ـ ان الالتزام بمبدأ المشاركة يعني ان مؤشر نجاح المشروع هو الربح الحلال الذي يحققه بجانب الاعتبارات الاجتماعية الاخرى التي ترتبط بالقيم والمبادىء الاسلامية السامية .

٥ ـ واخيرا فان في المشاركة عدالة في توزيع العائد ، بما يسهم في عدم تراكم الثروة تراكما مخلا ، كما يحول دون اهدار الطاقات البشرية ، او الانشغال اساسا بالنشاطات الهامشية او الثانوية دون الانشطة الاساسية التي تهم الاقتصاد القومي وتساعد على تقدمه واستقراره .

ونتابع بعد ذلك الاشارة الى نظام السوق او الاثمان في الفصل السادس .



الفصل السادس:

نظام السوق أو الأثمان

نظام السوق او الأثمان

يمكن تحديد مفهوم السوق بأنه المجال الذي تعمل فيه القوي المحددة للأثمان ، حيث يتم نقل الملكية الذي يصطحب عادة بالانتقال المادي للسلعة .

ومع ذلك تعتبر السوق قائمة اذا كانت هناك وسيلة للاتصال بين مجموعة من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بثمن معين وفي زمن معين ، حتى ولو تم ذلك عن طريق البرق او المراسلة .

ويعتبر جهاز السوق أو الاثمان Market or price Mechanism أحد الخصائص الاساسية في الاقتصاد الرأسمالي ، ذلك ان التبادل يجري في اطار السوق على أساس قيمة السلعة التبادلية اي ثمنها ، وحيث يتحدد هذا الثمن عن طريق تلاقي قوى العرض والطلب في السوق .

فالافراد يتخذون قراراتهم اعتمادا على الاثمان السائدة في السوق ، ومن هنا فان جهاز الاثمان يؤدي وظيفة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستعمالات المختلفة ، ويعني ذلك ان جهاز السوق او الأثمان هو الذي يقوم بدور المنسق للعملية الانتاجية .

ومن ناحية اخرى ، فان السوق يحقق التوازن بين الانتاج والاستهلاك في كل من فروع الانتاج المختلفة ، فاذا حدث ان ازدادت الكميات المنتجة من سلعة معينة عن الكميات المطلوبة منها ، فان ثمنها في السوق يميل الى الانخفاض ، ومن ثم يقرر عدد من المنتجين الخروج من هذا الفرع الانتاجي درءا للخسارة التي يحققونها ، الامر الذي تقل معه الكميات المنتجة من السلعة للحد

المطلوب منها ، وفي نفس الوقت فان انخفاض ثمن السلعة يؤدي الى زيادة الكميات المطلوبة منها مما يساعد على سرعة تحقيق التوازن بين العرض والطلب على هذه السلعة او الخدمة .

وكما يؤدي جهاز السوق أو الأثمان دوره في تحقيق التوازن بين العرض والطلب بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، فانه يؤدي نفس الدور بالنسبة لعناصر الانتاج من طبيعة (أرض) وعمل ورأسمال[1] .

وجدير بالذكر أن نشير الى أن أسلوب الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر اكتسب خصائص جديدة ، منها انهيار أساس جهاز السوق او الاثمان ، ذلك ان تعاظم دور الشركات المساهمة سواء من حيث افقها الزمني او اسلوب ادارتها وتجنبها لكثير من المخاطر . . كل ذلك جعل القرارات الاقتصادية تشوبها عناصر احتكارية ، ومن ثم تغيرت السوق من سوق منافسة كاملة الى سوق احتكارية او شبه احتكارية . ولهذا اصبحت الاثمان لا تمثل رغبات المستهلكين بعد ان اثرت هذه الشركات عليها وفقا لمصلحتها ، فضلا عن تأثيرها على المستهلك ذاته من خلال وسائل الدعاية والاعلان المكثفة بحيث اصبحت فكرة « سيادة المستهلك » مقولة تاريخية .

والواقع أن جهاز السوق أو الأثمان ، حتى بصورته التي آل اليها في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر ، لا يخلو من تأثيرات أخرى لا ترتبط بالسوق ذاته ، فكما ان الافراد والاسرة مشترون وبائعون في نفس الوقت ، فانهم ليسوا مجرد مستهلكين ، ولهذا فان هذا النظام لا يولد نتائج كاملة حتى في جانبه النظري ، وذلك لانه لا يحقق عدالة في توزيع الدخول خاصة ان الثروات والمواهب والطموح لدى الافراد

---

(١) انظر في تفصيلات نقد نظام السوق أو الأثمان ، الفصل التاسع من هذه الدراسة في إطار الاشارة للمنظور الاسلامي للتخطيط .

صفات لا تكون موزعة توزيعا عادلا .

أسس نظام السوق في الاسلام [1] :

الاصل انه ليس هناك خلاف في انه يجب ضبط وتنظيم الاتجاهات غير الاجتماعية للتغيرات في الأثمان التي تكون في غير صالح المجتمع .

ومع ذلك ، فان الدافع لهذا التنظيم يأتي من داخل المجتمع الذي تشبع بالقيم الاسلامية ، ولذلك يكون تأثيرها دائما وحاسما ، بينما في الدول التي تسمى بالرأسمالية او بالاشتراكية ، فان هذه التنظيمات تفرض فرضا على المجتمع الذي قد يقبلها او يرفضها .

واذا كان من غير المقبول تجاهل اختلاف المواهب والقدرات ، فان مبدأ المساواة يتصل بالجهد المبذول ، كما يقرر الله تعالى في قوله : « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره »[2] .

ومن هنا فان الثمن العادل الذى ينصرف أساسا إلى ذلك الثمن الذى يغطى نفقة الانتاج وهامش ربحي مناسب في المجتمع الاسلامي ليس امتيازا، وانما هو حق واجب التنفيذ من جانب الدولة ، ولهذا فإن تثبيت الاثمان سيكون مسألة تتحقق في اطار هذا العدل على اساس مبدأ التعاون والمنافسة الشريفة بدلا من التنافس الاحتكاري كما هو الحال في ظل الرأسمالية .

---

(١) انظر : م أ منان : الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق ، دراسة مقارنة ، ترجمة الدكتور منصور ابراهيم التركي مرجع سبقت الاشارة اليه ، صفحة ١٧٤ ، وما بعدها ـ يحيى بن عمر : احكام السوق ، او النظر والاحكام في جميع احوال السوق ، الشركة التونسية للتوزيع (بدون تاريخ)

(٢) سورة الزلزلة ، الاية ٧ و ٨ .

ولا نعني بالمنافسة الشريفة المنافسة الكاملة بمفهومها في ظل الاقتصاد الرأسمالي ، وانما نعني بها المنافسة البعيدة عن استغلال فروق الاسعار والتهريب والاكتناز وذلك لكي نخلق ظروفا مواتية من التعاون بين المنتجين والمستهلكين على المدى الطويل ، فان الامر يحتاج الى غرس روح القيم الاسلامية وفهم السلوك العملي في مجال التجارة والصناعة والخدمات عموما .

اما على المدى القصير ، فعلى الدولة ان تشجع تشكيل جمعيات للمستهلكين وان تضمن لهم استخدام صلاحيات تتضمن حتى سحب رخص العمل من بعض الاستغلاليين والانتهازيين .

تنظيم السوق [١] :

رأينا ان الاقتصاد الرأسمالي انتهى في تطوره الى سيطرة الشركات الاحتكارية العملاقة ، ولهذا اصبحت المنافسة الحرة كسوق لا تعبر عن رغبات المستهلكين .

اما في الاسلام ، فان لسوق المنافسة ، بمفهومها الذي يختلف عنه في الاقتصاد الرأسمالي ، قواعدها ، وللحكومة ان تتدخل لضمان سيادتها وعدم الانحراف عنها ، وذلك في اطار من الضوابط منها :

أ ـ الاعلان عن السلعة : ويتم ذلك دون مبالغة وعلى أساس من الصدق ، حتى لا يضل المشتري فيفضل سلعة على اخرى دون وجه حق ، أو لحثه على شراء مالا يحتاج اليه ، وفي هذا يقول الله تعالى : « ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ، متاع قليل ولهم عذاب أليم »[١] .

---

(١) انظر للكاتب : الحرية الاقتصادية والعدالة الضريبية في الاسلام ، ندوة حقوق الانسان في الاسلام ، الكويت ، ٩ ـ ١٤ ديسمبر ١٩٨٠ .

(١) سورة النحل ، الاية ١١٦ / ١١٧ .

ب ـ معاينة السلعة : بحيث يتم التعرف بسهولة على حقيقتها ، وذلك حتى يكون التعامل على أساس سليم ومطابقا للحقيقة ، وفي هذا يقول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن ماجه : « من باع عيبا لم يبينه لم يزل في مقت الله ولم تزل الملائكة تلعنه » .

جـ ـ الغاء التدخل غير المشروع والسمسرة في التبادل التي تستهدف الاستغلال : فلا يعرض أحد بيع سلعة على من اشترى سلعة تشابهها بهدف فسخ البيع الاول ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يبع بعضكم على بيع بعض » وقال : « لا يسم المسلم على سوم أخيه » (رواه مسلم) ، اي لا يطلب شراء سلعة تقارب الانعقاد على شرائها ، والهدف من ذلك هو توفير جو الاستقرار لعقد الصفقات ، والثبات في المعاملات .

أما بالنسبة للسمسرة ، فان الاسلام أوجب عرض السلعة في سوقها لتقليل الوساطة بين المنتج والمستهلك ، ولهذا لا يرتفع ثمن السلعة بزيادة نفقات الايدي التي تتداولها .

وفي ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري : « لا تلقوا الركبان ، ولا يبع حاضر لباد[1] أي لا يكون الحاضر سمسارا أو دلالا بالاجرة لباد ، لان ذلك قد يترتب عليه حجب السلعة عن السوق لحين ارتفاع اثمانها ، بعكس الحال اذا قام البائع الاصلي ببيعها بسعر السوق ، في ذات اليوم الذي جلبت فيه ، ولا يعني ذلك ان السمرة او الدلالة ممنوعة لذاتها ، وانما هي كذلك اذا كانت تستهدف الاستغلال

---

(١) انظر : الحافظ شهاب الدين ابي الفضل العسقلاني المعروف بابن حجر ، فتح الباري بشرح البخاري ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م الجزء الخامس صفحة ٢٧٥ .

غير المشروع .

د ـ تحقيق المستويات المناسبة في الاثمان : فالاصل ان سوق المنافسة هي السوق التي يتعين ان تسود في الاسلام ، ولذلك فان الارتفاع التلقائي في الاثمان لا يجيز تدخلا من جانب الدولة ، وفي هذا روى الترمذي وأبو داوود والنسائي عن أنس رضي الله عنهم قال : « قال الناس يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر ، واني لارجو ان القى الله وليس احد منكم يطلبني بمظلمة ظلمتها اياه بدم ولامال »[1] .

وفي ذات المعنى ، « قال ابن وهب وسمعت مالكا يسأل عن صاحب السوق ان يسعر في السوق فيقول إما بعتم بكذا وكذا بأسعار يسميها لهم واما خرجتم من السوق . فقال مالك : لا خير في هذا ، فقيل له : وان الرجل يأتي بطعام وليس بجيد وقد سعره بأرخص من الطيب فيقول صاحب السوق للغير إما بعتم مثله وإما خرجتم من السوق ، (فقال مالك) : ولا خير في ذلك ؛ ولو ان رجلا اراد بذلك فسادا في السوق فحط من السعر ، أرأيت ان يقال له : اما ان تلحق بالناس واما ان تخرج من السوق ، فأما ان يقال للناس كلهم اما ان تبيعوا بكذا وإما ان تخرجوا فليس بصواب . ثم ذكر حديثا عن عمر رضي الله عنه حين حط سعر الايلة :[2] ان خل بينهم وبين ذلك فانما السعر بيد الله[3] .

ومن ذلك يتضح الى أي حد يحرص الاسلام على تحقيق المستويات المناسبة للاثمان من خلال سوق المنافسة ، حماية للمستهلك ، وحثا

---

(١) انظر : يحيى بن عمر ، احكام السوق ، المرجع السابق ، صفحة ٤٣ .

(٢) الأيلة مدينة كانت قريبة من العقبة .

(٣) انظر يحيى بن عمر ، احكام السوق ، المرجع السابق ، صفحة ١٠٣ ـ ١٠٤ .

للنشاط والعمل ، وحتى لا يكون الاعتداء على حرية السوق هو كبش الفداء للسياسات المرتجلة .

ومع هذا اهتم فقهاء المسلمين بتحديد الاثمان عند الضرورة وها هو ابن تيمية يقرر أنه :[1] « اذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم ، وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء ، او لكثرة الخلق فهذا الى الله ، فالزام الخلق ان يبيعوا بقيمة بعينها اكراه بغير حق » .

« . لكن اذا امتنع ارباب السلع عن بيعها مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة ، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل وذلك هو التسعير اللازم » .

واذا انحصر البيع في طائفة واحدة فالتسعير واجب دائما » .

« وكما يمنع رفع السعر فان خفضه كذلك ممنوع ، لان الخفض دون داع يؤدي الى الشغب والخصومة والاضرار بالتجار . »

« وكما يكون التسعير في السلع ، فإنه يكون كذلك في العمل ، فلولى الامر ان يجبر أهل الصناعات على ما يحتاج اليه الناس من صناعاتهم كالفلاحة والحياكة والبناية ، على ان يكون بأجر المثل ، وهذا من التسعير الواجب .

الثمن الاحتكاري[2] :

من البديهي ان نقرر أن الثمن في سوق الاحتكار يكون أعلى منه

---

(1) انظر : ابن تيمية ، الحسبة في الاسلام ، مرجع سبقت الاشارة اليه صفحة ٢٠ ـ ٣٣ .

(2) قارن في الاحتكار : قحطان عبدالرحمن الدوري ، الاحتكار وآثاره في الفقه الاسلامي ، بغداد ١٩٧٤ .

في ظل سوق المنافسة ، وان الانتاج الذي ينتجه المحتكرون يكون اقل من الانتاج في ظل حالات سوق المنافسة .

ان منحنى الطلب الذي يواجه كل منتج في سوق المنافسة يعبر عن طلب كبير المرونة ، بحيث يستمر في انتاج وبيع الناتج الاضافي الى ان تصبح النفقة الحدية مساوية للثمن ، بينما يواجه الاحتكارى منحنى طلب غير مرن نسبيا ، بحيث انه كلما انتج وباع الانتاج الاضافي فان الثمن سوف ينخفض في السوق ، وعندئذ يكون الدخل الحدي أقل من الثمن ، ولكن المحتكر سيقبل على الانتاج حتى النقطة التي تتساوى فيها النفقة الحدية مع الايراد الحدي[1] ، ومن هنا فان الانتاج الاحتكاري سيكون بصفة عامة أقل من الانتاج التنافسي ، ويكون ثمنه اعلى من الثمن التنافسي ، وفي ذلك تبديد لموارد المجتمع لصالح المحتكر ، اي أنه عندما ترتبط قلة الانتاج في ظل الاحتكار بفكرة عدم استغلال الموارد الاستغلال الكافي وما يترتب على ذلك من انتشار البطالة في المجتمع ، فان الاثمان المرتفعة التي يتقاضاها الاحتكاري تخفض بوضوح من الدخل الحقيقي للعمال والجماهير الفقيرة بصفة عامة ، وكلا الموقفين لا يتفقان مع روح القرآن والسنة لانهما يحرمان المجتمع من الاستخدام الامثل لموارده[2] .

ومن هنا فان الدولة الاسلامية لها الحق في ان تنظم وتراقب الاثمان والارباح الاحتكارية ، وذلك إذا انفرد بائع أو مشتر او قلة منهم ببيع السلعة دون ان يكون لها بديل قريب في السوق .

---

(١) انظر في تفصيل وتوضيح ذلك بيانيا للكاتب ، اسس الاقتصاد السياسي مرجع سبقت الاشارة اليه صفحة ٤١٥ ـ ٤٢٦ .

(٢) انظر : م أ. منان ، الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق ، المرجع السابق ، صفحة ١٧٦ ـ ١٧٧ .

ويتسع معنى الاحتكار في الاسلام ليشمل كل نشاط يؤدي الى الاضرار بالناس ، وحجب السلع عنهم ، ورفع ثمنها عليهم .

وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله ان يقعده بعظم من النار يوم القيامة » .

وقال كذلك فيما رواه مسلم « لا يحتكر الا خاطىء » وقال فيما رواه ابن ماجة والحاكم وغيرهما : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون[1] » .

هذا ولا يدخل في الاحتكار ما يدخره الانسان لحاجته هو وعائلته خاصة اذا لم تكن للناس حاجة الى الكمية التي لديه . اما في اوقات الأزمات والطوارىء ، فانه يعتبر محتكرا اذا ترصد شراء الاغذية والمواد الضرورية من الاسواق ومنع بذلك غيره من الشراء ، ويستوى في ذلك احتكار شراء الطعام او أي سلعة او خدمة يحتاجها الناس[2] .

كذلك فان التخزين او النقل الزماني لحين ارتفاع الأثمان يعتبر احتكارا بعكس التخزين المنظم لسلع يتم انتاجها موسميا في حين ان استهلاكها يتم طول العام ، لان هذا التخزين ينظم عرض السلعة وفقا للحاجة اليها في ظل الاستقرار النسبي للاثمان .

ومن ناحية اخرى ، فان التخصص في انتاج السلعة ، أي الانفراد بانتاجها ، لا يعد من قبيل الاحتكار اذا لم يستخدم في الاضرار بالمسلمين .

---

(١) انظر : نيل الاوطار للشوكاني ، الجزء الخامس ، صفحة ٢٤٩ طبعة الحلبي .

(٢) انظر : دكتور محمد عبدالمنعم عفر ، السياسات الاقتصادية في الاسلام ، المطبعة العربية الحديثة ، : ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ صفحة ٧٧ .

الفصل السابع:

النقود في الإسلام والفكر الإسلامي

النقود في الاسلام والفكر الاسلامي

لم يشر القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة إلى النقود الا ببعض الاحكام العامة ، ومن ثم فسنحاول ان نستعين في ذلك بجانب من الفكر الاسلامي ، مع الوعي بالفرق بين الاسلام والفكر الاسلامي ، فحيث ان مباديء الاسلام ثابتة ، ولهذا جاءت احكامه عامة ، فان الفكر الاسلامي يمثل المحاولات التي يقوم بها المسلمون لاقامة مجتمع الاسلام ، وهي محاولات تتردد بين الخطأ والصواب ، وفي هذا فانه من غير الصحيح ان ننسب اخطاء المسلمين الى الاسلام .

وتمثل دراسة النقود في الواقع المعاصر دراسة لعلم الاقتصاد في صورته النقدية ، ذلك ان النقود تدور في دراستها حول الدخل والثروة في شكلها النقدي وسواء كان ذلك بالنسبة للفرد او المجتمع . فدراسة الدخل القومي مثلا من ناحية اسلوب تحديده ، واسباب تقلباته ، هي دراسة لعوامل نقدية تؤثر فيه وتتأثر به ، كما ان دراسة مستوى العمالة او التوظف هي اساسا دراسة نقدية رغم ما يختلط بها من متغيرات اخرى قد تكون غير نقدية ، ومن هنا قيل بحق ان دراسة النقود هي دراسة الاقتصاد النقدي ، وهي امور لم تكن كذلك على مر العصور .

وللتعرف على ماهية النقود وتطورها ووظائفها وتغير قيمتها واثره على الاثمان في الفكر الاسلامي ، فانه يكون من الجدير ان نعرض لذلك ابتداء في الاقتصاد الرأسمالي اي اقتصاد السوق .

ويمكن ان يتم ذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : النقود في الاقتصاد الرأسمالي .

المبحث الثاني : النقود في الاسلام والفكر الاسلامي .

المبحث الأول :
النقود في الاقتصاد الرأسمالي :

لا يمكن في هذا النطاق المحدود ان نشير الى النقود ككل في الاقتصاد الرأسمالي ، فذلك مجاله الكتب المتخصصة ، وانما سنكتفي بالاشارة ، وباختصار يقتضيه المقام ، الى تطور نشأة النقود وبيان وظائفها ، وتغير قيمتها واثره على التضخم في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر تمهيدا لاستجلاء دور النقود في الفكر الاسلامي ، وبيان ما استحدث في هذا الخصوص على هذا الفكر .

أولا : تطور نشأة النقود :

نشأت النقود وتطورت مع تطور اقتصاد المبادلة اي اقتصاد السوق ، ومن ثم فهي لم توجد دائما في كل المجتمعات وانما وجدت مع وجود المبادلة ومن خلال تطورها . فالنقود بدأت كسلعة تقبل في التداول كقيمة استعمال ، اي لاشباع حاجة معينة ، ثم تطورت لتصبح اداة الافراد في الحصول على السلع الاخرى التي تشبع حاجاتهم وذلك عند التبادل ، وانتهت في اقتصاد المبادلة الى ان تكون قيمتها وليدة قبول افراد المجتمع لها .

ومع تطور النقود ، تبعا لتطور انتاج المبادلة ، يبرز دور البنوك او المؤسسات النقدية والمالية ، خاصة أن النقود اصبحت في الاقتصاد الرأسمالي قضية مصرفية ، ذلك ان البنوك تخلق النقود بكافة انواعها .

المقايضة :

وقد بدأت المجتمعات مبادلاتها المبكرة في صورة المقايضة

Barter ، أي مبادلة سلعة بسلعة او خدمة بخدمة او سلعة بخدمة ، وذلك دون استخدام النقود ، كمبادلة قمح بماشية مثلا ، او استئجار خدمات بعض الافراد في عملية زراعية مقابل حصولهم على قدر من المحصول العيني .

وجدير بالذكر ان نشير الى ان الغاية من الانتاج في العصور الاولى كانت هي اشباع الحاجات مباشرة ، اي انتاج السلع والخدمات كقيم استعمال ، ولذلك كان الهدف من عملية الانتاج هو الاكتفاء الذاتي . على انه مع ظهور تقسيم العمل والتخصص في العملية الانتاجية بين خدمة واخرى في مرحلة معينة ، بدأ انتشار المبادلات التي تقوم في هذه المرحلة على المقايضة ، ودون حاجة الى وسيط نقدي ، وفقا لظروف كل حالة تبادل .

وتفترض المقايضة بهذا المعنى سوقا معينة ، اي تقابل ارادة العرض والطلب في زمن معين وبطريق محدد . ومع عدم توافر كل او بعض هذه الفروض ، تبدو مصاعب المقايضة .

ثانيا : صعوبات المقايضة :

ويمكن طرح صعوبات المقايضة فيما يلي :

١ ـ صعوبة توافق رغبات المتبادلين :

Problem of Double Coincidence of Wants .

فتحقيق المبادلة على أساس المقايضة يفترض رغبة كل طرف في الحصول على السلعة المقدمة من الطرف الآخر كمية ووصفا ، الأمر الذي يصبح معه كل طرف عارضا لسلعته وطالبا لسلعة الطرف الآخر .

وتبدو صعوبة تحقيق هذا الفرض اذا ازداد عدد الأطراف وعدد السلع موضوع المبادلة حيث تظهر التناقضات بين الرغبات بصورة

اكبر ، ويعني ذلك ان توافق الرغبات لا يتحقق دائما بالنظر الى طبيعة السلع المتبادلة .

٢ ـ صعوبة تحديد نسب التبادل :

ويعني ذلك عدم وجود طريقة مبسطة تقاس بها قيم السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الأفراد عن طريق المقايضة ، فعلى اي اساس تقوّم هذه السلع والخدمات ؟ وما هو معدل مبادلة كل سلعة بأخرى خاصة اذا تعددت هذه السلع .

وبالاضافة الى ذلك ، فان عدم وجود مقياس لقيم السلع لا يمكن معه تحديد الأرباح والخسائر او الثروات او رءوس الاموال ، الأمر الذي يعوق النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

٣ ـ صعوبة تجزئة السلع والخدمات :

تختلف السلع من ناحية قابليتها للتجزئة من حيث حجمها وطبيعتها ، وما بذل في انتاجها من جهد ، والوقت الذي اقتضاه انتاجها ، فبعض السلع تتسم بصغر حجم وحداتها ، ولهذا يسهل تجزئتها . ومع ذلك نجد ان بعض السلع الأخرى كالدواب والمنازل . . . . تتسم بكبر حجمها وبالتالي عدم قابليتها للتجزئة .

ولا شك ان ذلك يزيد من صعوبة المقايضة ، وبالتالي يقف عقبة في اتمام المبادلة .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الانسان وقد فطر على الاحتياط للمستقبل ، فانه لا يستطيع تأجيل الاستهلاك الا من خلال الاحتفاظ بجزء من الانتاج المادي على شكل مخزون سلعي ، طالما لا توجد نقود . وهذا المخزون السلعي يتعرض دون شك لكثير من المخاطر وخاصة فيما يتعلق بالتلف او نفقات التخزين . . . الخ .

وترتيبا على ذلك ، فان المقايضة لا تقدم وسيلة صالحة لاختزان القيم .

ولكن كيف تطورت المقايضة بعد ان كانت قيدا على المبادلات وكيف دعت المبادلات في مرحلة معينة الى ظهور شكل آخر من اشكال المقايضة تتمثل في النقود السلعية ؟ هذا هو ما سنحاول الرد عليه .

ثالثا : من المقايضة الى النقود في تطورها :

ازاء صعوبات المقايضة وجد بالامكان الاتفاق على سلعة معينة او اكثر ذات اهمية خاصة بين الافراد كوسيط في التبادل بينهم في حياتهم اليومية .

١ ـ النقود السلعية : Commodity Money

ومع ان السلع ذات الاهمية لدى هؤلاء الأفراد كانت تتفاوت من ناحية درجة الأهمية لديهم كوسيط في التبادل ، فقد عمد المتعاملون الى التخلص من اقلها قبولا في السوق ، وبقيت منها في النهاية تلك السلعة او السلع التي تتمتع باوسع قبول ممكن ، هذه السلعة هي اول نقود عرفتها البشرية وهي التي يطلق عليها النقود السلعية : Commodity Money ، ومن هنا لا تزال كلمة نقود Pecus في اغلب اللغات اللاتينية مستمدة من كلمة ثور ، باعتبار ان الثور قد شاع استخدامه قديما كسلعة نقدية .

ومع ذلك فان هذه النقود السلعية هي بطبيعتها قابلة للتلف وتحتاج الى التخزين في مساحات كبيرة فضلا عن ضرورة المحافظة عليها ، والعناية بها للاحتفاظ بقيمتها ، كما ان بعضها ليس من السهل تجزئته الى اقسام او كميات صغيرة تناسب بعض المبادلات . وقد دعا ذلك

كله الى اختيار سلعة او اثنتين من هذه السلع لاستعمالها كنقود ، وفي هذا اثبتت المعادن النفيسة كالذهب والفضة ـ لارتفاع قيمتها وخفة وزنها ـ افضليتها كنقود وهكذا ظهرت النقود المعدنية .

٢ ـ النقود المعدنية : Metallic Money

مع زيادة التبادل ورغبة المتعاملين في تيسيره ، فضل هؤلاء المتعاملون الذهب والفضة ، حيث اصبحت هذه المعادن تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد ، فكل واحد على استعداد ان يبادل بمنتجاته الذهب او الفضة ، ثم بحيازته لهذه المعادن يستطيع ان يحصل على حاجاته من أي سلعة اخرى .

ولعل ذلك يرجع ايضا الى ان هذه المعادن ، علاوة على قبولها قبولا عاما ، تطلب على نطاق واسع ، وتسهل تجزئتها الى كميات صغيرة كما انها ثابتة القيمة بالنسبة لغيرها من السلع ، لأن انتاجها قليل ، وكميتها محدودة ، بالاضافة الى جمال شكلها .

ونظرا لأن ما يوجد من المعادن النفيسة محدود ولا يزداد عرضه الا بكميات محدودة كذلك ، فان التطور الاقتصادي اثبت ان ذلك يعتبر عيبا في النقود المعدنية ، ذلك انه بقدر احتياجات النشاط الاقتصادي المتزايدة فانه يتعين ان تتوافر المرونة في عرض هذه النقود . ولما كانت النقود المعدنية لا تستيطع ان تفي بهذه الحاجة فقد دفع التطور الاقتصادي الى ايجاد انواع اخرى من النقود الى جانب النقود المعدنية هي النقود الورقية .

٣ ـ النقود الورقية :

Paper Money

ظهرت النقود الورقية ابتداء الى جوار النقود المعدنية في النصف الثاني من القرن السابع عشر في انجلترا ، وفي عدد آخر من الدول

الغربية فيما بعد ، وذلك بسبب النشاط المتزايد للتجارة الخارجية في عصر الرأسمالية التجارية في هذه المرحلة .

ويرجع ظهور النقود الورقية الى انتشار عادة الاحتفاظ بالنقود المعدنية كودائع لدى بعض التجار او الصيارفة او رجال الدين او الخزانة العامة ، وذلك بسبب تعرض الانتقال بالنقود المعدنية لكثير من المخاطر كالسرقة والضياع . وكانت هذه الجهات تعطي صاحب الوديعة سندا او صكا يبين كمية النقود التي اودعت ، وكان هذا الصك اسميا في اول الأمر ، فيكفي ان يعقد تاجر ما صفقة معينة او يفي بأي التزام نقدي ، وذلك بان يوقع على الصك بتنازله عن قيمته لشخص آخر ، ويستطيع ان يذهب هذا الاخير الى البنك للحصول على قيمة الصك ، وعليه لم يكن هذا الصك سوى بديل عن النقود المعدنية ووعد بالدفع بها .

٤ ـ النقود النائبة او الممثلة :

على انه بانتشار الثقة في الجهات التي تصدر شهادات الايداع هذه اي في البنوك ، فقد استقر العمل على ان تقبل هذه الشهادات لذاتها كوسيط للمبادلة،اي انها اكتسبت صفة النقود ، وبذلك دخلت هذه الشهادات في التداول وصارت كالنقود بعد ان كانت مجرد سند على وجود النقود المعدنية ، ولم يعد يذكر اسم صاحب النقود على السند ، وانما اصبح يكتب لحامله بارقام دائرية لا كسور فيها وتلك هي اوراق البنكنوت Banknote التي شاع استخدامها كبديل للنقود .

ولقد كانت اوراق البنكنوت هذه لا تعتبر نقودا في حقيقتها ، وانما مجرد اوراق تنوب عن نقود حقيقية مودعة في هذه البنوك ومن ثم سميت بالنقود الورقية النائبة او الممثلة : **Representative Paper**

Money ، لأنها تنوب عن او تمثل نقودا اخرى حقيقية موجودة في البنوك . ويعني ذلك ان النقود الورقية كانت لا تزال مغطاة اي مضمونة قيمتها بمعادن تبلغ ١٠٠٪ من قيمة النقود الورقية ، ولهذا كان من الممكن تحويل هذه النقود الورقية الى معادن بمجرد تقديمها الى البنك ، الامر الذي كانت معه هذه الاوراق بمثابة دين على البنك الذي يتلقى الوديعة ووعد منه بالدفع بالمعادن .

٥ ـ النقود الورقية الائتمانية :

اكتشفت البنوك في مرحلة اخرى ان ما يطلب منها صرفه بالذهب والفضة من النقود الورقية التي اصدرتها انما يمثل نسبة صغيرة من مجموع ما اصدرته ، وبالتالي فقد وجدت ان من مصلحتها اقراض ما يفيض عن هذه النسبة مما يوجد لديها من معادن نفيسة ، وبمعنى آخر رأت هذه البنوك انه ليس من الضروري ان تغطى الاوراق النقدية الصادرة بغطاء معدني مقداره ١٠٠٪ من قيمتها ، الأمر الذي انتهى بها ، وهي مدفوعة بتحقيق الربح ، الى أن تصدر من الأوراق النقدية ما يجاوز قيمة المعادن التي تحتفظ بها كغطاء وكضمان لطلبات التحويل ، وتم ذلك للبنك من خلال منح قروض تجارية جديدة وخاصة في صورة عمليات الخصم ، او صكوك الائتمان ، فيكفي ان يتقدم الى البنك شخص ومعه ورقة تجارية يريد خصمها حتى يصدر البنك نقودا ورقية تتدفق الى التداول جنبا الى جنب مع النقود التي سبق اصدارها بغطاء ، وينتج عن ذلك ان يصبح في ايدي الافراد كمية من اوراق النقد لا تقابلها ارصدة نقدية ، ويكون تقبل الأفراد لهذه الأوراق النقدية غير المغطاة راجعا الى ثقتهم في الجهة التي اصدرتها ، وقدرة هذه الجهة على دفع قيمة اي كمية من اوراق البنكنوت تقدم اليها في اي وقت وقد ادت هذه التطورات الى وجود كثير من المرونة في كمية النقود التي في التداول .

على انه مع تعدد الجهات التي تصدر النقود الورقية ، وعجز بعض البنوك عن صرف قيمة ما يقدم من اوراق نقدية الأمر الذي يفقد الثقة في البنوك ككل ، بالاضافة الى رغبة الدولة في مشاركة البنوك المصدرة في الأرباح الناشئة عن الاصدار . . . ، كل ذلك دفع الدول الى تركيز الاصدار في بنك تجاري واحد هو في الوقت الحاضر البنك المركزي الذي تديره وتشرف عليه الحكومة في هذه الدول .

٦ ـ النقود الورقية الالزامية او القانونية : . Fiat Money

ترتب على الزيادة في النفقات العامة وخاصة لتمويل الحروب وتدخل الدولة المطرد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ان اندفعت الحكومات الى التوسع في الاقتراض من البنوك المركزية التي قامت بتمويل هذه القروض عن طريق اصدار اوراق البنكنوت .

ومع اطراد عمليات الاصدار هذه وارتفاع اثمان السلع والخدمات ، والشعور بعدم الثقة ، هرع الأفراد الى استبدال الذهب بأوراق البنكنوت التي في ايديهم حيث اصبحوا يفضلون الاحتفاظ بثرواتهم في شكل ارصدة ذهبية مكتنزة .

وقد خشيت حكومات هؤلاء الأفراد ان تعجز بنوكها المركزية عن الوفاء بتعهداتها من عدم مقدرة هذه البنوك على تحويل النقود الورقية الى ذهب او معادن ، الأمر الذي سارعت معه الى اعفاء هذه البنوك من تعهدها بصرف قيمة ما يقدم اليها من اوراق بنكنوت بالذهب ، والزام الأفراد قانونا بقبول هذه الأوراق وفاء للديون . ومن هنا اصبحت هذه الأوراق نقودا في حد ذاتها ، لها قوة الوفاء بالالتزامات حيث تستمد قوتها من قوة القانون وثقة الأفراد فيها . وفي هذا نشأ نوع جديد من النقود الالزامية او القانونية .

ومعنى ذلك ان اوراق البنكنوت اصبحت مجرد ورقة تعتبر قوة

شرائية بناء على قوة القانون وثقة المتعاملين بها ، ومن هنا فقيمتها الذاتية اقل من قيمتها كقوة شرائية .

وتنسحب النقود الالزامية من ناحية اخرى على كافة المسكوكات المعدنية سواء كانت فضية اوبرونزية ما دامت ما تحويه من معدن يقل في قيمته عما تمثله من قيمة نقدية .

٧ ـ نقود الودائع : Deposit Money

نظرا لأنه قد تم تركيز اصدار النقود الورقية في بنك تجاري واحد هو في الوقت الحاضر البنك المركزي ، فان البنوك التجارية عملت على تبني نظام آخر يعود عليها بما فقدته من ارباح الاصدار التي كانت تحصل عليها قبل تركيز الاصدار في البنك المركزي ، ومحور هذا النظام هو عملية خلق ما يسمى بنقود الودائع .

ولقد ساعد على الاخذ بهذا النوع من النقود نمو النظام الرأسمالي الذي كانت النقود وسيلة نشأته ونموه . فالأفراد يحصلون على دخولهم في صورة نقدية حتى يتسنى لهم توزيع الدخل على كافة استعمالاته ، ومن ثم لم تعد النقود المعدنية او الورقية ذاتها كافية لتغطية حاجات التبادل ، بل اصبحت القروض ضرورية لتمويل المشروعات ، واتجه المنظمون الى البنوك يطلبونها لتمويل مشروعاتهم . وهنا لم تكتف البنوك باقتراض الاموال لتعيد اقراضها لهؤلاء المنظمين بل قامت بخلق الودائع لعملائها ، اي خلق النقود عن طريق منح الائتمان ، الأمر الذي ازدادت معه اهمية الودائع المصرفية .

والودائع المصرفية هي عبارة عن التزام مصرفي بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع او لأمره لدى الطلب ، وتستعمل الشيكات او اوامر الدفع في نقل ملكية هذا النوع من الودائع من شخص الى آخر .

واذا كانت الودائع التي يحتفظ بها الأفراد في المصارف هي ودائع حقيقية فانه قد يصبح للعميل وديعة في البنك نتيجة لقرض منحه البنك له ثم تركه هذا العميل لدى البنك ، ولم يقم بسحبه فورا ، فهنا اذا وديعة غير حقيقية نشأت نتيجة لعملية قرض ، فيكفي اذا ان يقيد مبلغ لحساب عميل معين حتى تصبح له وديعة مصرفية ، وفي هذا تعتبر نقود الودائع في صورة التزام مصرفي بدفع مبلغ معين ، ويخلق هذا الالتزام بالكتابة في دفاتر البنك ، ولهذا فان اسلوب تداولها لا يتم بالتسليم من يد الى اخرى مثل النقود الورقية ، وانما يتم هذا التداول عن طريق الشيكات . فالشيك اذا لا يمثل النقود ، وانما يعتبر وسيلة لتداول نقود الودائع ، فهو اذا امر كتابي لتحويل النقود .

ومع ذلك فان نقود الودائع لم يعترف القانون لها بصفة قانونية في التداول ، فليس هناك التزام على احد بقبول الوفاء بالشيك مثلما يتعين على الأفراد قبول الوفاء بأوراق البنكنوت او غيرها من المسكوكات ، اذ يعتمد الوفاء بالشيك على الثقة في الساحب من ناحية ، والاطمئنان الى يسار البنك المسحوب عليه من ناحية اخرى ، وهي مسائل اختيارية وشخصية لا اجبار على الأفراد فيها ، ومع هذا شاع استخدام الشيكات وانتشار نقود الودائع في بعض الدول المتقدمة ، خاصة وقد احاط المشرع فيها وغيرها من الدول الشيك بالحماية القانونية ليجعل منه اداة صالحة للوفاء بالالتزامات شأنه شأن النقود ، اي جعله يتمتع بالقبول العام في الوفاء بهذه الالتزامات .

أهمية اكتشاف النقود :

يرى بعض الكتاب ان اكتشاف النقود هو من اهم ما توصل اليه

الانسان[1] ، شأنه في ذلك شأن اكتشاف حروف الطباعة واستخدام النار عند الطلب ، ومع عيوب المقايضة التي رأيناها ، فانه يمكن ان نلمس الى اي حد كانت اهمية استخدام النقود .

ولعل التعرف على وظائف النقود يضيف ابعادا اخرى الى اهمية اكتشاف النقود .

رابعا : وظائف النقود :

يمكن ان نستنتج وظائف النقود من استعراض نشأتها وتطورها ، والصعوبات التي واجهت نظام المقايضة ، واساليب التغلب عليها .

١ ـ النقود كوسيط في المبادلة : .Medium of Exchange

رأينا ان أولى صعوبات المقايضة تتمثل في صعوبة توافق رغبات المتبادلين ، فضلا عن صعوبة تحقيق تواجد الطرفين المتبادلين في المكان والزمان المناسبين ، الأمر الذي يؤدي الى تعقيد المبادلات .

فاذا تم استخدام النقود كوسيط في المبادلة ، فان عملية المقايضة يمكن ان تتحول تلقائيا الى عمليتي شراء وبيع منفصلتين ، فلم يعد الأفراد يبادلون مثلا قمحا بأرز ، وانما يبادل صاحب القمح النقود بالقمح ، ويستعمل النقود بعد ذلك في شراء الأرز ، ومن ثم تزول صعوبة توافق الرغبات وتواجد الطرفين في الزمان والمكان المناسبين .

٢ ـ النقود كوحدة للتحاسب أو مقياس للقيم :

A Unit of Account or A Measure of Value .

---

(١) انظر : W . Arther , Lewis , The Theory Of Economic — Growth Fifth Impression 1965 P . 75 .

— Raymond P . Kent , Money and Banking , Fifth Edition P . 3 .

رأينا كذلك أن من عيوب المقايضة عدم وجود مقياس مشترك للقيم ، وقيام النقود بوظيفتها كمقياس للقيم الاقتصادية هو نفس الدور الذي يقوم به المتر في قياس المسافات ، والكيلوغرام في قياس الأوزان ، والمتر المكعب في قياس الحجوم ، والأمبير في قياس شدة التيار الكهربائي . . . الخ .

ومن ناحية اخرى ، فان النقود فضلا عن انها تستخدم كمقياس للقيم الحاضرة ، فانها تستخدم ايضا كمقياس للقيم الآجلة : Standard of Deferred Payments. ، فالنشاط الاقتصادي يقوم على عدد كبير من العقود التي ينص فيها على سداد أصول وفوائد ديون بالنقود ، حيث يتم الوفاء بها في المستقبل ، ومعنى ذلك أن النقود هنا تقوم بوظيفتها كمقياس للقيم ، اذ أن الاتفاق على قيم الصفقات أو المدفوعات أو الديون الآجلة يقدر بوحدات نقدية .

وتجدر الاشارة الى انه يتعين ان تتمتع قيمة النقود بالثبات النسبي حتى تؤدي دورها كمقياس للقيم الآجلة ، ذلك ان تقلبات قيمة النقود يؤدي الى الاضطراب في المعاملات ، ويخل بالعدالة الاجتماعية بين طرفي التعاقد من خلال الاجحاف بأحدهما ، فضلا عن ان اعادة توزيع الثروة والدخل تؤثر على عملية خلق الثروة ذاتها في الاقتصاد القومي ، وسنشير الى بعض آثار هذه التقلبات في البند الخامس .

٣ ـ النقود كمستودع للقيم أو اداة لاختزان القيم : A Store of Value

واخيرا رأينا بالنسبة لصعوبات المقايضة أن الانسان وقد فطر على الاحتياط للمستقبل لا يستطيع تأجيل الاستهلاك الا من خلال الاحتفاظ بجزء من الانتاج المادي على شكل مخزون سلعي طالما لا توجد

نقود . ومن البديهي أن نقرر أن من السلع ما هو قابل للتلف ، ومنها ما يكبد نفقات تخزين مرتفعة ، الى غير ذلك من المخاطر ، الأمر الذي تظهر معه فائدة النقود كأداة لاختزان القيم . أي كأداة لاختزان القوة الشرائية لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل .

والواقع أنه ما إن تستخدم النقود كوسيط في التبادل ، وكوحدة للتحاسب ، حتى تستخدم في نفس الوقت كمستودع للقيم ، ذلك ان الحائز للنقود هو في الحقيقة حائز على أصل Asset من الاصول المالية ، وان كانت تتميز عن غيرها من الاصول المالية الأخرى بأنها كاملة السيولة. Perfectly Liquid ، بمعنى انه يمكن التصرف فيها في أي وقت كان لشراء أي سلعة أو خدمة أو تسوية التزام معين . فاذا احتفظ اي شخص بثروته في شكل نقدي ، فانه يحقق ميزة السيولة الكاملة ، أما اذا احتفظ بها في شكل أصل من الأصول الاخرى المالية او الحقيقية ، كالأوراق المالية أو السلع المختلفة وخاصة المتكررة الاستعمال ، فانه اذا ظهرت حاجته الى النقود ، فعليه ان يعمل أولا على تحويل هذه الثروة الى نقود ، وكلما كانت عملية التحويل هذه تتم بسهولة وفي زمن قصير ودون تحمل مخاطر معينة تؤثر على قيمة الاصل ، كلما كان هذا الاصل في مرتبة النقود من ناحية تمتعها بالسيولة الكاملة ، ولا يتحقق ذلك عادة الا بالنسبة للنقود كأصل من الأصول الرأسمالية .

واذا كانت النقود كأصل تفضل الاصول الأخرى من هذه الناحية فان الأصول الاخرى قد تفضل النقود كمستودع للثروة ، اذ قد يترتب على حيازتها اكتساب دخل جديد في صورة ربح أو فائدة ، كما ان قيمتها قد ترتفع خاصة في ظل الاتجاهات التضخمية للأثمان . وهذه الميزة يفاضل الافراد بينها وبين ميزة السيولة الكاملة أو القبول

العام الذي تتمتع به النقود .

هذا وتستند الوظائف التي تقوم بها النقود الى القبول العامGeneral Acceptability الذي تتمتع به ، فالنقود تقبل في التعامل لاعتقاد الأفراد انها تتمتع لدى كل فرد آخر بهذا القبول العام ، ولاعتقاده في استمرارها بالتمتع بالقبول العام .

خامسا : تغير قيمة النقود في علاقته بالتضخم :

لا تطلب النقود لذاتها ، وانما تطلب لأن قيمتها كقوة شرائية تتمثل فيما يمكن أن تشتريه من سلع وخدمات ، ومعنى ذلك أن قيمة النقود تقوّم بوحدات من السلع والخدمات المختلفة ، أي تتحدد بثمن هذه السلع والخدمات ، فاذا ارتفع ثمن هذه السلع بنسبة معينة ، قيل ان المستوى العام للأسعار ارتفع بنفس النسبة والعكس صحيح .

ولأن الارتفاع في أثمان بعض السلع قد يقابله انخفاض أو ثبات في بعضها الآخر ، فانه يتم اللجوء الى ما يعرف باسم الرقم القياسي للأسعارPrice Index Number لتحديد مقدار الارتفاع في الأثمان ، وهو يمثل ، بصفة عامة ، النسبة المئوية لقيمة ظاهرة ارتفاع الاثمان في وقت معين الى قيمتها في وقت آخر ، ويعني ذلك أن الرقم القياسي للأسعار يقيس نسبة التغير التي تحدث في المستوى العام لأثمان السلع والخدمات أي التغير في القوة الشرائية للنقود .

وتعتبر ظاهرة التغير في الأثمان ظاهرة قديمة ، وتوجدها التغيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمع ، ولا ينحصر تأثيرها في دول محددة ، فمثلا بلغ معدل ارتفاع الأثمان في الأرجنتين ١٠٠,٨٪ في عام ١٩٨٠ مقارنا مع ١٢,٥٪ في عام ١٩٤٧ ، وفي بريطانيا ١٨ ٪ وفي فرنسا ١٣,٣ ٪ وفي استراليا ١٠,٢ ٪ . . . وهكذا . . .

ومؤدى ذلك أن ارتفاع الاسعار أي انخفاض القوة الشرائية للنقود سيستمر في المستقبل ، وسيظل مشكلة دولية .

ان التضخم الناشيء عن انخفاض في القوة الشرائية للنقود وبالتالي ارتفاع الاسعار له تأثيرات مختلفة على الدخل الحقيقي للفرد وعلى الثروة وعلى النمو الاقتصادي ، فضلا عن الآثار الاجتماعية الأخرى .

فاذا حدث تغير في الاثمان بالارتفاع ، فان ذلك يعني انخفاضا في القوة الشرائية للنقود ، وتصبح كمية معينة من الدخل النقدي تشترى كمية أقل من السلع والخدمات عن ذي قبل ، ويشير ذلك الى انخفاض الدخل الحقيقي لذوي الدخول الثابتة والمحدودة على وجه الخصوص .

وجدير بالذكر أن ارتفاع الأسعار يكون عادة مصحوبا بنشاط اقتصادي ، وزيادة في الدخول النقدية ، ولكن هذه الزيادة لا تصيب الأفراد بنسب أو مقادير واحدة ، لذلك نجد أن أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة تتزايد اجورهم بنسبة اقل من نسبة ارتفاع الأثمان ، في حين أن المنظمين والتجار تتزايد ارباحهم بنسبة اكبر من نسبة ارتفاع الأثمان ، ومن ثم فان ارتفاع الأثمان يضر بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ويفيد رجال الاعمال .

أما بالنسبة للثروات ، فان تغيرات الأثمان تؤثر عليها كذلك ، فتجعل فريقا من الافراد أكثر ثراء ، والفريق الآخر أقل ثراء ، ذلك أن تغير الأثمان يغير من القيمة النقدية للأصول الحقيقية في نفس الاتجاه ، ويغير من القوة الشرائية للنقود في الاتجاه العكسي .

ومن الملاحظ ان تغيرات الاثمان وان كانت لا تغير من القيمة

النقدية للحقوق والالتزامات ، الا انها تغير من قيمتها الحقيقية ، فتغير من المركز الحقيقي لكل من الدائن والمدين في الاتجاه الآخر .

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، فان للتضخم آثاره السلبية كذلك حيث يعجز معه جهاز التنمية عن القيام بوظيفته في توجيه الانتاج تبعا للطلب الفعلي للمستهلكين ، وقد يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار فيزيدون طلبهم الحالي فترتفع الأسعار من جديد ، أو يتخلص الافراد من النقود ويحلون محلها سلع استهلاك .

أما المنتجون فقد يزيدون من الانتاج ويؤجلون البيع مما يساعد على ارتفاع الاسعار وينتهي الأمر بفقدان النقود لوظيفتها كأداة للمبادلة .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان التضخم يؤدي الى ان تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيم وأداة للادخار ، ونتيجة لذلك يزداد الميل للاستهلاك ، ولذلك يقال إن التضخم يشجع على الادخار العيني ، ومع انخفاض الادخار النقدي ، فان الامر قد يؤدي الى الادخار السلبي أي الاستدانة من المدخرات السابق تكوينها في فترات ما قبل التضخم الحاد .

تلك هى باختصار ماهية النقود وتطور نشأتها ، ووظائفها ، وتغيرات قيمتها في علاقتها بالتضخم . . . وذلك في الفكر الاقتصادي المعاصر .

والسؤال الآن هو : الى أي حد استطاع الاسلام والفكر الاسلامي ان يعالج هذه القضايا رغم البعد الزمني بين الفكرين . . ؟

ذلك هو ما سنطرحه في البحث الثاني من هذا الفصل تحت عنوان نظرة الاسلام والفكر الاسلامي الى النقود .

المبحث الثاني :

النقود في الاسلام والفكر الاسلامي

يقول الله تعالى في قصة اهل الكهف « . . فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحدا »[1] والمقصود بالورق بسكون الراء وكسرها الفضة .

وقال جل شأنه : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم »[2] .

وفضلا عن ذلك ، فقد جاء ذكر الذهب في القرآن الكريم في مواضع اخرى كثيرة في صورة أساور يتحلى بها من رضى الله عنهم من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، لقاء ما قدموا من خير ، ومن ذلك قوله تعالى : « يحلون فيها من أساور من ذهب . . »[3] .

ومن ناحية أخرى ، فقد ذكر الذهب والفضة في بعض أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاصناف الربوية : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل يدا بيد ، والفضل ربا ، فان اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد » .

وفي هذا يقرر بعض الكتاب أن الله سبحانه وتعالى أقام الذهب والفضة « اثمانا بأصل الخلقة » ، أي انه خلقها وجعلها اثمانا للأشياء ، فلا يملك الانسان أن يبطل ثمنية ما أقامه الله ثمنا ، ولا أن

---

(١) سورة الكهف ، الآية ١٩

(٢) سورة التوبة ، من الآية ٣٤

(٣) سورة الكهف ، من الآية ٣١

يلغى حاكما نصبه الله قاضيا بيننا »[1] .

ونستنتج من كل ذلك أن التعامل في الدولة الاسلامية كان يتم بالذهب والفضة ، أي بما يسمى بالنقدين : الدراهم والدنانير ، حيث كانت الدراهم تضرب من الفضة ، والدنانير من الذهب .

ولا يعنى ذلك أنه لم تكن هناك عملة غير الذهب والفضة ، بل ان الناس احتاجوا الى « احداث اثمان دون الدراهم في القيمة تيسيرا للتعامل ، فضربوا القيراط والدانق من النحاس ، واصطلحوا على ثمنيتها ، وجعلوا الدانق يساوي سدس الدرهم ، والقيراط يساوي نصف دانق ، واطلقوا عليها لفظ الفلوس ، واذا كانت مقبولة في التعامل سميت فلوسا رائجة والا فهى كاسدة[2] » ، وقد رأينا كيف أن مجرد القبول في التعامل من جانب الأفراد يمثل أهمية كبرى في اكتساب الشيء صفة النقود في تطور النقود .

الذهب والفضة عند المقريزي :

سبق أن اشرنا الى أن بعض الكتاب يرون أن الذهب والفضة تعتبر أثمانا بأصل الخلقة ، أي أن الله خلقهما كذلك ، أي جعلهما أثمانا للأشياء .

ومع أن قصة أهل الكهف تشير الى أن ثمة تعاملا بالفضة ، تم من جانب أحد هؤلاء الفتية الذين آمنوا بربهم للحصول على طعام لهم ، الا أنه ليس هناك ما يقطع بأن التعامل بالذهب والفضة امتد قبل ذلك الى عهد آدم عليه السلام .

---

(١) انظر محمد سلامة جبر ، أحكام النقود في الشريعة الاسلامية ، شركة الشعاع للنشر ، الكويت ١٩٨١ صفحة ١١ ، ٢٠

(٢) انظر : محمد سلامة جبر ، المرجع السابق ، صفحة ١١

ومع ذلك ، فان المقريزي[1] في كتابه « اغاثة الامة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر » ، وفي مناسبة طرحه لاسباب المجاعات التي انتابت مصر فانه يقرر بالنسبة للعامل النقدي ، أن النقد أمر أساسي في حياة المجتمعات ، ويتخذ اساسا للتعبير عن ثمن المبيعات وقيم الأعمال .

ويبرز المقريزي هنا وظيفة النقود باعتبارها مقياسا للقيم على نحو ما سبق بيانه . ويعتقد المقريزي أن النقد المعدني من الذهب والفضة قد لازم الانسان من قديم الزمان ، وفي سائر البلدان ، « فلا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الامم ولا طائفة من طوائف البشر ، أنهم اتخذوا في قديم الزمان ولا حديثه نقدا غيرهما » ، وفي هذا اندفع المقريزي الى القول بأن آدم كان اول من ضرب الدينار والدرهم ، وذكر بأن المعيشة لا تصلح الا بهما .

وقد سبق المقريزي في ذلك الامام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي [2] المتوفى عام ٥٠٥ هجرية حيث قال : ان الله تعالى قد خلق « الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بهما . . . » ، ورغم وعى الامام الغزالي بوظيفة النقود

---

(١) هو تقي الدين احمد بن علي المقريزي ، ولد في اسرة نزحت الى القاهرة عام ١٣٦٤ م (٧٦٦ هـ) ، وتوفي عام ١٤٤٥ م (٨٤٥ هـ) ، فهو اذا عاش ٧٩ عاما، وله مؤلفات كثيرة منها موسوعية كبيرة مثل : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، وكتب صغيرة، وجميعها تهتم اساسا بالتاريخ وان كانت الكتب الصغيرة تهتم كذلك ببعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، ومنها كتاب « اغاثة الأمة بكشف الغمة او تاريخ المجاعات في مصر » ، وقد اعتمدنا في ذلك على نسخة اصدار دار ابن الوليد (بدون تاريخ) وقد قدم لها الدكتور بدر الدين السباعي .

(٢) انظر : الامام ابي حامد محمد بن محمد الغزالي ، احياء علوم الدين ، دار المعرفة ، بيروت الجزء الرابع ، صفحة ٩١ . =

كوسيط في المبادلة ، فإنه يقرر أن الله خلق الدراهم والدنانير لحكمة أخرى « وهي التوسل بهما الى سائر الأشياء لأنهما عزيزان في انفسهما ، ولا غرض في أعيانهما ونسبتهما الى سائر الأموال نسبة واحدة ، فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء . . . » .[1]

ومؤدى ذلك أن الغزالي والمقريزي أخذا ، كما اخذ غيرهما عنهما ، بصنمية النقد ، فالذهب والفضة عبارة عن قوة عظيمة ، لها سلطانها على الناس ، فكل شيء يشترى بالنقد ، والقدرة على شراء كل شيء خاصية طبيعية من خواص الذهب ، ومن هنا أتت ضرورته للمجتمعات ، ومن ثم عرفته كافة المجتمعات منذ القدم .

ولهذا ، لم يفطن كلاهما الى ان النقود في صورة الذهب والفضة أمر عارض ، ولم تلازم الانسان منذ وجوده ، ومن ثم لم يضربها آدم ، وانما خلقها العقل الذي اكتشفها بعد تطور طويل ، فقد باع الانسان واشترى دون وساطة النقود باتباعه المقايضة ، وذلك على نحو ما أشرنا إليه تفصيلا من قبل بالنسبة لتطور النقود في الاقتصاد المعاصر ، وان كان الامام الغزالي قد فطن الى بعض صعوبات المقايضة .

وفضلا عن ذلك ، فان الغزالي والمقريزي ، لم يفطنا الى ان للنقود وظائف اخرى باعتبارها أداة لاختزان القيم ، حيث كانت

= والامام الغزالى هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالى ، من أكبر مفكرى الاسلام ولعله اقربهم الى الابتكار ، كان فقيها متكلما صوفيا ، وهو بطل من ابطال الاسلام الخالدين الذين ناضلوا عنه ، ولذلك يسمى حجة الاسلام ، فقد رد على كثير من المخالفين ، وخاصة في كتابه « تهافت الفلاسفة »

راجع ترجمة ابو الفتوح الغزالى ، أخي الامام الغزالى ، في الجزء الاول من وفيات الاعيان لابن خلكان صفحة ٤٩ ، طبعة القاهرة ١٢٩٩ هجرية .

هذه الوظيفة مع غيرها من الوظائف وسيلة للقضاء على صعوبات المقايضة .

ولم يفطنا كذلك الى ان المعادن الثمينة ، أي الذهب والفضة ، لم تتخذ اساسا للنقد الا بعد زمن طويل ، وبعد ان اكتشف الانسان فيهما خصائص معينة سواء من ناحية مظهرها ، أو بقائها دون تحات مدة طويلة ، فضلا عن تجانسها وامكانية تجزئتها[1] .

ومع ذلك ، فان الغزالي كان رائدا ، وله فضل السبق الاسلامي في بعض المسائل كما يلي :

١ ـ يشير الامام الغزالي الى صعوبات المقايضة في معرض قوله « ان كل انسان محتاج الى أعيان كثيرة في مطعمه وملبسه وسائر حاجاته ، وقد يعجز عما يحتاج اليه ويملك ما يستغني عنه ، كمن يملك الزعفران مثلا ، وهو محتاج الى جمل يركبه ، ومن يملك الجمل ربما يستغني عنه ويحتاج الى الزعفران ، فلا بد بينهما من معاوضة ، ولا بد في مقدار العوض من تقدير ، اذ لا يبدل صاحب الجمل جمله بكل مقدار من الزعفران ، ولا مناسبة بين الزعفران والجمل ، حتى يقال يعطي منه مثله في الوزن أو الصورة ، وكذلك من يشتري دارا بثياب ، أو عبدا بخف ، أو دقيقا بحمار ، فهذه الاشياء لا تناسب فيها ، فلا يدري أن الجمل كم يساوي بالزعفران ، فتتعذر المعاملات جدا ، فافتقرت هذه الأعيان المتنافرة المتباعدة الى متوسط بينها ، يحكم بينها بحكم عدل ، فيعرف من كل واحد رتبته ومنزلته . . » .

واذا امعنا النظر في فكر الامام الغزالي ، نجد أنه كان له فعلا فضل السبق في طرح صعوبات المقايضة التي فطن اليها الفكر المعاصر بعد تطور طويل .

---

(١) انظر في ذلك التقديم القيم لكتاب المقريزي للدكتور بدر الدين السباعي .

فهو قد عرض صعوبة تحديد نسب التبادل من خلال عدم وجود طريقة مبسطة تقاس بها قيم الاشياء لولا أن خلق الله الدراهم والدنانير ، كما طرح صعوبة تجزئة السلع والخدمات على اساس ان السلع تختلف من حيث حجمها وطبيعتها ، كما هو الحال بين الجمل والزعفران ، ومن ثم فان بعض السلع لا تقبل التجزئة لكبر حجمها الأمر الذي شكل عقبة في سبيل اتمام التبادل .

ولا شك أن فكر الامام الغزالي يفترض سلفا وجود رغبات بين المتبادلين للتبادل ، وان كانت الصعوبة تزداد اذا تزايد عدد الاطراف وعدد السلع محل التبادل .

واذا كان الامام الغزالي انتهى على ضوء صعوبات المقايضة هذه ، والتي كان له فعلا فضل السبق الاسلامي معها ، الى أن الله قد خلق « الدنانير والدراهم كحاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بهما » . فاننا نرى ، وهو على وعي بصعوبات المقايضة ، أن الله خلق العقل الذي تطور وضرب هذه المعادن في صورة دراهم ودنانير لتحقيق هذه الغاية ، وهو مالم يفطن اليه من نقل عنه من الكتاب فيما بعد .

٢ ـ يقرر الامام الغزالي أن النقود لا تطلب لذاتها ، فيقول « النقد لا غرض فيه ، وهو وسيلة الى كل غرض » وفي هذا يكون الامام الغزالي قد سبق بالقول ان النقود كقوة شرائية تتمثل فيما يمكن أن تحتكم عليه من سلع وخدمات ، أي ان النقود تقوّم بوحدات من السلع والخدمات ، أي تتحدد بثمن هذه السلع والخدمات ، وهو بالتحديد ما انتهى اليه الفكر المعاصر بعد تطور طويل .

٣ ـ يستنبط الامام الغزالي من تحليله ، ضرورة الاستمرار في تداول الدراهم والدنانير ، على اساس أن النقود هى الحاكم بين

السلع ، والعلامة التي تعرف بها المقادير ، ومن هنا فمن كنز النقدين ، « فقد ظلمهما وابطل الحكمة فيهما ، وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجن يمتنع عليه الحكم بسببه » .

٤ ـ ويرى الامام الغزالي وجوب تثبيت قيمة النقدين حتى يتمكن الناس من تعيير الاعيان .

٥ ـ واخيرا فان الامام الغزالي يستطرد في التحليل ويرى « ان كل من عامل معاملة الربا على الدراهم والدنانير فقد كفر النعمة وظلم لأنهما خلقا لغيرهما لا لنفسيهما ، اذ لا غرض في عينهما ، فاذا اتجر في عينهما فقد اتخذهما مقصودا على خلاف وضع الحكمة ، اذ طلب النقد لغير ما وضع له ظلم . . . »

ألا رحم الله الامام الغزالي المتوفي عام ٥٠٥ هجرية على روعة ما انتهى اليه في هذا المجال وغيره ، فهل يفطن الاقتصاديون المعاصرون الى مثل ما كتب الغزالي والمقريزي . . . وما اكثره !

وفي عودة الى بعض ما كتب المقريزي ، فاننا نجد ان اهم ما توصل اليه المقريزي يتمثل في طرح اثر قيمة النقود على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما سبق ان اشرنا اليه تحت عنوان تغير قيمة النقود في علاقته بالتضخم واثر ذلك اقتصاديا واجتماعيا .

اثر تغير قيمة النقود عند المقريزي :

يشير المقريزي ، في اطار وصف المجاعات [١] التي تعرضت لها مصر ، الى موقف يتميز بنقص انتاج السلع وارتفاع اثمانها ، ويرجع

(١) تعني المجاعة عدم كفاية المنتجات كقيم استعمال ،هي بذلك تتساوى مع الأزمة في مجتمع سابق على الرأسمالية،اما الأزمة في مجتمع رأسمالي فينتج عن قصور في تصريف المنتجات كسلع لها قيمة مبادلة وذلك نتيجة لقصور نسبي في القوة الشرائية اي في النقود ، وينعكس ذلك في تكدس السلع بالاسواق ، وانخفاض الاثمان والارباح والاجور وتعطل جزء من القوة العاملة والطاقة=

ذلك في نظر المقريزي الى اسباب يمكن الاشارة اليها فيما يلي :[٢]

(أ) اسباب طبيعية : « كقصور جرى النيل في مصر وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره ، او آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها ، او رياح تهيفها ، او جراد يأكلها ، وما شابه ذلك . . . »

ب() أسباب اجتماعية : وتتمثل اساسا في فساد الادارة فسادا يحدث اثره على الانتاج ، « فولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية تتم بالرشوة كالوزارة والقضاء ونيابة الاقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال ، بحيث لا يمكن التوصل الى شيء منها الا بالمال الجزيل ، فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ الى ما لم يكن يؤهله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة ، لتوصله بأحد حواشي السلطان ، ووعده بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال . . . » .

وقد ترتب على ذلك ان اصيب اهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم ومن ثم « اختلفت احوالهم ، وتمزقوا كل ممزق ، وجلوا عن اوطانهم ، فقلت مجابي البلاد ومتحصلها ، لقلة ما يزرع بها ، ولخلو اهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم ، وعلى من بقي منهم . . . . وظهر بعض الخلل لاكله في أحوال عامة الناس لأمرين : احدهما البقية التي كانت بأيدي الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها . . . »

= الانتاجية المادية للمجتمع . واذا كانت هذه الخصائص للأزمة في مجتمع رأسمالي باقية حتى الآن ، فانها تتميز الآن بارتفاع اثمان السلع والخدمات رغم تعطل جانب من هذه الطاقات الانتاجية وتكدس السلع المختلفة كقيم مبادلة .

(٢) انظر : المقريزي ، اغاثة الأمة بكشف الغمة ، المرجع السابق ، صفحة ٤١ وما بعدها .

(ج) اسباب اقتصادية : ويمكن طرحها فيما يلي :

١ ـ زيادة الريع العقاري في الزراعة او ما يسميه المقريزي « اجرة الزراعي حيث نقص حجمه وتقلبت اثمانه » ذلك "ان قوما ترقوا في خدم الأمراء . . . . ولا وسيلة اقرب اليهم من المال ، فتعدوا الى الأراضي الجارية في اقطاعات الأمراء ، واحضروا مستأجريها من الفلاحين ، وزادوا في مقادير الأجر ، فثقلت لذلك متحصلات مواليهم من الأمراء ،فاتخذوا ذلك يدا يمنون بها اليهم . . . فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام ، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحوا من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث . . . . وتزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره وعظمت نكاية الولاة والعمال واشتدت وطأتهم على اهل الفلح . . . » .

٢ ـ زيادة كمية النقود المطروحة للتداول ، فعندما شكا المجتمع المصري في مجاعاته الاخيرة ارتفاع الاسعار ، وغلاء المبيعات من سلع وخدمات ، ومن ثم نجمت المجاعات الاقتصادية العنيفة ، والهزات الاجتماعية الكبيرة ، فان ذلك كله لم يكن سببه الاساسي ارتفاع الاثمان ، بل كان نتيجة لسبب آخر ، في نظر المقريزى ، هو كثرة النقد المتداول ، ورواج الفلوس النحاسية خاصة ، وفي هذا يقرر المقريزى أنه ليس بالناس غلاء ، « انما نزل بهم سوء التدبير من الحكام » ، نتيجة استثمار العباد ، وتلاعبهم بنقدهم ، وضربهم النقود « الفلوس » بكثرة الى درجة أصبحت هي النقد الرائج في التعامل .

ان المقريزى لم ينكر عامل الندرة ، وقلة المعروض من السلع والخدمات ، فعندما تنقص كمية ناتج معين لسبب ما ترتفع أثمانه ، ولكن هذا لا يكفي ، في فكر المقريزى لحدوث المجاعات المدمرة التي

نكبت بها مصر ، ومن ثم فان الارتفاع في أثمان السلع والخدمات ، ليس دائما ناتجا عن نقص في المعروض منها ، وانما قد يتحقق رغم وفرة هذه السلع بسبب زيادة كمية النقود المطروحة للتداول أو التلاعب بكمية المعدن التي تحتويها هذه النقود ، أو استبدال معدن رخيص يعطى قيمة اسمية تزيد عن قيمته التجارية ، كما كان شأن الفلوس ، بالمعدن الثمين .

كما يقرر المقريزى أن بعض الحكام اشتطوا في ضرب الفلوس حتى توالى انهيارها ، خاصة انها كانت تحمل قيمة اسمية تزيد كثيرا عن قيمتها التجارية ، أي كسلعة وليس كعملة ، وقد أدى ذلك الى تضخم نقدي ، أحدث أثره في ارتفاع أثمان السلع والخدمات ، وانخفاض في القوة الشرائية للنقود .

كما أشار المقريزى الى أنه « كثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة ، وراجت رواجا صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد . وقلت الدراهم لسببين : أحدهما عدم ضربها البتة ، والثاني سبك ما بأيدي الناس منها لاتخاذه حليا . . » .

أثر التضخم على الفئات الاجتماعية المختلفة عند المقريزى :

يجمل المقريزى هذا الأثر ابتداء حينما يشير الى أن المستفيد الأول من التضخم هو الدولة ، اذ كلما هبطت قيمة النقود كقوة شرائية ، انخفضت قيمة الوفاء بديونها (ثمن المشتريات والرواتب . . .) ، وكثرت ايراداتها من الضرائب بسبب زيادة القيمة الاسمية لهذه الايرادات ، وان كانت الزيادة الأخيرة ليست في صالح الدولة بصورة مطلقة ، وهو ما فطن اليه أيضا المقريزى ، على نحو ما سنشير اليه فيما بعد تفصيلا .

ويرى المقريزى كذلك أن التجار والصناع يستفيدون من التضخم لجمعهم أرباحا كبيرة مع ارتفاع الأسعار ، ولتحويلهم هذه القيم النقدية الى سلع عينية (ادخار عيني) لتقيهم شر هبوط النقد السريع .

على أنه بعد هذا الاجمال في أثر التضخم عند المقريزى فانه عندما درس أثر هذا التضخم على الأشخاص ، قسم المجتمع الى فئات سبعة يختلف هذا الأثر بالنسبة لكل منها .

فبالنسبة للدولة ، فان ايراداتها تزداد لزيادة خراج الأرض وغير ذلك من الايرادات ، ومع ذلك فإن المقريزى يرى أن هذه الزيادة تبقى صورية ، ذلك أنه اذا قيس ما يتحصل بالذهب وجدنا أن الأموال على كثرتها ، دون الأموال السابقة لانخفاض قوتها الشرائية وزيادة كميتها زيادة ظاهرية .

وبالنسبة للفئة الاجتماعية الثانية ، فانها تتمثل في « مياسير التجار وأولى النعمة والترف » ، فهم قد استفادوا من ارتفاع الأسعار ، وان كان يرى أن استفادتهم كانت صورية .

ومع ذلك فان هذا الذي ذهب اليه المقريزى يتجاهل المخزون السابق لدى هؤلاء التجار حيث كان بثمن أقل ، ومن ثم يحققون أرباحا كبيرة من خلال هذا المخزون .

أما بالنسبة للفئة الاجتماعية الثالثة ، فهم متوسطو الحال من التجار ، وأصحاب المعايش ، وهم الذين يسميهم المقريزى بالسوقة ، ويرى أنهم يعيشون مما يتحصل لهم من الربح ، « فان أحدهم لا يقنع من الفوائد الا بالكثير جدا ، وهو يعيد ساعات من يومه ينفق ما اكتسبه فيما لا بد له منه من الكلف ، وحسبه ألا يستدين لبقية حاجته . . » .

والواقع أن هذا الذي ذهب اليه المقريزى قد يكون صحيحا إذ أن بعض أفراد هذه الفئة أكثر تأثرا بالتضخم ومن ثم سيضطرون الى الاستدانة فعلا ، لأنه بسبب رقة حالهم وارتفاع أسعار السلع وانخفاض القوة الشرائية ، سيعيدون توزيع دخولهم المحدودة على السلع ، ولن يستطيعوا الاستغناء عن السلع الضرورية ، ومن ثم فلتغطيتها لا بد لهم من الاستدانة ، وهؤلاء هم أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة الذين يتأثرون أكثر من غيرهم بانخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة ارتفاع الأسعار بسبب التضخم .

وفيما يتعلق بالفئة الاجتماعية الرابعة فانهم ، في نظر المقريزى ، أصحاب الفلاحة والحرث ، الذين « هلك معظمهم من شدة السنين ، وتوالى المحن بقلة ري الأرض » . ومع ذلك ، فان فيهم من أثرى ، وهم الذين ارتوت أراضيهم فنالوا من زراعتها أموالا جزيلة ، ومنهم من « عظمت ثروته ، وفخمت نعمته » .

وهنا لم يوضح المقريزى أسباب ذلك ، خصوصا بالنسبة لمن عظمت ثروتهم ، في ظل الاتجاه العام لارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود ، الا اذا كان يقصد هؤلاء الذين يملكون أراضي واسعة ، ويستخدمون فيها بكثافة عنصر العمل الأجير ، مستفيدين من حصاد ما سينتجون في وقت عز فيه هذا الناتج .

أما بالنسبة للفئة الاجتماعية الخامسة ، فهم عند المقريزى ، الفقهاء وطلاب العلم ، وصغار الموظفين ، والكثير من أجناد الحلقة ، ومن يعيش من الأعطيات السلطانية ، ويرى أنه « قد ساءت حالهم ، وعظم بؤسهم ، واشتدت مسغبتهم فهم بين ميت أو مشتهى الموت ، لسوء ما حل بهم » ، بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع أثمان السلع والخدمات ارتفاعا لا يتناسب مع دخل

هؤلاء الثابت أو المحدود .

ويشير المقريزى الى الفئة الاجتماعية السادسة التي يحصرها في « أرباب المهن والأجراء والحمالين والخدم والحاكة والبناة والفعلة ونحوهم . . » .

وفي ايجاز شديد يقرر المقريزى أن « أجورهم تضاعفت تضاعفا كثيرا وان كان لم يبق منهم الا القليل لموت أكثرهم . »

وتجدر الاشارة الى أن زيادة أجور هؤلاء بهذه الصورة تعتبر من عوامل التضخم أيضا ، حيث تزداد نفقات الانتاج ، فتزداد أثمان السلع والخدمات خاصة في ظل النمط الاستهلاكي الطائش عادة لهذه الفئة الاجتماعية .

أما الفئة الاجتماعية السابعة والأخيرة ، فهي عند المقريزى أهل الخصاصة والمسكنة ومعظمهم يموتون جوعا وبردا .

ولم ينس المقريزى أن يطرح العلاج لهذه الظاهرة في الفصل قبل الأخير من كتابه تحت عنوان « فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء » .

ومع أن المقريزى يرى الاقتصار في التعامل على الذهب والفضة علاجا لهذا التضخم وآثاره المختلفة ، فانه قد حاول العلاج حيث لم يترك المشكلة دون أن يكون واردا في خاطره وسائل العلاج . .

ويكفي في ذلك كله أن المقريزى كان أول كاتب عربي عرض لأثر تغير قيمة النقود على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم كان أول من أرجع بعض أسباب المجاعات الاقتصادية الى النقود .

ورغم أن الفساد الاداري ، وانتشار الرشوة في السوق السوداء ، في محاولة لتصحيح العلاقات غير الصحيحة التي تتم في اطار التوزيع غير العادل للدخل بين هذه الفئات الاجتماعية المختلفة ، كان يمكن أن يكون نتيجة طبيعية للتضخم الذي يتمثل في ارتفاع الاثمان بصورة مطردة وانخفاض القوة الشرائية للنقود ، فإن المقريزى وضع الفساد الاداري كأحد أسباب المجاعة ، ومع ذلك فان ما ذهب اليه صحيح من ناحية ان القرار السياسي هو الذي يساهم في ازدياد حدة او انحسار المجاعة ، كقيم استعمال تشبع حاجات المجتمع المختلفة .

وهكذا يتبين لنا أن المقريزى كان ، في الغالب ، أول كاتب عربي لاحظ أثر تغير قيمة النقود على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وأرجع بعض أسباب المجاعات الى عوامل نقدية .

ورغم ما قد يوجه الى المقريزى من نقد في طرحه لهذه القضايا الهامة ، فإنه يعتبر رائدا في المساهمة في وضع أسس النظرية الكمية في النقود التي قدمها ايرفنج فيشر Irving Fisher عام ١٩١١ في صورة المعادلة التالية :

م ث = ن س + نَ سَ

حيث م ترمز الى حجم المعاملات ، ث متوسط الثمن في المعاملات ، ن كمية النقود المعدنية والورقية ، س لسرعة تداول هذه النقود ، نَ لنقود الودائع ، سَ لسرعة تداول هذه النقود .

وبالاضافة الى ذلك ، فان المقريزى حينما أشار الى أنه « كثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة وراجت رواجا صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد » ، حينما أشار الى ذلك ، فانما كان يعنى اختفاء

النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول أثناء فترة المجاعة بسبب ارتفاع ثمن الفضة كمعدن عن قدرتها الشرائية كعملة نقدية نتيجة لارتفاع الأثمان عموما .

ومؤدى ذلك أن النقود الرديئة تطرد العملة الجيدة ، وهكذا يضيف المقريزى كرائد للنظرية الكمية في النقود ، اضافة هامة اخرى تتمثل فيما سمى فيما بعد بقانون جريشام ، رغم البعد الزمنى الكبير بين المقريزى وغيره من المفكرين في الفكر الاقتصادي المعاصر .

ونشير بعد ذلك الى أمثلة أخرى عن النقود في الفكر الاسلامي .

أمثلة أخرى للفكر الاسلامي عن النقود :

لم يقتصر الفكر الاسلامي عن النقود على فكر الامام الغزالى والمقريزى بل تناولها كتاب مسلمون آخرون ومن زوايا مختلفة ، وسنعرض جانبا من أفكارهم باختصار فيما يلي [1] :

أولا : عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) :

يقول ابن خلدون في مقدمته « فصل » في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما ، وأن الكسب هوقيمة الاعمال البشرية :

« ثم ان الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول [2] وهما الذخيرة [3] والقنية [4] لأصل

(١) انظر في تفصيل ذلك : دكتور رفيق المصرى ، الاسلام والنقود ، جامعة الملك عبد العزيز ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(٢) أي النقود كمقياس للقيم .

(٣) أي النقود كأداة لاختزان القيم .

(٤) أي النقود كوسيط في التبادل .

العالم في الغالب وان اقتنى سواهما في بعض الأحيان ، فانما هو لبعض تحصيلهما [1] بما يقع في غيرهما من حوالة الاسواق [2] التي هما عنها بمعزل [3] فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة [4] » .

ثانيا : الامام الحنبلي ابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١ هـ / ١٢٩٢ ـ ١٣٥٠م) :

يتحدث الامام ابن قيم الجوزية عن النقود بصدد حديثه عن الربا ، ويقول في كتابه « اعلام الموقعين عن رب العالمين » جـ ٢ صفحة (١٥٤ ـ ١٦٤) :

« وأما ربا الفضل فتحريمه من باب سد الذرائع ، كما صرح به في حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الدرهم بدرهمين ، فانى اخاف عليكم الرما » والرما هو الربا ، فمنعهم من ربا الفضل لما يخافه عليهم من ربا النسيئة ، وذلك انهم اذا باعوا درهما بدرهمين ولا يفعل هذا الا للتفاوت الذي بين النوعين ، اما في الجودة واما في « السكة » واما في الثقل والخفة وغير ذلك . . .تدرجوا بالربح المعجل فيها الى الربح المؤخر وهو عين ربا النسيئة » .

« . . . الدراهم والدنانير أثمان المبيعات والثمن هو المعيار الذى يعرف به تقويم الأموال ، فيجب أن يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض اذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات ، بل الجميع سلع ، وحاجة الناس الى الثمن

---

(١) أي النقود كأصل كامل للسيولة .

(٢) أي تغيير أسعارها .

(٣) أي يتميزان بثبات قوتهما الشرائية .

(٤) أي أثمان السلع والخدمات ، وكوسائل للتبادل ، وكأداة لاختزان القيم .

يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة وذلك لا يمكن الا بسعر تعرف به القيمة ، وذلك لا يكون الا بثمن تقوم به الاشياء ويستمر على حالة واحدة ولا يقوم هو بغيره اذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويقع الخلف (الفساد) ، ويشتد الضرر كما رأيت من فساد معاملاتهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للربح ، فعم الضرر وحصل الظلم ، ولو جعلت ثمنا واحدا لا يزاد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح أمر الناس » .

ولأن موضوع الربا شديد الصلة بالنقود والتعامل عليها في المصارف ولدى الصيارفة والصاغة ، فان محاولة الاقتصار على فكر ابن القيم في النقود فقط تفضى الى الغموض في طرح آرائه ، ومن ثم فان دراسة النقود عند ابن القيم يحتاج الى بحث مستقل ، وهو ما يخرج عن اطار هذه الدراسة .

ثالثا : الفقيه الحنفي ابن عابدين (١١٩٨ ـ ١٢٥٢ هـ) :

ومن مؤلفات ابن عابدين رسائل عديدة ناهزت الثلاثين ، منها رسالة بعنوان « تنبيه الرقود على مسائل النقود » وتقع في حوالى ١٤ صفحة لخص فيها رسالة شيخه محمد بن عبدالله الغزى التمرتاشي المسماة :« بذل المجهود في مسألة تغير النقود » ، ويقول ابن عابدين في رسالته : هذه رسالة سميتها « تنبيه الرقود على مسائل النقود » من رخص وغلا وكساد وانقطاع جمعت فيها ما وقفت عليه من كلام أئمتنا ذوى الارتقا والارتفاع . . . » .

تلك بعض النماذج الأخرى للفكر الاسلامي عن النقود ، وهي وغيرها تمثل تطورا فكريا سباقا عن اكثر من جانب من الظاهرة النقدية ، وذلك رغم التحفظات التي يمكن ابداؤها في هذا الشأن .

والسؤال الذي يمكن أن يطرح هو : ألا تستحق هذه النماذج وغيرها من الفروع المختلفة للاقتصاد الاسلامي أن تدرس دراسة عصرية بهدف التأصيل النظري وتكوين نظرية اقتصادية اسلامية متميزة من جانب المنشغلين بهذا الفرع من العلوم الاجتماعية ؟

ونشير بعد ذلك الى دور الزكاة في علاج الفقر ، وذلك في الفصل الثامن من هذه الدراسة .



الفصل الثامن:

الزكاة وعلاج الفقر في الإسلام

الزكاة وعلاج الفقر في الاسلام

سبق أن أشرنا إلى التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي في اطار توزيع الدخل في الاسلام ، ووقفنا على ان التوزيع الشخصي يعني بدراسة أنصبة أفراد وفئات المجتمع المختلفة من الدخل القومي ، والعوامل التي تؤدي الى تفاوت الانصبة بين هذه الدخول ، واسلوب اعادة توزيعها لتقريب البعد الاقتصادي والاجتماعي بين الافراد ، والتخفيف من حدة الفقر الذي يعيشه بعضهم .

كما اشرنا الى المبادىء العامة التي تحكم هذا النوع من التوزيع في الاسلام ، وأرجأنا الحديث عن اسلوب اعادة توزيع الدخل في الاسلام كعلاج لهذا التفاوت من خلال الزكاة الى هذا الفصل .

والواقع أن الاسلام قد زود الثروة في المجتمع الاسلامي بأسس تحقيق العدالة ، حرصا على التكافل الاجتماعي ، وذلك لكي تبقى الحياة الاقتصادية والاجتماعية قادرة على الاحتفاظ بقوة دفعها ، ومن هنا أعطى الاسلام للدولة وسائل عديدة لتحقيق توزيع اعدل للدخل والثروة ، وتنقسم هذه الوسائل الى :

أ ـ وسائل ضمنية ، أي يتضمنها النظام الاسلامي ، ومن ابرز هذه الوسائل : الزكاة ، نظام الميراث ، الانفاق بأنواعه الكفارات ، والاوقاف .

ب ـ وسائل تخضع للقرار السياسي وتقدر حسب حاجة المجتمع وتشمل : فرض الضرائب وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي وتحديد الملكية الزراعية والعقارية وغيرها .

وتجدر الاشارة في هذا الخصوص الى ان الاسلام جاء بمنهج كامل

للحياة ، فهو يهتم بالجانب المادي كما يهتم بالجانب الروحي ، بل إن العقيدة الصالحة ، كما رأينا من قبل ، لا تنمو وتزدهر الا مع حياة اقتصادية طيبة ، ومن هنا فان الغنى المادي دافع للسمو الروحي ، حيث يقترن الحافز العبادي بالحافز الاقتصادي ، وفي هذا يقول الله تعالى : « وابتغ فيما آتاك الله الدار الاخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله اليك ولا تبغ الفساد في الارض ان الله لا يحب المفسدين[1] » .

كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أحيا أرضا ميتة ، فله منها أجر » .

أي أجر أعمال الطاعة بخلاف الأجر الاقتصادي الذي هو ثمرة إحياء هذه الأرض .

مقتضيات المنهج الاسلامي :

ومن مقتضيات المنهج الاسلامي للحياة انه يقوم على العدل والمحبة والتعاون . والعدل ركن من أركان المجتمع الأساسية ، وهو ذو تأثير كبير على الاركان الأخرى .

والعدل في جميع مجالات الحياة هو امتداد للعدل الكوني ، مما يتعين معه ان يكون الانسان عادلا في سلوكه ، منسجما مع الكون ، والا كان غريبا وشاذا .

وفي هذا يقول الله تعالى : « والسماء رفعها ووضع الميزان ، الا تطغوا في الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان[2] .

---

(١) سورة القصص ، الآية ٧٧ .

(٢) سورة الرحمن ، الاية ٧ ـ ٩ .

مشكلة الفقر في الاسلام :

عرض الاسلام لمشكلة الفقر قبل ان تتطور هذه المشكلة لتصبح الشغل الشاغل للدولة المتخلفة عموما ، ومن هنا اعتبر الاسلام المال زينة الحياة الدنيا ، فقال تعالى : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا »[1] .

هذا وينظر الاسلام للفقر على انه خطر على العقيدة ، وخطر على الأخلاق ، وخطر على سلامة التفكير ، وخطر على الأسرة وعلى المجتمع[2] ، وفضلا عن ذلك فانه يعتبر بلاء يستعاذ بالله من شره . فعن عائشة رضي الله عنها ، ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ : « اللهم اني أعوذ بك من فتنة النار ، ومن عذاب النار ، وأعوذ بك من فتنة الغنى ، وأعوذ بك من فتنة الفقر » رواه البخاري .

وقد قرن رسول الله صلى الله عليه وسلم الفقر في تعوذه بالكفر ، وهو شر ما يستعاذ به ، دلالة على خطره . فعن أبي بكر موفوعا « اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر ، اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ، لا اله إلا انت » رواه ابو داوود .

فالفقر قد يجر الى الكفر ، لأنه قد يحمل على حسد الأغنياء ، والحسد يأكل الحسنات ، وقد يدفع الى التذلل لهم وعدم الرضا بالقضاء ، والسخط على كل شيء ، ومن هنا فان الفقر ان لم يكن كفرا ، فهو جارٌ اليه .

---

(١) سورة الكهف ، الاية ٤٦ .

(٢) انظر في تفصيل ذلك : دكتور يوسف القرضاوي ، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية ، الاقتصاد الاسلامي ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المركز العالمي لابحاث الاقتصاد الاسلامي ١٤٠٠ - ١٩٨٠ . صفحة ٢٣٤ وما بعدها .

هدف الاسلام من محاربة الفقر :

يستهدف الاسلام من محاربة الفقر ، تحرير الانسان من براثنه ، بحيث يتهيأ له مستوى من المعيشة يليق بكرامة الانسان وهو الذي كرمه الله .

واذا ضمن الانسان الحياة الطيبة ، وشعر بنعمة الله ، أقبل على عبادة الله في خشوع واحسان ، ومن ثم لا ينشغل بطلب الرغيف ، ولا يبتعد عن معرفة الله وحسن الصلة به .

ومن هنا فرض الله الزكاة ، وجعلها ركنا من أركان الاسلام ، تؤخذ من الأغنياء لترد على الفقراء ، وبهذا يستطيع الفقير ان يشارك في الحياة ويقوم بواجبه في طاعة الله ، كعضو حي في المجتمع وليس كما مهملا .

ان شعور الفقير بذلك يعتبر في حد ذاته ثروة كبيرة وموردا بشريا يساهم في تقدم مجتمعه ، وأمته الاسلامية .

واذا كان القرآن الكريم قد نص ـ على سبيل الحصر ـ على مصارف الزكاة ، في قوله تعالى : « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم [1] » فان هذه الاية الكريمة قد حصرت مصارف الزكاة ، ولكنها لم تحدد مواصفات وشروط كل مصرف ، وتركت ذلك للفقه ليواكب استخدام حصيلة الزكاة وتطور المجتمع وظروفه .

وفي تخصيص جزء من حصيلة الزكاة للفقراء والمساكين ،

(١) سورة التوبة ، الآية ٦٠

استهدفت الآية ان تجعل من الزكاة اداة لتحقيق مجتمع اسلامي متضامن ومتعاون بين الفقراء والاغنياء .

ولعل ذلك يؤدي بنا الى ضرورة تحديد مفهوم الفقر في الاسلام .

مفهوم الفقر في الاسلام :

١ ـ الفقر النسبي :

للفقر مفهوم نسبي ، فالشيء الاقل يعد فقيرا بالنسبة للأكثر ، وفي هذا يعكس الفقر التفاوت في الدخول ، والتفاوت في حد ذاته يعترف الاسلام به كسنة كونية ، اذ يرجع لاختلاف قدرات الافراد ، ومقدار ما يبذلونه من جهد وعمل صالح .

وفي هذا يقول الله تعالى : « أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون[١] » .

ويقول كذلك : « وهو الذي جعلكم خلائف الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم[٢] » .

وعلى هذا الاساس يعترف الاسلام بالتفاوت بين الافراد في أرزاقهم وفي نمط حياتهم او معيشتهم ، وذلك نتيجة طبيعية لاختلافهم في مقدار ما يبذلون من جهد وعمل .

ومما يجدر ذكره في ذلك أن الهدف من هذا التفاوت هو التسخير والابتلاء . والتسخير هنا تسخير عمل ونظام ، وليس تسخير قهر

---

(١) سورة الزخرف ، الآية ٣٢ .

(٢) سورة الانعام ، الاية ١٦٥ .

واذلال على حد تعبير الماوردي[١] ، فلكل فرد مواهب وقدرات تختلف في كمها وكيفها عما لدى الأفراد الآخرين ، وكل انسان مميز في صفة ما ، ويمتاز عليه آخر في صفة اخرى ، ومن ثم فان كل فرد مسخر للآخر في الصفة التي امتاز بها ، فالعالم يعود على الجاهل بعلمه ، والغني يعود على الفقير بماله ، والفقير يعود على الغني بجهده وعرقه .

وعلى ذلك ، فان لفظ سخريا لا يعني العمل المسخر الذي لا أجر له ، لأن الاسلام لا يعترف بالسخرة ، وانما يعترف بالتعاون على اساس ان الجميع يحتاج بعضهم إلى بعض .

وفي هذا يقول الله تعالى : « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم . »[٢] .

ومن ذلك نصل الى ان الاسلام يقضي على اجحاف النظام الطبقي وعلى التناقض الذي يمكن ان يتحقق بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة التي تسود المجتمع ، على أساس الاعتراف بالتفاوت من اجل التعاون ، ومحاربة التناقضات التي يولدها النظام الطبقي .

٢ ـ الفقر المطلق :

وكما ان للفقر مفهوما نسبيا ، فان له مفهوما مطلقا ، بمعنى عدم تمكن الفرد من اشباع حاجاته ، ويعني الفقر في هذا الشأن عدم امكان الفرد تحقيق حد الكفاية .

وهنا نستطيع التساؤ ل عن نوعية الحاجات غير المشبعة هل هي

---

(١) انظر الماوردي ادب الدنيا والدين ، المطبعة الاميرية ١٩١٧ ـ ١٠٢

(٢) سورة الحجرات ، الآية ١٣ .

الحاجات الضرورية والاساسية التي تحفظ للانسان مجرد حياته في الدنيا وهو ما يطلق عليه : حد الكفاف ؟ ام هي الحاجات المعتادة التي تضمن للانسان العيش المناسب في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، وهو ما يطلق عليه : حد الكفاية ؟

أبعاد مفهوم حدى الكفاف والكفاية :

لا تقتصر حاجات الانسان في الاسلام على الطعام والشراب واللباس والمسكن ، وهي التي تمثل الحاجات الاساسية Basic Needs او حد الكفاف ، بل تتعداها الى ما تستقيم به حياته ، ويصلح به أمره ، ويجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد ، اي حد الكفاية ، فلكل فرد في المجتمع الاسلامي حاجات ضرورية تختلف باختلاف الزمان والمكان ، فاذا لم تسعفه ظروفه الخاصة مثل المرض او الشيخوخة او التعطل عن العمل .. عن تحقيق المستوى المعيشي المناسب ، فان بيت مال المسلمين اي خزانة الدولة تتكفل بذلك أيا كانت جنسية او ديانة هذا الفرد .

وفي ذلك يقول الله تعالى : انما الصدقات للفقراء والمساكين . . » دون تحديد لديانة أو جنسية هؤلاء الفقراء أو المساكين .

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان البخاري ومسلم : « من ترك دينا أو ضياعا (أي اولادا ضائعين لا مال لهم) فالي وعليّ » أي أن من ترك ذرية ضعيفة فليأتني بصفتي الدولة ، فأنا المسئول عنه والكفيل به .

وتجدر الاشارة الى ان حد الكفاية يختلف باختلاف ظروف المجتمعات من ناحية الزمان والمكان ، بل انه يختلف في ذات المجتمع من فترة الى اخرى .

ويعتبر حد الكفاية بمثابة الحد الادنى الذي تكفله الدولة للمواطن ، ومن ثم فهو بمنزلة الضمان الاجتماعي لمن عجز عن ان يوفر لنفسه - بسبب خارج عن ارادته ، المستوى المعيشي المناسب .

ولا يقتصر الأمر على وجوب قيام الدولة بتوفير حد الكفاية ، بل ان ذلك يعتبر في نظر الاسلام من اسس الدين ، وفي هذا يقول الله تعالى : « ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الاخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة[1] » .

كما يقول تعالى : « أرأيت الذي يكذب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ، ولا يحض على طعام المسكين[2] » .

ومن محصلة ذلك يتضح لنا ان توفير حد الكفاية مطلب ضروري ، وتعتبر الدولة مسئولة عن ذلك سواء انفردت هي بعبء التمويل ، او اشتركت مع القادرين من ابناء المجتمع في ذلك .

وقد لخص عمر بن الخطاب ذلك بقوله : « ما من أحد إلا وله في هذا المال حق ، الرجل وحاجته ، والرجل وبلاؤه (أي عمله) . . ثم في قوله : « اني حريص على ألا أدع حاجة الا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض فاذا عجزنا آسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف[3] » .

(١) سورة البقرة ، الاية ١٧٧ .

(٢) سورة الماعون ، الاية من ١ - ٣

(٣) انظر : ابن الجوزي ، تاريخ عمر بن الخطاب ، المطبعة التجارية الكبرى ، بدون تاريخ ، صفحة ١٠١ ومابعدها ، وقد اقتبسنا ذلك من مقال الدكتور محمد شوقي الفنجري عن نظرية التوزيع في الاسلام ، مصر المعاصرة ، المرجع السابق ، صفحة ٨٨ - ٨٩ .

كيف ينشأ الفقر ؟

ينظر الاسلام للموارد الاقتصادية نظرة شاملة في مواجهة البشر ككل ، وفي هذا تكون الموارد كافية لاشباع حاجة الانسان . والدليل على ذلك قوله تعالى : « الله الذي خلق السموات والارض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار . وآتاكم من كل ما سألتموه وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ان الانسان لظلوم كفار »[1] .

وعلى هذا الأساس فان أي قصور في استغلال الموارد يعتبر سببا رئيسيا في خلق مشكلة الفقر ، كما ان سوء توزيع الدخل وعدم الانفاق في سبيل الله يعتبر سببا ثانيا في خلق تلك المشكلة . وقد عبر الله سبحانه وتعالى عن ذلك بقوله : « واذا قيل لهم أنفقوا مما رزقكم الله قال الذين كفروا للذين آمنوا أنطعم من لو يشاء الله أطعمه ان انتم الا في ضلال مبين »[2] .

ومؤدى ذلك ان سلوك الانسان ذاته وفساد نظامه الاقتصادي ، سواء من ناحية ضعف الانتاج او سوء التوزيع أو هما معا ، هو السبب الذي يكمن خلف مشكلة الفقر .

وقد عالج الاسلام هذا الموقف من ناحيتين :

الاولى : من ناحية الانتاج فدعا الى التنمية الاقتصادية واعتبر تعمير الارض من افضل ضروب العبادة ، بل ان الانتاج النافع واجب لا يكمل الواجب الديني الا به ، بشرط ان يكون هذا الناتج منسجما مع دائرة الحلال ، وهو ما يسد منافذ الشهوات والسلوكيات الضارة التي

---

(١) سورة ابراهيم ، الاية ٣٢ ـ ٣٤ .

(٢) سورة يس ، الاية ٤٧ .

تستنفد جانبا من الموارد . وتعتبر التنمية الاقتصادية في هذا فرضا على الفرد والدولة ، ولهذا يأمرنا الله تعالى بالمشي في مناكب الأرض والانتشار فيها ، اي ممارسة كافة العمليات الانتاجية والحرفية ، كما في قوله تعالى : « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور »[1] .

والثانية : من ناحية التوزيع ، وهنا يكفل الاسلام عن طريق الزكاة حد الكفاية او حد الغنى لكل فرد ، بمعنى انه اذا عجز فرد عن ان يوفر لنفسه المستوى المناسب للمعيشة لسبب خارج عن ارادته ، فان نفقته تكون واجبة في بيت مال المسلمين اي في خزانة الدولة ، وقد سبق ان اشرنا إلى ذلك .

ضوابط عدالة التوزيع في الاسلام :

اذا عكس التفاوت فجوة متسعة بين الأقل دخلا ، والأكثر دخلا ، فان الاسلام لا يعترف بهذا النمط من توزيع الدخل ، ولهذا يسلك منهجا يحقق العدالة في هذا التوزيع :

أولا ـ بالنسبة لحد الكفاف :

وهنا تتجسد عدالة التوزيع في الاسلام في المساواة المطلقة بين الأفراد، ويعني ذلك انه اذا كانت امكانيات المجتمع تعطي فقط الحاجات الاساسية للافراد فلا يجوز ان يتفاوت فرد عن فرد في الاستفادة من هذه الامكانيات . وفي هذا يقول الله تعالى : « ان لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى »[2] .

ويوضح ابن حزم الحاجات الأساسية هذه والتي يجب ان تتوفر لكل انسان في ظل الاسلام بقوله : « وفرض على الأغنياء في كل بلد

---

(١) سورة الملك الاية ١٥ .

(٢) سورة طه ، الآية ١١٨ ، ١١٩ .

ان يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك ـ ان لم تقم الزكوات ولا في سائر المسلمين بهم فيقام لهم بما يلزمهم من القوت الذي لا بد منه ، ومن ملبس للصيف والشتاء مثل ذلك ، ومن مسكن يكفيهم من الشمس والمطر وعيون المارة »[1] .

وعلى هذا الاساس اذا كانت موارد المجتمع تعجز عن توفير حد الكفاية لكل فرد ، بمعنى ان يكون هناك من لا يجد الاستهلاك الضروري ، وهناك من يزيد استهلاكه عن الحاجات الأساسية فان الاسلام لا يقر ذلك في كل الوجوه . وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع »[2]

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل ان الاسلام لا يعترف بالملكية الخاصة في مثل هذه الحالة استنادا الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا بات مؤمن جائعا فلا مال لأحد » . [3]

وازاء هذا الموقف لا يقف الاسلام سلبيا ، وانما يدعو الى تعبئة الموارد ، وتوزيعها بالتساوي بين الافراد ، فقد قال ابو سعيد الخدري : كنا في سفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان معه فضل ظهر « دابة » فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » رواه مسلم .

وفي هذا يقول ابو ذر الغفاري في ذلك ايضا : « عجبت لمن لا يجد القوت في بيته ، كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه »[4]

---

(1) انظر : ابن حزم (علي بن احمد) المحلي ، جـ ٦ صفحة ١٥٦ .

(2) انظر : السيوطي ، (جلال الدين بن عبدالرحمن) الجامع الصغير ، المطبعة اليمنية ، جـ ٢ صفحة ١٢٠ .

(3) انظر : دكتور محمد شوقي الفنجري ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، صفحة ٣٩ .

(4) انظر : عبدالحميد جودة السحار ، ابو ذر الغفاري ، مطبوعات مكتبة مصر ، الطبعة الثانية .

ونتيجة لذلك فانه اذا شاع الغنى بمستوياته العديدة ، في الوقت الذي نجد فيه ، ولو فردا واحدا في المجتمع ، محروما من اشباع حاجاته الأساسية ، فان هذا النمط من توزيع الدخول مدان من وجهة نظر الاسلام وغير معترف به من جانبه .

ثانيا ـ بالنسبة لحد الكفاية :

اذا توافر حد الكفاية لكل فرد ، ثم وجدت امكانية فوق ذلك بحيث تتجاوز الدخول هذا الحد ، فان عدالة التوزيع تقتضي ان يكون هناك تفاوت بين الأفراد .

وفي ذلك يقول الله تعالى : « والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت ايمانهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون »[1] فالمفضل هو الذي عليه ان يعود على الاقل امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم (فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم وليلبسه مما يلبس) .

ويقول جل شأنه : « نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون » .[2]

ونلاحظ في هذا ان الله فاوت بين الافراد في ارزاقهم اي في الدخول التي يحصلون عليها .

ويتفق الاسلام هنا مع منطق الاشياء ، فالانسان يختلف في ملكاته ومواهبه من فرد الى آخر ، ومن العدل ان يتحقق الاختلاف فيما يعود على كل منهم جزاء اعمالهم .

---

(١) سورة النحل ، الآية ٧١ .
(٢) سورة الزخرف ، الآية ٣٢ .

واذا كان الهدف من هذا التفاوت هو التعاون على نحو ما رأينا فان هذا التفاوت لا يكون مطلقا وانما مقيد بحدود هذا الهدف .

ولا يعني حد الكفاية الحاجات الضرورية او الأساسية ، والا ادى ذلك كما جاء على لسان الامام الغزالي « الى سقوط الحج والزكاة والكفارات المالية وكل عبادة نيطت بالغنى من الناس اذا اصبح الناس لا يملكون الا قدر حاجتهم وهو غاية القبح » .(١)

والسؤال الذي يمكن ان يثور هنا هو : هل هناك حد اعلى للغنى يتعين ألا يتجاوزه الفرد ؟

الواقع انه ليس هناك حد للغنى او حجر على الانسان في مقدار ممتلكاته ، وليس ذلك مدانا ، بل التقصير فيه هو محل الادانة .

ولا يعني ذلك ان الغني متلازم مع الترف ، وانما ينشأ الترف من نمط الانفاق بغض النظر عما يملك الانسان من اموال ، والا كان عثمان بن عفان ، وعبدالرحمن بن عوف من كبار المترفين لعظم ما يملكون .

وعليه فان ما يرد على الغنى من قيود هو ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد ، والتوسط في الانفاق حتى بعد استيفاء هذا الحد ، اي دون ترف او تقتير ، وذلك كما جاء في قوله تعالى : « والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » .(٢)

ونتيجة لذلك ، فان على الفرد وهو يشق طريق الغنى ان يأخذ في اعتباره النهوض بالآخرين ، والعمل على رفع دخولهم كلما ازداد دخله هو .

دور الزكاة في علاج الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي :

تلك هي مشكلة الفقر الذي يحاربه الاسلام ، وهي مشكلة مردها

---

(١) انظر : الامام الغزالي ، احياء علوم الدين ، مطبعة صبيح ١٩٥٨ جـ ٢ صفحة ٩٧ .
(٢) سورة الفرقان ، الآية ٦٧ .

الانسان ذاته سواء بكفرانه بالنعمة من حيث اهمال استثمار الطبيعة وعدم استغلال الموارد التي تفضل الله بها على عباده ، او بظلمه من ناحية سوء توزيع الدخول والثروات ، وقد اشرنا الى موقف الاسلام من ذلك سواء بما وضعه للانتاج من احكام ، وبما قرره للتوزيع من تعاليم . فالافراد يتساوون في حدّي الكفاف والكفاية ، ويتفاوتون بعد حد الكفاية ، تفاوتا يحقق غاية التعاون فيما بينهم لحاجة كل منهم للآخر .

ومعنى ذلك ان هذا التفاوت وان كان مطلوبا ، الا انه ليس مطلقا بل منضبطا بالقدر الذي لا يسمح بالسفه او الترف، وفي هذا فان التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع مطلوب كذلك اذا اختل هذا التوازن ، وتكون مسئولية ذلك من واجب الفرد والدولة معا . ولهذا يقول الله تعالى : « واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » .[١]

وجدير بالذكر ان نشير الى ان علاج الفقر في الاسلام لا ينصرف فقط الى الزكاة بل يرجع أساسا الى العمل ، ونفقات الموسرين من الاقارب والصدقات المستحبة وغيرها .

ومع ذلك فان اموال الزكاة توجه في معظمها لاغراض التوازن الاجتماعي بهدف رفع حاجة الفئات المحتاجة ، ولهذا كانت الزكاة من مسئولية الدولة في جبايتها وانفاقها ، وفي ذلك يتفق معظم رجال الفكر الاسلامي .[٢] فضمان حد الكفاية لكل فقير او مسكين ، وانفاق الزكاة في مصارفها الشرعية ، هو من مهام الدولة التي لا تستند الى جهود فردية تعجز عن القيام بها .

---

(١) سورة الاسراء ، الآية ١٦ .
(٢) انظر : أبو عبيد (القاسم بن سلام) الأموال ، مكتبة الكليات الازهرية الطبعة الاولى ، ١٩٦٧ ، صفحة ٢٥ .

إن علاج الفقر من جانب الزكاة يسهم في علاج الجهل والمرض . فمشكلة الجهل كثيرا ما يكون سببها الفقر ، حيث لا يستطيع الفقير ان يتعلم ولا ان يعلم اولاده ، لهذا كان هذا الهدف من الحاجات الاساسية التي يجب ان تتوفر للفقير من حصيلة الزكاة .

وترتبط مشكلة المرض كذلك بمشكلة الفقر على اساس انه اذا ارتفع مستوى المعيشة وتوافر لدى جمهور الافراد حسن التغذية والمسكن الصحي والقدرة على العلاج فان المرض ينحصر مداه في اضيق نطاق .

ونتيجة لذلك ، فان القضاء على الفقر يقضي على الجهل والمرض ، وفضلا عن هذا فان مشكلة عزوف كثير من الشباب عن الزواج في عصرنا الحاضر بسبب عجزهم عن تحمل اعبائه المالية سواء من ناحية الصداق او التأثيث . . . الخ هذه المشكلة تجد حلها كذلك في حصيلة الزكاة ، ففيها متسع لها من خلال تقديم اعانة لمن يريد ان يحفظ دينه ، فالزواج من تمام حد الكفاية الذى سلفت الاشارة اليه ، كما ان تلقي العلم ونفقات الكتب تعتبر من تمام هذا الحد .

لكن لماذا الحق المعلوم للسائل والمحروم ؟

من المعروف ان الاسلام اقر الملكية الخاصة وبنى كثيرا من احكامه عليها ، وفي اقرار الملكية الخاصة يقول الله تعالى : « انما اموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم[1] ويقول : « الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » .[2]

ومع ذلك فان هذه الملكية ليست مطلقة او أصلية يتصرف فيها

(١) سورة التغابن ، الاية ١٥ .
(٢) سورة البقرة ، الاية ٢٧٤ .

المالك على هواه ، وانما هي ملكية ظاهرية لانها خاضعة لشروط المالك الاصلي وهو الله سبحانه وتعالى .

أما ما يفيد الملكية الاصلية التي لله فهو قوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى ، له ما في السموات وما في الارض وما بينهما وما تحت الثرى . »[1]

وقوله : « قل لمن ما في السموات والارض قل لله . . . »[2]

وقد اقتضت حكمة الله ان يستخلف الانسان في الارض ، اي ان يكون خليفة له في التصرف في هذه الملكية ، حثا على الانفاق في سبيل الله ، واستجابة لقوله تعالى : « وآتوهم من مال الله الذي اتاكم . »[3]

واذا كان المال مملوكا ملكية مطلقة لله تعالى ، فانه قد اوجده لجميع عباده القادر منهم والعاجز على حد سواء ، ولهذا يقول الله تعالى : « والذين في اموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم »[4]

ويعني ذلك ان القادرين من عباد الله انما يعملون في اموالهم واموال العاجزين منهم عن العمل ، ولهذا فان من حق هؤلاء العجزة ان يحصلوا على جزء مما انتجه القادرون لانهم يشتركون معهم فيما يعملون فيه ، ويفسر ذلك قول الحق تبارك وتعالى في الآية الأخيرة ان للسائلين والمحرومين حقا في اموال القادرين ، وليس تفضلا أو منة منهم عليهم .

ان الدافع الى الزكاة هو امر الله[5] ، فهو ليس شيئا عارضا او

(١) سورة طه ، الاية ٥ ، ٦

(٢) سورة الانعام ، من الآية ١٢ .

(٣) سورة النور ، من الآية ٣٣ .

(٤) سورة المعارج ، الآية ٢٤ ، ٢٥ .

(٥) من بين ستة آلاف آية في القرآن الكريم ، اختصت اثنتان وثمانون منها بالزكاة ، وذلك بخلاف احاديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

نتيجة ثورة للفقراء مثلا . . . كما هو في الفرائض الوضعية . ولم يكتف القرآن الكريم بالأمر بالزكاة واطعام المساكين ، بل اوجب الحض على هذا الاطعام كما في قوله تعالى في شأن صاحب المال والسلطان المستحق لعذاب الله « انه كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين »[1] .

ولأن الزكاة امر من الله ، فهي حق من حقوقه عز وجل ، ومن هنا فهي ركن من اركان الاسلام ، وبالتالي تصبح العلاقة الحقيقية بين الله وبين دافع الزكاة وليست بين الغني والفقير .

وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصدقة تقع في يد الرحمن قبل ان تقع في كف الفقير »[2] .

وعن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الرجل ليتصدق بالصدقة من الكسب الطيب ولا يقبل الله الا الطيب فيتلقاها الرحمن تبارك وتعالى فيربيها كما يربي احدكم فلوه أو وصيفه أو فصيله »[3].

ان الزكاة ليست مجرد اجراء مسكن ووقتي بالنسبة للفقير ، وانما هي معونة دورية منتظمة ، فاذا هل العام الجديد ، او حل الحول ، حل الخير لهؤلاء الفقراء والمساكين ، وكلما جاء الحصاد وافاهم نصيبهم من زكاة الزروع والثمار .

ومن ادب الاسلام انه لا يكلف الفقير ان يأتي للغني ليتسلم منه نصيبه من الزكاة ، وانما يتعين ان يصل هذا الحق الى الفقير في منزله ، ان الاصل ان الزكاة توزع حيث جمعت ، وما يبقى بعد ذلك

---

(1) سورة الحاقة ، الآية ٣٣ - ٣٤ .

(2) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ، المطبوعات العلمية ١٣٢٧ جـ ٢/ ٣٦ .

(3) انظر : مجمع الزوائد ، جـ ٣ صفحة ١١٢ .

يرسل الى بيت المال الرئيسي لينفق منه على المراكز القريبة من مكان تحصيلها والتي تحتاج الى معونة ، ولهذا فان الطابع المحلي او الاقليمي للزكاة هو الاصل وهو ما يجب ان يكون .

واذا كان التكافل الاجتماعي يعني ان للفرد في المجتمع حقوقا يجب معها على القوامين على هذا المجتمع ان يعطوا كل ذي حق حقه ، وان يدفعوا الضرر عن الضعفاء ، وان يسدوا خلل العاجزين . . . والا تآكلت لبنات المجتمع وانهار بنيانه . . اذا كان هذا هو مفهوم التكافل الاجتماعي ، فان الزكاة تعتبر من هذه الناحية اول مؤسسة للتكافل الاجتماعي في التاريخ .

ولعل ابلغ تعبير عن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » ، وقوله عليه السلام : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » .

الزكاة والضريبة :[1]

الزكاة امر من الله تعالى ، فهي الركن الثالث من أركان الاسلام ، ومن ثم فهي عبادة خاصة بالمسلمين تتمثل في صورة تصرف مالي ، وتتسم بالدوام والثبات والصواب حيث لا تتبدل احكام الله بتبدل الظروف زمانا ومكانا .

وهي لهذا لا تستخدم لأهداف موقوته ، وانما تتحقق بها اهداف ثابتة روحية ومادية .

اما الضريبة وهي مبلغ نقدي تجبيه الدولة جبرا من الأفراد طبيعيين او معنويين دون مقابل خاص بهم ، فنظام مالي تصيب فيه الدولة

(١) انظر : في تفصيل ذلك البحث القيم للدكتور محمد سعيد عبدالسلام بعنوان : دور الفكر المالي والمحاسبي في تطبيق الزكاة ، الاقتصاد الاسلامي ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي ، المرجع السابق ، صفحة ٣٣٠ وما بعدها .

وتخطيء ، وكثيرا ما تخطيء ، لأنه نظام من عمل البشر تتغير احكامه بتغير الظروف زمانا ومكانا ، وتتحقق به اصلا اهداف مادية بحتة .

ان الحكم في كل ما يتصل بالزكاة يرجع الى رب العباد بحكمته ، بينما يرجع البشر الحكم في كل ما يتصل بالضريبة الى مصلحتهم ، ويأتي هذا التقدير عن فكرهم المتطور بحيث إن ما يرونه اليوم عدلا قد يحكمون عليه غدا بالجور والظلم .

ومن هنا فان الزكاة تتصل بالعقيدة سواء عرف حكم الله فيها اولم يعرف وتلك هي الطاعة بعد الايمان ، وهو امر يختلف كل الاختلاف عما في علم الضريبة .

واذا كان المولى سبحانه وتعالى هو المشرع للزكاة فاننا مسئولون عن تنظيم التطبيق الحسن بعد فهمنا للتشريع الفهم الحسن ، وهو الفهم الذي يدعونا لاصطفاء ما يصلح ، بنيان الزكاة من بين الاحكام التي ذهب اليها الأئمة على اختلاف ظاهري فيما بينهم . وقد يتم الاصطفاء بصورة قد يرى معها مجتهدو الغد اصطفاء مغايرا وفق مصالحهم ، ولا بأس من ذلك ، فمرونة الاحكام الشرعية والاختلاف الظاهري بين الائمة ، انما هو دليل على عمومية الاحكام الاصلية للدين الرحيم ، فجميعهم قد هدى الى الصراط المستقيم ، وما نهلوا الا من نفس المنهل الواحد .

والسؤال الذي يمكن ان يطرح الآن هو : هل تغنى الزكاة عن الضرائب ؟

الواقع أن الفرائض الاسلامية لا تقتصر على الزكاة ، بل تتعداها الى الجزية والخراج والعشور ، ويعني ذلك أن الزكاة ليست بمفردها كمورد مالي ، وانما يمكن ان يضاف اليها موارد أخرى اذا كانت هناك حاجة الى ذلك .

ولعل آية البر تؤ يد هذا النظر ، فالانفاق في سبيل الله أي في سبيل صالح المجتمع يفيد أن ثمة حقا في الأموال بخلاف الزكاة ، بدليل الجمع في تلك الآية بين الانفاق في سبيل الله والزكاة ، وذلك في قوله تعالى : « ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب واقام الصلاة وآتى الزكاة . . » .

وعلى هذا الاساس فانه يجوز فرض الضرائب إلى جانب الزكاة ، اذا رئى أن صالح المجتمع عسكريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا يتطلب ذلك ، وكل ذلك مشروط بألا يؤخذ المال الا بالحق ، وذلك كما قال عمر بن الخطاب في خطبة له ، إنه لا يجد « هذا المال (المال العام) يصلحه الا خلال ثلاث : أن يؤخذ بالحق ، ويعطى في الحق ، ويمنع من الباطل[1] » .

ومفاد ذلك أنه اذا كان للزكاة ان تغنى عن الضرائب ، فان الضرائب لا تغنى عن الزكاة ، لأن الأخيرة فريضة تعبدية أمر الله بها ، ولا يكتمل الدين الا بتطبيقها ، ولأنه قد حددت مصارفها على سبيل الحصر ، فانه يمكن فرض ضرائب وضعية الى جانبها ، اشباعا لحاجات اجتماعية أخرى لم تتضمنها مصارف الزكاة .

تلك هى بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الزكاة ، وما اكثر الاسرار التي تكمن في فقه الزكاة ، يتذوقها المؤمن الصالح فتنير له الطريق .

إن هذه الاشارة المتواضعة لبعض الجوانب للزكاة ، والتي زادها تواضعا ضيق المجال ، وضيق المكتبات الشرعية ، تشير الى أن ما

---

(١) انظر : أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم ، كتاب الخراج ، المطبعة السلفية صفحة ١١٧ .

توصل له العلم الحديث ، ونحن نلهث خلفه ، لا يعدو ان يكون احاطة محدودة لما يمكن أن يجود به فقه الزكاة .

ولا يقتصر الامر على الزكاة ، بل ينسحب الى غيرها من المجالات ، الأمر الذي يقتضي اثراء البحث فيها جميعا ، بدءا برجال الفقه الاسلامي ، وانتهاء بأصحاب التخصصات الاقتصادية والمالية ممن لديهم ثقافة اسلامية مناسبة .

ولعل ذلك يساعد على التفهم الصحيح للاسلام وفتح المنافذ أمام أعداء الاسلام للوقوف على صيغة هذا الدين الحنيف .

ونشير بعد ذلك الى المنظور الاسلامي للتخطيط الاقتصادي ، وذلك في الفصل التاسع من هذه الدراسة .



الفصل التاسع:

المنظور الإسلامي للتخطيط الاقتصادي

المنظور الاسلامي للتخطيط الاقتصادي

مقدمة :

إن أول قرار اتخذه الانسان على الأرض ، هو فيما حكاه القرآن الكريم في قصة هابيل وقابيل ، ابنى آدم عليه السلام ، فقد قربا قربانا الى الله ، فتقبل الله قربان هابيل ولم يتقبله من قابيل ، الأمر الذي ترتب عليه أن أضمر قابيل الحقد والحسد لهابيل ، ومن ثم توعده بالقتل ، في الوقت الذي قال فيه هابيل لأخيه قابيل : « لئن بسطت الى يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي اليك لأقتلك ، اني اخاف الله رب العالمين[1] » . ورغم ذلك . فقد زينت نفس قابيل له قتل أخيه فقتله .

ولأن هابيل كان اول ميت من البشر على وجه الأرض ، فإن قابيل لم يدر ماذا يفعل بأخيه الميت هذا ، ومن ثم بعث الله غرابا ينبش في التراب بمنقاره وبرجليه ويثيره على غراب ميت كان معه حتى واراه ، وذلك ليعلم قابيل كيف يدفن أخاه هابيل بعد قتله .

وفي هذا يقول الله تعالى : « فطوعت له نفسه قتل اخيه فقتله فأصبح من الخاسرين . فبعث الله غرابا يبحث في الارض ليريه كيف يواري سوأة أخيه ، قال يا ويلتي أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأوارى سوأة أخي فأصبح من النادمين[2] » .

ويتضح من ذلك ان ثمة رغبة كانت في نفس قابيل أراد أن يشبعها بقتل أخيه رغم قسوة القرار في هذا ، ورغم عدم معرفته ماذا يفعل بجثة أخيه ، لولا التوجيه الالهى في ذلك .

---

(١) سورة المائدة ، الآية ٢٨

(٢) سورة المائدة ، الآيتان ٣٠ ، ٣١

ومع تطور البشرية أصبح الانسان مصدرا لكثير من القرارات التي يواجه بها ما يعرض له من مشكلات .

قرارات الانسان في مواجهة المشكلة الاقتصادية :

ارتبطت المشكلة الاقتصادية ، في الاقتصاد الوضعي ، مع وجود البشرية ، وتطورت معها . فللفرد حاجاته المختلفة سواء كانت ضرورية أو غير ضرورية ، وقد تطورت هذه الحاجات بتطور الانسان نفسه عبر تاريخه .

وفي محاولة الانسان اشباع هذه الحاجات ، فانه يوازن بين الموارد الاقتصادية المحدودة ، والحاجات الانسانية في تطورها ، حيث يصدر قرارات للملاءمة بين هذه وتلك ، بحيث ينشأ نوع من الحرمان من شيء على حساب شيء آخر .

ومع هذه المحاولات من جانب الانسان ، يمكن القول بأنه وضع البذور الأولى لمفهوم التنظيم أو التخطيط لأنه يصدر قرارات هى في ذاتها قرارات اقتصادية لتنظيم الانتاج أو تخطيط الانتاج ، ولكن على المستوى الفردي .

ويتحقق نفس الشيء على المستوى الجمعي ، وان كان هذا النوع من التنظيم أو التخطيط يتسم بأنه أوسع نطاقا ويختلف في اسلوبه عن التخطيط على المستوى الفردي .

المشكلة الاقتصادية والدولة :

رأينا أن كل مجتمع معاصر يواجه بمشكلة اقتصادية ، تتمثل في وجود حاجات انسانية متعددة ومتنوعة من ناحية ، وموارد اقتصادية

محدودة من ناحية أخرى . وللتغلب على هذه المشكلة ، فان المجتمع يتوافر على انتاج وتوزيع السلع والخدمات ، اشباعا للحاجات الانسانية من خلال أسلوب معين للانتاج يختلف من اقتصاد الى آخر .

ولان الحاجات الانسانية متعددة ، فان اشباعها يتم في شطر منها عن طريق النشاط الاقتصادي الخاص ، وفي الشطر الآخر منها عن طريق النشاط الاقتصادي الحكومي .

وتسمى الحاجات التي يتم اشباعها عن الطريق الأول ، بالحاجات الفردية ، أو الحاجات الخاصة Individual Wants ، والحاجات التي يتم اشباعها عن الطريق الثاني بالحاجات الاجتماعية ، أو الحاجات العامة .Collective Wants .

وقد لعبت الدولة في المراحل الأولى من تطور الاقتصاد الرأسمالي دورا حيويا لتركيم رأس المال التجاري ، واقامة المشروعات الصناعية المختلفة .

وبعد أن تخطى هذا الاقتصاد تلك المرحلة ، مرحلة تركيم رأس المال التجاري ، وانشاء الصناعات كمرحلة في التطور الصناعي ، تقلص دور الدولة ، واقتصر على ما سمي بالدولة الحارسة .

على انه مع تطور العملية الانتاجية في الاقتصاد الرأسمالي وتعرضه للأزمة الاقتصادية التي بلغت ذروتها مع الكساد الكبير عام ١٩٢٩ ، بدأت الدولة تتدخل بصورة أكبر في الحياة الاقتصادية ، على أثر كتابات بعض الكتاب ومنهم كينز Keynes الذي نادى بتدخل الدولة للوفاء بالحاجات العامة ودعم النمو الاقتصادي والتأثير على توزيع الدخل القومي .

ومع ذلك فإن الاسلوب الكينزي قد عجز عن تحقيق هذه الاهداف ، خاصة منذ الستينات ، الأمر الذي برزت معه ضرورة اعداد الخطط الاقتصادية والمالية اللازمة لادارة الاقتصاد الرأسمالي من جانب الدولة المتدخلة ، وخاصة مع تعاظم دور الشركات الصناعية ، وازدياد درجة تشابك العلاقات الاقتصادية ، ونمو ملكية الدولة وتزايد نشاطها الانتاجي[1] .

ذلك عن دور الدولة في الاقتصاد الرأسمالي ، فماذا عن دورها في الاقتصاد الاشتراكي ؟ وخاصة بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا السوفيتية ؟

لقد بدأت بقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي ، عام ١٩١٧ ، مرحلة جديدة من مراحل الدولة الحديثة ، ومعها قامت الدولة الاشتراكية على أساس تملك معظم وسائل الانتاج ، وتوزيعها بين مختلف الاستخدامات ، بما يضمن تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وفقا لخطة قومية محددة . ويعني ذلك أن الدولة في الاقتصاد الاشتراكي تتدخل تدخلا عضويا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تستهدف احداث تغييرات مستمرة لرفع المستوى المعيشي والثقافي لافراد المجتمع ، لاشباع الحاجات الاجتماعية في تطورها المستمر .

وبسبب مسئولية الدولة في الاقتصاد الاشتراكي عن النشاط الاقتصادي في مجموعه ، وممارستها لهذه المسئولية عن طريق التخطيط المركزي ، الأمر على مستوى الاقتصاد القومي ، فان ذلك يستتبع قيامها بالتخطيط المالي الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي .

---

(١) انظر في تفصيل ذلك للكاتب : اقتصاديات النشاط الحكومي ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٢ صفحة ١١ وما بعدها .

وفي هذا اصبح غرض النشاط المالي الاساسي في الاقتصاد الاشتراكي ، هو تنفيذ الخطة القومية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي اقتضى تغيير دور الميزانية العامة ، لتصبح جزءا من الخطة القومية .

أما في المجال الاجتماعي ، فان الدولة الاشتراكية تلعب دورا أساسيا في اعادة توزيع الدخول والثروات ، بما لا يسمح بالتناقض الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات المختلفة ، وفي هذا لا يتم السماح بالتراكم النقدي للأفراد الا في حدود ضيقة .

وهكذا تواجه المشكلة الاقتصادية ، في الاقتصاد الوضعي ، بأسلوبين :

- أسلوب يقوم على أساس نظام السوق أو جهاز الثمن .
- واسلوب يقوم على أساس من التخطيط الشامل للاقتصاد القومي .

أبعاد تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي :

تلك هي طبيعة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية ، سواء بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي أو الاقتصاد الاشتراكي . ولا يعني هذا التدخل بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي تخطيط النظام بأكمله ، فقد يقتصر التدخل على مجرد بعض الاجراءات التي تستهدف حماية الصناعات الوليدة ، أو حماية اوضاع مكتسبة لمشروعات معينة ، كما قد يأخذ هذا التدخل ابعادا أكبر ، اذا قامت الدولة بتوجيه الاقتصاد القومي نحو اهداف يتعين على القائمين بالنشاط الاقتصادي ، أي المشروعات الفردية ، تحقيقها ، وهنا يمثل هذا التدخل مجرد نوع من السياسة الاقتصادية التفصيلية .

أما بالنسبة للاقتصاد الاشتراكي ، فقد رأينا أن الدولة تتدخل معه تدخلا عضويا ، حيث تستهدف تغييرا مستمرا في هيكل الاقتصاد

القومي . ويتم هذا التدخل عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل التي تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة ، على نحو يمكن الاقتصاد القومي من تحقيق أهداف معينة تتوافق ومرحلة التطور التي يعيشها هذا الاقتصاد ، وعلى أن تنسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وذلك في اطار خطة اقتصادية شاملة .

الخطة الاقتصادية :

ولعله يكون من المفيد أن نطرح المفاهيم المختلفة للخطة قبل أن نطرح مفهوم الخطة في الاقتصاد الاشتراكي :

فهناك اولا الخطة الاقتصادية الفردية التي يستهدف معها الفرد أو العائلة ، من خلال نوع من التنظيم الذي يهدف الى استخدام الموارد المحدودة المتاحة . تحقيق الهدف المراد الوصول اليه .

وهناك ثانيا الخطة الاقتصادية للمشروع في ظل الاقتصاد الرأسمالي ، حيث يقوم المنظم ، في ظل ظروف السوق وتوقعاته المسبقة ، باستخدام الموارد التي تحت تصرفه على نحو يحقق له هدفه ، وهو تحقيق اقصى ربح ممكن ، وتعرف هذه الخطة بالادارة العلمية للمشروع Scientific Management ، وتنظم سياسة الاثمان وقوى العرض والطلب عملية الانتاج ، وتتحقق نتائج هذه العملية بصفة لاحقة ، بمعنى ان توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة ، لا تظهر نتيجته الا في نهاية الفترة الانتاجية ، وسواء كانت هذه النتيجة مواتية أو غير مواتية من وجهة نظر المجتمع . فعلى الرغم من أن العملية الانتاجية على مستوى المشروع تتم غالبا برشد اقتصادي ، فان تطور شكل السوق يحقق نوعا من الاحتكار الذي يسيطر على هذا السوق ومن ثم يحرم المجتمع من أي رشد اقتصادي

يتحقق على مستوى أي مشروع .

وهناك ثالثا الخطة الاقتصادية لصناعة أو مجموعة من الصناعات ، حيث تهدف الى عدم تقلب اثمان منتجاتها ، وتنظيم العمالة بها . . . الخ ، وفي ذلك تحقق هذه الخطة وضعا تنظيميا معينا : ترست ، كارتل ، شركة قابضة . . . لتحقق أهدافها ، وهذا النوع من الترشيد يطلق عليه ، ترشيد الصناعة The rationalisation of industry ، وتميل هذه الصناعة أو أو مجموعة الصناعات ، الى ان تأخذ الشكل الاحتكاري ، حتى تستفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السيطرة على السوق .

مفهوم الخطة الاقتصادية الشاملة[1] :

ان تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه يمثل الخطة الاقتصادية ، فالأمر يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية : أي المنتجات تنتج والكمية التي يتم انتاجها ، كيفية وزمان ومكان انتاجها ، مصير هذه المنتجات بعد انتاجها فيما اذا كانت للاستعمال النهائي أي للاستهلاك أو للاستعمال في الانتاج وفي أي فروع الانتاج . . . الى غير ذلك من القرارات الواعية التي تتخذها السلطات المختلفة على اساس دراسة شاملة للامكانيات الاقتصادية للمجتمع .

ولكي تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات ، فانه يتعين أن تكون لها السيطرة الفعلية على ما تحت يد الجماعة من موارد ، فلا وجود للخطة الاقتصادية الشاملة في غياب الملكية الجماعية للجزء الأهم من الموارد الانتاجية على الأقل .

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : دكتور محمد دويدار ، دكتور مصطفى رشدي ، الاقتصاد السياسي ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٣ ، صفحة ٢٨٤

وعلى هذا الاساس ، فان الخطة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي ليست خطة تنبؤ ، ولكنها خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص في حالة وجوده ، ويتمثل جوهر هذه الخطة في انها : أولا تأخذ في الاعتبار مستقبل المجتمع من خلال هدف تسعى لتحقيقه . وثانيا تتضمن ترشيدا لاستخدام موارد الجماعة ليمكن تحقيق هذا الهدف . وثالثا تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية موضوع الخطة ، حيث تحل هذه السيطرة محل القرارات الفردية المتعلقة باستخدام هذه الموارد .

تلك هى الخطة الاقتصادية الشاملة في الاقتصاد الاشتراكي ، وهى بهذا التحديد تتضمن نوعا من التنظيم الاجتماعي لعملية الانتاج والتوزيع في المجتمع يختلف بالضرورة عن نفس التنظيم في الاقتصاد الرأسمالي ، وهو نظام السوق أو الأثمان .

ان بحث التخطيط كأسلوب للانماء الاقتصادي ثم طرح المنظور الاسلامي للتخطيط الاقتصادي ، يقتضي أولا التعرف على عيوب نظام السوق والنتائج التي يؤدي اليها حتى نستطيع أن نصل الى مدى أهمية أو ضرورة التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الدول المختلفة .

افتراضات نظام السوق أو الأثمان :

سبق أن اشرنا في الفصل السادس الى دور نظام السوق أو الاثمان في تحقيق التوازن بين العرض والطلب ، سواء بالنسبة للسلع والخدمات الاستهلاكية ، أو بالنسبة لعناصر الانتاج المختلفة ، ولهذا فان هذا النظام يعتبر المرآة التي تعكس قرارات المستهلكين والموجه لقرارات المنتجين . ومع ذلك فان توجيه المنتجين لمواردهم يتم بناء على تغيرات الأثمان ، ومعدل الربح في فروع الانتاج المختلفة ،

ويتحقق هذا التغير بناء على تغير رغبات المستهلكين ، وبافتراض سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلع والخدمات المختلفة وسوق عناصر الانتاج وحرية وقابلية هذه العناصر للتجزئة .

ومع تحقق هذه الفروض ، فانه يمكن القول بأن نظام السوق أو الأثمان سيؤدي الى الاستخدام الكامل والتوزيع الأمثل لموارد المجتمع ، بحيث يتحقق اقصى اشباع للمستهلكين واقصى ربح للمنتجين ، وهنا يصل المجتمع الى حالة توازن أمثل بين الانتاج والاستهلاك ، ومعه يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي . وترى النظرية التقليدية أن هذا التوازن يتحقق اساسا الا في حالة واحدة ، هى حالة ما اذا كان هناك ارتباط متبادل بين المنتجين ، أو بين المستهلكين ، أو بين هؤلاء وهؤلاء ، بحيث يحدث هذا الارتباط أثره خارج جهاز السوق ، ويقصد بهذه الحالة ما يطلق عليه الوفورات الانتاجية External Economics ، وتعني الوفورات الخارجية . حالة من الحالات التي ينشأ عنها التناقض بين الربح الخاص والمصلحة الاجتماعية ، أو بين العائد الخاص والعائد الاجتماعي ، ومن أمثلة ذلك ، حالة منتج عسل النحل ، الذي يزداد انتاجه نتيجة تغذية النحل على زهور حديقة مجاورة ، تم انشاؤها أو توسعتها ، أو منتج يدرب عماله فيستفيد منتج آخر من ارتفاع مستوى التدريب .

وكما تتحقق الوفورات الخارجية ، فقد تتحقق تحميلات خارجية او نقائض لهذه الوفورات External Diseconomics ، كما في حالة نقص انتاج قمح لمنتج معين ، نتيجة شق مصرف قام به منتج آخر في ارضه التي تجاور أرض المنتج الأول ، مما أثر على مستوى الماء واثر بالتالي على التربة التي أنتجت القمح .

في كل هذه الحالات ، الوفورات والتحميلات الخارجية توجد آثارا متبادلة بين المنتجين تخرج عن نطاق السوق .

ذلك هو اسلوب أداء نظام السوق أو الأثمان ، ويمكن ابداء بعض الملاحظات حول هذا الأسلوب فيما يلي :[1] .

أولا : لا يستطيع نظام السوق او الأثمان ، بالأسس التى سلفت الاشارة اليها ، ان يحقق او يضمن تحقيق وصول الاقتصاد الرأسمالي الى مرحلة التشغيل الشامل للموارد الاقتصادية بدليل الأزمات المتلاحقة التي تصاحبه ، ولهذا فان كينز اشار على ضوء ازمة الكساد الكبير (٢٩ - ١٩٣٢) ، بضرورة تدخل الدولة لتعويض النقص في عمل نظام الأثمان .

وعلى هذا فان نظام السوق اذا ترك لذاته ، فان معنى ذلك وقوع الاقتصاد في براثن الأزمات المتتالية .

ثانيا : لا يصلح نظام السوق كمؤشر حقيقي بالنسبة للحاجات الاجتماعية كالمنافع العامة والتعليم والصحة ، أي تلك الحاجات التي لا يمكن اشباعها الا بطريقة مشتركة بين المنتفعين ، ولهذا فان النفع الذي يتحقق من اشباع هذه الحاجات يعتبر نفعا عاما ، ولا يتوقف على دفع ثمن لهذا الاشباع ، ومن ثم لا يمكن استبعاد الذين لا يدفعون ثمن هذا النفع ، الأمر الذي يعني عجز نظام السوق عن

---

(١) انظر في ذلك :

- الدكتور عمرو محيي الدين ، التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٥ صفحة ١٦ وما بعدها .

- دكتور محمد دويدار ، دكتور مصطفى رشدي ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ، صفحة ٤٦٧ وما بعدها .

- E.K.Hunt, Jesse G. Schwartz, Editors, A Critique of Economic Theory, Penguin Books 1973, Part 4 and 5.

تحقيق هذه المهمة . ومع ذلك فان للسوق دورا بالنسبة لما يطلق عليه الحاجات المستحقة Merit Wants التي تعد اصلا حاجات عامة ، وانما يمكن اشباعها عن طريق دفع ثمن لها كالتعليم الخاص والعلاج الطبي الخاص ، فالى جانب النفع الخاص الذي يتولد عن اشباع مثل هذه الحاجات ، فانه يوجد نفع عام يتمثل في ارتفاع مستوى الثقافة والصحة ، وهذا النفع الأخير لا يناسبه جهاز السوق في الوقت الذي لا تذهب الموارد الخاصة من النفع الخاص الى الاستثمار في هذه المشروعات سواء لانخفاض ربحها او لأن العائد او النفع يعود في النهاية الى المجتمع ككل ، ومن ثم لا بد من تدخل الدولة للقيام بهذه الاستثمارات بسبب عجز السوق في هذا الخصوص .

ثالثا : يعجز نظام السوق عن الوصول بالاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الأمثل للموارد ، ذلك ان العديد من المنتجين يتخذون قرارات اقتصادية متضاربة تتعلق بنوع الانتاج والكميات التي تنتج والكميات التي تستخدم من كل عنصر من عناصر الانتاج ، الأمر الذي يؤدي الى سوء استخدام هذه الموارد ويفوت على المجتمع زيادة في الانتاج كان من الممكن تحقيقها عن طريق استخدام اكثر ترشيدا لنفس الموارد وفي ظل نفس الظروف من الخبرة .

وفضلا عن ذلك ، فان نظام الأثمان يعكس الوضع الاقتصادي كما هو قائم ، لا كما سيكون عليه في المستقبل ، في حين ان قرارات الاستثمار يترتب عليها تغييرات في الهيكل الاقتصادي القومي ، وتغييرات في ظروف العرض والطلب أي في الانتاج والاستهلاك ، وهذه التغييرات لها تأثيراتها الكبيرة على نظام الأثمان السائد ، ولهذا لا يمكن الاعتماد على هذا النظام كأساس للتنبؤ بالنسبة للأثمان في المستقبل ، وفي ذلك تعجز عن ان تكون اداة للتنسيق بين قرارات

المنتجين مما ينتج عنه سوء استخدام للموارد الاقتصادية .

وتأخذ هذه الكيفية لاستخدام الموارد إما صورة التعطل التام لقدر من الموارد الانتاجية للمجتمع سواء من قوة عاملة او من وسائل انتاج ، وإما ما يطلق عليه الطاقة الانتاجية الزائدة Excess Capacity أي ابقاء جزء من الطاقة الانتاجية دون تشغيل حتى مع توافر عوامل الانتاج الأخرى ، وفي فترات التوسع الاقتصادي .

ويرجع السبب في ذلك الى عدم توافر الطلب الفعال ، الأمر الذي يدفع الى الحد من الانتاج على النحو الذي يمكن المشروعات من تحقيق الربح كهدف جوهري للعملية الانتاجية ، وهو امر تستطيع المشروعات ان تفعله نتيجة لسيطرة الشكل الاحتكاري للانتاج .

ونتيجة لعدم التنسيق بين قرارات المنتجين ، فان الأمر يتطلب وجود جهاز آخر غير نظام الأثمان ، يقوم بالتنسيق بين القرارات الاستثمارية للوحدات الانتاجية على المستوى القومي عن طريق السياسة الاقتصادية وليس عن طريق نظام الأثمان ، هذا الجهاز هو جهاز تخطيط الاستثمار،كمحاولة مسبقة للتنسيق قبل ان يتم تخصيص الموارد للمشروعات الاستثمارية المختلفة .

رابعا : قصرت النظرية الاقتصادية التقليدية مفهوم الوفورات الخارجية على الارتباط المتبادل بين المنتجين حيث تنتقل آثاره خارج جهاز السوق او نظام الأثمان على النحو الذي سلفت الاشارة اليه ، في حين يتخذ هذا المفهوم ابعادا جديدة بالنسبة للدول المتخلفة ، ذلك انه يتعين ان نأخذ في الاعتبار الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة للاستثمار ، فحينما نقدر العائد على الاستثمار في مشروع معين ، فانه يجب الا نضع في الاعتبار فقط الأرباح المتولدة من الاستثمار في هذا

المشروع ، ولكن مجموع الأرباح المتولدة من المشروعات المختلفة بالصناعة ، والتي تولدت نتيجة للوفورات الخارجية التي خلقها الاستثمار في ذلك المشروع بهذه الصناعات .

فاذا قام مشروع معين بتوسيع طريق قائم في منطقة صناعية معينة فان نفقات التأخر وزمن الانتقال على هذا الطريق الى هذا المشروع سوف تقل الى اقل حد ممكن ، كما سوف تتحقق زيادة الكفاءة الاقتصادية في المنطقة الصناعية كلها من خلال تمكين الأفراد من الوصول الى أماكن عملهم براحة وسرعة .

وعلى هذا الأساس ونحن نحاول الوصول الى اكبر عائد اجتماعي ممكن ، فلا بد ان نأخذ في الاعتبار الأرباح التي حققها المشروع وتلك التي حققتها المشروعات الأخرى في المنطقة ، وهو ما لا يستطيع ان يؤديه جهاز السوق .

ومن ناحية اخرى ، وبسبب ارتباط الصناعات بعضها ببعض ، فان ازدياد ربحية صناعة معينة قد يتحقق نتيجة الاستثمار في صناعة اخرى ، بل ان زيادة الاستثمار في صناعة معينة قد يخلق طلبا على العمل ، وبالتالي تزداد دخول العمال مما يؤدي الى زيادة الطلب على ناتج صناعة اخرى .

ويترتب على ذلك ، ضرورة ان ينظر الى الاستثمار في الصناعات جميعها بوصفها استثمارا في مشروع واحد حتى نستطيع ان نأخذ في الاعتبار الوفورات الخارجية التي تنتقل نتيجة للارتباطات المتبادلة بين الصناعات المختلفة ، ومن هنا فانه يجب التخطيط لهذه الصناعات ككل من خلال التنسيق بين القرارات الاستثمارية للوحدات الانتاجية المختلفة .

ولتحقيق هذا التخطيط ، فان الأمر يقتضي وجود جهاز للتخطيط يقوم بعملية التنسيق هذه من خلال السياسة الاقتصادية وتخطيط الاستثمار وليس عن طريق نظام السوق او الأثمان .

خامسا : تفترض النظرية الاقتصادية التقليدية قابلية عناصر الانتاج للتجزئة وسيادة المنافسة الكاملة ، ومن ثم يتحقق توازن المنتج حينما تتساوى نفقة انتاجه الحدية مع الثمن في ظل المنافسة الكاملة وعلى نحو ما هو معروف في اطار التحليل الحدي .

ونظرا لان هذه الفروض لا تتحقق غالبا في الواقع الاقتصادي سواء من ناحية عدم قابلية عناصر الانتاج للتجزئة او غلبة العناصر الاحتكارية ، فان النتائج التي تترتب على ذلك تعتبر مغايرة لما توقعته هذه النظرية ، ان وجود ظاهرة عدم قابلية عناصر الانتاج للتجزئة قد تمنع المنتج مثلا من تحقيق مساواة النفقة الحدية مع الثمن ، فقد يضطر المنتج للاختيار بين حجم اكبر او اقل من ذلك الحجم الذي تتساوى عنده نفقة الانتاج هذه مع الثمن ، اي قد يجد نفسه امام حجم من الانتاج لا يمثل الحجم الأمثل بالنسبة للمجتمع ككل ، وهو ما يتعين ان نضعه في الاعتبار .

والخلاصة في ذلك كله ان جهاز السوق او الأثمان لا يعتبر مؤشرا صحيحا وموجها كفئا للموارد الانتاجية ، الأمر الذي يقتضي خلق جهاز آخر غير جهاز السوق هو جهاز التخطيط المركزي الذي تنشئه الدولة كسلطة مركزية للقيام بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتنسيق بينها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

التخطيط والدول المتخلفة :

تجد الدول المتخلفة نفسها امام مبررات كافية للاخذ بالتخطيط

كأسلوب للانتـاج ولتحقيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية ، وذلك كما يلي :[1]

أولا : اذا كان نظام السوق او الأثمان قد فشل في اداء دور فعال في مجال الاستثمارات والتغييرات الهيكلية في الدول المتقدمة كما رأينا ، فانه من باب اولى يعجز عن ذلك في الـدول المتخلفـة بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي بها ، فضلا عن ان الاثمان بها لا تعكس مدى الوفرة النسبية لهذه العناصر ، ومن ثم فان الالتجاء الى نظام الأثمان كموجـه لاستخـدام الموارد يؤ دي الى نتائـج غـير مواتية ، كاختيار مشروعات لا تتناسب مع وفرة او قلة الموارد ، وعدم تحقيق اكبر عائد اجتماعي ممكن ، ولهذا بات اللجوء الى تخطيط الاستثمارات من خلال جهاز للتخطيط امرا ضروريا في هذه الدول .

ثـانيا : تحتـاج أي عملية تنمـوية الى ما يطلـق عليه رأس المال الاجتماعـي Social Overhead Capital كالطـرق والكبـاري والمنافـع العامة ، ونظرا لأن هذه المشروعات غير قابلة للتجزئة ، فضلا عن ان نظام السوق يعجز عن توجيه الموارد اليها ، فانه لا بد اذا من ان تقوم الدولة بمثل تلك المشروعات .

وفضلا عن ذلك ، فان التعجيل بالتنمية يقتضي توجيه الموارد الى مشروعات ذات اهمية استراتيجية للمجتمع ، الأمر الـذي يحجـم رأس المال الخاص عنها بسبب استهدافـه تحقيق اقصى ربـح ممـكن وسريع ، ومن هنا قيل بحق ان الرأسمالية في الدول المتخلفة متخلفة كذلك ، لأنها تميل الى الربح السريع في المشروعات المستقرة ، كما

---

(١) انظر : ـ دكتور عمرو محيى الدين ، التخطيط الاقتصادي ، المرجع السابق ، صفحة ٢٦ وما بعدها .
دكتورة حمدية زهران ، التخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٧٩ ، صفحة ٩٤ ـ ١٠١ .

انها تعجز عن ان تعبىء الموارد المختلفة اللازمة للتنمية السريعة . . . ومع كل ذلك لا بد من تدخل الدولة عن طريق جهاز للتخطيط يعبىء الموارد اللازمة ويوجهها الى المشروعات التي تساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : تفتقر الدول المتخلفة الى المنظمين الصناعيين الذين قادوا عملية التنمية في أوربا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ولعل احد اسباب ذلك تكمن في التخلف كعملية تاريخية واعية من جانب الدول المستعمرة التي استولت على فوائض الدول المستعمرة ، واستخدمتها في تنمية اقتصاداتها هي ، ودون ان تستخدمها في تنمية الدول صاحبة هذه الفوائض .

وحتى تتخطى الدول المتخلفة الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة فانه لا بد لها من ان تسلك طريقا مغايرا لذلك الذي سلكته الدول المتقدمة مستفيدة من خبراتها وتقدمها الفني ، الأمر الذي يقتضي تكوين جهاز للتخطيط يحل محل نظام الأثمان لتحقيق غايات الدول المتخلفة في اطار تطوير هيكلها الاقتصادي والاجتماعي .

تلك هي ابرز الأفكار العامة عن التخطيط ، أما عن المباديء التي تحكمه ، ومشكلات تنفيذ الخطة وغير ذلك ، فليس مجالها في هذا الاطار[1] ، وان كنا سنكتفي بالاشارة الى بعض دروس العملية التخطيطية .

دروس من العملية التخطيطية :

يحاكم محبوب الحق في كتابه « ستار الفقر ، خيارات امام العالم

---

(١) انظر في ذلك المراجع المتعلقة بالتخطيط القومي الشامل وخاصة التى سلفت الاشارة اليها .

الثالث » ، نفسه ، في اعادة تقويم تجربته في مجال التخطيط ، ويكفي انه يقدم بشجاعة على هذه المحاكمة ، فيصدّر كتابه مثلا بمقتطفات من اقواله التي كان يرددها قبل عشرين عاما ، ثم يبين ما احتوته هذه الافكار من بعد عن الحقيقة ومن اخطاء ظهرت عند التنفيذ .

ونورد في ذلك بعض عباراته كما يلي :

١ ـ يقول محبوب الحق في صفحة ٤٥ من ترجمة كتابه الذى سلفت الاشارة اليه وتحت عنوان « موضات للتنمية » :

« من الخطايا المحببة لمخططي التنمية ادمانهم « موضات » التنمية ، وقد شاهدنا عددا من الوصفات المستخدمة تكتسح العالم في العقدين الماضيين . إن المخططين يكونون عادة ضحايا بارادتهم لهذه المستحدثات المتغيرة جزئيا لأنهم يجب ان يكونوا عند المستوى المطلوب في سياق التنمية ، وجزئيا لأنهم يمكن الا يظفروا الا بمساعدة اجنبية قليلة للغاية اذا لم يقروا بالتفكير المستحدث الجاري في بلاد المانحة .

ومن المحتمل ان يظل باستطاعة رجال التخطيط التحصن ضد « الموضات » الجارية ، مع تثبيت عيونهم في اصرار على نظمهم الخاصة وعلى سماتها المميزة ، ولكن التحولات الدائمة في استراتيجية التنمية كثيرا ما تكون عامل تمزيق لعملية التنمية . ومن الأرجح ان تظل هذه هي المعضلة الرئيسية لمخططي التنمية ، فهم يحتاجون الى افق زمني طويل الى حد ما لتخطيط التغييرات البنيانية ، ومع ذلك فان الحكومات القومية والجماعة الدولية للتنمية ـ لدوافع سياسية مشروعة وملزمة ـ تركز بوجه عام على المشكلات المباشرة والحلول القصيرة الأجل » .

٢ ـ الانفصال التام بين التخطيط والتنفيذ :

« إن مخططي التنمية مغرمون تماما بالتمييز بين التخطيط والتنفيذ ، وعندما يضيق عليهم الخناق يقولون بوجه عام انه بينما تكون مسئوليتهم هي تخطيط التنمية ، فان التنفيذ هو مسئولية النظام السياسي والاقتصادي باسره ، ولا يعدو ذلك ان يكون عذرا مريحا . فخطة التنمية الجيدة يوضع معها عادة برنامج عمل واقعي لتنفيذها .

إنها علامة قوة ، لا علامة ضعف ، ان يعاد النظر باستمرار في خطة التنمية . والحقيقة ان المرء لا بد ان تساوره الشكوك في خطة خمسية للتنمية يجري تنفيذها بدقة طبقا لجدولها الزمني . ذلك ان افتراضات كثيرة جدا تتغير في غضون فترة خمسية ـ آفاق التصدير ، مناخ المعونة ، الجو ، توقعات الاستثمار ـ بحيث لا يكون من الأمانة الادعاء بأن كل هذه التغيرات يمكن رؤ يتها مقدما والنص عليها في الخطة الأصلية » .

٣ ـ اغفال الموارد البشرية :

« وثمة خطيئة خاصة لتخطيط التنمية استمرت قائمة ، هي الاغفال العام للموارد البشرية . وعلى الرغم من أية احتجاجات ضد ذلك ، فانه يبدو ان استثمارا قليلا للغاية قد وجه الى تنمية الموارد البشرية في معظم البلاد النامية . وسبب ذلك جزئيا هو الطول المفترض لفترة التصور والتطوير اللازمة لاستثمار من هذا النوع ، والافتقار الى اية علاقة مقررة كميا بين مثل هذا النوع من الاستثمار والناتج .

إن من المكونات الجوهرية للجهود الناجحة والمتوافقة في مجال التنمية الاستثمار الضخم في التعليم والتدريب الوظيفيين . فمثل هذا الاستثمار يجب تنفيذه بوصفه عملا من اعمال الايمان دون حساب تفصيلي متشكك للتكاليف والمزايا . ان التحدي الأكثر اهمية

الذي يواجه مخططي التنمية هو ان يبتكروا نظاما للتعليم يستطيع التوسع في محو الأمية على النطاق العام ، ويوفر التعليم اللازم ويكون متاحا للجميع .

ان الخطيئة التي لا يمكن غفرانها لمخططي التنمية هي ان يصبحوا مفتونين بمعدلات النمو العالية في الناتج القومي الاجمالي ، وينسوا الهدف الحقيقي من التنمية . ففي بلد بعد الآخر نرى النمو الاقتصادي مقترنا بتزايد التفاوت في الدخول الشخصية وكذلك في الدخول الاقليمية ، وفي بلد بعد الآخر نرى الجماهير تشكو من ان التنمية لم تمس حياتها العادية ، وفي اغلب الاحيان كان النمو الاقتصادي يعني القليل من العدالة الاجتماعية . فقد اقترن بتصاعد البطالة ، وزيادة الخدمات الاجتماعية سوءا وتفاقم الفقر المطلق والنسبي » .

عود على بدء :

رأينا الى اي حد تلعب قرارات الانسان دورا في مواجهة المشكلة الاقتصادية ، والى اي مدى تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على طريق حل هذه المشكلة سواء في الاقتصاد الرأسمالي وبالاعتماد على نظام السوق ، او في الاقتصاد الاشتراكي من خلال التخطيط الاقتصادي .

كما وقفنا على مفهوم الخطة الاقتصادية سواء بالنسبة للفرد او العائلة او المشروع او الصناعة او بمجموعة من الصناعات ، واخيرا عرضنا لمفهوم الخطة الاقتصادية الشاملة ، ورأينا ان بحث التخطيط كأسلوب للانماء الاقتصادي والاجتماعي يقتضي التعرف على عيوب نظام السوق في الاقتصاد الرأسمالي للتوصل الى مدى ضرورة تبني التخطيط الاقتصادي ،كخاصة اساسية من خصائص اسلوب

الانتاج ، خاصة في الدول المتخلفة بهدف تعجيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

وبالاضافة الى ذلك ، اشرنا باختصار الى بعض الدروس المستفادة من العملية التخطيطية من خلال بعض التجارب الجديرة بالاهتمام .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، على ضوء ذلك كله ، هو : الى اي حد يمكن القول ان الاسلام يأخذ بالتخطيط الاقتصادي ؟

الواقع انه يمكن الاجابة على هذا السؤال من خلال طرح الموضوعات الآتية :

أولا : التخطيط الاقتصادي في الاسلام .

ثانيا : نظرة الاسلام الى الخطة الاقتصادية الشاملة .

ثالثا : بعض صور التخطيط الاقتصادي في الاسلام .
ونشير الى كل من هذه الموضوعات تباعا فيما يلي :

أولا : التخطيط الاقتصادي في الاسلام :

من المعلوم ان القرآن الكريم ليس كتاب اقتصاد او أي علم من العلوم الوضعية ، وانما هو كتاب عقيدة وشريعة ، جاء باحكام عامة فيما يمس حياة الناس ، وترك لهم اساليب تطبيق هذه الاحكام حسب ظروفهم ، ومن هنا فان البحث عن أسس هذه الممارسات لا يتأتى الا في اطار هذه الاحكام العامة .

واذا كان تدخل الدولة في الاقتصاد الوضعي قد اتخذ ابعادا مختلفة تمهيدا لتبني الخطة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي ، او التخطيط

الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الاشتراكي[1] ، فان الدولة الاسلامية تعرف نوعا من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك على النحو الذي اسلفنا الاشارة اليه في الفصل الثالث من هذه الدراسة ، وقد رأينا في ذلك ان للدولة في الاسلام ان تتدخل في النشاط الاقتصادي الذي يباشره الأفراد ، سواء لمراقبته او تنظيمه او لتباشر بنفسها بعض اوجه هذا النشاط اذا عجز الافراد عنه او اساءوا مباشرته .

ومع ذلك ، فان الاسلام ينفرد في هذا الخصوص بالموازنة بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، وذلك في اطار الملكية الظاهرية ، ولهذا فانه يقيم بنيانه الاقتصادي في ذلك على الأسس الآتية[2] :

١ ـ اقرار الملكية الخاصة : فالاسلام يقر الملكية الفردية ، وييسر الحصول عليها ، ويحيطها بسياج قوي من الحماية كما توضح ذلك الحدود والعقوبات الدنيوية والأخروية التي يقررها لمختلف انواع الاعتداء على الملكية كالسرقة والغصب وقطع الطريق ، وقد سبق بيان ذلك في موضعه .

ويكفي أن الاسلام يجيز للمالك ان يدافع عن ماله بكل وسائل الدفاع حتى ولو ألجأه ذلك الى قتل المعتدي ، فاذا قتل هو كان شهيدا ، وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري : « من قتل دون ماله فهو شهيد » .

---

(١) فوجود الخطة لا يكفي لاعتبار الاقتصاد مخططا ، فقد توجد الخطة على مستوى الفرد او العائلة او المشروع او الصناعة دون ان تشمل الاقتصاد القومي ككل ، وقد يتم تحضير الخطة على غير اساس من الواقع او على اساس خاطيء ومن ثم لا يكون لها حظ من التنفيذ العملي ، وقد تكون الخطة سليمة ولكن لا تتوافر الشروط التنظيمية لها . . . وفي كل تلك الأحوال توجد الخطة ولكن الاقتصاد القومي لا يسير طبقا لها ، فلا تقوم عملية التخطيط ، ولهذا لا يكون الاقتصاد مخططا .

(٢) انظر في تفصيل ذلك : الدكتور علي عبدالواحد وافي ، حقوق الانسان في الاسلام ، الطبعة الخامسة ، دار النهضة مصر ، القاهرة ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٩ م صفحة ٥٨ وما بعدها .

بل ان الاسلام لينهي عن مجرد النظر بعين نهمة الى ملكية الغير ، وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى : « ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا »[1] .

ولا يقتصر الاسلام في ذلك على حماية الملكية ، كرأس مال أو ثروة ، بل انه من خلال النظرة المقدسة للعمل يقدس حق العامل في ملكية أجره ويدعو الى التعجيل في أداء الأجر ، على التفصيل الذي سبق أن أشرنا اليه في الفصل الثاني .

٢ ـ فرض القيود والواجبات على الملكية الخاصة : وذلك بهدف اقرار العدالة الاجتماعية ، وتقليل التفاوت بين الدخول ، وعدم تركيز الثروات في أيد قليلة ، ومن ثم تجريد رأس المال من طغيانه الذي قد يذهب بمصالح بعض الأفراد سواء على مستوى دنياهم أو دينهم أو هما معا . وفي هذا أخرج الاسلام من نطاق الملكية الفردية الاشياء التي تكون ضرورية لجميع أفراد المجتمع والتي لا يتوقف الانتفاع بها على مجهود خاص ، حتى لا يستبد بها فرد أو أفراد ، فيضار المجتمع من ذلك ، وقد عد رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا النوع أربعة أشياء ، وهي الماء والكلأ والنار والملح ، فقال : « الناس شركاء في ثلاثة : الماء والكلأ والنار ، وروى أبو داود أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما الشيء الذي لا يجوز منعه ؟ فقال الماء . قال وماذا أيضا ؟ قال الكلأ ، قال وماذا أيضا ؟ قال الملح .

وقد أدخل الفقهاء في ذلك ، من باب القياس وهو أحد أصول التشريع الاسلامي ، المرافق العامة كالطرق والجسور والخزانات والآثار القديمة .

---

(١) سورة طه ، الآية ١٣١ .

وفضلا عن ذلك ، فقد سبق أن أشرنا الى أن الاسلام يبيح نزع الملكية الفردية وجعلها ملكية جماعية اذا اقتضى ذلك الصالح العام ، وهو ما سار عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث جعل مكانا قريبا من المدينة اسمه النقيع لخيل المسلمين للغـزو في سبيل الله ، وتبعه أبو بكر حيث حمى مكانا آخر اسمه الربذة للابل المجموعة من الزكاة ، ومن بعده عمر بن الخطاب الذي حمى مكانا ثالثا اسمه نقيع الخضمات للخيل والابل المعدة للجيش .

وقد قال عمر بن الخطاب في ذلك : « انه ان تهلك ماشية الغنى يرجع الى ماله . وان تهلك ماشية الفقير يأتني متضررا بأولاده يقول يا أمير المؤمنين . . طالبا الذهب والفضة وليس لي ان اتركه . . فبذل العشب من الآن أيسر علي من بذل الذهب والفضة يومئذ » . وقد جاءه أهل الأرض يشكون قائلين : « يا أمير المؤمنين ، انها أرضنا قاتلنا عليها في الجاهلية وأسلمنا عليها فعلام تحميها ؟ فأجاب عمر : « المال مال الله ، والعباد عباد الله ، والله لولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت من الأرض شبرا في شبر » .

وقد وردت هذه القصة ، وهي حافلة بالمعاني الرائعة ، في صورة وصية أوصى بها عمر عامله على هذه الأرض حيث قال ضمن ما قال : « . . انها لأرضهم قاتلوا عليها في الاسلام ، وانهم ليرون أني ظلمتهم ، ولولا النّعم التي يحمل عليها في سبيل الله (اي تستخدم في الجهاد) ما حميت على الناس شيئا من بلادهم » .

وكما رأينا من قبل ، فان الملكية العامة ، شأن الملكية الفردية ، ترد عليها قيود لصالح الأفراد والمجتمع ، فلا تملك الحكومة الاسلامية مثلا أن تنفق المال العام الا في الأغراض التي تحددها الشريعة الاسلامية .

٣ ـ عدم اقامة العلاقات الاقتصادية بين الناس على أسس نفعية مادية فقط، وذلك كما تفعل النظم الوضعية، وانما على أسس انسانية خلقية كذلك، حيث يتحقق بها التكافل والتعاون والتواد والتراحم بين الناس.

وفي هذا أوجب الاسلام على الأغنياء من الأقرباء أن ينفقوا على الفقراء والمساكين والعاجزين عن الكسب من أقربائهم، فحقق بذلك التكافل في نطاق الأسرة.

وأوجب على أهل كل حي وقرية وبلدة أن يعيش بعضهم مع بعض في حالة تكافل وتعاضد، يرق غنيهم لفقيرهم، ويسد شبعانهم حاجة جائعهم وفي هذا يقول الله تعالى: «وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا»[1]. وقد أخبر عبدالله ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه» فمن تركه يجوع ويعرى وهو قادر على طعامه وكسوته فقد ظلمه وأسلمه.. ويقول علي بن أبي طالب: «ان الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، فان جاعوا أو عروا أو جهدوا فبمنع الأغنياء» تلك هي أسس الهيكل الاقتصادي في الاسلام، اقرار وحماية للملكية الفردية، وقيود ترد على هذه الملكية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وأخذ بالتكافل الاجتماعي بين الناس من خلال العلاقات الاقتصادية التي يتعين ان تبنى، لا على المنافع المادية فقط، وانما على الأسس الأخلاقية والانسانية كذلك.

وعلى ضوء ذلك، وبعد ان تطور النشاط الاقتصادي، هل يعتبر تدخل الدولة في هذا النشاط في الاسلام بمثابة تخطيط اقتصادي؟

---

(١) سورة الأسراء الآية ٢٦

يجد التخطيط الاقتصادي جذوره في الاسلام في بعض المبادىء العامة ، فاعداد العدة مثلا وتنظيم العملية الانتاجية لتحقيق هدف معين هو من قبيل التخطيط الذي وجد في الاسلام ، يقول الله تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وأنتم لا تظلمون »[1] .

وفي هذا الدرس نجد الكثير من قواعد التعامل مع المعسكرات المختلفة في السلم والحرب ، والتنظيمات الداخلية للمجتمع الاسلامي وعلاقته بالمنظمات الخارجية . ولهذا فانه يجب على المعسكر الاسلامي اعداد العدة دائما واستكمال القوة بأقصى الحدود الممكنة ، وذلك لتكون القوة الاسلامية هي القوة العليا ، التي ترهبها جميع القوى المبطلة ، فتخشى ان تهاجم الاسلام والمسلمين ، وحتى تستسلم في النهاية لسلطان الله ، فلا تمنع داعية الى الاسلام في أرضها من الدعوة ، ولا تصد احدا من أهلها عن الاستجابة ، ولا تدعي حق الحاكمية وتعبيد الناس حتى يكون الدين كله لله .

ومع هذه الآية نحن مطالبون للاعداد للجهاد في سبيل الله ، وهل يكون الجهاد فعالا الا اذا دعمه اقتصاد مخطط تخطيطا لا يقل عن مستوى التخطيط للجهاد ، وهل يقوى الاقتصاد الا من خلال تخطيط الانتاج والاستهلاك ؟

ان تعبير القوة في تلك الآية يشمل مختلف الجوانب المادية والبشرية والمعنوية ، فضلا عن انه مفهوم حركي بحيث تهيىء كل مرحلة للمرحلة التي تليها على طريق التنمية الشاملة المخططة .

أوليس في ذلك تخطيط على مستوى رفيع ، يتحدد معه الهدف

---

(١) سورة الأنفال ، الآية ٦٠

بوضوح وتتخذ العدة له بكل السبل ، انه في النهاية عبادة يستهدف جعل كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى .

وترتيبا على ذلك ، فان التخطيط الاقتصادي والاجتماعي يعتبر من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو قوام المجتمع الاسلامي ، ويكفي في ذلك قوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون »[1] .

والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، وهو يرسم للمستقبل ، ولفترات متتالية ، انما يحقق محتوى هذه الحكمة الصادقة « اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا . . » .

ومن ذلك كله نستطيع القول إن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي يعتبر مطلبا شرعيا يتعين الأخذ به [2] .

وعلى هذا الأساس ، يمكن ان نتوصل الى ان تدخل الدولة في الاسلام قد يأخذ ابعادا أكبر ، اذا تم توجيه الاقتصاد القومي نحو أهداف معينة يتكاتف في تحقيقها رأس المال الخاص والعام من خلال خطة اقتصادية تتم في صورة سياسة اقتصادية مفصلة .

التخطيط الاقتصادي الشامل والاسلام :

رأينا الى أي حد يقر الاسلام الملكية الفردية ، ويحيطها بسياج من الحماية ، ويعطي كل مجتهد نصيبه من ثمرات الحياة الدنيا ليفتح بذلك الطريق للعمل الجاد والتفوق فيه ، ومن ثم تتقدم الدولة ، ويتحقق مع هذا تكافؤ الفرص بين الناس في الميادين المختلفة .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٠٤

(٢) من هذا الرأي ، دكتور محمد شوقي الفنجري ، نحو اقتصاد اسلامي ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، صفحة ٧٨ .

ومع ذلك فان الاسلام حرص على تجريد الثروات ورءوس الأموال من كل سيطرة او نفوذ دون أن يشل حركتها ، وذلك من خلال عدم تركيزها في أيدي فئات محددة ، فضلا عن اشاعة التكافل والتعاون والتواصي بالبر والعدل والاحسان بين الناس .

ومؤدى ذلك أن الاسلام ليس نظاما رأسماليا خالصا ، لأنه وان كان يقر الملكية الفردية الا انه لا يتركها بدون قيود وقفنا من قبل على بعضها ، وهو ليس نظاما اشتراكيا لأنه يقر الملكية الفردية ، على التفصيل الذى سلفت الاشارة اليه في الفصل الثالث .

ولهذا يمكن القول ان الاقتصاد في الاسلام لا يمكن رده الى نظام معاصر معين ، وانما له مقوماته الخاصة لايدانيه نظام آخر في سموه ورقته ومبلغ تحقيقه لخير الأفراد والمجتمعات على السواء .

واذا كان من المتعين ان نصف الاقتصاد في الاسلام بلغة العصر فانه يعتبر ، في نظرنا ، نظاما وسطا ، يأخذ ما في الأنظمة المعاصرة من محاسن ، ويبرأ مما تنطوي عليه من مثالب ، ومن ثم فهو نظام اشتراكي معتدل[1] .

وفي هذا الخصوص ، قام أبو ذر الغفاري رضي الله عنه في عهد عثمان بن عفان يدعو الأغنياء إلى ان ينفقوا في سبيل الله والبر بالفقراء والمساكين وذوي الحاجة جميع ما فضل من أموالهم عن حاجاتهم وحاجات من يعولونهم وينهاهم عن البذخ والترف واكتناز الأموال والترفع عن الفقراء .

وكان أبو ذر يعتمد في ذلك على أحاديث كثيرة سمعها عن رسول

(١) من هذا الرأي : - دكتور علي عبدالواحد وافي حقوق الانسان في الاسلام ، المرجع السابق صفحة ٥٧ .

- دكتور مصطفى السباعي ، الاشتراكية في الاسلام ، الناشرون العرب ، دمشق ، ١٩٦٠

الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يسر معاوية بن أبي سفيان لدعوة أبي ذر الغفاري هذه بالشام في أيام ولايته من قبل عثمان بن عفان ، فكتب بشأنه الى عثمان الذي طلب ان يرسله الى المدينة . ولما عجز عثمان كذلك عن منعه عن نشر دعوته ، اضطر الى نفيه الى « الربذة » ، وهي قرية صغيرة في ضواحي المدينة ، فظل بها الى أن مات .

ورغم أن الاسلام حبب الى الاغنياء ان ينفقوا في سبيل الله وسد حاجة المعوزين ، فان درجات الايمان تقتضي الاستهداء بما حث عليه أبو ذر الغفاري واستوحاه من روح الاسلام .

ورغم ان بعض الباحثين يرون ان دعوة أبي ذر هذه بمثابة جنوح الى الاشتراكية المتطرفة ، فاننا نرى ان هذه الدعوة لم تخالف الاسلام في وسطيته او موازنته بين صالح الأفراد وصالح المجتمع ككل ، فهي تعمل على تثبيت الملكية الفردية وحمايتها من كل ما يتهددها من ثورة الفقراء والمحرومين ، وفي هذا تعمل على تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات ، في حين تعمل الاشتراكية ، وخاصة المتطرفة على الغاء الملكية الفردية كلها او معظمها وتحويلها الى ملكية عامة او اجتماعية .

ومن هذه الناحية يثور سؤال عن المنظور الاسلامي للتخطيط الاقتصادي الشامل ؟

إن التخطيط الاقتصادي الشامل يقتضي ـ على نحو ما رأينا ـ ألا تكون للدولة السيطرة الفعلية على ما تحت يد الجماعة من موارد ، فلا وجود للخطة الاقتصادية الشاملة في غياب الملكية العامة لموارد المجتمع او للجزء الأهم على الأقل من الموارد الانتاجية ، ومعها تحل هذه السيطرة محل القرارات الفردية المتعلقة باستخدام هذه الموارد .

إن التخطيط الاقتصادي الشامل بهذا التحديد يتنافى مع ما للاسلام من أيديولوجية ترعى المصلحتين الخاصة والعامة وتوازن بينهما على أساس أن كلا منهما تكمل الأخرى وفي حماية احداهما حماية للأخرى ، ومن هنا ، فان قوام الاسلام حفظ التوازن بين الملكية الخاصة والملكية العامة او الاجتماعية .

ولأن الخطة الاقتصادية الشاملة تجنح نحو الملكية الاجتماعية وعلى حساب الملكية الخاصة ، فانها بذلك لا تحقق هذا التوازن ، بل تتضاد معه ، ومن ثم لا يقرها الاسلام ، ولا يأخذ بها في هذه الحدود .

ان حلول المشكلات المختلفة التى تواجه المجتمع ، سياسية كانت أو اقتصادية او اجتماعية او ادارية ، انما تعتبر حلولا اسلامية بقدر ما تحقق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة دون اهدار لاحداهما لصالح الاخرى ، تحقيقا لقول الله تعالى : « لا تظلمون ولا تظلمون »[١] ، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار »[٢] ، وهذان النصان في توفيقهما لمصلحة الفرد والجماعة انما يفترضان في الاصل تناقض المصلحتين .

لقد أعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم صورة عميقة المعنى في التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة كايديولوجية للاسلام يختلف بها عن الفكر المعاصر ، وذلك بقوله فيما رواه البخاري والترمذي : « ان قوما ركبوا سفينة فاقتسموا ، فصار لكل منهم موضع ، فنقر رجل منهم موضعه بفأسه فقالوا له ماذا تصنع ، قال هذا مكاني أصنع فيه ما أشاء ، فان اخذوا على يده نجا ونجوا ، وان تركوه هلك وهلكوا » .

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٧٩

(٢) مسند الامام احمد بن جنبل .

ان « الفردية » في الاسلام ولدت مقيدة بصالح المجتمع ، وان كانت هناك « اشتراكية » في الاسلام ، فهي لا تبرر مصادرة حقوق الأفراد الا فيما يقتضيه صالح الجماعة ككل ، وعلى هدى من حديث رسول الله المشار اليه ، ومؤدى ذلك انه اذا تعذرت الموازنة بين المصلحة الفردية ومصلحة الجماعة ، فانه يضحى بالمصلحة الخاصة وتقدم المصلحة العامة وذلك باعتبارها حق الله ، وفي هذا يقول الاصوليون « يتحمل الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى » كما هو الحال في الأحوال الاستثنائية مثل المجاعات والأوبئة والحروب .

وفي هذا نستطيع ان ندرك لماذا تم نزع الملكية الخاصة لتوسيع المساجد او للمنفعة العامة ، وتم تسعير بعض السلع من جانب عمر ابن الخطاب ، ولماذا صادر لصالح بيت المال كل زيادة غير معقولة في أموال ولاته بمن فيهم سعد بن أبي وقاص بطل القادسية وخال الرسول صلى الله عليه وسلم[1]، وأبو هريرة صاحب الرسول والمحدث الشهير وذلك لمجرد شبهة استفادة الوالي من منصبه في تيسير أموره أو مجاملة الرعية له[2]

ثالثا : بعض صور التخطيط الاقتصادي في الاسلام :

انتهينا الى أن الاسلام لا يأخذ بالتخطيط الاقتصادي الشامل على

---

(١) روى الترمذي في المناقب رقم ٣٧٥٣ وقال حديث حسن غريب ، والحاكم في المستدرك جزء ٣ صفحة ٤٩٨ وصححه ووافقه الذهبي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : « كنت جالسا مع رسول الله ﷺ فاقبل سعد الى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : « هذا خالي فليرني امرؤ خاله » .

وقال الترمذي كان سعد من بني زهرة ، وكانت ام النبي ﷺ من بني زهرة ، فلذلك قال النبي ﷺ : « هذا خالي » الحديث .

(٢) انظر : دكتور سليمان الطماوي ، عمر بن الخطاب واصول السياسة والادارة الحديثة ، مرجع سبقت الاشارة اليه .

النحو الذي يتم بالاقتصاد الاشتراكي ، على اساس أن أيديولوجية الاسلام هي تحقيق التوازن بين المصالح الفردية والمصلحة الاجتماعية ، في حين ان التخطيط الاقتصادي الشامل يقتضي ان تكون للسلطة السيطرة الفعلية على ما تحت يد الأفراد من موارد انتاجية ، وهي لا تكون كذلك الا بالتأميم لكل او معظم هذه الموارد ، ومن ثم يكتسب التخطيط الاقتصادي شموله والزاميته .

ومع ذلك رأينا ان الاسلام يسمح بالتدخل من جانب السلطة لتوجيه الاقتصاد القومي نحو اهداف معينة في صورة خطة اقتصادية واجتماعية من خلال سياسة اقتصادية مفصلة ، وفي اطار تحقيق هذا التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة .

ولأن صورة التاريخ تنعكس على أخلاق وممارسات الأجيال الحاضرة واللاحقة ، فقد وجب ان يكون فهمنا السليم للتاريخ ذا دور ايجابي في صنع اخلاق وممارسات تلك الأجيال .

إن الله سبحانه وتعالى حينما يقول لرسوله الكريم صلى الله عليه وسلم في معرض تبريره لايراد قصص من قصص الأولين السابقين : « وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك . . . »[1] ، انما يربط بين هذه القصص وبين عملية تثبيت الفؤاد للحضّ على استمرار العمل الصالح ، ومن ذلك بعض صور التخطيط الاقتصادي الاسلامي التي قصها المولى سبحانه وتعالى في مناسبتين كريمتين ، الأولى مع نبي هو سيدنا يوسف عليه السلام ، والثانية مع قائد هو ذو القرنين الذي بنى سدا بالاعتماد على النفس ، حيث حكى القرآن الكريم عنه ، ونشير الى كل منهما باختصار فيما يلي[2] :

---

(١) سورة هود ، من الآية ١٢٠

(٢) انظر في تفصيل ذلك العرض القيم للدكتور سعد المرصفي ، العمل والعمال ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، صفحة ١٥٣ وما بعدها .

أ ـ يوسف عليه السلام والتخطيط الاقتصادي :

يقول الله تعالى على لسان يوسف عليه السلام ، وهو يفسر رؤ يا الملك ، ويرشد الى خطته في مواجهة السنوات السبع العجاف المتوقعة ، بعد ان عجز المفسرون عن تفسير ذلك . . . يقول تعالى : « وقال الملك اني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات يا أيها الملأ أفتوني في رؤ ياي ان كنتم للرؤ يا تعبرون . قالوا أضغاث احلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين . وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون . يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلى أرجع الى الناس لعلهم يعلمون . قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلا مما تأكلون . ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن الا قليلا مما تحصنون . ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون »[٢] .

ففي هذه الآيات الكريمة نلمس خطة يوسف عليه السلام ، في إطار تفسيره للرؤ يا مرتكزة على الوسائل المثلى الآتية :

١ ـ العمل الزراعي الدائب اي الذي لا ينقطع ، وفي ذلك يقول الله تعالى على لسان يوسف : « تزرعون سبع سنين دأبا » أي بصورة متتالية لتحقيق الأمن الغذائي في سنوات الضيق المقبلة .

٢ ـ ضرورة تخزين الثمار وحفظها من التلف ، فلا يعني العمل الدائم استهلاك كل نتاج هذا العمل من ثمار ، بل يتعين تخزين ما

---

(٢) سورة يوسف ، الآيات ٤٣ ـ ٤٩ .

يكفي منها لسنوات الضيق او المجاعة ، ولا تكمن اهمية التخزين في تجنيب جزء من الثمار بعيدا عن الاستهلاك فقط ، وانما في الحفاظ على هذا الجزء من التلف مدة هذه السنوات ، فلا يتعرض للسوس او القوارض وغيرها من عوامل البيئة المختلفة ، ولهذا رأى يوسف عليه السلام أن يتم ترك ما يتم حصره لذلك في سنابله : قال تعالى على لسان يوسف : « فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون » .

٣ ـ عدم الاسراف في الاستهلاك ، ففي قوله تعالى « الا قليلا مما تأكلون » يشير الى ضرورة الاقتصاد في الاستهلاك ، ولهذا امتدح المولى سبحانه وتعالى هؤلاء المقتصدين حيث جعل الاقتصاد والموازنة بين الاستهلاك والادخار من صفات عباد الرحمن بقوله جل شأنه : « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما »[١] .

٤ ـ وجوب تحقيق فائض يسمح باعادة الانتاج ، فلم ينس يوسف في اطار نهم السنوات العجاف المقبلة ، ضرورة توفير فائض من المنتجات يسمح باعادة الانتاج لمواجهة متطلبات هذه السنوات وما بعدها ، وفي تصوير القرآن لهذه السنوات بأنها « سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن الا قليلا مما تحصنون » هذا التصوير يفيد مدى شدة نهم هذه السنوات ، ومدى ما كان يمكن ان تكون عليه المجاعة او الضيق اذا لم يتم الاعداد لهذه السنوات . ومع ذلك فان هذه السنوات ستأكل كل ما يقدم لها الا قليلا مما يتم ادخاره حيث يمكن عن طريق هذا الفائض ان يعاد الانتاج لمواجهة المستقبل .

٥ ـ حسن استخدام الفائض : ان ضرورة تحقيق فائض لاعادة

---

(١) سورة الفرقان ، الآية ٦٧

الانتاج لا يكفي في حد ذاته بل لا بد من حسن استخدام هذا الفائض في العملية الانتاجية وتحقيق الموازنة بين كل من الانتاج والاستهلاك لتوليد مزيد من هذا الفائض الذي يساعد بدوره على اعادة الانتاج وتحقيق الرخاء ، وفي هذا يقول الله نعالى : « ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون » ، وقد بشر يوسف عليه السلام بذلك حيث لم يرد هذا في رؤ يا الملك ، وانما من العلم الذي علمه الله ليوسف ، وكنتيجة للتخطيط السليم والعمل الجاد .

وجدير بالذكر ان مدة هذه الخطة قد استغرقت خمسة عشر عاما ، سبع سنوات سمان وسبع سنوات عجاف ، والعام الاخير الذي كان معه الرخاء .

٦ ـ اهمية العنصر البشري : لم يرض يوسف ابتداء ان يعمل في ظل الشكوك التي كانت قد اثارتها نسوة المدينة حوله ، فرد امر الملك بإستدعائه حتى يستوثق من امره في شأن هؤلاء النسوة اللاتي قطعن ايديهن ، فاحضر الملك هؤلاء النسوة في غيبة يوسف وسألهن عن يوسف ، قال تعالى : « قال ما خطبكن اذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق انا راودته عن نفسه وانه لمن الصادقين »[1]

ولما ظهرت براءة يوسف طلبه الملك ، ومن ثم طلب يوسف من الملك ان يجعله على خزائن الأرض « قال اجعلني على خزائن الأرض اني حفيظ عليم »[2] أي حفيظ لتقدير الاقوات عليم بسنى المجاعات وذلك كما يقول القرطبي .

(١) سورة يوسف ، الآية ٥١

(٢) سورة يوسف ، الآية ٥٥

ان في الاستجابة لطلب يوسف من جانب الملك ، مواجهة للازمة القادمة بدقة وحكمة ، وتمكنا وحسن تصرف ، وعلما بما تتطلبه تلك المهمة في السنوات السمان والسنوات العجاف على السواء .

وقد كان لدقة اختيار يوسف لمن ساعدوه في تنفيذ خطته اثره في نجاح هذه الخطة وخاصة أخاه الذي كان عونا له ويدا امينة تشد من أزره ، الأمر الذي انعكس على تفادي آثار القحط والمجاعة ، وجعل مصر محط آمال شعبها ، ومخزن الطعام لها ولجيرانها .

ب ـ التخطيط لانشاء السد بالاعتماد على النفس :

كان هناك سؤال لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذي القرنين ، فنزلت الآيات من سورة الكهف التي تجلي التخطيط لانشاء السد بالاعتماد على النفس والمشاركة الفعالة في ذلك من الشعب .

ورغم ان المعلومات محدودة عن ذي القرنين نفسه ومكان السد والقوم الذين لا يكادون يفقهون قولا ، ... فان ما يعنينا هو منهج ذي القرنين في العمل ، والخطوات المنفذة للعمل ، واختبار البناء بعد اتمامه ورد الأمر كله لله في النهاية .

لقد جاء القرآن الكريم مؤكدا في هذه القصة قيما ايجابية دافعة الى العمل الصالح الذي هو اساس التفاضل بين الناس ومجال خدمة المجتمع ، وفي هذا تبدو ركائز المجتمع ممثلة في : العدل والعمل ، ويتضح ذلك من قوله تعالى : « قال أما من ظلم فسوف نعذبه ثم يرد الى ربه فيعذبه عذابا نكرا . وأما من آمن وعمل صالحا فله جزاء الحسنى وسنقول له من امرنا يسرا »[1] .

ولهذا كانت القوة التي توافرت لذي القرنين ، والقدرة والسرعة

---

(١) سورة الكهف ، الآية ٨٧ ـ ٨٨

التي تتمثل جميعها في قوله تعالى : « وآتيناه من كل شيء سببا[1] » ، كانت كلها في خدمة العدل ، فهو يصل الى حكم أمة يقول الله له معها : « قلنا يا ذا القرنين إما أن تعذب وإما ان تتخذ فيهم حسنا »[2] .

ان ربط العدل بالعمل منهج قرآني يربط بين السبب والنتيجة كما في قوله تعالى « وأن ليس للانسان الا ما سعى ، وأن سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء الأوفى » [3]

ومع هذه القصة نجد انها تدور مع الطغاة يأجوج ومأجوج والقوم المستضعفين الذين يصفهم القرآن الكريم بقوله « لا يكادون يفقهون قولا » والقائد ذي القرنين بقوته التي وضعها في خدمة العدل . وقد عرض المستضعفون على القائد ان يجمعوا له مالا ليتولى مسئولية السد ، « قالوا يا ذا القرنين ان يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على ان تجعل بيننا وبينهم سدا »[4] . ولكن القائد رد عليهم طالبا مشاركتهم له في العمل دون ان يقتصر دورهم على مجرد تقديم المال ، فقد مكنه الله مما هو خير « قال ما مكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة اجعل بينكم وبينهم ردما »[5]

وهنا يطلب القائد اعانة القوم له ، وكأنه هو الذي يحتاج هذه الاعانة دفعا لهم إلى العمل في اطار من حسن المعاملة .

---

(١) سورة الكهف ، الآية ٨٤

(٢) سورة الكهف من الآية ٨٦

(٣) سورة النجم ، الآية ٣٩ ـ ٤١

(٤) سورة الكهف ، الآية ٩٤

(٥) سورة الكهف ، الآية ٩٥

وعلى طريق العمل الجاد طلب القائد من القوم البحث عن الحديد في ارضهم لتحقيق الهدف الكبير وهو بناء السد بينهم وبين هؤلاء الطغاة ، فقال : « آتوني زبر الحديد » اي قطع الحديد من الأرض ، وبالبحث عن الحديد يتحول المستضعفون الى عمل جاد يخرجون به كنوز الأرض ، ومن ثم اعانهم الله باعتمادهم على النفس ، وعلى اساس من الايمان والتعاون . وهاهم ينفخون الحديد الجامد استجابة لأمر ذي القرنين « انفخوا » فيلتهب كما التهبت نفوسهم من العمل الجاد والهادف من خلال تخطيط محكم يتضمن الوسائل المثلى لتحقيق هدف كامل الوضوح ، ولا يلبث ان يرتفع صوت القائد الذي يشارك بنفسه في العمل من جديد قائلا : « آتوني أفرغ عليه قطرا »[1] اي نحاسا مذابا ، ومعنى ذلك ان ثمة مجموعة اخرى من القوم تعد النحاس المصهور في نفس الوقت الذي كانت تعد فيه مجموعة اولى الحديد المصهور ، وفي مرحلة معينة من مراحل العمل يصب القائد النحاس المصهور على الحديد الملتهب ليصبح السد قطعة واحدة ، كما اصبح الشعب سبيكة واحدة من خلال العمل الجاد والدائب والهدف المحدد الواضح .

ولم ينس القائد ان يختبر قوة السد ليقف على حسن العمل ، فأمر قومه ان يتسلقوه او يحاولوا اختراقه ، وفي ذلك يقول الله تعالى : « فما اسطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقبا »[2]

وعند ذلك لم ينس القائد ان يرد الفضل لله ، فقال : « هذا رحمة من ربي » .

انه الايمان الذي يرد معه الأمر كلمه لله والقيادة المشتركة التي

(١) سورة الكهف ، الآية ٩٦

(٢) سورة الكهف ، الآية ٩٧

حولت شعبها من شعب شعاره « فهل نجعل لك خرجا » الى شعب شعاره « فأعينوني بقوة » .
إنها امة لا تشتري سلامتها ، وانما بالعمل والعدل والتخطيط السليم والثقة بالله تصنع هذه السلامة بنفسها .

أرأيت كيف ان هاتين الصورتين من صور التخطيط في الاسلام قد غطتا الجوانب المختلفة التي سلفت الاشارة اليها تحت عنوان « دروس من العملية التخطيطية » والتي سبق طرحها من جانب احد المفكرين الاقتصاديين الذين انشغلوا بالتخطيط ، وأدان نفسه في ذلك لعدم اخذ هذه الدروس في الاعتبار من قبل ؟ إن « موضات التنمية » التي اشار اليها والتي اكتسحت العالم خلال العقدين الماضيين ، تقتضي التعلق بها كأمل خادع ، كما تقتضي الاعتماد على المساعدات الخارجية ، دون التركيز على الفوائض الداخلية ابتداء او التركيز على المشكلات الاساسية التي تأخذ وقتا اطول لانجازها ، وقد رأينا أن بناء السد من جانب قوم ذي القرنين كان مواجهة لأحدى المشكلات الأساسية بالمجتمع ، كما ان خطة سيدنا يوسف استغرقت خمس عشرة سنة وانجزها دون كلل في هذا الافق الزمني الطويل نسبيا بصبر واناة .

ومن ناحية اخرى ، نجد ان درسا آخر يتمثل في الانفصال التام بين التخطيط والتنفيذ ، كما طرحه محبوب الحق وأدانه ، في حين نجد ان التخطيط في الاسلام يتسم بالربط المحكم بينهما ، فقد كان ذو القرنين ، مثلا ، على رأس المنفذين في بناء السد . على التفصيل الذى سلفت الاشارة اليه ، مع انه كان مهندس هذه العملية ابتداء ، فلم ينفصل التخطيط عن التنفيذ في أي مرحلة من مراحل بناء السد ، حتى تلك التي تم معها اختبار قوة السد بعد الانتهاء منه .

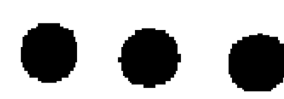
أما بالنسبة لدرس اغفال دور القوى البشرية واثره السلبي على العملية التخطيطية والانتاجية ، فقد لمسنا كيف ان ذا القرنين استطاع ان يحول شعبه من مجتمع شعاره « فهل نجعل لك خرجا » الى مجتمع شعاره « فأعينوني بقوة » وما يقتضيه ذلك من تدريب وعمل شاق ومتواصل لهذه القوى البشرية كعناصر فعالة في عملية التطوير .

إن التخطيط كأسلوب للانتاج والتطوير يقتضي ان تشارك القوى البشرية سواء في صنع القرارات او العمليات التي بمقتضاها يتم التطوير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وقد رأينا كيف تم ذلك بوضوح في هذين النموذجين من نماذج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الاسلام .

أليس المخطط الأعظم هو الله ؟ انه كذلك ، وعلينا ان نهتدي بهديه لنجاتنا في الدنيا والآخرة ، ولنأخذ بالتخطيط كمطلب شرعي وفي هذه الحدود .

يقول تعالى : « ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى . قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا . قال كذلك اتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى . وكذلك نجزي من أسرف ولم يؤمن بآيات ربه ولعذاب الآخرة اشد وأبقى »[1] .

ونشير بعد ذلك الى نظرة الاسلام الى تلوث البيئة في الفصل العاشر .



(١) سورة طه ، الآيات ١٢٤ ـ ١٢٧ .

الفصل العاشر:

نظرة الإسلام إلى تلوث البيئة

نظرة الاسلام الى تلوث البيئة

البيئة والنظام البيئي :

يطلق العلماء لفظ البيئة على مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية ، وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها .

ويقصد بالنظام البيئي أية مساحة من الطبيعة وما تحويه من كائنات حية ومواد غير حية ، في تفاعلها بعضها مع بعض ومع الظروف البيئية ، وما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية ، ومن أمثلة النظم البيئية الغابة والنهر والبحيرة والبحر .

ويعني تلويث البيئة افسادها من جانب الانسان ، فقد كانت البيئة تلبي حاجات الانسان دون كلل أو ملل ، ومع مجيء عصر الصناعة واستخدام الآلة ، وسوء استغلال الموارد المختلفة . . . بدأت البيئة تتعرض لتغيرات متباينة لم تستطع استيعابها ، فكانت مشكلة التلوث أو الافساد التي تعتبر بمثابة ردّ على عدوانية الانسان عليها وارهاقه لها . . .

إن البيئة اذا هي موطن الحياة ، والأرض هي موطن الانسان ، فعليها يعيش ومنها يبني بيته ويستخرج غذاءه وماءه ومعادنه والطاقة التي يستخدمها ، كما يتنفس هواءها ويتأثر بجاذبيتها ومناخها .

ويعتمد الانسان في حياته على البيئة وما فيها من موارد طبيعية ، حيث يقوم بتطوير معيشته ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية ، فضوء الشمس والهواء والماء والتربة والمعادن تمثل العناصر التي يحيا بها الانسان ويطور بها حياته من خلال ازدياد فهمه لهذه البيئة .

ورغم أهمية هذه الموارد للانسان ، فإن حسن استغلالها وصيانتها

أصبح أمرا ضروريا ، بسبب تزايد السكان التدريجي ، وعدم كفاية الموارد الاقتصادية المؤهلة لاشباع حاجة الانسان ، بل إن الانسان نفسه ، كمورد اقتصادي واجتماعي ، ينبغي أن تتم تنميته فكريا وحضاريا ، لكي يتعامل مع البيئة بما يحقق الغاية من وجوده ، ويحقق التجانس بينه وبين البيئة لصالح المجتمع ككل[١] .

وفساد البيئة او تلوثها نقيض صلاحها ، فقوله تعالى : « ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس . . .[٢] » يعني ان القحط والجدب ظهر في البر ، وفي البحر ، أي في المدن التي على الانهار بفعل الانسان .

ومؤدى ذلك أن المحافظة على الموارد الطبيعية أصبح أمراً مرتبطا بحياة الانسان الذي يعيش على هذه الموارد ، وتعني المحافظة على هذه الموارد حسن استغلالها وعدم الاسراف عند استعمالها أو استنزافها .

---

(١) انظر في تفصيل ذلك على سبيل المثال :
ـ جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع في التعليم البيئي لمراحل التعليم العام ، ١٩٧٦ .
ـ رشيد الحمد ، محمد سعيد صباريني ، البيئة ومشكلاتها ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد ٢٢ الكويت ، اكتوبر عام ١٩٧٩ .
ـ زهير الكرمي : العلم ومشكلات الانسان المعاصر ، عالم المعرفة ، العدد ٥ ، الكويت ، مايو ١٩٧٨ .
(٢) سورة الروم ، الآية ٤١
ويقال استفسد السلطان قائده اذا اساء اليه ، حتى استعصى عليه ، والمفسدة خلاف المصلحة والاستفساد خلاف الاستصلاح .
انظر : لسان العرب المحيط للعلامة ابن منظور ، اعداد وتصنيف يوسف خياط ، نديم مرعشلي ، دار لسان العرب ببروت (بدون تاريخ) صفحة ١٠٩٥ .

ويمكن تلخيص مظاهر سوء استخدام الموارد الطبيعية فيما يلي :[1] :

١ ـ اتلاف التربة الزراعية أو تدميرها .

٢ ـ استنزاف المصادر المائية وتلويثها .

٣ ـ استنزاف المعادن .

٤ ـ ابادة الغابات وحرقها .

٥ ـ عدم حماية الحيوانات البرية .

٦ ـ اقامة المدن والمجتمعات في غير اماكنها الصحيحة .

٧ ـ تلوث الهواء بمختلف الوسائل .

٨ ـ تدمير المناطق الجميلة التي تستخدم للترويح عن النفس .

٩ ـ الاختيار غير العلمي للمناطق التي تستزرع او تستصلح .

١٠ ـ تخلف الانتاج بشتى صوره عن المتطلبات الاساسية للانسان .

وهذه المظاهر وغيرها تحتاج الى العمل سريعا على الحد منها ، وذلك للمحافظة على حياة الانسان نفسه ، فهناك ترابط وثيق على مر العصور بين انتشار المجاعة واستنزاف الموارد الطبيعية ، وهو ما اشارت اليه الآية الكريمة الأخيرة .

ولأن الانسان يتصرف بتأثير عوامل متعددة من دوافع واتجاهات مختلفة ، فانه مهما سنت القوانين التي تنظم استغلال الموارد الطبيعية وصيانتها ، فان القوانين وحدها لا تكفي لضمان التصرف السليم من قبل الافراد ، ولذلك يرى البعض أن الأساس في ذلك هو العنصر التربوي ، لأنه عن طريق التربية يمكن تنمية سلوك الافراد بما يتمشى واهمية الموارد الطبيعية في حياتهم[2] .

---

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع في التعليم البيئي ، سبقت الاشارة اليه ، صفحة ١١ .

(٢) انظر : المرجع السابق صفحة ١٢

والتـــربية البيئية في نظـــر هذا البعض هى عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهـم وتقـدير العلاقـات المعقدة التي تربط الانسان وحضارتـه بمحيطـه الحيوي الفيزيقـي ، وتوضـح حتمية المحافظـة على مصـادر البيئـة ، وضرورة حسـن استغلالهـا لصالـح الانسـان ، حفاظـا على حياتـه الكريمـة ولرفـع مستويات معيشته .

البيئة والاقتصـاد :

وتستهدف التربية البيئية فيما تستهدف ، بعض الاهداف الخاصة التي تتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، ومنها [1] :

١ ـ دراسة العوامل والاسباب التي تؤثـر في النظـام البيئـي وفي استخدام المصادر الطبيعية .

٢ ـ تحليل الأسبـاب التـي تؤدي الى تفـاوت في تنمية المصـادر الطبيعية وحسن استغلالها في المناطق المختلفة .

٣ ـ بحث الأسباب الطبيعية والاقتصادية التي تؤثـر في زيادة أو نقص التجمعات السكانية الريفية والمدنية وعدم التكافؤ في تنمية كل منها .

٤ ـ تحليل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بقلة الانتاج وقلة الاستهلاك في مناطق معينة .

٥ ـ تقصى اثـر استخـدام التكنولـوجيا المتخلفـة في عمليات الاستهلاك والانتاج .

٦ ـ تنمية القدرة العلمية والمبادأة والابتكار في حسـن استخـدام المصادر البيئية .

(١) المرجع السابق ، صفحة ١٣

٧ ـ توضيح اهمية استخدام التكنولوجيا المتطورة في سد الحاجات المحلية أو الاقليمية .

ومؤ دى ذلك ان ثمة ارتباطا وثيقا بين البيئة والاقتصاد ، ذلك أن اهدار الموارد الاقتصادية وعدم كفاءة استخدامها أو استغلالها ، يعتبر كذلك من صميم موضوعات البيئة ، ومن ثم فالارتباط عضوي بين الاقتصاد والبيئة .

إن التربية البيئية بهذا المعنى واردة ومطلقة ، خاصة .إنها لم تحظ في الوطن العربي والاسلامي بأهمية تستحقها ، رغم وجود الكثير من الموارد الطبيعية ، ومع ذلك ، فان التربية البيئية تقتضي دراسة البيئة ابتداء ، وتثور الصعوبة في أن الحقائق المنفصلة تنسى اذا لم ترتبط مع بعضها ، ولانه من الصعب الاقتصار على دراسة البيئة والتربية البيئية الا للمتخصصين ، فان تكوين القيم البيئية عند افراد المجتمع يصبح مسألة غاية في الصعوبة ، فضلا عن الوقت الطويل الذي يمكن ان تتمخض عنه بعض النتائج الجزئية في هذا الشأن .

ان العلماء المعاصرين حينما تحدثوا عن التوازن البيئي واختلال هذا التوازن ، وأثر ذلك على الحياة ، لم يربطوا بين ما توصلوا اليه وبين خالق السموات والارض ، منشيء البيئة في توازنها ، ولم يربطوا بين تعاليم الخالق وموقف الانسان من هذه التعاليم .

تسخير السموات والأرض وما بينهما للانسان :

لقد أعلن القرآن الكريم ان السموات والارض وما بينهما قد سخرت لخدمة الانسان ، ومن ثم كانت تلك السموات وهذه الارض وما بينهما المسرح الطبيعي الذي يتحرك فيه الانسان ، وفي هذا يقول الله تعالى :

« وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون[1] » ، أي خلق ذلك لمنافعكم ، وفي تفصيل هذه الآية يقرر الله سبحانه وتعالى :

١ ـ « وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره . . »[2]
٢ ـ « وسخر لكم الأنهار . . . »[3]
٣ ـ « وسخر لكم الشمس والقمر دائبين . . . »[4]
٤ ـ « وسخر لكم الليل والنهار . . . »[5]
٥ ـ « وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون[6] . . » .

أبعاد اخرى للبيئة في الاسلام :

ولم يقتصر القرآن الكريم على ذلك ، بل طالب الانسان بالتأمل في خلق السموات والارض ، فقال عز وجل : « قل انظروا ماذا في السموات والارض . . »[7] كما طالبهم بالبحث عن اسرار هذا الخلق ، واكتشاف بداية الخلق وكل ما ينظم السنن والقوانين تدعيما لليقين واعلانا عن الحضور الالهي وقدرته على استئناف هذا الخلق متى يشاء وكيف يشاء ، فقال تعالى : « قل سيروا في الارض فانظروا

---

(١) سورة الجاثية ، الآية ١٣
(٢) سورة ابراهيم ، الآية ٣٢
(٣) سورة ابراهيم ، الآية ٣٢
(٤) سورة ابراهيم ، الآية ٣٣
(٥) سورة ابراهيم ، الآية ٣٣
(٦) سورة النحل ، الآية ١٤
(٧) سورة يونس ، الآية ١٠١

كيف بدأ الخلق ثم الله ينشيء النشأة الآخرة ، ان الله على كل شيء قدير[1] » .

وفضلا عن ذلك ، فان الله عز وجل حض على التفكير في مصائر البشر للتعرف على مواطن الكمال والنقص واسباب هذا وذاك ، ومن هنا فاذا كان السير في المكان يعنى التعامل مع البيئة والكون والحياة ، فان السير في الزمان يعني العودة الى ما مضى من الأمم ، والتعرف على مصائر الصادقين والكاذبين من أفرادها .

وفي هذا يقول الله تعالى : « قل سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين . . . »[2] .

مفهوم البيئة في الاسلام والفكر المعاصر[3] :

ان المكان والزمان هما البيئة التي يجد الانسان نفسه فيها في الاسلام ، ومن ثم يتعين عليه ان يتعامل معهما ، وهو مفهوم للبيئة يختلف ـ كما رأينا ـ عن الفكر الوضعي ، لأن الفكر الاسلامي للبيئة يشمل كل محاولات نشاط الانسان ، فضلا عن استهدائه بالافكار السابقة على وجود الأجيال المتعاقبة زمنيا ، لاختلاف الفكر الانساني في جيل عنه في آخر باختلاف التدبر والتأمل والقيم السائدة التي يؤمن بها كل جيل من هذه الاجيال .

وعلى هذا الاساس ، فان الفكر الوضعي يقتصر على الناحية المكانية دون الناحية الزمانية حيث ينشغل فقط بالهواء والمياه ، سواء

---

(١) سورة العنكبوت ، الآية ٢٠

(٢) سورة الأنعام ، الآية ١١

(٣) اعتمدنا في موضوع البيئة في الاسلام اساسا على الأسس العامة لتشريع الأحكام الخاصة باصدار مشروع اسلامي لحماية البيئة في المملكة العربية السعودية ، للاستاذ رمضان لاوند .

كانت داخلية أو خارجية ، ومخازن الفضلات ، والضجيج أو الضوضاء ، والاهتزازات والطاقة النووية ، والفنون الانتاجية (التكنولوجيا) . . . الخ .

ومع انشغال الفكر الوضعي بالبيئة المكانية في هذه الحدود ، يخلو هذا الفكر من الناحية الزمانية ، فضلا عن قصوره الملموس في اطار تسخير السموات والارض لخدمة الانسان وكما امر الله ، على اساس ان الغاية في النهاية من حركة الانسان في الاسلام هي العبادة .

ان العمل بالتعاليم الواردة في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، والاستعانة بكل ما ورد في هذا الكتاب من امثال مضروبة وقصص مروية يشير الى مفهوم العبادة . ومن هنا ، فان مفهوم العبادة يتعين ان يتضمن كل ما يصدر عن الانسان من قول او فعل ، وكل ما تختلج به نفسه ، ويحتويه قلبه على اساس ان الأعمال بالنيات وان لكل امرىء ما نوى .

ان تسخير السموات والارض وما بينهما للانسان ، كبيئة مكانية وحض للانسان على التأمل والتدبر فيها ينتهي بهذا الانسان الى ان يكتشف وحدانية الخالق ، كما ان الحفاظ على هذه البيئة المكانية هو شرط الحياة السليمة التي جاء بها الاسلام للانسان .

أما البيئة الزمانية التي تنصرف الى التأمل الواعي في مصائر السابقين من الاجيال ، فانها تستهدي عدم الوقوع في اخطاء هذه الأجيال ، وبذل الجهد المتزايد للتغلب على ضعف النفس ، والوقوف عند الحدود التي وضعت للانسان،فلا يدفعه النجاح في اعمار الأرض لان يتصرف ضد ارادة الله ، لأن أمما سابقة فعلت ذلك ، وكانت اكثر قوة ونجاحا،واندثرت لأنها لم تعتصم بالاستقامة وبأوامر الله ، ولم تنته عما حرم الله ، وفي هذا يقول الله

تعالى : و« أو لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم،كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها اكثر مما عمروها وجاءتهم رسلهم بالبينات ، فما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون . ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوآى ان كذبوا بآيات الله وكانوا بها يستهزءون . الله يبدأ الخلق ثم يعيده ثم اليه ترجعون »[1] .

وقد يظن البعض ان افساد او تلويث البيئة لا يخرج عن ان يكون محصلة لعوامل مادية ، كافساد الجو الذي يحيط بالارض ، او في صورة مواد كيماوية تخرج كفضلات من المصانع . . . الخ ، ولكن القرآن الكريم يلمح الى جوانب اخرى للتلوث تتصل بالجانب الأدبي .

والمقصود بالجانب الأدبي هو توفير الظروف السياسية والاجتماعية والتربوية التي تحض القادرين على العمل على استصلاح الأرض الموات واحيائها ، وصيانة زراعتها حتى تبلغ الحصاد ، ومرجع ذلك ان المقصود بالتلوث هنا هو الحيلولة دون ان تكون الأرض صالحة للعطاء .

وعلى هذا الأساس فان كل سلوك يثبط همم العاملين ، ويدفعهم الى هجرة الأرض بالتضييق عليهم او انزال الظلم بهم ، او حرمان اصحابها من حصادها هو اشبه ما يكون بالتلوث لأنه يحدث النتيجة التي يحدثها التلوث المادي .

وفي هذا يقول الله تعالى : « وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا

---

(١) سورة الروم ، الآية ٩ ـ ١١

انه لا يحب المسرفين »[١]

فالله سبحانه وتعالى يربط بين ايتاء حق الثمار يوم حصادها من ناحية وبين عطاء الأرض لهذه الثمار وعدم الاسراف من ناحية اخرى ، ومؤدى ذلك انه جل شأنه يقرر ان استمرار عطاء الأرض مشروط بالعدل الاجتماعي والتعاون بين الناس وعدم الاسراف .

وفي هذا المعنى يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » ، فالشريعة الاسلامية ترفض احداث اي ضرر للانسان يصيب به نفسه او غيره ، ولما كان اهمال الارض وابقاؤها مواتا ، او جعلها كذلك بأي وسيلة هو ضرر بالنفس وبالآخرين ، فهو بالتالي كفر بنعم الله وتخلف عن شكره عليها .

كما يقرر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذات المعنى انه : « لا يحل لمسلم ان يروع مسلما » ، فالترويع هو اقصر الطرق الى تجميد الانتاج البشري ، وبالتالي الى زرع اليأس في النفوس وتثبيط الهمم عن العمل المنتج .

أما بالنسبة للمفهوم المعاصر للبيئة ، فجدير بالذكر ان نشير الى انه قد عقد خلال عام ١٩٧٢ بمدينة ستوكهولم ، عاصمة السويد ، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية حيث أعطى هذا المؤتمر مفهوما متسعا للبيئة ، بحيث اصبحت تدل على اكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقات ونباتات وحيوانات) . . وانتهى المؤتمر الى اعتبارها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لاشباع حاجات الانسان وتطلعاته .

وفي هذا فان البيئة الطبيعية تتكون من الماء والهواء والتربة والمعادن ومصادر الطاقة والنباتات والحيوانات ، وجميعها تمثل الموارد التي

(١) سورة الانعام ، الآية ١٤١

اتاحها الله للانسان كي يحصل منها على مقومات حياته .

اما البيئة الاجتماعية فتتكون من النظم الاجتماعية والمؤسسات التي اقامها الانسان ، فهي الطريقة التي نظمت بها المجتمعات البشرية حياتها اشباعا لحاجاتها .

وترتيبا على ذلك يمكن القول بأن البيئة تمثل الاطار الذي يعيش فيه الانسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر »[1] .

ومع ذلك لا يزال يبرز الجانب المادي فقط في مفهوم البيئة في الفكر المعاصر ، ومنه يتضح الى اي حد يتمتع الاسلام بنظرة اوسع في مفهوم البيئة ، خاصة في اعتبار البيئة نعمة من نعم الله تستحق الشكر من جانب الانسان لاستمرارها عليه .

البيئة نعمة من نعم الله :

تشمل البيئة المكانية الأرض والمياه والحيوان والنبات وكل ما هو فوق الأرض وفي باطنها . . . وهي نعمة لأنها سخرت لخدمة الانسان كما ان البيئة الزمانية عظة وعبرة لهذا الانسان من خلال التأمل في مصائر السابقين من البشر وعدم الوقوع في أخطائهم ، فهي تذكرة ، « وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين »[2] ، ومن ثم فهى نعمة أيضا انعم الله بها على الانسان . ولأن الحياة الانسانية نعمة كبرى على الأنسان ، فان العدوان عليها يعتبر جريمة كبرى ، وتجاهلا لنعمة الله ، واخلالا بشروط استخلاف الله للانسان على الأرض .

وعلى هذا الاساس ، فان من شروط الاستخلاف الحفاظ على كل

---

(١) انظر في تفصيل ذلك ، رشيد الحمد ، محمد سعيد صباريني ، البيئة ومشكلاتها المرجع السابق ، صفحة ٢٥ .

(٢) سورة الذاريات ، الآية ٥٥ .

النعم التي أنعم الله بها على عباده ، على اساس أن حسن الاستفادة من هذه النعم شرط من شروط الحفاظ على النعمة الكبرى وهي الحياة .

ان الحياة ، واساليب تطويرها الى الافضل ، أمانة بين يدي الانسان ، والحفاظ عليها يعني الالتزام بشرط حمايتها من المرض والجوع والألم وكل أنواع الحرمان ، ولا سبيل الى ذلك الا بحماية البيئة التي هي مستودع بقية النعم .

الشكر واستمرار النعم على الانسان :

إن استمرار النعم على الانسان مرهون باستمرار الشكر ، يقول تعالى جل شأنه : « واذ تأذن ربكم لئن شكرتم لازيدنكم »[1] ومقتضى ذلك الحفاظ على هذه النعم شرط للشكر عليها ، فمن عمل عملا يتعارض مع استمرار هذه النعم ، فقد قطع الطريق على شكر الشاكرين .

« ان المراد من خلق الخلق وخلق الدنيا واسبابها ان يستعين الخلق بها على الوصول الى الله تعالى ، ولا وصول اليه الا بمحبته والأنس به في الدنيا والتجافي عن غرور الدنيا ، ولا انس الا بدوام الذكر ولا محبة الا بالمعرفة الحاصلة بدوام الفكر ، ولا يمكن الدوام على الذكر والفكر الا بدوام البدن ، ولا يبقى البدن الا بالغذاء ، ولا يتم الغذاء الا بالأرض والماء والهواء ، ولا يتم ذلك الا بخلق السماء والأرض وخلق سائر الأعضاء ظاهرا وباطنا ، فكل ذلك لأجل البدن والبدن مطية النفس ، والراجع الى الله تعالى هي النفس المطمئنة بطول العبادة والمعرفة فلذلك قال تعالى : « وما خلقت الجن والانس الا

---

(١) سورة ابراهيم ، الآية ٧

ليعبدون ، ما أريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون . . . » ، فكل من استعمل شيئا في غير طاعة الله فقد كفر بنعمة الله »[1] .

ولقد قرن الله تعالى الشكر بالذكر ، فقال جل شأنه « فاذكروني اذكركم واشكروا لي ولا تكفرون . . . »[2] ، ومقتضى ذلك ان نعرف ان النعم من الله وان نفرح بالمنعم وبمن اجرى اسباب النعم على يديه ، وان فعل الشكر وترك الكفر لا يتم الا بمعرفة ما يحبه الله تعالى مما يكرهه ، لأن معنى الشكر استعمال نعم الله فيما خلقت له ، وان الكفر نقيض ذلك .

ولما كانت الموارد الطبيعية من النعم التي انعم الله بها على الانسان ، فان كل اساءة اليها ، بالتلويث او الافساد او سوء الاستخدام او حرمان الناس منها بغير حق ، تتعارض مع شكر الله على نعمه ، بل هو قتل بطيء للنفس التي سخر الله لها السموات والأرض وما بينهما .

ويتضح من ذلك ان الشكر ليس كلمة تقال ، وانما هو علم وعمل يقوم به الانسان تجاه خالقه وعباد الله ، ولهذا قال الله تعالى : « اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور . . . »[3] .

التشريع الاسلامي والبيئة :

لا يمكن ان يدور الحق مع الهوى ، فبالحق تقوم السموات والأرض ، وبالحق يستقيم الناموس ، وتجري السنن في الكون وما

(١) انظر الامام الغزالي ، احياء علوم الدين ، المجلد الرابع ، المرجع السابق ، صفحة ٩٠ - ٩١

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٥٢ .

(٣) سورة سبأ ، من الآية ١٣ .

فيه ومن فيه ، ولهذا يقول الحق تبارك وتعالى : « ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن بل أتيناهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون » (١) .

ومع ان الحق واحد ، فالأهواء كثيرة ومتقلبة ، وبالحق الواحد يدبر الكون كله ، فلا ينحرف ناموسه لهوى عارض ، ولا تتخلف سننه لرغبة طارئة ، ولو خضع الكون كله للأهواء العارضة ، والرغبات الطارئة لفسد كله ، ولفسد الناس معه ، ولفسدت القيم والأوضاع ، واختلت الموازين والمقاييس وتأرجحت كلها بين الغضب والرضا ، والحب والبغض ، والرغبة والرهبة ، والنشاط والخمول ، وسائر ما يعرض من الأهواء والتغيرات والانفعالات والتأثرات .

ان بناء الكون المادي واتجاهه الى غاياته كليهما في حاجة الى الثبات والاستقرار على قاعدة ثابتة ونهج مرسوم لا يختلف ولا يحيد .

ومن هذه القاعدة الكبرى في بناء الكون وتدبيره ، جعل الاسلام التشريع للحياة البشرية جزءا من الناموس الكوني تتولاه اليد التي تدبر الكون كله وتنسق اجزاءه جميعا ، والبشر جزء من هذا الكون ، ومن هنا فأولى ان يشرع لهذا الجزء من يشرع للكون كله ، ويدبره في تناسق لا يخضع معه نظام البشر للأهواء والا فسدت السموات والأرض ومن فيهن ، اي خرجت عن نظامها الذي يمكن ان يشاهد عند تعدد الحاكم اووجود الشريك ، ولهذا يقول الله تعالى : « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون » (٢) .

---

(١) سورة المؤمنون ، الآية ٧١ وانظر في تفسير ذلك ، سيد قطب ، في ظلال القرآن ، دار الشروق ، الطبعة السابعة ،١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م ، صفحة ٢٤٧٥ ، وهو ما اعتمدنا عليه .

(٢) سورة الانبياء ، الآية ٢٢ .

تصارع القوى والصلاح في الأرض :

يعلن الله سبحانه وتعالى عن الغاية من اصطراع القوى المختلفة حين يقرر ان النصر للعقيدة لا للقوة المادية ، وللارادة الالهية لا للكثرة العددية ، فهنا تكون الغاية من هذا الاصطراع هي الصلاح في الأرض ، والتمكين للخير بالكفاح ضد الشر .

وفي هذا يقول الله تعالى : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين »[1] .

وجدير بالذكر ان الحكمة من اصطراع القوى وتنافس الطاقات هي انطلاق السعي نحو تيار الحياة ، ولولا ذلك لفسدت وتعفنت هذه الحياة ، ان ساحة الحياة تموج بالناس في تدافع وتسابق نحو الغايات ، ومن ورائها جميعا تلك اليد الحكيمة المدبرة تمسك بالخيوط ، وتقود المركب المتصارع المتسابق الى الخير والنماء والصلاح في نهاية المطاف ، ولولا ان في الطبيعة التي فطر الله الناس عليها ان تتعارض مصالحهم ، لما انطلقت الطاقات ، ولما ظلت الحياة ابدا يقظة عاملة مستنبطة لذخائر الأرض ومستخدمة لقواها واسرارها الدقيقة ، ليكون في النهاية الصلاح والتطور الى افضل »[2] .

ومما تجدر الاشارة اليه ان ذلك مشروط بقيام الجماعة الخيرة المهتدية المتجردة التي تعرف انها مكلفة باقرار الحق في الأرض ، ودفع الباطل وانه لا نجاة من عذاب الله الا ان تنهض بهذا الدور النبيل . ان هذه الفئة تمثل ارادة الله في دفع الفساد عن الارض وتمكن من الصلاح فيها ومن ثم تنتصر لأنها تمثل غاية عليا غاية تستحق الانتصار .

---

(1) سورة البقرة ، الآية ٢٥١ .

(2) انظر : سيد قطب في ظلال القرآن ، المرجع السابق .

أساس التربية البيئية في الاسلام :

تمثل السموات والأرض وما بينهما البيئة التي تحيط بالانسان في مجال المكان والزمان ، ومن الضروري ان يكون التعامل مع هذه البيئة من جانب الانسان ضمن الشروط التي تحافظ على سلامتها ، ويعني ذلك ان رعاية البيئة للحفاظ على سلامة الحياة المادية والمعنوية يجب ان يكون الخط الأساسي للتوجيه التربوي لتحقيق سياسة تنموية متطورة ومتصاعدة بحيث يجعل الانسان المؤمن كائنا يتمتع بالقوة والصحة والسلامة ، ويقدر على توفير اسباب البقاء الصحي والنظيف للبيئة التي تمارس فيها عبادته بالشروط التي وضعها الله .

وفي هذا يختلف اساس التربية البيئية في الاسلام عنه في الفكر المعاصر .

العلاقة بين خلافة الانسان والبيئة :

يقول الله تعالى : « واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال اني اعلم ما لا تعلمون . . . »[1]

ففي قصة آدم عليه السلام ، نجد ان السياق يستعرض موكب الحياة وموكب الوجود كله ، وفي القصص عبرة لأولى الألباب ، في هذا السياق يتحدث الله تعالى عن الأرض ، في معرض نعمه على الانسان ، فيقرر أنه خلق الأرض لهذا الانسان وهنا تجيء قصة استخلاف آدم في الأرض ومنحه مقاليدها على عهد من الله وشروط واعطائه المعرفة التي يعالج بها هذه الخلافة .

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٣٠ وانظر في تفسير ذلك : سيد قطب ، في ظلال القرآن المرجع السابق ، وهو ما اشرنا اليه بتصرف بعد الآية مباشرة .

واذن فهي المشيئة العليا تريد ان تسلم لهذا الكائن الجديد في الوجود زمام الأرض ، وتطلق فيها يده وتكل اليه ابراز مشيئة الخالق في الابداع والتكوين ، وكشف ما في هذه الأرض من قوة وطاقات وكنوز وخامات .

ومن ذلك يتبين لنا ان ثمة وحدة اوتناسقا بين النواميس التي تحكم الأرض وتحكم الكون كله من ناحية ، والنواميس التي تحكم هذا المخلوق وقواه وطاقاته من ناحية اخرى ، وذلك كي لا يقع التصادم بين هذه النواميس وتلك ، وكي لا تتحطم طاقة الانسان على صخرة الكون الضخمة .

ولهذا فمنزلة الانسان منزلة عظيمة في نظام الوجود على الأرض وهو التكريم الذي شاءه له خالقه .

ان قول الملائكة : « أتجعل فيها من يفسد فيها . . » يوحي بأنه كان لديهم الهام او تجارب سابقة على الأرض . . . ، يكشف لهم عن فطرة هذا المخلوق ، ما يجعلهم يعرفون او يتوقعون انه سيفسد في الأرض وانه سيسفك الدماء ، ثم هم بفطرة الملائكة الذين لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون ، يرون التسبيح بحمد الله والتقديس له هو وحده الغاية المطلقة للوجود ، والعلة الأولى للخلق وهو متحقق بوجودهم هم .

وهنا خفيت عليهم حكمة الله في بناء الأرض وعمارتها وفي تنمية الحياة وتطويرها ، وفي ارادة الخالق وناموس الوجود على يد خليفة الله في ارضه ، هذا الذي قد يفسد احيانا ، ويفسد بيئته ليتم من وراء هذا الشر الجزئي الظاهر خير اكبر واشمل ، خير النمو الدائم والحركة البانية المتصلة والتطوير الى افضل ، ولهذا كانت البيئة نعمة انعم الله بها على الانسان .

والسؤال الذي يفرضه نفسه الآن هو : الى اي حد اهتم الاسلام بالموارد الطبيعية وعلاقة ذلك بحياة الانسان في الارض ؟

الواقع ان كل ما يصدر عن الكون ليخدم الحياة يدخل في مفهوم الموارد الطبيعية ، ويتساوى في ذلك ضوء الشمس ونور القمر والرياح اللواقح وتياراتها التي تحمل السحاب الذي يتحول الى مطر . . . الى غير ذلك من الموارد التي لم يقف الانسان بعد على كل اسرارها « وما أوتيتم من العلم الا قليلا » .[1]

ان الكون هو بيئة الانسان الكبرى ، والكون بما فيه من مجرات وسدم ومجوعات نجمية وكواكب وأقمار ومذنبات ونيازك وشهب . . . الخ يكوّن نظاما مترابطا ومتكاملا وتحكمه قوى محددة ، ولو اختل بعضها لأثر في حركة هذه المكونات وسبب اضطرابات تهدد كل ما فيه أو بعض ما فيه ، فمثلا مجرد اختلال كمية الطاقة الشمسية التي تصل الى الأرض كاف لجعل الأرض حارة الى حد لا يسمح للحياة بالبقاء او باردة الى حد يقضي على الحياة .

ومن هنا فان اتزان البيئة تحكمه العوامل التي تحدد البيئة ، وتحد من طغيان اي عنصر فيها على الباقي .

ورغم ان المتأمل في توازن البيئة يستشعر دعوة خالقها الى الحفاظ على هذا التوازن فان الانسان هو اكبر مؤثر في البيئة ، حيث بدأ يغير فيها تغييرا كبيرا ويخل بتوازنها اخلالا شديدا .

منهج التعامل مع الموارد البيئية في الاسلام :

وجدير بالذكر ان التعامل مع كل من هذه الموارد في الاسلام

(١) سورة الاسراء ، من الآية ٨٥ .

مشروط بالحفاظ على سلامتها ، وجعلها صالحة لاشباع حاجات كل الأجيال ، وذلك بصرف النظر عن موقف اي جيل منهـا من قضية الوحدانية او من الاسلام ككل ، فالمسلم حينما يتعامل مع هذه الموارد لا يتصرف في عزلة عن غير المسلم بحيث يتجاهل حق هذا الاخير في ان ينتفع بنعم الله في الارض . والسبب في ذلك ان اي افساد للبيئة يسببه الانسان في اي مكان من الارض لا يلبث ان يحدث اثره في بقية الأمكنة إن عاجلا او آجلا ، وفي هذا نجد ان الله كرم ابن آدم دون نظر الى عقيدته كما في قوله تعالى : « ولقد كرمنا بني آدم وحملناهـم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنـا تفضيلا »[1] . فكل بني آدم يتمتعون بهذا التكريم لمجرد كونهم بشرا ودون نظر لعقيدتهم في ذلك . ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى ايضا : « قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون » .[2] .

ومفاد ذلك ان الله ينكر تحريم المتع والنعم التـي انعـم بهـا على الناس ، وهي وان كانت للذين آمنوا في الحياة الدنيا بالاستحقاق وان شاركهم فيها غيرهم ، فهي خاصة بهم يوم القيامة دون ان يشاركهم فيها الآخرون .

والخلاصة في ذلك ان القرآن الكريم انما يقرر وحدة هذه البيئة ، ويطالب المسلم بالحفاظ عليها ما وسعه ذلك ، ليستفيد منها المجتمع ككل .

هذا وقد اشار القرآن الكريم الى الكثير من الموارد صراحة جملـة

(١) سورة الاسراء ، الآية ٧٠ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية ٣٢ .

وتفصيلا ، وأكد اهميتها وضرورة الافادة منها بعد التطرق الى أسرارها .

ولعل الاشارة الى هذه الموارد جملة ، هو التقرير بأن السموات والأرض وما بينهما مسخرة لخدمة الانسان ، كما سلفت الاشارة اليه ، سواء من حيث ما استوعبه الانسان منها وما لم يستوعبه بعد .

ولقد وردت اشارة القرآن الكريم الى هذه الموارد كما في قوله تعالى : « ألم تروا ان الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض واسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير . . . »[1] .

وكما في قوله جل شأنه : « وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » .[2]

وفي الآية الأولى نجد ان الله سخر السموات والأرض ، وما فيهما من نعم ظاهرة وباطنة للانسان . ومفاد ذلك ان في تفصيلات خلق الله ما قد يبقى سرا مغيبا عن الانسان ، وان كان وجوده في السموات والارض وفيما بينهما ضروريا لاستمرار الحياة الانسانية .

أما في الآية الثانية فان الاشارة الى ان كل ما في السموات وما في الأرض سخر لخدمة الانسان جاء مطلقا دون الاشارة الى ظاهر وباطن النعم المختلفة فيهما .

أما الاشارة الى هذه الموارد تفصيلا ، فقد جاءت كثيرة بهدف الوعظ والاستيعاب والتعرف على الله خالق هذه الموارد .

ونستطيع ان نشير تباعا الى ابرز الموارد الطبيعية القريبة من

---

(١) سورة لقمان ، الآية ٢٠ .

(٢) سورة الجاثية ، الآية ١٣ .

الانسان وهي : السماء ، والأرض ، والماء ، والنبات ، والحيوان ، سواء في الفكر المعاصر او من منظور اسلامي .

وجدير بالاشارة أنه حينما يتم طرح هذا الموضوع في هذا النطاق المحدود ، فان ذلك يعني الاقتصار على جانب من ابعاد البيئة المكانية فقط ، وهو ما سنبدأ معه بالسماء .

اولا : السماء :

ينفرد الاسلام بالحديث عن السماء ، حينما يشير الله جل شأنه الى تسخير السماء الدنيا للانسان بحيث تكون زينة لفضاء الأرض ، ومصدرا للجمال الذي يبعث الرضا والسكينة في النفوس ، فضلا عن الدور المنوط بالسماء في حفظ الكرة الارضية لاستمرار صلاحيتها للحياة الانسانية ، وقد عبر القرآن الكريم عن ذلك بقوله في مناسبات متعددة منها ما يلي :

١ ـ « إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب ، وحفظا من كل شيطان مارد »[١]

٢ ـ « وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظا ذلك تقدير العزيز العليم » .[٢]

٣ ـ « ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين » .[٣]

٤ ـ « ولقد جعلنا في السماء بروجا وزيناها للناظرين ، وحفظناها من كل شيطان رجيم » .[٤]

---

(١) سورة الصافات ، الآيتان ٦ ، ٧ .

(٢) سورة فصلت ، الآية ١٢ .

(٣) سورة الملك ، الآية ٥ .

(٤) سورة الحجر ، الآيتان ١٦ ، ١٧ .

٥ ـ « أفلم ينظروا الى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج » .[١]

ومن كل ذلك يتضح لنا ان تسخير السماء الدنيا الذي تتحقق به موارد الحياة والمعايش هو في استمرار هذه السماء زينة للكون ومصدرا للحياة على الأرض .

وكأن الله سبحانه وتعالى يقرر بذلك حقيقة اساسية هي ان السماء الدنيا ضمانة اولى لاستمرار الحياة والرضا والسكينة .[٢]

فاذا تقررت هذه الحقيقة ، فان الله سبحانه وتعالى يتحدث عما له علاقة بالسماء مما سخره كذلك للانسان ، ومن ذلك قوله جل شأنه :

١ ـ « الله الذي رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى يدبر الأمر يفصل الآيات لعلكم بلقاء ربكم توقنون » .[٣]

٢ ـ « وسخر لكم الليل والنهار » .[٤]

٣ ـ « ألم تر ان الله سخر لكم ما في الأرض والفلك تجري في البحر بأمره ويمسك السماء ان تقع على الأرض الا باذنه ان الله بالناس لرءوف رحيم » .[٥]

٤ ـ « ان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار

---

(١) سورة ق ، الآية ٦ .

(٢) انظر في ذلك الدراسة التي اعتمدنا عليها والخاصة بالأسس العامة لتشريع الأحكام الخاصة باصدار مشروع قانون اسلامي لحماية البيئة في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، صفحة ١٦ .

(٣) سورة الرعد ، الآية ٢ .

(٤) سورة ابراهيم ، من الآية ٣٣ .

(٥) سورة الحج ، الآية ٦٥ .

والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما انزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الـرياح والسحـاب المسخـر بـين السماء والأرض لآيات لقـوم يعقلون » .(١)

ان هذه الآيات، وغيرها كثير ،تؤكد ان العناية الالهية جعلت السماء وما فيها مسخرة للانسان ، وبمثابة حماية له ولرزقه ومعاشه ، ومن ثم فان محاولة افسادها افساد للحياة جميعها على الأرض حيث امرنا الله سبحانه وتعالى بالحفاظ عليها .

ويكفي ان تكون حياة الأرض مرتكزة على ماء السماء ، ذلك ان حياتها استمرار لحياة الانسان وكل ما هو مسخر في الأرض لخدمة الانسان ، وقد سبقت الاشارة الى قوله تعالى : « وما أنـزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها . . . » .

ذلك بعض من كل عن السماء ، فماذا عن الارض ؟

ثانيا : الأرض :

الأرض هي كوكب الحياة ، فلم يتوصل الانسان الى كشف وجود اي شكل من اشكال الحياة في مكان آخر غير الأرض رغـم التقـدم المطـرد في ارتياد الفضـاء . فالأرض هي المأوى الـوحيد لكل صور الحياة ، وحتى عندما يغزو الانسان الفضاء فانه ينتقل في مركبة تحوي « ظروفا » أرضية ، لأن « ظروف » المواقع التي يصلهـا لا تناسـب الحياة،وفي هذا يقول الله تعالى : « الذي جعـل لكم الأرض مهـدا وسلك لكم فيها سبلا وانزل من السماء ماء فأخرجنا به ازواجا من نبات شتى . كلوا وارعوا انعامكم ان في ذلك لآيات لأولي النهى .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٦٤ .

منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى » .[1]

والأرض جزء من الكون الواسع الذي لم يحط الانسان بعد بحدوده . . . هذا الكون الذي يتكون من مئات الملايين من المجرات .

والمجرة نظام نجمي يتكون من آلاف الملايين من النجوم ، بالاضافة الى الغبار الكوني والسدم أو السحب الكونية ، والمجرة التي تقع فيها الارض تعرف بالطريق الحليبي أو طريق التبان ، وهي عبارة عن نظام نجمي ضخم يضم مئات الآلاف من النجوم ، وشمسنا واحدة من هذه النجوم ، وكوكبنا الصغير الاخضر واحد من الكواكب التسعة (عطارد ـ الزهرة ـ الأرض ـ المريخ ـ المشتري ـ زحل ـ أورانوس ـ نبتون ـ بلوتو) التي تدور حول الشمس . . . ولكل كوكب توابعه أو اقماره التي تشاركه الدوران حول الشمس . . ، وما قمرنا الا تابع يدور حول الأرض كما يدور معها في مدارها [2] ، وتتفاعل هذه العناصر مع بعضها تفاعلا معقدا ومتشابكا ولكنه محدد ، الأمر الذي تنتج عنه هذه الكرة كبيئة صالحة لاستمرار الحياة الى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا .

هذا وتتجزأ هذه البيئة الى بيئات أصغر فأصغر ، مكونة من نفس العناصر والمكونات الكبرى ، ورغم ما يبدو من انها مستقلة عن بعضها ، فانها ليست كذلك على اساس انها تتأثر بالبيئات من حولها وبالبيئات الأكبر منها في اطار من التوازن المرن الذي يحكم هذه وتلك .

فاذا تم تغيير في أحد العناصر أو عدد منها اختل هذا التوازن ،

---

(١) سورة طه ، الآيات ٥٣ ـ ٥٥ .

(٢) انظر : رشيد الحمد ، محمد سعيد صباريني ، البيئة ومشكلاتها ، المرجع السابق ، صفحة ٣٤ ـ ٣٥ .

وحدثت تفاعلات تؤدي الى توازن جديد ، على أنه اذا كان الاختلال كبيرا وضخما حدث تحول جذري في البيئة وتغيرت ملامحها وخصائصها بشكل يقضي على الحياة بصورتها التي كانت عليها ، وتصبح العلاقات الحيوية فيها من نوع آخر تماما"[1] .

والأرض بمثابة ذرة هباء دقيقة تسبح في محيط الكون الشاسع ، وهى تعتمد اعتمادا مصيريا على الشمس حيث ان الجاذبية الشمسية هى التي تثبت الأرض في دورانها حول نفسها ، وأشعة الشمس هى المصدر الرئيسي للطاقة .

إن موقع الارض ومكوناتها تهيىء الظروف الملائمة للحياة ، ومع ذلك فإن الجزء المأهول من الارض لا يزيد عن غلاف سطحي يشمل التربة الى عدة أمتار ، وكل المحيطات والبحار والمياه العذبة . ويبلغ سمك هذا الغلاف حوالي ٢٤ كيلومترا على اساس ان اقصى عمق في المحيطات حوالي ١٣ كيلو مترا ، واعلى قمة للجبال حوالي ١١ كيلو مترا [2] .

ان الارض بسهولها وجبالها ووديانها هى المكان الوحيد الذي يجد الانسان فيه مكانا لسكنه ومصدرا أساسيا لرزقه ، ويمارس فيه نشاطاته الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم وجب أن يكون الامتناع عن افسادها حصيلة معرفة الانسان بالدور المنوط بها .

فالأرض فراش للانسان يفترشه سعيا للراحة والأمن ، وفي هذا قال الله تعالى : « الذي جعل لكم الأرض فراشا [3] » .

---

(١) انظر : زهير الكرمي ، العلم ومشكلات الانسان المعاصر ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٧ ـ ٢١٩ .

(٢) انظر : زهير الكرمي ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٨ ـ ٢١٩ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية ٢٢ .

وفضلا عن ذلك ، جعل الله الأرض الموطن الذي يمارس الانسان فيه الخلافة التي أعدها الله لها ، فقد قال جل شأنه : « وهو الـذي جعلكم خلائف الأرض[1] » .

كما أن الارض مصدر اساسي للمعايش ، ففيها الشجر المثمر ، والمياه الصالحة للشرب ، وفي ارجائها يعيش الحيوان الـذي يتغـذى الانسان بلحمه ، وصدق الله تعالى حين يقول : « ولقد مكناكم في الارض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون [2] » .

وفـوق هذا وذاك ، فان الأرض تمثـل المادة التـي خلـق منهـا الانسان ، فقد خلقه الله من الطين ، (أومن الحمأ المسنون ، أومن صلصال كالفخار) .

تلويث الأرض :

رأينا أن الانسـان هو العنصر الاكبـر المؤثـر في البيئـة . ورغـم الحرص الذي يبديه الانسان على التمسك بالأرض ، فإن تصرفاتـه أدت وتؤدي الى تلويث البيئة ، ومن أوجه تلويث البيئة التي تنتج عن تصرفات الانسان ما يلي :[3] :

١ ـ اغتصاب مساحات متزايدة من البيئة الطبيعية والزراعية من أجل امتداد المدن وشق الطرقات وبنـاء المطـارات واقامـة المصانـع والسـدود . . . الـخ ، وكل عملية من ذلك إمـا أن تقلل مساحـة الأرض المزروعة أو القابلة للزراعة ، أو تخل بتوازن البيئة مما يغير في طبيعتها وينعكس بالتالي على الحياة على الارض .

وتكمن خلف تصرفات الانسان عموما زيادة عدد السكان وتطور

---

(١) سورة الانعام ، من الآية ١٦٥ .
(٢) سورة الأعراف ، الآية ١٠ .
(٣) انظر : زهير الكرمي ، المرجع السابق ، صفحة ٢٢٦ ـ ٢٣٢ .

التكنولوجيا ، ومع ذلك فانه يتعين على اصحاب القرارات في ذلك ، من قادة ومهندسين وغيرهم ، أن يكون لديهم مفهوم كامل عن البيئة وعناصرها وتفاعلاتها ، وأن يزنوا بدقة جميع الاحتمالات عند تنفيذ أي من هذه المشروعات بهدف جعل الضرر البيئي في حده الادنى .

٢ ـ تلويث الأرض بالفضلات المعدنية والكيماوية والاشعاعية المتزايدة ، ورغم أن الانسان قديما كان يتخلص من فضلاته بالقائها في الأرض ، فانها كانت محدودة وغير ذات تأثير فعال ، غير أن تطور التكنولوجيا وتزايد اعداد الناس ، زاد من كمية الفضلات الى الحد الذي اضطرت السلطات معه الى تخصيص مكان لهذه الفضلات . كما أن الفضلات الكيماوية صارت تؤثر في تركيب التربة الكيماوي ، وقد أثبتت بعض التجارب أن بعض النباتات تختزن في خلاياها وانسجتها كميات من المواد الكيماوية السامة التي تمتصها من التربة الملوثة ، وهذه تنتقل الى الحيوان والانسان ، وقد تنتهي بهما الى الموت اذا وصل تركيز هذه المواد الى الحد المميت .

واما الفضلات الاشعاعية فأثرها على الحياة الانسانية والحيوانية والنباتية كبير وخطير .

ويمكن اعادة استعمال الفضلات المعدنية بإعادة تصنيعها ، كما يتحتم معالجة الفضلات الكيماوية بمفاعلتها بمواد أخرى بحيث ترسب المواد السامة ، وقد يستطيع العلم الحديث ايجاد وسيلة للافادة منها ، ولنا فيما يقوم به النبات الأخضر من تحويل غاز ثاني أكسيد الكربون الضار الى غذاء وأوكسجين خير أسوة في ذلك .

٣ ـ انقاص خصوبة الأرض نتيجة سوء استغلالها ، فمن المعروف أن طبقة التربة السطحية هى أكثر الاجزاء فعالية في عملية الزراعة ، فاذا ما ازيل الغطاء الخضري الذي يجعل حبيبات التربة

متماسكة ، تعرضت التربة للتذرية بالـرياح والانجـراف بالسيول ، وتعرت نتيجة لذلك الطبقة التي تليها ، وهى اقـل خصبـا الى حد كبير ، بل قد يصل ذلك الى تحويل تلك المنطقة الى صحراء ، ومن هنا يحدث زحف صحراوي على الأرض الزراعية .

ذلك عن تلوث الأرض في الفكر المعاصر ، وقد سبق أن رأينا أن ابعاد التلوث في الاسلام أوسع نطاقا منها في هذا الفكر ، على اساس أن التلوث ليس حصيلة عوامل مادية فقط ، وانما يضاف اليها جانب أدبي كذلك ، وقد قصدنا بالجانب الأدبي توفير الظـروف السياسية والاجتماعية والتربوية التي تحض القادرين على العمل على استصلاح الأرض الموات واحيائها وصيانة الزرع حتى يبلغ حصاده ، ودفع حق الفقير يوم هذا الحصاد ، فاستمرار عطـاء الأرض مرهـون بالعـدل الاجتماعي والتعاون بين الناس .

واذا كان التلوث يعنـي الحيلولـة دون أن تكون الأرض صالحـة للعطاء ، فان كل سلوك يحقق ذلك ماديا كان أو معنويا يعتبر من قبيل التلوث ، كما لو تسبب حاكم مثـلا في هجـرة الأرض من جانـب الفلاحين ، أو حرمان أصحاب الحقوق من حصاد ثمرها أو انـزال الظلم بهم بأى وجه من الوجوه .

ثالثـا : المـــاء :

الماء ضرورة من ضرورات الحياة ، وكلما ازداد تقدم المجتمعات ازداد احتياجها للماء ، وللماء استعمالات تبدأ من الشرب والاغتسال والري الى توليد الطاقة والصناعة واطفاء الحرائق .

وبالاضافة الى مياه البحار والمحيطات والمياه الساحلية ، فان المياه الداخلية تنقسم ـ حسب مصدرها ـ الى ثلاثة أنواع :

١ ـ مياه الأمطار .

٢ ـ المياه السطحية ، وهي ما تجمع في الانهار والبحيرات والخزانات .

٣ ـ المياه الجوفية ، وهي ما تسرب خلال طبقات الأرض وتجمع تحت سطح الأرض ، ويحصل عليها الانسان من خلال الآبار والعيون . ورغم تعدد هذه المصادر ، فان الماء الصالح للاستخدام محدود الى حد كبير على الكرة الارضية ، على اساس أن معظم مياه الأرض مالحة وغير صالحة للاستعمال ، سواء في الشرب أو الري أو الصناعة .

وقد أحس الانسان منذ القدم بمشكلة ندرة الماء الصالح لاستعماله ، فتجمع اولا حيثما كان هناك مصدر لهذا الماء ، وهاجر من مكان الى آخر طلبا له ، ثم ابتنى الآبار والخزانات لجمعه وتخزينه لحين الحاجة .

وجدير بالذكر أن الصحراء ليست أرضا مجدية بذاتها ، بل ان جدبها هو ثمرة حرمانها من الماء ، فلا حضارة دون أرض مزروعة ، ولا أراض مزروعة دون ماء ، ولا ماء مالم تجد السماء بحاجة الأرض والناس منه .

وعلى ذلك فليس بمستغرب أن يمن الله على عباده بما ينزله من ماء السماء الذي يهبط الى الارض نقيا قادرا على توفير أسباب الحياة لكل كائن حي .

ومن نعم الله أن الماء الذي ينزل من السماء ، انما ينزل بقدر معلوم ، بحيث يستجيب لحاجات البشر ان هم احسنوا الافادة منه وحالوا دون ان يهدر أو أن يصب في مياه البحار والمحيطات .

وأما أن نزول الماء من السماء يتم بقدر ، فان ذلك يعنى انه لا يندر

بحيث يعجز عن احياء الأرض ، ولا يزيد بحيث يغرق الأرض ويقضي على الحرث والنسل ، ومع ذلك فان نزوله بقدر لا يحقق الغرض منه مالم يستجب الانسان لدعوة الله ، ومالم يحافظ على صلاحيته وحمايته من التلوث .

ويحدثنا القران الكريم عن الماء والنعم التي تترتب على نزوله في قوله تعالى : « هو الذي انزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون . ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات ، ان في ذلك لآية لقوم يتفكرون[١] » .

فالمياه التي تنزل من السماء تستخدم للشرب ولانبات الزرع ، ولهذا اذا افسدها الانسان فانما يكون قد كفر بنعمة الله وتصرف تصرف غير الشاكرين لأنعمه .

ويتكرر الحديث عن نعم الله التي تتمثل في المياه التي تنزل من السماء حيث يقول جل شأنه :

١ ـ « وأرسلنا الرياح لواقح فانزلنا من السماء ماء فاسقيناكموه وما انتم له بخازنين[٢] » .

٢ « والارض بعد ذلك دحاها . أخرج منها ماءها ومرعاها . والجبال أرساها . متاعا لكم ولأنعامكم[٣] » .

٣ ـ « والله انزل من السماء ماء فأحيا به الارض بعد موتها ان في ذلك لآية لقوم يسمعون[٤] » .

ولعل تكرار الحديث عن نعم الله في ذلك يكون بمثابة توعية

---

(١) سورة النحل ، الآية ١٠ ـ ١١

(٢) سورة الحجر ، الآية ٢٢

(٣) سورة النازعات ، الآيات ٣٠ ـ ٣٣

(٤) سورة النحل ، الآية ٦٥ .

للانسان بأهمية الحفاظ على نعمة الله المتمثلة في المياه ، وبالتالي تجنيبها كل أخطار التلويث والفساد ، بل لعل ذلك يكون دافعا لاصلاح الأرض واحيائها بالماء النازل من السماء ، وفي هذا يأمرنا الله سبحانه وتعالى بقوله : « ولا تفسدوا في الأرض بعد اصلاحها ، وادعوه خوفا وطمعا ان رحمة الله قريب من المحسنين[1] » .

واذا كانت المياه نعمة من الله على عباده ، فانها نعمة مباحة للجميع بشرط أن يحافظوا عليها من كل افساد ، على أساس انها حاجة اساسية Basic Need لهم جميعا ، ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم : « الناس شركاء في ثلاثة : الماء والكلأ والنار » .

وعلى هذا الاساس ، فان افساد الماء من جانب البعض يعني اسقاط حق الآخرين فيه ، وتضييع ما اعد الله لعباده ومكنهم منه .

ويحدثنا القرآن الكريم عن قطاع آخر من المياه ، وهو قطاع البحار والمحيطات ، ويخبرنا بأن هذا وذاك قد خلقا لحماية حياة البشر ولتوفير الطعام لهم ، وفي هذا يقول الله تعالى : « وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا[2] . . . » ، فضلا عن المواخر التي تمخر عباب البحار والمحيطات فتقرب المسافات وتزيد من منافع الانسان في كل مكان .

تلويث المياه :

تنبه الانسان متأخرا ليكتشف أن مصادر كثيرة من المياه الصالحة للاستعمال لم تعد كذلك ، فقد تحولت بحيرات وانهار الى مجار ميتة ، فاختلت البيئة في توازنها ، وماتت الكائنات الحية التي كانت تعمر

(١) سورة الأعراف ، الآية ٥٦
(٢) سورة النحل ، الآية ١٤

البيئة ، وتركت المجال أمام البكتيريا وغيرها من الكائنـات الدقيقـة التي تضر بالانسان ، وانتقـل التلـويث الى ضفـاف المصـادر المائية مهددا بخطورة أكبر واكبر .

ولا يقتصر التلويث على مصادر المياه العذبة الصالحـة لاستعمال الانسان ، بل يتعداها الى البحار والمحيطات ، وفي هذا رفع خبراء التلوث الصوت عاليا بسبب التعامل المدمر مع البحـار والمحيطـات التي تستقبل كل يوم عشرات الألوف من اطنان النفايات ، إما من السفن المارة ، واما من المجاري التي تصب عند شواطئها مما يهـدد حياة الحيوان والأنسان بالتلوث .

وقد كثر الحديث عن مادة الزئبق السامة التي تصب في مياه اليابان خارجة من مصانعها ، حيث سببت وتسبب تسمم حيوانات البحـر التي تنتقل الى الانسان الذي يعيش عليها أو يتغذى بها .

ومن ناحية اخرى ، فان بعض الحكومات دأبت على ابقاء المواد المشعة ومخلفات الاسلحة الكيماوية في اعماق البحر متجاهلة خطورة ذلك على الانسان .

أن اهمية العناية بحماية البيئة البحرية تكمـن فيما يعقـده عليهـا الانسان من اهمية في مجال الغذاء والتعـدين . . . الـخ ، فالبحـار والمحيطات مصادر بكر للثروات التي لـم يكتشف الانسان بعد منها الا قدرا محدودا وضئيلا ، وهو ما أشارت اليه الآية الكريمة السالفـة الاشارة اليها .

رابعـا : النباتـات :

يعتمد الانسان على النباتات كمصدر للغذاء له ولماشيته وكمصدر للألياف والزيوت والعقاقير وغيرها من المواد الهامة ، فالغذاء الذي

نأكله أما إن يتكون من منتجات نباتية أو من منتجات الحيوان الذي يتغذى على النبات . كما أن انارة بيوتنا ومصادر الطاقة لمصانعنا اعتمدت أو تعتمد إما على الفحم المتكون من الغابات في الأحقاب الغابرة أو من البترول ، وهو بقايا جيولوجية لنباتات وحيوانات ، والأخشاب التي يعتمد عليها أثاث منازلنا ، والحرير والقطن والكتان ـ التي تصنع منها الأزياء ـ وكثير من العقاقير النباتية ، لم تكن لتتوفر لولا وجود النبات .

وللأشجار والنباتات ظلال ممدودة فضلا عن ثمارها الوفيرة ، كما انها تقوم بتطهير الهواء من بعض ملوثاته . فلو خلت الأرض من ظلال هذه الاشجار والنباتات لعاني الانسان كثيرا ، ولو لم تعد الأشجار والنباتات تؤتى ثمارها أو حصادها ، لحرم الانسان من جانب كبير من طعامه ، واذا قطعت هذه الاشجار فقدت البيئة توازنها ، وتعرض الهواء الذي يتنفسه الناس لكثير من التلوث والفساد .

وحين نستبين هذه المعاني من كتاب الله عز وجل ، نجده يطرح دور الأشجار والنباتات في توفير الطعام لعباده في مناسبات متعددة منها :

١ « ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا ان في ذلك لآية لقوم يعقلون ، وأوحى ربك الى النحل أن اتخذى من الجبال بيوتا ومن الشجر ومما يعرشون ، ثم كلى من كل الثمرات فاسلكى سبل ربك ذللا يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس ان في ذلك لآية لقوم يتفكرون[1] » .

٢ ـ « ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب

---

(١) سورة النحل ، الآيات ٦٧ ـ ٦٩ .

الحصيد ، والنخل باسقات لها طلع نضيد ، رزقا للعباد واحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج[1] » .

وتتفق هذه الآيات ، وغيرها كثير ، على توفر النعم التي أنعم الله بها على عباده في النباتات والأشجار ، ويترتب على ذلك أن أى عدوان على هذه النعم ، هو عدوان على الله وكفر بنعمته . ولا يتحقق العدوان على هذه النعم فقط من خلال سوء التصرف أو الاستهتار بحقوق الناس فيها ، وانما ينسحب كذلك الى تلويث النباتات واخراجها في النهاية عما فيه صلاح العباد الذين سخرت لهم هذه النباتات .

ولا يقتصر دور النبات والأشجار على توفير الطعام للانسان ، بل يتعداه الى بعض الحيوان الذي أحل الله أكله ، وبالاضافة الى ذلك ينسحب دور الاشجار الى توفير الظلال ، وفي هذا يمن الله على عباده أنه يمدهم بالظل اعلانا عن أهمية الدور الذي يقوم به مع حرارة الشمس المحرقة في أيام الصيف وخاصة في الصحراء ، وهنا يقول الله تعالى : « الم تر الى ربك كيف مد الظل ولو شاء لجعله ساكنا[2] . . . » .

وقد كرر عز وجل بما يلفت النظر ، أهمية الظلال ، ودورها في توفير الراحة للبشر ، فهى ليست نعمة في الدنيا فقط ، بل وفي الآخرة كذلك ، فهو يجعل للظلال فضلا كفضل البصر والنور كما في قوله تعالى : « وما يستوى الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور ، ولا الظل ولا الحرور[3] » .

---

(١) سورة ق ، الآية ٩ ـ ١١

(٢) سورة الفرقان ، الآية ٤٥

(٣) سورة فاطر ، الآيات ١٩ ـ ٢١

وحينما يصف المولى سبحانه وتعالى بعض نعم الجنة يقول جل شأنه : « في سدر مخضود ، وطلح منضود ، وظل ممدود ، وماء مسكوب ، وفاكهة كثيرة ، لامقطوعة ولا ممنوعة[1] » .

وحينما تحدث الله تبارك وتعالى عما يصيبه أصحاب الجنة من الخير قال : . . . لهم فيها أزواج مطهرة وندخلهم ظلا ظليلا[2] » .

أما عن الظلال كأحد أوصاف الجنة ، فيقول الله تعالى في ذلك : « تجرى من تحتها الأنهار أكلها دائم وظلها[3] » ، ويقول كذلك : « هم وازواجهم في ظلال على الأرائك متكئون[4] » ، وهناك آيات أخرى كثيرة تدل كلها على نعمة الله التي تتمثل في الدور المهم لظلال الاشجار .

والسؤال الآن هو : أليس من يمنع الحياة عن الاشجار والنباتات التي يتوفر لها الظل والخير انما يرتكب جريمة في حق البشر ويتنكر لنعمة من نعم الله ؟

أو ليس التلويث الذي يحول دون سلامة الاشجار والنباتات هو قضاء على مصدر الغذاء والظلال وحرمان للناس منهما ؟

لقد اتقن الله صنع كل شيء خلقه ، وفي ذلك خلق الله النباتات والأشجار بمثل الاتقان والاحسان اللذين حققهما لأرفع مخلوقاته ، واذا كان لكل مخلوق سننه وقوانينه ، فان النباتات لها قوانينها ، حيث تحتاج الى الأرض الصالحة والمناخ المناسب والخدمة المستمرة ؛ بحيث تبقى صالحة لأداء دورها في الحياة ، ومن هنا اذا تصرف الانسان تصرفا لا يحتفظ لهذه النباتات والأشجار بدورها الذي خلقت من

---

(1) سورة الواقعة ، الآيات ٢٨ ـ ٣٣

(2) سورة النساء ، من الآية ٥٧

(3) سورة الرعد ، الآية ٣٥

(4) سورة يس ، الآية ٥٦

اجله ، فقد أفسد ، ان عطل مهمتها ، وبالتالي أساء الى الخلق الذي رتب الله اجزاءه وربط بعضها ببعض بحيث تتحقق منه في النهاية المنفعة العامة لعباد الله ,

وهل هناك جرأة أكثر على الله وتجاهل لأوامره ونواهيه من افساد الصورة التي منحها الله لخلقه وايجاد الثغرات في بنية الكون أو الطبيعة أو الحياة ؟

وكما ان افساد هذه الصورة مدان من الله ، فان اصلاح ما فسد منها مرغوب ومثاب من الله كذلك ، وفي هذا يقول الله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون[1] » .

وكما قال بعض المفسرين[2] ، فان المقصود بالأكل هو الانتفاع من جميع الوجوه ، وسواء كان النفع ماديا أو معنويا ، وأن المقصود بالطيب هو الحلال ، وقد ربط الله أكل الطيب الحلال بالشكر على النعمة ، والشكر ، كما قال الشاطبي ، هو صرف النعمة فيما خلقت له[3] ، فحيث إن كل شيء خلق لهدف ، فان توجيه الشيء للهدف الذي خلق من أجله يعتبر شكرا لله على هذا الشيء يستحق المثوبة من الله .

وتجدر الاشارة الى ان أكل الرزق الطييب الحلال ، والانتفاع به ، وشكر الله على ذلك بالسلوك العملي الذي يحفظ مصدر الرزق ويزيد من أبعاده لينتفع منه كثير من عباد الله ، هذا العمل كله يدخل في باب عبادة الله ، ولذلك ربطه الله بقوله « ان كنتم إياه تعبدون »

(١) سورة البقرة ، الآية ١٧٢ .

(٢) انظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن جـ ٢ ، صفحة ٢٠٧

(٣) انظر : الشاطبي ، الموافقات ، جزء ٢ ، صفحة ٢٢٤

أرأيت كيف يكون سلوك المرء عبادة يتقرب بها الى الله ، اذا ترتب على سلوكه نفع الآخرين من نعم الله ، وعدم الحيلولة دون تحقيق هذه الغاية ؟

رابعا : الحيوان :

اعتمد الانسان البدائي على الحيوان في الحصول على غذائه وملبسه ، وفي المراحل التالية تعلم الانسان تربية الحيوان والنباتات ، وبذلك ضمن موردا اكثر ثباتا لاشباع حاجته ، ومن ثم اصبحت الحياة اكثر احتمالا واسهل عيشا . وقد بدأ الانسان بزراعة وتحسين انواع كثيرة من النبات ، واستئناس وتربية انواع مختلفة من الحيوانات للاستفادة منها في مجالات شتى ، فبالاضافة الى انها مصدر غذاء مباشر له ، فانه يعتمد على منتجات الكثير منها ، ويستعمل بعضها كوسائل للتنقل او لمساعدته في الزراعة . ولا تقتصر اهمية الحيوانات للانسان فقط على الحيوانات الأليفة المعروفة ، بل ان هناك انواعا من الحيوانات البرية التي يستفيد منها الانسان ومن منتجاتها سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة .

على انه بسبب زيادة السكان باستمرار فان الطلب يزداد باستمرار كذلك على الحيوانات ومنتجاتها ، حتى وصلت الحالة حاليا الى درجة الخطورة ، الأمر الذي يستوجب التفكير جديا في استخدام هذا المورد بصورة علمية ومدروسة تضمن المحافظة عليه واستمراره . فمثلا ترتب على زيادة السكان ضيق المكان ونقص المأوى والغذاء الطبيعي المتوفر للحيوانات البرية ، فضلا عن زيادة الطلب على الطعام والمواد الأخرى ذات المصدر الحيواني ، الأمر الذي يهدد حياة الحيوان .

وقبل ان نتحدث عن افساد البيئة وتلويثها في عالم الحيوان وفقا للمنظور الاسلامي ، يتعين ان نقرر اولا ان الخلق كله وحدة متكاملة

الأجزاء ، واجزاؤ ها هذه مترابطة ترابطا عضويا لا ينفك بعضها عن بعض ولا يحتفظ بعضها بسلامته الا بفضل سلامة بعضها الآخر .

ان التصرف الوحيد للحفاظ على وحدة الخلق المتكامل الأجزاء هو الذي يهدف الى حماية التوازن . والمقصود بالتوازن هنا هو التعامل مع كل المخلوقات الجامدة والنباتية والحيوانية والانسانية على الصورة التي اوجدها الله دون افساد او تلويث ، ومع هذا التوازن البيئي تزداد فرصة الانسان في الحفاظ على سلامة المخلوقات .

والحيوان جزء هام من اجزاء الخلق ، حيث لكل جزء دوره في الحياة ، فالمبيدات الحشرية مثلا حينما تستخدم بغير علم ، فانها تبيد الحشرات النافعة كذلك ، ومن ثم يتحقق الاخلال بالتوازن .

وعليه إذا تم استخدام نتائج الأبحاث العلمية بطريقة عشوائية ، ، كان الفساد وتحقق عدم التوازن في البيئة ، ومن هنا فان تدخل الانسان للحفاظ على هذا التوازن ومراقبته باستمرار هو الذي يحول دون استشراء هذا الفساد ، ويجنب الحياة والأحياء مخاطره . فاذا استخدمت القنبلة الذرية بصورة غير واعية ، هدد التوازن في البيئة،ولا سبيل الى تفادي ذلك الا بالوعي الحضاري لدى الشعوب .

الانسان والحيوان في الاسلام :

أشرنا الى ان الغذاء الذي نأكله اما ان يتكون من منتجات نباتية او منتجات الحيوان الذي يتغذى على النبات، فلا يقتصر دور النبات على توفير الطعام للانسان ، وانما يتعداه الى بعض الحيوان الذي احل الله اكله للانسان .

وفضلا عن ذلك ، فان ثمة حيوانا ابيح صيده كالطير في السماء

والحيوانات البرية التي يؤكل لحمها ، ويستفاد من شعرها وجلدها وعظامها ، وفي هذا يقول الله تعالى : « واذا حللتم فاصطادوا . . . » ،[1] ويقول جل شأنه كذلك : « يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله ايديكم ورماحكم . . . .[2] .

كما يقول عز وجل : « يسئلونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما امسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه واتقوا الله ان الله سريع الحساب »[3] .

وبمقتضى هذه الآيات اباح الله للانسان صيد الحيوان ، ومع ذلك فان هذه الاباحة لا تعني القضاء على جنس الحيوان الذي ابيح صيده ، والا حرمت البشرية من المنافع التي تتمثل في هذا النوع من الحيوان . ويعني ذلك ان الصيد المباح يجب ان يكون مشروطا بخطة الحفاظ على البيئة الحيوانية ، بحيث تبقى للاجيال التالية مصدرا مستمرا لتحقيق المنافع ، سواء في صورة اللحم المأكول او الجلد او الشعر او العظام التي تستخدم استخدامات متعددة لصالح الانسان .

إن المبدأ الذي يحكم هذا التحفظ هو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » ، وعليه اذا كان غرض الصيد هو المتعة بقتل الحيوان ، فهو مكروه كراهية شديدة في رأي الفقهاء وفي مقدمتهم مالك وابن حنبل وأبو حنيفة .

ونظرا لأن التحريم او الكراهية يقاسان بمقدار الضرر الحاصل من

(١) سورة المائدة ، من الآية ٢

(٢) سورة المائدة ، من الآية ٩٤

(٣) سورة المائدة ، الآية ٤

الفعل المحرم او المكروه ، فانه من الطبيعي ان يحرم قتل الصيد عندما لا تكون هناك حاجة ماسة للانتفاع بلحمه او جلده او شعره او عظامه ، خاصة اذا هدد الصيد بالقضاء على الحيوان ، وكان سببا في حرمان الناس من الانتفاع به ، وهنا يكون شكر النعم بالحفاظ على توازن البيئة التي خلقها الله رحمة بالناس وتوفيرا لأسباب عيشهم .

وينسحب نفس المبدأ ايضا على طيور السماء ومنها ما يقدم خدمة كبيرة للانسان حين يلتهم الحشرات الضارة بالنبات ، ولهذا فان القضاء على هذه الطيور اخلال بالتوازن في البيئة وتفويت لتحقيق منفعة للانسان من هذا التوازن .

تلويث الجو واثر ذلك على الانسان والنبات والحيوان :

نعني بتلويث الجو تلويث الهواء ، ويرجع تاريخ تلويث الهواء الى اليوم الذي بدأ فيه الانسان استخدام الوقود للاغراض المختلفة ، ثم تضاعف بازدياد النشاط الصناعي وتطور وسائل المواصلات وازدحام المدن بالسكان .

ولقد عرّف خبراء منظمة الصحة العالمية « تلويث الهواء » بأنه الحالة التي يكون فيها الجو ـ خارج اماكن العمل ـ محتويا على مواد مركزة تعتبر ضارة بالانسان او بمكونات بيئته .

ويتكون الهواء الجاف المحيط بنا من النيتروجين بنسبة ٩٠ر٧٨٪ ، والأكسجين بنسبة ٩٥ر٢٠٪ ، وثاني اكسيد الكربون بنسبة ٠٣ر٪ ، والأرجون بنسبة ٩٣ر٠٪ ، ومن كميات ضئيلة من غازات اخرى ، وبعض الغازات المشعة ، ونسبة من بخار الماء تختلف باختلاف درجة الرطوبة [1] .

---

(١) انظر : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع في التعليم البيئي لمراحل التعليم العام ، سبقت الاشارة اليه ، صفحة ٣٧٨ وما بعدها .

وقد احتفظ الهواء المحيط بنا على مر العصور بتركيبه ثابتا بالرغم من النشاطات الحيوية التي تجري على سطح الأرض ، فالانسان ، وكذلك الحيوان ، يستهلك الأوكسجين بعملياته الحيوية ويعطي ثاني اكسيد الكربون ، ولكن النبات يستعمل ثاني اكسيد الكربون في عمليات البناء الضوئي ويحتفظ لنفسه بالكربون ويعيد الى الهواء غاز الأكسجين . فاذا زادت نسبة ثاني اكسيد الكربون في الهواء ، فان الفائض يذوب في المسطحات المائية ، كالبحار والمحيطات ، ويتفاعل مع املاح الكالسيوم الذائبة فيها ، ويترسب على صورة كربونات الكالسيوم . .

تلك أمثلة محدودة لبعض التفاعلات التي تؤدي الى حالة التوازن التي يحتفظ الهواء الجوي بفعلها بتركيبه ثابتا على مر الأزمان .

ومع ذلك فان وجود بعض المكونات الطبيعية للهواء بنسب ضارة او وجود مواد غريبة في الهواء يعتبر تلوثا .

مصادر تلوث الهواء [1] :

تنقسم مصادر التلوث الى مجموعات عديدة منها :

١ ـ مصادر طبيعية كالعواصف الترابية والبراكين ، وحرائق الغابات .

٢ ـ مصادر من صنع الانسان وتشمل :

أ ـ الصناعة ، وخاصة الصناعات الكيماوية والسماد والبتروكيماويات والأسمنت والحديد والصلب والسكر وغيرها .

ب ـ وسائل المواصلات كالسيارات التي تستعمل البنزين والسولار ، او القاطرات التي تسير بالفحم او منتجات البترول .

---

(١) انظر المرجع السابق ، صفحة ٣٧٩ وما بعدها .

جـ ـ محطات القوى التي تستعمل انواعا تقليدية من الوقود .

د ـ الأنشطة المنزلية التي تستعمل معها نفس الأنواع التقليدية من الوقود ، فضلا عن عمليات التخلص من المخلفات بحرقها .

٣ ـ التلوث بالميكروبات والفطريات المختلفة ، ويؤدي ذلك الى انتشار بعض الأمراض حيث تستطيع بعض الميكروبات ان تتخلل الاجسام عن طريق الجهاز التنفسي ، فضلا عن ان الفطريات تساعد في امراض الحساسية .

٤ ـ التلوث بالمواد المشعة : فمنذ ان استخدمت الذرة ، فقد ظهرت ولا تزال تظهر علامات خطيرة على الانسان والنبات والحيوان والجماد ، ومن أمثلة ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بصنع ثلاث قنابل ذرية ، في منتصف عام ١٩٤٥ ، حيث استخدمت احداها في أول تجربة ذرية واسقطت الاخريين فوق كل من هيروشيما وناجازاكي في ٦ ، ٩ اغسطس عام ١٩٤٥ ، وبهما قتل اكثر من مائة الف شخص ودمرت تماما اكثر من ٧٥٪ من مباني البلدين ، وجرح واصيب حوالي نصف مليون مواطن ، وكانت اصابات ٢٠٪ منهم بالامراض الاشعاعية المختلفة ، وما زالوا يعانون منها ويموتون تباعا حتى الآن .

وفضلا عن ذلك ، فان الموارد الاشعاعية تنتقل الى السلسلة الغذائية ومنها الى الانسان ، فيتم بها تلويث التربة والنباتات ، والأسماك ، والحيوان ، والمنتجات الحيوانية .... ومنها ينتقل التلوث الى الانسان .

وجدير بالذكر ان الأشعة تحطم الخلية وتسبب سرطان الدم والجلد والعظام والغدد وتؤثر في الصفات الوراثية ، وتؤدي الى عدم الاخصاب او ضعفه وموت الأجنة ، فضلا عن التشوه الخلقي .

أرأيت تلوثا ابعد في آثاره من التلوث بالمواد المشعة ؟

آثار تلوث الهواء :

يؤثر تلوث الهواء على الانسان والحيوان والنبات ، فضلا عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية ، فقد يؤدي التلوث مباشرة الى الوفاة او المرض الحاد ، وقد تحدث آثار مزمنة او متأخرة ومنها تهيج العينين واضطرابات الجهاز التنفسي .

كما قد يتأثر الحيوان بالتلوث ، إما تأثيرا مباشرا بالوفاة او المرض الحاد ، او تأثيرا غير مباشر كما هو الحال في تغذيته على نباتات ترسبت عليها مركبات الفلور التي تكثر في المناطق المجاورة لمصانع الألمونيوم ومصانع الأسمدة الفوسفاتية ، ومعها تتآكل اسنان الحيوان ، ويصاب بالهزال وبنقص في ادرار اللبن .

كما تتمثل آثار التلوث على النبات في قصور نموه ونقص محصوله .

ان آثار التلوث ، هذه وتلك ، ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية خطيرة تنعكس على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، ومن ذلك نجد ان غياب الانسان عن عمله لمرضه يزيد من نفقات الانتاج ، وينقص من الكفاءة الانتاجية والانتاج عموما ، كما ان تلف المحاصيل واصابات الحيوانات تضعف من المقدرة الانتاجية للدولة عموما ، وهو ما يتضمن زيادة في نسبة الفاقد ، وهدرا للموارد الاقتصادية المختلفة .

حماية الموارد الطبيعية في الاسلام :

رأينا ان الاسلام لم يقتصر على تعداد الكثير من الموارد الطبيعية كمصادر للنعم ، ولم يكتف بأن يبين لنا اهميتها والدور الحيوي الذي تقوم به ، بل جاوز ذلك الى الاشارة الى ضرورة حماية هذه

الموارد لتبقى ضمانة للأجيال القادمة كما كانت ضمانة للأجيال السابقة .

إن التعامل مع هذه الموارد يتعين ان يتم في ضوء السنن والقوانين التي جعلها الله ضمانة لاستمرار هذه الموارد ، وفي هذا امرنا الله ان نقلب النظر في البيئة الزمانية والبيئة المكانية ، ونحاول اكتشاف هذه القوانين وتلك السنن ، ولهذا قال الله تعالى : « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشيء النشأة الآخرة ان الله على كل شيء قدير »[1] .

ومؤدى ذلك ان التفكير في كيفية بدء الخلق وتقليب النظر في السماوات والأرض وما بينهما ، ثم التصرف على ضوء هذا التفكير بحيث لا يكون هناك تعارض مع سلامة هذه الموارد . . . . هو من قبيل العبادة ، لأنه تنفيذ لأوامر الله .

اننا اذا تذكرنا ان المخلوقات كلها بما فيها ارواحنا ، انما هي امانات مودعة بين ايدينا ، فقد وجب ان نحافظ على سلامتها حتى يتم ردها الى بارئها الذي هو الله سبحانه وتعالى .

وترتيبا على ذلك ، فان أي سوء تعامل او افساد لهذه الموارد يؤدي الى تعذر اداء مهمتها ، انما هو بمثابة خيانة للأمانة .

ومن البديهي ان نقرر ان الانسان المفسد لا يستطيع ان يغير مسارات النجوم والكواكب كما لا يستطيع ان يطفيء ضوء الشمس او نور القمر ، ولكنه يستطيع ان يفسد الموارد القريبة منه ، كالأرض والنبات والحيوان والماء والهواء .

ولأن افساد هذه الموارد يعتبر افسادا للحياة على الأرض ، فان

---

(١) سورة العنكبوت ، الآية ٢٠

حماية هذه الموارد تعتبر حماية للبيئة سواء كانت بيئة زمانية او مكانية ، على اساس ان الحاضر هو ابن الماضي وهو بذرة المستقبل ، ومن ثم فان صورة التاريخ تنعكس على الأجيال الحاضرة واللاحقة .

والخلاصة في ذلك ان الاسلام يهدف الى صيانة مصالح الناس وحماية حقوقهم من أي اعتداء سواء كانت المصالح والحقوق ضرورية او اقل ضرورة ، والحفاظ على الصحة والحياة مثلا يدخل في المصالح الضرورية ، ولهذا تتفاوت الاحكام التكليفية بين الفرض والواجب والسنة المؤكدة والنوافل وغيرها .

ومن البديهي ان نقرر ان اي ضرر يقع على الفرد او الجماعة من خلال افساد او تلويث البيئة هو مما يرفضه الاسلام ، ويطالب بمقاومته ، ومن هنا فان اي قانون يصدر وينفذ لتحقيق ذلك ، هو في حقيقته حكم يجمع بين الدنيا والآخرة .

ان المشكلة الحقيقية التي يعاني منها المسلم ، هي في تقلص مفهوم العبادة لديه ، بحيث ينحسر هذا المفهوم عن الميادين العلمية والاجتماعية ، مع ان الله سبحانه وتعالى يقرر تكامل هذا المفهوم بين الدنيا والآخرة في آيات كثيرة سبق ان اشرنا الى بعضها ، ونضيف الآن قوله تعالى : « اتل ما أوحى اليك من الكتاب وأقم الصلاة ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر والله يعلم ما تصنعون »[١] .

وفي هذا فان مفهوم الفحشاء والمنكر لا يقتصر على ظاهره ، وانما يتناول كذلك كل انواع الافساد في الأرض من جانب الانسان ، الأمر الذي يعني ارتباط الدنيا بالدين ارتباطا عضويا فلا دين بلا دنيا ، ولا خير في دنيا تقوم بغير دين .

---

(١) سورة العنكبوت ، الآية ٤٥

مراجع الدراسة

(أ) باللغة العربية :

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : كتب السنة :

١ ـ ابن الربيع الشيباني ، تيسير الوصول الى جامع الأصول من حديث الرسول ، المطبعة السلفية ، القاهرة .

٢ ـ الحافظ بن شهاب الدين ابي الفضل العسقلاني ، فتح الباري لشرح البخاري ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٩ .

٣ ـ الشوكاني ، نيل الأوطار ، طبعة الحلبي .

ثالثا : كتب الفقه والتراث :

١ ـ ابن الجوزى ، تاريخ عمر بن الخطاب ، الطبعة التجارية .

٢ ـ ابن تيمية ، الحسبة في الاسلام .

٣ ـ ابن حزم ، المحلى ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

٤ ـ ابن رشد الحفيد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

٥ ـ ابن عابدين (محمد امين الشهير بابن عابدين) رد المحتار على الدر المختار ، شرح تنوير الأبصار ١٣٢٤ هـ .

٦ ـ ابن قدامة ، ابو محمد عبدالله ، المغنى ، مطبعة الامام بالقاهرة .

٧ ـ أبو عبيد (القاسم بن سلام) الأموال .

٨ ـ أبو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم ، كتاب الخراج ، المطبعة السلفية .

٩ ـ الجزيري ، عبدالرحمن ، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ، المكتبة التجارية .

١٠ـ السيوطي ، الجامع الصغير .

١١ ـ الشاطبي (أبو اسحاق ابراهيم) الموافقات في اصول الاحكام .
١٢ ـ الشيباني ، محمد ، الاكتساب في الرزق المستطاب ، الطبعة الأولى ١٩٣٨ .
١٣ ـ الشريف الرضي ، نهج البلاغة .
١٤ ـ الغزالي ، الامام ، احياء علوم الدين ، مطبعة صبيح ١٩٥٨ .
١٥ ـ الغزالي محمد ، الاسلام والمناهج الاشتراكية ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٥١ .
١٦ ـ القرطبى ، الجامع لأحكام القرآن .
١٧ ـ الكاسانى (الامام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفى) .
كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع دار الفكر العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٤ .
١٨ ـ الماوردي ، أدب الدين والدنيا ، المطبعة الأميرية ، ١٩١٧ .
١٩ ـ الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب) ، الاحكام السلطانية ، المكتبة التوفيقية ١٩٦٦ .

رابعا : كتب اخرى :

١ ـ ابن حجر الهيثمي ، الزواجر عن اقتراف الكبائر ، القاهرة .
٢ ـ دكتور احمد العسال ودكتور فتحي عبدالكريم ـ النظام الاقتصادي في الاسلام مبادئه واهدافه ، مكتبة وهبة القاهرة ، ١٩٧٧ .
٣ ـ البهي الخولي ، الثروة في ظل الاسلام ، دار الاعتصام ١٩٧٨ .
٤ ـ السيد محمد عاشور ، دراسة في الفكر الاقتصادي العربي ، ابو الفضل جعفر بن على الدمشقي ١٩٧٣ .
٥ ـ تقي الدين احمد المقريزي ، اغاثة الامة بكشف الغمة او تاريخ المجاعات في مصر .

٦ ـ رشيد الحمد ، ومحمد سعيد صباريني ، البيئة ومشكلاتها ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد ٢٢ الكويت ١٩٧٩ .
٧ ـ رمضان لاوند ، الأسس العامة لتشريع الأحكام الخاصة باصدار مشروع اسلامي لحماية البيئة .
٨ ـ رفعت العوضي ، نظرية التوزيع ، الاقتصاد الاسلامي والفكر المعاصر ، مجمع البحوث الاسلامية ، جامعة الأزهر ١٩٧٤ .
٩ ـ دكتور رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧١ .
١٠ ـ زهير الكرمي ، العلم ومشكلات الانسان المعاصر ، عالم المعرفة العدد ٥ الكويت ١٩٧١ .
١١ ـ دكتور سعد المرصفى ، العمل والعمال بين الاسلام والنظم الوضعية المعاصرة ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٨٠ .
١٢ ـ دكتور سليمان الطماوي ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والادارة الحديثة ، دار الفكر العربي ١٩٦٩ .
١٣ ـ سيد قطب ، في ظلال القرآن ، دار الشروق .
١٤ ـ شوقي احمد دنيا ، الاسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ .
١٥ ـ دكتور عبدالحليم محمود ، الاسلام والايمان ، دار الكتب الحديثة ١٩٦٩ .
١٦ ـ عبدالحميد جوده السحار ، ابو ذر الغفاري ، مطبوعات مكتبة مصر .
١٧ ـ عبدالرحمن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون تحقيق الدكتور على عبدالواحد وافي ، لجنة البيان العربي .
١٨ ـ دكتور عبدالسلام العبادي ، الملكية في الاسلام ، القسم

الأول ، مكتبة الأقصى عمان ١٩٧٤ .
١٩ ـ عبدالكريم الخطيب ، السياسة المالية في الاسلام وصلتها بالمعاملات المعاصرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٦ .
٢٠ ـ دكتور عبدالمجيد مطلوب ، الوجيز في المدخل للفقه الاسلامي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٧ .
٢١ ـ دكتور عبدالهادي النجار ، أسس الاقتصاد السياسي ، توزيع مكتبة الجلاء بالمنصورة ، ١٩٨٠ .
٢٢ ـ دكتور عبدالهادي النجار ، اقتصاديات النشاط الحكومي ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٢ .
٢٣ ـ دكتور علي عبدالواحد وافي ، حقوق الانسان في الاسلام ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩ .
٢٤ ـ دكتور عمرو محيي الدين ، التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٥ .
٢٥ ـ دكتور عيسى عبده ، الاقتصاد الاسلامي مدخل ومنهاج ، دار الاعتصام ، ١٩٧٤ .
٢٦ ـ قحطان عبدالرحمن الدوري ، الاحتكار وآثاره في الفقه الاسلامي ، بغداد ١٩٧٤ .
٢٧ ـ محمد بن محمد مخلوف ، شركة النور الزكية في طبقات الملكية ، المطبعة السلفية .
٢٨ ـ محمد أبو زهرة ، محاضرات في المجتمع الاسلامي ، معهد الدراسات الاسلامية .
٢٩ ـ محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، دار الفكر بيروت ١٩٧٣ .
٣٠ ـ دكتور محمد دويدار ، دكتور مصطفى رشدي ، الاقتصاد السياسي ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٣ .
٣١ ـ دكتور محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب

الأول ، دار النهضة العربية ١٩٨٠ .
٣٢ ـ محمد سلامة جبر ، احكام النقود في الشريعة الاسلامية ، شركة الشعاع للنشر ، الكويت ، ١٩٨١ .
٣٣ ـ دكتور محمد شوقي الفنجري ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، دار النهضة العربية ١٩٧٢ .
٣٤ ـ دكتور محمد عبدالمنعم عفر ، السياسات الاقتصادية في الاسلام ، المطبعة العربية الحديثة ١٩٨٠ .
٣٥ ـ دكتور محمد يوسف موسى ، الفقه الاسلامي ، مدخل لدراسة نظام المعاملات ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر ، ١٩٥٨ .
٣٦ ـ مصطفى عبدالله الهمشري ، الأعمال المصرفية والاسلام ، مجمع البحوث الاسلامية ١٩٧٢ .
٣٧ ـ دكتور نور الدين العتر ، المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الاسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٧٨ .
٣٨ ـ يحيى بن عمر ، احكام السوق او النظر والأحكام في جميع احوال السوق ، الشركة التونسية للتوزيع .

خامسا : لمجموعة مؤلفين :

١ ـ جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع في التعليم البيئي لمراحل التعليم العام ١٩٧٦ .

سادسا : كتب مترجمة :

١ ـ جونار ميردال ، نقد النمو ، ترجمة عيسى عصفور ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨٠ .
٢ ـ م ٠ أ . منان ، الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق ،

دراسة مقارنة ، ترجمة الدكتور منصور ابـراهيم التـركي ، المكتـب المصري الحديث .
٣ ـ محبوب الحق ، ستار الفقر ، خيارات امام العالم الثالث،ترجمـة احمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧ .
٤ ـ محمد مصلح الدين ، اعمال البنوك والشريعة الاسلامية ، ترجمة حسـين محمـود صالـح ، دار البحـوث العلمية للنشر والتـوزيع . الكويت ١٩٧٦ .

سابعا : مقالات :

١ ـ دكتور احمـد النجـار ، طريقنـا الى نظـرية متميزة في الاقتصـاد إلاسلامي ، ضمن بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي ١٩٨٠ .
٢ ـ دكتور احمد عبدالعزيز ، المعامـلات المصرفية في اطـار التشريع الاسلامي ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد الثامن ١٩٧٦ .
٣ ـ دكتور جلال امين ، خرافة الحاجات الانسانية غير المحـدودة ، مجلة العربي ، العدد ٢٨٠ مارس ١٩٨٢ .
٤ ـ دكتـور رفيق المصري ، الاســلام والنقـود ، جامعــة الملك عبدالعزيز ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامـي ، المملـكة العربية السعودية ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .
٥ ـ دكتور زغلول راغب النجار ، اسباب التخلف العلمي والتقني في العالـم الاسلامـي المعـاصر ، الأمـة ، العـدد الرابـع ، فبـراير ١٩٨١ .
٦ ـ دكتور عبدالهادي النجار ، الحرية الاقتصادية والعدالة الضريبية في الاسلام ، ندوة حقوق الانسان في الاسلام ، الكويت ١٩٨٠ .

٧ ـ دكتور محمد احمد صقر ، الاقتصاد الاسلامي مفاهيم ومرتكزات .
وقد وردت هذه المقالة ضمن بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي ، ونشرت مع بحوث اخرى بعنوان « الاقتصاد الاسلامي » ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي ١٩٨٠ م .
٨ ـ دكتور محمد سعيد عبدالسلام ، دور الفكر المالي والمحاسبي في تطبيق الزكاة ، الاقتصاد الاسلامي ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي .
٩ ـ دكتور محمد شوقي الفنجري ، نظرية التوزيع في الاسلام ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٧ ، يناير ١٩٧٧ .
١٠ ـ دكتور محمد عبدالله العربي ، الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد المعاصر ، ابحاث المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الاسلامية ١٩٦٦ م .
١١ ـ محمود عارف وهبة ، التسهيلات المصرفية والأعمال الاستثمارية ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد الثامن اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٧٦ .
١٢ ـ دكتور معروف الدواليبي ، وضع المرأة في الاسلام ، ندوة حقوق الانسان في الاسلام ، الكويت ١٩٨٠ .
١٣ ـ دكتور يوسف القرضاوي ، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية ، الاقتصاد الاسلامي ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المركز العالمي للاقتصاد الاسلامي ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

(ب) باللغة الانجليزية :

أولا : كتب ومؤلفات :

1) Ricardo, David, The Principles Of Political Economy and Taxation , 1817 .
2) Hunt, E . K. Shwartz Jesse G . Editors , A critique Of Economic Theory , Penguin Books 1973 .
3) Roll, Eric A Histroy Of Economic thought , London .
4) Keynes, J . M . General Theory of Employment, Interest and Money , 1936 .
5) Sharif. Raihan Islamic Social Frame - Work Bangladesh , Dacca 1980
6) Kent, Raymond P . Money and Banking .
7) Lewis, W . Arther , The theory of Economic Growth , Fifth Impression 1965 .

ثانيا : مقالات :

1) International Seminar on Monetary and Fiscal Economics Of Islam , January , 6to 10 , 1981 . Islamabad , Pakistan .



المحتوى

صدر في هذه السلسلة

١ ــ الحضارة	تأليف : د. حسين مؤنس
٢ ــ اتجاهات الشعر العربي المعاصر	تأليف : د. إحسان عباس
٣ ــ التفكير العلمي	تأليف : د. فؤاد زكريا
٤ ــ الولايات المتحدة والمشرق العربي	تأليف:د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
٥ ــ العلم ومشكلات الانسان المعاصر	تأليف : زهير الكرمي
٦ ــ الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها	تأليف : د. عزت حجازي
٧ ــ الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية	تأليف : د. محمد عزيز شكري
٨ ــ تراث الاسلام ــ ١	ترجمة د. زهير السمهوري د. شاكر مصطفى مراجعة :د. فؤاد زكريا
٩ ــ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة	تأليف: د. نايف خرما
١٠ ــ جحا العربي	تأليف : د. محمد رجب النجار
١١ ــ تراث الاسلام ــ ٢	ترجمة: د. حسين مؤنس ــ إحسان صدقي العمد مراجعة د. فؤاد زكريا
١٢ ــ تراث الاسلام ــ ٣	ترجمة: د. حسين مؤنس ــ إحسان صدقي العمد مراجعة د.. فؤاد زكريا
١٣ ــ الملاحة وعلوم البحار عند العرب	تأليف : د. أنور عبدالعليم
١٤ ــ جمالية الفن العربي	تأليف : د. عفيف بهنسي
١٥ ــ الانسان الحائر بين العلم والخرافة	تأليف : د. عبدالمحسن صالح
١٦ ــ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية	تأليف : د. محمود عبدالفضيل
١٧ ــ الكون والثقوب السوداء	اعداد : رؤوف وصفي مراجعة : زهير الكرمي
١٨ ــ الكوميديا والتراجيديا	ترجمة: د. علي أحمد محمود د. علي الراعي مراجعة : د. شوقي السكري

١٩ ـ المخرج في المسرح المعاصر	تأليف: سعد أردش
٢٠ ـ التفكير المستقيم والتفكير الأعوج	تأليف: حسن سعيد الكرمي مراجعة: صدقي حطاب
٢١ ـ مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي	تأليف: د. محمد علي الفرا
٢٢ ـ البيئة ومشكلاتها	تأليف: رشيد الحمد ـ محمد سعيد صباريني
٢٣ ـ الرق	تأليف: د. عبدالسلام الترمانيني
٢٤ ـ الابداع في الفن والعلم	تأليف: د. حسن أحمد عيسى
٢٥ ـ المسرح في الوطن العربي	تأليف: د. علي الراعي
٢٦ ـ مصر وفلسطين	تأليف: د. عواطف عبدالرحمن
٢٧ ـ العلاج النفسي الحديث	تأليف: د. عبدالستار ابراهيم
٢٨ ـ افريقيا في عصر التحول الاجتماعي	ترجمة: شوقي جلال
٢٩ ـ العرب والتحدي	تأليف: د. محمد عمارة
٣٠ ـ العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة	تأليف: د. عزت قرني
٣١ ـ الموشحات الأندلسية	تأليف: د. محمد زكريا عناني
٣٢ ـ تكنولوجيا السلوك الانساني	ترجمة د. عبدالقادر يوسف مراجعة: د. رجا الدريني
٣٣ ـ الانسان والثروات المعدنية	تأليف: د. محمد فتحي عوض الله
٣٤ ـ قضايا افريقية	تأليف: د. محمد عبدالغني سعودي
٣٥ ـ تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠	تأليف: د. محمد جابر الأنصاري
٣٦ ـ الحب في التراث العربي	تأليف: د. محمد حسن عبدالله
٣٧ ـ المساجد	تأليف: د. حسين مؤنس
٣٨ ـ تكنولوجيا الطاقة البديلة	تأليف: سعود يوسف عياش
٣٩ ـ ارتقاء الانسان	ترجمة د. موفق شخاشيرو مراجعة: زهير الكرمي د. عبدالعظيم أنيس
٤٠ ـ الرواية الروسية في القرن التاسع عشر	تأليف: د. مكارم الغمري
٤١ ـ الشعر في السودان	تأليف: د. عبده بدوي
٤٢ ـ دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية	تأليف: د. علي خليفة الكواري
٤٣ ـ الاسلام في الصين	تأليف: فهمي هويدي

٤٤ ـ اتجاهات نظرية في علم الاجتماع	تأليف : د. عبدالباسط عبدالمعطي
٤٥ ـ حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي	تأليف : د. محمد رجب النجار
٤٦ ـ دعوة الى الموسيقا	تأليف: مايسترو يوسف السيسي
٤٧ ـ فكرة القانون	ترجمة: سليم الصويص مراجعة: سليم بسيسو
٤٨ ـ التنبؤ العلمي ومستقبل الانسان	تأليف: د. عبدالمحسن صالح
٤٩ ـ صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي	تأليف: صلاح الدين حافظ
٥٠ ـ التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي	تأليف : د. محمد عبد السلام
٥١ ـ السينما في الوطن العربي	تأليف : جان الكسان
٥٢ ـ النفط والعلاقات الدولية	تأليف : د . محمد الرميحي
٥٣ ـ البدائية	تحرير: أشلي مونتاغيو ترجمة : د . محمد عصفور
٥٤ ـ الحشرات الناقلة للأمراض	تأليف : د. جليل أبوالحب
٥٥ ـ العالم بعد مائتي عام	تأليف : هيرمان كان وآخرين ترجمة : شوقي جلال
٥٦ ـ الإدمان	تأليف: د. عادل الدمرداش
٥٧ ـ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية	تأليف د . أسامة عبد الرحمن
٥٨ ـ الوجودية	تأليف : جون ماكوري ترجمة : د . إمام عبد الفتاح
٥٩ ـ العرب أمام تحديات التكنولوجيا	تأليف د. انطونيوس كرم
٦٠ ـ الايديولوجية الصهيونية	تأليف د. عبد الوهاب المسيري
٦١ ـ الايديولوجية الصهيونية (القسم الثاني)	تأليف د. عبد الوهاب المسيري
٦٢ ـ حكمة الغرب	تأليف برتراند رسل ترجمة د . فؤاد زكريا

المؤلف في سطور

- : دكتور عبد الهادي علي النجار استاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد بكلية الحقوق - جامعة الكويت .
- درس القانون والاقتصاد في جامعتي القاهرة والاسكندرية .
- حصل على درجة الدكتوراه من جامعة الاسكندرية عام ١٩٧٤ .
- قام بتدريس الاقتصاد والمالية العامة في جامعتي الاسكندرية والمنصورة .

من مؤلفاته :

(١) الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئته بالاقتصاد المصري ١٩٧٤ .

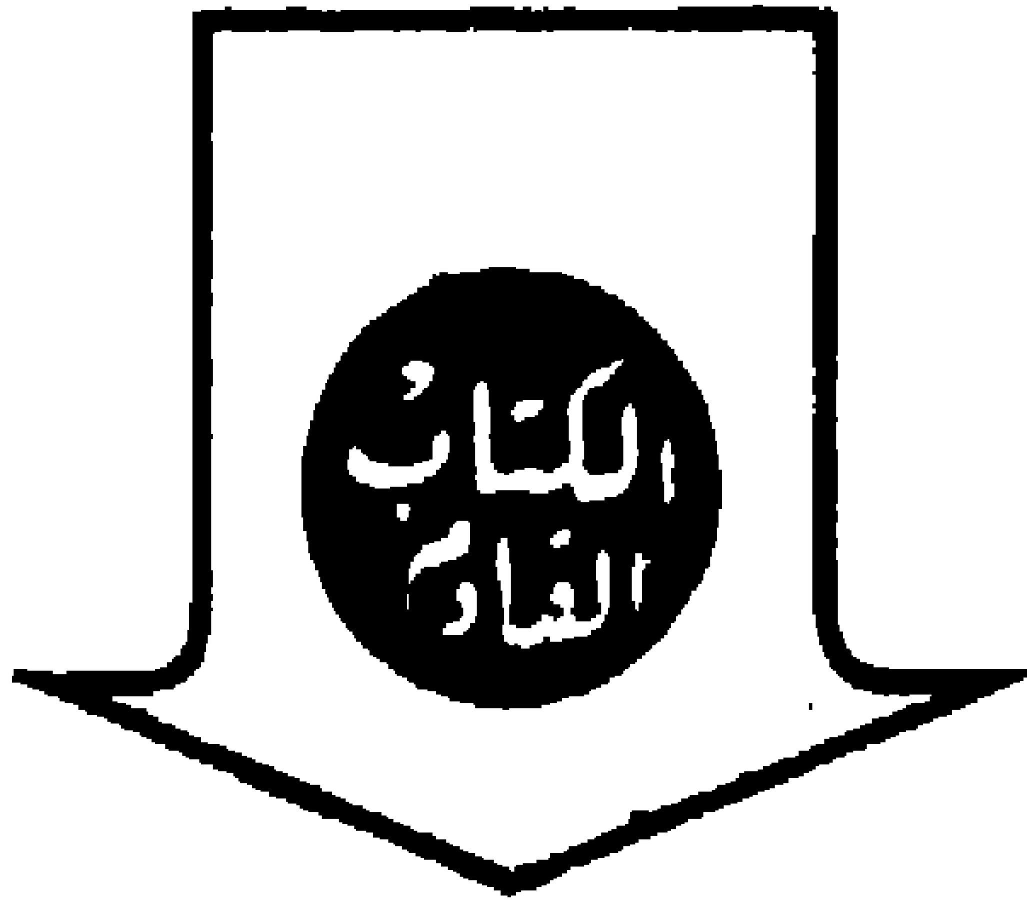
(٢) مبادىء علم المالية العامة ١٩٧٧ .

(٣) المبادىء العامة في التشريع الضريبي المصري ١٩٧٩ .

(٤) أسس الاقتصاد السياسي ١٩٨٠ .

(٥) اقتصاديات النشاط الحكومي ١٩٨٢ .

وذلك بالاضافة الى عدد من الابحاث المختلفة .



صناعة الجوع
(خرافة الندرة)
تأليف : فرانسيس مورلابيه
و
جوزيف كولينز
ترجمة : أحمد حسان

الاشتراك السنوي : وهو مقصور على الفئات التالية :

● المؤسسات والهيئات داخل الكويت	١٠ دنانير
● المؤسسات والهيئات في الوطن العربي	١٢ دينارا
● المؤسسات والهيئات خارج الوطن العربي	٨٠ دولاراً امريكياً
● الافراد خارج الوطن العربي	٤٠ دولاراً امريكياً

الاشتراكات :

ترسل باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص . ب ٢٣٩٩٦ الكويت ● برقياً ثقف ● تلكس ٤٤٥٥٤
TLX No. 44554 NCCAL

سعر النسخة :

● الكويت	٥٠٠ فلس
● السعودية	١٠ ريالات
● العراق	٦٠٠ فلس
● الاردن	٥٠٠ فلس
● سوريا	٦ ليرات
● لبنان	٥ ليرات
● ليبيا	٥٠٠ قرش
● المغرب	١٠ دراهم
● تونس	دينار واحد
● الجزائر	١٠ دنانير
● مصر	٥٠٠ مليم
● السودان	٥٠٠ مليم
● عمان	ريال واحد
● اليمن الجنوبية	٨٠٠ فلس
● اليمن الشمالية	٩ ريالات
● البحرين	٨٠٠ فلس
● قطر	١٠ ريالات
● الامارات العربية	١٠ دراهم

مطابع الرسالة - الكويت



صناعة الجوع

(خرافة الندرة)

تأليف : فرانسيس مورلابيه
جوزيف كولينز
ترجمة: أحمد حسان

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صناعة الجوع
(خرافة الندرة)

تأليف : فرانسيس مورلابيه
جوزيف كولينز
ترجمة: أحمد حسان
مراجعة: د. فؤاد زكريا

٦٤ - جمادي الاخرة - رجب ١٤٠٣ هـ / ابريل - نيسان ١٩٨٣ م

المراسلات:
توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب/ ٢٣٩٩٦ - الكويت.

صناعة الجوع *

---

* العنوان الاصلي للكتاب :

Food First : The Myth of Scarcity by : Frances Moore Lappe and Joseph Collins ' A Candor Book' Souvenir Press (E & A) LTD ' 1980 .

تقديم

لن يقرأ أحد هذا الكتاب دون ان يتحفز عقله ويثور قلقه ويعيد النظر في أمور كثيرة ، كان يأخذها من قبل مأخذ الامور الواقعة أو المسلمات التي لا تناقش . انه كتاب كفيل بأن يقضى ، لوقت غير قصير ، على هدوء البال واسترخاء الاعصاب ورتابة الفكر . وأعجب ما فيه انه يفعل ذلك بموضوعية كاملة ، وبطريقة في العرض تتسم بالهدوء ، وأحيانا بالبرود الشديد . فلن تجد فيه شعارات ، ولا تعبيرات صارخة ، ولا دعايات ايدلوجية ، بل ستجد فيه حقائق علمية موضوعية ومشاهدات مباشرة ، ومع ذلك ستخرج من قراءته وقد مررت بصدمة فكرية تستفزك وتدفعك الى مراجعة أمور كثيرة .

ان الكتاب يتعلق بأكثر الموضوعات مساساً بحياة الانسان : موضوع الغذاء والحصول على الخبز ، وبقدر ما يؤمن القاريء الواعي بأنه « ليس بالخبز وحده يحيا الانسان » ، فانه يؤمن أيضا بأنه « بغير الخبز لا يحيا الانسان » وبأن من يتحكم في خبزه قادر على التحكم في فكره ، وتعطيل عقله ، والغاء قدرته على ممارسة كل ماهو رفيع من ملكاته وقدراته . وفي عالمنا هذا اصبحت أقوى مظاهر الاستقطاب بين من يملكون ومن لا يملكون ، بين الشعوب التي عاشت على حساب الغير ، وتلك التي راحت ضحية استغلال الغير ، هى وجود أقلية متخمة يُصاب الكثير من افرادها بالعلل المترتبة على الافراط في الغذاء ، وأكثرية جائعة يتعرض أطفالها ، فضلا عن كبارها ، لأبشع أمراض سوء التغذية ونقص النمو ، وفي أحيان كثيرة ، للمجاعة التي تفضى الى الموت .

لقد أصبح الغذاء في عالمنا سلاحاً سياسيا مستخدما ببراعة ، وبلا ضمير ، في تذويب مقاومة الشعوب الفقيرة واخضاعها لسياسة الدول التي تمسك بمفاتيح

مخازن الغلال في العالم . وفي عالمنا العربي جّربنا الابتزاز الغذائي أكثر من مرة ، كان أشهرها في السنوات القليلة التي سبقت حرب ١٩٦٧ ، وكان هذا الابتزاز احدى المقدمات الهامة لقيام تلك الحرب . وكل الدلائل تشير الى اننا سنزداد تعرضا لهذا الابتزاز يوما بعد يوم : لأن قدرتنا على انتاج ما يكفي لغذاء اعدادنا المتزايدة تقل يوما بعد يوم ، على الرغم من اننا نملك المال والأرض الشاسعة الصالحة للزراعة ، وجيوش الفنيين والفلاحين ، كما تصرخ تقارير الخبراء في كل يوم .

ولا شك عندي في ان صدور كتاب كهذا سيحفزنا على ان نفكر مليا فيما نتعرض له ، دون أن ندري ، من استغلال بشع في ميدان الغذاء ، ولكن الأهم من ذلك أنه سيقدم الينا صورة صادقة ، ومريرة في الآن نفسه ، لأوضاع الشعوب التي يموت أفرادها جوعا ، بينما تُترك أرضهم الخصبة بلا زراعة ، أو تختزن فيها كميات هائلة لصالح فئة قليلة شديدة الجشع ، يؤثر فيها اهتزاز الاسعار في السوق أكثر بكثير مما تحرك مشاعرها تشنجات طفل يموت جوعاً .

ان صناعة الجوع ، التي يتحدث عنها هذا الكتاب ، هي في الوقت ذاته صناعة الفقر والجهل والتخلف ـ ومن هنا فإن الأضواء التي يلقيها هذا الكتاب على التلاعب الذي يتم في مصائر البشر على أيدي المتحكمين في الغذاء ، تكشف عن حقائق تمتد الى ما هو أوسع بكثير من ميدان الغذاء نفسه . ان المشكلة التي يعالجها هي ، في نهاية المطاف ، مشكلة التبعية والتخلف ، التي تبدأ خطواتها الأولى ، والحاسمة ، منذ اللحظة التي يخضع فيها قوت الشعب الضروري لأطماع الباحثين عن الربح بأي ثمن ، داخل مجتمعهم أو خارجه .

وحين ينتهي القاريء من قراءة هذا الكتاب ، وتمتد يده في اليوم التالي لكي يلتقط من رفوف الأسواق احدى المعلبات التي تحمل اسما يبدو بريئا ومغريا لشركة عالمية ، سيكون قد ادرك ما يكمن وراء الغلاف الزاهي البراق من مآسٍ ومظالم ونكبات لحقت باولئك الذين عرقوا وكدوا لكي ينتجوا ما في المعلبّة الصغيرة من غذاء ، ولكنهم في الأغلب الأعم لم يستمتعوا بشيء من ثمار ما انتجوا ، ولم

يذق اطفالهم المحرومون طعم محصولهم الوفير ، الذي تحمله لك المعلبّة في اطار زاهٍ يصعب مقاومة اغرائه .

ستتملكك الدهشة ويستفزك الغضب ، حين تقرأ عن فضائح البان الاطفال والتلاعب فيه ، وعن حرص الشركات المنتجة على تكوين عادات غير اقتصادية يذهب ضحيتها التعساء من ذوي الوعي المحدود ، الذي يسهل على الاعلانات المدروسة تشكيل عقولهم والتأثير في ميولهم ، وسوف تفكر مليا في ذلك الدفاع المنطقي المقنع الذي يقدمه المؤلفان ، عن ضرورة استمرار العادات التقليدية في التغذية ، وفي زراعة الأرض ، لأن هذه العادات انما هي حصيلة تجارب ألوف السنين لدى شعوب نظمت حياتها على أساس خبراتها الطويلة . وستدرك أن دعاوى استيراد التكنولوجيا المتقدمة ، والاستعاضة عن العمل البشري بالآلات الحديثة ، ليست كلها خيرا وبركة ، وخاصة في مجتمعات تملك رصيدا ضخما من القوى البشرية الزهيدة التكاليف ، وتملك خبرات موروثة ضمنت لها البقاء منذ عشرات القرون . وفي النهاية ، ستجد نفسك تتساءل : هل هذا « التحديث » الذي نسمع كل يوم عنه ، هو بالفعل الحل الأمثل لمشكلات العالم الثالث ؟

سوف يقلقك هذا الكتاب كثيرا ، ولكنه قلق صحيٌ ، يجلب وراءه صدمة الافاقة واليقظة من الغفلة . وستدرك في النهاية ، ان وراء مشكلة الغذاء تكمن مشكلات العالم الثالث كلها : أن نعتمد على انفسنا أو نتكل على غيرنا ـ أن ننتفع بكل قطرة من مواردنا او نترك لغيرنا استغلالها واستغلالنا ـ أن نظل الى الأبد متخلفين أم نتقدم ، على طريقتنا الخاصة ، لاعلى طريقتهم هم .

* * *

*

وبعد ، فقد قام بترجمة هذا الكتاب أحد تلاميذي السابقين ، وهو الاستاذ أحمد حسان ، وقد اسعدني أن أجد ترجمته جامعة بين الدقة والسلاسة وحسن التصرف . ووجدت لزاما عليّ ، لا من أجل علاقة الأستاذية التي تربطني بالمترجم فحسب ، بل من اجل ضمان ظهور هذا الكتاب القيم في أفضل صورة ، ان أراجع ترجمته مراجعة حرفية ، وكنت في الغالبية الساحقة من

الحالات أجد نفسي متفقا مع المترجم ، ولا أضطر الى التدخل الا في حدود ضيقة . وأود ان أشير الى انني وجدت من الضروري حذف الفصول الأربعة الأربعة الاخيرة من الكتاب الاصلي ، وذلك لسببين : اولهما دواعي الحجم ، لأن الكتاب بهذه الفصول سيصبح ضخما الى حد لا تحتمله سلسلة عالم المعرفة ، وثانيهما ، لأن هذه الفصول تعالج موضوعا منفصلا عن سائر فصول الكتاب . فهي تتحدث عن الأساليب « الايجابية » لمواجهة هذا الاستغلال الذي يبدأ غذائيا وينتهي سياسيا واجتماعيا وحضاريا . ومثل هذه الاساليب لا بد ان تختلف من مجتمع الى آخر ، ولا شك أن المؤلفين قد كتباها وليس في ذهنهما مجتمعاتنا العربية على وجه التحديد .

وهكذا كان الحل المعقول ، في مثل هذه الظروف ، هو أن نعرض ذلك التشخيص المسهب ، الشامل ، الذي عرضه الكتاب لواقع الاستغلال في ميدان الغذاء والميادين المترتبة عليه ، ونحن على ثقة من أن القاء الضوء على هذه الحقائق الرهيبة سيكون في ذاته كافياً لحفز عقل القاريء الى ان يفكر بينفسه في الحلول الذاتية ، المستمدة من ظروف مجتمعه الخاصة ، لكل هذه المشكلات .

الكويت في مارس ١٩٨٣

د. فؤاد زكريا

• هـذا الكتاب... لمـاذا ؟

بالنسبة لمعظم الناس ، تبدو كتابة كتـاب ايجابـي عن الجـوع في العالم بمثابة القاء نكتة عن الموت – فالمسألة ببساطة هى أننا لا نملك المعلومات اللازمة ! هذا الموقف يواجهنا في كل مرة تُقـدّم فيهـا الى شخص ونحـاول ان نصف ما نفعلـه في هذا الكتـاب . اذ تكون الاستجابة النمطية هى زفرة تعاطف محملّة بنظرة حيرة : « لماذا يختار أي شخص سوى ان يفـكر طول اليوم وكل يوم فيمـن يموتـون جوعاً ؟ » ، واحيانا نحس بمشاعر دفينة من الاحسـاس بالذنـب ، لأننا نبدو بالضرورة وكأننا افراد « يقدمون تضحية » .

وفي مثل هذه المواقف نحس نحن ايضا بعدم الارتياح . فكيف نشرح بعبارات قليلة اننا لا نتوقف عند بحث مأساة الجوع والحرمان وحدها ؟ بل اننا بدلا من ذلك ، نتعلم لأول مرة أين تكمن مصلحتنا الذاتية . وبدلا من ان تكون مشكلة الغذاء العالمي موضوعا كئيبا يجب تجنبه ، اصبحت بالنسبة لنا اكثر الادوات فائدة في فهم عالمنـا المعقد . لهذا قررنا أن نكتب كتاباً .

ولكى نكتشف الرسالة الايجابية الكامنة في الوضع « الميئوس منه » ظاهرياً لمشكلة الغذاء العالمية ، لا بد ان نواجـه أولاً القـوى التـي تدفعنا الآن الى مواقع الاحساس بالذنـب ، والخـوف ، واليأس في نهاية الامر . ففي كل مكان تحمل عناوين الصحف رسالة واضحة :

الانفجار السكاني ونقص الغذاء :العالم يخسر المعركة من اجل التوازن الحيوي

نيويورك تايمز ، ١٤ اغسطس ١٩٧٤ .

أزمة الغذاء العالمية : أساليب الحياة الأساسية تواجه الاضطرابات بسبب الأزمات المزمنة .

نيويورك تايمز ، ٥ نوفمبر ١٩٧٤ .

اننا ، كما يقال لنا ، في سباق حياة اوموت ، بين الأعداد المتزايدة من البشر وكميات الطعام المحدودة . إننا في سباق ، ولا بد أن يخسر البعض . والرسالة الضمنية هى : لن يكون كل فرد قادرا على الحصول على ما يكفيه من الطعام ، وكيف سيكون حالنا ؟ طبقاً لما يقوله س . و. كوك ، الرئيس المتقاعد لشركة جنرال فودر* ، اذا كان علينا « أن نتنافس مع . . . عالم يزداد ازدحاما وجوعاً ، فان توفير التغذية المناسبة لملايين الأمريكيين من ذوي الدخل المنخفض قد يصبح حلماً مستحيلاً » .

ونظراً لأن هناك بالفعل الكثير من الجوعى في العالم ، قد يعتقد الكثيرون أن من البديهي ألا يكون لدينا الآن غذاء يكفي الجميع . « لقد ثبت بالفعل ان مالتوس على صواب » ، هكذا يعلن رئيس مؤسسة روكفلر ، الدكتور جون نولز ، وكان مسئول آخر بمؤسسة روكفلر قد شبه تزايد سكان العالم بأكثر أمراضنا اثارة للرعب :

---

* General Foods

السرطـان . إلا إن الامـر ليس مجـرد أرقـام ، بل ارقـام من هي التي تتزايد . وقد اخبرنا الرئيس نيكسون بأن الحقيقة المفزعة « هى ان الفقراء يتضاعفون بضعف سرعة الاغنياء » .

ويهدد بعض الكتاب « بالكارثة » الشاملة . ولا يكتفون بالاشارة الى الموت جوعـاً ، بل يشـيرون كذلك الى شبـح اغـراق « قيمنـا المتحضرة » وظهور آلاف من اليائسين مقابل كل واحد يرعب الاغنياء الآن . وهكذا لا يبدو أن طعامنا وحده هو المعّرض للخطـر ، بل كذلك نسيج حضارتنا ذاته الذي يتهـدده الجوعـى الـذين ير يدون غذاءنا .

الى هذا الخطر المزدوج ، يضيف وعينا البيئي الجديد ، والثمـين بامكانياته ، تفسيره الخاص للقيامة . اذ يحـذر لستـر براون من أن « علامات جديدة على الاجهـاد الزراعـي تكاد تظهـر يوميا في بنية الارض الايكولوجية ، نظراً لأن الطلب المتزايد بحدة على الغذاء » الذي يدفعه النمو السكاني والدخـول المتـزايدة ، يلقـى بثقلـه على الطاقات النهائية للبنية الايكولوجية . . . ومـا من طريقـة لحسـاب العلاقة التبادلية بين تزايد السكان وتحسين مستـوى المعيشـة ـ وهـو الاختيار الذي لا بد ان نحسمه ، لأننا نضغط على الحدود النهـائية لنظامنا الايكولوجي . مثل هذه التحذيرات تدفع الناس الى الاعتقاد بأن الزيادة في انتاج الغذاء سوف تدمر البيئة بالضرورة وتهدد مصدر غذائنا المستقبلي . اننا نوضـع في موضـع الخـوف من أنـه لا طريق للافلات من الندرة الا بأن نجعل اطفالنا يدفعون الثمن .

هنالك ايضا ، رسالة مساوية في خداعها سلبية تماما تدفعنا في

الاتجاه المضاد . ذلك لأن محاولات حسنة النية لحفز العمل الجماهيري قد نقلت ازمة الغذاء العالمية من الساحة السياسية ـ الاقتصادية ، الى ارضية الاخلاق الفردية . وبلا كلل تجري مقارنة استهلاكنا بالحرمان في الاماكن الأخرى ، والرسالة هى ان استهلاكنا **نحن** يسبب معاناتهم هم . على سبيل المثال ، يقال لنا ان كمية الاسمدة المستخدمة في مروج الولايات المتحدة وملاعب الجولف فيها ، وساحات مقابرها تعادل كل السماد الذي تستخدمه الهند لانتاج الغذاء . ولا مناص عندئذ من أن نحس ببعض الخجل ، شاعرين ان اسرافنا لا بد أن يعكس إخفاقاً اخلاقياً .

وهكذا فاننا ، بغير فهم لكيفية خلق الجوع في الواقع ، سنظل عديمي الحيلة في مواجهة شعور منتشر وقوى بالذنب ـ الذنب لمجرد كوننا بين القلة المحظوظة المرفهة . لقد صنعوا من الجوعى تهديداً قوياً ، وفي نفس الوقت ، مسئولية مرهقة . ونحن ممزقون بين الاثنين .

ولحل تناقضنا ، ظهرت اجابة مغرية : « اخلاقيات قارب النجاة » ، وهى الفكرة البسيطة ، التي نشرها العالم جاريت هاردن ، والقائلة بأن الارض تشكل الآن قارب نجاة ليس فيه من الطعام ما يكفي الجميع . اليس من المنطقي اذن ان يذهب الطعام الى من يتمتعون بأكبر فرصة في النجاة ، وألا تخاطر بسلامة الجميع باحضار ركاب جدد ؟ ماذا يحدث اذا اقتسمت المساحة في قارب نجاة ؟ هكذا يسأل الدكتور هاردن . ويجيب « يغطس القارب » ويغرق الجميع ، العدالة المطلقة ، تعني الكارثة المطلقة .

والعلاج الذي يقدم لتخفيف ألم صراعنا بسيط : كفوا عن الاحساس . اذ يقال لنا ان الاخلاق اليهودية ـ المسيحية قد مضى

عهدها في هذه الحقبة الجديدة من الندرة ، وان التعاطف ترف لم نعد نستطيعه ، وان نزعة فعل الخير اليهودية ـ المسيحية هي الجذر الحقيقي لمأزق العالم الراهن . يقال لنا اننا يجب ان نتعلم أخلاقا جديدة ، هي اخلاق العقل المتجرد ، لأبد ان نتعلم كيف ندع الناس يموتون من اجل البقاء النهائي للجنس البشري .

هذه الاصوات تقدم لنا احد الحلول لمشاعرنا المتضاربة . إنها تقدم لنا ، بتعبير الكاتب بيتر كولليير ، « نوفوكايين للأرواح القلقة »* . لكن هل يجب ان نتناول النوفوكايين ؟ هل لا بد ان نقتل مشاعرنا لكي نضع حداً لقلقنا ؟ أم أن بأمكاننا ان نحول ما يبدو انه اكثر المشكلات استحالة أمام جيلنا ـ أزمة الغذاء العالمية ـ الى اكثر الادوات فائدة وفعالية ، من اجل فهم القوى المتشابكة التي تحد من حياتنا ذاتها ؟ واكثر من ذلك ، هل يمكننا ، بفضل هذه البصيرة الجديدة ، ان نكتسب احساساً من القوة الفردية تجاه هذه القوى ـ تلك القوى التي تقلل باستمرار من حريتنا في الاختيار ومن رفاهيتنا ذاتها ؟

الغذاء أولاً . . . لماذا ؟ لقد التقينا نحن مؤلفي هذا الكتاب في « يوم الغذاء القومي الاول من ربيع ١٩٧٥ في آن آربور ، بولاية ميتشجان . كانت فرانسيس مدعوة بوصفها مؤلفة وجبة لكوكب صغير وجو بسبب كتابه الكوكب في متناولهم Global Reach ، وهو كتاب يتناول الشركات المتعددة الجنسيه ، وبسبب مشاركته في تأليف : الجوع في العالم : الاسباب والحلول ، وهو كتاب يعارض رأى المؤسسة في زمن مؤتمر الغذاء العالمي في ١٩٧٤ . وعقب إلقاء

* النوفوكايين : مخدر موضعي .

كلمتينا ، سألنا الطلبة نفس الأسئلة الملحة التي وجهت الينا مرات عديدة من قبل ، وحاولنا اجابتهم . نعم ، كانت لدينا بعض الاجابات ، لكنها لم تكن ترضينا . واخيرا ، خرجنا بنتيجة هى اننا يمكننا سوياً أن نضع كل طاقاتنا في البحث عن اجابات لأصعب الاسئلة جميعها ، تلك التي كنا نحن قد وجهناها او تلك التي وجهها الينا الآخرون حول اسباب الجوع .

وبشكل اساسي ، يعني الغذاء اولا انه سواء كان الناس جائعين أم لا ، فان ذلك يبدو لنا انه الاختبار الاولى لنظام اقتصادي واجتماعي عادل وفعال . فقد استند أمن أي شعب من الشعوب تاريخيا على تلبية احتياجاته الاساسية من الغذاء . وهكذا ، فلا بد لكل بلد ان يعبيء موارده الغذائية ليسد حاجاته اولاً . عندها فقط يمكن للتبادل التجاري ان يفيد في زيادة الاختيارات بدلاً من ان يحرم الناس من مكاسب الموارد التي تخصهم عن حق .

واثناء دراستنا وقراءاتنا ، ورحلاتنا واحاديثنا ، وجدنا ان مفاهيم الندرة ، والذنب ، والخوف تقوم على أساس الخرافات ، وتعلمنا انه :

ما من بلد في العالم يعد سلة غذاء ميئوس منها .
وان اعادة توزيع الغذاء ليس هو الحل لمشكلة الجوع .
وان الجوعى ليسوا اعداءنا .

أن مهمتنا واضحة . فنحن مواطنى عالم الرفاهية ، بحاجة الى اقامة حركة ـ حركة تكشف حقيقة أن نظاماً واحداً ، تدعمه الحكومات ، والهيئات ، ومجموعات النخبة المالكة للاراضي ، هو الذي يهدد الأمن الغذائي في كل من بلداننا وبلدان العالم الثالث .

والقوى التي تخرج الناس من عملية الانتاج في افـريقيا ، واسيا ، وامريكا اللاتينية ، وبذلك تخرجهم من نطاق الاستهلاك ، يتضـح انها نفس القوى التي حولـت النظـام الغذائـي الى واحـد من اكثـر قطاعات اقتصادياتنا خضوعا للسيطرة المحكمة .

ان حفنـة متناقصـة من مستثمـري الأرض والشركات الغـذائية تسيطر على جزء يتزايد اكثر فأكثر من غذائنا ، اننا نتعرض لتصنيع متزايد وغير ضروري ، ونتعرض لمواد كيماوية خطرة ، ولتغذية أقل ، ولأسعار مرتفعة باستمرار ، ينتج عنها جوع البعض ، وسوء تغذية الكثيرين . وبمحاربة القوى التـي تحـكم قبضتهـا على اقتصادياتنـا الغذائية ، فاننا نحارب مباشرة بعضـا من نفس القـوى التـي تزيد الجوع في بلدان أخرى .

لقد دُفع العـديدون للاعتقـاد خطـأ بأن العدالـة لو صارت لهـا الاولـوية ، فسـوف تتـم التضـحية بالانتـاج . ولـكن العـكس هو الصحيح . فمحتكرو الارض ، من كل من مجموعات النخبة المالكة التقليدية ، وشركات استثمار الأراضي ، هم الذين اثبتوا انهم الاقل كفاءة وجدارة بالثقة ، والاشد ميلا الى التدمير من بين مستخدمـي موارد انتاج الغذاء . ان اضفاء الصبغة الديمقراطية على السيطرة على موارد انتاج الغذاء ، هى الطريق الوحيد للانتاجية الزراعية البعيدة المدى بالنسبة للآخرين وبالنسبة لنا .

ان اعظم مكافأة على عملنا هى اكتشاف اجابات واقعية ومحرِّرة على السؤ ال الأشد الحاحـاً : ماذا يمـكن ان نفعـل ؟ وحتـى نجـد الاجابة ، كان علينا ان ندرك ان الجائعين يمكن ان يحرروا انفسهم من الجوع ، اذا تخلصوا من العقبات التي تقف في طريقهم . وفي

الواقع ، فحيثما نجد اناساً لا يطعمون انفسهم الآن ، يمكنكم ان يتأكدوا من أن عقبات قوية قد وضعت في طريقهم .

وأول خطوة في وضع الطعام اولا هى نزع الغموض عن مشكلة الجوع . وربما كان ذلك هو أكثر ما يقدمه كتابنا من مساعدة . فنحن لم نبدأ بوصفنا خبراء ، بل بدأنا كما كان يمكن ان تبدأوا انتم . لقد اصبحنا مهتمين بالموضوع ، فقد كان الجوع يلوح كأنه اضخم مشاكل عمرنا . وكلما تعلمنا اكثر فأكثر ، وقرأنا ما كتبه « الخبراء » وسافرنا عبر بلدنا وفي الخارج ، وجدنا ان الحل لمشكلة الجوع في العالم ليس لغزاً . فهو ليس حبيس بلازما حية في بذرة تنتظر ان يكتشفها عالم زراعي شاب لامع . وهو لا يظهر في الدراسات الاقتصادية الاحصائية لمخططي التنمية . بل ان المانع الحقيقي أمام مشكلة الجوع في العالم ، هو الاحساس بالعجز الذي يُفرض علينا ، أعنى الاحساس بأن : **ضخامة المشكلة خارج نطاق سيطرتنا ، ولا بد من تكليف آخرين بها** ، وحقيقة الامر هى ان الحل لمشكلة الجوع في قبضنة ايدينا جميعا .



الباب الأول

رعب الندرة

١

بشر أكثر مما يجب ، وأرض أقل مما يجب ؟

ان تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغـذاء والارض ، هو لوم للطبيعة على مشكلات من صنع البشر . ففـي العالـم يوجـد على الاقـل ٥٠٠ مليون من البشر ، سيئـي التغـذية أو الجائعـين . هذا الجوع يوجد في مواجهة الوفرة ، وهنا تكمن الاهانة .

ومن الطرق التي يمكن بها اثبات ان ندرة الارض والغذاء ليست هي السبـب الحقيقـي للجـوع ، توضيح انـه لا توجـد ندرة في أي منهما . والطريقة الثانية هي شرح ما يسبب الجوع فعلاً . وفي هذا الكتاب سنحاول أن نفعل الشيئين .

، والاقوى

بـالقياس عالمياً ، يوجـد الآن ما يكفـي من الغـذاء لكل فرد ، فالعالم ينتج كل يوم رطلين من الحبوب ـ أي اكثر من ٣ الآف سُعر حراري وبروتـين وفـير ـ لكل رجـل ، وامـرأة ، وطفـل على الارض[1] . وهذا التقدير لثلاثة الآف من السعرات ، وهي اكثر مما يستهلكه شخص من أوروبا الغربية ، لا يتضمن الاطعمة المغـذية الاخرى العديدة التي يأكلها الناس ـ البقول ، والجوز ، والفواكه ، والخضروات ، ومحاصيل الجذور ، ولحوم الحيوانـات التـي تتغـذى بالاعشاب ، وهكذا ، وعلى مستوى العالم ، فليس هنـاك اسـاس لفكرة انه لا يوجد من الغذاء ما يكفي الجميع .

لكن الارقام العالمية لا تعني سوى القليل ، الا فيا يتعلق بدحض المفهوم الشائع القائل بأننا قد بلغنا حدود طاقة الارض . والمهم هو ما اذا كانت توجد موارد كافية لانتاج الغذاء في البلدان التي يجوع فيها العديدون . وقد وجدنا ان الموارد موجودة ، لكنها تعاني دائما من قلة الاستخدام أو من سوء الاستخدام ، مما يخلق الجوع للكثيرين والتخمة للقلة .

كيف يمكننا قياس هذه الامكانية التي لم تستغل ؟ احدى الطرق هي ملاحظة الفروق بين الانتاج الحالي والانتاج الممكن . وطبقاً للجنة الرئاسية بالولايات المتحدة في اواخر الستينات ، ولدراسات علماء جامعة ولاية أيوا ، مؤخرا ، لا يزرع الآن سوى نحو ٤٤ في المائة من الاراضي الصالحة للزراعة في العالم[٢] . وفي كل من افريقيا وامريكا اللاتينية ، لا يزرع سوى اقل من ٢٠ بالمائة من الاراضي التي يمكن زراعتها[٣] . ويمكن لمحاصيل الحبوب في الدول النامية أن تفوق الضعف قبل ان تصل الى متوسط المحصول في الدول الصناعية . وليس هناك من سبب فيزيائي يحول دون ان يفوق انتاج الفدان في معظم البلدان النامية الانتاج في الدول الصناعية . وفي عديد من البلدان النامية ، يمكن للارض التي تقدم الآن محصولا واحداً في السنة أن تقدم محصولين أو حتى أكثر .

والعقبات امام تحرير هذه الطاقة الانتاجية ليست في معظم الحالات ، فيزياثية ، بل اجتماعية : فحيثما كان هناك سيطرة غير عادلة ، وغير ديمقراطية على الموارد الانتاجية ، فان تطورها يُعاق .

ففي معظم البلدان التي يجوع فيها الناس ، يسيطر كبار الملاك

على معظم الأرض . وقد اظهرت دراسة عن ٨٣ بلدا ، ان ما يزيد قليلا عن ٣ بالمائة من كل ملاك الارض ، أي اولئك الذين يملكون ١١٤ فداناً أو اكثر ، يسيطرون على نحو ٧٩ بالمائة من كل الارض المزروعة[٤] . لكن هؤلاء الملاك الكبار هم الاقل انتاجية . وتكشف الدراسات في بلاد تبدو مختلفة ان الملاك الكبار يجنون دائما محصولا للفدان اقل من اصغر المزارعين ، كما سنفصل فيما بعد (الفصل ١٥) واكثر من ذلك ، فالعديد ممن يحوزون كميات كبيرة من الارض من اجل المكانة او باعتبارها استثمارا ، وليس كمصدر للغذاء ، يتركون مساحات كبيرة دون زراعة . فقد وجدت دراسة عن كولومبيا في عام ١٩٦٠ ، على سبيل المثال ، أن أكبر الملاّك ، الذين يسيطرون على ٧٠ بالمائة من الاراضي ، لم يزرعوا سوى ٦ بالمائة من اراضيهم . فالأرض التي تحتكرها قلة تعاني حتما من قلة الاستخدام . وبالاضافة الى ذلك ، فان الثروة الناتجة لا يعاد استثمارها في التنمية الريفية ، بل انها تمتص في استهلاك ترفي او تستثمر في صناعات تناسب اذواق الميسورين الحضريين او الاجانب .

يضاف الى ذلك ان الانتاجية المنخفضة تنتج من الظلم الاجتماعي الذي يعرقل تحسين الزراعة من جانب المزارعين الصغار ، الفقراء ، فالملاّك الأكبر والأقوى نفوذا ، يحتكرون الانتفاع من خدمات الارشاد الزراعي ، والاسواق ، والقروض غير الربوية (التسليف الزراعي) ، التي ربما كانت أشد الامور اهمية (فمقرضو النقود يتقاضون من الفقراء ، عادة ، فوائد تتراوح بين ٥٠ ـ ٢٠٠ بالمائة) . ودون ملكية فردية او مشتركة للأرض ، كيف يمكن للمستأجر ، والزارع بالمحاصّة ، والعامل المعدم ان يجد الدافع او

الامكانية للحفاظ على الأرض وتحسينها من اجل محصول افضل ؟ انهم يدركون ان اي تحسين سوف يذهب في مجمله لصالح المالك ، وليس لهم .

واخيرا ، فالتعاون هو اهم العناصر في التنمية . وسوف نناقش هذه النقطة ، بأمثلة من بنجلاديش (انظر الفصل ١٢) فمن اجل بناء وصيانة شبكات الري والصرف ، على سبيل المثال ، من الضروري ان يعمل الجميع في القرية معا ليكونوا مؤثرين . ونفس الشيء ينطبق على مقاومة الآفات . لكن التعاون لا يكون واردا حيث توجد ملكية شديدة التفاوت للأرض وغيرها من الموارد الانتاجية . فكبار الملاك لا يريدون ان يتقدم جيرانهم الفقراء ، لأن هذا معناه ان يكون الفقراء أقل قابلية للاستغلال من جانبهم .

وعند قياس الامكانية غير المستغلة للأرض لاطعام اولئك الذين هم الآن جائعون ، لا ينبغي ان نكتفي بتقدير الامكانية المستخدمة على نحو اقل مما يجب ، كما فعلنا لتونا، بل ينبغي أن نُقَدِّر ايضاً سوء استخدام الموارد . وموارد انتاج الغذاء يساء استخدامها عندما تتحول ، كما يجري بصورة متزايدة ، عن تلبية احتياجات الغذاء الاساسية الى اشباع من أكلوا فعلا . فرغم ان اغلبية سكان بلد من البلدان قد تكون بحاجة ماسة الى الغذاء ، فانهم ماداموا لا يملكون من النقود ما يكفي لجعل هذه الحاجة محسوسة في السوق ، فان الموارد الزراعية ستتحول الى خدمة اولئك الذين يمكنهم ان يدفعوا ـ أي الطبقات العليا المحلية والاسواق الخارجية التي تدفع ثمنا مرتفعا ، ومن ثم ، تتسع المحاصيل الترفية ، بينما يجري اهمال المحاصيل الغذائية .

ففي امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ، حيث تبلغ نسبة الاطفال سيئي التغذية ٨٠ بالمائة في بعض البلدان ، يخصص نحو نصف الاراضي الزراعية ، ودائما افضل الاراضي لانتاج المحاصيل والماشية من اجل نخبة محلية وللتصدير بدلاً من انتاج الغذاء الاساسي للشعب(٦) . وفي عام ١٩٧٣ ، قامت ٣٦ دولة من بين افقر دول العالم الأربعين - تلك التي صنفتها الامم المتحدة على انها الدول الاشد تضررا من تضخم اسعار الغذاء العالمي - بتصدير سلع زراعية الى الولايات المتحدة(٧) .

وهذا النمط في توجيه موارد انتاج الغذاء الى حسني التغذية فعلا ، يستمر حتى في وجه المجاعة . ففي الواقع ، ازدادت الصادرات الزراعية من بلدان الساحل الافريقي الى اوروبا خلال اواخر الستينات واوائل السبعينات ، في مواجهة الجفاف المتفاقم والجوع المنتشر . وخلال الجفاف في « مالي » زيدت المساحة المزروعة بمحصولي التصدير الاكثر أهمية ، وهما الفول السوداني والقطن ، بحوالي ٥٠ في المائة وما يزيد على ١٠٠ في المائة على الترتيب في الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٢ (٨) .

وهناك كثير من المحاصيل التي كانت تعد محاصيل اساسية ، لكنها اصبحت تستخدم باعتبارها محاصيل ترفيَّة أو محاصيل تصدير ؛ فالذرة ، والذرة الصفراء ، والخضراوات ، والمنيهوت * ، والارز

---

* المنيهوت Cassava أحد فصائل Manihot utilissima ، ويعرف كذلك باسمه البرازيلي Mandioc ، هو نبات استوائي يستخرج من جذوره الدرنية دقيق او نشاء مغذ ، يعد الغذاء الاساسي لسكان المناطق الاستوائية بأمريكا الجنوبية ، حيث يزرع بكثرة كما يزرع في جزر الهند الغربية وافريقيا . ويوجد منه نوعان رئيسيان ، المنيهوت الحلو والنيهوت المر ، وكلاهما يستخدم في تلك المناطق كغذاء رئيسي - م

اصبحت تزرع بصورة متزايدة للتصدير ولتسمين الماشية للتصدير ، وللنخبة المحلية .

ففي المكسيك تستهلك الماشية من الغلال الاساسية أكثر مما يستهلك فلاحو البلاد[9] . وفي البرازيل نجد ان الذرة هى المحصول الاكثر انتشارا ، ويزرع منها نحو ربع اجمالي مساحة المحاصيل في البرازيل . لكن في ١٩٧٧ ، ذهب اكثر من ثلث هذا المحصول التقليدي الى تسمين الماشية ، سواء في البرازيل أو في أوروبا[10] .

وقد وسعت البرازيل وباراجواي بسرعة من المساحة المزروعة بفول الصويا (من خلال الاستثمارات الاجنبية اساسا) ، الا ان هذا الغذاء الغني بالبروتين مخصص كله تقريبا للتصدير لتسمين الماشية .

ولنأخذ حالة المنيهوت . ففي كثير من البلدان اصبح المنيهوت الملجأ الاخير امام الفقراء لملء بطونهم ، لكن الشركات الاوروبية اكتشفت الآن طعام الفقراء هذا باعتباره علفا رخيصا للماشية الاوروبية . وفي تايلاند ، تشتري النخبة الحضرية مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية لزراعة المنيهوت . ولما كانت الزراعة المستمرة تضعف التربة بسرعة ، تجعل من الضروري زراعة مساحة متزايدة باستمرار للحصول على نفس الانتاج ، فان المنيهوت يحتل الآن ما يزيد على مليوني فدان ، وصار بين يوم وليلة محصول التصدير الرئيسي لتايلاند !! ، وهكذا ، فحين تخضع طاقة الارض الانتاجية الهائلة لقلة الاستخدام ، وحين يستنزف نتاجها بصورة متزايدة لاطعام حسنى التغذية فعلاً ، لايمكن اعتبار الندرة سببا للجوع ، وعلى حين ان الجوع حقيقي ، فان الندرة وهم . وطوال صفحات كتابنا هذا : **الغذاء اولا** ، نجد ان وهم الندرة هو نتاج للتفاوت الحاد

في السيطرة على موارد انتاج الغـذاء ، ممـا يعـوق تطورهـا ويشـوه استخدامها .

لكن اليس صحيحا ان أكثر البلدان كثافة سكانية هى كذلك أكثر البلدان جوعا ؟ لاتبين الدراسـات في كل انحـاء العالـم مثـل هذا النسق ، فبعض الدول شديدة الكثافة السكانية لكل فدان ، لكن سكانها ينالون تغذية مناسبة[١١] ، ففرنسا لديها نحو نفس العدد من السكان لكل فدان مزروع مثلما لدى الهند[١٢] . والصين ، حيث تم استئصـال الجـوع خلال ما يزيد عن خمس وعشرين سنـة ، لديهـا ضعف مالدى الهند من سكان لكل فدان مزروع[١٣] . ومـن ناحية اخرى ، فان البلاد التي بها عدد قليل نسبياً من السكان لكل فدان مزروع هى عادة البلاد التي يكون فيها معظم الناس سيئي التغذية . ففي افريقيا ، جنوب الصحراء الافريقية ، وهى احدى اسوأ مناطق المجاعـات في العالـم ، يوجـد نحـو فدانـين ونصف من الاراضي المزروعة لكل انسان ، أي اكثر مما في الولايات المتحدة او الاتحـاد السوفيتي ، ومن ستة الى ثمانية اضعاف ما في الصين . وهذا التقدير بالنسبة لافريقيا ربمـا يمثـل ما لا يزيد عن ١٢ في المائـة من اراضي الاقليم الصالحة للزراعة[١٤] .

واكثر من ذلك ، فان السكان في اجزاء عديدة من افريقيا ، ربما كانوا اقل كثافة مما كانوا عليه في القـرن السـادس عشر قبـل تجـارة العبيد . بل لقد ذهب بعض الاقتصاديين الى ان دولاً افريقية معينة تعاني من قـلة السكان بالنسبة لقوة العمل اللازمة للتنمية الزراعية .

وامريكا اللاتينية ، مثـل افـريقيا ، هى اقليم ذو كثافـة سكانية اجمالية منخفضة ، فمع وجود ١٦ في المائة من اراضي العالم الصالحة

للزراعة ، يوجد بها ٦ في المائة من سكان العالم ، الآ أن بها ، نسبيا ، جوعى اكثر مما في الهند ، والباكستان ، وبنجلاديش . وهنا مرة اخرى ، لا توجد علاقة ظاهرية بين كمية الأرض الزراعية المتاحة لكل فرد وبين مدى انتشار الجوع .

وفي بلد مثل بوليفيا ، يمثل سوء التغذية الحاد حقيقة يومية لأغلب السكان ، لكن بوليفيا بها ما يفوق نصف الفدان من الاراض المزروعة لكل شخص ، وهو رقم أكبر بكثير من فرنسا (كما ان بها امكانية لزراعة أكثر من عشرة افدنة لكل شخص) . والمكسيك ، حيث يعاني اغلب السكان الريفيين من قلة التغذية ، بها من الأرض المزروعة لكل شخص أكثر مما بكوبا ، حيث لا يعاني أحد الآن تقريبا من سوء التغذية .

وبالطبع فإن هناك بلداناً في أمريكا اللاتينية ذات كثافة سكانية مرتفعة نسبياً ، وجوع منتشر في نفس الوقت ـ بلدان مثل هايتي وجمهورية الدومنيكان . لكنها تمثل الاستثناء . ورغم ذلك فان بهايتي وجمهورية الدومنيكان ، أقل قليلا من الارض المزروعة لكل شخص ، وموسم زراعة اطول بكثير ، من ايطاليا[١٥] ، وهذا الحساب لا يتضمن حتى المساحة الاضافية الملحوظة في هايتي وجمهورية الدومنيكان التي يتفق كثير من المراقبين على انها أراض زراعية جيدة . هذه الأراضي مصنفة رسميا على انها مراع دائمة ، لأن المالكين اختاروا ببساطة أن يرعوا الماشية فيها .

طالما ان الغذاء شيء يباع ويشترى في مجتمع ذي فروق ضخمة في الدخل ، فان درجة الجوع تنبئنا بشيء بصدد كثافة السكان .

هل بنجلاديش هى الاستثناء ؟

بنجلاديش بالنسبة للكثيرين ، هى النموذج النمطي لبلد طغى تعداده السكاني ببساطة على موارده لانتاج الغذاء . اذ يعيش ٨٠ مليونا من البشر في بلد بحجم انجلترا وويلز . ولهذا ، فحتى حين كانت دراساتنا لبلدان من مختلف انحاء العالم ، تكشف لنا في حالة بعد الاخرى ، ان الحدود الفيزيائية المجردة ، ليست هى سبب الجوع ، اعتقدنا أن بنجلاديش قد تكون استثناء . لكنها ليست كذلك .

فحتى في الوقت الحاضر ، بمواردها التي تعاني من قلة الاستخدام الفظيعة ، تنتج بنجلاديش من الغلال وحدها ما يكفي لتزويد كل فرد في البلاد بما لا يقل عن ٢٣٠٠ سعر حراري يوميا[١٦] . الاّ ان اكثر من نصف العائلات في بنجلاديش ، طبقاً لارقام البنك الدولي[١٧] ، تستهلك اقل من ١٥٠٠ سعر حراري للفرد ، وهو الحد الادنى للبقاء على قيد الحياة ، ويعاني ثلثا السكان من نقص البروتين والفيتامينات .

اذا كان ما ينتج كافيا ، فلماذا اذن لا يأكل الجياع في بنجلاديش ؟ المفارقة ان الجياع يزرعون الكثير من ارز البلاد . وفي وقت الحصاد ، حين تبلغ الاسعار أدنى حد لها ، يضطر الكثيرون لبيع كمية كبيرة مما ينتجونه ، بحيث لا يعودون يملكون ما يكفي لسد احتياجاتهم حتى الحصاد الثاني . وهم مضطرون لعمل ذلك حتى يسددوا ما يدينون به ـ بفائدة كبيرة ـ للمرابين ـ التجار ، الذين احتاج المزارعون الى اقتراض الغذاء منهم بأسعار أعلى بكثير قبل الحصاد . والكثيرون من الواقعين في شرك هذه الحلقة المفرغة هم مزارعون ، مستأجرون عليهم ان يدفعوا ثمن التكاليف الزراعية ثم يعطوا ما

يزيد على نصف حصادهـم للمالك . ولا عجب اذن ، أن صار العديد من الملاك مرابين ـ تجارا . إن تخزين المرابين ـ التجار للغلال هو سبب أولى لذات (الندرة) التي يضاربون عليها .

والأجراء المعدمون ، المعتمدون على اجور ضئيلة ، عرضة للايذاء بوجه خاص . وبالتحديد حين تحرمهم الفيضانات او الجفاف من العمل تماما ، تقفز اسعار المضاربة على الغذاء نتيجة نشاط من يخزنون بنسبة ما بين ٢٠٠ و ٥٠٠ في المائة . وحين ادركنا هذه الحقائق ، لم ندهش حين علمنا انه بينما كان عديدون يموتون جوعا بعد فيضانات عام ١٩٧٤ ، كدّس من يخزنون الغلال ما يقدر بنحو ٤ ملايين طن من الأرز ، لأن الاغلبية الساحقة . . . كانت افقر من ان تشتريه[١٨] .

ولا يقتصر الامر على عدم وجود ندرة مشروعة الآن ، بل تملك بنجلاديش كذلك ما يتطلبه انتاج غذاء اكثر بكثير . وفي ارتحالنا في ارجاء البلاد أدهشتنا خصوبتها المذهلة . اذ لا تتمتع بنجلاديش بمناخ استوائي سخي فقط (شمس ومياه وفيرين) بل كذلك بتربة غرينية غنية ، وعميقة ، يرسبها سنوياً ثلاثة انهار ضخمة بفروعها التي لا تحصى .

ولدى تقدير حجم امكانيات بنجلاديش في انتاج الغذاء ، استنتج تقرير للكونجرس الامريكي عام ١٩٧٦ ان (البلاد غنية بما يكفي من الاراضي الخصبة والماء والقوة العاملة ، والغاز الطبيعي للاسمدة ، لا لتصبح مكتفية بذاتها غذائيا فقط ، بل لتصبح كذلك مصدّراً للغذاء ، حتى مع حجم سكانها السريع التزايد[١٩] .

ما هي المشكلة اذن ؟ ان التفاوت في السيطرة على موارد البلاد الانتاجية يعوق امكانياتها الغذائية .

إن احدى المزايا الرئيسية في بنجلاديش مثلاً ، هي الامطار ـ ما بين ١٠٠ و ٣٠٠ بوصة سنويا ـ لكن كلها تقريبا تسقط خلال موسم الاعصار الموسمي الذي يمتد ما بين ٣ و ٤ شهور . الحل اذن هو التحكم في المياه ، والا وجدت أولاً فيضانا ثم جفافاً . لكن ما هي الحوافز لدى الزراع بالمحاصة والاجراء الذي يفلحون ٩٠ في المائة من الأرض ، لاقامة وصيانة قنوات وسدود للصرف والري حين تفيد هذه الاستثمارات ملاك الاراضي في المقام الاول ؟ كما يخشى صغار الملاك من ان يزيد اي تحسين للأرض من رغبة المالك الاكبر في الاستيلاء عليها .

ان الزارع بالمحاصة يدخر اي جهد اضافي لأي قطعة ارض صغيرة يمكن ان يملكها هو . والعمال الاجراء يشغلون انفسهم بأجورهم ، وليس بمحصول المالك . ولما كان مالك الارض يدفع اجر عملهم ، فانه يستخدمه بتقتير . علاوة على ذلك ، فان المالك يغلب ان يكون متغيبا . وربما كان ضابطا في الجيش أو موظفا حكومياً صغيراً ، يحيا ويستثمر في العقارات بالمدن أو حتى في الخارج . وفي بنجلاديش أخبرونا مراراً انه ليس من غير الشايع أن يخرب مالك الأرض الري وغيره من التحسينات لأنه ببساطة لا يريد لمستأجريه ان يزدهروا ويصبحوا أقل تبعية .

ومن ثم فلا عجب في الا يزيد ما يروى عن نحو ٥ بالمائة من أراضي البلاد المزروعة ، بينما الري البسيط ، الذي لا يعود به

(الموسم الجاف) ، جافاً ، يعني مضاعفة القاعدة الغذائية للبلاد . وفي معظم بنجلاديش يمكن ان ينتج محصول اضافي في كل عام من اعادة الاجراءات قبل الاستعمارية في جمع الامطار الموسمية .

فقد كان حفر وصيانة البحيرات شائعا قبل عام ١٧٩٣ ، حينما اقام البريطانيون الملكية الفردية للأرض . واليوم لاحظنا بأسى في قرى كل ارجاء بنجلاديش كثيرا من البحيرات والقنوات التي يغمرها الطمى والتي لا تكاد تتسع للكثير من المياه . وتلك لم تعد بحيرات القرية بل بحيرات خاصة .

ان العمل التعاوني على نطاق القرية مستحيل حين تملك اقل من ١٠ في المائة من العائلات الريفية ٥١ في المائة من الأرض المزروعة ، وحين يكون نصف العائلات محروماً ، عملياً ، من الأرض[٢٠] ، فالفقراء يشعرون بأنهم مضطرون للتنافس أحدهم ضد الاخر لمجرد البقاء . والمزارعون الصغار الفقراء يواجهون كبار الملاك الذين يخططون يوميا لزيادة افقارهم ، حتى يستولوا على ارضهم . وخلال مجاعة عام ١٩٧٤ ، كان الملاك الاغنياء يقفون طول الليل في طوابير امام مكاتب تسجيل الاراضي ليشتروا الاراضي التي كان المزارعون الصغار الجوعى ، ضحية الرهونات ، يبيعونها كآخر ملاذ .

ولنأخذ كذلك في الاعتبار مصادر صيد الاسماك ، التي طبقا لأحد تقارير الفاو (منظمة الاغذية والزراعة) ، (ربما كانت اغنى المصادر في العالم[٢١]) . ففي الوقت الحالي ، يسيطر على معظم مياه الصيد ملاك متغيبون قانعون ببيع كمية صغيرة من الاسماك لقلة من المستهلكين الميسورين بأثمان مرتفعة . فلماذا يستثمرون لتحسين وسائل الصيد ، اذا كانت الارباح متضخمة فعلا ؟ والصيادون ،

باعتبارهم مجرد أجراء ، لا يجدون معنى لتحسين مهاراتهم في الصيد او مصادر الصيد : فهم يعلمون انهم هم انفسهم لن يستفيدوا . ويعاني الصيادون ، طبقاً لتقرير سري للامم المتحدة[٢٢] ، من استغلال قاس من جانب الملاك المتغيبين ، لأن المستهلكين من اهل المدن يدفعون ما يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ في المائة مما يتقاضاه الصيادون ـ وهي اسعار تبقي السمك كذلك بعيدا عن متناول الملايين .

وهكذا ، ففي بنجلاديش ، مثلما في بلدان عديدة حيث يجعلوننا نفهم انها فقيرة بصورة يائسة ، نجد ان التفاوت الحاد في السيطرة على الموارد الانتاجية هو ما يجعل العمل التعاوني صعباً ويعوق الانتاج . ولهذا السبب يستنتج تقرير لمنظمة الاغذية والزراعة في ١٩٧٥ ان (سياسة جذرية حقاً في اعادة توزيع الأرض يمكن ان تزيد كلاً من الانتاج والعدالة[٢٣]) .

وباستطاعة هياكل الزراعة التعاونية ان تتغلب على الخطر الذي يمكن ان يؤدي اليه اعادة توزيع الأرض ، وهو تفتيتها الى وحدات تكون من الصغر بحيث لا يمكنها استخدام شبكات الري والصرف بكفاءة . وبالمثل ، فان الصيد التعاوني يمكن ان يقدم عملاً لعشرات الآلاف من العائلات المعدمة . ويمكن للسمك ان يصبح مصدرا ممتازا للبروتين للملايين من الفلاحين الذين سيكونون في ظل النظام الجديد منتجين بما يكفي لشرائه . وتكون النتيجة انتاجاً أكبر ، لأن كل السكان الريفيين سيحسون للمرة الاولى انهم بالعمل سوياً ، سيمتلكون قوى الطبيعة ، وانهم هم انفسهم سيكونون المنتفعين ، وليس ملاك الأرض والمرابين . وسيكون السكان الريفيون النشطاء ، صانعوا القرارات ، افضل اساس للديمقراطية .

ان العقبات في طريق هذه التطورات البنـاءة ليسـت هى وجـود حدود لا تتعداها طبيعة البلاد . فالعقبة الرئيسية امام تطور شعـب بنجلاديش هى السلطة الراهنة لقلة تمنـع الاغلبية بادراك مصالحهـا المشتركة وقوة جهدها الموحد . ان بنجلاديش ليست بأية حال حالة مجاعة ميئوس منها .



٢

هل البشر عقبة أم مورد ؟

يعكس هذا السؤال معتقدات شائعة عديدة وجدنا أنها خرافات :

الخرافة الأولى : الزراعة في البلدان المتخلفة متأخرة لأن في الريف بشراً أكثر مما يلزم للعمل بصورة منتجة .

اذا كان وجود عدد أكثر مما يجب من العمال لكل فدان يقف حقاً في طريق الانتاج ، اذن ألا يكون في البلدان التي تتمتع بزراعة أكثر انتاجية عدد من العمال لكل فدان أقل من جاراتها الأقل نجاحاً ؟ لكن ، ماذا نجد ؟ ان اليابان وتايوان ، وكلاهما يعتقد أنها ناجحة زراعياً ، بها من العمال الزراعيين لكل فدان أكثر من ضعف ما في الفلبين والهند . وقيمة انتاج الفدان في اليابان سبعة اضعاف قيمته في الفلبين وعشرة أضعاف قيمته في الهند [1] ويبدو أن الاتجاه العام يبين ، في الحقيقة ، علاقة طردية بين عدد العمال في وحدة من الأرض ومستوى الناتج الزراعي . وربما كان من الصعب علينا قبول ذلك لأننا تعلمنا ان نقيس الانتاجية بالنسبة لقلة عدد البشر اللازمين لانتاج الغذاء . هذا المعيار لا معنى له على الاطلاق في البلدان المتخلفة التي تملك موارد عمل بشرية هائلة ، وغير محدودة .

فالبلدان التي نراها شديدة الازدحام سكانيا ـ أي البلدان التي نفترض أنها لا تستطيع استخدام ولو فلاح واحد أكثر ـ ليست

بالضرورة مزدحمة بالسكان زراعياً . وحين حاولت الصين زيادة الانتاج باستخدام امكانيات العمل البشرية بها ، وجدت أنها تستطيع بصورة مربحة أن تضاعف كمية العمل المبذول في الفدان ثلاث أو أربع مرات . وطبقاً للبنك الدولي ، فان بلداناً مثل الهند إذا استطاعت التوصل الى مستوى كثافة العمل في اليابان ـ عاملين لكل هكتار (٢,٥ فدان) ـ فان زراعتها يمكن ان تستوعب كل قوة العمل المتوقعة حتى عام ١٩٨٥ . [٢] والاختلاف الهام ، بالطبع ، هو ان البلدان مثل اليابان والصين قد طورت زراعة كثيفة العمالة يمكنها استخدام قوة العمل الاضافية بصورة منتجة ؛ بينما لم تفعل الهند والفلبين ذلك . فمن الواضح أن التعداد الكبير للسكان الريفيين بعيد تماماً عن كونه العائق الذي يعتقد دائماً انهم يمثلونه .

الخرافة الثانية : لما كانت الزراعة لا تستطيع استيعاب أي بشر أكثر ، فان الفائض من المناطق الريفية لا بد ان يذهب الى المدن حيث لا بد من خلق وظائف جديدة لهم في الصناعة .

كان هذا التحليل للمشكلة هو بالضبط ما شجع كلا من اهمال الزراعة وتنشيط التصنيع من جانب مخططي التنمية في الخمسينات والستينات ، وكانت النتيجة الكثير من استثمار رؤوس الاموال ، ولكن القليل جدا من الوظائف الصناعية الجديدة .

لقد تناقصت النسبة المئوية لاجمالي العمل المستخدمة في البلاد المتخلفة بنسبة تتراوح من ٨ر٥ ٪ الى ٦ر٧ ٪ من اجمال قوة العمل في الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ . [٣] وهذا النمط صحيح حتى في بلدان مثل البرازيل وصفت بأنها (معجزات) للتنمية الصناعية . وفي الهند من ١٩٥٠ الى ١٩٦٤ ، زادت الحكومة رأس

المال المستثمر في التصنيع الكبير خمس عشرة مرة . لكن خلال نفس الفترة لم يزد عدد العمال المستخدمين في هذا التصنيع سوى بما يزيد قليلا عن الضعف . [٤] وقد ضاعفت الشركات الأجنبية من أزمة الوظائف المزمنة باستخدامها لتقنيات توفير العمل المأخوذة من بلدان تكاليف العمل فيها عالية . وهناك مائتان وسبعة وخمسون شركة متعددة الجنسية كانت موضع الدراسة في امريكا اللاتينية ، تستخدم من الناس لكل وحدة مبيعات أقل من نصف العدد الذي تستخدمه الشركات المحلية . [٥]

وتزعم الشركة عادة ان استثمارها قد (خلق) عدة مئات من الوظائف . الا أن الكثير من الاقتصاديين قد توصلوا الى أن مصنعاً جديداً حديثاً يستخدم مائتين من الاشخاص قد يسبب توقف آلاف من الحرفيين المحليين عن العمل . وبالاضافة الى ذلك ، فإن المدخرات المحلية التي تقترضها شركة اجنبية لا قامة مصنع كان يمكن استخدامها بطرق مختلفة تماما في خلق وظائف أكثر بكثير .

وعلى أية حال فان الجهود لحل مشكلة البطالة بخلق الوظائف في مناطق مدينية مركزية ، هي جهود في غير موضعها. ففي البلدان المتخلفة تملك الزراعة والورش الصغيرة اللامركزية الامكانية الاكبر في امتصاص العمال . ولقد نجحت الصين في تقليل نسبة قوتها العاملة المتفرغة في وظائف زراعية الى نحو ٥٤ في المائة مقابل ما بين ٧٠ و ٨٥ في المائة في معظم البلدان المتخلفة . وتحقق ذلك بتطوير المصانع والورش الصغيرة في أرجاء الريف لصناعة الأدوات الزراعية والسلع الاستهلاكية الأساسية . كذلك يمثل السكان الريفيون ، لكن غير الزراعيين ، احتياطياً كبيرا من قوة العمل للزراعة ـ متاحاً

لمواجهة اختناقات العمل في الزراعة في قمة الموسم ، وهـي الحجـة الشائعة في عديد من البلاد ، للميكنة التي تبدد الموارد المالية القليلة وتحرم الناس من وظائف لا يوجد غيرها .

الخرافة الثالثة : النمـو السكانـي عبء هائـل على اقتصـاديات العالم الثالث حيث إنه يعني ضرورة خلق وظـائف جديدة بينما ما يتراوح بين ١٥ و ٣٠ في المائة من السكان هم بلا عمل فعلا وكثير ممن يسمون عاملين يعانون في الحقيقة من البطالة المقنعة . والنتيجة هي أعـداد متـزايدة من الهـامشيين ، شبـه الجائعـين يعيشـون خارج الاقتصاد .

ان البحوث التي أجريناها من أجل هذا الكتاب ساعدتنا على فهم أن (الهامشيين) لم يولدوا كذلك . ولم يسببهم النزوح الحتمي من أرض محـدودة ، ولا القـدرة المحـدودة لاقتصـاد ما على استيعـاب العمال . ففي انجلترا القرن السادس عشر واسكتلندا القرن التاسع عشر ادى تغيير في استخدام الأرض مباشرة الى ظهور (بشر أكثر مما يجب) . فقد قررت الارستقراطية مالكة الأرض ان تربية الأغنـام ستكون أكثر ربحا من الزراعة . لكن الأغنام تحتاج الى الكثير من الأرض والقليل من الرعاة . وهـكذا ، (سيِّجـت) الأرض ومنـع آلاف الفلاحـين من دخولهـا . ورأى عديد من المعلقـين في العـدد المتزايد من الصعاليك المعدمين دليلا مؤكداً على وجود (بشر أكثر مما يجب) ـ وهي نظرة ساعدت على حفز الاستعمار فيما وراء البحار . وبالطبع ، لم يوجد الازدحام السكاني الا مرتبطاً باقتصاد زراعـي يقوم على رعي الأغنام . فقد كان اجمالي عدد سكان انجلترا في القرن السادس عشر أقل مما في أية واحـدة من المدن العـديدة في انجلتـرا اليوم . (٦)

وبطريقة مماثلة ، خلقت القوى الاستعمارية أمثال أولئك الهامشيين باختزال نظم الزراعة الشديدة التنوع الى زراعة المحصول الواحد ـ الزراعة الأحادية التي يمكن منها جني أكبر ربح في الاسواق الأجنبية . وكان تحويل بلدان بأسرها الى مواقع انتاج لمحصول واحد أو اثنين يعني أن البذر والحصاد لم يعد موزعاً على طول السنة . ومن ثم تحددت فرص العمل بدورة محصول او محصولي التصدير الرئيسيين . وهكذا ، ففي ظل اقتصاد كوبا الذي كان يعتمد أساساً على زراعة قصب السكر خلال الخمسينات ، كان نصف مليون عامل في القصب يستخدمون لشهور قليلة فقط كل عام ـ خلال موسم حصاد القصب . (٧)

وفي الواقع فان المزيد من تحول الزراعة الذي يجري اليوم في معظم البلدان المتخلفة يجعل الناس يبدون هامشيين . فالزراعة التي كانت مصدر حياة الملايين من الزراعيين الذين يطعمون أنفسهم ، أصبحت أساس ربح المقاولين التجاريين ذوي النفوذ ـ النخبات التقليدية مالكة الأرض ، والمضاربين الزراعيين الحضريين ، والشركات الاجنبية . وهؤلاء المقاولون الزراعيون الجدد يستخدمون أرباحهم لزيادة ممتلكاتهم من الأراضي على حساب المزارع الصغير والمعدمين ، وكذلك لميكنة الانتاج على حساب وظائف العمال . واليك بعض الأمثلة :

● باكستان : يذكر مسئول بلجنة تخطيط باكستانية ان الميكنة الكاملة للمزارع ذات الخمسة والعشرين فدانا فأكثر يمكن أن تحل محل ما بين ٦٠٠ ألف الى ٧٠٠ ألف عامل خلال خمسة عشر عاماً . (٨)

● أمريكا اللاتينية : كل جرار يزيح نحو ثلاثة عمال في تشيلي ونحو

أربعة في كولومبيا وجواتيمالا . ويقرر تقدير متحفظ ان مليوني عامل ونصفا قد أزيحوا فعلا بميكنة الجرارات في امريكا اللاتينية (٩) .

● الهند : كان من المتوقع في البنجاب أنه بحلول عام ١٩٨٠ سيختفي الطلب على قوة العمل المأجورة في انتاج المحاصيل الزراعية . (١٠)

إن إزاحة الآلات للمستأجرين والعمال تعني محصولا أكبر للتسويق وربحاً أكثر للزارع التجاري - علاوة على التحرر من (المشكلة الادارية) لقوة عمل كبيرة قليلة الأجر . والاستعاضة عن البشر بالماكينات في بلدان تملك موارد عمل ضخمة غير محدودة ليست لها ، بالطبع ، قيمة اجتماعية . فالقيمة لا تعود سوى للمالك الفرد الذي يمكنه استخدام الآلات لجعل ربحه من كل عامل يبلغ الحد الأقصى . الا أنه مع استمرار هذه العملية ، فان كل ما يراه المشاهد هو المزيد من البطالة ومن ثم يستنتج ان هناك بشراً أكثر مما يجب .

إن النجاح الاقتصادي لأمة من الأمم لا يعتمد على الموارد الطبيعية الغنية بقدر ما يعتمد على الكفاءة في حفز شعبها وفي استخدام عمله . والناس يبدون عقبة فقط في نوع معين من النظام الاقتصادي : وهو النظام الذي لا يقاس فيه النجاح الاقتصادي برفاهية كل الناس ؛ والذي يتزايد فيه احتكار الانتاج من جانب قلة ؛ والذي تستخدم فيه التكنولوجيا لاستبعاد البشر من عملية الانتاج حتى يتم الوصول الى الحد الأقصى لانتاج مالك الأرض من كل عامل . فالناس لم يولدوا هامشيين .

٣

تحديد النسل وتحديد الثروة

من المؤكد أنه ليس مما يساعد شعوب العالم الثالث أن تكون لهم عائلات كبيرة ، أليس كذلك ؟ ألا يزداد فقرهم وجوعهم كلما ازداد أطفالهم ؟ هذان السؤالان يوحيان بأن الناس في البلدان المتخلفة يريدون العائلات الكبيرة نتيجة الجهل بمصالحهم . لكننا وجدنا أن الأسباب التي تدفعهم الى زيادة حجم عائلتهم تعكس عجزهم وبؤسهم وليس جهلهم .

فمعظم عائلات العالم الثالث ريفية . وعادة ما يعتمد البقاء بالنسبة لهم على أن يكون لهم أطفال يكسبون طعاماً أو دخلا اضافيا للعائلة ويتيحون تأميناً أدنى للشيخوخة للآباء . ففي سن الخامسة والأربعين ، يكون الناس في الدول المتخلفة عجائز ومستنفدين . وبخدمات غذائية وطبية ، وصحية فقيرة أو غير موجودة ، يعرف الآباء جيداً ان اطفالهم يموتون عادة . ويكون انجاب أطفال (اضافيين) هو الطريقة الوحيدة لزيادة احتمال ما يكفي منهم .

قد لا يصدق من يعيشون منا في مجتمعات صناعية حضرية ان اي طفل يمكن ان يكسب أكثر مما يستهلك لكن الديمغرافيين حسبوا ان طفلا ريفياً في سن العاشرة أو حتى الثامنة يمكنه أن يجلب للعائلة ربحاً صافياً من الغذاء او الدخل . (١) فالأطفال مثلا ، يرعون الحيوانات ، ويجلبون الماء ، والحطب ، والروث ، ويشتلون

الأرز ، ويلتقطون بقايا الحصاد ، ويقطعون الأعشاب . وقد رأينا كل ذلك في ابحاثنا الميدانية .

قد يرى أغلبنا أن هؤلاء الأطفال ـ وبالتأكيد الأمهات اللائي يتحملن عبء الحمل والولادة مرات عديدة ـ مستغلين . لكن طالما يبقى النظام الاجتماعي العائلة المنعزلة كوحدة باعتبارها الأساس الوحيد للعمل المنتج والأمن ، فليس هناك كبير أمل في التغيير . هذه هي الحالة بوضوح ، مع اعتبار ان اغتصاب الموارد من قبل القلة ذات النفوذ لا يترك لأغلبية العائلات سوى القليل من الأرض او لا يترك لها شيئاً على الاطلاق سوى الأعمال البائسة الأجر .

بالنسبة لكل واحدة من تلك العائلات ، يحدد عدد الأطفال عدد العمال التي يمكنها تشغيلهم لتكسب قوتها . فاذا لم يكن لدى العائلة أرض أو كان لديها القليل منها ، فان دخلها يعتمد عدد الأطفال الذين يمكن إستئجارهم كعمال في حقول الآخرين . واذا كانت العائلة تحيا على زراعة أرض عائلة غنية بالمحاصة ، فكلما زاد اطفالها ، زادت الأرض التي تحاول استئجارها لفلاحتها . كذلك ترى العائلة الفقيرة التي تملك بعض الأرض من الأطفال ثروة . وكما شرح فلاح هندي لباحث سكاني : انظر حولك . فما من أحد دون أبناء أو اخوة يساعدونه يفلح أرضه . انه يؤجرها لآخرين ذوي عائلات كبيرة . دون أبناء ، لا يمكن الحياة على نتاج الأرض . وكلما زاد أبناؤك ، قل ما تحتاج الى استئجاره من عمل ، وزاد التوفير الذي يمكن أن تحققه ؛ ولخص فلاح من شمال الهند الأمر بالطريقة الآتية : (الغني يستثمر في آلاته . ولا بد أن نستثمر نحن في أطفالنا) . (٢)

كذلك قد يحتاج الآباء الى الكثير من الأطفال لأنهم ، ببساطة لا يملكون تأميناً بديلا ضد الشيخوخة . وقد عبر ميلخا سينغ ، وهو فلاح من مانوبور احدى قرى البنجاب ، عن الأمر بهذه الطريقة : أنت تعتقد أنني فقير لأن لدي أطفالا كثيرين . وضحك ، (اذا لم يكن لدي أبنائي . . . فالرب يعلم ماذا يمكن ان يحدث لي ولأمهم حين نكون أعجز من أن نعمل ونكسب) . [٣]

في تلك المجتمعات لا يمكن لعائلة ان تتأكد من تلبية حاجتها من قوة عمل العائلة ومن الضمان ضد الشيخوخة بانجاب مجرد إبن أو إثنين . وطبقاً لتقدير حاسبة الكترونية يكون على زوجين هنديين أن ينجبا من الأطفال متوسطاً يبلغ ٦,٤ طفلا حتى يكونا واثقين (بنسبة ٩٥ في المائة من الاحتمالات) من بقاء إبن واحد على قيد الحياة . [٤]

عجز النساء

حتى مع التسليم بحالة الحرمان التي تعيش فيها غالبية العائلات الريفية ، فان مشكلة حجم العائلة ليست مشكلة بسيطة (من قبيل كلما زاد ، كان أفضل) . فبالنسبة لكثير من الأمهات السيئات التغذية في اغلب الأحوال يفوق عبء حمل آخر وطفل آخر أي مكسب محتمل من الحصول على عامل اضافي في العائلة. لكن كثيراً من النساء عاجزات عن اتخاذ قرارات الانجاب . ودون أي استقلال شخصي ، فان من المستحيل عليهن حتى ان تسأل الواحدة منهن زوجها ان كان يسمح باستخدام موانع الحمل .

وفي دراسة لصندوق الأمم المتحدة للنشاط السكاني ، وجدت الباحثة الاجتماعية برديتا هيوستون أثناء حوارها مع نساء ريفيات في

تونس ، والسودان ، وكينيا ،وسري لانكا ، والمكسيك ، ومصر ، ان النساء لسن بحاجة الى اقناعهن بانجاب اطفال اقل . ففي كل واحدة من الثقافات الست الشديدة الاختلاف كانت تسمع قراراً تنويعات لعبارة (انني مرهقة . انظري الي لست اكثر اكثر من حيوان يعمل في الحقول وينجب كل الاطفال . لست اريد المزيد لكن زوجي يقول انني لا بد ان أنجب كل ما استطيع) . (٥)

ان خفض معدل المواليد ليس مسألة التغلب على الجهل . فالفقراء يعرفون مصالحهم عادة . ولا يمكن ان ينخفض معدل المواليد الا اذا تغلب الفقراء على عجزهم ، بما في ذلك عجز النساء الخاص في مواجهة الرجال .

القنبلة السكانية

بسبب الطريقة التي القيت بها (القنبلة السكانية) في وعي الجمهور ، يعتقد اغلب الناس ان الفقراء يتضاعفون أسرع من أي وقت مضى . وفي الحقيقة ، تعاني احدى عشرة دولة متخلفة على الأقل من انخفاض أشد حدة في معدلات مواليدها مما عانته أي واحدة من الدول التي هي الآن صناعية ، خلال (نقلتها الديموغرافية) للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . (٦) هذا الاتجاه ، مضافاً الى المعدل المتناقص للنمو السكاني في بلدان صناعية معينة ، يعني ان الزيادة السنوية في سكان العالم قد انخفضت خلال السنوات القليلة الماضية . ففي عام ١٩٧٠ كان النمو في تعداد العالم ، أي زيادة المواليد على الوفيات ، ٧٠ مليوناً . وفي عام ١٩٧٧ ربما قارب ٦٨,٧ مليوناً . وحين يضع المرء في اعتباره أن عدد البشر في سن الخصوبة ما زال يتزايد كل عام ، فان هذا الانخفاض

في الزيادة السنوية يشير الى انخفاض ملحوظ في معدلات المواليد . ويبدو ان معدل نمو سكان العالم قد بلغ أعلى حد له حوالي عام ١٩٧٠ وبدأ في التراجع منذ ذلك الحين .

أما انخفاض معدل النمو السكاني في بلاد معينة فلا يبدو أنه يرتبط بمعدل نمو صافي الناتج القومي ولا حتى بمستوى دخل الفرد بل باتجاه نحو التوزيع المتكافىء للدخل والخدمات مثل الرعاية الصحية . (٧) وحيثما تنخفض معدلات المواليد - كما في سري لانكا وسنغافورة ، وهونج كونج ، وتايوان ، ومصر ، والأرجنتين ، وأوروجواي ، وكوستاريكا ، وكوبا ، نجد أن لدى الحكومات ، أو كان لديها من قبل بعض السياسات القومية التي تحبذ مجموعات الدخل المنخفض ؛ بينما في البرازيل ، وفنزويلا ، والفلبين ، والمكسيك تتضاءل رفاهية مجموعات الدخل المنخفض ولا تقل معدلات المواليد بصورة ملحوظة . ولا يبدو أن العوامل المسببة هي برامج ، تنظيم النسل بل انتقال الموارد باتجاه افقر المجوعات .

ان الرفاهية لا تقاس بالدخل وحده . اذ يبدو ان عوامل أخرى بجانب توزيع الدخل في ذاته تترابط مع انخفاض معدلات المواليد . ويوضح هذا مثالان آسيويان لا نخفاض معدلات المواليد - ولاية كيرالا في الهند والصين . ففي كيرالا ، تبين الاحصاءات ان السكان أفقر من كثير من الولايات الهندية الأخرى ، لكن هناك اختلافات سياسية واجتماعية حاسمة قد تساهم في انخفاض معدل مواليد كيرالا . وقد لاحظ آلان برج ، خبير التغذية بالبنك الدولي ، ان كيرالا ، من بين كل الولايات الهندية ، تملك أعلى معدل للقراءة والكتابة (هي الولاية الوحيدة التي تتعلم فيها أغلبية النساء) ؛ وأعلى استهلاك للفرد من الأطعمة الهامة غذائياً ؛ وأدنى معدل

لوفيات الأطفال ؛ ومعدل وفيات أقل من معدل المملكة المتحدة أو المانيا الغربية . (٨)

وقد انخفض متوسط معدل المواليد الهندي من ٤١ الى ٢ , ٣٧ لكل ألف شخص خلال العشرين سنة الماضية . وبالمقابل ، انخففض معدل المواليد بكيرالا من ٣٧ الى ٢٧ لكل ألف شخص خلال فترة عشر سنوات فقط .

أما الصين فلديها أشمل معالجة لتوفير ما يبدو أنه المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لتحديد السكان . فبعد التقاعد ، يحصل العمال على ما بين ٥٠ و ٧٥ في المائة من أجورهم بينما تستمر معظم المكاسب الأخرى ، وبالأخص الرعاية الصحية . وفي الريف تحفظ الكوميونة صندوق رفاهية لتزويد غير القادرين على العمل . وفي كل من المدينة والريف تضمن مجموعة العمل الجماعية ألا ينخفض دخل أية عائلة عن حد أدنى معين . (٩) وتشجع النساء على الانخراط في قوة العمل ؛ ويجري توفير اجازة أمومة حرة ودور حضانة مناسبة .

بالاضافة الى ذلك ، سيتذكر القارىء من التعليقات السابقة للفلاحين الهنود ، أن العائلات التي تتنافس ضد غيرها من العائلات لا بد أن يكون لديها مددها الخاص من قوة العمل من أجل البقاء . لكن حين تجري المشاركة في العمل والانتاج خارج العائلة في اطار الملكية والعمل الجماعيين كما هو الحال في الصين ، فان الحاجة الى زيادة المرء لقوة عمل عائلته الخاصة تختفي .

والصين تبين قدرة الناس على تغيير معدل تناسلهم بسرعة مدهشة طالما تمت تلبية احتاجات الضمان الأساسية فقد انخفض معدل مواليد الصين بسرعة ربما كانت مسبوقة ـ من ٣٢ لكل ١٠٠٠ شخص عام

١٩٧٠ الى مابـين عشرين وخمس وعشرين لكل ألف شخص بعد خمس سنوات (١٠)

أما بالنسبة لمن هم منا في الغرب الصناعي ، فقد يظل الناس في البلدان التي يحدث فيها انخفاضـات حقيقية في معـدلات المواليد ، يبدون (فقراء) ـ بعضهم بدخل للفـرد لا يتجاوز ٢٠٠ دولار في السنة ـ لكن في معظـم هذه البلـدان تتغير حياة الفقـراء بطـرق حاسمة . فالدخل المناسب وضمان الشيخوخة ، وهي الاحتياجات التي كانت تجري تلبيتهـا من قبـل عن طريق انجـاب الكثير من الأطفال ، قد بدأت تلبيتها بالاصلاح الاجتماعي والسياسي : بحيازة اكثر ضماناً للأرض ، وبامداد بالطعام اكثر ثقـة ، وبرعـاية صحية أفضل وبضمان للشيخوخة .

برامج تحديد النسل

ان الشيء الضروري ، اذن هو اعادة بناء النظام الاجتماعي ، بما يزود كل النـاس بالضمان المادي الأسـاسي ، بحيث يصبح تحديد النسل اختياراً معقولا . ثم تأتي أهمية برامج تحديد النسل لتجعل انجاب اطفال أقل اختياراً ممكناً كذلك .

لكن برامج تحديد النسل التـي تستهـدف مجـرد اغـراق المناطـق الريفية بموانع الحمل لن تجدي مطلقاً . وأكثر من ذلك ، فانها تخاطر بايقاع الضرر فعلياً بالفقراء . فبدون الاشراف المنتظـم من جانـب افراد الرعاية الصحية المدربين ، يمكن ان تعانـي النسـاء من ضرر فيزيائي وسيكولوجي . وتؤكد التقارير من بنجلاديش ان الأعراض التي سببها الامداد غير المنتظم بوسائل منع الحمل التي تؤخـذ عن

طريق الفم ، والنزيف الناشيء عن اللولب ، قد سببت معاناة شخصية قاسية .

وأكثر من ذلك ، فان العائلات تخاطر بخسارة قاسية ، في حالة عدم وجود رعاية صحية مطوَّرة تقلل من معدلات وفيات الأطفال . فبرامج التعقيم تصبح جزءاً رئيسياً من برامج تحديد النسل في البلدان المتخلفة . لكن اذا ظلت معدلات وفيات الأطفال مرتفعة ، فإن الآباء الذين يجري تعقيمهم يخاطرون بخسارة اقتصادية ضخمة اذا مات اطفالهم وهم لا يستطيعون انجاب غيرهم .

هكذا لا يمكن ان تكون برامج تحديد النسل فعّالة وتخدم مصالح الفقراء الا عندما :

- تكون متكاملة في اطار نظام للرعاية الصحية يقلل من معدلات وفيات الأطفال ؛
- وتتضمن تربية لكل من الرجال والنساء ؛
- ويكون مقرها القرية ، وتدرب أناساً من القرية التي سيخدمون فيها ؛
- وتغطي تكاليفها وبذلك تصبح دائمة ، من خلال برنامج تأمين صحي مثلا ؛
- وحين تكون جزءاً من برنامج تربوي يصبح فيه الناس واعين بالمجموعات الاقتصادية التي تضع قيوداً على حياتهم . فبدون ذلك لا يستطيع الفقراء اقامة نظام فعّال لحماية مصالحهم ، وهو الأمر الضروري جداً حين تحاول اعيان القرية تخريب جهودهم .

وتوضح برامج الصين الشاملة والناجحة لتحديد النسل ان نمو السكان السريع لا يعالج نفسه تلقائياً فور تلبية الشروط الاجتماعية .

كذلك توضح برامج الصين الكثير من السمات المذكورة من قبل والتي تحتاج الى ان تتكامل في برامج فعّالة حقاً ومفيدة .

ففي الصين لا تقتصر أنشطة التخطيط السكاني على (برامج تحديد نسل) منفصلة . [11] بل ان انشطة التخطيط السكاني - مناقشة الأساس المنطقي للحد من المواليد ووسائل تحقيقه - تتغلغل في المنظمات العديدة المتخلفة ، من النقابات الى لجان الأحياء ، التي ينتمي اليها الجميع تقريباً . وكجزء من نظام الصحة العامة ، الذي يتضمن المراكز الصحية للأحياء ووحدات تنظيم الأسرة المتنقلة ، تصل معلومات تحديد النسل وادواته الى كل مكان تقريباً . والمراكز الصحية لا تكاد تغلق أبوابها أبداً ولا يديرها محترفون غرباء ، مترفعون ، بل سكان محليون يظلون على اتصالهم بالعائلات . كذلك فان الصين مكتفية بذاتها في كل معدات منع الحمل . وهذه المعدات مجانية ومتوفرة .

هكذا تخفض الصين بنجاح معدلات مواليدها بالاعتماد على شعور الناس الأيجابي بالمسئولية تجاه الصالح العام . وذلك ممكن لأن التغيرات الاقتصادية جعلت من مصلحة الناس فعلياً ان يختاروا عائلات أصغر أما في بلدان اخرى ، مثل الهند ، حيث يذهب ربع ميزانية تنظيم الأسرة الى الحوافز المادية ، فان برامج تحديد النسل تستغل فقر الناس وتدعم الرغبات الفردية في نفس الوقت .

والدرس الهام في قصة نجاح الصين هو هذا : حيث تشارك غالبية الناس في التنمية متخذين من القرارات في كيفية تلبية الموارد لاحتياجات المجموع - باختصار ، حيث توجد سيطرة اكثر عدلا وتكافؤاً على ثروة البلاد - يكون من الأرجح ان يستجيب كل الناس

لبرامج تحديد النسل لأن بامكانهم أن يروا بأنفسهم حدود مواردهم .

اننا نؤيد بوضوح هدف ابطاء معدلات النمو السكاني واقرار إستقرار سكان العالم . ولسنا نقلل من الحاجة الى عمل ايجابي في وضع برامج تنظيم الأسرة طالما جرت تلبية الشروط الأجتماعية . الاّ أننا نقف بحزم ضد برامج تنظيم الأسرة التي تزعم تخفيف مشكلة الجوع ، لأنها تحمل رسالة ان الفقراء هم الملامون على جوعهم ، مخيفة الجذور الاقتصادية والسياسية الحقيقية لمعاناتهم .

ولأن البعض قد يسيء تفسير كلماتنا ، موحياً بأننا نتغفل مشكلة النمو السكاني السريع ، فلا بد أن نكون واضحين تماماً . فالكثافة السكانية والنمو السريع يمكن بالطبع ان تكون مشكلات عويصة . ولكن هذه المشكلات هي كما رأينا ، أعراض لعجز الكثيرين عن اختيار اطفال اقل . كذلك فان العوامل السكانية يمكن ان تعوق المهمات الصعبة في اعادة بناء الهياكل الأقتصادية والاجتماعية على النحو اللازم للقضاء على الجوع . الا أن الخطأ هو في تحويل مشكلة السكان ـ وهي عرض ـ الى سبب الجوع . وليس هذا لغواً لفظياً . فالتوصل الى حل مشكلة يعتمد كلياً على قدرة المرء على تحديد أسبابها . والسبب الجذري للجوع يرتبط بعلاقة الناس ببعضهم وبالسيطرة على الموارد الاساسية طالما ظل الناس يعتقدون أن الاسباب الرئيسية تمكن في امور اخرى ، فسوف يتم اغفال هذا السبب الجذري وسيصير الناس اكثر جوعا في الحقيقة .

ان الاستمرار في التزايد بالمعدلات الراهنة سوف يقلل بالتأكيد من الرفاهية المستقبلة لنا جميعاً . هذا بديهي . لكن هذه الحقيقة البديهية تضيف في رأينا الحاحاً اكبر على ضرورة التحديد الواضح للأسباب الجذرية للنمو السكاني السريع .

٤

ضغط السكان على البيئة

يقترن تدهور النظام الايكولوجي العالمي وموارده الزراعية بزيادة في عدد السكان والماشية . لكن هل هناك رابطة سببية ضرورية بين الاثنين ؟ كان علينا أن نستنتج عدم وجود مثل هذه الرابطة .

لقد بدأ الكثير من التدمير الحالي للنظام الايكولوجي البيئي في البلدان المتخلفة مع الاستعمار . الى مضاعفة العبء على الأرض وأدت المزارع الكبرى التي اقامها البريطانيون ، والاسبان ، وغيرهما من القوى الاستعمارية . فأولا ، نزعوا ملكية أفضل الأراضي للزراعة المستمرة لمحاصيل التصدير . وثانياً ؛ كانوا عادة يدفعون الزراع المحليين الى أراضٍ هامشية ، ومنحدرة عادة ، لا تصلح مطلقاً للزراعة الكثيفة . وسرعان ما أفسد التآكل الأراضي التي كان يمكن ان تفيد في الرعي أوالتشجير أو كان يمكن استخدامهافي التنزه.

هذا العبء المزدوج ـ زراعة المحاصيل النقدية (التجارية) للتصدير وحشر غالبية الزراع في أراض معرضة للتآكل ـ يتزايد اليوم . ولنأخذ مثالا على ذلك أحد بلدان امريكا الوسطى وهو السلفادور . فالبلاد تتكون في غالبيتها من تلال وجبال شديدة الانحدار . وأكثر الأراضي خصوبة وانتاجية هي المنحدرات البركانية الوسطى ، وبعض أحواض الانهار الداخلية المتفرقة والسهل الساحلي . وابتداء بالغزو الأسباني ، اصبحت هذه الأراضي الممتازة مملوكة للمزارع الضخمة المخصصة للصادرات : القطن ،

والسكر ، والبن ، ولمزارع تربية الماشية . وأقل من واحد في المائة من مزارع السلفادور تزيد على ٢٥٠ فداناً ؛ لكن تلك المزارع القليلة التي تزيد عن ذلك ، تضم فيا بينها نصف اجمالي المساحة الزراعية في البلاد بما في ذلك كل الأراضي الممتازة . (١)

أما الأراضي الباقية ، وهي في معظمها تلال جدباء ، فهي كل ما تبقى لنحو ٣٥٠ ألف كامسينو* لينتزعوا منها ما يقيم أود عائلاتهم . ويبلغ من انحدار اكثر الأراضي التي يضطرون لزراعتها ، أنها لا بد ان تزرع باستخدام العصى . ويمكن للتآكل ان يكون مدمراً - استنتجت احدى الدراسات ان ٧٧ في المائة من أراضي البلاد تعاني من التآكل المتسارع (٢) - بحيث يتحتم على الكامبسينوز ان يهجروا منحدرا بعد حصاد ضئيل لسنة واحدة .

أما أين سيذهبون في المستقبل فليس واضحاً على الأطلاق . وبالفعل أدى الاستنزاف السريع للتربة الى هجرة كثيفة للسلفادوريين الى هندوراس المجاورة وساعد البحث عن الأراضي من جانب السلفادوريين اليائسين على اشعال حرب بين البلدين عام ١٩٦٩ وقيل لنا ان هذه كانت أول حرب في التاريخ يسببها الانفجار السكاني .

ومن المغري أن ننظر الى منطقة مثل الكاريبي حيث دُمرت الغابات شبه الاستوائية وتآكلت التربة بصورة سيئة ، ونشخص المشكلة ببساطة على أنها مشكلة وجود بشر أكثر مما يجب . فالمزارع المحلية لا تطعم حاليا سوى ثلث سكان الكاريبي ويعاني ٧٠ في المائة من الأطفال من سوء التغذية . (٣)

* Campesinos : فلاحون بالاسبانية - م

لكن قبل قبول مقولة وجود بشر أكثر مما يجب على انها السبب ، لنأخذ في اعتبارنا بعض الأرقام عن استخدام أراضي الكاريبي . فنحو نصف كل الأراضي الصالحة للزراعة مخصص لانتاج المحاصيل والماشية للتصدير . واغتصاب افضل الأراضي لمحاصيل التصدير اكثر درامية في كل بلد على حده . ففي جواد الوب ، ينتج اكثر من ٦٦ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة قصب السكر ، والكاكاو ، والموز . وفي المارتنيك يزرع ما يفوق ٧٠ في المائة بقصب السكر ، والكاكاو ، والموز ، والبن . وفي ياربادوس ، ينتج ٧٧ في المائة من الأراضي الصالحة لزراعة قصب السكر وحده . (٤)

ويعلق عالم البيئة الكاتب اريك اكهولم قائلا إن (هايتي من بين الدول القليلة التي اصبحت تنافس او حتى تفوق السلفادور في تدمير البيئة على مستوى قومي) . (٥) وليس من قبيل المصادفة ان مجرد قلة من الناس تملك أراضي البلاد الزراعية . فأفضل أراضي الوديان تابعة لحفنة من الصفوة مع شركائهم الأجانب ، الذين يرسمون أفقاً لا يحد من قصب السكر ، وأشجار البن ، والماشية -- وكلها للتصدير . وقد صدمنا بوجه خاص أن نرى الأكواخ البائسة للمعدمين على طول حافة الحقول الخصبة المروية التي تنتج العلف لآلاف الخنازير التي تتحول الى سجق لشركة سيرفبست فودز Servbest Foods بشيكاجو . وفي نفس الوقت تُترك غالبية الهايتيين ليتلفوا منحدرات الجبال التي كانت خضراء ذات حين ، في جهود تكاد تكون عبثية لانتاج الغذاء .. ويفر الآلاف يائسين الى الولايات المتحدة ، حيث ينافسون ادنى الامريكيين أجراً على وظائف الحد الأدنى للأجور .

وفي افريقيا نجد ايضاً المحاصيل النقدية للاستعمار وميراثها

المستمر ، وليس ضغط السكان ، هي التي تدمر موارد التربة . فقد تم تمزيق اجزاء شاسعة من الرسوبيات الجيولوجية القديمة المناسبة تماماً للمحاصيل الدائمة مثل حشائش الرعي أو أشجاره من أجل زراعة القطن والفول السوداني . وبسرعة تصبح التربة فقيرة في المواد العضوية وتفقد تماسكها . وعندئذ تعمل الريح القوية في موسم الجفاف ، على تآكل التربة بسهولة . ويؤدي تدهور التربة الى تناقص المحاصيل [٦] وبالتالي الى التوسع في الأراضي المزروعة حتى الأراضي الهامشية ، عادةً .

وفي تضاد درامي مع الزراعة الأحادية لمحصول نقدي ، نجد ان الزراعة التقليدية القادرة على الأمداد الذاتي بالغذاء ، والتي تحل محلها الزراعة الأحادية ، صالحة تماماً من الناحية الايكولوجية . فهي تمثل عملية تكيف تطورت على مدى طويل لتتمشى مع التربة والمناخ المداريين وتعبر عن عمق للتآلفات المعقدة للنظام الايكولوجي المحلي . فالمزج بين المحاصيل وأحياناً بين أكثر من عشرين نوعاً مختلفاً يعني ان دورات الحصاد متعاقبة ويقدم اقصى حماية ضد الخسائر الكلية الناشئة عن طقس غير مواتٍ او عن الأوبئة ، أو الأمراض . وبالأضافة الى ذلك فان الزراعة المختلطة تؤمن للتربة حماية على مدار العام من الشمس والمطر .

ان مشكلة تآكل التربة خطيرة فعلا . لكن تآكل التربة يحدث غالباً بسبب احتكار قلة للأرض الخصبة ، مجبرين اغلبية الزراع على الأفراط في استخدام تربة معرضة للخطر . وأكثر من ذلك فان افقار التربة ينتج ليس عن جهد لتلبية احتياجات الغذاء الأساسية لسكان يتزايدون بل ينتج بصورة متزايدة من ضغط الزراعة الدائمة لمحاصيل التصدير الترفية وغير الغذائية فوق مساحات ضخمة مع اغفال الأساليب التقليدية التي كانت تحفظ التربة من قبل .

الرعي الزائد : دراسة تشخيصية لسوء استخدام الأرض .

الرعي الزائد هو طريقة أخرى لتدمير الأراضي الهامشية . لكن للتوصل الى السبب لا بد أن يتساءل المرء ، من الذي يقوم بالرعي الزائد ولماذا ؟ وهل يترتب على ذلك أن الأراضي الهامشية لا يمكن ان تصلح أبداً لتربية الماشية ؟ وأخيراً لما كان الرعي الزائد يعني وجود عدد أكثر مما يجب من الماشية في الأراضي فهل لا بد أن نستنتج أن ذلك يعني وجود بشر أكثر مما يجب ؟ .

يرى بعض المراقبين الخارجيين أن رعاة افريقيا الرحّل هم المذنبون . ورغم ذلك فقد توصلنا الى أن الرعاة الرحل قد توصلوا تقليدياً الى الاستخدام الكفء لمساحات شاسعة من الأراضي شبه الجرداء التي كان يمكن أن تظل غير منتجة . فبينما يبدو ارتحالهم عشوائياً للمراقب الخارجي ، فانه في الحقيقة منظم بحيث يستفيد من تغيرات المطر والعشب . وقد يسوق الرحل قطعانهم عبر مئات الاميال مبتعدين عن مراعي فصل المطر الى واحات دائمة العشب في فصول الجفاف . اذن فارتحال الرعي هو استجابة عقلانية لبيئة تتميز بندرة الماء والجفاف الموسمي ، وموارد علف موسمية شديدة التناثر .

وأساليب الرعاة تستخدم موارد لا يعتبرها الآخرون موارد على الأطلاق . (٧) وهناك اسلوب تكيف آخر للرعاة التقليديين هو تربية قطيع يتكون من انواع مختلفة من الحيوانات : الجمال ، والأغنام ، والماعز ، والحمير ، بالاضافة الى الماشية . فالقطيع المختلط يمكنه

استغلال تشكيلة من التنويعات الايكولوجية . فالماشية والأغنام ترعى العشب ، والماعز يرعى الشجيرات والأجزاء السفلى من الأشجار . وهكذا ينتج بروتين ثمين للاستهلاك الآدمي من نباتات لا يمكن ان يأكلها الانسان . كذلك فان للأنواع المختلفة دورات توالدها المختلفة ؛ وتضمن مواسم التربية المتعاقبة بعض اللبن على طول العام . وصلابة الماعز والجمال تجعلها صالحة للجوء اليها في اوقات الجفاف حين تنفق الماشية . كما يقوم القطيع المتنوع بدور مخزن متحرك للطعام ، سواء مباشرة او باحلاله محل الغلال ، خلال فترات الجفاف السنوية ودورات الجفاف المنتظمة .

وتقليدياً ، كان الرعاة ينتجون من اللحم ومنتجات الألبان ما يكفي للتبادل مع الفلاحين مقابل الغلال . وبالاضافة الى ذلك ، كانت قطعان الرعاة تسمد سنوياً حقول الزراع المراحة . وهكذا تكسب الماشية أراضي رعي جديدة وتتحسن خصوبة تربة الزراع . وقد أتاحت علاقة التعايش العضوي هذه لسكان ملحوظي الكثافة ان يسكنوا بارتياح أراضي تبدو غير مواتية . (٨)

اذا كانت تربية الماشية قد كانت ويمكن ان تكون طريقة ممتازة لجعل الأراضي الهامشية منتجة ، فما الذي حدث ؟ وماذا وراء التقارير العديدة عن الرعي الزائد في أقاليم مثل الساحل الافريقي ، ذلك الامتداد الشاسع من الأرض شبه الجرداء على طول الحد الجنوبي للصحراء الافريقية ؟ .

للإجابة عن هذا السؤال علينا أن نعود الى بداية هذا القرن . . . فقد خلقت الادارة الاستعمارية الفرنسية حدوداً (قومية) تعسفية (تحافظ عليها اليوم الحكومات حديثة الاستقلال) دون اعتبار لحاجة الرحّل الى الأرتحال . وجعلت القيود اللانهائية من الصعب بصورة

متزايدة أمام الرحّل أن يحركوا قطعانهم استجابة لدورات الطبيعة القصيرة والطويلة المدى .

كذلك فرض الفرنسيون ضريبة الرأس على كل راع رحال . وكان يجب دفع الضريبة بالفرنكات الفرنسية رغم ان معظم الرحل كانوا يعيشون في اطار اقتصاد مقايضة . وهكذا اصبح الرحل محتاجين الى تربية المزيد من الماشية ، حتى يمكن بيع بعضها مقابل النقود . وعلى مدار السنين اصبحت حاجتهم الى النقود مركبة نتيجة الاغراء المتزايد للسلع الاستهلاكية المستوردة .
كما ادى ارتفاع اسعار السوق الى تشجيع الرعاة على زيادة قطعانهم بما يفوق طاقة الأرض .

وجاء اتساع أراضي انتاج الفول السوداني والقطن ليقلل بشدة من كمية المراعي المتاحة للرعاة كما بدأ الزراع في تربية قطعان صغيرة قرب منازلهم وتسببت هذه القطعان ، المقتصرة على حيز ضيق ، في رعي زائد في مواضع محددة . [٩] واضافة الى ذلك ، شجع الطلب على لحم البقر للمدن وللتصدير الرعاة على الأخلال بالتوازن الطبيعي للقطيع المختلط في سبيل الماشية . كذلك سهلت اللقاحات الحديثة ضد الأمراض نمو القطعان بما يفوق طاقة تحمل أراضي الرعي .
وتحول الدواء الذي كان يستهدف انقاذ هذه القطعان ليسهم في موت عشرات الآلاف من الحيوانات جوعاً .

وقامت وكالات المعونة ، بما في ذلك وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (A. I. D) ، بحفر آبار مياه عميقة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات . وتجاهلت حقيقة أن نسق الرعي الوحيد الذي لا يرهق الأرض شبه الجرداء هو نسق يعتمد على الأرتحال عبر مساحة واسعة، وأن حفرة ماء على مدار العام هي بديل

غير مناسب ، كما ستبين التجربة فعندما بدأ المطر يقل ، بدأ الرعاة في نقل ماشيتهم بجملتها الى هذه الآبار:الا أن البئر يقوم بدور اشارة كاذبة في نظام اتصال الثقافة التقليدية . فالبئر يبدو كأنه بديل جيد للمطر . الا أنه على خلاف المطر ، لا ينبت المرعى . وقد أقنعهم ما يبدو أنه مدد متصل من الماء ، وهو أكثر عوامل اقتصادهم نقصاناً وتقلباً ، بأن يواصلوا زيادة حجم قطعانهم .

وقبل انقضاء زمن طويل كان ٦٠٠٠ رأس من الماشية في المتوسط تدور حول الآبار التي تحوطها أراضي رعي لا يمكن ان تطعم في احسن الأحوال أكثر من ٦٠٠ . وبعد ان التهمت الماشية المساحات المحيطة بالآبار وداست التربة ، لم تعد الأرض المهعجونة تستطيع حتى امتصاص الامطار النادرة . وقد قرر شاهد عيان أن كل بئر أصبح بسرعة مركزاً لصحراء صغيرة خاصة به مساحتها اربعون او خمسون ميلا مربعاً . (١٠)

وفي المدة بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٠ تزايد عدد الماشية والماعز ، والأغنام في مالي وحدها بمقدار ٨٠٠ ألف رأس . وبعد عام ١٩٦٠ ، حين تم حفر المزيد من الآبار الاسطوانية ، قفز الرقم الاجمالي للماشية من خمسة ملايين الى ستة عشر مليوناً ، أو اكثر من ثلاثة حيوانات لكل مواطن مالي . وفي الجفاف الأخير مات عدد ضخم من الحيوانات ، المزدحمة فوق أراضي الرعي المستنفدة بسرعة حول الآبار ليس بسبب العطش ، بل بسبب الجوع . (١١)

وربما قرأت أن محنة الرعاة تثبت أن هذه البلدان مكتظة بالسكان وأنها استنفدت مواردها . فهل يعني المزيد من الماشية وجود بشر اكثر مما يجب ؟ نعتقد أن الأجابة بديهية الآن : ليس بالضرورة.لكن ليس ثمة حاجة للنظر الى الرعاة نظرة رومانسية . فلا بد بلا شك ان

يتوافقوا في اطار توازن ايكولوجي جديد في سياق بقية المجتمع . وسوف يتطلب هذا بعض التغييرات ، مثل تقنين تركيب القطيع وحجمه . لكنه سيتطلب كذلك تغييرات اكثر جذرية في المجتمع الأوسع ، مثل تكامل الزراعة والرعي ، بوسائل من بينها تحديد قيم عادلة ومستقرة لتبادل الماشية والغلال .

أما المراقبون الخارجيون وخصوصاً مجموعات النخبة الحكومية الحضرية الذين اعتبروا الرعي شيئاً في غير أوانه وكارثة ايكولوجية (ربما لسبب أساسي هو أنهم لا يستطيعون السيطرة على الرعاة) ، فانهم يدافعون باستمرار عن نظام المزارع باعتباره (الطريقة الحديثة .) لكن نظام المزارع التجارية بالرعي المسيج والعلف بالحبوب الذي يبدد الغلال الثمينة ـ والموجه أساساً الى تصدير لحم البقر ـ يقف في تعارض درامي مع السلامة الايكولوجية للرعي التقليدي الذي يستخدم مجموعة كاملة من الموارد التي لا يمكن بطريقة اخرى اتاحتها أمام الاستهلاك الآدمي . إن نظام المزارع يحدق كخطر الموت بأراضي افريقيا شبه المجدبة وبسكانها التقليديين . (١٢)

بالاضافة الى ذلك ، فان نظام المزارع التجارية يغفل الامكانيات الهائلة لحيوانات الصيد في افريقيا . فحيوانات الصيد ، بخلاف الماشية ، لا تتأثر بذبابة التسي تسي التي تستوطن مساحات واسعة من افريقيا الوسطى والجنوبية . ومهما بلغ من غرابة ذلك ، فان بعض العلماء يلمحون بأن ذبابة التسي تسي قد تكون نعمة مقنعة . (١٣) فلو تم القضاء على هذه الذبابة ربما أدى نظام مزارع الماشية الى فناء حيوانات الصيد ، التي تمثل ، اذا (جُنِيت) بطريقة مناسبة احتياطياً ضخماً من اللحوم للأفريقيين . ويذهب الايكولوجي البارز الدكتور رايموند ف . داسمان الى الحصول على حيوانات الصيد له (القدرة في

افريقيا ، في مناطق عديدة على انتاج لحوم لكل فدان اكثر مما يمكن الحصول عليه من الحيوانات الاليفة التقليدية على نفس الأرض)

ان امام افريقيا اختيار حاسم بالتأكيد . فنظام المزارع التجارية سيعني معدات مستوردة مكلفة واخطاراً جسيمة على البيئة وانقراض انواع كثيرة من الحيوانات وقابلية اكبر للضرر نتيجة الاعتماد على أسواق لحم البقر الأجنبية شديدة التقلب . والبديل الآخر وهو استعادة نظام رعي متوازن و (جني) حسن التخطيط لحيوانات الصيد ، يمكن ان يحقق امكانيات البروتين الطبيعي الواسعة لافريقيا من خلال الاستخدام الامثل للعشب .

قد يبدو والاختيار بديهياً لكن هل يبلغ اغراء العملة الأجنبية والقروض الأجنبية لمشروعات الماشية والطلب الأجنبي على لحم البقر ، وسحر لحم البقر بالنسبة لمجموعات النخبة الحضرية الافريقية ، حداً يجعل من المستحيل مقاومتها قبل فوات الأوان ؟ .

الأمازون

مثل مناطق الحياة البرية في افريقيا ، ظل حوض نهر الأمازون لفترة طويلة يعتبر احدى حدائق الحيوان الطبيعية القليلة الباقية في العالم . ومؤخراً ادرك الجمهور بصورة غامضة أنه هو الآخر أصبح مهددا . فحوض الأمازون يجري تدميره فعلا لكن هل السبب هو الازدحام السكاني ؟

منذ منتصف الستينات واضخم مشروع حكومي في البرازيل هو استيطان هذا الاقليم غير العادي . وتقتضي الخطط تطهير عشرات الملايين من الافدنة من الغابات الاستوائية . وبالفعل فإن فيالق من

جرارات كاتر بيلار العملاقة زنة ٣٥ طناً من طراز د ـ ٩ ، مجهزة بمحاريث زاوية يزن الواحد منها ٢٥٠٠ رطلا ، تقوم بتمهيد الغابة بمعدل ٢٧٠٠ ياردة في الساعة ، مقتلعة كل شيء على مرمى البصر من جذوره . وفي بعض المناطق يتطلب العمل استخدام جرارين د ـ ٩ بينهما سلسلة ثقيلة تجز كرة صلب مجوفة ضخمة قطرها ثمانية اقدام وتزن ٦ آلاف رطل . وبينما يتقدم الجراران ، تقتلع السلسلة الأشجار مدمرة منظومة الجذور الكثيفة المتشابكة وكاشفة التربة الاستوائية الرقيقة . وتلتهم الحطام انيران تشاهد على بعد اميال(١٤) وهذه الازالة للغابات حسب قول رئيس اكاديمية العلوم البرازيلية ، « وارويك كِرْ » ، (وتجري بمعدل أسرع مما عرفته البرازيل ، وربما العالم ، في أي وقت مضى . فغابة الأمازون سوف تختفي خلال ٣٥ عاماً اذا استمر تدميرها بالمعدل الحالي) (١٥) .

فهل حقيقي أن سكان البرازيل المتزايدون وراء تلك الجرارات (ساحقة الغابات) من طراز د ـ ٩ ؟ لا ، فالحقيقة ان البرازيل التي تملك ٣,٢ فداناً من الأرض المزروعة فعلا لكل شخص (وهي نسبة افضل قليلا من النسبة في الولايات المتحدة) ليست بحاجة الى غزو غاباتها الاستوائية حتى تطعم شعبها . بل ان غابة الأمازون مخصصة للتدمير لسببين مختلفين تماماً .

إن مخططات الاستيطان أو (الاستعمار) كانت تاريخياً بمثابة صمام أمان ـ وسيلة لتجنب الحاجة الملحة لاعادة توزيع الأرض في المقام الأول . وفي البرازيل يشغل واحد في المائة فقط من المزارع ما يفوق ٤٣ في المائة من مجمل أراضي البلاد الزراعية ، وهي كذلك أفضل الأراضي . وفي تناقض صارخ ، فان ٥٠ في المائة من المزارع لا تشغل سوى أقل من ٣ في المائة من الارض،وعلاوة على ذلك هناك

على الاقل ٧ ملايين عائلة ريفية لا تملك أرضاً على الاطلاق ـ وذلك في بلد فيه حتى دون اخذ اقليم الأمازون في الاعتبار ، عشرة أفدنة صالحة للزراعة لكل عائلة . وأربع من كل خمس عائلات ريفية تكسب اقل من ٣٣ دولاراً في الشهر ، لو وجدت عملا في ضيعة كبيرة . لكن العائلة المكونة من ثلاث أفراد تحتاج الى ٦٥ دولاراً شهرياً على الأقل لشراء الغذاء وحده . ويترجم كل هذا الى تبديد واسع للحياة الانسانية . فنحو ٢٠٠ من كل ألف طفل يولدون في شمال شرق البرازيل الزراعي يموتون في العام الأول من عمرهم .(١٦)

ولتجنب استفزاز اقوى عائلات البرازيل بتقسيم الضياع الضخمة الموجهة للتصدير عادةً ، اعلنت الحكومة العسكرية حلا عبثياً : نقل فقراء الريف الى حوض الأمازون ، وهو اقليم استوائي لا يصلح مطلقاً للزراعة المكثفة والمستمرة .(١٧) وهكذا لا يأتي الضغط على غابة الأمازون من نمو البرازيل السكاني بل من جهد الحكومة لتخفيف الضغوط من أجل اعادة توزيع عادلة للأرض .

وبعد عشر سنوات من الطنطنة الفارغة وَطَّنَت الحكومة مجرد عشرة آلاف زارع صغير . وحتى عندئذ ، وبرغم النفقات البروقراطية الهائلة ، سرعان ما أصبح الكثير من هذه المزارع مهجوراً ، وذلك لأسباب منها ان تربيتها الأستوائية لا تستطيع تحمل الزراعة المكثفة . وبدلا من أن تقلق الحكومة عملت على زيادة الطين بلة فبعد سنوات قليلة من التشدق بأن الرفاهية لفقراء الريف لا تبعد سوى نحو الف ميل على طريق لم يكتمل بعد ، اختارت الحكومة طرازاً مختلفاً من الريادة . فصارت الاقطاعات التي تصل الى حجم مملكة ، ولا تقل عن ١٢٥ ألف أكر هي الموضة الجديدة ـ أساساً من أجل زراعة التصدير وانتاج لب الخشب .

أما الرواد فهم بعض اغنى عائلات البرازيل ، الذين هم فعلا بين اكبر ملاك البلاد ، وعدد من الشركات البرازيلية وبقدر مناسب قلة من نجوم التلفزيون . كذلك اسرعت عديد من أكبر الشركات المتعددة الجنسية في العالم باكتشاف ما يمكن ان تقدمه لهم البرازيل . وتتضمن هذه الشركات اندرسون كلايتون ، وجوديير ، وفولكسفاجن ، ونسله ، وليكيجاز ، وبوردن ، وميتسوبيشي ، ويونيفرس تانك شيب (وهي عملاق متواضع مسجل في ليبيريا لأسباب ضريبية لكنه في الحقيقة ملك الملياردير الأمريكي العجوز د . ك . لودويج) . و (منازل) هؤلاء الرواد تبلغ مساحتها ٣,٧ مليون فدان ، أي نصف مساحة هولندا . (١٨)

لم يحدث أبداً ان اعطت حكومة كل هذا القدر لمثل هذه القلة بمثل هذا الثمن البخس . اذ قدمت قائمة تبدو بلا نهاية من التسهيلات المالية . ويسمح احد هذه الحوافز للشركات بأن تستثمر في الأمازون نصف الضرائب التي تدين بها عن مكاسبها في البرازيل .

وتقدم حوافز خاصة اضافية لعمليات تصدير لحم البقر . والهدف هو جعل البرازيل مورداً رئيسياً للحم البقر لأوروبا والولايات المتحدة . فميناء بيليم ، عند مصب الأمازون يكاد يبعد عن ميامي بعده عن اكثر مدن البرازيل ازدحاماً بالسكان وهو اقرب الى اوروبا بحراً بخمسة أيام عن سلخانات الأرجنتين .

وفي عام ١٩٧٥ التقط جهاز الاستشعار الحراري في قمر استطلاع امريكي سخونة مفاجئة وحادة للأرض في حوض الأمازون ترتبط عادة بانفجار بركاني وشيك وارسلت بعثة انذار خاصة . فماذا وجدت ؟ وجدت شركة المانية متعددة الجنسية تحرق مليون

فدان من الغابة الاستوائية لاقامة مزرعة تربية ماشية . وعلى خلاف قطع وحرق بضعة افدنة هنا وهناك من جانب قبائل كايابو ، فان حرق الشركة لمليون فدان يعني موت اغلب الحيوانات البرية المحلية .

وتعمل شركات عديدة مثل لودويج وجورجيا ـ باسيفيك ، وبرويزنيل بنشاط على تجريد الغابة (التي تضم اكثر من سدس أخشاب العالم الباقية) من مواردها الخشبية الثمينة . انهم في الحقيقة يلغمون الغابات . والخطة هي تطهير الاشجار غير المطلوبة بالمزيد من جرارات الكاتر بيلار د ـ ٩ تساندها المناشير القوية والنيران الملتهبة . وتتطلب الخطوة التالية زرع (غابة متجانسة) من مئات الآلاف من أشجار الجملينا gmelina المقتلعة من غرب افريقيا (ومن يدري المخاطر البيئية التي سيسببها ذلك ؟) . وتراهن الشركات على أن قشرة التربة ستتحمل حتى تصبح هذه الأشجار سريعة النمو صالحة لتحويلها الى لب للورق للتصدير . كل هذا بحوافز حكومية وأرباح بالملايين ، بالطبع .

واذا كنت تتساءل هل سيتيح كل هذا التدمير على الأقل فرص عمل ، فالاجابة هي انه لن يفعل . فكما هو الحال بالنسبة لمعظم الشركات الطائلة النقود ، تذهب النقود المستثمرة أساساً للآلات وليس للبشر . ففوق أرضها البالغة ٣,٧ مليون فدان ، تتوقع شركة لودويج ان تستخدم في عمليات الماشية ، ولب الورق ، والأرز الموجه للتصدير ، ١٢٠٠ عامل دائم وحفنة نسبية من الأجراء الموسميين . (١٩)

ويبرر البعض كل مخطط الأمازون بأنه ضروري نتيجة مشكلة سكان البرازيل او العالم . وفي الحقيقة فان هذا المخطط هو خدعة

علاقات عامة من جانب الحكومة البرازيلية على حساب المعدمين ، وتدمير لموارد البلاد الطبيعية لتقديم ربح وفير للأغنياء . كذلك فانه في رأي عديد من علماء البيئة ، كارثة ايكولوجية تتشكل ليس فقط بالنسبة للبرازيل بل بالنسبة للعالم اجمع . ويحذر كثير من الايكولوجيين من أن هذا العبث الواسع النطاق بتركيب التربة ، وبالصرف وبمعدلات بخر المياه قد يطلق العنان لسلسلة من التفاعلات يمكن ان تغير المناخ على نطاق العالم كله .

الخلاصة

ليس النمو السكاني اذن ، هو ما يهدد بتدمير البيئة ، سواء هنا او في الخارج ، بل ان ما يفعل ذلك هو النظام الذي يشجع استخدام موارد انتاج الغذاء طبقاً لمعايير ضيقة في البحث عن الربح . ويستفيد من هذا النظام محتكرو الأرض الذين يزرعون محاصيل غير غذائية وترفية والأنماط الاستعمارية لفرض الضرائب والمحاصيل النقدية التي تجبر الاغلبية الريفية على سوء استخدام الأراضي الهامشية .

بالطبع هناك مناطق تؤدي فيها الكثافة السكانية الى مضاعفة التدهور البيئي . لكن كما ذكرنا في مناقشتنا لسبب الجوع ، فان أشد الأمور حسماً هو تمييز عوامل التدهور عن السبب الجذري . فحيث يكون دمار البيئة اقسى ، سنجد ان تخفيض السكان حتى الى النصف لن يحل المشكلة،وتظل التغييرات الاساسية في السيطرة على الثروة هي الطريق الوحيد لاستخدام سليم ايكولوجياً للأرض .

« بينما نستحق التقدير لتصميمنا وخبرتنا الملحوظة المكتسبة في التصنيع في ٤٢ مصنعاً في ١٢ دولة ، فان نجاح ماسي ـ فرجوسون في البرازيل لم يكن من الممكن تحقيقه بالتأكيد بدون السياسات المستنيرة للحكومة منذ عام ١٩٦٤ نحو الاستقرار والتنمية . »

ماسي ـ فرجوسون في البرازيل ، خطاب القاه ألبرت أ . ثورنبرو ، رئيس الشركة ١٩٧٥ .

« يمكنك الآن شراء الأرض هناك بنفس ثمن زجاجتين من البيرة للفدان . وبعد ان يصبح لديك نصف مليون فدان وعشرون الف رأس من الماشية يمكنك مغادرة هذا المكان القذر والرحيل للعيش في باريس ، أو هاواي ، أو سويسرا او حيثما أردت . »

مزارع امريكي يملك أرضا في الماتوجروسو ، كما اقتبس كلامه روبين هانبوري - تنسيون في كتابه . « مسألة بقاء لهنود البرازيل » ، لندن ، ١٩٧٣ .

لا يريد المستر لودويج تضييع الوقت في الأبحاث . انه يريد ان يبدأ وبالطبع نرتكب أخطاء لكننا كذلك ننجز العمل بطريقة أسرع .

مدير أمريكي لعمليات لودويج البرازيلية ، اقتبسته التايم ، في ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ .

٥

رعب الأسعار

مع اقتراب السبعينـات ، من كان يمـكن أن يتصـور ان « أزمـة الغذاء » كانت وشيكة ؟ كان عام ١٩٦٩ يسمى (عام تخمة القمح العظيمة) . وفي سبتمبر ١٩٦٩ ، ظهر مقال في نيشنز بيزنس بعنوان (أكثر مما يجب من شيء حسن) يصور مزارعا يقف فوق جرار وسط حقل من الوفرة ويلوح بعلم الاستسلام الأبيض . واختتـم المقـال بالقول : (هناك الكثيرون جداً من المزارعين ، يعملون في مزارع كثيرة جداً بطاقة فائقة الضخامة على الانتاج) .

ان ما نعرفه باسم (أزمة ارتفاع أسعار الغذاء) ، التي بدأت في ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ، كان بدرجة كبيرة ، هو النتيجة المباشرة والمقصودة لسياسات القوة الغذائية ، للولايات المتحدة ، التي اكتشفت الندرة كطريقة لزيادة كل من حجـم وثمـن الصـادرات الـزراعية . وكما سنبين في الباب السابع ، كانت القوة الغذائية استراتيجية تستهدف خلق الطلب ورفع الأسعار ، وذلك لزيادة حصيلة الولايات المتحدة من النقـد الخارجـي . كان المسرح قد اعـد بالفعـل من خلال الاقتطاعـات في المساحـة المزروعـة في اواخـر الستينـات وأوائـل السبعينات لمواجهة الفائض المتزايد من القمح . وكان رقم المساحة المخصصة لزراعة القمح لعام ١٩٧٠ لا يتجاوز ٧٥ بالمائة من الرقم لعام ١٩٦٧ ؛ أي أن المساحة المزروعة عام ١٩٧٠ كانت اقـل مما كانت عليه في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ . [1] وخلال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ بلغت كمية القمح الذي كان يمكن زراعته ، لكنه لم يزرع

في الأراضي المعطلة عن الانتاج اكثر من سبعين مليون طن متري (٢) أي نحو ضعف كل القمح المستورد سنوياً في أوائل السبعينات من جانب الدول النامية .

ومقابل هذا الانخفاض بدأ مسئولو الولايات المتحدة في المناورة . فعن طريق تخفيض قيمة الدولار (مما يجعل قمحنا أرخص في الخارج) وابطال قانون يقتضي ان تحمل سفن امريكية نصف قمحنا المتجه الى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، وتقديم تمويل للاتحاد السوفيتي لمشترياته من القمح ، ألقت الولايات المتحدة الطُعم الغذائي . وبدأت بلدان اخرى في ابتلاعه كانت صفقة القمح السوفييتية السيئة الصيت هي اول الصيد . وذهب تسعة عشر مليون طن من القمح ليس الى اطعام الجائعين بل الى اطعام الماشية السوفيتية .

وتعاونت الطبيعة ايضاً باعصار موسمي متأخر في الهند ، وجفاف في غرب افريقيا ، والصين ، واستراليا ، والأرجنتين ، وبانخفاض حاد في محصول صيد سمك الأنشوجة (المستخدم لاطعام الماشية) . لكن استراتيجية الولايات المتحدة لم يكن بامكانهم الاعتماد على الطقس لخلق الندرة . ورغم أنهم كانوا ولا بد واعين بهذه الظروف المناخية المعاكسة في اجزاء عديدة من العالم فان الرئيس نيكسون ووزير الزراعة ايرل بوتز وضعا خمسة ملايين فدان اخرى خارج الانتاج في سبتمبر ١٩٧٢ . وكان هذا الاجراء بمثابة اضخم اقتطاع للأراضي الزراعية خلال سنوات عديدة ـ يساوي في حجمه كل الأرض الزراعية في المملكة المتحدة . وفي اوائل ١٩٧٣ ، عندما بدأت مبيعات التصدير في الهدوء خفضت الولايات المتحدة قيمة الدولار مرة ثانية ـ جاعلة القمح الامريكي فجأة ارخص لليابانيين

بنسبة ١٥ بالمائة . وهرع اليابانيون لابتلاع الطعم وبدأت دورة جديدة من الندرة نتيجة قرارات حفنة من صانعي السياسة الحكومية .

والنتيجة ان احتياطات العالم من القمح ، التي كانت تكفي لخمسة وتسعين يوماً عام ١٩٦١ قد انخفضت حينئذ الى أقل من ثلاثين يوماً . واسهم هذا الاستنزاف المخطط والسريع لاحتياطيات القمح ، أكثر من أي عامل آخر منفرد ، في الزيادة غير المسبوقة والتقلب في أسعار الغذاء . ورغم ذلك ، لم تكن الندرة هي المشكلة ؛ ففي عام الندرة المزعوم ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ، أنتج العالم من القمح للفرد ـ حوالي ٦٣٢ رطل ـ أكثر مما انتج في عام ١٩٦٠ ، الذي لا يعد عام ازمة .

أسعار لولبية

يتضمن نظام السوق دورات سلعية كامنة تتبع فيها (سنوات التخمة) (سنوات النقص) . والنتيجة : أسعار لولبية . والاسمدة الكيميائية مثال واحد . فقد اقيمت مصانع جديدة في الستينات . وانخفضت الأرباح حين تجاوز العرض قدرة المشترين ، لأن معظم مزارعي العالم افقر من أن يستطيعوا شراء الأسمدة الكيميائية . عندئذ خفضت الشركات الانتاج املا في زيادة الأرباح وحين ارتفع سعر السماد العالمي ، قفزت استثمارات صناعة الأسمدة من ١,١ بالمائة عام ١٩٧١ الى ٣٩,٦ بالمائة في ١٩٧٤ . [٣] وخلال أقل من عام بلغ ارتفاع الأسعار حداً تقلصت معه المبيعات مرة أخرى . وفي يونيو عام ١٩٧٥ ، كانت « البيزنس ويك » تتحدث عن (تخمة الأسمدة) .

هذه الفترات المتعاقبة من التخمة والنقص تحدث لأن لدينا نظاماً لانتاج الغذاء تتخذ فيه قرارات الاستثمار بصورة أساسية بناء على معطيات الربحية الراهنة فقط . اذا كانت الأسعار جيدة الآن ، فان المزارعين ومنتجي الماشية سيزرعون أو يربون الماشية للاستفادة من الأسعار . لكن لما كان كل المنتجين الآخرين يسيرون على نفس النهج ، فانهم حين يحين الوقت لجني المحصول او ذبح الحيوانات (وفي حالة الماشية قد يكون ذلك بعد اثنين وثلاثين شهراً من اتخاذ قرار التربية) ، قد يواجهون فائضاً يسبب انخفاض الأسعار . وفي ظل الأسعار المنخفضة ، سيعارض المزارعون في الزراعة او تربية الحيوانات بكثافة ؛ وبالتالي ، سيحدث نقص تالٍ يسبب ارتفاع الأسعار . وهكذا تبدأ الدورة من جديد .

وحين يزرع كل المزارعين في نفس الوقت استجابة للأسعار المرتفعة ، يمكن ان تكون النتيجة ليس مجرد انخفاض الأسعار في وقت الحصاد ، بل كذلك تبديد كمية هائلة من الغذاء . فسوف يقرر المزارعون أن ترك محصولهم يتعفن في الحقول اقل تكلفة من جمعه وتحقيق خسارة . وطبقاً لوزارة زراعة الولايات المتحدة فان كمية الفاكهة التي لم تجمع او اهملت (لأسباب اقتصادية)، فاقت مليار رطل خلال الفترة من ١٩٥٩ الى ١٩٧٣ . [٤]

يقال لنا ان دورات الأسعار تمثل آلية التوازن الصحي في قلب نظام السوق . والخدعة هي انه في اطار نظامٍ لانتاج وتسويق الغذاء تسيطر عليه شركات معدودة ، ترتفع الاسعار بالنسبة للمستهلك استجابة لدورات السلع الأساسية ، لكنها عادة لا تعود ابداً للهبوط الى حيث كانت عند بداية الدورة . وهكذا تصبح دورات أسعار السلع ستار دخان سهلا يخفي زيادة هوامش الربح .

فائض مزمن

المطلوب منا هو ان نصدق أن عصر الندرة يوشك ان يحل بنـا . لكن ، ما دام الغذاء يشترى ويباع مثل أية سلعة اخرى ، وما دامت نسبة كبيرة من البشر افقر من أن تشتري ما تحتاجه من غذاء فسوف تظل المشكلة الرئيسية امام الاقتصاديين الزراعيين هي تهديد الفائض وليس الندرة .

إن النظرية القائلة بأننا الآن ندخـل عصر النـدرة المحتومـة لأن اعدادنا قد تخطت حداً مفترضاً هي نظرية لا يمكن اثباتها . ففي عالم تستنـزف فيه الاحتياطـات الغـذائية عمـداً لكي تحقـق صادرات الولايات المتحدة من القمح أكبر قدر من العملة الأجنبية ويكون فيه الصداع الرئيسي لمئات من مسئولي السوق المشتركة هو كيفية انقاص جبال ما يسمى بالفائض ، تكون فكرة الندرة أسوأ من مجرد تشويه لأنها تلقي ذنب الندرة على عاتق جماهير غير محـددة من البشر وعلى (الحدود الطبيعية) التي لا تتعداها الأرض .



٦

الغذاء في مقابل تر ويج السموم

قرأنا جميعاً وشاهدنا في التلفزيون تقارير مخيفة عن مخاطر صناعة واستخدام المبيدات لزيادة انتاج الغذاء . لكن ألا يجب علينا أن نتعايش مع هذه الأخطار ، ما دام استخدام المبيدات هو أحد الأسباب الهامة لاستطاعتنا انتاج كل هذا الغذاء ؟

ربما سمحت فوائض الغذاء الغربية باقتطاع جزء ضئيل من المبيدات مثل الحظر على استخدام الد . د . ت . لكن ماذا يمكنك القول عن الدول المتخلفة حيث يسهم كل بوشل في البقاء ؟ ألا يحتاجون الى استخدام كميات ضخمة من المبيدات ؟ ألا يجب ان يكون لغذاء الجائعين الأولوية على كل شيء آخر ؟

هل تساعد المبيدات الجوعى على إنتاج الغذاء ؟

وجهنا السؤال الى رئيس قسم حماية النبات بمنظمة الأغذية والزراعة . وهو يقدر أن ٨٠٠ مليون رطل من المبيدات تستخدم سنوياً في البلدان المتخلفة . إلاّ أن (الأغلبية الساحقة) تستخدم في محاصيل التصدير ، القطن أساساً وبدرجة أقل (الفواكه والخضروات التي تزرع في مزارع للتصدير) .[١]

أكثر من هذا ، فان من السهل أن تجد دولة نامية ألاّ مناص لها من انتاج المزيد من محاصيل التصدير ، وذلك لأسباب منها ان تكسب عملة أجنبية لدفع ثمن المزيد من الأدوات المستوردة مثل المبيدات . اذ تؤدي المبيدات الى بيئة زراعية تتطلب المزيد من المبيدات . وتزيد العوائد المالية المتناقصة للفدان والتي تنتج عن ذلك عادة ، من

الضغط لتخصيص كمية متزايدة من الأرض لمحاصيل التصدير . وتتجاوز العملية برمتها حاجة الناس المحليين للغذاء .

كذلك يجب ألا نتجاهل التكاليف المالية التي يتحملها المزارع الفرد . فالمبيدات ، اقتصادياً ، تمثل عادةً عاملا اضافياً لانتزاع الأرض من أيدي الزراع الصغار ، الذين يزرعون لاطعام أنفسهم .

ويتركز استخدام المبيدات في البلدان المتخلفة في معاقل قليلة موجهة للتصدير تعد عملياً ، مجرد امتدادات للنظم الزراعية في البلدان الصناعية . وفي هذه المعاقل تبلغ كثافة استخدام المبيدات في العادة حداً يتيح (الفرصة) لعلماء البيئة لدراسة تأثيرات الزراعة الكيميائية المتطرفة .

وقد جاءت احدى هذه الفرص مع بدء استخدام المبيدات في حقول القطن بوادي الكانيتي ببيرو وبعد الحرب العالمية الثانية . اذ بحلول عام ١٩٥٦ ، اجتاحت الآفات الحقول لدرجة أنه وجب وقف الزراعة . وقد لاحظ الدكتور بوزا باردوتش ، مدير محطة الزراعة التجريبية بالاقليم ، أنه : (في عام ١٩٥٦ استنتجنا أنه يكاد يكون من المستحيل عملياً ، أن نحقق سيطرة ناجحة على آفات القطن بالوسائل الكيميائية ، بما في ذلك أكثر المبيدات المعروفة كفاءة) . وواصل تعليقه قائلا ، (إن تلك الخسائر الفادحة مثلما حدث في وادي الكانيتي تثبت بطلان الاعتقاد العالمي في الكفاءة النظرية للمنتجات الكيميائية ، وهو الوهم الذي خلقته الصناعة الكيميائية) . [٢]

وقد لقيت المبيدات الحشرية التي بدأ استخدامها في حقول القطن المصرية في منتصف الخمسينات الترحيب باعتبارها (انتصاراً ضخماً على الطبيعة) . ولكن بحلول عام ١٩٦١ بدأت المحاصيل تنخفض

بنسبة ٣٥ في المائة سنوياً . وتسبب نمط مماثل في شمال شرقي المكسيك في شبه توقف في انتاج القطن . وفي ماليزيا وغيرها من الأماكن دمرت هجمات الآفات محاصيل الكاكاو ، وزيت النخيل ، والمطاط ، وغيرها من محاصيل التصدير ، والمفارقة هي ان هذه الهجمات اطلق عنانها استخدام المبيدات . (٣)

وفي نيكاراجوا زيدت المساحة المزروعة قطناً عشرة أضعاف في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٤ . وفي نهاية الخمسينات ، وعملا بنصيحة فنيي وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ، نظم كبار الزراع استخدام المبيدات الحشرية بكمية تبلغ في المتوسط للموسم ثمانية أضعاف كمية السماد المستخدم وزادت المحاصيل . لكن في عام ١٩٦٦ وجد الزراع أن من الضروري استخدام المبيدات الحشرية ثلاثين مرة في الموسم . وحتى عندئذ بدأت المحاصيل في الانخفاض : من ٨٢١ رطلا للفدان عام ١٩٦٥ الى ٦٢١ رطلا عام ١٩٦٨ . وعلى طول السهل الساحلي الباسيفيكي الخصب في أمريكا الوسطى كان على ضياع القطن الضخمة عند أواخر الستينات أن تنظم مرات عديدة (من ٤٥ الى ٥٠ مرة في الموسم) من الرش الجوي باستخدام (كوكتيل) من المبيدات (بينها د . د . ت) لدرجة أن انتاج القطن لم يعد مربحاً . وفي عام ١٩٦٨ كان لنيكاراجوا الميزة المريبة في احراز الرقم القياسي العالمي لعدد مرات استخدام المبيدات الحشرية في محصول واحد . (٤)

وبرغم (أو بسبب ؟) جرعات المبيدات الضخمة ، فان المحاصيل الغذائية مثل الذرة والبقول ، التي لا ترش بل تقع قرب حقول القطن ، دُمرت بشدة لأول مرة بالحشرات . ولم يمكن حصد سوى القليل جداً من الطعام .

وفي المناطق التي جرى بها استخدام المبيدات بكثافة ، اكتسب البعوض مقاومة وقد عادت الملاريا للانتشار في امريكا الوسطى وجنوب آسيا ، بعد ان كان المعتقد أن الد . د . ت . قد (محاها) وفي منطقة دانلي بهندوراس (تعدادها ٣٢ ألف نسمة) ، وبعد ثلاث سنوات فقط من بدء انتاج القطن ورش المبيدات على نطاق واسع ، أصبح أكثر من ربع السكان مرضى بالملاريا . (٥) وحدثت موجات انتشار مماثل للمرض قرب مزارع القطن التي تستخدم المبيدات الحشرية في مجمل أنحاء امريكا الوسطى .

فماذا يحدث ؟ ولماذا يبدو أن كل شيء قد سار على النحو الخطأ ؟ في بلد بعد الآخر يجري تطور منتظم للأحداث . ففي السنوات القليلة الأولى تتم السيطرة على الحشرات بتكلفة معقولة وتصبح المحاصيل أوفر من أي وقت مضى . ويحسب الزراع ، الذين يرون الحشرات تتساقط بالفعل من النباتات ، بأن المبيدات تمنحهم السيطرة على قوى كانت دائماً خارج سيطرتهم . إلاّ أن أنواع الآفات تطور تدريجياً فصائل مقاومة من خلال اختيار على أساس البقاء للأصلح .

فليس صحيحاً أن الحشرة الوحيدة الجيدة هي الحشرة الميتة . فبعض الحشرات طفيليات أو حشرات تتغذى على الحشرات وتحيا خارج نطاق انواع الحشرات التي تضر بالنبات . وبعضها لا يتغذى سوى على أجزاء معينة من نبات المحصول . وتبين الدراسات ان الأغلبية الساحقة من أنواع الحشرات لا تحدث أبداً ضرراً كافياً يبرر تكلفة المعالجة بالمبيدات الحشرية . وتظل أعداد الحشرات أدنى من مستويات الضرر الأقتصادي بفعل الطفيليات والحشرات آكلة الحشرات . لكن حين يقتل مبيد حشري بعض هذه الطفيليات والحشرات آكلة الحشرات ، فان العديد من الحشرات العادية العديمة الأهمية يكون بامكانها أن تتكاثر بطريقة أسرع .

ولأن الآفات آكلة النبات توجد عموماً بأعداد أكبر من الحشرات التي تتغذى عليها ، فان لديها ، احصائياً ، احتمال أكبر من الحشرات التي تتغذى عليها بأن تضم أفراداً قليلين ذوي مقاومة وراثية بالنسبة للمبيدات الحشرية . وبينما تتكاثر الآفات القليلة تدريجياً فان كل استخدام للمبيد الحشري سيقتل حشرات أكثر من الآكلة للحشرات . وآفات أقل ، مضاعفاً الدمار للمحصول . بهذا الفهم لا يجب أن يدهشنا أن أربعاً وعشرين من الآفات الخمس وعشرين الخطيرة في زراعة كاليفورنيا ـ تلك المسئولة عن خسائر قيمتها مليون دولاراً أو اكثر عام ١٩٧٠ ـ هي إمّا آفات ضاعف من تأثيرها المبيد الحشري أو آفات أطلقها المبيد الحشري فعلا . [٦]

ومنذ ما لا يزيد عن خمسة وعشرين عاماً كانت عثة العنكبوت آفة ثانوية . لكن الاستخدام المتكرر لمبيدات حشرية موجهة فرضاً لآفات أخرى قد قلل من الأعداء الطبيعيين ومنافسي العثة . واليوم فان العثة هي الآفة الأخطر تهديداً للزراعة على نطاق العالم .

وبحلول عام ١٩٧١ كانت خمس عشرة آفة رئيسية قد اكتسبت بالفعل مقاومة ضد المبيدات الحشرية المستخدمة . وتراوح الزمن اللازم للتغلب على الحساسية لمبيد حشري من أربع الى أربع عشرة سنة . وسخرية الطبيعة هي أنه كلما زادت فعالية مبيد حشري في قتل الأفراد الحساسة في تعداد آفة زادت سرعة تطور الأفراد المقاومة . وهذه هي حالة عديد من أنواع الآفات (بما في ذلك سوسة ماء الأرز ، وثاقبة الكرنب ، وثاقبة فول الصويا ، وخنفساء الخيار ، والعثة العنكبوتية ذات النقطتين ، والذبابة البيضاء المطوقة الجناح) التي لم يطور لها مبيد حشري جيد يكسب لنا راحة أعوام قليلة . ويشير الايكولوجي الدكتور م . تاغي فارفار الى احتمال مفزع هو أن

تؤدى استراتيجية السيطرة على الآفات الحالية في امريكا الوسطى الى نشوء أعداد من الآفات المقاومة على نطاق نصف الكرة الغربي (٧)

تصدير الخطر

يذهب نصف المبيدات التي تصدر الآن من الولايات المتحدة الى العالم الثالث . وسوف يتزايد الضغط لتوسيع سوق المبيدات في البلدان المتخلفة دون شك ما لم يبدأ تقديم استراتيجيات بديلة للسيطرة على الآفات (وهو موضوع سنناقشه فيما بعد) في تخفيض سوق المبيدات المحلي فعلا .

والفكرة الضمنية التي تنطوي عليها هذه المسألة هي أن صادرات المبيدات هذه قد تكون نعمة للجياع الذين يحتاجون الغذاء . لكن كما أوضحنا فان معظم المبيدات المستخدمة في العالم الثالث لا تستخدم في محاصيل الغذاء الأساسية . وبنفس الدرجة من الأهمية فان الجياع عادة ـ العمال المعدمين الذين يعملون في ضياع التصدير ـ هم المعرضون للخطر على وجه الدقة بسبب التعرض الكثيف للمبيدات ، التي اعتبر الكثير منها من الخطورة بحيث لا يستخدم في المملكة المتحدة والولايات المتحدة . وطبقاً لبيانات وكالة حماية البيئة ، فان تسعة عشر من المبيدات التي تنتجها الولايات المتحدة والتي تصدر الآن إمّا لم تصرح بها سلطات الولايات المتحدة مطلقاً أو حُدِّد استعمالها أو حظرت في الولايات المتحدة . (٨)

وحتى بعد أن ارتبط المبيد الحشري فوسفل Phosvel بحالات تسمم قاتلة للجاموس والبشر في مصر ، استمرت شركة فلسيكول الكيميائية بتكساس في تصنيعه للتصدير . وقد صمم الفوسفل ليهاجم الجهاز العصبي المركزي للحشرات . ويبدو أن بامكانه ان

يصنع نفس الشيء للبشر . وقد قرر رايموند ديفيد المشرف السابق بمصنع شركة فلسيكول Velsicol Corp أن العمال في قسم الفوسفل كان يطلق عليهم (زومبي* الفوسفل) بسبب اضطراباتهم العصبية الواضحة . ويذهب ديفيد الى ان الشركة كانت تعرف أن الناس يمرضون لكن الأدارة حاولت تجاهل المشكلة . ويتذكر ديفيد ، (قالوا لي أن كل اولئك الفتية يدخنون الماريجوانا ، قالوا أن الفتية يتعاطون الأسيد) . وفي ١٩٧٥ استقال ديفيد شاعراً بأنه لم يعد يستطيع تحمل المسئولية عن المخاطر التي يواجهها مرؤوسيه . وقد رفع مستخدمون سابقون في فلسيكول قضية ضد الشركة بسبب الضرر الواقع على صمتهم بما في ذلك شلل العضلات واضطرابات الجهاز العصبي ، والرؤية الغامضة ، ونوبات العجز في النطق والذاكرة . [٩] ونتيجة لذلك أوقف انتاج الفوسفل . لكن المبيعات تستمر في العالم الثالث . وحديثاً ، وجد أن بعض الخضروات المستوردة من المكسيك ملوثة .

وفي ظل مستويات أمِّية عالية ، وخدمات محلية هزيلة ، ودعاية مكثفة للشركات عن منافع المواد الكيميائية ، لا يمكن توقع أن يقدر الفلاحون في العالم الثالث مخاطر مسحوق أبيض بريء . وقد قرر فريق بحث في باكستان عام ١٩٧٤ ، أن (أحد الزبائن ، أمام الحاجة الى وعاء مناسب قد فك عمامته ، وصب حبات المبيد فيها ، وأعاد وضعها على رأسه لينقلها) . [١٠]

---

* زومبي : ميت يعود الى الحياة بصورة خارقة للطبيعة لكنه مسلوب الارادة والقدرة على الكلام . أصبح موضوعاً لعدد من أفلام الرعب . واللفظ مستمد من القوة الخارقة التي كانت تعيد الموتى الى الحياة في ديانة الفودو ـ م .

والأشد خطورة ، هو أن الناس في البلدان المتخلفة تماماً مثل العمال الزراعيين الذين يتعاملون مع المبيدات هنا ، لا يؤخذ رأيهم في ظروف تعرضهم للمبيدات . ففي مزارع الموز التي تسيطر عليها شركة دل مونتي في الفلبين ، رأينا العمال يتعرضون للمبيدات بثلاث طرق . فمرتين كل شهر تفرش الطائرات كل شيء تحتها بالكيماويات القاتلة . ولا تتم حماية لا مصادر المياه ولا البشر . وثانياً يحمل العمال خزانات المبيدات فوق ظهورهم الى الحقول ويرشون النباتات مباشرة . وثالثاً ، في مبنى التعبئة تقوم العاملات برش كل حزمة من الموز قبل تعبئته في صناديق للتصدير . ولا تزوّد أي عاملة بثياب حماية أو أقنعة . وقد أرتنا احداهن بقعة كبيرة في ساقها ظهرت ، كما ذكرت حين تصادف ان رشتها زميلة لها .

وفي أمريكا الوسطى ، كما يقرر الدكتور فارفار ، فان الآلاف من هنود المرتفعات الذين يهاجرون سنوياً الى الضياع على شاطيء الباسيفيكي لجني محصول القطن يتسممون بالمبيدات . وتسجل كل عام مئات الوفيات المبلغ عنها . [١١] وفي ١٩٦٧ - ١٩٦٨ وقعت في نيكاراجوا أكثر من ٥٠٠ حالة مسجلة لتسمم بشري نتيجة المبيدات بينها ثمانون حالة وفاة . [١٢] وفي ١٩٧٤ أبلغت سفارة الولايات المتحدة في المكسيك عن حدوث ٦٨٩ حالة تسمم وسبع وفيات بين العمال الزراعيين بسبب مبيدات من صنع شركتي شل Shell ودو بونت du pont . [١٣] ووجدت اللجنة الخاصة بالمبيدات التابعة للأكاديمية القومية للعلوم ان اصابات مهنية حادة (ربما جرى التقليل من شأنها بصورة خطيرة) . [١٤]

وفي آسيا تدمر المبيدات مصدراً هاماً للبروتين للسكان الريفيين - هو السمك . فقد كان الفلاحون تقليدياً يربون السمك في أحواض

الأرز المغمورة بالمياه كمحصول نقدي وكذلك كمصدر ممتاز قليل التكلفة للبروتين للجوء اليه في اوقات انخفاض أسعار الأرز . لكن الاستخدام الواسع للمبيدات اليوم يقلل بشدة انتاج السمك في مزارع الأرز بالفلبين، وماليزيا ، واندونيسيا .وفي اندونيسيا في ١٩٦٩ ١٩٧٠ بدأت شركات ألمانية ويابانية متعددة الجنسية في رش مليوني فدان من شتلات الأرز بنفس المركب الكيميائي الذي يفترض أنه قتل ملايين الأسماك في نهر الراين قبلها بسنوات قليلة . ونقلت التقارير ان الجاموس ، وهو مصدر هام للعمل والغذاء لسكان اندونيسيا الفلاحين ، قد مات .[١٥]

الخسائر البشرية في الولايات المتحدة

إن لوائح الأمان للمبيدات في الولايات المتحدة أشد ليناً بكثير من مثيلاتها في معظم البلدان الصناعية الأخرى ، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى ضغوط الشركات الكيميائية القوية النفوذ .[١٦] وطبقاً لدراسة شاملة للمعايير الدولية ، فان الولايات المتحدة اذا طبقت معايير اليابان التي تضبط مستويات التسمية سيكون علينا ان نستغني عن نحو نصف مبيدات الفوسفات العضوي (البديل الشائع لمادة الد . د . ت) .[١٧]

وفي عام ١٩٧٤ قدرت وكالة حماية البيئة ان ما يبلغ نحو ١٤ ألفاً من الأمريكيين يتسممون بصورة غير قاتلة بالمبيدات في سنة معينة منهم ٦ آلاف يتسممون بصورة خطرة تستدعي ادخالهم الى المستشفى .[١٨] ويقدر باحثون آخرون أن ٢٠٠ شخص يموتون سنوياً .[١٩] وفي عام ١٩٧٧ ، وجد أن ١٤ من ٢٧ رجلا يتعاملون مع منجِّر التربة دي . بي . سي . بي (DBCP) ، عقيمون أو لديهم نسبة منخفضة من الحيوانات المنوية . وبلاضافة الى التسبب

في العقم ، فان هذا المبيد الواسع الاستخدام في محاصيل مثل الجزر ، والفول السوداني ، والطماطم ، ظهر انه يسبب سرطان المعدة والثدي في الفئران . وقرر مسئولو الصحة في أركنساس ان العمال يتطور لديهم هذا السرطان بعد سنتين من التعرض للمبيد[٢٠]

ورغم أن معظم هذه الآثار السيئة يعانيها الزراع والعمال الزراعيون فان كلا منا يتعرض لها من خلال ما تأكله . كذلك لا يمكننا تجنب السموم التي تحقن في البيئة في الخارج . فالنظام الايكولوجي لكوكبنا لا يسمح بحجر صحي ملائم للبلدان المتخلفة . ورغم الحظر في أغلب الدول الصناعية فان كمية الد . د . ت وهي تفوق ١٥٠ ألف طن متري التي تنشر في البيئة سنوياً تزيد عما كانت عليه منذ عشر سنوات . [٢١] وأحد الأسباب أن مجموعات ضغط الشركات الكيميائية قد نجحت في اقناع كونجرس الولايات المتحدة باعفاء الصادرات من أي حظر أو تقييد على الاستخدام المحلي للد . د . ت وغيره من المبيدات . والد . د . ت ، مثل كل المبيدات ، لا يبقى حيث وضع . فحالما يستخدم على المحاصيل ، يشق طريقه الى البحيرات ، والقنوات ، والأنهار ، والمحيطات . وقد انتهى المطاف بأكثر من ربع كل ما أنتج من د . د . ت في محيطاتنا . ويكاد السمك يكون ملوثاً كله على نطاق عالمي . [٢٢] وقد ظهر الد . د . ت المستخدم على القطن في نيكاراجوا في لحم البقر المستورد عن طريق ميامي .

والمبيدات تدخل بسهولة في السلسلة الغذائية لتجد مستقرها في النسيج البشري . وكان نحو ٥٠ في المائة من عينات الغذاء المختبرة في دراسة أجريت عام ١٩٧٣ يحتوي على رواسب مبيدات ملحوظة . وبالفعل يحمل كل شخص امريكي بالغ في دهونه أو دهونها بصورة

دائمةما لا يقل عن ٠٠٣ , أوقية (٠٨٥ , جرام) من المبيدات[٢٣] ورغم أن هذا المستوى من رواسب المبيدات لا يشكل الآن خطراً يمكن قياسه على الصحة فاننا لا نعرف سوى القليل عن تأثيرات جرعات ورواسب المبيدات الطويلة الأمد .

تجارة السموم

رغم الدورة التي تبطل ذاتها والتي تطلقها الجرعات الكثيفة من المبيدات والمخاطر التي تهدد الحياة والتي اثبتتها البحوث فان مبيعات المبيدات ما زالت ترتفع . والسبب البسيط هو أن شركات المبيدات ستنال علامات منخفضة من محللي البورصة ما لم تزد من أرباحها وتتوسع بخطى سريعة في المبيعات التي تخطت عام ١٩٧٥ مبلغ ٢,٥ مليار دولار سنوياً .

وان الاعتبارات المتعلقة بأمن البيئة بوضوح ، ناهيك عن اعتبارات السيطرة الفعالة على الآفات لتشير بوضوح الى الحاجة الى تطوير مبيدات تكون محددة الهدف بقدر الامكان والى دراسة مستفيضة لتأثيرات كل مبيد جديد على الحشرات غير المستهدفة ، والحياة البرية الأخرى ، والبشر ؛ لكن مصالح شركة كيميائية تدفعنا في الاتجاه المضاد بالضبط . ففي سبيل الوصول بهوامش الربح الى الحد الاقصى وزيادة المبيعات تسعى أي شركة كيميائية الى تقليل تكاليف الأبحاث والتسويق الى الحد الأدنى والى استخلاص مبيدات تقتل أوسع مدى من الآفات .

ويزيد من زيادة المبيعات الاعلان عن القضاء على الآفات بنسبة (مائة في المائة) . الا أن السعي الى القضاء ١٠٠ في المائة على الآفات

مكلف للغاية وغير ضروري ، وغالباً ما يفشل ، ويمكن ان يكون خطراً ، ويمكن أن يتسبب في (قتل مفرط) باهظ التكاليف .

كذلك لتوصيل الأرباح الى الحد الأقصى ، تُنَشِّط الشركات الرش المبرمج ، بدل الرش استجابة للحاجة ، والرش المبرمج يعني مبيعات اكبر وأكثر قابلية للتنبؤ بها . فمن الأسهل على مدير شركة كيميائية ان يقرر كم ينتج ويوزع من المبيد الى مختلف الأطراف اذا كان يمكنه ببساطة ان يضرب عدد الأفدنة لدى عملائه في كمية محددة للفدان . وبهذه الطريقة لا يكون عليه ان يأخذ في اعتباره توقعات حول درجة السوء التي ستكون عليها آفة معينة في سنة معينة .

السموم من أجل الجمال :

ان ما نكسبه من المبيدات ليس في كثير من الأحوال محصولا أكبر أو نوعية أفضل . فنحن ندفع ثمناً باهظاً في المبيدات من أجل جمال قشري . وفكرتنا عن الشكل الذي يجب أن تبدو عليه برتقالة او تفاحة هي بدرجة كبيرة وليدة عشرات الملايين من الدولارات المدفوعة في اعلانات بالألوان الطبيعية تصور الفاكهة (الكاملة) . وفي العديد من بلدان امريكا اللاتينية ليس للاستخدام الحاد التزايد للمبيدات الفطرية الخطرة والمكلفة علاقة بجهود زرع المزيد من الغذاء للسكان المحليين ، بل ترتبط بضمان ان تستوفي الفواكه والخضراوات المزروعة للتصدير مقاييس الجمال المتضخمة في الغرب .

لكن لماذا يواصل الزراع وضع هذه السموم القاتلة في البيئة ويخاطرون برفاهيتهم على المدى البعيد ؟ أحد الأسباب هو أن الدعاية من قبل جمعيات الزراع العملاقة مثل سنكيست Sunkist ، انكوربوريتيد قد كيفت جمهور المشترين على ان يتوقعوا أن تكون

فاكهتهم الطازجة خالية من العيوب . ولا ينال الزراع أسعاراً مثلى الا مقابل تلك الفاكهة . وعلى سبيل المثال ، في عام ١٩٦٥ ، نال زراع كاليفورنيا متوسطاً يبلغ ٢,٦١ دولاراً للصندوق من البرتقال أبو صرة الذي يتخطى مقاييس الجمال . أما البرتقال بصرة الذي كان مماثلا في الجودة من الداخل لكنه مخصص لصنع العصير بسبب عيب صغير في القشرة فقد كان ثمنه لا يتعدى ١٢ سنتاً للصندوق . ويطلب مصنعو الطماطم ثمرة كاملة ظاهرياً ، حتى حين تكون الطماطم مخصصة للعصر لصنع الصلصة ، أو العجينة ، أو البوريه . ونحو ثلثي المبيدات الحشرية المستخدمة في الطماطم المزروعة للتصنيع هو للسيطرة على دودة الفاكهة ـ وهي آفة جمالية أساساً . (٢٤)

وليس هناك حشرة تأكل النبات توجد حالياً في الفواكه أو الخضروات وتعد خطرة على البشر . الا أن ادارة الأغذية والعقاقير بالولايات المتحدة (FDA) قد خفضت بانتظام ، على طول الأربعين سنة الأخيرة ، كمية الرواسب الحشرية التي تسمح بها ـ في بعض الحالات ـ من ثلاث الى خمس مرات . ولتلبية هذه المقاييس ، جزئياً ، قفز استخدام المبيدات الحشرية على الخضراوات والفواكه ما بين ١٠٠ ـ ٣٠٠ في المائة . (٢٥)

هكذا استنتج فريق بحث برئاسة ديفيد بيمنتل من شركة كورنل أنه بسبب التأكيد المتزايد على المظهر الجمالي من قبل مصنعي الغذاء ، وتجار الجملة وتجار التجزئة ، وكذلك بسبب المستويات المتشددة للرواسب الحشرية من جانب ادارة الأغذية والعقاقير ، فان ما بين ١٠ الى ٢٠ في المائة من المبيدات الحشرية المستخدمة في الفواكه والخضراوات لا تخدم سوى المظهر الجمالي . وهي لا تخدم صحتنا بأية حال . وفي الحقيقة يؤكد هذا الفريق الثمن المركب الذي ندفعه في

الغذاء الخالي من العيوب : المزيد من رواسب المبيدات الحشرية في منتجاتنا والمزيد من تسمم العمال الزراعيين بمبيدات الآفات وتلوث البيئة ، والمزيد من استهلاك الطاقة ، والتكاليف الاعلى للغذاء .

المبيدات ضد معالجة الآفات :

خلال السنوات الخمس الأخيرة اتخذت امكانية السيطرة على الافات طريقة سليمة شكل ما يسمى الآن بالمعالجة المتكاملة للآفات. وكلمة متكاملة توحي بأن السيطرة الكيميائية فقط ليست هي الاجابة . فالكيماويات تتكامل بحكمة في اطار استراتيجية كلية تتضمن استغلال البيئة الطبيعية للسيطرة على الآفات : المحاصيل الدورية لحرمان الآفة من النبات الذي تحيا عليه ، وتطوير فصائل مقاومة من خلال التلقيح الوراثي ، والاستغلال البارع للحشرات آكلة الحشرات والطفيليات التي تهاجم الآفة ، وعرقلة الدورة التكاثرية للأوبئة ذاتها . أما كلمة (معالجة) فتوحي بأن الهدف ليس بالضرورة هو القضاء التام على الآفة بل مجرد ابقاء اعداد الآفة تحت الحدود الضارة .

(إن المعالجة المتكاملة للآفات) ، في عبارة أقل تعقيداً هي الطريقة التي كان يجري التعامل بها مع الآفات قبل الازدهار المفاجيء للمبيدات خلال الأربعين عاماً الماضية . ففي ثمانينات القرن الماضي ، على سبيل المثال ، أصبحت الحشرة القرمزية ، التي جلبت بالصدفة الى الولايات المتحدة قبلها بعشرين عاماً ، تهدد بساتين الموالح بكاليفورنيا . فماذا كان الحل ؟ استيراد الحشرة التي تتغذى على الحشرة القرمزية كذلك ، وهي خنفسة الفيداليا . ولم يمض عام ونصف حتى وضعت هذه الخنفسة النهمة كل خطر الحشرة القرمزية تحت السيطرة . (ومضى كل شيء على ما يرام حتى الخمسينات ،

حين انهارت خنفسة الفيداليا تحت تأثير الاستخدام المتزايد للد . د . ت .) [٢٦]

وعلى مدى أجيال أثبتت دورة المحاصيل فعاليتها في معالجة الآفات . فدودة جذور الذرة ، مثلا ، لن تأكل نبات فول الصويا ، ولهذا فعندما يجري تبادل زراعة فول الصويا مع القطن لا يعود امام دودة الجذور ما تحيا عليه . [٢٧] لكن بعض مبيدات الأعشاب الشائعة الاستخدام حالياً في الذرة في الولايات المتحدة تستبعد هذا النوع من دورة المحاصيل . اذ تبقى في التربة وتقتل كل ما ليس ذرة من النباتات . وهكذا لا بد للزراع الذين يعتمدون على المبيدات من زراعة محصول ذرة إثر آخر ، وهي ممارسة تميل في ذاتها الى زيادة الحشرات ، ومشكلات الأمراض والعشب . (ومع هذه الدورة الشريرة ليس الحشرات ليس من المستغرب أن تكون الذرة هي السبب في استخدام نحو نصف مبيدات الأعشاب في الزراعة الأمريكية .) والآن طورت دودة جذور الذرة مقاومة شبه كاملة للمبيدات الكبرى . [٢٨]

وفي بعض المناطق تفرض سلطات الولاية دورة المحاصيل للسيطرة على الآفات . فمن أجل السيطرة على الفيروس الذي يسبب اصفرار بنجر السكر ، تفرض فترات خالية من البنجر في عدد من مناطق زراعة البنجر بكاليفورنيا .

كذلك وجد أن أنظمة الزراعة المختلطة تقلل مشكلة الآفات بالمقارنة مع الزراعة الأحادية . فمساحات القطن الصغيرة في كوستاريكا ، المتناثرة بين مساحات مزروعة بمحاصيل أخرى ، تعاني من مشكلات الآفات بدرجة أقل حدة من حقول القطن في جواتيمالا ، حيث ينمو القطن في كتل متلاصقة تغطي مساحة ٥٠ الف فدان . [٢٩]

وفي البلدان المتخلفة ذات العمالة الريفية الوفيرة ، لا يتطلب عزق الأرض وتشذيب الذرة آلات ويخلق فرصاً للعمل المنتج . كما أن الشقرفة (المهاد) ، وهي مجرد تغطية التربة حول النباتات ، يمكن أن تقلل الأعشاب دون استخدام مبيدات الأعشاب . وقد أظهرت دراسة في نيجيريا ان الشقرفة قد قللت تأثير الأعشاب لدرجة أن محصول الذرة تضاعف . [٣٠]

والأمر الذي يدعو الى التفاؤل هو أن وسائل المعالجة المتكاملة للآفات تقلل الى الحد الأدنى من الحاجة الى الشيء الذي لا تملك منه البلدان المتخلفة والزراع الصغار الا اقل القليل وهو النقود لدفع ثمن المبيدات المستوردة . وتخلق ، بالاضافة الى ذلك ، طلباً على أكثر ما يتوفر - وهو قوة العمل - وبذلك تربط أناساً أكثر بعملية الانتاج .

كذلك يمكن ان تتضمن معالجة الآفات استخداماً انتقائياً للمبيدات . فبينما تحاول الشركات الزراعية تنشيط الرش المبرمج (الأعمى) في البلدان المتخلفة مثل الهند ، [٣١] أدرك بعض الزراع في الولايات المتحدة انهم يخدعون بالاضافة الى تدمير البيئة والصحة . ففي جراهام كاونتي ، بولاية أريزونا ، اثبت زراع القطن الذين يعملون مع علماء من جامعة أريزونا ، أن بأمكانهم توفير الكثير من النقود بالغاء الرش الأعمى . وبدلا من ذلك ، بعثوا كشافة مدربين الى الحقول ليقيسوا مستويات الآفة . وانخفضت تكاليف المبيدات عشر مرات وكذلك ضرر الآفة . وحتى باضافة الأجور المدفوعة (لكشافة الآفة) ، كانت التكاليف الاجمالية للسيطرة على الآفة أقل من خمس ما كانت عليه في المعالجة المبرمجة . وقد مارست الشركات الكيميائية ضغوطاً ضخمة على أعلى مستويات ادارة الجامعة لاجبارها على سحب العلماء من البرنامج[٣٢] .

وخفضت تجارب مماثلة على اثنتين وأربعين مزرعة قطن وتسع وثلاثين مزرعة موالح في كاليفورنيا نفقات المبيدات بأكثر من ٦٠ في المائة . (٣٣) ويذهب تقدير متحفظ الى ان بامكان مزارعي الولايات المتحدة تخفيض استخدام المبيدات من ٣٥ الى ٥٠ في المائة دون تأثير على انتاج المحصول بمجرد المعالجة عند الضرورة وليس وفق برمجة (٣٤)

وقد حققت المعالجة المتكاملة للآفات بعض النجاح الملحوظ في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة . ففي ولاية واشنطن قللت هذه البرامج للمعالجة المتكاملة للآفات من استخدام المبيدات بنسبة ٥٠ في المائة على التفاح ، وهو المحصول الذي يستخدم اكبر كمية من المبيدات للفدان في الولايات المتحدة .

وفي الصين تنفذ المعالجة المتكاملة للآفات من خلال الاشتراك الواسع النطاق للجماعات الريفية . وتتم السيطرة على الآفات قبل ان تصبح مشكلة خطيرة . فتحت ارشاد علماء زراعيين مجربين ، ينظم الأعضاء الشباب في ألوية الانتاج انفسهم في شكل نظام انذار مبكر من الآفة . وفي اقليم شاو- تونج بمقاطعة هونان يجوب ١٠ آلاف شاب الحقول ويبلغون عن أية علامة على تغيرات مرضية . ويطلق على هذه الفرق الشابة عن حق لقب (أطباء الزراعة الحفاة) . وقد قللت جهودهم الضرر الذي يسببه صدأ القمح وثاقب الأرز الى أقل من ١ في المائة ، ووضعت تحت السيطرة غزوات الجراد المتكررة . وقد قلل هذا الاسلوب الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف للبشر الحاجة الى المبيدات بدرجة كبيرة . (٣٥)

احتكار المعلومات :

انخفض استخدام المبيدات في الولايات المتحدة بعض الشيء خلال السنوات الأربع الأخيرة ، وذلك لأسباب منها استراتيجيات

الآفات المتكاملة وحظر كيماويات خطرة معينة ، لكن استخدام مبيدات الأعشاب الكيميائية ـ التي تمثل ثلثي اجمالي مبيعات المبيدات ـ في ارتفاع . فالتوصل الى استراتيجيات للسيطرة على الأعشاب بطرق غير كيميائية أمر اكثر صعوبة . لكن حتى حيث أثبتت المعالجة المتكاملة للآفات انها فعالة وأقل خطورة ، يتردد الزراع في التحول عن الكيماويات . لماذا ؟ كشفت دراسة حديثة في كاليفورنيا انه في ٧٠ في المائة من الحالات ، تنبع قرارات حل مشكلة الحشرات من رجال الشركة الكيميائية الميدانيين . وحتى المصادر المسماة محايدة ـ أي محطات الولاية والمحطات الفيدرالية التجريبية ـ تسيطر عليها أساساً الأبحاث المتعلقة بطريقة قتل الحشرات بالكيماويات . فحتى الآن لا تجرى سوى القليل من الأبحاث مثلا لابراز الضرر الاقتصادي لآفة ما ـ وهو شرط للتمكن من استخدام المبيدات لابقاء الآفات تحت ذلك المستوى فقط بدل المضي الى حد القضاء التام على الآفة .[٣٦]

وتكشف الدراسة النافذة مؤامرة المبيد لأستاذ علم الحشرات بجامعة كاليفورنيا روبرت فان دن بوش ، باستخدام الوثائق ، الضغوط التي تمارس على العلماء لايقاف الأبحاث التي لا تناسب شركات ترويج المبيدات .[٣٧]

وهكذا يظل الزراع (والكثير من المسئولين الحكوميين في كل ارجاء العالم الثالث) يسقطون في الفخ الكيميائي جزئياً بسبب افتقارهم للمعلومات والنصيحة حول البدائل . أما في الولايات المتحدة فان وزارة الزراعة وكليات الزراعة التي يرتبط العديد من اعضاء مجالس أمنائها بالشركات الزراعية الكيميائية لم تتصدر للقيادة في استكشاف بدائل المعالجة المتكاملة للآفات .

وعلى المستوى الدولي ، يفترض في منظمة الأغذية والزراعة ان تقدم تجميعاً للخبراء المستقلين الذين يكتشفون ويعممون معلومات حماية النبات بما في ذلك الاستخدامات المناسبة للمبيدات الكيميائية وبدائلها . لكن في اغلب الحالات يعمل فنيو منظمة الأغذية والزراعة في تعاون مباشر مع الشركات الزراعية التي يتهدد أرباحها بصورة مباشرة أية بدائل غير كيميائية . وينظر عدد متزايد باستمرار من فنيي منظمة الأغذية والزراعة الى انفسهم على انهم (سماسرة) يربطون بين بلد متخلف وشركة زراعية متعددة الجنسية .

وبالفعل تعمل بعض شركات المبيدات بشكل وثيق جداً مع الحكومات بحيث لا يستطيع أغلب الزراع التمييز بينهما . ففي تنزانيا ، أصبحت شركة هوكستHoechst مستشار الحكومة فيما يخص المبيدات الحشرية ومعدات الرش . وتستخدم هوكست مسئولي المكاتب المحلية الزراعية الحكوميين في الاشراف على الرش وتعطيهم مرتباً بالاضافة الى مرتبهم من الحكومة ويفوقه في القيمة . ولدى هوكست سلطة فصل مسئول حكومي محلي لا يشرف بصورة (مناسبة) . [٣٨]

وإنا لنأمل أن يكون القاريء قد أدرك الآن بوضوح زيف التهديد القائل بأن تسميم بيئتنا ضروري لاطعام الجياع . فمن الواضح ان المبيدات لا تستخدم من قبل الجياع أو من أجلهم ، وأن نقص المبيدات كما سيتضح تماماً من هذا الكتاب ليس هو ما يبقيهم جوعى . فالتهديد الحقيقي هو ان تكنولوجيا المبيدات في أيدي حفنة من الشركات لن تظل تربح ما لم تواصل جعل الزراع والناس (المهتمين) في كل مكان يعتقدون ان بقاءنا ذاته يعتمد على الاستخدام المتزايد لمنتجاتها .

بل ان التهديد أشد شؤماً لأن هيئات تفترض نزاهتها وكان يمكن ان تشكل قوة مضادة لقوة الشركات الـزراعية المتعـددة الجنسية قد أصبحت ، بدلا من ذلك ، وسطاء لهـا ، فمنـظمات مثـل منظمـة الأغذية والزراعة بدلا ان تعمل على تطوير وتعميم البدائل المناسبة او حتى المعلومات حول الاستخدام الملائم للمبيدات أخـذت تصبـح شريكة في الترويج للشركات الكيميائية .

اذا كان العقم هو المشكلة الرئيسية (في التعامـل مع مبيد دي . سي . بي . بي) ألا يستطيع العمال الـذين بلغـوا من الكبـر حداً يجعلهـم لا يريدون انجاب الأطفـال قبـول هذه الأعمال تطـوعياً ؟ أو . . . ربما تطوع البعض لهذه الأعمال كبديل لـ . . . عمليات قطع او ربط القناة المنوية ، او كوسيلة لتجنب الحظر الديني على تحـديد النسل . . . إننا نؤمـن بالأمـان في موقـع العمـل لكن لكل موقف جوانبه الجيدة وكذلك جوانبه السيئة .

روبرت ك . فيليبس
السكرتير التنفيذي لمجلس الخوخ القومي بالولايات المتحدة .

هوامش الباب الاول

الفصل الأول :

1. Calculated from Food and Agriculture Organization, *Production Yearbooks.*
2. *The World Food Problem: A Report of the President's Science Advisory Committee* (Washington D.C.: Government Printing Office, 1976), Tables 7-9, p. 434; see also Leroy L. Blakeslee Earl O. Heady, and Charles F. Framingham, 'World Food Production, Demand and Trade,' Iowa State University, 1973.
3. Nelson A. Rockefeller, *Vital Resources: Critical Choices for Americans, Volume I, Reports on Energy, Food & Raw Materials,* D. C. Heath and Co., Lexington, Massachusetts, 1977, p. 101.
4. World Bank, *The Assault on World Poverty,* 1975. p. 244.
5. Keith Griffin, *Land Concentration and Rural Poverty,* Macmillan, New York, 1976, p. 135.
6. Calculations based on Food and Agriculture Organization, *Production Yearbooks.*
7. Comparisons regarding MSA countries are calculated from US Department of Agriculture, *Foreign Agricultural Trade Statistical Report,* Calendar Year 1974, May 1975.
8. Calculations based on Food and Agriculture Organization, *Production Yearbooks.*
9. Alan Riding, 'Malnutrition Taking Bigger Toll Among Mexican Children,' *The New York Times,* 6 March 1978, p. 2.
10. United States Department of Agriculture, *Foreign Agriculture,* 20 February 1978, pp. 8f.
11. *Bangkok Post,* 26 January 1978.
12. Calculated from Food and Agricultural Organization, *Production Yearbook,* vol. 28-1, 1974.
13. Ibid., *Production Yearbook,* 1975.
14. Samir Amin, 'L' Afrique sous-peuplée,' *Dévelopment et Civilisation,* nos, 47-48, March/June 1972, pp.60-61.

15. Calculated from FAO *Production Yearbook*, 1974.
16. Ibid.
17. World Bank, *World Economic and Social Indications*, 1977.
18. Steve Raymer, 'The Nightmare of Famine,' *National Geographic* July 1975.
19. *World Hunger, Health, and Refugee Problems, Summary of a Special Mission to Asia and the Middle East*, US Government Printing Office, Washington, 1976, p. 99.
20. F. T. Jannuzi and J. T. Peach, 'Report on the Hierarchy of Interests in Land in Bangladesh,' September 1977.
21. Food and Agriculture Organization, *Bangladesh: Country Development Brief*, 1973, pp. 7, 31-32.
22. United Nations Report (confidential), 'Some Notes on Agriculture in Bangladesh,' Dacca, 18 Nov. 1974, p. 4.
23. Food and Agriculture Organization, *Progress in Land Reform*, p. iii-82, (emphasis added).

الفصل الثاني :

1. Robert d'A. Shaw, *Jobs and Agricultural Development*. Overseas Development Council, Washington, D.C.: 1970, Table 2, p. 10.
2. World Bank, *The Assault on World Poverty*, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1975, pp. 242-243.
3. Wolfgang Hein, 'Over-unemployment or Marginality,' a review of *Urban Unemployment in Developing Countries, The Nature of the Problem and Proposals for Its Solution* by Paul Bairoch ILO, Geneva, 1973, in *Ceres* May-June 1976: 61.
4. Edgar Owens and Robert Shaw, *Development Reconsidered*, Heath, Lexington, Mass: 1972, p. 54.
5. Richard Barnet and Ronald Mueller, *Global Reach*, Simon & Schuster, New York, 1974, p. 169.
6. Colin Tudge, *The Famine Business*, Faber & Faber, London, 1977, Chapter 1.
7. Robert Maurer, 'Work: Cuba,' in *Cuba: People – Questions*, ed. W. L. Kaiser Friendship Press/IDOC/North America, New York, 1975, p. 22.

8. *New York Times*, 1 November, 1970.
9. International Labour Organization, 'Agricultural Mechanisation and Employment in Latin America,' prepared by K. C. Abercrombie, in *Mechanisation and Employment in Agriculture*, 1973, pp. 61-63.
10. Gordon Gemmill and Carl K. Eicher, 'A Framework for Research on the Economics of Farm Mechanization in Developing Countries,' African Rural Employment Research Network, paper no. 6, p. 2., 1973, Department of Agricultural Economics, Michigan State University, East Lansing, Michigan.

الفصل الثالث :

1. Helen Ware, 'The Sahelian Drought: Some Thoughts of the Future,' Special Sahelian Office, Food and Agriculture Organization, March 1975, p. 13. See also Ben White, 'Children: The Benefit to the Poor and the Cost to the Rich,' *New Internationalist*, No. 52, June 1977, pp. 16-17.
2. Mahmood Mamdani, *The Myth of Population Control: Family, Class and Caste in an Indian Village*, Monthly Review Press, New York and London, 1972, pp. 78, 113.
3. Mamdani, *op. cit.*
4. David Heer and David May, 'Son Survivorship Motivation and Family Size in India: A Computer Simulation,' *Population Studies* 22 (1968): 206, cited in Rich, *Smaller Families.*
5. Perdita Huston, 'Power and Pregnancy,' *New Internationalist*, No. 52, June 1977, 10-12.
6. Roger Revelle, Centre for Population Studies, Harvard University, Letters, *Science* 187 (21 March, 1975).
7. William Rich, *Smaller Families through Social and Economic Progress* Overseas Development Council, Washington, D.C.: 1973, Chapter 1.
8. Alan Berg, 'The Trouble with Triage,' *New York Times Magazine* 15 June 1975: 22ff.
9. Leo Orleans, 'China's Experience in Population Control: The Elusive Model,' *World Development* 3 (July-August 1975): 507.

10. Lester Brown, *World Population Trends*, Washington D.C.: Worldwatch Institute, 1978. Appendix B. Our estimate is also based on discussions with Leo Orleans, China scholar at the Library of Congress.
11. Leo Orleans, 'China's Experience in Population Control: The Elusive Model,' Prepared for the Committee on Foreign Affairs, US House of Representatives by the Congressional Research Service, Library of Congress, September, 1974, GAO, Washington D.C.

-الفصل الرابع :

1. Howard E. Daugherty, *Man Induced Ecologic Change in El Salvador*, PhD. dissertation, University of California, Los Angeles, 1969.
2. *El Salvador Zonification Agricola* (Fase I), Organization of American States, Washington D.C., 1974, cited by Erik Eckholm, *Losing Ground*, Norton, for Worldwatch Institute, New York, 1976, p. 167.
3. George Borgstrom, 'Ecological Aspects of Protein Feeding – the case of Peru,' in eds. M. Taghi Farvar and John P. Milton, *The Careless Technology: Ecology and International Development*, The Natural History Press, Garden City, N.J., 1972, p. 901.
4. Food and Agriculture Organization, *Production Yearbook*, vol. 28-1, 1974.
5. Erik Eckholm, *Losing Ground*, Norton, for Worldwatch Institute, New York, 1976.
6. René Dumont, *False Start in Africa*, Deutsch, London, 1966, p. 69; originally, *L'Afrique est mal partie*, Seuil, Paris, 1962.
7. Jeremy Swift, 'Disaster and a Sahelian Nomad Economy,' in *Drought in Africa* eds. David Dalby and R. J. Harrison (London: Centre for African Studies, 1973), pp. 71-79; Douglas L. Johnson, 'The Response of Pastoral Nomads to Drought in the Absence of Outside Intervention,' paper commissioned by the United Nations Special Sahelian Office, 19 December, 1973; F. Fraser Darling and M. T. Farvar, 'Ecological Consequences

of Sedentarization of Nomads,' in *The Careless Technology*; D. J. Stenning, *Savannah Nomads*, Oxford University Press, London, 1959.
8. Ibid., especially Stenning.
9. Helen Ware, 'The Sahelian Drought: Some Thoughts on the Future,' Special Sahelian Office, Food and Agriculture Organization, 26 March 1975, especially 3ff.
10. Claire Sterling, 'The Making of the Sub-Saharan Wasteland,' *Atlantic Monthly*, May 1974 98-105.
11. Ibid.
12. Eduardo Cruz de Carvalho, ' "Traditional" and "Modern" Patterns of Cattle Raising: A Critical Evaluation of Change from Pastoralism to Ranching,' *The Journal of Developing Areas* 8 January 1974.
13. Frank L. Lambrecht, 'The Tsetse Fly: A Blessing or a Curse?' in *The Careless Technology*, 72ff. and 775ff.
14. Frances M. Foland, 'A profile of Amazonia,' *Journal of Inter-American Studies and World Affairs*, January 1971: 72ff.
15. Cited in Vic Cox, 'Brazil: The Amazon Gamble,' *The Nation*, 11 October 1975: 328.
16. Dr Nelson Chaves, Head of the Nutrition Institute at the University of Pernambuco.
17. *World Environment Report*, Center for Environmental Information, New York, 1, no. 8, 12 May 1975.
18. José S. Da Veiga, 'Quand les multinationales font du ranching,' *Le Monde Diplomatique*, September 1975: 12.
19. Ibid., p. 13.

الفصل الخامس :

1. US Department of Agriculture, *Agricultural Statistics* – 1972 Government Printing Office, Washington, D.C., Tables 650, 755, and 759.
2. Lester Brown with Erik Eckholm, *By Bread Alone*, New York: Praeger, 1974, p. 60.
3. Helen Bryant, *Fertilizer: Part of the Solution, or Part of the Problem?* War on Want, London, 1975. Quoting Edwin

Weheler, President of the Fertilizer Institute, at its annual meeting, 3 February 1975.

4. Joe Belden with Gregg Forte, *Toward a National Food Policy*, Exploratory Project for Economic Alternatives, 1519 Conneticut Ave, N.W., Washington, D.C. 20036, p. 132, citing USDA *Agricultural Statistics* 1974, p. 210.

الفصل السادس :

1. J. P. Hrabovszky, Senior Policy and Planning Coordinator, Agriculture Department, FAO, Rome, letter dated 18 March 1976, quoting Dr W. R. Furtick, Chief, Plant Protection Service.
2. Teodoro Boza Barducci, 'Ecological Consequences of Pesticides Used for the Control of Cotton Insects in Cañete Valley, Peru,' in *Careless Technology, Ecology and International Development*, eds. M. Taghi Farvar and John P. Milton, Natural History Press, Garden City N.J., 1972, 423ff.
3. M. Taghi Farvar, 'Relationship Between Ecological and Social Systems,' speech delivered to EARTHCARE conference, New York, 6 June 1975, p. 4.
4. M. Taghi Farvar, 'Ecological Implications of Insect Control,' Centre for the Study of Biological Systems, Research Report, 6 February 1970, pp. 6-8.
5. Farvar, 'Ecological Implications of Insect Control,' p. 11.
6. Robert F. Luck et. al, 'Chemical Insect Control, A Troubled Pest Management Strategy,' BioScience, 1977.
7. Farvar, 'Ecological Implications of Insect Control,' 1970, p.15.
8. Erik Eckholm and S. Jacob Scherr, 'Double Standards and the Pesticide Trade,' *New Scientist*, 16 February 1978, p. 440ff.
9. *New York Times*, 5 December 1976, p.39.
10. Eckholm, p. 443.
11. Farvar, 'Relationship Between Ecological and Social Systems,' 1975, p. 4.
12. Farvar, 'Ecological Implications of Insect Control,' 1970, p. 10.

13. *Environment* 17 (April/May 1975): 22.
14. *New York Times*, 6 February 1976, p. 12.
15. Richard Franke, 'The Green Revolution in a Javanese village' Ph.D. dissertation, Department of Anthropology, Harvard University, 1972, 39ff.
16. See James S. Turner, *A Chemical Feast: Report on the Food and Drug Administration* (Ralph Nader Study Group Reports), Grossman, New York, 1970, for a study of the influence in government of the chemical and drug companies; David Pimentel, 'Realities of a Pesticide Ban,' *Environment* 15, March 1973, gives extensive reference notes.
17. Fred Willman, 'Biogradable Pesticides,' *R. F. Illustrated*, Rockefeller Foundation, 2, 1, March 1975: 5.
18. Environmental Protection Agency, 'Strategy of the Environmental Protection Agency for Controlling the Adverse Effects of Pesticides,' EPA Office of Pesticide Programs, Office of Water and Hazardous Materials, Washington D.C. 36pp cited by Pimentel, 1977.
19. Ibid.
20. David Burnham, 'Pesticide Work Suggested for Those Seeking Sterility,' *New York Times*, 27 September 1977.
21. *The New York Times*, 14 February 1975, citing Dr G. M. Woodwell, Marine Biology Laboratory, Woods Hole, Mass.
22. 'Man's Impact on the Global Environment,' Report of the Study of Critical Environment Problems, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, Mass, 1970, cited by Erik Eckholm, *Losing Ground*, Norton, New York, 1976, p. 162.
23. Martin Brown, 'An Orange Is an Orange,' *Environment* 17, July/August 1975: 6ff.
24. Van den Bosch, et. al., 'Investigation of the Effects of Food Standards on Pesticide Use,' Draft Report, Environmental Protection Agency, Washington D.C., cited by Pimentel, 1977, p. 180.
25. Pimentel, 1977, p. 178ff.
26. Michael Jacobson, 'Agriculture's New Hero: IPM,' *Nutrition Action*, January 1978, p. 4.

27. *New York Times*, 6 February 1976, p. 12.
28. Ibid., citing National Academy of Sciences 1976 study.
29. Smith and Reynolds, 'Effects of Manipulation of Cotton Agro-Systems on Insect Pest Populations,' p. 389.
30. A. Ayanaba and B. N. Okigbo, 'Mulching for Improved Soil Fertility and Crop Production,' *Organic Materials as Fertilizers*, Soils Bulletin 27, Swedish International Development Authority and FAO, Rome, 1975, p. 101.
31. *Pesticides*, The Journal of the Indian Pesticides Industry, February 1968, see entire issue.
32. Personal communication of L. More and T. F. Watson with Dr Robert van den Bosch, Division of Biological Control, University of California, Berkeley, cited in Dr van den Bosch's 'The Politics of Pesticides,' speech.
33. Richard Norgaard, 'Evaluation of Pest Management Programs for Cotton in California and Arizona,' Appendix C in *Evaluation of Pest Management Programs for Cotton, Peanuts and Tobacco*, Rosemarie von Rumker, consultant, RVR Project 66, Contact #EQ4Ac036, Environmental Protection Agency and the Council on Environmental Quality, October, 1975; see also D. C. Hall, R. B. Norgaard, and P. K. True, 'The Performance of Independent Pest Management Consultants in San Joaquin Cotton and Citrus,' in *California Agriculture*, Division of Agricultural Sciences, University of California, 29, October 1975.
34. John S. Steinhart and Carol E. Steinhart, 'Energy Use in the U.S. Food System,' *Science*, April 1974; 3-4.
35. Erich H. Jacoby, *The Green Revolution in China* (Geneva: UNRISD, 18 December, 1973, pp. 11-12.
36. Robert F. Luck et al., 'Chemical Insect Control, A Troubled Pest Management Strategy,' *BioScience* 27, no. 9, Sept. 1977: 606-611.
37. Robert van den Bosch, *The Pesticide Conspiracy*, Doubleday and Company, New York, 1978.
38. Peter Feldman and David Lawrence, 'Social and Economic Implementations of the Large-Scale Introduction of New Varieties of Foodgrains,' Africa Report, Preliminary draft Geneva: UNRISD, 1975, pp. 198ff.

الباب الثاني

لـــوم الطبيعة

٧

المجاعات والتاريخ

يسوق الكثيرون الحجة القائلة انه كانت هناك مجاعات دورية طوال تاريخ البشرية، وأن هذه المجاعات ترتبط بكوارث الطقس التي لا نستطيع التحكم فيها بالتأكيد لكن المجاعات لا تحدث لأن قوة الهية أرادت ذلك ، بل تحدث لتصرفات البشر . وكما اشار مؤرخ فرنسي فإن : (المجاعات وفترات شح الغذاء الفرنسية الكبرى في العصور الوسطى حدثت خلال فترات لم تكن فيها المواد الغذائية شحيحة ؛ بل كانت في الحقيقة تنتج بكميات كبيرة وتصدر . وكان النظام والبنية الاجتماعيين مسئولين بدرجة كبيرة عن أوجه النقص هذه) . [١]

ويعتقد معظم الناس ان المجاعات في الهند كانت دائماً ظواهر ثابتة ترتبط بالمناخ السيء ، لكن تواتر المجاعات في الهند لم يكن مطرداً . فقد أشتدت حدة المجاعة في ظل الاستعمار ، وخصوصاً خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، رغم ان انتاج الغذاء تزايد مع ازدياد السكان . فبعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٧٠ أصبحت الهند مصدراً رئيسياً للقمح لبريطانيا ودول غربية اخرى ومصر . وكما كتب السير جوج وات في ١٩٠٨ ، (. . . كانت الطبقات الفضلى في المجتمع تصدر مخزونات الفائض التي كانت تخزن قبل ذلك تحسباً لأوقات الندرة والمجاعة) . [٢]

ولندقق النظر في واحدة من (أشهر) مجاعات هذا القرن وهي

مجاعة البنغال ، في الهند ، خلال الأربعينات . اذ في عام ١٩٤٤ ، قدر تقرير حكومي بتحفظ أن مليوناً ونصف مليون من البشر ماتوا بسبب المجاعة . فما الذي سبب هذه الخسارة في الأرواح ؟

كانت الأزمة الغذائية المباشرة قد نتجت عن متطلبات الحرب/ففي عام ١٩٤٣ ، أمر تشرشل الهنود وآلاف العسكريين البريطانيين في الهند ان يعيشوا على مواردهم ، وذلك حين قطع الغزو الياباني لبورما المصدر الخارجي الرئيسي للأرز للبنغال وسائر الهند . وادى الجفاف في عام ١٩٤٢ الى فقر محصول أرز في الشتاء ، لكن رغم ذلك كله ، سمحت الحكومة الاستعمارية بتدفق الأرز خارج البنغال (صدر ١٨٥ ألف طن خلال الأشهر السبعة الأولى لعام ١٩٤٢) .[٣] فذهب الغذاء الى حيث كانت النقود وتحققت عبر الطريق ارباح ضخمة . وبطريقة مماثلة صدرت الهند أرقاماً قياسية من الحبوب الغذائية خلال مجاعة قاسية في ١٨٧٦ - ١٨٧٧ . وقد علقت لجنة المجاعة الملكية - وهي اللجنة الثانية عشرة من نوعها خلال قرني الحكم البريطاني - بقولها :

لقد أشرنا من قبل الى جو الذعر والجشع ، الذي كان في غياب الضوابط ، احد أسباب الارتفاع السريع في مستوى الأسعار . فقد تم جني أرباح طائلة من هذه الكارثة ، وفي تلك الظروف كانت أرباح البعض تعني الموت لآخرين ، وعاش جزء كبير من المجتمع في رفاهية بينما يموت الآخرون جوعاً ، وكان هناك الكثير من اللامبالاة في وجه المعاناة . كان الفساد منتشراً في كل المقاطعة .[٤]

وهكذا كان الاخفاق راجعاً الى النظام الاجتماعي والاقتصادي لا الى الامطار وحدها . أما الأسباب الكامنة لمجاعة البنغال فنجد جذورها في الركود الطويل الأمد للانتاج الزراعي الهندي تحت الحكم

البريطاني . فالاستثمارات القليلة التي وضعها البريطانيون في الزراعة كانت موجهة الى محاصيل غير غذائية . ومنذ منتصف تسعينات القرن التاسع عشر حتى وقت مجاعة البنغال ازداد انتاج المحاصيل التجارية غير الغذائية (مثل القطن وRape Colza Sead) بنسبة ٨٥ في المائة ، بينما انخفض انتاج الغذاء بنسبة ٧ في المائة . وخلال نفس الفترة في شرق الهند ، بما في ذلك البنغال ، انخفض انتاج الغذاء (الأرز) بدرجة أكبر ، بنسبة ٣٨ في المائة لكل فرد بين ١٩٠١ و ١٩٤١ .[٥] وكانت النتيجة انه بحلول اوائل الأربعينات أصبح انتاج المحاصيل غير الغذائية يعادل تقريباً ثلث الانتاج الاجمالي .[٦]

ماذا يجب أن يكون رد فعلنا اذن في المرة القادمة التي نرى فيها كتّاباً مثل لستربروان Lester Brown يشيرون الى مجاعة البنغال على أنها (آخر المجاعات الكبرى الناشئة عن تقلبات الطقس) ؟[٧] .

أرض المجاعة :

حين كنا أطفالا كانوا ينصحوننا بألا نترك طعاماً في أطباقنا لأن الناس كانوا يموتون جوعاً في الصين . وحتى لو لم تكن الصلة واضحة ، فقد كان لدى آبائنا سبب معقول للربط بين الصين والمجاعة . فطبقاً لكتاب والتر مالوري الصادر في ١٩٢٨ : **الصين : أرض المجاعة** ،[٨] كانت الصين تعاني من المجاعة في احدى مقاطعاتها كل عام تقريباً ، وظلت على هذا النحو طوال اكثر من ألف عام . وقد قدر تقرير للصليب الأحمر عام ١٩٢٩ ان ثلاثة ملايين وفاة كل عام يمكن ارجاعها الى المجاعة . وتحدث نفس التقرير عن رغد النخبة .[٩]

وتسجل التواريخ الرسمية للسلالات الملكية والتي تؤرخ لأكثر

من ألفي عام ما مجموعه ١٦٢١ فيضاناً و ١٣٩٢ جفافاً ـ مؤكدة تقدير مالوري عن حدوث أكثر من كارثة كل عام ! (١٠) ومن المؤكد ان (تقلبات الطقس) في الصين لم تتغير . فالسهل الشمالي الذي يمكن ان يكون اكثر مناطق البلاد انتاجية قد عانى من جفاف ، او من فيضان ، او من كليهما كل عام ، على مدى السنوات العديدة الماضية .

ولم يتغير الطقس لكن تأثير الطقس على كل من الأرض والبشر في الصين قد تغير وتغير بصورة درامية . ففي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ حين كانت ثمانية عشرة دولة تضم ثلث سكان العالم تعاني من الجفاف ، وحين كانت المناطق الغربية في الهند تواجه المجاعة وتموت قطعان الماشية في الساحل الافريقي كانت الصين كذلك تواجه ثالث اعوام الجفاف ، وأسوأها خلال ثلاثة عقود . لكن لم تحدث مجاعة في الصين . وفي الحقيقة جنت المقاطعات الأشد تضرراً ثلاث سنوات من المحاصيل القياسية . (١١)

الاختلاف هو أن الغذاء في الصين اليوم يأتي اولا . فالتركيز لم يجر على مجرد الانتاج والتوزيع بل على خلق نظام زراعي اقل عرضة لتغيرات الطقس . وتقليدياً ، فان المناطق المنكوبة بالجفاف هي نفس المناطق المحتمل تعرضها للفيضانات في الموسم التالي ، كما في حالة بنجلاديش . لكن نظاماً للتحكم في المياه يمكن ان يجعل فيضان أحد المواسم نعمة للموسم التالي .

وكان ترويض نهر هاي في مقاطعة هو باى قرب بكين أحد الجهود الضخمة في السيطرة على المياه . وخلال ثماني سنوات فقط قام عدة مئات من آلاف الرجال والنساء بتحسين ١٧٠٠ ميل من مجرى النهر ، فحفروا ٢٠٠ فرع جديد و ١٢ ألف قناة وأقاموا ٥٠ ألف

قنطرة ونفق ، بالاضافة الى ما يفوق ٨٠٠ عمل إنشائي اخرى بين كبير ومتوسط . وإجمالاً تم انشاء خمسة وثلاثين خزاناً للمياه كبيرة ومتوسطة الحجم في الجبال لتخزين ما يفوق ١٠٦ مليار متر مكعب من المياه . [١٢]

واستكمالا لمشروعات التحكم في المياه اجريت حملات التعبئة من أجل الانتفاع بمصادر المياه الجوفية . وتحت شعار (سنحول العرق الى ماء والماء الى قمح) ، نظم سكان مقاطعات هوباى ، وهونان ، وشانتونج انفسهم لحفر مئات الآبار ، مستخدمين احياناً المعاول والجواريف أو بأدوات توفر الجهد ركبّوها بأنفسهم . والآن تستفيد هذه المقاطعات الثلاث من نحو ٧٠٠ ألف بئر تعمل بالمضخة . وخلال عام واحد من الجفاف في مقاطعة هوباى قرب بكين وحدها زاد هذا العمل المساحة المروية بما يزيد على ٨٥٠ ألف فدان . [١٣]

ويساوي ذلك في الأهمية ان هذه المشروعات نفذت بنفقات رأسمالية منخفضة . وبدل الانفاق المعتاد لمبالغ ضخمة على الآلات كان من الممكن تعبئة قوة عمل ملايين الفلاحين لأنهم يعلمون أنهم سيستفيدون ـ فلن يعانوا من المجاعة بعد ذلك أبداً . وقد اصبحت الصين دون مشروع واحد للبنك الدولي او للمعونة الغربية ، البلد الذي يملك ثلث أراضي المحاصيل المروية في العالم . [١٤] وتمت السيطرة على التدمير والتآكل بسبب الريح ببرامج غرس الاشجار على نطاق واسع ، وفي المنطقة المحيطة ببكين وحدها يغرس احد عشر مليون شجرة كل عام . [١٥]

فما الذي احدث الفرق في الصين ؟ الاجابة بوضوح هي ان الصينيين يطورون نظاماً يفترض أن الطقس سيكون أقل من مثالي . فقد أقام الناس بأيديهم أساساً نظاماً زراعياً يخفف من التأثير السلبي

للطقس السيء على الانتاج . لكن هناك عاملا آخر - هو نظام اقتصادي يخفف من تأثير الطقس على أي فرد . ففي الصين حتى لو حدث انخفاض في اجمالي ناتج الغلال ، سوف يتشارك فيه الجميع على قدم المساواة بدرجة او بأخرى . فلا أحد يحتفل بينما الآخرون يموتون جوعاً . وعلى النقيض في الهند يقع تأثير الجفاف بأكمله تقريباً على المنطقة المتضررة، وبدرجة كبيرة على أشد الناس فقراً، وبينما ترتفع الأسعار استجابة لانخفاض العرض فان العمال المعدمين والعاطلين عن العمل ، وفقراء المدن هم الذين يعانون بصورة فائقة .

اننا نحن البشر قد عشنا على هذا الكوكب مدة تكفي لنعرف أن تقلبات الطقس المعاكسة متوقعة . وتطور الحضارة الانسانية يمكن تعريفه بدرجة كبيرة بأنه عملية ابتكار طرق بارعة عديدة لحماية أنفسنا من تقلبات الطبيعة . ومن ثم فعندما نسمع عن مجاعة واسعة الانتشار يجب ألا يكون السؤال الأول الذي نسأله هو ما الحدث الطبيعي المفزع الذي سببها ؟ بل لماذا لم يكن ذلك المجتمع قادراً على التوافق مع الحظ السيء ؟ لماذا يحدث أن يعاني بلد من الكوارث الطبيعية ولا تحدث فيه وفيات بينما يموت في بلد آخر مليون شخص ؟

« إن الصين ، حرفيا ، لا يمكنها اطعام المزيد من البشر . . . وأسوأ مأساة يمكن أن تعانيها الصين ، في الوقت الحاضر هي انخفاض معدل وفياتها . . . فسوف يموت الملايين . ولا مناص من ذلك . فهؤلاء الرجال والنساء والأولاد والبنات لا بد ان يموتوا جوعاً لضحايا مأساوية على المذبح المزدوج للانجاب غير المنظم ولسوء الاستخدام غير المنظم للأرض والموارد . »

ويليام فوجت ، الطريق الى البقاء ، ١٩٤٨

٨

الجفاف في الساحل الافريقي

يفترض الكثيرون ، عن خطأ ، أن جفاف الساحل الافريقي الذي بدأ عام ١٩٦٩ كان هو الجفاف الساحلي الأفريقي (بألف ولام التعريف) . لكن علماء المناخ يعتبرون الجفاف جزءا متكاملا ، من مناخ المنطقة[١] ويعتقد معظم سكان الساحل الأفريقي الأكبر سناً أن سنوات الجفاف في فترة ١٩١٠ ـ ١٩١٣ كانت أشد قسوة من أعوام الجفاف الحديثة ، التي لقيت دعاية أوسع ، وتؤكد الأرقام ذلك .[٢] فلم تكن مناسيب المطر ، والبحيرات ، والأنهار منخفضة خلال ١٩٦٩/١٩٧٣ بقدر ما كانت خلال الجفاف السابق . وبدراسة التأخر في نمو حلقات الأشجار اكتشف العلماء حدوث موجات جفاف قاسية مرات عديدة على مدى القرون الثلاثة الماضية وفترات جافة عديدة من وقت لآخر . وقد اختتمت احدث دراسة نعرفها بالقول (لا يوجد دليل على أي ميل متصل للارتفاع او الانخفاض في منسوب المطر ، كما لا توجد دورة واضحة) . وهكذا فان زحف الصحراء لا يمكن ارجاعه الى أي تغير مناخي طويل المدى .[٣]

وعلى أية حال ليس زحف الصحراء عملية ذات اتجاه واحد . فالصحراوات يمكن استصلاحها ـ وبدون نفقات مالية ضخمة ـ اذا استثمرت احتياطات ضخمة من قوة العمل . وعلى سبيل المثال فإن الجزائر اليوم هي مركز برنامج ضخم وناجح لإعادة غرس الغابات . والهدف خلال الأعوام العشرين التالية هو غرس ستة ملايين شجرة في حزام طوله ألف ميل بامتداد الحافة الشمالية للصحراء الأفريقية .[٤] وفي الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ تم استصلاح ١٦٠ فداناً في قرية

بوسعدو الصحراوية بالجزائر ، عن طريق زراعة اشجار السنط والكافور . ووفرت هذه الاشجار الحماية من العواصف الرملية وزادت من الرطوبة السطحية للتربة . وطبقاً لأحد التقارير ، سرعان ما نبتت الأعشاب والشجيرات وبعدها (زرع الزراع) الفواكه الحمضية ، والزيتون والتين ، والرمان ، والحبوب ، والطماطم ، والبطاطس ، والفاصوليا ، والبقول ، والبصل .

وعبر القرون ، طوّر صغار الزراع في الساحل الأفريقي فهماً عميقاً لبيئتهم . فعرفوا ضرورة ترك الأرض للراحة لفترات تمتد الى عشرين عاماً وكانوا يزرعون تشكيلة واسعة من المحاصيل ، كل منها يلائم بيئة مصغرة مختلفة لكنها معاً تتيح تكاملا غذائياً . وعادةً ما كان الرعاة والزراع يقيمون علاقات نفع متبادل . فيقدم الزراع للرعاة أرضاً للرعي في موسم الجفاف وغلالا مقابل اللبن ، والروث للحقول ، والحمير للحرث .

وكانت مالي الواقعة في الساحل الافريقي تعرف فيما مضى بأنها سلة غذاء افريقيا . فقد كان يمكن الاعتماد عليها دائماً في تجارة الغلال في اوقات احتياح جاراتها . وكانت العادة الساحلية قبل الاستعمار هي اقامة مخازن غلال صغيرة في المزارع والقرى لتخزين الشوفان لعمل الدقيق ، وفي بعض الأحيان من أجل استهلاك سنوات اخرى . وقد لاحظت احدى دراسات الامم المتحدة التي تعارض فكرة ان الساحل الأفريقي مزدحم بالسكان ، ان عادات التخزين التقليدية لو تم اتباعها فان (طاقة استيعاب الأرض) من البشر والحيوانات ستكون هي طاقتها في السنوات الوسطية وليس طاقتها في أسوأ السنوات . (٥)

ماذا حدث لنظام تطور عبر قرون لمواجهة الجفاف الدوري ؟

أولا ، وحتى قبل الغزو الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت هذه الحضارات قد تعرضت بالفعل لتدمير شديد بفعل قرنين من التفريغ السكاني القسري حيث كان ملايين من اكثر افرادها شباباً وقوة يؤخذون كعبيد الى العالم الجديد . ثم جاء الفرنسيون وجاءت سنوات من القتال الدامي . وحين أقام الفرنسيون وجوداً دائماً اخذوا يبحثون عن وسائل يجعلون بها رعيتهم الجديدة تدفع التكاليف الادارية للاحتلال . وكما يكتب ثونتون كلارك بصورة لاذعة عن النيجر في تلك الفترة ،(كان الشعب النيجيري مكتفياً بذاته أما الأدارة الاستعمارية)[٦]فلم تكن كذلك . وكان حل الفرنسيين لهذه المشكلة التي هي من صنعهم هو اجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل للتصدير ، وخصوصاً الفول السوداني والقطن . كان القطن لازماً لمصانع النسيج الفرنسية حيث تسيطر بريطانيا على معظم مصادره . أما الفول السوداني فكان لتوفير بديل رخيص لزيت الجوز الشائع الاستخدام في فرنسا في ذلك الحين.

وبينما كانت المحاصيل المتكاملة مثل الشوفان والبقول تزرع سابقاً في دورة تبادلية زُرع محصول اثر الآخر من الفول السوداني او القطن حتى أرهقت التربة . وللحفاظ على صادرات القطن للفرنسيين ، مع اعتبار الانخفاض الناتج في محصوله أجُبر الفلاحون على توسيع المساحة المزروعة قطناً ، بتخفيض زراعة الشوفان والذرة الصفراء جزئياً . وقبل ان يزيد الفرنسيون المحاصيل النقدية ، كان الزراع النيجيريون يزرعون فصائل عديدة من الذرة الصفراء ، تتطلب كل منها كمية مختلفة من المطر . وهكذا كان من المحتمل ان تبقى الفصائل حتى حين تكون الأمطار قليلة . لكن حين أصبح على الزراع ان يضحوا بالكثير من الرقعة الزراعية الغذائية لصالح الفول السوداني والقطن ، تحولوا الى فصيلة واحدة من الذرة الصفراء ـ

تلك التي تعطي أكبر المحصول . الا أن هذه الفصيلة تتطلب اعلى درجة من الرطوبة ، وهكذا زاد الزراع من خطر فشل كل محصولهم من الذرة الصفراء .

وليست أساليب الاستعمار وتأثيرها المدمر على الأرض وبشرها مجرد حقائق من الماضي . اذ بينما حصلت دول الساحل الأفريقي على استقلال شكلي في الستينات كانت الحكومات التالية تفوق الفرنسيين عادةً في فرض انتاج محاصيل التصدير . زيدت الضرائب التي لا يمكن للزراع دفعها الا بانتاج محاصيل التصدير . ففي مالي عام ١٩٢٩ ، كان الفرنسيون يجبون ضريبة تتطلب من كل بالغ تعدى الخامسة عشرة ان يزرع ما بين خمسة وعشرة كيلو جرامات من القطن لدفعها . وفي عام ١٩٦٠ ، آخر أعوام الحكم الفرنسي ارتفعت الضريبة الى ما يعادل أربعين كيلو جراماً . وفي عام ١٩٧٠ ، خلال الجفاف اجبرت الحكومة التالية كل فلاح بالغ ان يجني ما لا يقل عن ثمانية واربعين كيلو جراماً من القطن لمجرد دفع الضرائب . [٧]

ان الضرائب المتزايدة وكذلك أسعار التصدير المتناقصة تجبر الفلاحين على زيادة انتاج محاصيل التصدير لكن منذ عصور الاستعمار ووصولا الى السنوات الأخيرة بما في ذلك هذه السنوات ، تتحقق هذه الزيادات أساساً بوسائل زراعة مدمرة وقد سبب الحرث العميق لزراعة القطن تآكل مساحات شاسعة . وفي وجود رواسب عضوية أقل للاحتفاظ بالماء ، يبدو وكأن المطر قد قل . وتزرع (وبعبارة أدق ، « تستنفد ») مساحات أكبر فأكبر ضد قواعد الحكمة التقليدية في الحفاظ على التربة . هذا التوسع في انتاج محاصيل التصدير يعني أن الأرض التي كان يسمح لها بالراحة لعدد من السنين وتسمدها قطعان الرعاة مجبرة على زراعة لا تكاد تنقطع[٨] .

وهكذا تستمر الحلقة المفرغة ، فالزراعة المتصلة تستنزف الأرض بسرعة ، مما يستلزم توسعاً أكبر في محاصيل التصدير على حساب المحاصيل الغذائية وأراضي الرعي . والأسمدة الكيميائية التي زادت ذات حين نواتج بعض محاصيل التصدير ، جاعلة التوسع في الزراعة أقل الحاحاً ، أصبحت الآن مكلفة لدرجة ان الفلاحين يضطرون في النهاية الى تخصيص أرض اكثر للمحاصيل النقدية . وأكثر من ذلك ولأن الزراع يزرعون غلالا أقل فليس لديهم سوى القليل أو لا شيء لاستبدال اللبن به مع الرعاة .

ومع انتاج غلال أقل ، يدفع المضاربون الأسعار الى الارتفاع . عندئذ يضطر الرعاة الى تربية ماشية اكثر لمجرد الحصول على نفس الكمية من الغلال . ففي جنوب النيجر قبل الحرب العالمية الثانية كانت البقرة الواحدة تساوي ٣٠ جوالا من الشوفان . وقبل جفاف السبعينات مباشرة أصبحت تساوي جوالا واحداً . والنتيجة كما يمكن ان تتخيل ، هو جوع الزراع والرعاة على السواء ، وموت آلاف الحيوانات جوعاً ـ و (صحراء زاحفة) .

ان من المحرج لمن يلقون اللوم على الجفاف وعلى زحف الصحراء كأسباب للمجاعة في الساحل الأفريقي ان يفسروا الكميات الضخمة من السلع الزراعية التي ترسل خارج الأقليم ، حتى خلال أسوأ سنوات الجفاف . فقد كانت السفن التي تجلب غذاء (الاغاثة) الى ميناء داكار ترحل محملة بالفول السوداني ، والقطن ، والخضراوات ، واللحم . ومن السلع الزراعية التي تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات والتي صدرها الساحل الأفريقي خلال الجفاف ، ذهب اكثر من ٦٠ في المائة الى المستهلكين في أوربا وأمريكا الشمالية والباقي الى مجموعات النخبة في الدول الافريقية

الأخرى[٩] . والسيطرة على التسويق ـ والأرباح ـ ما زالت حتى الآن في أيدي الشركات الأجنبية الفرنسية أساساً .

وخلال الجفاف زادت صادرات كثيرة من بلدان الساحل الأفريقي بلغ بعضها مستويات قياسية . فقد بلغ اجمالي صادرات الماشية خلال عام ١٩٧١ ، وهو أول اعوام الجفاف الكامل ، ما يفوق ٢٠٠ مليون رطل ، بزيادة ٤١ في المائة بالمقارنة مع ١٩٦٨ . وتضاعف الصادر السنوي من لحوم البقر المثلجة أو المجمدة ثلاث مرات بالمقارنة مع سنة نمطية قبل الجفاف . وعلاوة على ذلك تم تصدير ٦٥ مليون رطل من السمك و ٣٢ مليون رطل من الخضراوات من منطقة الساحل الافريقي المنكوبة بالمجاعة عام ١٩٧١ وحده . [١٠] وخلال سنوات الجفاف ٧٠ ـ ١٩٧٤ كانت القيمة الاجمالية للصادرات الزراعية من بلدان الساحل الأفريقي ـ وهي رقم مذهل يبلغ ١٫٥ مليار دولار ـ تعادل ثلاثة اضعاف قيمة كل الحبوب المستوردة الى الاقليم . [١١]

كانت مالي احدى الدول الأشد تضرراً من الجفاف وكانت احدى الدول الرئيسية التي تتلقى شحنات الغذاء العاجلة[١٢] وخلال السنوات الخمس السابقة على الجفاف حدث انخفاض ملحوظ في المساحة الاجمالية المخصصة لانتاج الغلال الغذائية . وخلال هذه الفترة ذاتها فاقت المساحة المخصصة للقطن الضعف وبلغت صادرات القطن الخام خلال سنوات الجفاف مستويات قياسية (حوالي ٥٠ مليون رطل أو ١٠ أرطال لكل رجل ، وامرأة وطفل) ـ أي من ثلاث الى أربع مرات من مستويات السنوات السابقة على الجفاف . وتوحي حقيقة أن متوسط محاصيل القطن خلال الجفاف كان اعلى بكثير منه خلال السنوات السابقة على الجفاف بأن القطن

كان يزرع في أفضل الأراضي : تلك الأقل تأثراً بالجفاف .

في عام ١٩٣٤ كان الفول السوداني يحتل ١٨٢ ألف فدان في النيجر . وفي عام ١٩٥٤ تضاعفت المساحة . وبحلول عام ١٩٦١ كانت قد ازدادت خمس مرات . (وعشية الجفاف) عام ١٩٦٨ ، كانت المساحة المزروعة بالفول السوداني تغطي مساحة قياسية مقدارها ١٠٨٠٠٠٠ فدان ، أي ما يعادل ست مرات مساحة الفول السوداني عام ١٩٣٤ . وكانت الحملات الحكومية ، والضرائب (والمنح) من شركات الفول السوداني والتي ترد عند الحصاد ، وكذلك الأبحاث المكثفة حول الفصائل الجديدة من الفول السوداني تمثل بعض القوى الرئيسية وراء هذا التوسع غير العادي . وكان التوسع على حساب المناطق غير المزروعة في (الأحزمة الخضراء) والحاسمة على وجه الخصوص في سنوات الجفاف . ولم يفعل اقتطاع الأرض المراحة سوى أن عقد استنزاف التربة بسبب زراعة الفول السوداني عاماً إثر عام على نفس الأرض . وبدأت زراعة الفول السوداني في الستينات تمتد شمالا مغتصبة الأراضي التي يستخدمها الرعاة تقليدياً . وجعل هذا الزحف الرعاة وحيواناتهم اكثر عرضة لخطر الجفاف .

وفي السنوات الخمس قبل الجفاف مباشرة وخلاله نفذت تشاد برنامجاً ضخماً (بسماد تدعمه دول السوق الأوربية المشتركة) لزيادة انتاج القطن . وخصص ثلثا مليون فدان من أفضل موارد تشاد القليلة ليس للغذاء بل للقطن . ودفعت هذه الزيادة في انتاج القطن عبر كل الساحل الافريقي خبير غذاء فرنسي الى ملاحظة انه (اذا كان الناس يموتون جوعاً فليس ذلك بسبب الحاجة الى القطن .)[١٣]

والأهم من مجرد عدد الأفدنة التي تنتج القطن للتصدير في

الساحل الأفريقي هي الحكومات التي ضغطت على الزراع وشوهت كل برنامج ممكن لتحبذ الانتاج للتصدير (الري ، والأسمدة ، والقروض ، وتنمية الأراضي الجديدة ، والأبحاث لتطوير الفصائل المقاومة للجفاف ، والخدمات المحلية ، وتسهيلات التسويق) . كل ذلك تقوم به بمساندة وكالات المعونة الأجنبية . وأحد الاقتراحات الرئيسية الحالية للأمم المتحدة (لمساعدة الجوعى) في الساحل الأفريقي هو انشاء طريق عبر دول الساحل يتكلف ربع مليار دولار وهو عمل انشائي تافه لا يفيد سوى في جلب الانتاج الى الموانيء الرئيسية . وبهذه المساندة للصادرات ليس مما يدعو الى الدهشة انه حتى قبل الجفاف كان انتاج الغذاء يتناقص بصورة خطيرة بينما تزدهر محاصيل التصدير .

فلماذا تنشّط حكومات الساحل الافريقي محاصيل التصدير ؟ لتكسب العملة الأجنبية . هذه هي الأجابة التي يقدمها الجميع . لكن الكثير من هذه العملة يستخدم لتمكين بيروقراطيي الحكومة والعمال المدنيين الميسورين من ممارسة نمط حياة مستورد ـ ثلاجات ، ومكيفات هواء ، وسكر نقي ، ومشروبات كحولية ، وتبغ ، وما شابه ذلك . ففي عام ١٩٧٤ ، ذهب نحو ٣٠ في المائة من العملة الأجنبية التي كسبتها السنغال لشراء هذه الأصناف فقط[١٥] وتمثل صادرات الفول السوداني سنوياً ثلث الميزانية القومية للسنغال ـ لكن ٤٧,٢ في المائة من الميزانية ينفق على رواتب البيروقراطيين الحكوميين[١٦] وفيما بين ١٩٦١ وأسوأ سنوات الجفاف ١٩٧١ ، قامت النيجر وهي دولة تعاني من سوء تغذية ملحوظ ومن متوسط عمر لا يتعدى ثمانية وثلاثين عاماً ، بمضاعفة انتاجها من القطن أربع مرات ، وبمضاعفة انتاج الفول السوداني ثلاث مرات . وكسب هذان الصادران معاً في عام ١٩٧١ نحو ١٨ مليون دولار . لكن ٢٠

مليون دولار من العملة الأجنبية استخدمت لاستيراد الملابس ، ويعادل ذلك تسع مرات قيمة تصدير القطن الخام . وذهب مليون دولار لشراء السيارات الخاصة ، وما يفوق ٤ ملايين دولار للبنزين والاطارات . وخلال ثلاث سنوات فقط ، من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ ، تزايد عدد السيارات الخاصة اكثر من ٥٠ في المائة ، وأغلبها تقودها نخبة العاصمة الضئيلة العدد . وأنفق اكثر من مليون دولار لاستيراد المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ[١٧] وخلال زيارة للعاصمة نيامي وجدنا مجموعات النخبة المحلية تتسوق من سوبر ماركت مليء بأشياء كلها من باريس ـ وبه حتى اقماع المثلجات من أحد متاجر الشنزليزيه .

وحتى حين يستخدم جزء من أرباح التصدير في استيراد الغذاء ، فان هذا الغذاء لا يصل الى الفقراء عموماً ، اولئك الذين ينتج عملهم القطن والفول السوداني والماشية ، بل تستهلكه الطبقات الميسورة في المناطق الحضرية . وقد تم انفاق اكثر من نصف ما كسبته السنغال من العملة الصعبة من تصدير الفول السوداني عام ١٩٧٤ لاستيراد القمح للمطاحن المملوكة للفرنسيين والتي تنتج الدقيق لصناعة خبز فرنسي لسكان المدن[١٨] .

والشيء الذي يصدم اكثر من تنشيط محاصيل التصدير في وجه انتاج غذائي متناقص هو حقيقة ان كل دولة في الساحل الافريقي بالاستثناء المحتمل لموريتانيا الغنية بالثروة التعدينية ، أنتجت فعلا ما يكفي من الغلال لاطعام كل سكانها حتى خلال أسوأ سنوات الجفاف[١٩] .

ويجد اغلب الزراع الذين يزرعون المحاصيل النقدية انفسهم بلا نقود او احتياطات غذائية كافية لمواجهة احتياجات عائلاتهم ما بين

موسم تسويق والموسم التالي . ولكي يحيوا خلال ما يسمونه موسم (الجوع) وهو شهور العمل الشاق بوجه خاص قبل الحصاد ـ فانهم يضطرون للاقتراض نقداً او بالشوفان بمعدلات فائدة ربوية من التجار المحليين . ولدى التجار المحليين الغلال لانهم يشترونها من الزراع خلال موسم الحصاد حين يخفض العرض الوفير الاسعار وحين يضطر الزراع الى البيع لدفع ديونهم وضرائبهم . وحين زرنا اقليم تنسوبيتنجا بفولتا العليا ، وجدنا انه حتى خلال سنة مطر عادية عام ١٩٧٦ تضاعف سعر الغلال تقريباً فيما بين وقت الحصاد وبعده بسبعة أشهر . ويمكن للتجار ان يبيعوا الغلال المخزونة خلال موسم الجوع بضعفي او ثلاثة اضعاف الثمن المدفوع فيها ، وكذلك ان يصدروها الى الأسواق ذات الدخل الاعلى في البلدان المجاورة . وقد صدمنا احد موظفي وكالة التنمية الدولية في أوجادوجو بفولتا العليا ، وهو امريكي ، (بتقديره المتحفظ) ان ثلثي الغلال التي يحصل عليها التجار من الفلاحين سداداً لديونهم يصدّر الى ساحل العاج وغانا . في تلك المجتمعات حيث المضاربة بالغذاء (عادية) يمكن للانتاج الكافي ان ينتج عنه ندرة لعديدين ـ حتى للمنتجين .

وبالنسبة للزراع الذين جعلتهم حلقة الديون المفرغة عرضة للأذى ، يسبب الجفاف المجاعة بالفعل . ولأنهم ضحايا المنتفعين فان الزراع لا يستطيعون تحسين نوعية ارضهم وعادة ما يجبرون على ارهاق التربة وحتى على رهن ارضهم ، لكن من الواضح ان الجوع وما يبدو انه زحف الصحراء ليسا نتيجة الجفاف بل نتيجة طبقة طفيلية من المرابين والمضاربين خازني الغلال .

ان هناك من يرون في الساحل الافريقي صومعة غلال ممكنة ، وليس على الاطلاق أرضا قفرا مهجورة وهم يشيرون الى مستودع المياه الجوفية الاستثنائي في الاقليم ، والى شبكة الانهار الثلاثة به ، بما

في ذلك النيجر ، الذي يأتي في المرتبة الثانية عشرة لأطول انهار العالم . وبامكانية الري هذه وبنعمة الاقليم من الشمس الاستوائية ، يقدرون ان بإمكان الساحل الافريقي ان ينتج من الغلال اكثر مما ينتج الآن ست مرات على الأقل بالاضافة الى كميات مذهلة من اللحم والخضراوات والفاكهة للأسواق المربحة في أوربا والشرق الأوسط .

وقد كتب مراسل خاص للايكونوميست (في ٦ اكتوبر ١٩٧٣) متحمساً ان من الممكن تحقيق أرباح كبيرة بسفن مجهزة كمعامل تسمين عائمة تجلب صغار الماشية من اماكن مثل الساحل الى اوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان . وقدر ان هذه (العجول الذهبية) تساوي في الدول الصناعية من ٢٠ الى ٤٠ مرة ما تساويه في الساحل الافريقي . وخلال زيارة الى فولتا العليا مؤخراً وجدنا شركة زراعية تجري تجارب على استخدام البالونات الغازية (لرفع) الخضراوات والفواكه من القرى النائية الى مطار أوجادوجو حتى يمكن شحنها جوياً الى فرنكفورت .

ان كل من يعرف الساحل الافريقي يعلم ان بالامكان انتاج كميات اكبر بكثير بلا شك . لكن اذا سيطرت مجموعات النخبة الحكومية والشركات المتعددة الجنسية على ذلك الانتاج فمن غير المحتمل ان تستفيد غالبية السكان .

ان تحليلا للمجاعة يلقي اللوم على (زحف الصحراء) لن يدرك أبداً التفاوتات السائدة التي هي بيت البدء . والحلول المقترحة ستكون محدودة ، لا مناص ، في حدود الجوانب التكنيكية والادارية ـ برامج الري ، والميكنة الحديثة ، فصائل البذور الجديدة ، الاستثمار الاجنبي ، بنوك احتياطي الغلال وما أشبه .

ومثل هذا التحليل لا يسمح بتأمل التنظيمات السياسية والاقتصادية التي هي السبب الحقيقي اكثر من تغيرات المطر او حتى المناخ ، لتلك الانتاجية المنخفضة وذلك الحرمان البشري .

هكذا اتضح لنا ان الجفاف لا يمكن ان يعد سبب المجاعة ، فالجفاف ظاهرة طبيعية ، والمجاعة ظاهرة انسانية ، واية علاقة بين الاثنين تأتي على وجه الدقة من خلال النظام الاقتصادي والسياسي لمجتمع يمكنه اما ان يقلل العواقب البشرية للجفاف الى الحد الادنى او يضاعفها .

ان الجفاف المتكرر للسنوات القليلة الماضية قد اوضح ان الصحراء تزحف على نطاق واسع وان امكانيات انتاج الغذاء في غرب افريقيا مهددة بصورة خطيرة . . . . وما نحتاجه الآن هو برنامج دولي شامل يساعد على دحر الصحراء ، بدلا من أن يخفف آثار الجفاف .

هنري كيسنجر ، ١٩٧٦ .

قبل كل شيء يتطلب الموقف في الساحل الافريقي البدء الفوري في جهد ضخم لابطاء وتثبيت النمو السكاني في الاقليم . ومثل هذا البرنامج الدولي التعاوني الطويل الامد سيكون شبيهاً في مداه بالبرنامج الذي كان بدءا للثورة الخضراء في أواخر الستينات .

لستر ر . براون ، بالخبز وحده ، ١٩٧٥

مزارع عصر الفضاء ومزارع تربية ماشية حديثة وحدائق سوق مزدهرة في قلب الصحراء الافريقية . . . هذا ليس سراباً . بل ما تصوره الخبراء من ست من اكثر الدول تخلفاً للمستقبل . وفكرتهم

هي وقف زحف الصحراء وتحويل بلدانهم الموبوءة بالجفاف الى حزام اخضر خصب من الأراضي المنتجة للمحاصيل والمراعي .

وتطالب الخطة بسدود عملاقة لكبح جماح نهري السنغال والنيجر ولأنتاج الطاقة وبنظم ري متقدمة تسقي أكوام التراب ، وبحوائط من الغابات لوقف الزحف الجنوبي للصحراء الافريقية .

ويمكنها تحويل اقتصاديات الكفاف الزراعية لدول غرب افريقيا وتشاد ، ومالي ، وموريتانيا ، والنيجر ، والسسنغال ، وفولتا العليا الى حديقة خضراوات لأوروبا والى حزام لحم بقر شاسع .

توذي بوينت انترناشيونال ، (الساحل الافريقي : منطقة الكوارث اليوم . . . وحديقة الغد الوارفة ؟؟)

(٥ أكتوبر ١٩٧٤)



هوامش الباب الثاني

الفصل السابع

1. M. Ganzin, 'Pour entrer dans une ère de justice alimentaire,' UNESCO *Courrier* May 1975, cited by Susan George, *How the Other Half Dies,* Penguin, Harmondsworth, 1976, p. 139.
2. 'Famine-Risk and Famine Prevention in the Modern World: Studies of food systems under conditions of recurrent scarcity' UNRISD, Geneva: June 976, p. 36.
3. Famine Inquiry Commission, *Report on Bengal,* Government of India Publication, Delhi, 1945, p. 28.
4. Famine Inquiry Commission, *Report*, pp. 106, 198.
5. George Blyn, *Agricultural Trends in India, 1891-1947*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1966, p. 102, cited by Gail Omvedt in 'The Political Economy of Starvation,' unpublished manuscript, 1974.
6. George Blyn, *The Agricultural Crops of India,* 1893-94 *to* 1945-46 University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1951.
7. Lester Brown and Gail Finsterbusch, *Man and His Environment: Food,* Harper and Row, New York, 1972, p. 7, cited by Omvedt, 'Political Economy of Starvation.'
8. Special Publication of the American Geographical Society, No. 6. p. 1.
9. *The Report of the American Red Cross Commission to China,* ARC 270, October 1929.
10. Joseph Needham, 'The Nature of Chinese Society: A Technical Interpretation.' a public lecture published in University of Hong Kong *Gazette,* 15 May 1974, cited by Harry Magdoff, 'China: Contrasts with the U.S.S.R.,' in 'China's Economic Strategy,' *Monthly Review* 27, July-August 1975: 15-16.
11. *China Reconstructs*, 23, no. 2, 2ff.

12. Richard Greenhill, 'Coping,' *New Internationalist,* June 1973: 14-15.
13. *China Reconstructs,* 23, no. 2, 2ff.
14. A. de Vajda, Senior Advisor, FAO, Rome.
15. Greenhill, 'Coping.'

الفصل الثامن

1. US Agency for International Development, Office of Science and Technology, *Desert Encroachment on Arable Lands: Significance, Causes and Control* (TA/OST 72-10) Government Printing Office, (Washington, D.C.: August 1972).
1. Douglas L. Johnson, 'The Response of Pastoral Nomads to Drought in the Absence of Outside Intervention,' paper commissioned by the United Nations Special Sahelian Office, 19 December 1973, p. 3.
2. Helen Ware, 'The Sahelian Drought: Some Thoughts on the Future,' paper commissioned by the United Nations Special Sahelian Office, 26 March 1975, especially pp. 2ff.
3. A. T. Grove, 'Desertification in the African Environment,' in David Dalby and R. J. Harrison, *Drought in Africa* Centre for African Studies, London: 1973, pp. 33-45.
4. *Christian Science Monitor,* quoted in *Environment* 1 December 1974.
5. D. Stamp, 'Some Conclusions,' in *A History of Land Use in Arid Regions* (Paris: UNESCO, 1961).
6. Thurston Clarke, *The Last Caravan*: Putnam, New York, 1978, pp. 7, 84-90.
7. 'Les ravages de la culture du coton,' *Le Monde Diplomatique* May 1976: 11.
8. Claude Raynaut, 'Le Cas de la region de Maradi (Niger), in *Sécheresses et Famines du Sahel* François Maspero, Paris: 1975, especially pp. 8-18.
9. Calculations based on Food and Agriculture Organization, *Yearbook of International Trade Statistics,* 1974.
10. Food and Agriculture Organization, *Production Yearbook* 1975.

11. Food and Agriculture Organization, *Trade Yearbook,* 1975.
12. Ibid., and *Production Yearbook,* 1975.
13. Personal communication from Dr Thierry Brun, Institut National de la Santé, Hospital Bichat, Paris, 17 November, 1975.
14. Lofchie, 'Political and Economic Origins of African Hunger,' pp. 554 and 561ff.
15. Food and Agriculture Organization, *Trade Yearbook,* 1975.
16. 'Social Institutions,' a study by the UN Special Sahelian Office, March 28, 1974, p. 80.
17. Calculations based on the Food and Agriculture Organization, *Yearbook of International Trade Statistics,* 1974.
18. Interview with Dr Marcel Ganzin, Director, Food Policy and Nutrition Division, FAO, 20 April, 1976.
19. Letter from Dr Marcel Ganzin, Director, Food Policy and Nutrition Division, FAO, dated 18 December 1975, (emphasis added.)



البَاب الثالث

التركة الإستعمارية

٩

لماذا لا تستطيع الأمم إطعام نفسها

للاجابة على سؤ ال « لماذا الجوع ؟ » من غير المجدي مجرد وصف الظروف في بلد متخلف اليوم . فهذه الظروف ، سواء أكانت درجة سوء التغذية ، أو مستويات الانتاج الزراعي ، أو حتى السمات الايكولوجية ، ليست حقائق ثابتة ـ ليست (معطيات) بل هى بالاحرى نتائج عملية تاريخية مستمرة . وبينما كنا ننقب عميقا في تلك العملية التاريخية اعداداً لهذا الكتاب ، بدأنا نكتشف وجود آليات تخلق الندرة ، لم يكن لدينا حدس بوجودها الا بصورة غامضة من قبل .

وقد شعرنا بارتياح عظيم للنتائج التي وصلنا اليها الغوص في الماضي لأننا ادركنا أنه الطريق الوحيد للاقتراب من حل للجوع اليوم . فقد توصلنا الى رؤ ية ان ألقوة التي تولّد وضعا معينا ، لا الوضع نفسه ، هى التي يجب ان تكون هدف التغيير . لو لم يكن الامر كذلك لكان من الجائز أن تغيرٌ ذلك الوضع اليوم لنجد انه قد عاد الى ما كان عليه غداً ـ وبعنف .

ان نطرح السؤ ال (لماذا لا يستطيع الناس اطعام انفسهم ؟) يحمل نوعا من الحيرة من وجود أناس عديدين في العالم لا يستطيعون اطعام انفسهم بطريقة مناسبة . الاّ أن ما ادهشنا هو عدم وجود

جوعى أكثر من العالم ـ اذا وضعنا في اعتبارنا ان هناك قلة ظلت تعمل على مدى قرون للقضاء على قدرة الغالبية على اطعام نفسها .
لا لسنا نصرخ قائلين (مؤامرة !) فلو كانت هذه القوى تآمرية تماماً ، لكان من الاسهل كشفها وكان كثيرون قد هبوا فعلاً لمقاومتها . أننا نتحدث عن شيء اشد تعقيدا وخبثاً ؛ عن تراث من النظام الاستعماري سعى في ظله من يتمتعون بميزة سلطة ملحوظة لتحقيق مصلحتهم الخاصة ، معتقدين بغرور دائماً انهم يعملون لصالح الناس الذين يدمرون حياتهم .

العقلية الاستعمارية :

كان المستعمر ينظر الى الزراعة في البلدان الخاضعة باعتبارها بدائية ومتخلفة . لكن هذه النظرة تتناقض بحدة مع وثائق من الفترة الاستعمارية بدأت تظهر في النور الآن . فعلى سبيل المثال ، كتب أ. ج. فولكر A. J. Voelker ، وهو عالم زراعي عين في الهند خلال تسعينات القرن الماضي :

'لن يجد المرء في أي مكان أمثلة افضل على ابقاء الأرض نظيفة من الاعشاب بعناية ، وعلى البراعة في تصميم معدات رفع المياه ، وعلى المعرفة بأنواع التربة وبامكانياتها ، وكذلك بالوقت المضبوط للبذر والحصد ، كما يجد المرء في الزراعة الهندية .

كذلك ، فأن من المدهش كثرة المعرفة بالدورة الزراعية ، ونظام (المحاصيل المختلطة) واراحة الارض . . أنا ، على الاقل ، لم أر ابدأ صورة أكمل للزراعة '[1] .

ورغم ذلك ، فان اعتبار زراعة المهزوم بدائية ومتأخرة كان يدعم مبرر المستعمر في تدميرها ، فالبنسبة لمستعمري افريقيا ؛ واسيا ،

وامريكا اللاتينية ، اصبحت الزراعة مجرد وسيلة لاستخلاص الثروة ـ مثل الذهب من منجم ـ لصالح القوة الاستعمارية . ولم تعد الزراعة تعتبر مصدر غذاء للسكان المحليين ، ولا حتى قوام حياتهم . وفي الحقيقة أثبت الاقتصادي البريطاني جون ستيوارت ميل ، ان المستعمرات لا يجب النظر اليها على انها حضارات أو دول على الاطلاق ، بل على انها (مؤسسات زراعية) هدفها الوحيد هو امداد (المجتمع الاكبر الذي تنتمي اليه) كانت زراعة المجتمع المستعمر ، مجرد فرع من النظام الزراعي للدولة المركز . وكما اقر ميل فان (مستعمراتنا في الهند الغربية ، مثلا ، لا يمكن اعتبارها دولاً . . . فالهند الغربية هى المكان الذي فيه تجد انجلترا أن من المناسب القيام بانتاج السكر ، والبن ، وبعض السلع الاستوائية الاخرى)[٢] .

قبل التدخل الأوروبي ، مارس الافريقيون زراعة متنوعة تضمنت ادخال نباتات غذائيبة جديدة من أصل آسيوي وامريكي . لكن الحكم الاستعماري اختزل هذا الانتاج المتنوع الى المحاصيل النقدية الواحدة ـ وعادة باستبعاد الاغذية الرئيسية ـ وخلال العملية حصد ثمار المجاعة[٣] . فأجبرت غانا الاستوائية ، التي اشتهرت ذات حين باليام* وغيره من المواد الغذائية ، على التركيز على الكاكاو فقط . هكذا اصبح معظم ساحل الذهب معتمدا على الكاكاو . وحُوِّلت ليبيريا الى مجرد مزرعة تابعة لشركة الاطارات والمطاط فايرستون ، وتم التخلي عن كل انتاج الغذاء في داهومي وجنوب غرب نيجيريا من أجل زيت النخيل ، واجبرت تنجانيقا (تنزانيا الآن) على التركيز على السيزال** ، واوغندا على القطن .

---

* اليام : احد انواع البطاطا ، بعض فصائله حلوة ـ م

** السيزال : نبات تصنع من اليافه الحبال ـ م

ونفس الشيء حدث في الهند الصينية . ففي زمن الحرب الاهلية الامريكية تقريبا قرر الفرنسيون ان دلتا الميكونج بفيتنام مكان مثالي لانتاج الأرز للتصدير . ومن خلال نظام انتاج يقوم على اساس اثراء كبار ملاك الأرض ، اصبحت فيتنام ثالث أكبر مصدر للأرز في العالم في الثلاثينات ، الاّ أن كثيرين من الفيتناميين المعدمين صاروا جوعى[٤] .

ولم تدعم برامج الاشغال العامة الاستعمارية سوى انتاج محاصيل التصدير . فقد ساعدت اعمال الري البريطانية المقاومة في الهند في القرن التاسع عشر على زيادة الانتاج فعلاً ، لكن التوسع كان من نصيب محاصيل التصدير الربيعية على حساب الشوفان والبقول التي تزرع في الخريف باعتبارها المحاصيل الغذائية المحليةُ الرئيسية .

ولأن من يعيشون على الأرض لا يتصرفون بسهولة ضد نزعتهم الطبيعية والتكيفية في زرع الغذاء لانفسهم ، كان على القوى الاستعمارية ان افرض انتاج المحاصيل النقدية . وكانت الاستراتيجية الأولى هى استخدام القوة المادية او الاقتصادية لاجبار السكان المحليين على زرع محاصيل التصدير بدل الغذاء على اراضيهم ، ثم تسليمها الى المستعمر للتصدير عموما ، وكانت الاستراتيجية الثانية هى الاستيلاء المباشر على الأرض بالمزارع الكبيرة التي تزرع المحاصيل للتصدير .

انتاج الفلاحين بالسخرة :

كما يقص والتر رودنى في كتابه كيف تسببت اوروبا في تخلف افريقيا ، كانت المحاصيل النقدية تزرع عادة تحت تهديد البنادق

والسياط حرفياً[٥] ، وقد علق أحد زوار الساحل عام ١٩٢٨ قائلاً : (القطن محصول مصطنع وقيمته ليست واضحة تماماً للسكان . . .) وقد لاحظ بمكر (الحماس القسري الذي القى به السكان انفسهم . . . في زراعة القطن)[٦]) وكانت زراعة القطن القسرية عامل استياء اساسي ادى الى حروب الماجي ماجي في تنجانيقا ووراء الثورة الوطنية في انجولا في عام ١٩٦٠[٧] .

ورغم استخدام القوة الغاشمة ، كانت الضرائب هى الوسيلة الاستعمارية المفضلة لاجبار الافريقيين على زراعة محاصيل التصدير . فقد قامت الادارة الاستعمارية ببساطة بجباية الضرائب على الماشية ، والارض ، والبيوت ، وحتى على البشر انفسهم . وحيث كان يجب دفع الضرائب بعملة المستعمر ، كان على الفلاحين اما ان يزرعوا المحاصيل للبيع ، او ان يعملوا في المزارع الكبيرة او في مناجم الأوروبيين[٨] . كان فرض الضرائب اداة فعالة في (حفز) المحاصيل النقدية ، كما كان مصدرا للعائد الذي كانت تحتاجه البيروقراطية الاستعمارية لفرض النظام . ولزيادة انتاجهم من محاصيل التصدير حتى يدفعوا الضرائب المتزايدة ؛ كان المنتجون مجبرين على اهمال زراعة المحاصيل الغذائية .

وظهرت مجالس التسويق في افريقيا في الثلاثينات كوسيلة اخرى للحصول على ارباح انتاج المحاصيل النقدية من قبل المنتجين المحليين الى ايدي الحكومة الاستعمارية والشركات الدولية . وكانت مشتريات مجالس التسويق ادنى بكثير من اسعار السوق العالمية . وكان الفول السوداني الذي تشتريه المجالس من الزارع في غرب افريقيا يباع في بريطانيا بأكثر من سبعة اضعاف ما حصل عليه الفلاحون[٩] .

وقد ولدت فكرة مجلس التسويق مع (منع الكاكاو) من ساحل الذهب عام ١٩٣٧ . فقد رفض صغار زراع الكاكاو البيع لشركات الكاكاو الضخمة مثل يونايتيد افريكا كومباني (أحد فروع الشركة الانجلو ـ هولندية ، يونيليفر) ، وكاربوري حتى يحصلوا على ثمن اعلى . وحين تدخلت الحكومة البريطانية ووافقت على شراء الكاكاو مباشرة بدل الشركات التجارية الضخمة ، لا بد ان صغار الملاك ظنوا انهم حققوا على الاقل انتصاراً صغيراً . وفي العام التالي شكل البريطانيون رسمياً مجلس تنظيم كاكاو غرب افريقيا . وكان الغرض منه نظريا ، هو دفع سعر مناسب للفلاحين مقابل محاصيلهم . أما من الوجهة العملية فكان المجلس ، بوصفه المشتري الوحيد ، يستطيع ابقاء الاسعار المدفوعة للفلاحين منخفضة ، بينما ترتفع الاسعار العالمية ، ويلخص رودني « الانتصار » الحقيقي :

لم يذهب اي ربح الى الافريقيين ، بل الى الحكومة البريطانية والشركات الخاصة . . . فقد منحت الشركات الكبرى مثل يونايتيد افريكا كومباني وجون هولت . . . حصصاً تحققها لصالح المجالس . وبوصفها وكلاء للحكومة ، لم تعد معرضة للهجوم المباشر وارباحها مضمونة[١٠] .

لقد كانت مجالس التسويق هذه التي شكلت لمعظم محاصيل التصدير تحت سيطرة الشركات فعلياً ، فلم يكن رئيس مجلس الكاكاو سوى جون كاربوري من شركة اخوان كاربوري ، التي كانت جزءاً من مجموعة شراء تستغل زراع الكاكاو وغرب افريقيا .

ووجهت مجالس التسويق جزءاً من الارباح من استغلال المنتجين الفلاحين الى الخزانة الملكية بطريقة غير مباشرة . فبينما كان مجلس الكاكاو يبيع لوزارة الغذاء البريطانية بأسعار منخفضة ، كانت

الوزارة ترفع الاسعار المصنعيين البريطانيين ، وبذلك تجني ربحا صافيا بلغ ١١ مليون جنيه في بعض الاعوام[١١] .

وهكذا فان كل ما فعلته مجالس التسويق هذه هو انها اضفت صبغة مؤسسية على ما يمثل جوهر الاستعمار ـ اعنى استخلاص الثروة من اصحابها . وبينما ظلت الارباح تتدفق على المصالح الاجنبية ومجموعات النخبة المحلية ، ظلت الاسعار التي يتلقاها من يزرعون السلع فعلاً منخفضة .

المزارع الضخمة :

الموقف الثاني كان االانتزاع المباشر للأرض سواء من جانب الحكومة المستعمرة او المصالح الاجنبية الخاصة . . واضطر الزراع الذين كانوا يطعمون انفسهم من قبل الى زراعة حقول المزارع الضخمة ، اما من خلال السُخرة أو القسر الاقتصادي .

فبعد غزو مملكة الكانديان (سري لانكا اليوم) عام ١٨١٥ ، صنف البريطانيون كل الجزء المركزي الشاسع من الجزيرة باعتباره أرض التاج ، وحين تقرر ان البن ، وهو محصول تصدير مربح ، يمكن زراعته هناك ، بيعت أراضي الكانديان للمستثمرين والزراع البريطانيين بسعر خمسة شلنات فقط للفدان ، وتحملت الحكومة حتى نفقات المساحة واقامة الطرق[١٢] .

وجاوا هي الاخرى مثال بارز على استيلاء حكومة استعمارية على الأراضي ثم وضعها في ايدي الأفراد الأجانب . ففي عام ١٨٧٠ ، أعلن الهولنديون أن كل الاراضي غير المزروعة ـ المسماة أراضي قفر) ـ مملوكة للدولة لتأجيرها لشركات المزارع الهولندية . وعلاوة على

ذلك ، رخص قانون الأرض الزراعية لعام ١٨٧٠ للشركات الاجنبية باستئجار الأراضي المملوكة للقرى . وكان الفلاحون في احتياجهم المزمن للنقد لدفع الضرائب وتحت اغراء السلع الاستهلاكية الاجنبية ، بالغى الترحيب بتأجير أرضهم للشركات الاجنبية مقابل مبالغ بالغة التواضع ، وتحت شروط تمليها الشركات . وحيث كانت الاراضي لا تزال مملوكة جماعيا ، كان يجري اغراء زعيم القرية بعمولات نقدية عالية تقدمها شركات المزارع . وكان هو يؤجر اراضي القرية أرخص مما يمكن ان يفعل المزارع الفرد ، أو يبيع القرية بأكملها الى الشركة ، كما حدث في حالات عديدة[١٣] .

كان ادخال نظام المزارع الضخمة يعنى الطلاق بين الزراعة والتغذية ، اذ ضاع مفهوم القيمة الغذائية أمام القوة المتزايدة (للقيمة التسويقية) في التجارة الدولية . واختيرت محاصيل مثل السكر والتبغ والبن ليس على اساس اطعامها للبشر ، بل من اجل قيمة اثمانها العالية بالنسبة لوزنها وحجمها ، بحيث يمكن الاحتفاظ بهوامش الربح حتى بعد نفقات شحنها لاوروبا .

قمع زراعة الفلاحين :

لم يكن ركود وبؤس قطاع انتاج الغذاء الفلاّحي ، نتيجة غير مقصودة للتركيز المبالغ فيه على انتاج التصدير . فقد كانت المزارع الضخمة ـ مثل (الجمعيات الزراعية ـ الصناعية) الحديثة ـ بحاجة الى رصيد واسع وجاهز من العمال الزراعيين المنخفضي الأجور . وهكذا وضعت الادارات الاستعمارية مجموعة من « التكتيكات » ، كلها تستهدف اقتطاع زراعة التغذية الذاتية ، وبذلك تجعل السكان

الريفيين معتمدين على اجور المزارع الضخمة . وبصورة منهجية ، ثم حجب الخدمات الحكومية ، حتى ابسط اشكال البنية التحتية (توفير الماء ، والطرق ، والبذور ، والقروض ، ومعلومات السيطرة على الآفات والأمراض ، الى آخره) . واغتصبت المزارع الضخمة أغلب الاراضي الجيدة ، جاعلة بذلك الكثيرمن السكان الريفيين اما معدمين او محصورين في اراضي هامشية .

وفي بعض الحالات قد تمضي الادارة الاستعمارية الى مدى أبعد من ذلك لكي تضمن لنفسها رصيداً من قوة العمل . ففي اثنتي عشرة دولة على الاقل في الاجزاء الشرقية والجنوبية من افريقيا كان استغلال الثروة المعدنية (الذهب ، والماس ، والنحاس) واقامة مزارع المحاصيل النقدية يتطلب رصيداً مستمراً من قوة العمل الرخيصة . ولضمان هذا الرصيد من قوة العمل . قامت الادارات الاستعمارية ببساطة بنزع ملكية اراضي التجمعات الافريقية بالعنف واقتادت الناس الى معازل صغيرة[١٤] . وبدون أرض تلائم اساليبهم التقليدية في القطع والحرق ، وكذلك دون امكانية للحصول على الوسائل - الادوات ، والماء ، والسماد - لجعل الزراعة المتصلة لمثل هذه المساحات المحدودة ممكنة ، لم يستطع السكان الاصليون مواجهة احتياجاتهم لتحقيق الكفاف ، وبالطبع لم يستطيعوا انتاج فائض للبيع لتغطية الضرائب الاستعمارية . واجبر مئات الآلاف من الافريقيين على ان يصبحوا مصدر العمالة الرخيصة الذي تحتاجه ، الشركات الاستعمارية بشدة . اذ ان العمل في المزارع الضخمة وفي المناجم هو وحده الذي يتيح لهم ان يأملوا في دفع الضرائب الاستعمارية .

وكان مخطط الضرائب لانتاج احتياطات رخيصة من قوة العمل

للمزارع والمناجم فعالا بصورة خاصة ، حين وقع الكساد الكبير واصيبت اقتصاديات المحاصيل النقدية بانخفاض كبير . ففي عام ١٩٢٩ انهار سوق القطن ، جاعلاً الفلاحين من منتجي القطن ، من أمثال فلاحي فولتا العليا ، عاجزين عن دفع ضرائبهم الاستعمارية . وهكذا اجبر عدد متزايد من الشباب ، بلغ في بعض السنوات ٨٠ الفا ، الى الهجرة الى ساحل الذهب ليتنافسوا على الاعمال قليلة الاجر في مزارع الكاكاو[١٥] .

واوضح مثال على الاساليب العديدة للاستعمار في اقتطاع زراعة التغذية الذاتية لتأمين رصيد من قوة العمل الرخيصة ، هو الطريقة التي استطاع بها ملاك مزارع السكر في غيانا البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر ، ان يتوافقوا مع الضربة المزدوجة لتحرير العبيد واللانهيار في سوق السكر العالمي .

فهل يسمح للعبيد السابقين ان يستولوا على اراضي المزارع ويزرعوا الغذاء الذي يحتاجونه ؟ كان اصحاب المزارع ، الذين دمر الكثير منهم انهيار سوق السكر ، مصممين على الاّ يحدث ذلك . . . ووضعت الحكومة التي يسيطر عليها اصحاب المزارع خططاً عديدة لا عاقة الاكتفاء الذاتي الغذائي ، فقد ابقى سعر اراضي التاج مرتفعاً بصورة مصطنعة ، وحُرِّم شراء الأرض بمساحات أقل من ١٠٠ فدان ـ وهما اجراءان يضمنان الاّ تأمل تعاونيات العبيد السابقين ، الحديثة التشكيل في الحصول على أرض كبيرة . كما حرَّمت الحكومة زراعة نحو ٤٠٠ الف فدان ـ على اساس (مستندات ملكية غير مؤكدة) . وبالاضافة الى ذلك ، فرغم ان كثيرا من اصحاب المزارع اخرجوا جزءاً من ارضهم من انتاج السكر بسبب السعر العالمي المنخفض ، فقد امتنعوا عن السماح بأي انتاج بديل فيها . كانوا

يخشون ان العبيد السابقين لو بدأوا في زراعة الغذاء ، فسوف يكون من الصعب اعادتهم الى انتاج السكر حين تبدأ اسعار السوق العالمية في الانتعاش . وعلاوة على ذلك ، فقد فرضت الحكومة الضرائب على انتاج الفلاحين ، ثم استدارت واستخدمت هذه الاموال لدعم هجرة العمال من الهند وماليزيا ليحلوا محل العبيد المحررين ، وبذلك جعلت انتاج السكر مربحا لاصحاب المزارع مرة ثانية . واخيراً ، اغفلت الحكومة البنية التحتية لزراعة الكفاف وحجبت القروض عن صغار الزراع .

أما اخبث تكتيك « لإغراء » الفلاحين على عدم انتاج الغذاء ـ وهو التكتيك الذي كانت له اوخم العواقب التاريخية ـ فكان سياسة ابقاء اسعار الغذاء المستورد منخفضة من خلال رفع التعريفات والدعم . وكانت السياسة ذات حدين . اولا ، كان يجري اخبار الفلاحين انهم لا يحتاجون الى زراعة الغذاء ، لان بامكانهم دائما أن يشتروه رخيصاً بأجورهم من المزارع ، وثانياً : دمرت واردات الغذاء الرخيصة سوق الغذاء المحلي ، وبذلك افقرت منتجي الغذاء المحليين .

كان كل من الحاكم البريطاني لغيانا ووزير المستعمرات ، الاميرال جراي ، يحبذان ضرائب جمركية منخفضة على الواردات لتقضي على انتاج الغذاء المحلي ، ومن ثم تحرر قوة العمل للمزارع . وفي ١٩٥١ سارع الحاكم الى تخفيض الجمارك على الحبوب لكي « يحول » العمالة الى ضياع السكر . وكما يعلق آدامسون في كتابه سكر بلا عبيد ، (ودون ان يدرك ذلك ، وضع (الحاكم) اصبعه على اقسى ملامح الزراعة الأحادية . . . حاجتها المحمومة الى تدمير اي قطاع من الاقتصاد قد يتنافس على (عمالتها [١٦]) .

وقد نجحت حكومات استعمارية عديدة في تثبيت الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة . ففي ١٦٤٧ ، كتب مراقب في الهند الغربية الى الحاكم وينثروب حاكم مساشوستس : « ان الرجال منكبون على زراعة السكر لدرجة انهم يفضلون ان يشتروا الغذاء بأسعار مرتفعة جدا ، على ان ينتجوه بعملهم ، ان ربح اعمال السكر لا متناهٍ . . . »[١٧] . وفي عام ١٧٧٠ ، كانت الهند الغربية تستورد معظم صادرات مستعمرات القارة من السمك المجفف ، والغلال ، والبقول ، والخضروات . وجعل الاعتماد على الغذاء المستورد للهند الغربية عرضة للخطر ،لدى اي انقطاع في الوارد وانتج هذا الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة كارثة ، حين حصلت مستعمرات القارة الثلاث عشرة على استقلالها ، وانقطعت صادرات الغذاء من القارة الى الهند الغربية . فبدون نظام غذائي متنوع للجوء اليه ، مات ١٥ الف عامل في المزارع من لمجاعة ، فيما بين ١٧٨٠ و ١٧٨٧ في جامايكا وحدها[١٨] ، ويستمر اعتماد الهند الغربية على الغذاء المستورد حتى يومنا هذا .

قمع منافسة الفلاحين :

تحدثنا عن أساليب جبار السكان الاصليين على زراعة المحاصيل النقدية . الاّ ان الحكومات الاستعمارية في بعض البلدان ذات المزارع الضخمة وجدت أن من الضروري منع الفلاحين من زراعة المحاصيل النقدية بصورة مستقلة ، ليس بدافع القلق على رفاهيتهم ، بل حتى لا ينافسوا المصالح الاستعمارية التي تزرع نفس المحصول . فالفلاحون، بفرصة ضئيلة ، اثبتوا انهم قادرون على التفوق في الانتاج على المزارع الضخمة ليس فقط في كمية الناتج لكل وحدة من الارض ، بل كذلك ، وهذا هو الاهم ، في التكلفة الرأسمالية لكل وحدة منتجة .

ففي الهند الشرقية الهولندية (اندونيسيا وغينيا الجديدة الهولندية) حظرت السياسة الاستعمارية في منتصف القرن التاسع عشر على معامل تكرير السكر شراء قصب السكر من الزراع الاصليين ، وفرضت ضريبة عنصرية على المطاط الذي ينتجه صغار الملاك المحليين[١٩] ، وقد استنتجت دراسة حديثة غير منشورة للأمم المتحدة عن التطور الزراعي في افريقيا ، ان العمليات الزراعية الكبيرة الحجم التي تملكها وتديرها المصالح التجارية الأجنبية (مثل مزارع المطاط في ليبيريا ، وضياع السيزال في تنجانيقا ، وضياع البن في انجولا) صمدت لمنافسة المنتجي الفلاحين فقط ، لأن (السلطات تساندها بنشاط بقمع التطور الزراعي المحلي)[٢٠] .

وقد خدم قمع التطور الزراعي للسكان الأصليين مصالح القوى الاستعمارية بطريقتين . فلم يكتف بمنع المنافسة المباشرة من جانب المنتجين المحليين الأكثر كفاءة لنفس المحصول ، بل ضمن كذلك قوة عمل تشغيل في الضياع التي يملكها الاجانب . فلم يكن الزراع والمستثمرون الاجانب غافلين عن الفلاحين الذين يمكنهم الصمود اقتصاديا بانتاجهم ، سيكونون اقل عرضة للضغط الذي يفرض عليهم ان يبيعوا قوة عملهم بسعر رخيص للضياع الكبيرة .

ان الاجابة على سؤال : **لماذا لا تستطيع الامم اطعام نفسها ؟** لا بد ان يبدأ بفهم كيف ان الاستعمار قد عمل ايجابيا على الحيلولة دون حدوث هذا بعينه . فالاستعمار :

● اجبر الفلاحين على احلال المحاصيل النقدية محل المحاصيل الغذائية ، وعندها كانت المحاصيل النقدية تنتزع بأسعار بالغة الانخفاض .

● استولى على افضل الاراضي الزراعية لمزارع محاصيل التصدير ، ثم اجبر اقوى العمال على ترك حقول قريتهم للعمل كعبيد أو بأجور ضئيلة جداً في المزارع .

● شجع الاعتماد على الغذاء المستورد .

● منع انتاج الفلاحين المحليين من المحاصيل النقدية من التنافس مع المحاصيل النقدية التي ينتجها المستوطنون او الشركات الاجنبية .

هذه امثلة عيانية على تنمية التخلف التي كان يجب ان ندركها على هذا النحو ، حتى عندما نقرأ كتب التاريخ المدرسية لكننا لم نفعل . فبطريقة ما يبدو أن كتبنا المدرسية تجعل تسلسل التاريخ يبدو وكأنه يملك منطقه الخاص ـ وكأنه لم يكن من الممكن ان يأخذ شكلاً آخر .



** السيزال : نبات تصنع من اليافه الحبال ـ م

١٠

ميراث الاستعمار

لم يكن من الممكن محو تأثيرات الاستعمار ببساطة بمجرد ظهور اعلان بالاستقلال . ففرض الاستعمار لزراعة التصدير أعجز التطور اللاحق بتوجيه هياكل الانتاج والتجارة المحلية لخدمة مصالح التصدير الضيقة . وجرى قطع أو تدمير التجارة الداخلية التي كان يمكن ان تفيد كوسيلة للتطور المستقل وذلك في أعقاب أنظمة المحاصيل النقدية الاستعمارية الشاملة الموجهة لتلبية احتياجات المصالح الأجنبية . ودمرت الصناعات المزدهرة التي تخدم الأسواق المحلية . وقضى هجوم المنسوجات الرخيصة من مصانع نسيج لانكشاير على غازلي وناسجي القرى المهرة في الهند وافريقية .

وأصبحت بلدان بأسرها مرادفة لاسم مدينة واحدة ـ هي العاصمة ـ أو ، اذا كانت هذه مدينة داخلية ، فاسم العاصمة وميناثها . ولم تتطور أبداً الاتصالات والتجارة الداخليتان . ويكتب الأمريكي اللاتيني ادوارد جاليانو Eduardo Galeano بصورة لاذعة :

ليس للبرازيل اتصالات أرضية دائمة مع ثلاث من جاراتها : كولومبيا ، وبيرو ، وفنزويلا . . . . ما زالت كل دولة امريكية لاتينية تتوحد مع ميناثها ـ وهذا انكار لجذورها وهويتها الحقيقية ـ لدرجة ان كل التجارة بين الدول تقريباً تذهب عن طريق البحر : فالنقل البري غير موجود تقريباً . (١)

ان هناك نتيجة من نتائج نظام المزارع الضخمة الاستعماري ، يتجاهلها الناس عادةً ، مع أنها ربما كانت اخطر نتائجه ، هي أن تضييق خبرة الزراعة الى عمل المزارع ، خصوصاً في محاصيل الأشجار ، قد قام عبر أجيال بتجريد شعوب كاملة من مهارات الزراعة الأساسية . وبالاضافة الى ذلك ، من الأصعب اليوم على الناس ان يعودوا الى زراعة الغذاء الذي يحتاجونه لأن الزراعة أصبحت مرتبطة في أذهانهم بالبؤس والانحطاط .

ولقد كان نقل الناس من جنس وثقافة معينة الى العمل في المزارع في بلد آخر استراتيجية أساسية للاستعمار في كل أجزاء العالم . وأدى ذلك الى تجميع اناس من خلفيات جنسية وثقافية مختلفة في ظروف شديدة القسوة . وكانت العداوات والاختلافات العرقية بين العمال دائماً لصالح المستعمرين للسيطرة على قوة العمل . [٢] وليس من المستغرب أن هذا الاختلاط القسري للأجناس والثقافات قد خلف ميراثاً من التوترات الأجتماعية يجعل التعاون والوحدة الاقتصاديين شبه مستحيلين . ومن خلال هجرة البشر القسرية ، ومن خلال تحريض جنس على آخر من أجل الفتات المتساقط من المائدة الاستعمارية خرب الاستعمار التطور القائم على التعاون المتبادل .

كذلك دمر الاستعمار البنية الاخلاقية للمجتمعات التقليدية . فالمجتمعات التقليدية تبدو للكثيرين أوتوقراطية تماماً ، اذ يكون فيها للزعيم ، أو أمير الحرب ، أو رئيس القرية سلطة غير محدودة . لكن بينما كان الفلاحون مضطرين لخدمة حكامهم في معظم المجتمعات التقليدية ، كانت النخبة المميزة كذلك ملتزمة بحماية غالبية الفلاحين والعمل على رفاهيتهم . وبسبب هذا المبدأ التبادلي ، كان لهذه المجتمعات درجة من الثقة والتعاطف في العلاقات الانسانية .

وكانت هناك مشاركة في الأوقات الصعبة الى درجة ما . [٣] ففي فيتنام قبل قدوم الفرنسيين ، على سبيل المثال كان الحكام يسمحون باستخدام الأرض المشاع لضمان ان تنال كل عائلة حداً أدنى من الطعام على الأقل .

لكن الاستعمار دمر أساس هذا النظام الأخلاقي التقليدي . فأولا فقد الحكام التقليديون الكثير من مكانتهم في أعين الفلاحين حين أثبتوا عجزهم عن حماية أراضيهم في مواجهة الغازي الاستعماري . وبادخال نظام انتاج تجاري ، استبدلت بالالتزامات التقليدية روابط تقوم على النقود . وتم الاستعاضة عن الاعتقاد بأن الحاكم والمحكوم مسئولان الواحد عن الآخر بمفهوم ان اجمالي الناتج القومي المتزايد سوف يكفي الجميع . والأكثر اهمية ، هو أنه بينما دمر الاستعمار الاحترام التقليدي لطبقة النخبة منح هذه الطبقة قوة حقيقية أكبر . ففي بنغال القرن الثامن عشر ، بالهند ، على سبيل المثال ، حول البريطانيون مجموعات النخبة القليدية ـ التي كانت من قبل مسئولة فقط عن الواجبات المالية والادارية ـ الى ملاك للأراضي ، أصبحوا مسئولين عن جمع العوائد من مستأجري أراضي التاج . واستخدم هؤلاء الزامندار ، كما كانوا يسمون ، سلطتهم لحيازة ممتلكات واسعة من الأراضي لأنفسهم . [٤]

وقبل ان يحكم البريطانيون الهند ، كان الدَين شائعاً لكن المقرضين لم يكونوا اقوياء . وكان من اسباب ذلك ان الأرض لم تكن مملوكة ملكية خاصة . وبدون الملكية الخاصة كان من المستحيل فقدان الأرض من خلال الدين . لكن فور ان اقام البريطانيون الملكية الخاصة لتسهيل جمع الضرائب ، أصبح وضع صغار الملاك الذين كانوا يشكلون أغلبية الملاك مهدداً الى أبعد حد . فسواء سقط

المطر ام لم يسقط ، أو كان المحصول جيداً أو سيئاً ـ كان يجب دفع الضرائب نقداً . ومع الملكية الخاصة ، أصبحت الأرض ضمانة للديون التي يمكن بها دفع ضرائب المرء في الأوقات السيئة . وإذا استمرت الأوقات السيئة ، خسر الزراع أرضهم . فالنظام القضائي الاستعماري يضع ثقله خلف حبس الرهون .*

وحين حاولت السياسة الاستعمارية ايقاف نقل ملكية الأرض هذا الى مقرضي النقود غير الزراعيين ، تحول كثير من المقرضين ببساطة الى ملاك للأراضي . كذلك قام كبار ملاك الأراضي بدور المقرضين . ولم يكونوا يأسفون لرؤية مدينيهم يخفقون في السداد لأن حبس الرهون كان يعني أن بامكانهم زيادة ملكياتهم . وهنا نجد بعض جذور طبقة الأجراء المعدمين الواسعة الانتشار في الهند . (٥)

وفي جاوا ، قبل مجيء الهولنديين ، كان للفلاحين قوة اقتصادية كبيرة . لكن الهولنديين ادخلوا نظاماً مماثلا لنظام البريطانيين في الحكم غير المباشر عن طريق النخبة الموجودة . ولم يكن الفلاحون الذين يعجزون عن دفع ضرائبهم يجدون أمامهم سوى اللجوء الى مقرضي النقود الصينيين . وحين يعجز الفلاحون عن رد ديونهم ، يصبحون فعلياً مستأجرين لأراضيهم ، مجبرين على زراعة المحاصيل التي يختارها الدائنون بسعر اقل من سعر السوق يحدده الدائنون . (٦)

وهكذا ، فإن الاستعمار ، في حاجته لاستخلاص الثروة من المستعمرة ، أدخل اقتصاداً نقدياً ووضع ثقله خلف الميسورين فعلا ، وحفز تركيز ملكية الأرض في أيدي القلة ، وزاد من حرمان الكثيرين من الأرض . ان هذه التركة هي التي تشكل عقبة ضخمة امام التنمية الزراعية الحقيقية اليوم .

---

* حبس الرهون : هو عدم ارجاع المرهونات لاصحابها اذا عجزوا عن دفع الدين ـ م

لكن الاستعمار فعل أكثر من مجرد تدعيم بروز طبقة على أخرى. فقد ضاعف الاستعمار من التفاوتات الاقليمية . اذ بينما ركزت السياسة الاستعمارية على التطور السريع لأكثر الأقاليم امكانية للربح ، ظلت الاقاليم الأقل حظاً في المؤخرة . وأصبحت مناطق مدينية قليلة مراكز للسلطة الاستعمارية.وهذه التفاوتات ما زالت تضنى جهود التنمية .

لقد رأينا كيف خنق الاستعمار أو شوه الزراعة التقليدية لاستخلاص الثروة على شكل محاصيل نقدية ترفية ؛ وكيف استعبد الاستعمار السكان المنتجين زراعياً أو أجبرهم على الهجرة بحثاً عن العمل المأجور لدفع الضرائب الاستعمارية ؛ وكيف وضع الاستعمار الأساس للنزاع العرقي والاجتماعي بالقاء ثقافات متباينة في حلبة التنافس على البقاء ؛ وكيف ضاعف الاستعمار من التفاوتات في الريف ، منهياً ذلك الشعور بالأمان المرتبط بحيازة الأرض ، وهو الأمان الذي يسود الاعتراف الآن بأنه الشرط الضروري للتقدم الزراعي .

إن معرفتنا بالماضي أساسية لفهمنا للحاضر . ويجب ان يكون تاريخ الفترة الاستعمارية معروفاً لأي منا ، وان تكون محصلته متوقعة من أي منا : انتاج متناقص للغذاء واستيراد متزايد للغذاء ، افقار متزايد ، تعرض متزايد للخطر نتيجة التقلبات المستمرة في السوق الدولية ، ونمو غير متساوٍ داخلياً .

لكنه لم يكن معروفاً لهذه الدرجة . ففي الستينات ، قرأنا بوصفنا طلاباً أحدث المراجع حول (التنمية الدولية) ، وكانت تصف هذه الاقتصاديات بأنها (ثنائية) ـ بمعنى ان قطاعاً منها ، هو قطاع التصدير التجاري ـ يملك الامكانية على النمو الديناميـي كجزء من

اقتصاد دولي متسع ، بينما القطاع الآخر ، القطاع التقليدي ، يتمرغ في الماضي بصورة يائسة . وطبقاً لهذا التحليل ، كانت مهمة التنمية هي اعطاء قطاع الكفاف دفعة كبيرة الى العالم الحديث ، الى اقتصاد السوق الدولية .

لكن الثنائية تصف وضعاً بينما تغفل عملية مستمرة . الا أننا لو وصفنا التخلف بأنه عملية مستمرة وفهمنا جذوره الاستعمارية ، لعرفنا ان القطاعين التقليدي والحديث لا يقفان جنباً الى جنب بمجرد الصدفة . فتاريخ التخلف هذا يبين ان تدهور القطاع المتأخر كان النتيجة المباشرة لتشكل القطاع الآخر ، القطاع التجاري ، المرتبط بالاقتصاد الدولي . فما ان ينقض الاستعمار على بلد ما حتى لا يتبقى شيء اسمه الثقافة (التقليدية) ، يستطيع المخططون الاقتصاديون ان يرتفعوا به الى مستوى الحاضر .



هوامش الباب الثالث

الفصل التاسع

1. Radha Sinha, *Food and Poverty,* Holmes and Merier, New York: 1976, p. 26.
2. John Stuart Mill, *Political Economy,* Book 3, Chapter 25 (emphasis added).
3. Peter Feldman and David Lawrence, 'Social and Economic Implications of the Large-Scale Introduction of New Varieties of Foodgrains,' Africa Report, preliminary draft UNRISD, Geneva: 1975, pp. 107-108.
4. Edgar Owens, *The Right Side of History,* unpublished manuscript, 1976.
5. Walter Rodney, *How Europe Underdeveloped Africa* Bogle-L'Ouverture Publications, 1972, pp. 171-172.
6. Ferdinand Ossendowski, *Slaves of the Sun,* Dutton, New York: 1928, p. 276.
7. Rodney, *How Europe Underdeveloped Africa,* pp. 171-172.
8. Ibid., p. 181.
9. Ibid, p. 185.
10. Ibid., p. 184.
11. Ibid., p. 186.
12. George L. Beckford, *Persistent Poverty: Underdevelopment in Plantation Economies•of the Third World*: Oxford University Press, New York, 1972, p. 99.
13. Ibid., p. 99, quoting from Erich Jacoby, *Agrarian Unrest in Southeast Asia,* New York: Asia Publishing House, 1961, p. 66.
14. Feldman and Lawrence, 'Social and Economic Implications,' p. 103.
15. Special Sahelian Office Report, Food and Agriculture Organization, 28 March, 1974, pp. 88-89.

16. Alan Adamson, *Sugar Without Slaves: The Political Economy of British Guiana, 1838-1904* Yale University Press, New Haven and London: 1972, p. 41.
17. Eric Williams, *Capitalism and Slavery* Putnam, New York: 1966, p. 110.
18. Ibid., p. 121.
19. Gunnar Myrdal, *Asian Drama,* vol. 1 Pantheon, New York: 1966, pp. 448-449.
20. Feldman and Lawrence, 'Social and Economic Implications,' p. 189.

الفصل العاشر

1. Eduardo Galeno, *Open Veins in Latin America: Five Centuries of the Pillage of a Continent* Monthly Review, New York: 1973, p. 282.
2. George Beckford, *Persistent Poverty: Underdevelopment in Plantation Economies of the Third World* Oxford University Press, New York, 1972, p. 82.
3. Robert E. Gamer, *The Developing Nations, A Comparative Perspective* Allyn and Bacon, Boston: 1976, Chapter 2.
4. Edgar Owens and Robert Shaw, *Development Reconsidered* Heath, Lexington, Mass.: 1972, p. 150; also see Gunnar Myrdal, *Asian Drama,* vol. 1 Pantheon, New York, 1966, part III, Chapter 10.
5. Francine R. Frankel, 'The Politics of the Green Revolution: Shifting Patterns of Peasant Participation in India and Pakistan,' in *Food, Population and Employment,* eds., Thomas T. Poleman and Donald K. Freebairn, Praeger, New York, 1973, p. 124.
6. Thomas P. Melady and R. B. Suhartono, *Development: Lessons for the Future* Orbis, Maryknoll, New York, 1973, p. 209.

الباب الرابع

تحديث الجوع

١١

التركيز الضيق على المزيد من انتاج الغذاء

اذا كان الناس جوعى ، فإن الجميع يفترضون ان الغذاء لا بد ألاّ يكون كافياً . وفي الحقيقة ، ظل السؤال المحوري لثلاثين عاماً على الأقل هو : كيف يمكن انتاج المزيد من الغذاء ؟ ونحن نعرف بوجود اجابات مزعومة كل يوم تقريباً فيما نسميه بمويقف (النشرات الصحفية) من الجوع وهو ظهور انجاز جديد اثر الآخر - بروتين من البترول ، حصاد من الأعشاب البحرية ، مستخلفات من نبات الحلفا - كلها لزيادة المعروض من الغذاء . وكان أعظم انجاز بالنسبة لكثيرين هو (الثورة الخضراء) .

لكننا في بلد إثر الآخر من تلك البلاد التي ادى فيها التركيز الضيق على الانتاج الى الحصول على غذاء أكثر من أي وقت مضى ، نجد جوعى أكثر من أي وقت وقت مضى . ومن ذلك يمكننا استخلاص نتيجتين بديلتين :

إما أن التركيز على الانتاج كان هو القرار الصائب لكن الأعداد المتزايدة من البشر ألغت ببساطة حتى المكاسب الانتاجية الضخمة .
أو ان التشخيص كان خاطئاً فالندرة ليست سبب الجوع . وزيادة الانتاج مهما كبرت ، لا يمكنها أبداً بذاتها ان تحل المشكلة .

والحقائق البسيطة لانتاج الغذاء العالمي توضح ان تشخيص الازدحام السكاني - الندرة ليس صحيحاً . فانتاج الغلال العالمي

الآن وحده يمكن أن يزود كل شخص على الأرض بأكثر من ٣ آلاف سعر حراري يومياً . والأهم من ذلك أنه بين ١٩٥٢ و١٩٧٢ ، كان ٨٦ في المائة من اجمالي السكان الذين يعيشون في البلدان المتخلفة يعيشون حيث كان انتاج الغذاء يتمشى مع معدل النمو السكاني او يفوق .(١)

وفي الحقيقة ، فان التركيز الضيق على زيادة الانتاج قد عقد بالفعل مشكلة الجوع . وكان أكثر ما افادنا في فهم لماذا وكيف يقلل التركيز الضيق على الانتاج من رفاهية الاغلبية الفقيرة هو فحص الأصول المكسيكية للثورة الحضراء وهي محاولة زيادة الانتاج التي تنال اكبر قسط من الدعاية

الاصلاح الزراعي في المكسيك

في عام ١٩١٠ ، كان ٢ في المائة من سكان المكسيك يملكون ٩٧ في المائة من الأرض بينما كان ٩٥ في المائة من سكان الريف في معظم الولايات لا يملكون أرضاً على الأطلاق . وخلال الحرب الثورية الدامية بين عامي ١٩١٠ و١٩١٧ ، مات أكثر من مليون فلاح وهم يقاتلون من أجل الأرض . وانتصر الثوار نظرياً . لكن على مدى سبع عشرة سنة لم تشهد أغلبية البلاد الفلاحية تغييرات ثورية وعندئذ ، في عام ١٩٣٤ ، انتخب للرئاسة لاثارو كارديناس ، وهو جنرال ريفي المولد في الجيش الثوري . وعلى الفور طبقت ادارته أشمل قانون اصلاح زراعي في البلاد . ولأول مرة انتزعت ملكية كثير من أفضل أراضي البلاد لتوزيعها على المعدمين ، ليزرع بعضها فردياً وبعضها تعاونياً . وفي عام ١٩٤٠ ، قرب نهاية فترة رئاسة كاردينـاس ، كان ٤٢ في المائة من مجمل السكان الزراعيين قد

استفـادوا من توزيع ما يفــوق ٧٨ مليون فدان . [٢] وكان هؤلاء المزارعون الصغار يملـكون فيما بينهـم ٤٧ في المائـة من كل الأرض الزراعية ، وينتجون نسبة مدهشة تبلغ ٥٢ في المائة من قيمة انتاج الأمة الزراعي . [٣]

وكان أحد أسباب هذه الانتاجية هو ان البنك الوطنـي الحـديث الانشاء وجه القـروض والمساعـدات الفنية خصوصـاً الى المنتفعـين العديدين من الاصـلاح الزراعـي . وبعـث (تقـديم) الخدمـات الموجهة الى الفلاحين ـ برامج محـو الأمية ، والخدمـات الصـحية ، والتعليم المتصل بالزراعة ، والاتصالات الـريفية المتواضعـة ـ حياة جديدة في الريف . وكانت النتائج فورية . ففي منطقة لاجونا وهي مجرد مثال واحد تضـاعف الدخـل الحقيقـي للمنتفعـين بالاصـلاح الزراعي أربع مرات في الفترة ما بين ١٩٣٥ و ١٩٣٨ . [٤]

كذلك استثمرت ادارة كاردينـاس في البحـث العلمـي . الا أن الهدف لم يكن (تحديث) الزراعة تقليداً لزراعة الولايات المتحدة بل تحسين طرق الزراعة التقليدية . فبدأ الباحثون يطورون فصائل محسنة من القمح ومن الذرة خصوصاً ، وهي الغذاء الرئيسي للسكان الـريفيين ، ويركزون كذلك على ما يمـكن ان يستخدمــه المزارع الصغير الذي يملك القليل من النقود في ظروف زراعة غير مثالية .

كان يجري تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ليس عن طريق الاعتماد على الخبرة الأجنبية او المعدات الزراعية المستوردة المكلفة بل باستخدام الموارد الضخمة قليلـة الاستخـدام للفلاحـين المحليين . وبينما كانت زيادات الانتاج تعد هامةً كان الهـدف هو تحقيقهـا من خلال معاونة كل فلاح على ان يكون منتجاً ، فعندها فقط ستستفيد الأغلبية الريفية من زيادات الانتاج . وحـين تحـرر الفلاحـون من

الخوف من ملاك الأرض ، والرؤساء ومقرضي النقود ، وجدوا حافزاً على الانتاج عارفين أنهم في النهاية سيكونون هم المستفيدين من عملهم . وانتقلت السلطة بصورة ملحوظة الى منظمات الاصلاح الزراعي التي يديرها من يفلحون الحقول .

ومن هنا فليس من المستغرب انه عند نهاية حكم عام ١٩٤٠ ، كان كاردنياس قد صنع له أعداءً أقوياء . كان هناك أولا أولئك الذين رأوا ضياعهم تنتزع منهم ثم المجموعات المالية الحضرية التي ازعجها نموذج كارديناس لملكية الأراضي التعاونية والملكية العامة لصناعات معينة . وبدل الاستثمار في الخدمات الريفية والشركات الجماعية ، أرادوا ان تدفع الدولة نفقات الطاقة الكهربائية ، والطرق ، والسدود ، والمطارات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والخدمات الحضرية التي تخدم الزراعة التجارية والتصنيع الحضري المملوك ملكية خاصة ـ وهي الأشياء التي يمكن أن يربحوا منها .

ولم تكن مؤسسة السياسة الخارجية بالولايات المتحدة اقل عداءً لكارديناس . فاعادة توزيع الأرض بملكية تعاونية ، وكذلك تأميم كارديناس لشركة ستاندارد أويل التابعة لروكفللر وللسكك الحديدية المملوكة للأجانب سببت كلها (القلق) في واشنطن و وول ستريت . وانخفضت استثمارات الولايات المتحدة الاجمالية نحو ٤٠ في المائة فيما بين منتصف الثلاثينات وأوائل الأربعينات . (٥)

وفي عام ١٩٤٢ ، نجح اعداء اعادة كارديناس للبناء الريفي في الامساك بميزان القوى داخل ادارة خلفه آفيلا كاماتشو . ووضح على الفور مغزى هذا التحول بالنسبة للزراعة المكسيكية . فقد نصت أول خطة زراعية للرئيس افيلا كاماتشو على ان الزراعة ينبغي ان

تصبح الآن أساساً (لاقامة النهضة الصناعية) . [٦] ولم يعد التقدم الزراعي يقاس أولا وقبل كل شيء بعلاقته برفاهية الأغلبية الريفية بل بمقدار خدمته للنمو في بقية قطاعات الاقتصاد .

ودعمت الولايات المتحدة هذا التحول الأساسي . فوحد صانعوا السياسة الامريكية بين المصالح الأمريكية واستقرار ادارة آفيلا كاماتشو ، وقدرة المكسيك على انتاج السلع المصنعة لدعم مجهود الحرب ، والسيطرة الخاصة على الموارد . وكان جلب المزيد من الغذاء من المناطق الريفية الى المدن يعد حاسماً . فالمزيد من الغذاء في المناطق الحضرية يعني أسعاراً أقل للغذاء ، وهو عامل أساسي في تهدئة القلق في المدن والابقاء على الأجور الصناعية منخفضة . والأجور المنخفضة ستضمن أرباحاً صناعية مرتفعة بما يكفي لجذب المستثمرين ، المحليين والأجانب .

في هذا السياق التاريخي ولدت الثورة الخضراء . فقد رحبت ادارة آفيلا كاماتشو بمؤسسة روكفللر في المكسيك ، وفي ١٩٤٣ انضمت المؤسسة الى الادارة الجديدة في بدء برنامج بحث زراعي . وعلى أحد المستويات كانت النتيجة هي الصفقة التكنيكية التي بولغ في التبشير بها والتي روجت فيما بعد باسم الثورة الخضراء . وعلى مستوى آخر ، استخدمت في اعادة توجيه حركة اعادة بناء الريف التي قام بها كارديناس في اتجاه عكسي .

فقد اصبح المدير التنفيذي لمؤسسة روكفللر في المكسيك رئيساً لمكتب جديد داخل وزارة الزراعة المكسيكية . وكان عمله هو الاشراف على الثورة التكنيكية في الزراعة المكسيكية . وأخذت خيارات السياسة تستبعد بصورة منهجية البحوث البديلة الموجهة الى قطاع الاعاشة غير المروي في الزراعة المكسيكية . وبدلا من ذلك

ذهبت كل الجهود الى تطوير تكنولوجيا باهظة التكاليف لا يمكن استخدامها الا في أفضل المناطق نسبياً او تلك التي يمكن ايجادها بمشروعات ري ضخمة . كان التأثير على كيفية جعل البذور لا البشر ، أكثر انتاجية.واخذ التحديث الزراعي يحل محل التنمية الريفية .

على ان التصنيع السريع المتركز في المدن ، والمربح جداً للقليلين لم يستطع ببساطة ان يتعايش مع نمط التنمية الريفية الذي شجعته ادارة كارديناس . فأولا كانت التنمية الريفية الحقيقية القائمة على جعل كل أسرة ريفية منتجة وميسورة تعني أن الأغلبية الريفية ذاتها ستأكل معظم الزيادة في انتاج الغذاء . وهذه الزيادة نفسها كانت هي بالضبط ما اعتمدت المصالح الحضرية الصاعدة على انتزاعه خارج الريف لاطعام قوة عمل صناعية . وثانياً فان التحسن الحقيقي في الحياة الريفية كان سيقلل بحدة من الهجرة المستمرة الى المدن والحواضر . لكن هذا الفيض المستمر من اللاجئين القرويين كان هو بالضبط ما كان ضرورياً لاستمرار الاجور الصناعية المنخفضة .

نمط واحد فقط من السياسة الزراعية كان يمكن ان يخدم غايات المصالح الحضرية والصناعية ـ نمط يهمل باصرار مشكلات تجمعات الاصلاح الزراعي التي خلقها كارديناس ويصب الأموال العامة على زيادة انتاج قلة من كبار الزراع التجاريين ، الذين يسوّقون خارج المناطق الريفية .

وهكذا دعمت الحكومة المكسيكية واردات الآلات الزراعية . وعلاوة على ذلك،ففي الفترة بين ١٩٤١ و١٩٥٢ ، انفق ١٨ في المائة من ميزانية المكسيك الفيدرالية و ٩٢ في المائة من ميزانيتها الزراعية على مشروعات الري الضخمة لخلق مساحات جديدة شاسعة من

الأراضي الزراعية الخصبة في الشمال . ثم بيعت هذه الأراضي الثمينة بأسعار منخفضة ليس للمعدمين الفقراء أساساً بل للعائلات ذات النفوذ السياسي من رجال الاعمال والبيروقراطيين . ورغم ان القانون لا يمكن أحداً في المكسيك من ملكية اكثر من ٢٥٠ فداناً مروياً ، فان المزرعة المتوسطة اليوم في منطقة الثورة الخضراء المكسيكية في هرموسيّلو Hermosillo قد وصلت مساحتها الى ٢٠٠٠ فدان مروية . (٧) وبعض الملكيات تفوق ذلك بكثير . (٨) ومن هنا لم يكن من المستغرب إذن أن نحو ٣ في المائة من كل المزارع ساهمت بنسبة ٨٠ في المائة من زيادة الانتاج خلال الخمسينات .

تجاهل الزارع الصغير

دأبت الحكومات ووكالات الاقراض الدولية وبرامج المساعدة الأجنبية بانتظام على تخطي الزراع الصغار (ناهيك عن المعدمين) ، متجاهلة دلائل قاطعة من مختلف انحاء العالم * على أن قطع الأرض الصغيرة المزروعة بعناية أكبر انتاجية للفدان من الضياع الضخمة وتستخدم أدوات مكلفة أقل . ويضيف العالم الزراعي الفرنسي رينيه دومون Rene Dumont بعثة لمؤسسة فورد مكونة من ثلاثة عشر عالماً زراعياً امريكياً الى الهند عام ١٩٥٩ . فقد قررت البعثة ان من المستحيل عملياً احداث انطلاقة في نفس الوقت في كل قرى الهند البالغ عددها ٥٥٠ ألف قرية . ولذلك نصحت بدعم الانفاق التكنيكي في المناطق الجيدة الري - وبذلك أخرجت تماماً أكثر من نصف مزارع البلاد من برنامج التنمية الزراعية القومي . اذ بدا ان مساعدة عدد صغير من كبار الزراع على زيادة انتاج القمح بنسبة ٥٠ في المائة خلال سنوات قليلة اسهل من تعبئة الأمكانيات الانتاجية لما

* انظر الفصل ١٤ .

بين ٥٠ و ٦٠ مليون عائلة زراعية . وهكذا ففي منتصف الستينات انتهت استراتيجية الهند الزراعية الجديدة لتنشيط فصائل البذور المحسنة الى التركيز على مجرد عشر الأرض القابلة للزراعة والى حد بعيد على محصول واحد هو القمح . (٩)

وهكذا ففي كل مكان جرى التفضيل المباشر للمزارع الكبير . فقد أظهرت دراسة لجايان ، بنويفا اثيخا ، في الفلبين عام ١٩٦٦ ، أن البذور الأولى التي انتجها المعهد الدولي لأبحاث الأرز الذي يموله ـ روكفللر قد وزعت فقط على ملاك الأراضي الذين يملكون ٢٥ فداناً تزرع أرزاً أو أكثر . (١٠) ولم يجرِ بيع أية بذور مباشرة للزراع بالمشاركة او للمستأجرين .

وبمجرد ان وقع الاختيار على كبار الزراع ليكونوا اكبر المنتفعين من المساعدة الحكومية استفادوا تماماً من ميزة السبق في البداية . ففي كثير من الأحيان كانت اكثر عائلات الملاك ثراء تجني أرباحاً اضافية عن طريق احتكار توزيع الأسمدة والمبيدات ، والآلات اللازمة لجعل البذور الجديدة تستجيب . واستطاعت جمعيات كبار الزراع التجاريين مثل تلك المقامة في المكسيك الحصول على أرباح اضافية كبيرة بتصدير الثورة الخضراء ، ببيع آلاف الأطنان من البذور الجديدة سنوياً الى آسيا وافريقيا .

ان التركيز الضيق على اجماليات الانتاج يحول التنمية الزراعية الى مشكلة تكنيكية اي مشكلة وضع المعدات (الصحيحة) الأجنبية الصنع عادة في يد الزراع (التقدميين) الميسورين دائماً . ونحن نشير الى هذا التركيز على الانتاج على أنه ضيق لأنه على وجه الدقة يتجاهل الواقع الاجتماعي للجوع ـ وهو ان الجوعى هم الذين لا يملكون السيطرة الا على القليل من موارد انتاج الطعام أولا يسيطرون على

شيء منها . والى ان يتم اضفاء الديمقراطية على السيطرة على الموارد الانتاجية فسوف يظل هذا (التحديث الزراعي) مجرد سراب للتنمية الزراعية ـ سراب يدمر مصالح أغلبية السكان الريفيين ليخدم مصالح قلة ـ كبار ملاك الأراضي ، ومقترضي النقود والصناعيين ، والبيروقراطيين ، والمستثمرين الأجانب .

ان تدفق الأموال العامة بغرض زيادة الانتاج قد حول الزراعة الى مكان للربح واستثمار المضاربة . لكن المساهمة في ذلك كانت تتطلب حصول المرء على تركيبة من الأرض ، والنقود ، وامكانية القروض والنفوذ السياسي . وهذا وحده معناه استبعاد الجزء الأكبر من تلك الاغلبية التي يكوّنها سكان الريف في العالم .

سياسة البذور العالية المحصول

ان اصطلاح (الفصائل عالية المحصول) (H Y V) من البذور ـ ف ع م كما تسمى في كتابات الثورة الخضراء ـ هو ، في الحقيقة تسمية خاطئة . فالبذور الجديدة ليست محايدة بأي معنى .

وكجزء من دراسة على خمس عشرة دولة عن تأثير البذور الجديدة اجراها معهد أبحاث التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة ، استنتجت الدكتورة إنجريد بالمر ان مصطلح (فصائل عالية المحصول) هو تسمية خاطئة لأنها تتضمن ان البذور الجديدة عالية المحصول في ذاتها ومن تلقاء ذاتها . (١١) الاَّ أن السمة المميزة للبذور هي أنها عالية الاستجابة لأدوات هامة مثل الري والسماد . وقد اخترنا محتذين حذو بالمر ، ان نستخدم مصطلح (الفصائل عالية الاستجابة) (H R V) لأنه اكثر كشفاً للسمة الحقيقية للبذور وبديهي ان الثورة الخضراء أكثر تعقيداً من مجرد وضع فصائل جديدة من البذور في التربة . فما لم يكن الزراع الفقراء قادرين على ضمان

الظروف المثالية التي تجعل هذه البذور الجديدة تستجيب (وفي هذه الحالة لن يكونوا فقراء !) ، فإن بذورهم الجديدة لن تنمو بنفس درجة نمو البذور التي يزرعها الزراع الميسورون . فالبذور الجديدة تفضل (الجيرة الأفضل) .

ومن العوامل التي لها نفس الأهمية بالنسبة الى أغلبية زراع العالم ان البذور الجديدة تبدي تفاوتاً اكثر في الحصول من البذور التي حلت محلها . [١٢] فالفصائل عالية الاستجابة أكثر حساسية للجفاف والفيضان من سابقاتها التقليدية . وهي أشد تأثراً بوجه خاص باجهاد الماء ـ وهو عدم القدرة على استيعاب المخصبات حين لا تصل كميات كافية من الماء الى جذور النبات ، خصوصاً خلال مراحل معينة من دورة النمو . وفي هذه الظروف لا يكون استخدام الأسمدة مع البذور الجديدة اكثر ربحية في العادة من استخدامها مع البذور السابقة . [١٣] ففي ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ، في باكستان ، على سبيل المثال ، انخفضت محاصيل القمح المكسيكي القزم بنسبة حوالي ٢٠ في المائة بسبب نقص في منسوب الأمطار بنسبة الثلثين ودرجات حرارة أعلى من المعتاد . إلاّ أن الفصائل المطورة محلياً لم تتأثر عكسياً بتغيرات الطقس . وبدلا من ذلك ازدادت محاصيلها بنسبة ١١ في المائة . [١٤] كذلك فإن الذرة الصفراء الجديدة التي تزرع الآن في فولتا العليا بافريقيا أقل مقاومة للجفاف من قريناتها المحلية . [١٥]

والفصائل عالية الاستجابة أشد حساسية للمياه الزائدة عن الحد أو الناقصة عن الحد : انها لا تحتاج الى مجرد الري ، بل الى توزيع معقد للمياه . وتتضح دلالة ذلك في النبنجاب بالهند . فانتاج المحاصيل اعلى للبذور الجديدة يعتمد على أنابيب للتحكم في تزويد المياه . لكن الأنابيب تتجاوز طاقة الزارع الصغير .

وقد تطلب الاستفادة من الفصائل عالية الاستجابة من الزراع ان يضاعفوا مديونيتهم مرتين أو ثلاث مرات . ولما كان صغار الزراع مدينين فعلا بالاستهلاك السابق على الحصاد والاحتياجات العائلية الأخرى - بفوائد عالية جداً في العادة فإن أغلبهم لن يكونوا قادرين على تحمل هذا العبء الجديد الثقيل .

والفصائل عالية الاستجابة عادة أقل مقاومة للأمراض والآفات وتنتج قابليتها للاصابة من نقل فصيلة (تطورت) خلال فترة قصيرة في مناخ محدد (بمساعدة قليلة من العلماء الزراعيين) الى مناخ مختلف تماماً ، وبذلك حلت محل فصائل تطورت عبر القرون استجابة للمخاطر الطبيعية في هذه البيئة . ولكن الزارع الصغير ، الذي يعتمد بقاء عائلته ذاته على كل محصول لا يمكنه المخاطرة بفشل المحصول أما بالنسبة للزارع الكبير فان هذه المخاطر تظل في حدها الأدنى . وليس الاختلاف هو مجرد ان الزارع الكبير يمكنه تحمل خسارة المحصول .

علاوة على ذلك ، اقتصرت البذور الجديدة على الأقاليم الجيدة الأمطار والري . وليس من قبيل المصادفة ان هذه الأقاليم المفضلة يسكنها زراع أكثر رفاهية . وتكاد كل الزيادات الناتجة عن استخدام الفصائل عالية الاستجابة في زراعة القمح بالهند ان تكون قد حدثت في ولايتي البنجاب وهاريانا ، وذلك بدرجة كبيرة لأن التربة رسوبية ولأن شبكة القنوات تضمن مدداً من المياه على مدار العام . [١٦]

ويقدر نايل س . برادي ، مدير المعهد الدولي لأبحاث الأرز حيث طورت كثير من الأنواع الجديدة ، أن (فصائل الأرز الجديدة قد لا تناسب سوى ٢٥ في المائة من أراضي العالم ، وأساساً تلك المناطق التي لديها مياه للري) [١٧] . ولأن الفصائل الجديدة أقل مقاومة للفيضانات فان هناك الكثير من اجزاء تايلاند ،

وبنجلادش ، وفيتنام الجنوبية لا يمكن استغلالها في زراعة هذه الفصائل . [١٨] وليس ثمة بذور جديدة ناجحة في مناطق درجات الحرارة العالية باستمرار والمطر الغزير ، والشمس القليلة ، والتربة الرقيقة ، السيئة الصرف .

فاذا عرفنا المتطلبات البيولوجية للبذور ، فلن يدهشنا ان نعلم أنه في ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ كانت الفصائل عالية الاستجابة لا تغطي سوى نسبة ضئيلة ـ ما لا يزيد عن ١٥ في المائة من اجمالي أراضي العالم باستثناء الدول الاشتراكية . [١٩] وبالاضافة الى ذلك ، فانها شديدة التركيز : ٨١ في المائة من فصائل القمح عالية الاستجابة تنمو في مساحة صغيرة في الهند وباكستان ؛ وتملك أربعة دول (الهند ، والفلبين ، واندونيسيا ، وبنجلاديش) ٨٣ في المائة من فصائل الأرز عالية الاستجابة . [٢٠]

وهكذا فان البذور ، بسبب احتياجها الى ظروف مثالية ، تقتصر على مساحات مفضلة بعينها . ولذلك فقد زادت من تفاوت الدخل بين الأقاليم الجغرافية ، كما ضاعفت من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية .

ويساهم عاملان آخران في جعل البذور الجديدة غير محايدة . أولا ، لا تظل تهجينات الذرة والذرة الصفراء مضمونة وراثياً عاماً بعد عام . وللحفاظ على محاصيل عالية لا بد من شراء بذور مهجنة كل عام . هذا الشرط وحده يعطي ميزة للزارع الأغنى والزارع المرتبط بصورة أوثق بموزعي البذور ومصادر القروض الأخرى . أما الزراع العديدون الذين يملكون من الأراضي ما يكفي فقط لزراعة الغذاء لعائلاتهم فلن يملكوا أبداً النقود لشراء البذور المهجنة .

ثانياً فإن البذور الجديدة ، لأنها تتطلب معرفة خاصة لاستخدامها

بكفاءة ، منحازة ضمناً لصالح أولئك الذين يمكنهم الوصول الى وكلاء الارشاد الزراعي الحكومي والكتب التي تتضمن التعليمات اللازمة . وفي عديد من البلدان يحتكر كبار الملاك خدمات الارشاد الزراعي . وقد أظهرت دراسة في أوتار براديش ، بالهند ، أنه لما كان ٧٠ في المائة من أرباب العائلات أميين تماماً ، فإن (الوصول الى الكتابات هو بذلك الامتياز الأولي لملاك الأراضي المتعلمين أفضل ، والأكثر ثراء .)

ولم تكن المواد غير المكتوبة اكثر حظاً من النجاح في التغلب على المشكلة : فقد كان رئيس القرية يعتبر المذياع ملكيته الخاصة ولا يدعو سوى أصدقائه للاستماع اليه . . [21]

على أن الانحياز يمكن ان يكون معقداً تماماً . وكما يصفه باقتدار أندروبييرس ، وهو دارس للثورة الخضراء لفترة طويلة ، فان التكنولوجيا الجديدة تضع عائقاً نسبياً على أولئك الذين تتضمن ثروتهم المعرفة التقليدية بالخصائص المحلية للتربة والمناخ والذين تمتص طاقاتهم من أعمال الفلاحة . . . انها تمنح الامتياز لأولئك الذين يبرعون في استغلال النفوذ . [22]

لكن فكرة أن البذرة وهي نتاج البحث العلمي المنزه لا بد أن تكون محايدة ما زالت عميقة الجذور في أغلبنا . اذ يفترض أغلبنا انه لن يمضي وقت طويل قبل ان تنتشر البذور الجديدة الى الفقراء وترفع مستوى معيشة كل الزراع . لكن اعتماد الفصائل غالية الاستجابة على ظروف مثلى يجعل ذلك مستحيلا في معظم المناطق اليوم . صحيح انه يمكن لكل من الزارع الغني والفقير زراعة البذرة لكن من يمكنه تغذية النباتات بالوجبة المثلى من المخصبات والماء ويحميها من الأمراض والآفات ؟ هل بامكان العائلة التي تعتمد على ما تزرعه

لغذائها ان تتحمل المراهنة على بذور اقل قابلية للاعتماد عليها ؟ .

ان الطريقة الوحيدة لجعل هذه البذور محايدة هي أن يمهد المجتمع الطريق ـ معطياً حقاً متكافئاً في الحصول على المعدات الضرورية لكل الزراع . واذا كان هذا يعني اعادة توزيع السيطرة على كل موارد انتاج الغذاء ، بما في ذلك اعادة توزيع الأرض ، فيمكن ان يفلح . ففي كوبا ، مثلا ، يزرع من الفصائل عالية الاستجابة ما بين ٧٥ و ٩٠ بالمائة من المساحة المزروعة أرزاً . (٢٣) وفي تايوان ، وهي كذلك بلد ذو توزيع عادل للأرض الى حد كبير ، يفوق استخدام البذور المحسنة ٩٠ في المائة، لكن حيثما كان تكافؤ الفرص يعني مجرد برنامج للقروض ، فنادراً ما كان ذلك يفلح .

وفي الصين لا يجري انتاج البذور الجديدة في محطات تجريبية مركزية بل تقوم به العائلات العادية بنفسها . (٢٤) فمعظم الكميونات تملك معاملها الخاصة لانتاج الفصائل الجديدة المطورة محلياً . ومن ثم فان تعميم التكنولوجيا الجديدة ليست مشكلة . ومنذ زمن مبكر عام ١٩٦١ كان الصينيون يهجنون بذوراً تناسب المناخ الأقل مواتاة . وقد طور الزراع الصينيون بنجاح بذوراً أعلى محصولا وكذلك أكثر قدرة على تحمل الطقس السيء وغيره من الأخطار مثل انواع الشعير التي تناسب الارتفاعات الكبيرة وانواع القمح التي تقاوم البرد . (٢٥)

ان الطبيعة تفقد حيادها فور ان يستغلها الناس . فسوف تنتج معاهد الأبحاث النخبوية بذوراً جديدة تعمل ـ على الأقل في المدى القصير ـ لصالح طبقة مميزة من الزراع التجاريين . وسوف ينتج البحث الوراثي الذي يقوم به زراع عاديون بأنفسهم بذوراً مفيدة لهم . البذرة الجديدة اذن مثل أي تطور تكنولوجي آخر ؛ واسهامها في التقدم الاجتماعي يعتمد تماماً على من يطورها ومن يسيطر عليها .

١٢
نتائج الثورة الخضراء

بالنسبة للكثير من الغرباء الذين يفكرون في ظاهرة الجوع في البلدان المتخلفة ، تبدو حقيقة أن انتاجاً أكبر يمكن ان يجلب غلالاً أرخص ، جزءاً من الحل . والخطأ هو في نسيان نقطتين : أولا ، أن كثيراً من الفقراء هم أيضاً منتجون تعتمد حياتهم جزئياً على بيع غلالهم . وثانياً ، أنه بالنسبة لأولئك العاجزين عن المشاركة في التكنولوجيا الجديدة ، لم تزد المحاصيل عادة . الا أنه مع المزيد من الوفرة ، ومع فشل السياسات الحكومية في الحفاظ على الاسعار ، فان الزراع الفقراء الذين لم تتحسن محاصيلهم يعانون من بلاء أسوأ من أي وقت مضى .

وفي اليونان تضغط هيئات القروض الزراعية على الزراع ليبذروا فصائل القمح عالية الاستجابة المستنبتة في الخارج . وكانت النتيجة في المساحات المنخفضة التي تحتلها المزارع الضخمة هي محاصيل اكبر وبذلك زاد اجمالي الانتاج اليوناني . لكن في الجبال انتجت الفصائل عالية الاستجابة من البذور محاصيلَ اقل من الفصائل التي ظل سكان الجبال يزرعونها لقرون . ومع ازدياد المحاصيل القومية (والعالمية) ، انخفضت أسعار القمح . وأمكن للمزارع التجارية الضخمة في السهول تحمل انخفاض السعر لأن حجم انتاجها كان كبيراً ومتزايداً . لكن بالنسبة للمزرعة الأفقر فوق منحدرات الجبال كان انخفاض الدخل الناشيء عن المحاصيل الأقل دائماً بمثابة الضربة القاضية ، مما أدى الى الهجرة من قرى جبلية كثيرة ، بالاضافة الى

خسارة العالم لفصائل من القمح تم انتقاؤها بطريقة غير واعية ، عبر قرون ، لتصمد في ظروف أصعب . [١]

الايجارات ترتفع

وجد ملاك الأراضي في كثير من البلدان ان بامكانهم نقل جزء من عبء نفقات الانتاج المتزايدة الى كاهل المستأجرين او الزراع بالمشاركة ، مجبرين المستأجرين فعلياً على دفع ثمن التكنولوجيا الجديدة . فمثلا مع ادخال التكنولوجيا الجديدة ، ارتفعت الايجارات النقدية التي يجب أن يدفعها المستأجرون بنسبة تتراوح بين الثلث والنصف . وتتحول الايجارات العينية للزراع بالمشاركة من القسمة التقليدية بالمناصفة بين المالك والمستأجر الى ٧٠ مقابل ٣٠ بالمائة لصالح المالك . [٢] مما يقتطع من المستأجر فعلياً مكاسب الانتاج وفي احدى مناطق الهند حيث اعتاد الزراع بالمشاركة ان يحصل على نصف المحصول ، يحصل الآن على الثلث فقط ؛ ويذهب ثلث آخر الى المالك ويذهب الثلث الباقي لدفع أنابيب المياه التي اشتراها المالك (والتي ستذهب بالطبع الى المالك فور دفع ثمنها) . [٣]

وفيما مضى كان على ملاك الأراضي التقليديين التزامات محددة جداً ومتبادلة تجاه مستأجريهم أو زراعهم بالمشاركة . ولم يكن المالك ليفكر أبداً في القاء التزاماته على كاهل المستأجرين،لكن الآن ، مع وجود عدد متزايد باستمرار من الملاك الغائبين سكان المدن ، تستبدل بالتعاملات التقليدية وجهاً لوجه علاقات لا شخصية تقوم على النقود . ويطالب الملاك بصورة متزايدة بدفع الايجار نقداً بدل الدفع عيناً . ففي الولايات الشمالية لماليزيا تدفع الايجارات النقدية في بداية الموسم . وبذلك يكون على المستأجر تدبير الايجار في أقل الاوقات

مناسبة لذلك ومن ثم فعليه ان يقترض بمعدلات فائدة مرتفعة ـ وبذلك يقل دخله الكلي وبالاضافة الى ذلك ، لا زال عليه ان يدبر الايجار حتى لو فشل المحصول .

وبنفس الاسلوب يفضل عديد من الملاك الآن دفع الأجور نقداً بدل دفعها عيناً . إلاّ ان من الأفضل للزارع ـ المستأجر ان يحوز جزءاً من المحصول عن ان يملك نقوداً ، وذلك في أوقات أسعار الغذاء المتضخمة . وقد سمعنا عن مقاطعة بالهند لا يدفع فيها الملاك الآن سوى أجور نقدية ، مفضلين أن يخزنوا الأرز ويبيعوه فيما بعد بربح ضخم . وفي عام ١٩٧٤ ، ذكرت الصحيفة الهندية **إيكونوميك آند بوليتيكال ويكلي** عن تانجافور ، بولاية تاميل نادو ، ان (جموعاً من الشرطة قد وضعت في حقول الأرز لإخماد الاضطرابات الناشئة عن رفض الملاك دفع جزء من الأجور عيناً) . (٤)

قيمة الأرض ترتفع

في البلدان التي ما زال يسمح فيها بامتلاك موارد الغذاء من أجل الربح الخاص تضافر تدفق الأموال الحكومية على شكل أعمال ري ودعم للأسمدة والآلات مع امكانيات المحاصيل الأعلى للبذور الجديدة على تحويل الزراعة الى الصناعة الأكثر نمواً في العالم . وتعد الزراعة بصورة متزايدة فرصة رابحة لطبقة جديدة من (الزراع) لديهم النقود او النفوذ لدخول الحلبة ـ أعني مقرضي النقود ، والضباط العسكريين والبيروقراطيين ، ومضاربي المدن والهيئات الأجنبية . وفي تلك المناطق التي تستهدفها (استراتيجية الانتاج) ارتفعت قيمة الأراضي ثلاثة أضعاف أو أربعة أو حتى خمسة بينما أولئك الزراع المزعومين يتنافسون على الأرض التي يعتقدون غالباً عن حق ، أنها ستصنع لهم ثروة . (٥)

وها هو التقرير الشهير لاقتصادي التنمية وولف لاديجينسكي عن كيف يشتري غير الزراع في الهند الأرض للمضاربة :

المشترون مجموعة متنافرة : بعضهم على علاقة بالأرض من خلال الروابط العائلية والبعض الآخر جديد تماماً على الزراعة . قليل منهم لديهم روبيات عاطلة جنوها من مكاسب غير معلنة ، واغلبهم يعتبر الزراعة ملاذاً من الضرائب ، وهي كذلك ، ومصدراً لكسب دخل اضافي معفي من الضرائب . والطبيب من جولوندور الذي تحول الى مزارع غير متفرغ سعيد جداً . فالأفدنة الخمسة عشر التي اشتراها منذ أربع سنوات تضاعفت قيمتها ثلاث مرات . وحسب قوله فانه دخل الزراعة (لصالح البلاد) . . . ولكن الشيء الوحيد الذي يضايقه هو هل ينجح أم لا في شراء عشر أفدنة أخرى يضع عينه عليها ـ وكم سيكون رجلا محبطاً لو أفلت منه ! وحين كنا نراقبه وهو يشرف على درس المحصول ، كان يمكن ان يكون أي شيء فيما عدا (زراع جنتلمان) [٦].

ان غير الزراع يستولون على الزراعة ليس فقط لأن الحكومة جعلت الاستثمارات مغرية بل لأن سكان المدينة الأكثر ثراءً هم بصورة متزايدة من يمكنهم الحصول على القروض او يمكنهم شراء أراضٍ مرتفعة الثمن والأدوات اللازمة لها . واذ ترتفع أسعار الأرض فان شراء المالك الصغير أو المستأجر لها لا يعود امراً بعيد الاحتمال كما كان من قبل بل يغدو مستحيلا وفي البلدان التي تضمن فيها شرعية الحيازة قانونياً اذا زرع المستأجر قطعة أرض باستمرار لعدد معين من السنين ، يناور بعض الملاك لضمان ألاّ يحصل مستأجر وهم أبداً على وثيقة قانونية بالأرض ، فالأرض الآن أثمن.ففي تانجور ، بالهند ينقل الملاك الزراع بالمشاركة من قطعة أرض الى أخرى كل عام ليمنعوا بنجاح اجراءات الحيازة تلك . [٧]

بالاضافة الى ذلك ، تزداد الضرائب مع ازدياد قيمة الأرض التسويقية ففي كولومبيا يحرض المشترون الأثرياء المحتملون لقطع الأرض الصغيرة سلطات الضرائب على اعادة تقييم الأرض وذلك للضغط على صغار الزراع . فالفلاحون الذين يعجزون عن زراعة الفصائل الجديدة من البن يجدون أنهم لا يستطيعون دفع الضرائب الأعلى ويضطرون للبيع للملاك الأكبر الذين يمكنهم عادةً تجنب الضرائب بدفع رشوة . [٨]

أناس أقل يسيطرون على أرض أكثر

تسيطر قلة تتناقص باستمرار على المزيد والمزيد من الانتاج الزراعي . وتتطور تركيبة من الاحتكار المتزايد للأرض الزراعية في الهند ، وبنجلاديش ، والمكسيك ، والفلبين ، وكولومبيا ـ وعملياً في كل البلاد التي يعني فيها (التحديث) المدعوم رسمياً الآن ان العائدات المرتفعة تنبثق من مجرد كمية الأرض التي يمكن للمرء السيطرة عليها ، وليس من كيفية تحسينه لطريقة زراعية .

ففي منطقة تاميسيس*، بكولومبيا ، قام زراع البن الميسورون القادرون على تبني فصائل البذور الجديدة بزيادة متوسط حجم ملكياتهم بنسبة ٧٦ في المائة في الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٧٠ . [٩] وبصورة مماثلة يزداد تركز الأراضي في المناطق المروية التي تدعمها الحكومة في المغرب . ففي خمس سنوات فقط . من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ ، ارتفع متوسط حجم المزارع الحديثة المملوكة للمغاربة في احدى المناطق المروية بنسبة ٣٠ في المائة . [١٠]

علامة أخرى على التركيز المتزايد لملكية الأرض هي أن أصغر الزراع يبيعون أرضهم . وبالنسبة للبعض يبدو تدهور الزارع

الصغير سوء حظ ، لكنه ، ويا للأسف ، حتمي. لكن احكام السيطرة على الانتاج الزراعي ليس حتمياً . انه ينتج من أفعال البشر بل ومن تخطيطهم ففي اوائل الخمسينات رأى كبار الزراع في ولاية سونورا المكسيكية أن أسعار الأرض على وشك الارتفاع بسبب خطط الري الحكومية الضخمة في المنطقة . فبدأوا يحتالون للاستيلاء بسعر رخيص على الأرض التي يملكها الآلاف من صغار الملاك . ولجأوا الى أصدقائهم في بنك التسليف الزراعي القومي - وهو الوكالة الحكومية التي يعتمد عليها صغار الملاك في المنطقة لبقائهم . فبدأ البنك يؤخر قروض المحصول لصغار الملاك . وفي بعض الأحيان كانوا يتلقون القروض متأخرة لدرجة ان قمحهم - اذا اخذنا مثلا واحداً - كان عليه ان يُزرع خارج الموسم ، وهكذا فشل خلال عدة أعوام . وارتفعت مصروفات صغار الملاك بدرجة حادة ، وشهدوا عدة سنوات من الكوارث . ثم جاءت الضربة القاضية : فقد استولت الحكومة على كل الملكيات ذات القروض الكبيرة للوكالات الفيدرالية . وهكذا نجح كبار الزراع . وانتهت غالبية صغار الملاك في احدى القرى الى بيع أراضيها بنحو عُشر ثمن السوق لإثنين من أكبر الملاك وأقواهم نفوذاً سياسياً في الولاية(١١) .

خلق المعدمين

في بعض المناطق يسعى ملاك الأراضي الى اخراج مستأجريهم من الأراضي ويرى الملاك في ذلك مزايا عديدة فهم على سبيل المثال ، يتخلصون من مستأجرين قد يطالبون بالأرض في ظل حركة اصلاح تنادي بالأرض لمن يفلحها . وعلاوة على ذلك يجد كبار الملاك ان من الأربح ان يقوموا بميكنة الانتاج او الاستفادة من العمال المؤقتين الذين ليست لديهم مطالب في الأرض او المحصول . وقد استنتجت دراسة للبنك الدولي حول حجم المزارع في اقليم البنجاب الهندي

خلال الستينات ان المزارع التي جرت مكينتها قد نمت بمتوسط قدره ٢٤٠ في المائة خلال فترة ثلاث سنوات ، ويرجع ذلك أساساً الى ان الملاك قرروا زراعة الأراضي التي كانوا يؤجرونها سابقاً . [١٢] وكان مكسب مالك الأرض ـ الدخل المادي الأعلى ـ هو خسارة المجتمع حيث لم يعد عدد ضخم من المستأجرين قادرين على استئجار الأرض التي يحتاجونها لاعالة انفسهم . ففي الهند عام ١٩٦٩ ، كانت توجد ٤٠ ألف قضية طرد مرفوعة ضد الزراع بالمشاركة في ولاية بيهار وحدها و ٨٠ ألفاً في كارانتيكا (بولاية ميسور) . [١٣]

وبينما يتم احكام السيطرة على الأرض ويجري طرد المزيد من المستأجرين يتزايد عدد العمال المعدمين . وفي كل الدول المتخلفة غير الاشتراكية الآن فإن ما بين ٣٠ الى ٦٠ في المائة من الذكور الريفيين البالغين معدومون . وفي المكسيك في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ زاد عدد العمال المعدمين بمعدل أسرع بكثير من زيادة السكان ، من ٢,٣ الى ٣,٣ مليون . [١٤] وفيما بين ١٩٦٤ و ١٩٧٠ ازداد عدد العائلات المعدمة في كولومبيا اكثر من الضعف . [١٥] وخلال فترة الخمس عشرة سنة التي تبدأ عام ١٩٥١ تضاعف عدد العمال المعدمين في بنجلاديش مرتين وربع مرة . [١٦] وفي الهند في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧١ ، ازداد عدد العمال الزراعيين بما يفوق ٢٠ مليوناً (أي بنسبة ٧٥ في المائة) . وفي نفس الفترة تناقص عدد الزراع بنسبة ١٥ مليوناً (أي بنسبة ١٦ في المائة) . ولا يتضمن أي من هذه الأرقام المفزعة ملايين اللاجئين المعدمين الذين لا يجدون عملا في الريف فينخرطون في بحث يائس عادةً عن العمل في المناطق الحضرية .

هكذا يتزايد عدد المعدمين بينما تتقلص الأعمال الزراعية . وتقليدياً في عديد من البلدان كان أفقر الفلاحين المعدمين ينالون هم

انفسهم جزءاً من المحصول . ففي الهند وبنجلاديش ، وباكستان ، واندونيسيا كان المالك الكبير يحس فيما مضى بأنه ملتزم بالسماح لكل من يشاء الاشتراك في الحصاد بالاحتفاظ بسدس ما يحصده ولهذا فحتى افقر الفقراء كان متأكداً من العمل لقاء بضعة أكياس من الغلال . أما الآن مع ازدياد احتمال المبيعات المربحة ، يرفض المقاولون الزراعيون الجدد الالتزامات التقليدية للمالك تجاه الفقراء . ومن الشائع الآن للملاك ان يبيعوا المحصول في الأرض لمقاول غريب قبل الحصاد . وبامكان هذا الغريب ان يبحث عن أرخص عمالة بلا أية التزامات محلية حتى لو جلب عمالا من المناطق المجاورة .

وفي جاوا كان يسمح للعمال المعدمين بشغل الأراضي الجافة خارج الموسم ليزرعوا فيها المنيهوت والخضروات . ولكن مع ادخال بذور الأرز الجديدة اصبح الملاك يهتمون الآن بري الأرض للانتاج على مدار العام للاسواق التجارية ومن هنا لم يعد هؤلاء الشاغلون يجدون الترحيب .

التقليل من شأن النساء

عملية ابعاد الريفيين عن السيطرة على موارد انتاج الغذاء التي وصفناها لتونا ، تعاني النساء عادة من ضرر مزدوج : فالطلب على النساء يزداد بينما تتضاءل سيطرتهن الفعلية على موارد العائلة . [١٧] اذ يقل لدى العائلة من ارض تنعدم ويضطر الرجال اكثر فأكثر الى البحث عن العمل المأجور بعيداً عن المنزل . ولا بد عندئذ للنساء اللائي كن يجهدن تقليدياً في زراعة مجموعة من المحاصيل قرب المنزل باعتبارها رصيد طعام العائلة ان يتولين الآن المسئولية وحدهن وذلك عادةً بأرض أقل وموارد مالية أدنى .

وعلاوة على ذلك ،.ومع انتشار الزراعة التجارية فان الخدمات الحكومية المحلية والقروض وعضوية تعاونيات التسويق تصبح الآن بصورة ساحقة الى الرجال وليس الى النساء . كذلك فان الدخل يسيطر عليه الرجال بدرجة كبيرة . ومع نقصان سيطرة النساء على موارد العائلة ، يذهب الدخل النقدي الجديد عادةً الى ما وصفه عالم اجتماع ريفي بأنه (سلع نمط العزوبية) - أجهزة الراديو ، وساعات اليد ، أو الدراجات . وحتى اذا استخدم الدخل النقدي الناتج عن بيع المحصول التجاري في غذاء العائلة فليس من المرجح ان تكون له قيمة غذائية مساوية للغذاء المنتج منزلياً .

ضرورة الثورة الخضراء

كانت الثورة الخضراء تمثل تاريخياً اختيارا لزراعة فصائل من البذور تنتج محاصيل عالية في ظل ظروف مثلى . كان اختياراً لعدم البدء بتطوير بذور اكثر قدرة على تحمل الجفاف او الآفات . وكان اختياراً لعدم التركيز أولا على تحسين الطرق التقليدية لزيادة المحاصيل ، مثل الزراعة المختلطة . وكان اختياراً لعدم اجراء تطوير تكنولوجيا منتجة كثيفة العمالة ، ومستقلة عن الامداد الخارجي بالمعدات . وكان اختياراً لعدم التركيز على تدعيم الوجبات المتوازنة التقليدية من الغلال والبقول .

بالاضافة الى ذلك وعلى ضوء كل هذه (الدروب غير المتّبعة) لا بد لنا أن نسأل أنفسنا هل تنسينا لهفتنا على احتضان الجديد ، واندفاعنا الى توسيع مدى المعرفة والسيطرة الانسانية ، ان تعمل على تطبيق الحكمة الجماعية التي توارثناها من قبل ؟ هل منعنا انبهارنا بالعلم عن معالجة المشكلات الأصعب بما لا يقارن للتنظيم الاجتماعي والممارسات الزراعية للزراع الحقيقيين ؟ اذ بالنسبة للأغلبية

الجائعة ، لا تعني بذور(المعجزة)شيئاً بدون السيطرة على الأرض ، والماء ، والأدوات ، والتخزين ، والتسويق .

وتتضمن سلسلة من الدراسات الرئيسية التي تعد الآن لمنظمة العمل الدولية وثائق تثبت انه في دول جنوب آسيا السبع التي تضم ٧٠ في المائة من تعداد السكان الريفيين في العالم المتخلف غير الاشتراكي اصبح فقراء الريف أسوأ حالا مما كانوا عليه منذ عشر أو عشرين سنة مضت . وتلاحظ الدراسة الموجزة بسخرية ان (ازدياد الفقر لم يرتبط بنقص في انتاج الحبوب للفرد ؛ وهي المكون الرئيسي لوجبة الفقراء) . بل ارتبط بارتفاع في هذا الانتاج وها هي ذي امثلة نمطية :

● الفلبين : رغم حقيقة ان الانتاج الزراعي قد ازداد بنسبة ما بين ٣ و ٤ في المائة سنوياً خلال الخمسة عشر أو العشرين عاماً الأخيرة ، فإن خمس العائلات الريفية تعاني من انخفاض هائل ومطلق في مستويات المعيشة ، وتزايدت سرعة هذا الانخفاض خلال اوائل السبعينات . وفي عام ١٩٧٤ انخفضت اجور الزراعة اليومية الحقيقية الى نحو ثلث ما كانت عليه عام ١٩٦٥ . (١٨)

● بنجلاديش : بين ١٩٦٣ و ١٩٧٥ ، ازدادت نسبة العائلات الريفية المصنفة على انها فقيرة فقراً مطلقاً بأكثر من الثلث وتلك المصنفة على أنها بالغة الفقر خمسة أضعاف . لكن نحو ١٥ في المائة من العائلات الريفية في بنجلاديش تمتعت بدخول حقيقية أعلى بصورة ملحوظة عام ١٩٧٥ . (١٩)

● سري لانكا : رغم ارتفاع دخل الفرد بين ١٩٦٣ و ١٩٧٣ ، انخفض استهلاك الأرز بالنسبة للجميع فيما عدا الطبقة التي تتمتع بأعلى دخل وعانى كل العمال من انخفاض في اجورهم الحقيقية فيما

عدا عمال الصناعة والتجارة الذين بقيت اجورهم الحقيقية ثابتة[٢٠]

أين ذهب كل الغذاء

في عديد من البلدان أدت الاستثمارات الرأسمالية الضخمة التي خصصت لتحديث الانتاج الى زيادة فعلية في محاصيل كثير من الزراع الميسورين . لكن ماذا حدث لأغلبية الانتاج الزائد ؟

● بعضه يذهب الى المجموعات الحضرية ذات الدخل المتوسط والمرتفع . ففي بلدان مثل الفلبين وامكسيك أفاد الانتاج الزائد الصناعيين الناشئين وشركاءهم الأجانب الذين يريدون توفير الغذاء الرخيص للعمال في صناعات المدن لكي يبقوا الأجور منخفضة . كما ساعد اجمالي زيادات الانتاج النخبات الحكومية التي تخشى القلاقل في المدن مثل مظاهرات الغذاء في المدن المكسيكية خلال الاربعينات ـ اذا لم يتم الحصول على غذاء كافٍ من المناطق الريفية .

● بعضه يحول الى منتجات ترفيه لا يقدر على شرائها الفقراء . فقد تعاونت حكومتا الولايات المتحدة والباكستان مع شركة كورن برودكتس ومقرها نيوجرسي لتحسين محاصيل الذرة الباكستانية ـ وهي تقليدياً الغذاء الأساسي الذي يزرعه فقراء الريف . وقد زادت البذور المهجنة وغيرها من المغذات المحاصيل بالفعل . الاّ أن الذرة الآن هي محصول نقدي يزرعه عدد قليل نسبياً من كبار الزراع لتصنيع مادة تحلية أساسها الذرة تستخدم في أشياء مثل المشروبات الغازية .

● بعضه يستخدم غذاءً للماشية لانتاج اللحم الذي لا تقدر على شرائه أغلبية السكان المحليين .

ففي عام عام ١٩٧١ ، نصح أحد تقارير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) دول العالم الثالث بشأن مشكلة كيفية التخلص من (فائض) الغلال الناتج من نجاح حملات انتاج الثورة الخضراء . واقترحت منظمة الاغذية والزراعة استخدام نسبة أكبر من القمح لتغذية الحيوانات او التحول الى زرع الغلال الخشنة الاكثر ملاءمة للماشية من القمح والأرز . هل يمكن أن يكونوا جادين ؟ كانت منظمة الأغذية والزراعة تنصح بلداناً لديها أخطر مشكلات سوء التغذية في العالم بأن تعالج مشكلة الفائض المزعومة بزيادة اطعام الماشية !

في عام ١٩٧١ كان ثلثا أرز الثورة الخضراء بكولومبيا يذهب لاطعام الماشية أو لانتاج البيرة . وأتاحت زيادة محاصيل الأرز المادة الخام لبدء صناعة تسمين الدواجن . فهل يعني هذا ان سيئي التغذية بكولومبيا سيأكلون الدواجن ؟ بالنسبة لأكثر من ربع عائلات البلاد ، يعني مجرد شراء رطلين من الدواجن أو « دستة » من البيض مكسب أسبوع كامل أو أكثر . ويذهب معظم انتاج البيض الزائد الى المأكولات المصنعة مثل الوجبات الخفيفة والمايونيز التي تبيعها شركات الغذاء المتعددة الجنسية لنخبة المدن . [٢١]

● بعض الانتاج الزائد يصدر .

بينما يجري إبقاء غالبية الناس أفقر من أن يشكلوا سوقاً محلية ويجري جعل الزراعة معتمدة على المعدات الأجنبية مثل الأسمدة والآلات يجري تدعيم التركيبة الاستعمارية للانتاج من أجل التصدير بحثاً عن أسواق مجزية وعن العملة الأجنبية اللازمة لدفع المعدات المستوردة . فالهند تصدر انواعاً ممتازة من البطاطس الى بلدان مثل السويد والاتحاد السوفييتي ، إلاّ أن كمية البطاطس المتوفرة للشعب

الهندي قد خفضت بنسبة ١٢ في المائة بـين ١٩٧٢ و ١٩٧٤ . (٢٢) وتصدر أمريكا الوسطى ما بين ثلث ونصف انتاجها من لحم البقر الى الولايات المتحدة وحدها .

● بعض الانتاج الزائد يلقى ببساطة الى القمامة .

فالفواكه والخضروات المنتجة في امـريكا الوسطـى للتصـدير الى الولايات المتحدة تمنع في كثير من الأحيان من دخول سوق مشبَّع أو تفشل في تحقيق معايير الولايات المتحدة في (النـوعية) ـ الحجـم ، واللـون ، والنعومـة . ولما كان السـكان المحليون ومعظمهـم معدمون ، أفقر من أن يشتروا أي شيء فإن ما يبلغ ٦٥ في المائة من الفواكه والخضروات المنتجة طبقاً لاحـدى الدراسـات ، لا بد من القائها في القمامة بالمعنى الحرفي للكلمة أو اطعامها للماشية (التي تصدر بدورها) حيث يمكن ذلك . (٢٣)

ان اغفال اعادة توزيع السيطرة على موارد الانتاجية والتركيز بدلا من ذلك على تقدم انتاج الزراعة التجـاريين قد حدد الى أين يمضي الانتـاج . ولما كانـت أية زيادة في الانتـاج لا يقابلهـا زيادة جمهـور المشترين ، فإن انتاج الطعام مهما بلغ سوف ينتهي الى نخبة حضرية أو الى سوق تصدير ، أو لعمل منتجـات الماشية التـي لا يمـكن ان يشتريها سوى الميسورين .

قانون أساسي للتنمية

يعتبـر الكثـيرون الثـورة الخضراء تحـديداً تكنيكياً ويرون انهـا باعتبارها كذلك يجب ألا يتوقع منها حل المشكلات الاجتماعية . لكن ما وجدناه هو أنه لا يمكن الفصل بين التجـديد التـكنيكي والتغـير

الاجتماعي . فاحد القوانين الأساسية للتنمية هو أن ادخال اية تكنولوجيا مربحة الى مجتمع يتفشى فيه التفاوت في القدرات (النقود ، وملكية الأراضي ، والنفوذ ، والحصول على القروض) يؤدي الى تردي اوضاع الأغلبية الأقل قدرة بطريقة مؤسفة . ويزيد الميسورون والأقوياء في مجتمع ما من اثراء انفسهم على حساب الخزانة اللقومية وفقراء الريف . وبينما يكتسب الميسورون أصلا المزيد من السيطرة على عملية الانتاج يصبح أغلبية الناس هامشيين ، وفي الحقيقة ، خارجين تماماً عن عملية الانتاج الزراعي . وفي تلك المجتمعات تكون المهمة الوحيدة التي يؤديها وجود اعداد احتياطية من الاغلبية الفقيرة هي ابقاء اجور من يجدون عملا منخفضة . وباستبعادهم من الاسهام في الاقتصاد الزراعي لا تعود من المنتفعين به ، فاستبعادها من الأنتاج يعني استبعادها من الاستهلاك . ويعرف العامل الذي يعمل لقاء ستة وثلاثين سنتاً يومياً في بيهار في الهند هذه الحقيقة جيداً : (اذا لم تكن تملك أي أرض فلن تجد أبداً ما يكفي لغذائك) ، حتى اذا كانت الأرض تنتج جيداً) هذا ما يقوله . (٢٤)

ان الثورة الخضراء لم تكسب لنا وقتاً . "والتحديث" القائم على أبنية اجتماعية قمعية يوطد دعائم الطبقات المالكة التي تتمتع الآن بمكانة افضل ولديها استعداد اقل للمشاركة في ثروتها المكتسبة حديثاً . وهكذا فان التركيز فقط على زيادة الانتاج ، دون مواجهة مشكلة من يسيطر ومن يشارك في عملية الانتاج اولا ، يعقد المشكلة فعلا ، اذ يجعل غالبية الناس أسوأ مما كانت عليه . وبالمعنى الحقيقي وهكذا فان فكرة اننا نتقدم هي أكبر العوائق أمامنا بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة فلا يمكننا ان نتقدم الى الأمام - أي لا يمكننا اتخاذ الخطوة

الأولى نحو المساعدة في تحسين رفاهية الأغلبية الساحقة من فقراء العالم ـ ما لم ندرك بوضوح اننا الآن نسير الى الوراء .

في معظم البلدان النامية كان لدى الريفيين تقليدياً ثقة قليلة في الحكومات القومية-كانت السياسات الحكومية ينظر اليها عادةً بشك وربما عن وجه حق . . . ولكن الريفيين بدأوا ينظرون الى هذه الحكومة بمزيد من الثقة ، ويشعرون بدرجة ما على الأقل ، أنها حكومتهم . بهذه الطريقة ، يمكن ان يقال عن الثورة الخضراء أنها تساهم أيضاً بطريقة بناءة في الأستقرار السياسي .

جورج هارار ، رئيس مؤسسة روكفللر في عرضه وتقريره السنوي ، ١٩٧٠ .



١٣

تقويض أمن العالم الغذائي

لن يكون هناك أمن غذائي حقيقي ، مهما بلغ الانتاج ، ما دامت موارد انتاج الغذاء يسيطر عليها اقلية ضئيلة ، وتستخدم فقط لاثرائها . ففي مثل هذا النظام سيتحقق الربح الأكبر دائماً من تلبية مطالب أعمال اولئك الذين يمكنهم دفع أكبر ثمن ـ وليس الجوعى .

واليك ما نعنيه : فاذا كان رجال اعمال المزارع في كولومبيا يجدون ان بامكانهم كسب المزيد من النقود بزراعة علف الماشية لمصنعين مثل « رالستون يورينا » اكثر مما يكسبون من زراعة نبات مثل الفول ، فانهم سيزرعون العلف . وحين يكتشف زارع تجاري مكسيكي في « سينالوا » ان بامكانه كسب نحو عشرين ضعفاً من زراعة الطماطم للتصدير بالنسبة الى زراعة القمح ، فالأرجح انه سيتحول الى زراعة الطماطم . واذا وجد كبار الزراع في امريكا الوسطى والجنوبية ، أن زراعة الازهار للتصدير تجلب لهم ، بحا اكبر مما تجلبه زراعتهم الذرة للناس المحليين فانهم سيزرعون الأزهار .

وفي رحلة بحث في شمال غرب المكسيك ، صادفنا عدة معامل تقطير حديثة الانشاء لانتاج البراندي من الكروم ، التي تزرع في الآف الافدنة المروية ، وهى الارض التي كان يمكن للناس المحليين زراعتها بغذاء مغذٍ . وفي اليوم التالي اوضح لنا رئيس أبحاث الحبوب في مركز ابحاث قريب ترعاه الحكومة ، أن المزارع في المنطقة يكسب نحو ٥٠٠ دولار من الفدان ، بزراعة الكروم ، أي اكثر أربع مرات من القمح .

وفي بلد مثل المكسيك ، حيث ازدادت وفيات الاطفال المبكرة بسبب سوء التغذية بنسبة ١٠ في المائة خلال السنوات العشر الماضية ، تناقصت المساحة المخصصة لزراعة محاصيل الغذاء الاساسية ـ الذرة ، والقمح ، والبقول ، والأرز ـ بنسبة ٢٥ في المائة ، خلال نفس الفترة . وليس مستغرباً إذن ، أنه في الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ ، اضطرت المكسيك الاستيراد ١٥ في المائة من الذرة اللازمة لها ، و ٢٥ في المائة من القمح ، و ٤٥ في المائة من فول الصويا .

ان المكسيك مثال بارز على دولة قطعت شوطاً كبيراً في ائتمان كبار االزراع التجاريين على مواردها الزراعية . والنتيجة ؟ كان على الحكومة عملياً أن ترشوا الزراع الذين تم (تحديثهم) لجعلهم يواصلون انتاج المحاصيل الاساسية للسوق الوطني ؛ فقد كان على الحكومة ان ترفع ضمانات السعر بالنسبة ١١٢ في المائة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، وحتى عندئذ ! انخفضت نسبة الأراضي التي تزرع الاغذية الاساسية . وبسبب السيطرة المحكمة لقطاع الزراعة التجارية على الانتاج ، استطاع كبار الزراع التجاريين استخدام التهديد بتقليل الانتاج للحصول على اسعار اعلى تدعمها الحكومة . وفي بعض الاحيان نفذوا تهديداتهم ـ متحولين الى زراعة محاصيل العلف أو محاصيل التصدير ـ حتى تم زيادة الدعم الذي تقدمه الحكومة لزراعة غذاء أساسي بدرجة كافية . كذلك فان الامن الغذائي لبلد يسيطر فيها كبار الزراع التجاريين فعلياً على انتاج الغذاء مهدد الى الابد لسبب آخر : فكبار الزراع يمكنهم حجب الغذاء عن السوق في فترات ارتفاع الأسعار ، توقعاً لأرباح أعلى فيما بعد . أن ائتمان نخبة مدللة على الزاد الغذائي لدولة ، هو في الواقع اختيار خطر وباهظ الثمن .

ما هي درجة تعرض نظام زراعي للأخطار الطبيعية ؟

هل يمكننا قياس الأمن الغذائي باجماليات الانتاج ، اذا كانت القاعدة الزراعية التي تنتج المكاسب هي نفسها مهددة ؟

لنضع في الاعتبار هذه الاحداث المنفصلة ظاهريا :

● **اندونيسيا : ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥** : خربت على الأقل مساحة ٥٠٠ الف فدان من الأراضي المزروعة ارزاً ، بالفصائل الجديدة بسبب مرض فيروسي نشرته أوبئة من الحشرة النطاطة[١] ، (ومنذ ذلك الحين بدأت اندونسيا برنامجاً يستهدف الاستعاضة عن الفصائل عالية الاستجابة بالأنواع المحسنة محليا .)

● **الفلبين ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢** : بلغ فيروس التنجرو الذي يصيب الأرز مستويات وبائية في حقول أرز الثورة الخضراء[٢] .

● **زامبيا، في السبعينات** : أصابت كارثة اخذت شكل فطر حديث الاكتشاف يسمى فوساريوم أنواع الذرة الجديدة المهجنة التي يزرعها الزراع التجاريون ، بينما نجت محاصيل الذرة التقليدية للفلاحين من الهجوم[٣] .

ماذا تكشف عنه هذه الامثلة لخسارة المحاصيل بسبب الأمراض والآفات ؟

أن حقول الثورة الخضراء عادة أكثر عرضة للاصابة من الحقول المزروعة بالطرق التقليدية ببذور مطورة محلياً . لماذا ؟ جزء من السبب ببساطة ، هو أن الاحواض الاكثر كثافة في حقول الثورة الخضراء تقدم طعاما أكثر وفرة للآفات . كذلك يقدم الحصاد المتعدد الذي تتيحه البذور الجديدة ، الأسرع نمواً ، غذاءً أكثر انتظاماً على

مدار العام . وبالاضافة الى ذلك ، فقد هجنت البذور الجديدة مع وضع الأولوية المطلقة لانتاج اكبر محصول ممكن ، لا لمقاومة الأمراض والآفات .

ويتعقد خطر خسارة المحاصيل لانه ، بينما تمثل البذور الجديدة فرصاً جديدة للأمراض والآفات ، فان الممارسات التقليدية الفعالة في مواجهة هذه المشكلات تصبح من ضحايا الثورة الخضراء . فتاريخيا ، كانت زراعة الأرز تقتضي اغراق الحقول بالمياه لبضعة اسابيع كل عام ، وبذلك تغرق آفات عديدة . ولكن لسوء الحظ ، فأن التوقيت الدقيق للبذور الجديدة لا يتيح عادة هذه الممارسة . كذلك فإن تبادل زراعة محصول غذائي ، مع محصول يقوي التربة (ويسمى الاخصاب الاخضر) هو وسيلة تقليدية مجرّبة للسيطرة على الآفات ، بانتزاع النباتات التي تتغذى عليها لفترة موسم . وكان هذا التقليد منتشرا حتى في الولايات المتحدة الى وقت قريب . لكن مع تزايد استخدام الاسمدة الكيمائية . اصبح الاخصاب الاخضر « موضة » قديمة . والخوض كذلك ممارسة اخرى في طريق الانقراض . (واذا كنت تتساءل ، فالخوض يعنى استخدام الجاموس ليخوض في الحقول لكي يعمل على تهوية التربة ، ويزيد الاحتفاظ بالماء ، ويدوس الاعشاب ، ويقضي على الحشرات[٤] .)

واخيراً ، فإن التجانس الوراثي للبذور الجديدة المزروعة على مساحات كبيرة ، يعنى انها أكثر تعرضاً لخطر الاوبئة . ومنذ بضعة اعوام ، أدركت الولايات المتحدة لمحة ما يعنيه ذلك . ففي عام ١٩٧٠ ، اكتسح وباء أوراق الذرة الجنوبي الضخم ٥٠ في المائة أو اكثر ، من المحصول في عديد من ولايات الساحل (بنسبة ١٥ الى ٢٠ في المائة من اجمالي محصول الذرة المحلي) والمثل الاكثر

مأساوية ، هو وباء البطاطس الايرلندي ، الذي مات خلاله اكثر من مليون شخص في اربعينات القرن الماضي . ويعتقد العلماء الآن ان المشكلة الكامنة ، هى نقص التنوع الوراثي في محصول البطاطس .

واليوم فإن كل القمح القزمي للثورة الخضراء* (الذي يمثل الآن ٢٠ في المائة من كل القمح المزروع) يرجع الى نبات اصلى واحد . ونفس الشيء يصدق على فصائل الأرز القزمية . وهكذا لو كانت جينات النباتات الاصلية التي تجعلها قزمية ، مرتبطة بقابلية ملازمة للتعرض لأحد امراض النباتات ، مثل بثرة العصافة** ، أو تعفن الذرة ، أو سنّاج كارتال (هذه اسماء حقيقية !) ، لأصبحت الثورة الخضراء سوداء بين عشية وضحاها .

واذن فيمكن ان تكون البذور الجديدة أكثر تعرضاً للهجوم . بسبب الاحواض الاكثر كثافة ، والمحصول المتعدد ، والتجانس الوراثي ، . ومن ثم فإن الابحاث الحالية على النبات تكرس تركيزاً أكبر على التهجين من أجل المقاومة . لكن المشكلة اعقد بكثير من مجرد العثور على بذرة تقاوم أمراض اليوم . فالطبيعة ليست ساكنة . والآفات والأمراض تتكيف باستمرار .

ويعتقد العلماء من امثال الدكتور هـ. جاريسون ويلكس ، وهو خبير بواراثيات الذرة في جامعة ماساشوستس ، أن الامر مجرد مسألة وقت فقط ، قبل حدوث طفرة من مرض حالي ، تسمح له بمهاجمة أنواع البذور الجديدة . ويقول ويلكس ، تتكيف كل من النباتات والامراض التي تهاجمها دائما ، أحدها مع الاخر في حالتها البرية

---

* « القزمى » تشير الى خاصية قصر النباتات التي تمنعها من الاستطالة الى أعلى حتى حين تجعل محاصيلها الأوفر قمتها أكثر ثقلاً .

** العصافة : احدى قنابتين (ورقة مستدقة) تحيطان بالسنبلة ـ م .

خلال عملية تطورية . فالأمراض تحدث فيها طفرة لأشكال جديدة من الهجوم ، والنباتات لاشكال جديدة من المقاومة ! لكنه يحذر ، (انه في ظل الزراعة الحديثة ، لم تعد النباتات تحدث طفرة ، بل تجري زراعتها من بذور جديدة كل عام ، من اجل محاصيل مرتفعة مستمرة . **الاّ أن طفرة الأمراض لا يمكن وقفها**[٥]) .

هذه الحتمية لن تكون بهذه الخطورة لو كان باستطاعتنا دائما ان نهرع الى المعمل لننتج فصيلة جديدة ـ محتفظين بخطوة سابقة على الطبيعة ، وخاسرين محصولا واحداً على الاكثر . لكن تطوير فصيلة مقاومة يستغرق وقتاً . فهل يستطيع العالم أن ينتظر ما بين عشرة وعشرين جيلاً من البذور ، أي اربع أو خمس سنوات ، للحصول على هجين مقاوم ؟[٦] واضح ، أن الاجابة بالنفي .

بالاضافة الى ذلك ، فإن هذا السيناريو يفترض استمرار وجود المادة التي يمكن دائماً لمربي النبات الحصول منها على فصيلة جديدة مقاومة . لكن هل ستظل موجودة ؟ لقد تحدثنا هنا في الباب الخامس عن التحول الاجتماعي والاقتصادي للزراعة . لكن ماذا عن التحول في زراعة العالم فيما يتعلق بالنباتات ذاتها ؟ ماذا سيحدث عندما تخترق الزراعة التجارية ، المقننة وفق معايير ، كل ركن من أركان الأرض ؟

لقد زرع الجنس البشري تاريخيا ما يفوق ٣٠٠٠ نوع من النباتات من أجل الغذاء ، وحوالي نصف هذا العدد بكميات كافية للتجارة . واليوم ، في تضاد صارخ ، يوجد خمسة عشر نوعا فقط ، تضم الأرز ، والذرة ، والقمح ، والذرة الصفراء ، والشعير ، وقصب السكر ، والبنجر ، والبطاطس ، والبطاطا ، والمنيهوت ، والفول

الشائع ، وفول الصويا ، والفول السوداني ، وجوز الهند ، والموز ، تغذى فعلياً العالـم بأسره ، وتقـدم من ٨٥ ـ ٩٠ في المائـة من كل الطاقة البشرية . ومـن بـين تلك ، فإن ثلاثـة نباتـات فقـط ، هى القمح ، والارز ، والذرة تقدم الآن ٦٦ في المائة من محصول العالم من الحبوب[٧] .

والآن وبالاخص مع وجود نباتات قليلة يمكننا الاعتماد عليهـا ، فإن الحفاظ على التنوع الوراثي داخل هذه الانواع ضروري الى أقصى حد . فالتنوع الوراثي ، كما رأينا ، ضروري لمنع القضاء بالجملـة على محصول تكون فيه كل النباتات عرضة للاصابة بنفس المرض ، وهو اساسى كذلك باعتباره المخزن الذي يزودنا بالمادة التـي نهجـن منها الفصائل الجديدة المقاومة . وميراث التنوع الوراثـي لم يُوزّع بانتظام في كل اجزاء الأرض . ففـي العشرينـات ، اكتشف عالـم وراثة النبات ن. أ. فافيلوف ، ثمانية مراكز رئيسية ، وثلاثة مراكز فرعية للتنوع الشديد في الجينات ، كلها تقـع في البلـدان المتخلفـة (على طول مدار السرطان ومدار الجدي) ، في اقاليم جبلية معزولة بأراضٍ منحدرة أو موانع طبيعية أخرى . ولا تمثل هذه المراكز سوى واحد على اربعين من أراضي العالم الزراعية ، لكنها كانت مصدر كل نباتاتنا الغذائية تقريبا . ومن هذه المستودعات الطبيعية جاء كثير من أثمن الأنواع والجينات التي استخدمها علماء وراثة النبات خلال الخمسين عاماً الاخيرة[٨]

وحتى الآن ظل العلماء يلجـأون الى هذه المناطـق ذات التنـوع الوراثي للحصول على بلازما جرثومية ليهجنوا بهـا المقاومـة . لكن هذا التنوع لم تجر ابداً حمايته بصورة مناسبة . فقد كانت مجموعات المواد الجينية تفقد عادة حين يستبعدها العلماء بعد العثور على الجينات

التي تخدم هدفهم المباشر . وفجأة ساءت المشكلة في السبعينات بصورة درامية . ويصف ذلك عالم وراثة النبات ، ويلكس بقوله : (اننا نكتشف ان الزراع المكسيكيين يزرعون بذرة مهجنة من شركة بذور في الغرب الأوسط الأمريكي ، والزراع في التيبت يزرعون الشعير من محطة تهجين نبات اسكندنافية ، والزراع الاتراك يزرعون القمح من برنامج القمح المكسيكي .)ويستنتج ،(كل واحدة من هذه المناطق التقليدية للتنوع الوراثي تتحول بسرعة الى منطقة بذور متجانسة .)[9]

وفور ادخال الفصائل الأجنبية ، يمكن ان تنقرض الفصائل المحلية خلال عام واحد لو استهلكت البذور ولم تحفظ . يقول الدكتور ويلكس ، (حرفيا ، يمكن لتراث وراثي دام الف سنة ، في وادٍ معين ، ان يختفي في صحن واحد من الثريد[10]) .

ويذهب البعض الى ان ضماننا ضد « انقراض » الجينات سوف تكمن في اقامة بنوك البذور التي تكون خزانات للتنوع الوراثي . لكن بنوك البذور هى الاخرى عرضة للخطر لسوء الحظ . فقد ضاعت الى الا بد مجموعة ضخمة من بيرو من بلازما الذرة الجرثومية ، وهى احدى اكبر مجموعات امريكا الجنوبية ، حين توقفت المضخات التي تدير الثلاجات التي كانت محفوظة فيها . !

كذلك فان مركز أبحاث الذرة بالمكسيك ، الذي انتج البذور الاصلية للثورة الخضراء ، خسر باهمال بعض مالديه من بلازما الذرة الجرثومية التي لا تعوض ، والتي جمعت خلال الاربعينات[11] . ومازال لدى بنجلاديش نحو ١٢٠٠ فصيلة تقليدية مختلفة من الأرز ، ولدى اندونيسيا ٦٠٠ . فبأي قدر من الفعالية يمكن حماية هذا التنوع الوراثي ، اذا اخذت بعيدا عن الحقل لحفظها في

التخزين البارد لبنك بذور ؟ ان من البدائل التي يقترحها عديد من العلماء لبنوك البذور ، ايجاد معازل طبيعية منتقاة بعناية في كل انحاء العالم ، يمكنها الحفاظ على مجموعات حية في الحقول .

لكن طالما بقى مثل هذا البحث حكرا على قلة من الشركات بصورة اساسية ، فإن المرء يتساءل ما الاجراءات الوقائية التي ستتخذ . وبالفعل فان شركة بيونير هاى - بريد انترناشيونال ، وشركة دي كالب للأبحاث الزراعية ، تنتج ٥٥ في المائة من سوق الذرة المهجنة . وهاتان الشركتان ، بالاضافة الى ست شركات أخرى ، تسيطر تقريباً على كل تطور وتسويق الهجائن[١٢] . فهل يمكن توقع ان تساعد هذه الشركات على الحفاظ على كنوز حية من التنوع الوراثي ، يمكن ان تساهم فيها كل الدول ؟ أم انها ستحفظ بحوثها الوراثية من المنافسين ، ولا تطور سوى الفصائل الاكثر مبيعاً ؟

ما درجة اكتفاء النظام الزراعي بذاته ؟

هذا هو المقياس الثالث للأمن الغذائي الحقيقي . ولقياس درجة اكتفاء نظام زراعي ما بذاته ، لا بد للمرء اولاً أن يعرف من يسيطر على معدات الزراعة الضرورية لجعل الارض منتجة . ولنأخذ على سبيل المثال ، بذور الذرة المهجنة الجديدة . فنظرا الى ان البذور لا تتكاثر بصورة مكتملة ، فان الفلاحين الذين يوفرون بذوراً من محصول للزراعة التالية ، يجدون أن محاصيلهم ونوعيتها ينخفضان بصورة كبيرة . ومن ثم فإن الزراع - بمجرد ان يتورط في نظام البذور المهجنة - يكون معتمداً على مَدٍّ جديد من البذور موسماً إثر آخر . وهذه البذور تأتي الآن اساسا من شركات خاصة قادرة على انتاجها

من خلال عملية تلقيح متحكمٍ فيها . وقد طورت وزارة زراعة الولايات المتحدة لتوها بذوراً تسمى هجائن ذاتية التوليد ، سوف يتمكن الزراع من استخدامها عاماً بعد آخر ، دون مشتروات جديدة من شركات البذور[١٣] ، ويقال لنا أن من غير المحتمل ان تحذو كبرى شركات البذور حذو، هذا التطور اذ أن كل نظام مبيعاتهم سيصبح مهدداً .

كذلك فإن الاعتماد على الاسمدة الكيميائية المستوردة ، يسير في اتجاه مضاد ، للحفاظ على نظام زراعي مضمون ، ومكتف بذاته . ورغم ذلك ، فإن الهيئات والمعاهد الموجودة في الدول الصناعية ، تصدر خرافة ان الاسمدة الكيميائية هى افضل طريقة لتحقيق مكاسب انتاجية . واصبح هذا الطريق لزيادة الانتاج يعد نموذجا يسلم به اغلبنا . فمن ١٩٤٢ الى ١٩٦٧ ، ازداد استخدام السماد الكيماوي في الولايات المتحدة عشرة أضعاف ـ ليس لأنه كان الطريق الوحيد لتحقيق زيادات انتاج . بل لاسباب اخرى . أحد هذه الاسباب ، هو ان الاسمدة الكيماوية اصبحت بالغة الرخص . فقد انخفضت تكلفة سماد النيتروجين الى نصف ، وفي بعض الاحيان الى ربع ما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة . كذلك يمكن ربط الطلب الأكبر على سماد النتيروجين بالتنشيط السريع لاستهلاك اللحوم . (يتطلب انتاج اللحوم المتغذية على الحبوب نحو ستة عشر ضعفات ، مما يتطلبه انتاج البروتين النباتي) .

والاكثر دلالة من ذلك ، هو ان استخدام السماد الكيماوي يتزايد لتعويض استنفاد مخصبات التربة ، نتيجة فقدان النيتروجين ، عن طريق الممارسات الزراعية السيئة والتآكل الناشيء عنها . ويقدر أحد التقديرات فقدان نيتروجين التربة في اراضي الغرب الاوسط

الامريكي الخصبة بنسبة ٤٠ في المائة خلال القرن الماضي.[١٤] ومن المقدر ان ما بين خمس عشرة سنة ، وعشرين سنة من استخدام المواد العضوية ـ الروث ، وبقايا النباتات ، ومياه المجاري ، وما شابه ـ ستكون ضرورية لاستعادة التكوين العضوي والنيتروجين الى الاراضي الامريكية . هذا الاستنزاف للتربة يكشف الكثير عن الزراعة الامريكية . فالفلاحة الحريصة الضرورية للحفاظ على التربة الهشة ، واخصاب التربة الفقيرة ، لم تتطور هناك ابداً ، لانها ببساطة لم تبد ضرورية حتى الآن .

أما ادراك الاهمية الحاسمة ، للرعاية الحريصة للتربة ، فلم نتوصل اليه الاّ مؤخراً ، وقد شرح لنا أحد مسئولي ادارة الحفاظ على التربة في ولاية ايوا ، كيف انه وفق طريقة العناية بالارض ، يمكن ان تبقى التربة السطحية ستة وثلاثين عاماً فقط ، او لفترة غير محدودة ، فاذا حرثت التربة الى أعلى التل والى اسفله في الخريف ، وزرعت فيها الذرة عاماً بعد عام ، دون أية رواسب نباتية ، فسوف يتم فقدان كل الست او الثمان بوصات المتبقية من التربة السطحية ، لآيوا ، حتى من الأراضي القليلة الانحدار جداً . أما على النقيض ، اذا لم تستخدم زراعة الحرث وصنعت الجواجز حول تضاريس التربة ، وبقيت الرواسب النباتية فيها طول العام ، فيمكن للبوصات الثمانية من التربة السطحية ان تبقى غير محدودة ، اذ ستتكون تربة سطحية جديدة باستمرار . أما اليوم ، فان مالايزيد عن ثلث أراضي آيوا الزراعية ، تحميها ممارسة الحفاظ على التربة اللازمة لحماية التربة السطحية .[١٥]

فهل هذا السجّل الامريكي ـ اهمال الحفاظ على التربة والاعتماد على الاسمدة الكيماوية ـ نموذج مفيد للدول المتخلفة اليوم ؟

ان البلدان المتخلفة تستورد الآن ٥٥ في المائة من اسمدة النيتروجين اللازمة لها[١٦] ، مما يعرضها لخطر اسعار الاسمدة التي تناطح السحاب . فقد قفزت اسعار السماد العالمية الى ثلاثة اضعاف فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ . وانخفض انتاج المحاصيل في عديد من البلدان المتخلفة ، لمجرد انها قد اصبحت معتمدة على الاسمدة الكيماوية ، لكنها لم تعد قادرة على استيرادها . لكن حتى لو كان من الممكن الاعتماد على الاسمدة الكيماوية المستوردة لزيادة انتاج الغذاء ، فهل هذه نقطة البدء للبلدان المتخلفة ؟

ان بامكان الاسمدة الكيماوية ان تزيد المحصول ، لكنها لا تستطيع ان تحفظ او تنشط مواد التربة العضوية . الاّ ان المواد العضوية ، هي المفتاح النهائي للخصوبة ، فهي تحفظ التكوين المسامي للتربة ، وتتيح قدرة اكبر على الاحتفاظ بالمياه (وهو امر له اهمية حاسمة خلال الجفاف) ، وتسمح للأوكسجين بالنفاذ ، لتستخدمه مكونات التربة العضوية في تحليل الروث ، والرواسب النباتية ، وغيرها من المواد العضوية . والاعتماد أساسا على الاسمدة الكيماوية يمكن ان يكون عقيما على المدى البعيد. فكلما زاد اعتماد المرء على الاسمدة الكيماوية بدل الروث ، واقراص الروث ، ودورة المحاصيل ، والروث الاخضر ، تدهورت المادة العضوية ، وقلت قدرة النباتات على امتصاص النيتروجين غير العضوي من الاسمدة الكيماوية .

ومن ثم لا يجب التفكير مطلقاً في السماد الكيماوي ، على انه البديل للمصادر العضوية . اولا : لأن كل الموارد العضوية يجب ان تعبأ وتعاد الى التربة ، ثم بالنسبة للبلدان مثل الصين والجزائر التي تملك البترول لانتاج السماد الكيماوي ، يمكن ان يكون تطوير واستخدام

هذه الامكانية معقولا . (أكثر من ذلك ، فحتى رغم أن الصين تندفع بقوة نحو استخدام بترولها في صنع السماد ، فإن ٧٠ في المائة من سمادها ما زال يأتي من مصادر عضوية ، وهو يكفي لضمان انتاج غذاء كافٍ .)

وحتى اذا لم تتوفر الموارد المحلية لانتاج السماد الكيماوي ، (وهذه هي حالة معظم البلدان المتخلفة) ، فإن من الممكن تحقيق زيادات المحصول بتعبئة المواد العضوية المحتملة التي تبدد الآن . ومع التقدير بتحفظ ، فان مواد النفاية من الحيوانات ، والنباتات ، والبشر في البلدان المتخلفة يمكنها توفير من ستة الى ثمانية اضعاف المواد المخصبة ، التي حصلت عليها هذه البلدان خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ من استخدام (الاسمدة الكيماوية . وقد قدرت قيمة النفايات العضوية في البلدان المتخلفة في ١٩٧٣ بما يفوق ١٦ مليار دولار . وباستخدام وسائل كثيفة العمالة ، يمكن تحويل نفايات المدن في الهند الى اسمدة بثلث تكاليف الاسمدة الكيماوية المستوردة[١٧] . لكن أياً من هذه الامكانيات لم يستَغل عملياً .

وتركز معظم مقاييس الامن الغذائي اهتمامها على الاحصاءات العالمية للانتاج الزراعي . لكن الأمن الغذائي لا يمكن أن يوجد ببساطة في نظام سوق يكوْن فيه الغذاء تجارة . فالزراع التجاريون لا يمكن الاعتماد عليهم لانتاج غذاء متزايد للجوعى حين يكون بامكانهم كسب نقود اكثر بزراعة المحاصيل الترفية لأقلية يمكنها دائما ان تدفع أكثر . وعلاوة على ذلك ، رأينا أن اغلب زيادة الانتاج ، قد أدت الى زيادة التعرض للخطر ، وبصورة غير ضرورية ، فزيادة الانتاج منظوراً اليها كمجرد مشكلة تكنيكية ، قد اعادت تشكيل

الزراعة تماما ، محولة نظاما بالغ التعقيد ، مكتفٍ بذاته الى نظام بالغ التبسيط ، وتابع . وذلك لأن مفهوم الثورة الخضراء يحّول نظاماً متجدداً ، مكتفيا بذاته الى صيغة انتاج خطية : اختر (أفضل) البذور ، وازرع بصورة متجانسة أكبر مساحة ممكنة ، واحقن بجرعات السماد الكيماوي . ولكن اختزال الزراعة الى هذه الصيغة البسيطة ، يترك المحاصيل عرضة للخطر والتربة عرضة للتدهور .

ان هذه الزراعة المختزلة ، تجعل من الاسمدة الكيماوية والمبيدات ضرورات لتغطية مواطن ضعفها الكامنة . ويزداد تقويض الأمن الغذائي بجعل الانتاج معتمداً بصورة متزايدة على ما تقدمه المصادر الخارجية التي لا تكون هناك ، سيطرة محلية عليها . وهكذا نتعرض جميعا لاعلانات الشركات المؤثرة الخلابة ، التي تحاول تخويفنا لنصدق أن المعدات التي تسوقها الهيئات ، هي الضمانات الوحيدة ضد الجوع ، لكن التكاليف الرأسمالية المتزايدة لهذه الطريقة في انتاج الغذاء تستبعد اعداداً متزايدة من الريفيين في الخارج وفي الولايات المتحدة ، من عداد القادرين على كسب قوتهم ، وترفع أسعار الغذاء الى حد يتجاوز قدرة اولئك الذين هم في أمَسّ الحاجة اليه .

ان هذا النظام الزراعي يطبق منذ لا يزيد عن خمسة وعشرين عاماً في الدول الصناعية ، لكنه يصدّر باعتباره الاجابة الأكيدة ، وفي الحقيقة ، الوحيدة للعالم بأسره . أنه عرض ينطوي على مخاطرة هائلة مهما نظرت اليه .

وهكذا عرفنا ان الامن الغذائي الحقيقي لا يمكن ان يقاس ببساطة بأرقام الانتاج . فأرقام الانتاج يمكن ان ترتفع ، بينما تنال الاغلبية كمية اقل من الغذاء الذي تحتاجه . بل أن الامن الغذائي يجب أن يقاس بدرجة تحقيق بلد من البلدان للتغذية السليمة للجميع . كما

يجب ان يقاس بدرجة ضمان النظام الزراعي ومرونته واكتفائه بذاته ، وبالنسبة لكل واحد من هذه المقاييس تعني الثورة الخضراء امنا غذائيا أقل بالنسبة لنا جميعاً .



١٤

ميكنة الزراعة

من العبث بالطبع ان يكون المرء محطم الآت بدائي* - ضد كل الآلات في ذاتها . لكن في البلدان ذات الامكانيات الوفيرة من قوة العمل والارض المحدودة ، فإن ما يهم هو الانتاجية لكل فدان ، وزيادة انتاجية الفدان عادة ما لا تكون مسألة آلة (حديثة) بل مسألة زراعة كثيفة وحريصة من جانب اناس تعتمد حياتهم على الانتاج . وطبقا لدراسة للمعهد الدولي لأبحاث الأرز (IRRI) عن زراعة الأرز بالاراضي المنخفضة ، ليس هناك فارق ملحوظ في المحاصيل بين المزارع التي تستخدم جراراً ، وتلك التي تستخدم جاموسة . والاكثر مدعاة للدهشة تلك النتيجة القائلة انه في اليابان ، عام ١٩٦٠ ، لم تنتج المزارع العالية الميكنة محاصيل اكبر من تلك التي زرعت بالفأس . (ولم يتهم أحد المعهد الدولي لأبحاث الأرز باضفاء مسحة رومانسية على الفأس !) وكانت الزيادة المدهشة في محاصيل الارز في إبان بأن الاصلاح الزراعي قبل ١٩٦٠ ، لا ترجع الى الميكنة ، بل جزئيا الى استخدام الزراع الصغار ، للبذور المحسنة ، والسماد ، وطلمبات المياه ، والمحاريث الافضل التي تجرها الحيوانات والمسحاة ، ومعدات الغرس البسيطة الدوارة

---

* يستخدم المؤلفان كلمةLuddite نسبة الى جماعة من العمال الانجليز في اوائل القرن التاسع عشر عمدت الى تحطيم الآلات خوفا من تناقص الطلب على الايدي العاملة . واصبحت تطلق على كل معاد للآلات - م .

وآلات الدراس بالبذّال . ليست هذه تكنولوجيا راقية ـ لكنها نجحت[١] .

الأن لدى المدافعين عن الميكنة الواسعة النطاق ، حجة يشعرون انها قوية . اذ ان البذور الاسرع نمواً للثورة الخضراء تجعل من الممكن زراعة محصولين ، واحيانا أكثر على التوالي من نفس الحقل خلال عام واحد . ويزعم المروجون للجرارات والآت الحصاد ، وجود اختناقات في العمل دائما خلال وقت الزرع والحصاد ، بسبب العمل الاضافي المطلوب لزرع وحصاد كل محصول بسرعة ، حتى يمكن زراعة المحصول التالي .

لكن من الذي يحدد معنى لفظ (الاختناق) ؟ ان الاختناق بالنسبة لمالك الأرض قد يعني ذلك الوقت من السنة ، الذي يكون عليه فيه ان يدفع أجوراً اعلى ، لأن زيادة الطلب على الأيدي العاملة يمنح العمال قوة مساومة بعض الشيء . ونفس الفترة التي يسميها المالك اختناقا ، قد تكون نفس الوقت من العام الذي يعتمد عليه العامل لكسب روبيات او بيسوس اضافية ، ليحيا بها خلال بقية العام . حين يصبح العمل نادراً والاجور أكثر انخفاضاً .

على اية حال فإن الميكنة الواسعة النطاق ، ليست الحل الاوحد لمشكلة فترات الذروة في الاحتياج الى العمالة ، فالوسائل المحسنة المحدودة النطاق ، يمكن ان تساعد كما سنبين فيما يلي . علاوة على ذلك ، فإن من الممكن ان تمتد الحاجة الى العمالة بصورة اكثر تجانسا على مدار العام ، عن طريق تحسين خدمات الري ، مثلا ، لجعل الزراعة اقل اعتمادا على الطقس ، وتوزيع فترات الحصاد باستخدام فصائل من البذور والمحاصيل ذات فترات نضج متفاوتة[٢] .

كذلك يمكن تكامل الصناعات والخدمات الخفيفة في حياة

الريف ، وهو موقف نجح في بلدان مختلفة مثل مصر والصين . ففي عديد من الكميونات الصينية الريفية لا يعمل نحو ٣٠ بالمائة من السكان مباشرة في الزراعة ، بل في الصناعات الصغيرة المحلية . وهذه المجموعة تمثل قوة عمل احتياطية حاسمة ، للمساعدة في زرع او جني محصول ما . ومن ناحية اخرى ، فإن هؤلاء العمال لا يصبحون عاطلين فور انتهاء ذروة العمل ، بل يعودون الى مصانعهم والى صناعات الخدمات . ومثل هذه الخطة ناجحة في الصين ، لأن قليلين ينظرون الى الزراعة بتعالٍ ، ويكاد يكون لدى كل شخص خبرة عملية بالزراعة .

ما يجب ان يظل في اذهاننا في كل المناقشات عن الميكنة ، هو ان ("توفير العمل") بالنسبة للمقاول الزراعي ، يعني اخراج العمال من اعمالهم ، وبالتالي توفير نفقات عملهم .

ميكنة الزراعة :

يقول كبار ملاك الاراضي ان الطريقة الوحيدة التي يمكنهم بها جعل آلاتهم مجزية ، هو تقليل تكلفة الفدان بزيادة مساحة اراضيهم . وكما رأينا من قبل ، فإن التوسع من جانب كبار الملاك يخرج عدداً أكثر من المستأجرين ، وصغار الزراع من الأرض ، وبذلك يخلق اعداداً أكبر من المعدمين الباحثين عن عمل زراعي . الاّ أن الآلات ، في نفس الوقت ، تقلل بحدة من عدد الأعمال المتاحة ومداها . فالجرار يقلل الى الخمس عدد العمال اللازمين لتجهيز نفس الحقل بمحراث تجره الثيران . ونفس الشيء يصدق على آلة الجني الميكانيكية بالنسبة للجني بالمنجل[٣] .

والنتيجة النهائية في اقليم البنجاب الباكستاني ، على سبيل المثال ، هى ان كمية العمالة البشرية اللازمة في الحقول أقل بنسبة ٥٠

في المائة عن فترة ما قبل الميكنة منذ سنوات قليلة . ويستنتج احد التحليلات لهذا الاتجاه في الهند ان (ادخال الحصد الميكانيكي ، سوف يتسبب في نقص مقداره نحو ٩٠ مليون يوم عمل في البنجاب ، معظمها من عمل العمال باليومية) (٤) ، ان الميكنة التي توفر العمل لا تفيد المجتمع ككل ، الا عندما تعنى انقاذ العمال من عمل شاق بصورة غير ضرورية وحيين يكون هناك تطور اقتصادي حقيقي يضمن العمل لكل من يجري توفيرهم في قطاعات اخرى من الاقتصاد .

تكنولوجيا أكثر ملاءمة :

من الواضح ان الميكنة الواسعة النطاق ، ليست ضرورية لزيادة الانتاج . ومن ناحية اخرى ، من الممكن اجراء تحسينات تكنولوجية يمكن ان تزيد انتاج الفدان ، وتجعل العمل اسهل ، لكنها لا توفر العمال كما تفعل الآلات ذات الطراز الامريكي . ولنقارن مثلا ، جراراً قدرته ١٠٠ حصان ، بالة غرس دوارة قدرتها ١٠ احصنة . ان آلة الغرس الدوارة يمكن للفلاح الصغير شراءُها واستخدامها ، وليس هذا حال الجرار . وبينما الجرار الذي قدرته ١٠٠ حصان يحل محل العمل البشري ، فان آلة الغرس الدوارة تكمل العمل البشري .

ان ما نحتاجه هى آلات تجعل العمل اقل مشقة ، وكذلك تزيد الحاجة الى العمل البشري ، بدل ان تحل محله : فما نحتاج اليه ليس مستوى مختلفا من التكنولوجيا ، بل نوع مختلف من التكنولوجيا . نوع يرفع الانتاج ، بينما يربط أناسا اكثر بطريقة مفيدة في عملية الانتاج .

والمفارقة هي ان بذور الثورة الخضراء كان يمكن ان تكون جزءاً من مثل هذه النظرة . فالبذور الجديدة وحاجتها الى عناية أكبر ،

واستخدام أكبر للأسمدة تملك امكانية خلق فرص عمل أكثر . لكن القوى التي بدأت الثورة الخضراء بدأت كذلك في معظم البلدان عملية ميكنة قللت العمالة . وفي كولومبيا اجرى تقدير لمتطلبات العمالة اللازمة للتحديث باستخدام البذور عالية الاستجابة ، والمزيد من السماد ، والمزيد من العناية بالزراعة ، وما شابه ، فاتضح انه بدون الميكنة تتطلب هذه التحسينات ٤٥ في المائة، اكثر من العمل البشري للفدان ، وبالميكنة ٤٣ في المائة أقل من العمل[٥] .

أما امكانية العمالة الأكبر مع الفصائل عالية الاستجابة (HRV) فترجع الى عدة عوامل . فقد لاحظنا ان الفصائل الاسرع نمواً ، تسمح للزراع عموما بزراعة أكثر من محصول واحد كل عام ـ وبذلك تزيد من الحاجة الى العمل البشري ، والحاجة الى الاسراع بكل العمليات . لكن اسراع العمليات لا يجب بالضرورة أن يعني الميكنة واسعة النطاق . فتقليل وقت اعداد احواض البذار يمكن تحقيقه بواسطة محراث ذو حد (وهو اداة بسيطة على شكل اسفين) : ومسحاة حديثة (وهي اداة لتفتيت التربة تشبه مشطاً عملاقا) ، تنجزان العمل في جزء من خمسة عشر جزءاً من الزمن اللازم لانجازه باستخدام المحراث والمسحاة التقليديين[٦] والدراس يدويا قد يستغرق وقتا اطول مما يناسب الحصاد المتعدد . الاّ أن الآلات الضخمة ليست مطلوبة . فآلة الدراس البسيطة ، يمكن ان تقلل العمل من شهر الى مجرد بضعة ايام ، مما يجعل الحصاد المزدوج ممكنا . (والآلات لا تسرع بالعمل دائما . ففي بعض حقول الأرز ، اكتشف الزراع الصينيون ان بامكانهم جنى ثلاثة محاصيل اذا شارك فريق كامل في الزراعة الكثيفة يدويا ، بدل الاعتماد على آلة الغرس البطيئة .)

علاوة على ذلك ، فان ادخال آلات بسيطة معينة يمكن ان يزيد فعلياً من كمية العمل اللازمة . وآلة الغرس الدوارة مثال على ذلك . فالبذور الجديدة ، بامكانيات استجابتها العالية ، تجعل الغرس اكثر قيمة . ولأن آلة الغرس الدوارة أكثر كفاءة ، فمن المعقول تخصيص مزيد من العمالة للعمل معها في الغرس[٧] .

اننا لا نريد ان نعطيك الانطباع بأننا نتحدث عن مجرد اشكال من التكنولوجيا . حلمنا بها مؤخرا في احد مراكز ابحاث التكنولوجيا البديلة . فقد اخبرنا باسكال دي بوري ، وهو عالم زراعي لا يكل يحمل سنوات من الخبرة في افريقيا ، ويعمل الآن مع المجلس العالمي للكنائس في موضوع التكنولوجيا الملائمة ، اخبرنا ان مثل هذه التكنولوجيا غالبا ما يتضح انها اعادة اكتشاف لممارسات الناس المحلية التي جعلهم الصلف الغربي يخجلون منها . فالمرة تلو المرة يجد ان ثقافات الفلاحين قد حسنت وطورت طرائق على مدى قرون لتفقدها في عصرنا . وما يُفقد في هذه الحالة الى الابد ، ليس طرافة (التنوع الثقافي) بل الاساليب الناجحة ، المنتجة ، الملائمة بصورة فريدة للظروف المحلية ، والتي هى حسب تعريفها ، خاضعة لسيطرة الناس . وسوف تفقد اذا استمرت مجموعات النخبة في هذه البلدان ، بتشجيع من المعونة الاجنبية في الحقيقة ، في استيراد الآلات من اجل زيادة هوامش ربحهم .

والعلاقة المميزة للاساليب التي تنشأ من خبرة الناس هى ، ان من الممكن استحداثها على ايدي الناس انفسهم . ليس ثمة حاجة الى الاعتماد على نقل التكنولوجيا ، اذ ان هذه الاساليب الزراعية الاساسية ، ليست ذات تصميم معقد . فانابيب المياه ، وآلات الديزل البسيطة ، والمحاريث التي تجرها الحيوانات ، وآلات البذار

يمكن تصنيعها جميعا على المستوى المحلي ، بواسطة العمال دون الحاجة الى معدات رأسمالية ثقيلة . وعلى سبيل المثال ، في مدينة داسكا ، في اقليم البنجاب الباكستاني ، يقوم اكثر من ١٠٠ مصنع صغير بانتاج آلات الديزل من مواد محلية اساساً(٨) وفي الباكستان كما في معظم البلدان المتخلفة الاخرى يكون هذا هو الاستثناء. لكنه في الصين كان هو القاعدة . فكما ذكرنا آنفا ، تضم كل كوميونة بعض الصناعة الخفيفة ، هى عادة اقرب الى الورشة منها الى المصنع ، من اجل خدمة الزراعة . واحد الامثلة هو المضخة القليلة التكلفة ، التي كان الحافز على ابتكارها عام ١٩٦٢ ، هو انسحاب الفنيين السوفيت . وهى تكلف ثمُنْ ما تكلفه الآلة السوفيتية التي كانت مستخدمة من قبل ، وتصنعها آلاف الكوميونات الريفية .

القوى الكامنة وراء الميكنة واسعة النطاق .

اذا لم تكن التكنولوجيا الاجنبية واسعة النطاق ضرورية لزيادة الانتاج ، فلماذا يتزايد توريدها الى الدول المتخلفة ؟ للاجابة على هذا السؤال علينا اولاً ان نفهم من الذي يدخل الآلات . ان ال ٤ في المائة من الزراع الهنود الذين تزيد ممتلكاتهم على ٢٥ فدان ، يمثلون ٩٦ في المائة من ملاك الجرارات في الهند(٩) . ومع انهيار الروابط التقليدية التي حفظت تماسك المجتمعات الزراعية ، يتلهف كبار الملاك على التخلص من كل مستأجريهم حتى يحتفظوا بنصيب أكبر من الارباح . والميكنة تفتح لهم الطريق ، كما ان الكلام البليغ حول كفاءة الميكنة يعطيهم المبرر .

وقد وجد كبار الملاك في الميكنة طريقة للتهرب من متطلبات الحد الادنى للاجور ، مثل قانون الحد الادنى للاجور الزراعية في ولاية كيرالا ، بالهند . وتكشف دراسات التحديث الزراعي في الهند ، أن

أحد الاسباب الرئيسية (لتعميم الجرارات) السريع في اواخر الستينات ، لم يكن زيادة الكفاءة ، بل فرصة التخلص من المستأجرين . والتخلص من المستأجرين مغرٍ بالنسبة لمالك الارض الذي يتهدده قانون اصلاح زراعي ، يمكن ان يمنح الأرض لمن يفلحونها ، أي لمستأجريه .

كذلك تتيح الميكنة للزراع الاكثر ثراء ، ان يزيدوا من حيازاتهم المزروعة . فطالما تعتمد مزرعة على العمال ، تكون هناك حدود لحجم الملكية التي يمكن للمالك ان يشرف عليها بكفاءة . لكن الآلات تجعل من الممكن زراعة الأرض بأي حجم ، علاوة على ذلك ، فالسيطرة على الآلات اسهل من السيطرة على البشر . فليس على المالك ان يخشى انتزاع الأرز من الحقول ليغذى عائلة جرار .

من غير هؤلاء يستفيد من انتشار التكنولوجيا الواسعة النطاق ، حول العالم ؟ من يصنعونها ، بالطبع . وكما يعبر معلق الثورة الخضراء ، لستر براون في كتابه بذور التغيير ، فأن (للشركة المتعددة الجنسية مصلحة في الثورة الزراعية ، بالاضافة الى الدول الفقيرة ذاتها)[١٠] . ولم تضيّع الشركات الزراعية متعددة الجنسية هذه الفكرة عبثاً ، كما وجدنا في زياراتنا لمناطق الثورة الخضراء ، مثل شمال غرب المكسيك .

فقد بدأت الشركات الزراعية العملاقة ، مع تشبع اسواقها المحلية ، البحث في الستينات عن اسواق جديدة ، خصوصا في الدول المتخلفة . وخلال الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٥ دعمت انترناشيونال هارفستر مبيعاتها ، خارج امريكا الشمالية من اقل من الخمس الى حوالي ثلث اجمالي المبيعات ، وقفزت مبيعات جون دير الخارجية من ١٦ في المائة الى ٢٣ في المائة من اجمالي المبيعات . أما

ماسي ـ فرجوسون ، وهي عملاق آلات زراعية مركزه كندا ، فكانت أول من رأى امكانية النمو الحقيقية في الخارج ، و ٧٠ في المائة من مبيعاتها الآن خارج امريكا الشمالية(١١) .

ولم يحدث هذا التوسع السريع دون مساعدة اصدقاء اقوياء النفوذ . فحكومات البلدان الصناعية ، مباشرة او من خلال وكالات القروض الدولية ، مثل البنك الدولي ، تقدم المساعدة الزراعية الاجنبية غالبا على شكل قروض لاستيراد الآلات .

وقد قدمت حكومة الولايات المتحدة والبنك الدولي قروضاً ضخمة لباكستان لميكنة الزراعة . وقدم البنك قروضاً مماثلة للهند والفلبين ، وسري لانكا . وفي عام ١٩٦٦ ، حين اتاح قرض من البنك الدولي للفلبين القروض الميسرة للميكنة الزراعية ، قفزت مبيعات الجرارات . (١٢) ورغم ان البنك كما يلاحظ اقتصادي التنمية بأكسفورد ، كيث جريفين ، يزعم انه يعيد النظر في هذه السياسة ، فان ادارة المشروعات الزراعية بالبنك تظل مؤيدة للجرارات بحزم . (١٣)

وكما رأينا في مشكلة حماية النباتات من الآفات فان منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بدلا من أن تساعد على تطوير البدائل الملائمة تصبح سمساراً بين البلدان المتخلفة وشركات الآلات الزراعية المتعددة الجنسية . اذ تضم مجموعة العمل الاستشارية لميكنة الزراعة بها ، كاتر بيللار تراكتور ، وجون دير ، وفيات ، وإف . إم . سي . (FMC) ؛ وماسي ـ فرجوسون ، وميتسوي ، وبريتيش بتروليوم ، وشل . وقد اشتركت منظمة الأغذية والزراعة مع ماسي ـ فرجوسون في اقامة مدرسة الميكنة الزراعية في كولومبيا لكل بلدان امريكا اللاتينية التي تتحدث الاسبانية . ولن يتطلب

الامر مؤامرة واعية حتى يقوم ذلك المعهد المحترم بحقن المجتمعات الزراعية بأمريكا اللاتينية بجرعات زائدة من الآلات .

وفي عديد من البلدان المتخلفة يجري ابقاء قيمة العملة المحلية مرتفعة بصورة مصطنعة بالنسبة للعملة الاجنبية وذلك لتنشيط واردات معينة . وهكذا تكون الآلات الزراعية المستوردة من الخارج « أرخص » عادة مما كان يمكن ان تكونه . هذه السياسة وغيرها من اشكال الدعم من بلدان مثل باكستان انتهت بان جعلت الجرار الامريكي يتكلف نصف ما يتكلفه في ولاية آيوا ، محسوباً بقيمة القمح . وفي أواخر الستينات دعمت الحكومة الهندية الميكنة من خلال القروض الميسرة دعماً بلغ من كثافته انه في مقاطعة لوديانا بالبنجاب تشجع الزراع الذين يملكون حتى اقل من ١٥ فداناً على شراء جرارات . كان ذلك برغم ان الموردين الرئيسيين للآلات الزراعية يعتقدون ان ٢٥ الى ٣٠ فداناً على الأقل لازمة لجعل الجرارات اقتصادية . [١٤] وقد شجعت حكومة ايران الزراعة الكبيرة المميكنة باعفاء المزارع التي ادخلت الميكنة من قانون الاصلاح الزراعي . [١٥]

ان من يروجون للميكنة الواسعة النطاق كاجابة على مشكلات البلدان النامية يروق لهم ان يطرحوا هذا التحدي انظروا الى الصين ، ان الزراعة الصينية بدأت الآن من الميكنة بصورة ضخمة . أليس ذلك درساً لبقية العالم الثالث ؟

هذا الرأي صحيح بمعنى واحد : فهناك درس هام هناك . الا انه ليس ان الميكنة الواسعة النطاق هي الاجابة في البلدان المتخلفة فالدرس هو ان المشكلة ليست الميكنة في حد ذاتها . وانما المشكلة هي من يملك الآلات .

فحيث يملك العمال انفسهم الآلات ، كما في الصين ، ستتقدم الميكنة لأن العمال يودون بالطبع التخفيف من عناء عمل الحقل الذي يقصم الظهر . والهدف في الصين هو تصفية « العقد الثلاث » - نزع الحشائش ، وزرع الشتلات ، والحصاد . ونتيجة الميكنة ستكون حياة افضل للزراع وليس بطالة ومن الاسباب التي جعلت اولوية عالية في الصين انهم بحاجة الى قوة العمل لتوسيع المساحة المزروعة ولتطوير ونشر شبكة الري . ولذا فان الميكنة الزراعية التي تحرر العمل من اجل تلك الاعمال الهامة تساهم في رفاهية المجتمع الصيني ككل وليس في الربح الخاص . وبالاضافة الى ذلك لا بد من فهم هدف الميكنة الزراعية في السياق الصيني . فبحلول عام ١٩٨٠ ، يخطط الصينيون لتوفير كثافة جرارات بمعدل جرار واحد لكل ١٢٥ فدان بالمقارنة مثلا مع جرار واحد لكل ٢,٥ فدان في اليابان . [١٦]

ولدى كوبا الآن اكبر كثافة جرارات في أي بلد بأمريكا اللاتينية . الا انه ليس هناك عاطلون.. وقصة تعبئة سفن شحن السكر في كوبا تعطي درساً . فتقليدياً كان السكر الخام الكوبي يشحن في السفن بواسطة العمال الذين يحمل كل منهم جوالا على ظهره الى معبر والى السفية . وكانت تعبئة سفينة تتطلب شهراً . وقد حاولت شركات السكر ميكنة العملية (بسيور ناقلة) لكنها كانت تعطل باستمرار من جانب العمال الذين يعرفون ان حياتهم ذاتها تعتمد على ابقاء الآلات بعيداً . لكن فور ان وسعت الحكومة الكوبية قطاعات الاقتصاد الاخرى وضمنت عملا منتجاً لكل فرد سرعان ما تمت ميكنة الميناء . والآن يتم شحن السفينة في زمن اكثر قليلا من ٢٤ ساعة . ولم يعترض احد حين جاءت السيور الناقلة ؛ فلم يكن احد يريد حياة يحمل فيها جوالات السكر اعلى وأسفل المعبر . كذلك تقوم كوبا بسرعة بميكنة قطع قصب السكر ، وهو واحد من اشد الاعمال

الزراعية ارهاقاً (٤٠ في المائة من محصول ١٩٧٩ ؛ بعد واحد في المائة عام ١٩٧٠) . وبدلا من خلق جماهير من العاطلين سوف يعجل ذلك بتطور كوبا عن طريق تحرير العمال لأعمال اخرى مهمة للاقتصاد .

التكنولوجيا الأكثر ملاءمة : اقتصاد ديمقراطي .

مثلما لا يمكننا القول بأن ميكنة واسعة النطاق سيئة بالضرورة ، كذلك لا يمكننا القول بان التكنولوجيا الملائمة ليست هي الاجابة بالضرورة . فحتى التكنولوجيا الصحيحة لا يمكن فرضها ، كذلك ليس من المحتمل ان تفيد كثيراً في المجتمع « الخطأ » .

ولنقارن على سبيل المثال ، تأثير تكنولوجيا الغاز العضوي في الهند وفي الصين . ان التحويل بالغاز العضوي هي طريقة بسيطة لتخمير المواد الخام العضوية مثل رواسب المحاصيل والروث لانتاج كل من الوقود والسماد . ويمكن اقامة مصنع صغير الحجم للغاز العضوي من المواد المحلية . ومنذ الأربعينات كانت الهند تطور مصانع غاز عضوي بروث البقر ، معترف بها على نطاق واسع على أنها (تكنولوجيا ملائمة) حقيقية . لكن ، في الواقع الاقتصادي الشديد التفاوت للريف الهندي ، خلقت هذه التكنولوجيا التي تبدو مفيدة مشكلات اكبر للمجموعات الفقيرة ، وفقاً لما يقوله كاتب النيو ساينتيست ، جوزيف هانلون . [١٧]

فأولا ، حتى أصغر المصانع يتطلب استثماراً ملحوظاً وروثاً من بقرتين . وهكذا لا يسيطر الآن على الغاز العضوي سوى الزراع الميسورين الذين لديهم على الأقل بقرتان وبعض النقود للاستثمار . وبالاضافة الى ذلك ، فان الروث ، الذي كان مجانياً فيما مضى ،

أصبحت له قيمة نقدية . وفي المناطق التي تعمل بها مصانع الغاز العضوي ، لم يعد العمال المعدمون قادرين على جمع الروث من الطريق واستخدامه كوقود . ولما لم يكن المعدمون وغيرهم من الفلاحين الفقراء يملكون شراء الغاز العضوي ، فانهم اصبحوا بلا وقود على الأطلاق . وبعبارة اخرى ازداد وضعهم سوءاً بادخال مصانع الغاز العضوي ، طبقاً لما يقوله أ . ك . ن . ريدي ، مدير وحدة التكنولوجيا الملائمة في المعهد الهندي للعلوم ، ببنجلادور .

فماذا عن الغاز العضوي في الصين ؟ لاحظ عديد من زوار الصين الاستخدام المتزايد للغاز العضوي في الريف ، الذي يمد الآن بالوقود والضوء ١٧ مليون فلاح كوميونه في ستشوان ، أكثر اقاليم الصين ازدحاماً بالسكان . ففي الصين ، يفيد الغاز العضوي كل أعضاء المجتمع لأن المصانع مملوكة وتدار جماعياً .

وغاز الميثان الذي ينتج في الصين بصورة أساسية من اكثر من ٤ ملاين معمل غاز عضوي يستخدم في الطهي ، والاضاءة ، وادارة آلات الزراعة وقد لاحظ احد اعضاء كوميونه ان طهي وجبة لعائلتي المكونة من سبعة أفراد لا يستغرق سوى ٢٠ دقيقة باستخدام غاز المستنقعات (الاسم الصيني للغاز العضوي) . وعلى عكس خشب الوقود أو الفحم ، لا يجعل غاز المستنقعات جدران المطبخ مسودة وليس له دخان ولا رائحة . [١٨] كذلك يلاحظ الصينيون ان مستودعات الغاز العضوي قد ساعدت بدرجة ملحوظة على تقليل حدوث امراض الطفيليات وقضت على مواطن تكاثر الذباب والبعوض .

هذا التعارض بين تكنولوجيا الغاز العضوي في هذين البلدين يوحي بأنه حتى التكنولوجيا الملائمة نظرياً لاحتياجات الناس لن

تخدم بالضرورة تلك الاحتياجات . بل يمكنها حتى ان تزيد من التفاوتات الاجتماعية ما لم تكن اعادة توزيع السلطة الاجتماعية قد خلقت أبنية يشارك فيها الجميع في السيطرة على التكنولوجيا الجديدة واستخدامها .

وعلاوة على ذلك ، فما لم يدركوا فعلا حقيقة ان أية تكنولوجيا تكون ملائمة فقط اذا عملت على تقدم افقر المجموعات ، فان كثيراً من الناس قد يخدعهم زعم الشركات متعددة الجنسية بأنها الآن قد تحولت الى « التكنولوجيا الملائمة » . وتدم فايرستون ـ انديا ـ مثالا طيباً على ما نقصده . ففي عام ١٩٧٦ ، اعلنت الشركة عن اطار مطاط وعجلة من الصلب قالت انها ستزيد طاقة تحميل عربات الثيران التي يبلغ عددها مليوناً في الهند بنسبة ٥٠ في المائة . يبدو هذا عظيماً . لكن هناك عقبتين : اذ يزيد السعر بنسبة ٦٠ في المائة عن العجلة الخشبية التقليدية ، مما يجعل عجلة فاير ستون ـ انديا بعيدة عن متناول الفلاح الفقير . وبالاضافة الى ذلك فان العجلة الجديدة ستطرد صانعي العجلات التقليدية من العمل . وحين سئل مدير المصنع لماذا تقدم الشركة العجلة الجديدة أوضح ان الدافع هو التخمة الراهنة في سوق المطاط الطبيعي . « والعجلات ذات الاطار المطاط في العربات التي تجرها الثيران سوف تقدم منفذاً كبيراً لهذا المطاط الفائض » .

وقد لاحظ مصدر هذا التقرير ، جوزيف هانلون ، اثناء تجواله عبر الهند انه ليس هناك نقص في التكنولوجيا ولا حتى في التكنولوجيا « الملائمة » . . . (لكن) السلطة والأرباح تظل في أيدي اولئك الذين امتلكوهما دائماً والذين استطاعوا ان يستغلوا التكنولوجيات الجديدة كما استغلوا القديمة . [١٩]

ولنكرر : حتى التكنولوجيا « الصحيحة » لا يمكن فرضها وليس

من المرجح ان تفيد كثيراً في المجتمع « الخطأ » . فالتكنولوجيا الصحيحة حقاً ، سواء كانت رأسمالية او كثيفة العمالة لن تكون سوى نتاج اعادة بناء اجتماعي عميقة يقرر فيها من يقدمون بالعمل ما يناسبهم .

انا بحاجة الى اعادة توزيع ليس للثروة بل للتكنولوجيا التي يملكها العالم الصناعي . . . ومتلقى التكنولوجيا يجب ان يرحب بتغيير أسلوب حياتوسواء شاء ام أبى سيكون عليه ان يتعاون تعاوناً وثيقاً مع ما نح تلك التكنولوجيا خلال فترة تدريب انتقالية تستغرق سنوات . قد يسمى البعض من سكان العالم الثالث ذلك « استعماراً جديداً » فمرحباً بمعتقداتهم . اما غيرهم فقد يسمونه « تعاوناً متبادل النفع » .

رأي فيكر ، رئيس مكتب لندن لصحيفة وول ستريت جورنال في هذا العالم الجائع .

في تيلوكبينانج ، على مسافة ٦٠ ميلا جنوب جاكرتا ، وفي اجزاء اخرى من اندونيسيا ، انتزعت الطاحونة العمل الذي كانت النساء يقمن به تقليدياً بطريقة يدوية ـ درس عيدان الأرز وتقشيرها . ومن المقدر ان طواحين الأرز قد قضت على مليون عمل او اكثر في حقول جاوا وحدها ، وهي الجزيرة الاندونيسية الرئيسية .

ويذكر « مالك الأرض » انه اعتاد ان يستخدم امرأتين واحياناً ثلاث أو أربع نساء ، ويعطيهم مكيالين من الأرز عن كل عشرة

مكاييل ينتجنها . لكنه الآن ، حسب قوله ، يحتفظ بكل المحصول ويدفع لمن يعاونونه ما يوازي ٦٠ سنتاً يومياً بالاضافة الى الغذاء .

ويملك الطاحونة ما جور جنرال بالجيش الاندونيسي يعيش في احدى ضواحي جاكرتا . وقد طلب الفلاحون عدم الكشف عن اسمه لأنهم يخشون نفوذه .

نيويورك تايمز ، ٣٠ نوفمبر ١٩٧٥ واجهت بعض المحاولات السابقة لاستخدام الميكنة مقاومة كذلك في البلدان الأقل تطوراً - خصوصاً في المناطق التي بها بطالة عالية ورصيد يبدو غير محدود من قوة العمل الرخيصة . . . تلك كانت عقبات وقتية .

آرثر ج . أولسون ، نائب الرئيس ، هيئة إف . إم . سي .

خطاب في مؤتمر « إطعام جياع العالم » ، عام ١٩٧٤ .



هوامش الباب الرابع

الفصل الحادي عشر

1. Radha Sinha, *Food and Poverty* Holmes and Meier, New York, 1976, p. 7.
2. Cynthia Hewitt de Alcántara, 'A Commentary on the Satisfaction of Basic Needs in Mexico, 1917-1975,' Prepared by the Dag Hammerskjold Foundation, May 7, 1975, pp. 1 and 9.
3. Cynthia Hewitt de Alcántara, 'The Green Revolution as History,' *Development and Change*, 5, 2 1973-1974: 25-26.
4. Hewitt de Alcántara, 'Commentary on the Satisfaction of Basic Needs,' p. 10.
5. Hewitt de Alcántara, 'The Social and Economic Implications of the Large-Scale Introduction of New Varieties of Foodgrains,' *Country Report – Mexico* UNDP/UNRISD, Geneva: 1974, p. 30.
6. Ibid., p. 19.
7. Ibid., p. 156.
8. 'Mexico: Roosting Chickens,' *Latin America* 28 Nov., 1975: 375.
9. Andrew Pearse, 'Social and Economic Implications of the Large-Scale Introduction of New Varieties of Foodgrains,' Part 4, UNDP/UNRISD, pp. XI-19, XI-20.
10. Cited in Keith Griffin, *The Political Economy of Agrarian Change* Harvard University Press, Cambridge, Mass.: 1974, p. 55.
11. Ingrid Palmer, *Science and Agricultural Production* UNRISD Geneva: 1972, pp. 6-7.
12. World Bank, *The Assault on World Poverty – Problems of Rural Development, Education, and Health*: Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1975, pp. 132-133.
13. Andrew Pearse, 'Social and Economic Implications of the Large-Scale Introduction of the New Varieties of Foodgrains, Part 2 UNDP/UNRISD, Geneva: 1975, p. II-7.
14. S. Ahmed and S. Abu Khalid, 'Why did Mexican Dwarf Wheat

Decline in Pakistan?' *World Crops* 23: 211-215.
15. Charles Elliott, *Patterns of Poverty in the Third World – A Study of Social and Economic Stratification,* New York: Praeger, 1975, pp. 47-48.
16. North London Haslemere, *The Death of the Green Revolution,* Haslemere Declaration Group; London: Third World First, Oxford: p. 4.
17. Victor McElheny, 'Nations Demand Agricultural Aid,' *New York Times,* 3 Aug. 1975, p. 20.
18. Keith Griffin, *The Political Economy of Agrarian Change* Harvard University Press, Cambridge, Mass.: 1974, p. 205.
19. Pearse, 'Social and Economic Implications,' Part I, pp. 111-118.
20. Nicholas Wade, 'Green Revolution I: A Just Technology Often Unjust in Use,' *Science* Dec. 1974: 1093-1096.
21. Pearse, 'Social and Economic Implications,' Part 4, pp. XI-52, XI-53.
22. Pearse, 'Social and Economic Implications,' Part 3, pp. IX-23, IX-24.
23. Palmer, *Science and Agricultural Production,* p. 47.
24. Erich M. Jacoby, *The 'Green Revolution' in China,* UNRISD, Geneva: 1974, p. 6.
25. Food and Agricultural Organization, *Report on China's Agriculture,* prepared by H. V. Henle, 1974, pp. 144-145.

الفصل الثاني عشر

1. Erna Bennett, Department of Plant Genetics, FAO, Rome, personal communication, April 1976.
2. Francine R. Frankel, 'The Politics of the Green Revolution: Shifting Patterns of Peasant Participation in India and Pakistan,' in *Food, Population, and Employment – The Impact of the Green Revolution,* eds., Thomas T. Poleman and Donald K. Freebairn Praeger, New York, 1973, p. 133.
3. Joan Mencher, 'Conflicts and Contradictions in the "Green Revolution": The Case of Tamil Nadu,' *Economic and Political Weekly* 9, nos. 6, 7, 8, February 1974: especially 315.
4. 'Tamil Nadu – Starvation Deaths in a Surplus State, '*Economic*

and Political Weekly 10, 22 February 1975: 348.
5. H. P. Singh, 'Plight of Agricultural Labourers. II, A Review,' *Economic Affairs* 16 June 1971: 283.
6. Wolf Ladejinsky, 'Ironies of India's Green Revolution,' *Foreign Affairs* July 1970: 762.
7. Robert d'A. Shaw, 'The Employment Implications of the Green Revolution,' Overseas Development Council Washington, D.C.: 1970, pp. 3-20.
8. A. Eugene Havens and William Flinn, *Green Revolution Technology – Structural Aspects of its Adoption and Consequences* UNRISD, Geneva, 1975, p. 25.
9. Ibid., p. 35.
10. Keith Griffin, *Land Concentration and Rural Poverty,* Macmillan, New York, 1976, p. 74.
11. Cynthia Hewitt de Alcántara, 'Social and Economic Implications of the Large-Scale Introduction of New Varieties of Foodgrains,' *Country Report – Mexico* UNDP/UNRISD, Geneva 1974, p. 148.
12. Gordon Gemmill and Carl K. Eicher, 'A Framework for Research on the Economics of Farm Mechanization in Developing Countries,' African Rural Employment Paper no. 6, African Rural Employment Research Network, Department of Agricultural Economics, Michigan State University, East Lansing, Michigan, 1973, pp. 32-33.
13. Susan George, *How the Other Half Dies*: Penguin, Harmondsworth 1976.
14. Edgar Owens and Robert Shaw, *Development Reconsidered: Bridging the Gap Between Government and People*: Heath, Lexington, Massachusetts, 1972, p. 74.
15. Food and Agriculture Organization, *Agricultural Development and Employment Performance and Planning: A Comparative Analysis*, Agricultural Planning Studies, no. 18, 1974, pp. 100, 102.
16. A. R. Khan, 'Poverty and Inequality in Bangladesh,' pp. 7-36.
17. For further discussion of women's issues, see Mary Roodkowsky and Lisa Leghorn, *Who Really Starves? Women and World Hunger*, Friendship Press, New York, NY, 1977.
18. A. R. Khan, 'Growth and Inequality in the Rural Philippines,'

in *Poverty and Landlessness in Rural Asia*, pp. 11-13, 11-24.
19. A. R. Khan, 'Poverty and Inequality in Bangladesh,' in *Poverty and landlessness in Rural Asia*, pp. 7-21, 7-22.
20. E. Lee, 'Rural Poverty in Sri Lanka, 1963-1973,' in *Poverty and Landlessness in Rural Asia*, pp. 8-13.
21. Robert J. Ledogar, *Hungry for Profits: U.S. Food and Drug Multinationals in Latin America*, IDOC/North America Inc., New York, 1975, p. 96.
22. *Ceres*, May-June 1976: 8.
23. Ray Goldberg, *Agribusiness Management for the Developing Countries – Latin America*, Ballinger, Cambridge, Mass, 1974, p. 87.
24. *New York Times*, 3 March 1976, p. 2.

الفصل الثالث عشر

1. Jon Tinker, 'How the Boran Wereng Did a Red Khmer on the Green Revolution,' *New Scientist* 7 August, 1975: 316.
2. Nicholas Wade, 'Green Revolution (II): Problems of Adapting a Western Technology,' *Science*, 186, 27 December, 1974: 1186-1187.
3. John Prester, 'The Green Revolution Turns Sour,' *Reports*, 7 December, 1974.
4. Andrew Pearse, 'Social and Economic Implications of the Large-Scale Introduction of the New Varieties of Foodgrains,' Part I: UNDP/UNRISD, Geneva, 1975, pp. II-8, II-9.
5. *Des Moines Register*, 17 April, 1974.
6. Ibid.
7. D. H. Timothy and M. M. Goodman, 'Plant Germ Plasm Resources – Future Feast or Famine?' paper, Journal Series of the North Carolina State University Agricultural Experiment Station, cites P. C. Mangelsdorf, *Proceedings of the National Academy of Science* (1966): 56, 370; and H. Garrison Wilkes, 'Too Little Gene Exchange,' letter to the editor of *Science*, 171, 12 March 1971: 955.
8. H. Garrison Wilkes and Susan Wilkes, 'The Green Revolution,' *Environment*, 14 October 1972: 33.
9. Robert A. Ginskey, 'Sowing the Seeds of Disaster?' *The Plain*

Truth 61, June 1976: 35, quoting Wilkes.
10. Ibid.
11. Wade, 'Green Revolution' p. 1191.
12. Bettina Conner, 'Seed Monopoly,' *Elements*: Transnational Institute for Policy Studies, Washington, D.C., February 1975.
13. Ibid.
14. Frank B. Viets, Jr., and Samuel R. Aldrich, 'The Sources of Nitrogen for Food and Meat Production,' in *Sources of Nitrogenous Compounds and Methods of Control*, Environmental Protection Agency Monograph, p. 67, 73ff.
15. William Brune, State Conservationist, Soil Conservation Service, 823 Federal Building, Des Moines, Iowa, 50309, testimony before the Senate Committee on Agriculture and Forestry, July 1976.
16. Ramon Garcia, 'Some Aspects on World Fertilizer Production, Consumption and Usage,' paper, University of Iowa, 1975.
17. Swedish International Development Agency and Food and Agriculture Organization, 'Organic Materials as Fertilizers,' Soils Bulletin 27, 1975.

الفصل الرابع عشر

1. Robert d'A. Shaw, *Jobs and Agricultural Development* Washington, D.C.: Overseas Development Council, monograph no. 3, 1970, pp. 34-35.
2. Andrew Pearse, 'Social and Economic Implications of the Large-Scale Introduction of New Varieties of Foodgrains,' Part 3: UNDP/UNRISD, Geneva, 1975, p. IX-12.
3. T. J. Byres, 'The Dialectic of India's Green Revolution,' *South Asian Review* 5, January 1972: 109.
4. Donald K. Freebairn, 'Income Disparities in the Agricultural Sector: Regional and Institutional Stresses,' in *Food, Population, and Employment – The Impact of the Green Revolution*, Thomas Poleman and Donald Freebairn, eds. Praeger, New York: 1973, p. 108.
5. International Labour Office, *Mechanization and Employment in Agriculture*, Geneva, 1974, p. 8.
6. S. R. Bose and E. H. Clark, 'Some Basic Considerations on

Agricultural Mechanization in West Pakistan,' *Pakistan Development Review* 9, 3 (Autumn 1969), cited by Owens and Shaw, *Development Reconsidered: Bridging the Gap Between Government and ·People*: Heath, Lexington, Massachusetts, 1972, p. 62.

7. Randolph Barker et al., 'Employment and Technological Change in Philippine Agriculture,' *International Labour Review* 106, 2-3 August-September 1972: 130.
8. Frank C. Child, and Hiromitsu Kaneda, 'Links to the Green Revolution: A Study of Small-Scale, Agriculturally-Related Industry in the Punjab,' *Economic Development and Cultural Change* 23, 1974: 5.
9. Amir U. Khan and Bart Duff, 'Development of Agricultural Mechanization Technologies at the IRRI (Manila),' paper no. 72-02, mimeographed (International Rice Research Institute), cited in *Mechanization and Employment in Agriculture*, p. 11.
10. Lester Brown, *Seeds of Change*: Praeger, New York, 1970, p. 59.
11. 'Companies – Massey-Ferguson's Success Story,' *Business Week*, 2 February, 1976, pp. 44.
12. *Mechanization and Employment in Agriculture*, p. 11.
13. Keith Griffin, *The Political Economy of Agrarian Change*, Harvard University Press, Cambridge, Mass.: 1974, p. 54.
14. Francine R. Frankel, 'The Politics of the Green Revolution: Shifting Patterns of Peasant Participation in India and Pakistan,' in *Food, Population, and Employment – The Impact of the Green Revolution*, eds., Thomas T. Poleman and Donald K. Freebairn: Praeger, New York, 1973, pp. 132-133.
15. M. Taghi Farvar, 'The Relationship Between Ecological and Social Systems,' Speech delivered to EARTHCARE conference, New York, 6 June, 1975, p. 9.
16. Ma Chu, 'Something on the Side,' *Far Eastern-Economic Review*, 14 April 1978, p. 30.
17. Joseph Hanlon, 'India Back to the Village: Does AT Walk on Plastic Sandals?' *New Scientist*, 26 May, 1977, p. 467ff.
18. *Christian Science Monitor*, 3 August, 1977.
19. Hanlon, 'India Back to the Village,' p. 469.

الباب الخامس

عدم فاعلية اللامساواة

١٥

إنتاجية المزارع الكبيرة والصغيرة

على عكس الاعتقاد الشائع ، تبين الدراسات من كل أنحاء العالم ان الزارع الصغير في معظم الأحيان ينتج لكل وحدة أرض اكثر مما ينتجه الزارع الكبير . وها هي بضع أمثلة :

● قيمة الناتج للفدان في الهند أعلى بما يفوق الثلث في أصغر المزارع عنها في المزارع الأكبر . [١]

● في تايلاند تنتج الملكيات التي تبلغ مساحتها بين فدانين وأربعة أفدنة ، من الأرز لكل فدان ، نحو ٦٠ في المائة أكثر مما تنتج المزارع التي تبلغ مساحتها ١٤٠ فداناً فأكثر[٢].

● في تايوان يكاد صافي دخل الفدان في المزارع الأقل من فدان وربع يبلغ ضعف صافي دخل الفدان في المزارع الأكبر من خمسة أفدنة [٣]

● يضع البنك الدولي تقارير عن الفروق في قيمة الناتج في المزارع الكبيرة والصغيرة في الأرجنتين ، والبرازيل ، وتشيلي ، وكولومبيا ، واكوادور ، وجواتيمالا . والنتيجة ؟ وجد أن انتاجية الفدان في المزارع الصغيرة تفوق بما بين ثلاثة الى أربع عشرة مرة المزارع الكبيرة . [٤]

هذه المقارنات تقطع شوطاً طويلا في تفسير الأنتاجية المنخفضة للزراعة في البلدان المتخلفة اذا تذكرنا أنه،طبقاً لدراسة عن ٨٣ دولة ، فإن مجرد ٣ في المائة من كل ملاك الأراضي يسيطرون على نحو

٨٠ في المائة من كل الأرض الزراعية . [٥] جوهر المسألة هو أن أكبر الملاك يسيطرون على معظم الأراضي،الا أن الدراسات من كل أنحاء العالم تبين أنهم الأقل انتاجية .

ولتفسير الانتاجية الأعلى للمزارع الصغير ، لا يحتاجُ الأمر الى اضفاء مسحة رومانسية على الفلاح . فالفلاحون ينتجون أكثر من أراضيهم لأنهم على وجه الدقة يحتاجون الى البقاء اعتماداً على الموارد الهزيلة المسموح لهم بها . وتبين الدراسات أن صغار الملاك يزرعون بعناية أكبر مما تفعل الآلة ، ويخلطون ويجرون دورة للمحاصيل التكميلية ، ويختارون تركيبة من الزراعة وتربية الماشية كثيفة العمالة ، وقبل كل شيء ، يستخدمون مواردهم المحدودة (وخصوصاً أنفسهم) الى أقصى درجة . فالزراعة بالنسبة للعائلة الريفية ليست حساباً مجرداً للربح ليوازن الاستثمارات الأخرى ، بل هي مسألة حياة او موت .

وكما أوضحنا في تركيزنا على بنجلاديش في موضع سابق من هذا الكتاب ، فإن صغار الزراع لا يستطيعون عادةً التقدم اكثر لأن مبادراتهم تعوقها بنشاط النخبة المالكة للأرض ، التي يهددها أي تقدم قد يجعل صغار زراع القرية اقل اعتماداً عليهم .

علاوة على ذلك ، فإن ضرورات مثل السماد والماء لا تصل الى صغار الزراع لأنهم لا يملكون لا النقود ولا القروض لشرائها . وغالباً ما تشترط القروض من الوكالات الحكومية حداً أدنى للحيازة يستبعد صغار الزراع . ففي باكستان ، مثلا ، يقتضي الحصول على قرض لحفر بئر أنبوبية من بنك التنمية الزراعية ، ان يملك الفلاح على الأقل ١٢,٥ فداناً . وهذا الشرط الوحيد يستبعد ما يزيد على ٨٠ في المائة من زراع الباكستان . [٦] وطبقاً لأحد التقارير لا يحصل سوى ٥

في المائة من زراع افريقيا على القروض الرسمية ـ وليس من الصعب تخمين أي ٥ في المائة ! [٧]

وقد قدّر سدهيرسن ، الاقتصادي الهندي والمعلق على الثورة الخضراء ، أن نحو نصف زراع الهند الصغار يفتقرون الى أية وثيقة مسجلة تثبت ملكيتهم للأرض ، مع أنهم بدونها لا يستطيعون الحصول على قروض المحصول من مؤسسات الاقراض.[٨] والأهم هو أن صغار الزراع يحجمون عن استخدام ارضهم كضمانة للقروض على أية حال . فالزارع الفقير يقرر عن حق تماما أنه لا يريد المخاطرة بفقدان أرضه .

وباستبعاد صغار الملاك بدرجة كبيرة عن مجال القروض الرسمية ، يتركون للاعتماد على مقرضي النقود والتجار الأفراد الذين يفرضون فوائد ربوية ، تتراوح بين ٥٠ في المائة و ٢٠٠ في المائة . ففي احدى مناطق الفلبين ، دفع ١٥ في المائة من المقترضين فائدة تفوق ٢٠٠ في المائة بينما دفع ٢٠ في المائة من المقرضين ما لا يزيد على ١٦ في المائة . وبالاضافة الى ذلك يمكن للتجار ـ المقرضين زيادة الفائدة ببخس قيمة المنتجات الزراعية المستخدمة في دفع الديون وبالمبالغة في قيمة البضائع التي يشتريها منهم المدينون . [٩] وعلى النقيض من ذلك قد لا يدفع المقترض الكبير أية فائدة ، اوحتى يربح باقتراض النقود . فحين يتم حساب معدلات الفائدة الاسمية على القروض المتاحة لكبار الزراع من المؤسسات التجارية بالنسبة الى التضخم يكون معدل الفائدة الحقيقي سالباً في العادة .[١٠]

التزامات مقرضي النقود وملاك الأرض

شرحنا آنفاً رابطة الدين التي تبقى عديداً من الزراع في حالة خضوع دائم.ويعبر عن ذلك باقتدار الاقتصادي الزراعي كيث

جريفين بقوله : (لقد عانى كامبسينو * أمريكا اللاتينية ليس من الحيازة غير المضمونة بل من الحيازة المضمونة بصورة مبالغ فيها) . ويؤكد ان رابطة الدين قد استخدمت لربط الفلاحين بالارض ليضمن الملاك توفر قوة العمل ، خصوصاً في الاقتصاديات نادرة العمالة بأمريكا اللاتينية . (١١) فما تأثير ذلك على الانتاج ؟ لا مناص من أن يختنق الحافز على زيادة الأنتاج لأن الفلاحين المتورطين يعرفون ان زيادة الأنتاج لن تفيدهم أبداً بل تفيد فقط مالك الأرض او مقرض النقود . ويوضح أريك وشارلوت جاكوبي في كتابهما الكلاسيكي الأنسان والأرض أن (الفلاح المدين دائماً مرتبط فعلياً بعقد لبيع انتاجه بأسعار يحددها المقرض ـ الخازن ـ التاجر ، حيث لا توجد تعاونيات تسويق فعالة تحمي مصالحه) . (١٢) كما يمكن لرابطة الدين أن تعني ان على الفلاح ان يفلح حقول الدائن وفاءً لدينه. وعندئذ تعاني أرض الفلاح ذاته من الاهمال . وحين يعجز الفلاح عن العمل في أرضه بصورة مناسبة ، لا يجد خياراً آخر عادةً سوى التخلي عنها .

ولنأخذ حالة الزراع بالمشاركة الذين يمثلون نسبة محسوسة من سكان الريف في عديد من البلدان المتخلفة . فرغم ان عليهم في حالات عديدة ان يقدموا كل المعدات ، فانهم لا يحصلون سوى على جزء من المحصول . فلماذا اذن يقومون بالاستثمارات اللازمة لزيادة الانتاج ؟ وفي بنجلاديش بينما يحتاج الملاك ـ الزراع الى احتمالات كسب بنسبة ٢ الى ١ لكي يخاطروا باستخدام تكنولوجيا جديدة ، يحتاج الزراع بالمشاركة الى احتمالات بنسبة ٤ الى ١ حيث انهم لا يحصلون سوى على نصف المحصول . (١٣)

---

*Campesinos : فلاحون بالاسبانية . واصبحت تستخدم في اللغات الاخرى تعبيرا من الفلاحين في شروط خاصة من التخلف ـ م

والحيازات الايجارية غير المضمونة تكون نتيجتها عدم الكفاءة . فالمستأجرون ، المدنيون دائماً وغير المتأكدين من أنهم سيكونـون في نفس الأرض في العام التالي ، لا يمكن توقع انهم سيحمون خصوبة التربة بدورة المحاصيل وترك الأرض للراحة .

وبدون حد أدنى معين من ملكية الأرض ، وضمان الحيازة ، والقروض بفائدة معقولة ، والسيطرة على الناتج ، يتوصل الزراع الى النتيجة الواقعية القائلة انه ليس من مصلحتهم شراء معدات لزيادة الانتاج او اتخاذ خطوات للحفاظ على خصوبة التربة . وهكذا فليس (التاخر) المزعوم للفلاحين هو ما يمنعهم من شراء السماد والمعدات الحديثة الأخرى بل الحس الاقتصادي الصرف .

تبديد الثروة

ان الاستمرار في تعليق الآمال في تنمية أصيلة على مساهمة كبار الملاك يتجاهل سؤ الا حاسماً آخر هو : ماذا يحدث للربح الذي يحققه المالك الكبير؟ هل من المحتمل لهذا الربح ان يستثمر في الزراعـة بصورة منتجة بنفس درجة استثمار نفس الربح اذا توزع على عديد من صغار الزراع او تمت السيطرة عليه بصورة جماعية ؟

ان تركيز الأرباح الناتجة عن التحديث الزراعي في أيدي فئة قليلة كان يعني ان جزءاً كبيراً مما كان يمكن ان يعـاد استخدامـه في التحسينات الزراعية يذهب بدلا من ذلك الى بضائع ترفيَّة لاشباع الحافز الاستهلاكي المفرط للأغنياء الجدد الريفيين . وفي كل أنحاء العالم يمكن ان نجد المقاولين الزراعيين الجدد (يستثمرون) الأرباح الفائضة في المنتجعات السياحية ، والبـارات وأسـاطيل التـاكسي ، ودور السينما ، ووكالات السفر .

وخـلال زيارات البحـث التي قمنـا بهـا الى مناطـق (الثـورة الخضراء) بالمكسيك وجدنا انفاقاً باذخاً صارخاً لقلة ، وسط الفقـر الصـارخ للأغلبية : دور ريفية ضخمـة ، تفتقـر الى الـذوق ، وأحواض سباحة ، وسيارات فخمـة عديدة مستـوردة ، ورحـلات شراء دورية عبر الحـدود ، وولائـم على طريقـة لاس فيجـاس ، وطائرات خاصة وأطفال في مدارس داخلية امريكية .

وكبار الزراع هم في العادة أقل متلقيي القروض جدارة بالثقة . اذ يقرر البنك الدولي ان كبار الزراع يسددون أقل من صغار الزراع في بلـدان متنوعـة مثـل بنجـلاديش ، وكولـومبيا ، وكوستـاريكا ، واثيوبيا . (١٤) وبالمثل ، تخبرنا وزارة الزراعة الأمريكية ان معدلات التأخر في السداد وحبس الرهونات في الـولايات المتحـدة اكبـر في القروض الكبيرة لوحـدات المزارع الضخمـة ممـا هي في القـروض الأصغر للمزارع العائلية . (١٥)

عامل آخر له ثقله هو التبديد الحـرفي لأراض ثمينـة من جانـب مصالح الملكية الكبيرة . فقـد تميزت المزارع الضخمـة على الدوام بحيازة أراض أكثر مما يمكنها استخدامه على الاطلاق . لكن دراسة حديثـة حول استخدامـم الأراضي في امـريكا الوسطـى تخبرنـا بأن المنظومة التاريخية ما زالت صحيحة اليوم : فالزراع الذين يملـكون حتى ١٠ أفدنة يزرعون ٧٢ في المائة من أرضهم ، لكن الزراع الذين يملكون أكثر من ٨٦ فداناً لا يزرعون سوى ١٤ في المائة من أرضهم. وهم يستخدمون ٤٩ في المائة من الأرض كمراعٍ ، ويتركون ٣٧ في المائة من الأرض دون استخدام . (١٦) وبالمثل تبين دراسة اجريت عام ١٩٦٨ عن إكوادور ان الزراع الذين يملكون اقل من ٢٥ فداناً نحو ٨٠ في المائة من ارضهم بينما الزراع الأكبر الذين يملـكون اكثـر من

٢٥٠٠ فداناً لا يزرعون بوجه عام سوى أكثر قليلا من ربع أرضهم . (١٧) وحيث ان كبار الملاك هم أكثر الناس تبديداً للأرض ، فما الذي يجعل الناس الآن يعتقدون انهم آخر الآمال الكبيرة في التنمية الزراعية ؟

اللامساواة تعوق التعاون

ان حفز الناس على التعاون باتجاه هدف مشترك هو ما تعتمد عليه كل تنمية في نهاية الأمر . لكن نظاماً اجتماعياً يمنح ميزات تفضيلية في الحصول على الأرض ، والمعدات الزراعية ، والبرامج الحكومية لقلة ، يحد من أية امكانية للتعاون والتعلم المشترك . وقد كان من المعتقد على سبيل المثال ، ان تركيز البذور الجديدة وغيرها من المعدات على المزارع الكبير سيكون له(أثر توضيحي)قوي يجعل المنتجين الأصغر يسعون الى محاكاة المالك الكبير . لكن الأثر التوضيحي الذي جرى الترويج له بشدة كان بالضغط عكس ما قصد منه . فمجرد كون المالك الكبير ناجحاً حسب هذا المنظور الجديد يكفي عادة لاقناع المالك الصغير بأنه لا يمكن ان يكون ناجحاً .

وأخيراً فإن الايحاء بأننا ببساطة لا نملك تحقيق مساواة أكبر اذا اردنا زيادة الانتاج يتجاهل اهم معوقات الانتاج في اطار نظام السوق : أي نقص المشترين الذين يملكون النقود لدفع ثمن زيادة الانتاج . فكثيراً ما ينسى الناس ان الجوع وحده ليس كافياً لحفز الانتاج في اطار نظام السوق . فالعملاء الذين يدفعون هم وحدهم الذين يحفزون الانتاج ، وفي معظم اقتصاديات السوق اليوم ، ينمو عددهم ببطء شديد ، اذا كان ينمو على الاطلاق .

هذا الايحاء يتضمن ان (القليل من اللامساواة شيء حسن) او

على الأقل أنه أحد الشرور الضرورية . بل ان من الأسهل في اوقات الندرة المفترضة قبول فكرة اننا يجب ان نتوجه الى من (في القمة) . الا ان الحقائق قد أجبرتنا على استنتاج ان هذا بالضبط هو الموقف الخطأ . فنفس سلطة كبار الملاك تجعلهم أقل اضطراراً الى ان يحاولوا زيادة الانتاج خصوصاً انتاج الغذاء اللازم محلياً ؛ اذ يحولون الموارد عن الزراعة الى الاستهلاك غير الضروري والاستثمارات غير المنتجة ؛ ويستخدمون الأرض استخداماً أقل مما يجب ؛ وأخيراً فإن العوائق التي يفرضها الفقر على الحوافز وعلى الاستهلاك هي أكبر العقبات أمام زيادة الانتاج . ان العدالة الاقتصادية والتقدم الاقتصادي أمران متلازمان .

والنتيجة المنطقية لمناقشتنا لكفاءة الزارع الصغير هي توجيه المزيد من القروض والمعدات ، والبذور ، والأسمدة والري اليه . لكن التركيز على الزارع الصغير يعني ان تفوتنا بشكل كامل نسبة كبيرة من قوة العمل الريفية - تصل في عديد من البلدان الى ما بين ٧٠ و ٩٠ في المائة . اذ تستنتج دراسة حديثة لجامعة كورنيل (١٨) أن المعدمين وأشباه المعدمين يشكلون غالبية قوة العمل الريفية في آسيا ، ويقاربون ٩٠ في المائة في جاوا ، وبنجلاديش ، وباكستان . وفي امريكا اللاتينية يشكل المعدمون وأشباه المعدمين أغلبية في كل البلدان موضع الدراسة وتفوق نسبتهم ٨٠ في المائة في بوليفيا ، والسلفادور وجواتيمالا ، وجمهورية الدومينيكان .

كذلك لا يجب ان يقع المرء في خطأ الاعتقاد بأن المزرعة الصغيرة أكثر انتاجية بذاتها من المزرعة الكبيرة . فقد وجدنا ان حجم قطعة الأرض اقل اهمية من علاقة الناس بها .

فالمزارع الصغيرة يمكن ان تكون عالية الانتاجية - كما في اليابان -

حيث يعرف من يفلحون الأرض ان الانتاجية ستفيدهم . ويمكن ان يحدث العكس تماماً : أي مزارع صغيرة قليلة الانتاجية حيث تؤدي القروض والديون ، واجراءات الايجار الى حرمان من يفلحون الأرض من نتاج جهدهم .

ونفس الشيء ينطبق على وحدات الزراعة الكبيرة . اذ يمكن ان تكون منتجة حيث يعرف من يفلحون الأرض ان عملهم سيفيدهم . وتاى بنه في فيتنام الشمالية مثال على ذلك . فمنذ ١٩٦٥ تنتج تعاونية واحدة تضم ٤ آلاف شخص الأرز والطيور ، مثل البط والاوز ، بالاضافة الى السمك في أكثر من ١٠٠ فدان من بحيرات السمك التي تسيطر عليها القرية . ولما كانت تجني محصولين او حتى ثلاثة محاصيل من الأرز سنوياً ، فإن باستطاعة تاي بنه أن تنتج نسبة نحو ٨٠ في المائة اكثر من الانتاج السنوي لقطعة الأرض الأقل من خمسة أفدنة التي تتميز بها الهند ، على سبيل المثال . لكن الوحدات الضخمة ليست منتجة بالضرورة . وقد عرضنا لتونا عيوب الكثير من الوحدات الضخمة ، المملوكة ملكية خاصة . ولو استعضت عن هؤلاء الملاك الأفراد ببيروقراطيين معادين للديمقراطية ، سوف تظل الانتاجية منخفضة كما اظهرت بوضوح التطورات في الزراعة السوفيتية .



١٦

هل الاصلاح الزراعي ضد الانتاج ؟

تاريخياً ، أدت الاصلاحات الزراعية الحقيقية الى انتاج زراعي اكبر لأنها عالجت (أوجه النقص الناجمة عن اللامساواة) والتي تعوق الانتاج ـ أعني تلك التي ناقشناها لتونا . ولتوضيح هذه النقطة سنركز على التجارب الفعلية التالية للاصلاح في فيتنام ، والصين ، وكوبا ، والبرتغال .

في عام ١٩٤٥ ، كان يملك أكثر من نصف الأرض الزراعية في فيتنام ملاك الأراضي والمستوطنون الفرنسيون وليس الفلاحون . وكانت الايجارات التي يستخلصونها من الفلاحين تبلغ ثلاثة أرباع المحصول . وبعد هزيمة الفرنسيين في عام ١٩٥٤ ، نفذ الاصلاح الزراعي في فيتنام الشمالية على الفور . وبحلول نهاية عام ١٩٥٧ ، كان نحو ٤٥ في المائة من أراضي الشمال الصالحة للزراعة قد أعيد توزيعه واستفاد من ذلك ٧٧ في المائة من العائلات الريفية . [١]

وساعد التوزيع الشامل للسيطرة على الموارد على جعل زيادات الانتاج ممكنة حتى في ذروة الحرب مع الولايات المتحدة . فطبقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة السادس عن الاصلاح الزراعي ، كانت المحاصيل في فيتنام الشمالية تزداد وامتد الري من ٢٠ في المائة من المساحة المزروعة عند منتصف الخمسينات الى نحو ٦٠ في المائة عند منتصف الستينات . وفي الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، ازدادت محاصيل الأرز بنسبة ٢٠ ٪ والمحاصيل الأخرى ٥٠ ٪ . [٢]

كذلك تثبت حالة الصين ان زيادات الانتاج القومي تحدث فور أن يجعل الاصلاح الزراعي السيطرة على الأرض اكثر مساواة وديمقراطية . فبعد احراز تقدم على مدى أربع مراحل منذ بدء الاصلاحات في عام ١٩٥٠ ، وزعت ملكية الأرض في الصين على على الوية الانتاج المساوية لقرية كبيرة أو عدة قرى صغيرة . وفي الممارسة يسلم لواء الانتاج ارض الزراعة الى قوة عمل القرية ، المسماة فريق الانتاج . وباستثناء الحالات التي تتضمن الجرارات الضخمة أو آلات الحصاد ، يكون فريق انتاج القرية مسئولا عن ادارة حقوله وحساباتها . ويوزع الدخل بناء على نظام نقاط انتاج متفق عليها بصورة متبادلة ، يضمن لكل فرد الغلال الغذائية الأساسية وغيرها من المواد الضرورية .

أما النصيب الذي تناله الحكومة المركزية من الانتاج كضرائب فضئيل ـ ويتراوح بين مجرد واحد وسبعة في المائة . وهذه الضرائب هي نسب محددة تقوم على أساس الدخل المتوقع ، مع وضع التربة والظروف المناخية للكوميونة في الاعتبار . فالكوميونة ذات التربة الخصبة بشكل خاص عليها ان تخصص سبعة في المائة من انتاجها للحكومة المركزية ، بينما الكوميونة ذات الموارد الطبيعية الفقيرة مثل كوميونة تاتشاي الشهيرة عليها ان تساهم بواحد في المائة فقط . وهذه النسبة المئوية لا ترتفع حتى لو ازدهرت الكوميونة بما يفوق التوقعات القائمة على أساس مزاياها الطبيعية :[٣] ومن ثم فكلما زاد الانتاج زادت فائدة من يفلحون الأرض .

وتعكس ارقام انتاج الصين القومي هذه التغييرات . ففي عام ١٩٧٥ ، كانت الصين تنتج اكثر من ١٧٠٠ رطلا من الغلال لكل فدان ، أي أعلى بنسبة ٦٠٪ من الانتاج المماثل للفدان في الهند .[٤]

وحوالي ضعف انتاج الفدان في الصين قبل الثورة . وطبقاً لتقديرات الدكتور بنيديكت سيتفيز ، خبير الصين في جامعة كورنل ، فان الصين ، بالمقارنة مع الهند[٤]، تطعم بشراً أكثر بنسبة ٥٠ في المائة ، بصورة أفضل بنسبة ٢٠ في المائة على أرض مزروعة أقل بنسبة ٣٠ في المائة (بمقارنة الأرقام للفرد بالنسبة للغلال ومحاصيل البقول .) وعلاوة على ذلك ، وبسبب ما تتمتع به الصين من مساواة أكبر بكثير في الحصول على الموارد الانتاجية ، فإن احصائياتها للفرد تعكس بصورة أدق واقع توزيع الغذاء .

كذلك فإن تجربة الاصلاح الزراعي في كوبا تقدم درساً مفيداً[٥]. اذ تبين المشكلات الحقيقية لما بعد الاصلاح الزراعي والتي يستغرق التغلب عليها وقتاً ـ تركة النظام القديم ـ كما تبين ضرورة مشاركة العمال في صنع القرارات لكي يرتفع الانتاج .

فقد اكتمل الاصلاح الزراعي في كوبا عام ١٩٦٣ ، خالقاً اكثر من ١٠٠ ألف مالك جديد مستقل وواضعاً ٦٠ في المائة من أراضي البلاد الزراعية في يد الملكية العامة . وقد استنتج بعض الاقتصاديين الذين درسوا كوبا أن اصلاحها الزراعي (لم يسبب انخفاضاً كبيراً في الانتاج) . [٦] بينما أشار آخرون الى التراجعات القصيرة الأمد في الانتاج بينما تجري اعادة تنظيم الزراعة . [٧] ففي عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، انخفض معدل الانتاج الزراعي الى ٨٦ و ٩٣ على التوالي ، بالمقارنة مع ١٠٠ خلال ٥٢ ـ ١٩٥٦ . ورغم ان اجمالي التقدم الزراعي في كوبا خلال الستينات كان مخيباً لأمل المخططين الكوبيين ، فلا يجب ان تغيب عنا حقيقة ان انتاج الاغذية الهامة قد ارتفع بالمقارنة مع مستويات ما قبل بداية الثورة : ففي عام ١٩٧١ كان الأرز قد ازداد اربع مرات ، والفاكهة ثلاث مرات ونصف ، وانتاج البيض أربع مرات ونصف ، والبطاطس ٤٢ في المائة . [٨]

فلماذا تقدمت الزراعة الكوبية أبطأ مما كان مأمولاً خلال الستينات ؟ [٩]

حاول الكوبيون ان ينوعوا الانتاج بسرعة بعيداً عن السكر بدون الموارد البشرية الماهرة الضرورية ، اذ كانوا قد ورثوا أميَّة منتشرة وقوة عمل ضخمة كانت مهارتها الوحيدة هي حصاد قصب السكر . وهكذا تبددت بدرجة كبيرة الاستثمارات في الزراعة مثل وضع المزيد من الجرارات . وفي عام ١٩٧٠ ، لم يكن يستخدم الا ربع طاقة الجرارات ، بسبب الأعطال التي لا يجري اصلاحها ، وبسبب اخفاق الادارة في توفير الجرارات حيثما تكون هناك حاجة لها . كذلك قطع الخطر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الامداد بقطع الغيار . وعلاوة على ذلك ، عانت الزراعة الكوبية من نقص العمالة ، وخصوصاً في ميدان العمل المرهق في قطع قصب السكر ، مع توفر الأعمال الأخرى في المجتمع . وربما كان الأخطر من ذلك هو أنه خلال الستينات بدا ان اتخاذ القرار قد صار مفرطاً في المركزية ، وهكذا لم تكن الاستثمارات تقوم بدرجة كافية على حسابات تجري على المستوى المحلي .

حاولت كوبا خلال الستينات ، تحقيق مساواة اكبر من خلال الاصلاح الزراعي وغيره من وسائل التحكم في فروق الدخل . والمساواة الأكبر بالتأكيد هي أحد متطلبات زيادة الأنتاجية ، كما ذكرنا ، لكن كوبا لم تحقق بعد بما يكفي الشرط الثاني ؛ وهو المشاركة في اتخاذ قرارات السياسة من قبل الشعب الكوبي على المستوى المحلي .

ومع حلول السبعينات بدأ ذلك يتغير . فقد تم محو الأمية تماماً تقريباً من خلال تعبئة قومية . وكانت المدارس الابتدائية عام ١٩٧٠

تخرج من التلاميذ أربعة أضعاف ما كانت تخرجه عند قيام الثورة . وكان هذا التعليم الأساسي أحد المكونات الهامة لتنظيم أكثر كفاءة للعمل وللمشاركة اللامركزية التي بدأت في الظهور في السبعينات . ووسعت المنظمات الجماهيرية ـ اتحادات العمال ، وجمعيات الفلاحين ، ونوادي الأحياء ـ من دورها خلال السبعينات ، بحيث لا تكتفي بمجرد تنفيذ السياسة بل تساعد في صياغتها . ورغم ان المشكلات ما زالت قائمة في القطاع الزراعي ، فان المشاركة المتزايدة في اتخاذ القرار انعكست في زيادة الانتاج . ففي الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ ، تزايد الانتاج الزراعي غير المرتبط بقصب السكر بمعدل سنوي يبلغ ٨,٤ في المائة ، متخطياً كل السنوات السابقة .

ويكشف الاصلاح الزراعي الحديث في البرتغال بدوره عن تقدم انتاج هام ناتج عن اعادة توزيع الأرض . [١٠] ففي اعقاب الاطاحة بالفاشية في البرتغال عام ١٩٧٤ ، استولى العمال الزراعيون على نحو ٣ ملايين فدان من اراضي الضياع الضخمة في جنوبي اقليم أليتيجو . وجاء الدستور الجديد ليقر شرعية نزع ملكية هذه الضياع الكبيرة . لكن في عام ١٩٧٧ ، أجازت حكومة شواريز منتهكة الدستور ، قانوناً يحل وحدات الانتاج الجماعية (UCP) التي أقامها العمال الزراعيون وصغار الزراع على الأراضي المنزوعة الملكية ويعيد الأراضي الى ملاكها السابقين . وفي وجه هجوم قوات البوليس الخاصة مستخدمة العصي الكهربائية ، ومدافع المياه ، والبنادق الآلية ، وطائرات الهليكوبتر ، رفض الفلاحون التخلي عن الأرض . وحتى منتصف عام ١٩٧٨ ، كانت الحكومة قد تخلت عن جهودها لحل وحدات الانتاج الجماعية .

ويتقاضى أعضاء وحدات الانتاج الجماعية أجورهم من بيع

الانتاج.ثم توجه الأرباح الى المرافق الاجتماعية مثل المتاجر، والملاعب وتسهيلات الرعاية اليومية من جانب الجمعية العامة التي تتكون من كل الأعضاء.ومديرو وحدات الانتاج الجماعية منتجون .

وكانت نتيجة اعادة توزيع الأرض التلقائية هذه انه خلال عامين تضاعفت مساحة الأرض المزروعة فعلياً في ألينتيجو ثلاث مرات . لكن ما يحمل دلالة أكبر كان خلق وظائف جديدة عديدة في منطقة كانت تعاني قبلا من البطالة المزمنة . فقد قفز عدد الناس المتفرغين للزراعة الى أربعة أضعاف اثر الاصلاح الزراعي . ويقدم ملاك الأرض الجدد ٥٠ في المائة من كل القمح البرتغالي وما بين خمس الى ربع اللحوم للسوق المحلي .

بدراسة التجارب الفعلية للاصلاح الزراعي في بلدان مختلفة اختلاف فيتنام ، والصين ، وكوبا ، والبرتغال ، يبرز نفس الدرس : ان الاصلاح الزراعي الحقيقي بدلا من أن يؤدي الى انخفاض الانتاج ، يمكنه ان يكون خطوة أولى في زيادات طويلة الأمد للانتاج .

التقليل من فعالية الاصلاح الزراعي :

لماذا يعتقد الكثيرون ان الاصلاح الزراعي يخفض الانتاج ؟

● أولا ، لأن قوانين الاصلاح الزراعي الفاترة الحماس وغير الكفؤة عن عمد في بلدان مثل الفلبين وباكستان ، والهند قد اجهضت العائدات الانتاجية الممكنة من الاصلاح الزراعي الشامل من النوع المنفذ في ثلاث من البلدان التي ناقشناها لتونا . وفي الفصل الثالث والعشرين نعرض ملامح متعددة لهذه الاصلاحات الزراعية الزائفة .

● ثانياً ، لأن معظم المعايير الرسمية للانتاج تقتصر عادةً على الغلال التي تدخل السوق القومي . إلاّ أن التركيز على ارقام الانتاج الرسمية فقط قد يقلل بصورة خطيرة من الزيادات الزراعية في المجتمعات التي تمر باصلاح زراعي حقيقي . فحين ينال الملايين من المعدمين السابقين السيطرة على أراضيهم ، تكون هناك امكانية كبيرة ـ يتفق عليها مسئولو منظمة الأغذية والزراعة الذين سألناهم ـ في ان يتم استهلاك نسبة اكبر من انتاج الغذاء من قبل من ينتجونه . وهذه النسبة لا تدخل أبداً في أرقام الانتاج القومي المستخدمة ، على سبيل المثال ، في نظام الأمم المتحدة .

● العامل الثالث الذي يسبب التقليل من مكاسب ما بعد الأصلاح هو ان التقدم يقاس عادة بانتاج الغلال وحده . لكن في البلدان التي تمر بعملية اعادة هيكلة أساسية للسيطرة يدرك الناس انهم ليسوا بحاجة الى ان يحيوا (بالغلال وحدها) . فرغم ان انتاج الغلال بالنسبة للفرد في الصين على سبيل المثال ، قد ازداد بنسبة ١٩ في المائة فيما بين ١٩٦٢ و ١٩٧٥ ، فإن ذلك لا ينقل صورة كاملة عن التحسن الغذائي حسب ما يذكر تقرير لخدمة أبحاث مكتبة الكونجرس التابعة لكونجرس الولايات المتحدة .[١١] فالناس الآن يأكلون المزيد من الفاكهة ، واللحم ، والخضروات . ويلاحظ التقرير أنه (في المتوسط يأكل كل صيني نصف كيلو جرام « أكثر قليلا من رطل » من الخضروات يومياً) . ويمكن ان نقول نفس الشيء بالنسبة لفيتنام . فالتركيز على انتاج الغلال يغفل (نقطة بالغة الاهمية في استراتيجية الاعتماد على النفس الغذائية للفيتناميين) ، كما يقول الدارس الفيتنامي نجو فينه لونج . فتحت حكم الفرنسيين ، كان الأرز وحده يحتل اكثر من ٩٥ في المائة من الأرض المزروعة ، لكن

بحلول عام ۱۹۷۰ كان اكثر من ١٨ في المائة من الأرض ينتج محاصيل غير الأرز ـ الذرة ، والبطاطا ، وحبوب السمسم ، والفاكهة . (١٢)

● العامل الرابع الذي يدعم خرافة ان الاصلاح الزراعي يساوي الندرة هو ببساطة عدم استيعابنا لأي نظام غير نظامنا . اذ يساء فهم مصطلحات من قبيل (نظام الحصص) فبالنسبة لأغلب الناس يرتبط تعبير« نظام الحصص » بضروب الندرة المعروفة في الحرب العالمية الثانية . وحين يعلم الأجانب بنظام الحصص في كوبا ، يفترضون وجود غذاء اقل الآن ـ حيث أنهم لم يسمعوا مطلقاً بنظام المقننات قبل الثورة . الاّ ان نظام الحصص في كوبا يمكن فهمه على أفضل نحو باعتباره آلية لضمان الحد الأدنى من الامداد بالغذاء الأساسي للجميع كما انه وسيلة لتوجيه غذاء أكثر بصورة انتقائية لمن لديهم حاجات خاصة ،كالأطفال ، والنساء الحوامل ، والمسنين . والكوبيون العاديون الذين تحدثنا معهم يحسون انه يفيد أناساً اكثر من نظام الحصص السائد لدينا اعنى النقود .



هوامش الباب الخامس

الفصل الخامس عشر

1. Edgar Owens and Robert Shaw, *Development Reconsidered: Bridging the Gap Between Government and People*: Heath, Lexington, Mass, 1972, p. 60.
2. World Bank, *The Assault on World Poverty – Problems of Rural Development, Education, and Health*: Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1975, p. 215.
3. Owens and Shaw, *Development Reconsidered,* p. 60.
4. World Bank, *Assault on World Poverty,* pp. 215-216.
5. Food and Agriculture Organization, *Report on the 1960 World Census of Agriculture,* Rome, 1971, cited in *The Assault on World Poverty,* World Bank, The Johns Hopkins University Press, 1975, p. 244.
6. Keith Griffin, *The Political Economy of Agrarian Change,* Harvard University Press, Cambridge, Mass.: 1974, p. 27.
7. World Bank, *Assault on World Poverty,* p. 105.
8. Sudhir Sen, *Reaping the Green Revolution*: Orbis, Maryknoll, New York, p. 11.
9. Griffin, *Political Economy,* p. 28.
10. Keith Griffin, *Land Concentration and Rural Poverty*: Macmillan, New York, 1976, p. 122.
11. International Labour Office, *Poverty and Landlessness in Rural Asia,* A Study by the World Employment Programme, edited by Keith Griffin and Azizur Rahman Khan, 1976, pp. 1-31.
12. Erich Jacoby and Charlotte Jacoby, *Man and Land* Knopf, New York, 1971, p. 79.
13. Hugh Brammer, FAO, Bangladesh, interviewed by Joseph Collins, January, 1978.
14. World Bank, *Assault on World Poverty,* p. 142.
15. Don Paarlberg of USDA, speech before the 55th Annual Convention of Milk Producers, 30 November, 1971.

16. Food and Agriculture Organization, *Agricultural Development and Employment Performance: A Comparative Analysis* Agricultural Planning Studies no. 18, 1974, p. 124.
17. Keith Griffin, *Land Concentration and Rural Poverty* Macmillan, New York, 1976, p. 190.
18. Milton J. Esman, *Landlessness and Near-Landlessness in Developing Countries*, Cornell University, Centre for International Studies, Ithaca, 1978.

الفصل السادس عشر

1. Theodore Bergman, *Farm Policies in Socialist Countries*, Lexington Mass.: 1975, pp. 203-204, 206.
2. Food and Agriculture Organization, *Progress in Land Reform – Sixth Report*, Rural Institutions Division, Rome, 1975, pp. III-8; and *Agricultural Problems*: *Agronomical Data*, Vietnamese Studies, Hanoi, pp. 19-20.
3. Food and Agriculture Organization, *op. cit.*
4. Food and Agriculture Organization, *Production Yearbook*, 1975.
5. Arthur MacEwan, *Agriculture and Development in Cuba*, a manuscript prepared for the International Labour Office, 1978.
6. Bergman, *Farm Policies in Socialist Countries*, p. 225.
7. McEwan, *Agriculture and Development in Cuba*, especially Chapter 16.
8. Bergman, *Farm Policies*, p. 219 and McEwan, *Agriculture and Development*, pp. 16-3.
9. McEwan, *Agriculture and Development*, Parts VI and VII.
10. Wilfred Burchett, 'Portuguese Defend Land Reform,' *Guardian*, 26 April, 1978, p. 24.
11. Leo Orleans, 'The Role of Science and Technology in China's Population – Food Balance,' prepared for the Subcommittee on Domestic and International Scientific Planning, Analysis and Cooperation of the Committee of Science and Technology of the US House of Representatives, September 1977, p. 55.
12. *Agricultural Problems*, pp. 19ff.

الباب السادس

لعبة التبادل التجاري

١٧

القيام بما يأتي طبيعياً

من أكثر الخرافات الغذائية ظلما ، تلك التي تقول ان البلدان المتخلفة لا يمكنها ان تزرع سوى (محاصيل مدارية) ولا بد لها من استغلال هذه الميزة الطبيعية بأن تصدرها .

وفي الحقيقة فإن بامكان هذه البلدان ان تزرع مجموعة شديدة التنوع من المحاصيل ـ الغلال والبقول عالية البروتين ، والخضروات ، والفواكه . وليس ثمة ما هو « طبيعي » في تركيز البلدان المتخلفة على محاصيل قليلة غير مغذية في معظمها ، كذلك ما من « ميزة » في ذلك .

ان معظم البلدان المتخلفة تعتمد الآن في الحصول على ما بين ٥٠ و ٩٠ في المائة من حصيلة تصديرها على محصول واحد او محصولين . فقد كان الموز ، في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ يمثل ٥٨ في المائة من اجمالي مكاسب التصدير لبنما ، و ٤٨ في المائة لهندوراس ، و ٣١ في المائة للصومال . [١] واكتسب البن أهمية حاسمة بالنسبة لاحدى عشرة دولة تعتمد عليه للحصول على ٢٥ في المائة او اكثر من عائداتها الخارجية . ففي ١٩٧٢ ، جلب البن ٥٣ في المائة من العملة الأجنبية لكولومبيا ؛ و ٧٨ في المائة لبوروندي ؛ و ٥٠ في المائة لرواندا ؛ و ٥٠ في المائة لاثيوبيا ؛ و ٦١ في المائة لأوغندا . [٢]

على أن التركيز على عدد محدود من المحاصيل يخلق حالة من

ضعف البنية الاقتصادية تتميز بها البلدان المتخلفة . وضعف البنية هذا يعني عدم القدرة على السيطرة على مصيرها .

فبالاضافة الى سهولة التأثر بتقلبات السوق ، الناجمة عن الاعتماد على محاصيل قليلة جداً هناك المشكلة الأكبر للانخفاض الكلي في قيمة السلع الزراعية التي تصدرها معظم البلدان المتخلفة . وفي الحقيقة فإن الخسارة الكلية في مكاسب العملة الأجنبية لافريقيا بسبب انخفاض الاسعار ، خاصة أسعار المنتجات الزراعية خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية تتجاوز كل الأموال الأجنبية المستثمرة او المقرضة ، أو الممنوحة لأفريقيا خلال نفس الفترة . (٣)

والموز ، وهو أهم فاكهة طازجة في التجارة الدولية يقدم مثالا طيباً على ما يعنيه ذلك . فقد انخفض سعر الموز نحو ٣٠٪ خلال العشرين سنة الماضية بينما ارتفعت اسعار السلع المصنعة . ففي عام ١٩٦٠ كانت ثلاثة أطنان من الموز تعادل ثمن جرار . وفي عام ١٩٧٠ اصبح نفس الجرار يتكلف ما يعادل احد عشر طناً من الموز(٤). (انها لحلقة مفرغة حقاً اذا كنت قد عدوت بأربعة أضعاف السرعة لمجرد ان تبقى في نفس المكان !)

أسعار لا يمكن الاعتماد عليها لمحاصيل التصدير

لكن بقدر ما يضر دخل التصدير المتناقص باقتصاديات البلدان المتخلفة فإن تقلبات السعر هي اللعنة الحقيقية بالنسبة للتخطيط الاقتصادي . فالاسعار المرتفعة لاحدى السنوات يمكن ان تعزي المخططين الاقتصاديين والزراع بالاستمرار في الاعتماد على محصول معين ، وحتى بزيادة الانتاج . وعندئذ توقع تقلبات السعر الحادة الفوضى في خطط التنمية طويلة الأجل . ولا يقتصر تقلب الاسعار

على التفاوت الحاد من عام الى عام ، بل أنها تتفاوت بشدة من أسبوع الى أسبوع وحتى من يوم لآخر .

وقد اختارت القوى المستعمرة تلك المحاصيل التي لا تتطلب زراعة متكررة . وكان ذلك غاية المرام بالنسبة للمستعمر الذي كان يريد تقليل الاعتماد على قوة العمل . لكن بالنسبة لتلك المستعمرات السابقة التي تجد اقتصادياتها الآن حبيسة البن ، أو زيت النخيل ، أو الموز ، فإن النتائج يمكن ان تكون كوارث فادحة . فشجرة البن تستغرق خمس سنوات حتى يتم نموها ؛ وتتطلب أشجار نخيل الزيت من ثلاث الى اربع سنوات . وبالمثل ، لا يمكنك مجرد دخول مجال انتاج الموز والخروج منه استجابة لتغيرات السعر ، كما يمكن لمزارع امريكي ان يفعل مع القمح او الشعير . فشجرة الموز لا تبلغ كامل طاقتها الاّ بعد عامين من زراعتها ، وحتى عندئذ ، فإن الربح ، لو كان هناك أي ربح ، يأتي على مدى يتراوح بين خمس الى عشرين سنة من الاثمار . أما بالنسبة لشجرة الكاكاو ، فإن عليك الانتظار طوال عقد او اكثر قبل أول محصول .

ماذا يحدث اذن اذا شجعتك الأسعار المرتفعة الحالية على الاندفاع الى زراعة أشجار بن جديدة ؟ حين يأتي الوقت الذي يكون فيه أول محصول لك من هذه الثمار جاهزاً قد تجد ان السوق قد بلغ أدنى مستوى له . وهذا هو الأمر المحتمل ، حيث يكون المنتجون في بلدك وفي غيره قد زرعوا لمواجهة الطلب في نفس الوقت الذي زرعت انت فيه . والنتيجة المرجحة هي الانتاج الزائد فور ان تبدأ الاشجار الجديدة في طرح اكثر مما يكون المستهلكون مستعدين لشرائه حتى مع انخفاض السعر . (تذكر ان انخفاض عشرة في المائة في أسعار التجزئة تتقاضاه منك « جنرال فورد » على منتجات ماكسويل

هاوس ، من الأرجح انه يمثل انخفاضا في السعر أكبر بكثير بالنسبة للزراع . ورغم ذلك ، فإنك قد لا تشرب مزيداً من القهوة) . لقد حدثت ازمات عديدة في سوق البن . وخلال الكساد انخفضت أسعار البن بنسبة ٨٠ في المائة . وحاولت الحكومة البرازيلية محاولة فاشلة لدعم الأسعار عن طريق احراق ٨٠ مليون كيس (يزن الواحد منها ١٣٢ رطلا !) ، أو ما يعادل اجمالي الاستهلاك العالمي خلال عامين . (٥)

كذلك فإن نشاطات المضاربة هي سبب رئيسي للتقلبات الحادة في السعر . ولنأخذ مثال الكاكاو . ان معظم الكاكاو الخام المصدر (نحو أربعة أخماس الانتاج الاجمالي يصدر خاماً) يباع من خلال وسطاء وشركات متخصصة في نيويورك ، ولندن ، وباريس ، وأمستردام ، وهامبورج على أساس أسعار تحددها العطاءات والعروض في سوق التعاملات المستقبلة . فما الذي يسبب التفاوت في الأسعار في سوق تعاملات الكاكاو المستقبلة ؟ ربما جرت الدعوة الى اجتماع لمنتجي الكاكاو . وذلك وحده يمكن ان يعد سبباً لرفع الأسعار من قبل المجموعة الضيقة من تجار الكاكاو ، وبذلك تتضخم أسعار الكاكاو لفترة قد تقصر لتصير يوماً واحداً أو تطول لتصبح شهراً . (٦) كذلك يمكن ان يحدث نفس هذا الاثر الفوري نتيجة الشائعات حول تغيير سياسي في حكومة منتج رئيسي للكاكاو او تقرير واحد عن وباء كاكاو غامض .

المهم هو ان مدى تقلبات السعر نتيجة التغيرات في العرض بسبب الطقس مثلا ، يجري تضخيمها بشدة من جانب عدد صغير من الناس ليس لهم شأن عادة بزراعة المحصول ، بل ان « مهنتهم » هي المقامرة . واهتمامهم مركز في سوق نشيطة التقلب سريعة التغير ،

حيث ان اللعب بطريقة صائبة يمكّن المرء من كسب النقود سواء ارتفعت الاسعار او انخفضت . وكما ذكر احد مسئولي مجلس تجارة شيكاجو لندوة لمديري الشركات الزراعية عام ١٩٧٥ ، فإن « الاستقرار ، أيها السادة، هو الشيء الوحيد الذي لا نستطيع التعامل معه » . وعلى خلاف التقلبات في أسعار سوق الأوراق المالية التي لا تؤثر على أرباح الشركات التي يجري التعامل في أسهمها ، فإن المضاربة في سوق التعاملات المستقبلة يؤثر مباشرة على أرباح المنتجين وعلى امكانية التنبؤ بالأرباح . .

« كل بيضك في سلتين »

ماذا يمكن لمخطط قومي في غانا ان يفعل اذا سلمنا بأن اكثر من نصف أراضي بلده الصالحة للزراعة مزروعة الآن بأشجار الكاكاو ؟ ففي أواخر الخمسينات حين كانت أسعار الكاكاو مرتفعة ، قررت غانا مضاعفة انتاجها ، ورسمت خطط تنمية تعتمد على زيادة المكاسب من العملة الأجنبية.لكن ، بينما ارتفعت باستمرار الأسعار التي يجب على غانا دفعها لوارداتها ، تأرجح السعر الذي يمكنها الحصول عليه مقابل الكاكاو . ففي احدى السنوات يرتفع الى حوالي ١٠٠٠ دولار للطن ، وينخفض في سنة اخرى الى أقل من ٤٠٠ دولار ؛ ثم يعود للارتفاع الى ١٠٠٠ دولار لينخفض الى أقل من ٦٠٠ دولار بعدها . (٧) وقد قُدِّر الانخفاض الاجمالي عن ذروة منتصف الخمسينات بأنه بلغ ٨٠ في المائة . (٨) ويمكنك تخيل ما يحدث لخطة التنمية في غانا . فقد توقعت خطة السنوات الخمس الأولى في تنزانيا سعراً عالمياً أدنى للسيزال يبلغ ٩٠ جنيهاً . وسرعان ما انخفض السعر الى ٦٠ جنيهاً . وفي أواخر عام ١٩٧٦ ، أعلنت كوبا ان انهيار اسعار السكر (من ٦٤ سنتاً الى ٦ سنتات للرطل خلال

ثمانية عشر شهراً) سيجعل من الضروري مراجعة خطتها الخمسية للتنمية .

ومنذ بضع سنوات قامت حكومة ماليزيا ، في واحدة من اكثر خطط التوطين طموحاً في آسيا ، بتحويل مئات الآلاف من أفدنة الغابات الى مستوطنات جديدة تزرع زيت النخيل والمطاط للتصدير . وبدا الأمر ناجحاً . فقد استطاع المستوطنون تحسين منازلهم وشراء بعض السلع الاستهلاكية وحتى توفير بعض النقود من اجل تعليم اطفالهم . عندئذ في ١٩٧٤ ، تغيرت الصورة بكاملها . فقد دفع الركود في البلدان الصناعية اسعار المطاط وزيت النخيل الى الانهيار . ودون محصول بديل يعتمدون عليه ، انخفضت كذلك بشدة دخول المستوطنين . واليوم لا يقيم المستوطنون في أي من الأراضي المستصلحة حديثاً . وقد لاحظ احد اعضاء البرلمان الماليزي ان :(كل بيض تنميتنا الزراعية قد وضع في سلتين المطاط وزيت النخيل . وما من تنويع،فنحن نزرع القليل جداً من غذائنا . كل شيء من اجل العملة النقدية وحين تنخفض الأسعار العالمية التي لا نسيطر عليها ، فإن شعبنا هو الذي يعاني .) (٩)

وبالاضافة الى ضعف البيئة الكامن في الاعتماد على محاصيل بطيئة النضج ذات اسعار بالغة التقلب ، فإن اختيار المحاصيل التي تركها المستعمرون الأصليون ينطوي على قصور آخر . فالكثير منها سلع يبدو أنها بلغت نقطة التشبع بين المستهلكين . فمهما بلغ من ثراء المستهلكين او انخفاض الأسعار ، يبدو ان المستهلكين لا يأكلون او يشربون سوى كمية معينة من المنتجات من قبيل الكاكاو ، والقهوة ، والموز .

« جوائز » زراعة التصدير

ظل عائد الصادرات الزراعية للبلدان المتخلفة متمشياً مع تكاليف وارداتها الغذائية المتزايدة من البلدان الصناعية ـ التي ارتفعت الآن ، من القمح وحده ، الى ما يفوق ٥٠ مليون طن سنوياً . والمفارقة هي ان أسعار المحاصيل التي تبيعها الدول الصناعية أساساً ، وهي محاصيل مثل الغلال وفول الصويا ، قد ارتفعت أسرع بكثير من أسعار السلع التي تصدرها البلدان المتخلفة .

ان ما صمم اصلا من قبل المستعمرين ليكون نظاماً لنقل الثروة خارج البلدان الخاضعة ما زال يروج له الكثيرون باعتباره الطريق الوحيد الى التنمية لنفس هذه البلدان . والغريب حقاً ان معظم المراقبين لا يرون او لا يودون أن يروا في ذلك تناقضاً . لكن التناقض لا يمكن انكاره .

فاليوم تخدم زراعة التصدير التي تسود اقتصاديات البلدان المتخلفة،المصالح الأجنبية بنفس الطريقة التي ظلت تخدمها بها لمئات السنين . فكيف يمكن،والحال كذلك ، النظر اليها على أي نحو بوصفها أساساً للتنمية الذاتية ؟ .



١٨

الخاسرون

لا يستفيـد المنتجون من الفلاحين او العمال الزراعيـين سوى القليل من زيادة مكاسب التصدير الزراعية لبلادهم ، ويرجع ذلك جزئياً الى ان جزءاً ضئيلا من سعر التصدير يصل اليهم منذ البداية . وكمثال نمطي ، فإنه في جواتيمالا ، حيث يعاني ٧٥ في المائة من كل الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذيـة ، يكسب العمال المهاجرون الى مزارع البن حوالي دولار واحد يومياً . [١] ومثل كثير من السلع الأخرى ، انتعش البن عام ١٩٧٣ . وارتفعـت ارباح البرازيل الى ٤٨٠٠٠ . ١٣٤٣ دولار . فكم من هذا ذهب الى العامل في ضيعة بن تقليدية ؟ نحو ٥٨ دولاراً شهرياً . (رغم انه في ارض البن) نفسهـا يتكلف شراء رطل واحد من البن المحمص ١,٦٦ دولاراً ٠ وفي عام ١٩٧٥ ، بلغت صادرات سريلانكا من الشاي ٨٦٠ مليون دولار انتجها ٦٥٠ ألف عامل في المزارع الحديثة التأميم . لكن اقصى ما كان يمكن للرجل ان يربحه كان ١٤ دولاراً في الشهر ؛ والمرأة ١١,٤٠ دولاراً . [٢]

وفي مالي ، يتعـاقد الفلاحون على زراعـة الفول السوداني مع شركة فرنسية متعددة الجنسيـة . يساهمون بالأرض وبقوة عملهـم لكنهم لا يتلقون مقابل رطل من الفول السوداني سوى نفس المبلغ الذي تربحه في كل رطل الشركة التي لا تفعل شيئاً سوى بيع الفول السوداني في الخارج . [٣] ونفس النسق يوجد بالنسبة للفلاحين الـذين يزرعـون الفول السوداني في السنغـال . وقد قرر احد

المسئولين السنغاليين ان صافي ربح الدولـة يتجاوز المبلـغ الاجمالي الذي تدفعه تعاونيات الدولة لمنتجي الفول السوداني .

ان الزيادة الضئيلة في الدخل ، التي قد يحققها الزراع الفلاحون في البلدان المتخلفة نتيجة زيادة السعر العالمي لسلعتهم يجب ان توزن في مقابل التهديد المتزايد لاخراجهم من اراضيهم من جنب الزراع التجاريين او الشركات التي ترى في الأسعـار الأعلى أساساً جديـداً للربح .

فالزيادات في السعر العالمي لسلعة قد لا تترجم الى زيادة في السعر المدفوع للمنتجين الفلاحين . ويلاحظ تقرير حديث للأمم المتحدة عن « البلدان الأقل تطوراً » انه بينما تحسنت اسعار البن الدولية بنسبة ٥٨ في المائة في الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٣ ، فإن الاسعار التي تدفع للمنتجين في رواندا قد ظلت ثابتة . (٤)

وفي الحقيقة فإن الزيادة في السعر العالمي لسلعة ما قد يعني فعلياً دخلا أقل لعامل المزرعة او الفلاح المنتج . فحين ارتفع السعر العالمي للفول السوداني في ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ، انخفض فعلياً السعر الـذي تدفعه الحكومة السنغالية للزراع . (٥) ونفس الأمر يجري في ساحل العاج : ففيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧١ ارتفع سعر التصدير بنسبة ١١ في المائة بينما انخفض السعر المدفوع للمنتجين بنسبة ٦ في المـائة . (٦) وحين تضاعف سعر السكر في السوق الدولية عدة مرات منذ سنوات قليلـة ، انخفض الأجر الحقيقي للعـامل في مزارع القصب في جمهوريـة الدومنيكـان الى أقل مما كان عليـه قبلهـا بعشر سنوات ؛ والأكثر من هذا ، انه لم يكن يكفي لشراء كمية كافية من الغذاء .

ان صانعي السياسات الحكومية في كل مكان يسعون الى المزيد من

الانتاج حينما يرتفع السعر العالمي لسلعة مصدرة . الا ان ما ادهشنا في البداية هو ان بعض شركات التسويق الحكومية في افريقيا تفعل ذلك بان تدفع للفلاحين المنتجين مبلغـاً أقل مقابل كل وحدة منتجة . والتبرير هو ان الفلاحين سيكون عليهم عندئذ ان ينتجوا اكثر لمجرد المحافظة على نفس مستوى دخولهم .

علاوة على ذلك فإنه في اقتصاد تحكمه مكـاسب سلعـة تصدير وحيدة ، يمكن للانتعاش المفاجيء في السعر العالمي لتلك السلعة ان يسبب تضخماً محلياً يؤذي الفقراء بالضرورة . وعلى سبيل المثال فإنه خلال فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ التي شهـدت مكـاسب غـير مسبوقة للكاكاو في غانا ، ارتفع سعر صندوق السكر الى ٧ دولارات واليام الى ٤ دولارات . اما الطماطم التي ظلـت تستخدم في كل الأطباق التقليديـة على مدى الأعـوام الخمسمائة الماضيـة ، فقد ارتفع ثمن الواحدة الى دولار وعادة ما كانت عسيرة المنال .

وعادة ما يدمر انتاج محصول التصدير مباشرة المعروض المحلي من الغذاء،فانه لا يحتكر افضل الاراضي فقط ، بل كذلك يمكن للطلب على انتاج محصول التصدير ان يتعارض مع زراعة الغذاء .

ففي كينيا ، على سبيل المثال ، تم بذل جهد كبير في انتاج صنف من القطن اكثر انتاجية . وكانت البذور المهجنة اخيراً اكثر انتاجيـة لكنهـا لسوء الحظ ، أقل تحملا . ولـم يعـد من الممكن زراعـة المحاصيل الغذائية في نفس الحقل مع القطن ، كما جرت العادة ؛ فالقطن الجديد لا يتحمل المنافسة . وهكذا بينما ارتفعـت صادرات القطن ، فاننا نتساءل ماذا كان تأثيرهـا على وجبات الناس . وفي الاقاليم الأشد جفافاً في فولتاالعليا فان موسم الزراعة قصير . ففي

المناطق التي ترغم فيها الحكومة الزراع على زراعة مساحة معينة من القطن يكون عليهم ان يجدوا محصولا يمكن زراعته بعده لكن يمكن ، في نفس الوقت ، ضغطه في اطار موسم الزراعة . على ان الذرة الصفراء والشوفان ، وهما المحصولان الغذائيان التقليديان ، لا يناسبان هذه الدورة ، لكن المينهوت وهو طعام اقل في قيمته الغذائية ، يناسبها . كذلك يحتل المينهوت القليل القيمة الغذائية مكان المحاصيل الأكثر قيمة غذائية في تنزانيا بسبب الحاجة الى قوة العمل في انتاج التبغ خلال مواسم معينة ؛ فالمينهوت يتطلب عملا اقل من المحاصيل الغذائية الأخرى . (٧) كذلك لاحظت خبيرة الاقتصاد الزراعي انجريد بالمر زيادة خطرة في انتاج المينهوت بالنسبة للفرد في امريكا اللاتينية . (٨)

وتكتب خبيرة الاقتصاد الريفي بالبنك الدولي ، « أوما ليل » عن الاحلال الكبير للمحاصيل النقدية مثل القطن ، والشاي ، والتبغ محل المحاصيل الغذائية في كينيا وتنزانيا . فخلال عقد واحد ، تضاعفت المساحة المزروعة بالشاي لكل عائلة اكثر من مرتين ونصف في كينيا . وفي تنزانيا تضاعفت المساحة القطنية لكل عائلة خمسة اضعاف . ونادراً ما كانت الموارد الحكومية المخصصة لتطوير الأساليب المحلية وانظمة الحوافز للمحاصيل النقدية تنتقل الى مجال انتاج محاصيل الغذاء التقليدية . ولم يواكب الانخفاض في انتاج الغذاء في مناطق المحاصيل النقدية في تلك البلدان توسعٌ في محاصيل الغذاء في مناطق اخرى . (٩)

وفي محاولة لجعل البرازيل مصدراً رئيسياً لفول الصويا حل انتاج الصويا هناك على نطاق واسع محل زراعة الفول الأسود ، وهو الغذاء التقليدي للشعب . وبحلول اكتوبر عام ١٩٧٦ ، خلت

المستودعـات التي تخدم فقراء ريـودي جانيرو من الفول الأسود . وتظاهر الفقراء يأساً لتقمعهم الشرطة . ولم يعد الفول الأسود متوفراً سوى في السوق السوداء . الا ان شراء رطل واحد منه يكلف قيمة عمل نصف يوم بالأجر الأدنى . (١٠) ومما يضاعف من مأساويـة الأمر ، ان البرازيل قد بدأت في استيراد الفول الأسود من تشيلي حيث ترحب حكومتها بالتضحية برفاهية السكان المحليين الغذائيـة لكي تكسب عملة اجنبية .

واخيراً فإن اعطاء الأولوية لمحاصيل التصدير يعني ان بقاء العائلة الزراعية ذاته خلال العـام تعتمد على النقود التي تأتي مرة أو مرتين فقط في السنة في وقت الحصاد . لكن تلك المدفوعات المجمدة تحول الفلاحين الى أهداف مكشوفة امام التجار النهابين الـذين يتاجرون بالأدوات والأغذيـة الباهـظة الثمن . وهكـذا فان تنوع المحاصيل الغذائية هو الضمان الوحيد للأمن الغذائي على مدار العام للعائلة الريفية.وهناك عبارة شائعة في الصين التي تعتمد على نفسها هي انه حين يخطو الفلاحون خارج دورهـم فإنهم يرون من أين ستأتي وجبتهم القادمة .



١٩

الرابحون

يستمر التركيز على زراعة التصدير لأنها بينما تضر بالأغلبيـة فانها بالغة الفائدة بالنسبة للقلة . وأول المنتفعين هم كبار المنتجين وملاك المزارع الضخمة .

والمجموعة الثانية المستفيدة هي الطبقة الصغيرة من سكان المدن الميسورين فنسبة كبيرة من العملة الاجنبية التي يجري كسبها تنفق في النهاية على « احتياجاتها » من الغذاء والسلع الاستهلاكية . وزائير حالة نمطية لذلك . فقد أدت زراعة التصدير هناك الى انخفاض في انتاج الغذاء الى درجة ان ٣٠ في المائة من عملة زائير الاجنبية الآن تذهـب الى شراء المـواد الغذائيـة المستوردة . والأغذيـة الأساسيـة للشعب تعاني من نقص حاد ، لكن اللحوم المستوردة ما زالت متوفرة لمن يستطيع الـدفع . وهـي تأتي من جنوب افريقيـا من اجل نخبة زائير . [١]

وأخيراً ، تفيد زراعة التصدير اولئك المرتبطين بالشركات متعددة الجنسية في بلادهم ومسئولي الحكومة الذين ينالـون اجرهـم مقابل ادارة نظام التصدير .

وبمكافأة مجموعـات النخبة تلك ، وهـي نسبة ضئيلـة من مجمل السكان تعقد زراعة التصدير التفاوتات في الثروة والرفاهية . ويؤكد تقرير حديث للأمـم المتحدة أن :

الأرباح من التجارة الخارجية . . . وخصوصاً من أسعار التصدير

الحادة الارتفاع تميل باستمرار الى التركز في نطاق مجموعات الدخل الأعلى بدرجة اكبر بكثير من الدخل من الانتاج المحلي . [٢]

رعاية الإوزة

اذا اقتنعت حكومة ما بأن مكاسب التصدير هي الشرط الضروري للتنمية فان صناعات التصدير سواء كانت محلية ام اجنبية ، ستبدو وكأنها خلاص البلاد . وكما يؤكد خبير الاقتصاد السياسي شيريل باير ، فان الحكومة ستحجم بالتأكيد عن « قتل الاوزة التي تضع بيضاً ذهبياً » وسوف ترعى الاوزة بقدر وفير من العناية . [٣] لكن النظر الى بلادها وفي ذهنها مصالح الاوزة يختلف عن وضع مصالح الشعب في موضع الصدارة ، حيث ان اشد ما تحتاجه زراعة التصدير هو قوة عمل رخيصة سهلة القياد والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراض دون اشتراط الاستثمار من اجل الحفاظ عليها .

ان الخرافة القائلة ان زراعة التصدير هي الطريق الى التنمية تجعل من الممكن لملاك المزارع الضخمة ، والشركات المتعددة الجنسية ، وشركات التسويق الحكومية في البلدان النامية ان تدعي ضرورة تخفيض اجور العمال الزراعيين حتى يمكن لمنتجاتها ان تدخل مجال المنافسة في الأسواق الدولية . وعندما أدي البرنامج التليفزيوني (العالم يسير World In Action) في عام ١٩٧٤ الى كشف ظروف الحياة المقززة لعمال ضياع الشاي في سريلانكا ووجه بالاحتجاجات من قبل الحكومة وملاك الضياع الأجانب . فقد زعموا ان تحسين ظروف المعيشة لـ ٦٥٠ ألف عامل وزيادة أجورهم الهزيلة التي تتراوح من ٣٦ الى ٤٨ سنتاً يومياً ، سوف يرفع سعر شاي سري لانكا بحيث يخرجه من السوق . [٤]

وبأعذار مماثلة استبعدت الحكومات كبار ملاك الأراضي من خطط الاصلاح الزراعي . وهي تحتج بأن تقسيم الضياع الكبيرة المنتجة لمحاصيل التصدير سيعرض للخطر تجارة البلاد ووضعها المالي . وفي الفلبين ، على سبيل المثال اعفيت اية أراض مخصصة لانتاج محاصيل التصدير ، بما في ذلك ما يفوق سبعة ملايين فدان تزرع محاصيل من قبيل السكر وجوز الهند ، من تشريعات الاصلاح الزراعي . (٥) وبالطبع فإن المسئولين الحكوميين الذين يتخذون تلك القرارات يكونون هم انفسهم عادة من كبار الملاك .

التوسع في محاصيل التصدير

نظراً لاستفادة الشركات الزراعية المتعددة الجنسية ومجموعات النخبة المحلية من استمرار التركيز على زراعة التصدير ، ونظراً لأن زراعة التصدير تواصل تلقي التدعيم من وكالات الاقراض الدولية فليس من المستغرب ان نجد انتاج محاصيل التصدير يتزايد بمعدل اسرع بكثير من انتاج محاصيل الغذاء .

فمنذ منتصف الخمسينات حتى منتصف الستينات كان معدل نمو محاصيل التصدير اسرع بمقدار ٢,٢ مرة من مجمل معدل النمو الزراعي في البلدان المتخلفة . وكان هذا الاتجاه اشد بروزاً في بلدان معينة . فقد ازداد انتاج البن في افريقيا اكثر من اربعة اضعاف خلال العشرين سنة الماضية ، وازداد انتاج الشاي ستة أضعاف وانتاج قصب السكر ثلاثة أضعاف بينما تضاعف انتاج الكاكاو والقطن . (٦) وفيما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٧ ، ازدادت المساحة القطنية في نيكاراجوا بنسبة أربعة أضعاف بينما نقصت المساحة المزروعة بالغلال الأساسية بمقدار النصف . (٧)

وقد شجعت الحكومات التي تسيطر عليها مجموعات النخبة هذا الاتجاه ،ففي كولومبيا عام ١٩٦٥ ، ذهب ٩٠ في المائة من كل القروض الزراعية الى المحاصيل النقدية ـ البن ، والقطن ، والسكر ، . [٨] وكما وجدنا في الساحل الافريقي ، تواصل حكومات عديدة استخدام اساليب أنظمة ما بعد الاستعمار لفرض انتاج المحاصيل النقدية . وفي جاوا الشرقية تشترط الحكومة ان تزرع نسبة ٣٠ في المائة من الأرض بقصب السكر . [٩] وحتى بلدان مثل تنزانيا وجهت نسبة كبيرة من مواردها الى التنمية الزراعية وتحدثت عن الاعتماد على النفس ، فإن القوانين الاستعمارية التي تحدد مساحة دنيا تزرع بمحاصيل التصدير قد وضعت من جديد موضع التنفيذ [١٠] . ان الألفاظ الرنانة لكثير من مخططي التنمية حول تنويع الزراعة تصبح في الواقع تنويع محاصيل التصدير .

« الوقوع في قبضة » الصادرات

حالما يبدأ السير على درب زراعة التصدير يضبح (فخ محصول التصدير) مثل ادمان المخدرات . ففور ان يتم (الوقوع في قبضتها) يصبح الخروج منها مؤلماً بدرجة مفزعة . [١١] قد يود الزراع الذين يزرعون محاصيل التصدير تعويض الدخل الحاد التناقص نتيجة انخفاض أسعار المحصول بأن يتحولوا الى انتاج المحاصيل الغذائية لعائلاتهم لكن ما داموا قد استدانوا للحصول على المعدات اللازمة لزراعة محاصيل التصدير ، فلن يعود أمامهم خيار . وقد يضطرون الى كسب دخل نقدي لدفع ديونهم والا واجهوا احتمال خسارة أرضهم لأحد الدائنين .

وبالمثل على المستوى القومي ، فحينما يتلقى بلد متخلف « معونة » من الخارج حتى لو ساعدت النقود المقترضة على زيادة قدرة البلاد

الانتاجية فلن يمكن سداد الدين ما لم تصدر البلاد ما يكفي لتربح العملة الأجنبية اللازمة . ولا فائدة للعملات من قبيل البيسو أو الروبية . فمعظم ما يسمى بالمعونة يجب ان يسدد بنفس العملة التي دفعت بها وهكذا تصبح البلاد في حلقة مفرغة . فما لم تكن الصادرات كافية للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لسداد الديون ولدفع ثمن الواردات الضرورية ، فإن الحل الوحيد المباشر يبدو انه طلب دين آخر . وبالطبع لا يعني هذا سوى المزيد من الاندفاع الى محاصيل التصدير لسداد دين اضخم !

ما يجب ان نتذكره هو ان سبب استمرار هذه التركيبة ليس اعدم فهم البلدان المتخلفة لطبيعة الفخ الذي تقع فيه ..بل انها تستمر كما رأينا لان زراعة التصدير تخدم مصالح مجموعات النخبة من ملاك الأرض والحكومة ، والمستهلكين في البلدان المتخلفة ومصالح الشركات الزراعية المتعددة الجنسية ووكالات الاقراض الدولية مثل البنك الدولي .

وهكذا فان الدعوة الى العدالة في التبادل التجاري يجب ألا تسبغ قيمة على الفكرة القائلة ان زراعة التصدير يمكن ان تكون أساس التنمية . فلو فعلنا ذلك لكان الأمر بمثابة التسوية بين ميزان مدفوعات البلد ونموه الاقتصادي وبين رفاهية الشعب . وحين تجري اعادة هيكلة أساسية في الدول المتخلفة ، فان من المرجح ان يكون للأسعار الأعلى وصفقات التصدير الأفضل لسلعها تأثير مضاد على مصالح الأغلبية الفقيرة .

٢٠

تغيير اللعبة

ان الصادرات الزراعية من بلد يجوع فيه الكثيرون هي بدرجة كبيرة إنعكاس للمشكلة وليست المشكلة نفسها . فحتى لو توقفت كل الصادرات الزراعية سيظل هناك جوعى ـ أولئك الذين يظلون مستبعدين من السيطرة الفعلية على موارد بلدهم المنتجة للغذاء .

ان التركيز على الصادرات في بلدان يجوع فيها الكثيرون يعكس افقار قسم كبير من السكان المحليين ومصالح النخبة . ورغم ذلك فإن التركيز على الصادرات قوة فعالة . فحيث تسيطر قلة على الأصول الانتاجية ، تؤدي زراعة التصدير الى زيادة الوضع المتدهور للأغلبية . ولكي نوجز ما ذكرناه في الصفحات السابقة فإن زراعة التصدير في تلك البلدان :

ـ تجعل من الممكن للنخبة المحلية ألا تقلق بشأن الفقر المحلي الذي يحد بدرجة كبيرة من القوة الشرائية للسكان المحليين . فزراعة التصدير تعني ان بامكان النخبة ان تربح في كل الأحوال بأن تجد مشترين في أسواق أجنبية مجزية .

ـ تزود مجموعات النخبة المحلية والأجنبية بالحافز على تشديد سيطرتها على موارد الانتاجية التي تنتج عنها أرباح التصدير ، وعلى المقاومة الحازمة لأية محاولات لاعادة توزيع السيطرة على الأصول الانتاجية .

ـ تستلزم ظروف عمل وأجور بائسة فالبلدان المتخلفة لا تستطيع المنافسة في أسواق التصدير الا باستغلال قوة العمل ، وخصوصاً

النساء والأطفال . ولن يقف الملاك والحكومات الخاضعة للتصدير عند حد لسحق جهود العمال لتنظيم انفسهم .

- تلقي بالسكان المحليين الى حلبة التنافس مع المستهلكين الاجانب على منتجات ارضهم ذاتها ، وبذلك ترفع الاسعار المحلية وتخفيض الدخل الحقيقي للأغلبية . (وفي الباب الثامن نناقش بتفصيل اكثر ظاهرة السوبر ماركت العالمي هذه .)

وتكشف المقابلة بين بلدين من بلدان الكاريبي السبب في ان زراعة التصدير في حد ذاتها العدو الحقيقي . ففي كلٍ من كوبا وجمهورية الدومنيكان ، ينتج جزء كبير من الأراض الزراعية السكر وغيره من الصادرات . وكلا البلدين يعتمد على الصادرات الزراعية في الحصول على العملة الاجنبية وكلاهما يستورد كميات كبيرة من الغلال . ورغم ذلك فإن ٧٥ في المائة على الأقل من السكان في جمهورية الدومنيكان اليوم يعانون من سوء التغذية ، بينما لا يوجد في كوبا سوء تغذية على الأطلاق . فأين يكمن الاختلاف ؟

أولا ، تجري السيطرة على العملة الاجنبية الناتجة عن صادرات السكر بطريقة شديدة الاختلاف في البلدين . ففي كوبا ، كل العملة الاجنبية ملك للجمهور وتوظف في تنفيذ خطط التنمية في البلاد . وبذلك فإنها تستخدم في استيراد سلع انتاجية تخلق اعمالا ذات معنى مثل بناء المدارس والمنازل وتصنيع الأدوات المنزلية الأساسية والآلات . أما في جمهورية الدومنيكان ، فان قسماً كبيراً من العملة الاجنبية الناتجة عن صادرات السكر تعامل باعتبارها ربحاً لشركات خاصة مثل « جالف و سترن » Gulf Western . ويعاد جزء كبير منها الى الولايات المتحدة او يبدد على مشروعات من قبيل المنتجع السياحي لجالف آند سترن . والوظائف القليلة التي يخلقها

مثل هذا المنتجع لا ترتبط بالتنمية الطويلة المدى للبلاد بل انها ببساطة تغذي الخيالات الاستعمارية للرجل الأبيض (فخادمات الغرف يرتدين زي « العمة جميا ») . وهذه المشروعات تمثل حتى استنزافاً متصلا للعملة الاجنبية ، اذ تستورد ، على سبيل المثال ، طعاماً جاهزاً من الوطن لاحتياجات السياح .

ويمكن توضيح تعارض آخر في تأثير السكر على العمالة . فجمهورية الدومينيكان تعاني مما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة في معدل البطالة . وخمسة وسبعون في المائة من اجمالي من يعملون في الزراعة يعملون أقل من ١٣٥ يوم عمل في السنة . (١) وفضلا عن ذلك ، فإن مصالح عمال الدومينيكان مهددة باستيراد زراع القصب للعمال التاهيتيين الذين يشكلون الآن اكثر من نصف قوة العمل المستخدمة في قطع القصب وقد خلق الطلب الشديد على قوة عمل موسمية في قصب السكر (الذي يفسد ما لم يتم قطعه وعصره خلال فترة قصيرة) كثافة سكانية عالية في المناطق المقتصرة على انتاج القصب لكنه لم يخلق سوى القليل من الوظائف على مدار السنة .

كذلك تتعمق البطالة اكثر في جمهورية الدومينيكان مع ميكنة حصد القصب . أما الميكنة في حصد السكر الكوبي ، والتي يتوقع ان تتم عام ١٩٨٥ ، فإنها لا تعني البطالة ؛ بل ان الميكنة في كوبا تحرر قوة العمل البشرية من العمل الذي يقصم الظهر في قطع القصب لاستخدامها في الزراعة وغيرها من مجالات الاقتصاد الحيوية . وهكذا فإن تطوير اقتصاد موجه الى تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاساسية يعني انه لا يوجد في كوبا نقص في الوظائف بالنسبة لـ ١٨٠ ألفاً من قاطعي القصب (حوالي نصف الاجمالي) الذين تحرروا من العمل في انتاج السكر . (٢)

ورغم ان التجارة الدولية ليست هي العدو في حد ذاتها فإن السؤ ال الحقيقي هو التجارة لصالح من . ان احد الشروط الحاسمة هو ان احتياجات الغذاء الأساسية يجب تلبيتها محلياً . فالاعتماد الغذائي الأساسي على النفس ـ ونعني بذلك الامداد المحلي الكافي لمنع المجاعة في حالة قطع مفاجيء للواردات الغذائية ـ هو الشرط الذي لا غناء عنه لأمن شعب من الشعوب . علاوة على ذلك ، فما من بلد يستطيع المساومة بنجاح في التجارة الدولية طالما ظل يسعى يائساً لبيع منتجاته حتى يستورد الغذاء لمنع المجاعة . وبدون الاعتماد الغذائي الأساسي على النفس ، فان"الاعتماد المتبادل" الذي يحظى بالمديح الوفير ، لا يصبح سوى ستار دخان للسيطرة الغذائية لبلد على آخر .

ان كوبا حالة لها دلالتها البالغة تكشف لنا عن التضاد بين الصادرات وهذا الاعتماد الغذائي الأساسي على النفس . اذ تحاول كوبا زيادة انتاج السكر بينما تزيد وتنوع من انتاجها الغذائي المحلي . وخلال الفترة بين ١٩٧١ و ١٩٧٥ ازداد الانتاج الزراعي بخلاف السكر بنسبة ٣٨ في المائة . (٣) وخلال نفس الفترة ازداد انتاج الخضروات للسكان المحليين بأكثر من الضعف وزاد انتاج الفواكه بما يفوق ٦٠ في المائة . كذلك ازداد انتاج البيض والدواجن ، ولحم الخنزير عدة أضعاف منذ اوائل الستينات . ولم تحدث تقريباً أية زيادة في أسعار الغذاء خلال العشر سنوات الأخيرة . (٤)

وفي نفس الوقت تستهدف كوبا زيادة صادرات السكر ، جزئياً لكي تستورد كميات كبيرة من القمح . وحتى الآن لم يبلغ النجاح في زيادة انتاج السكر ما بلغه بالنسبة للغذاء . والأسباب وراء ذلك معقدة وليست واضحة تماماً ؛ ويكاد يكون من المؤكد ان الطقس

المعاكس لزراعة القصب كان احد العوامل في السنوات الاخيرة . الا أن عقود المبيعات الطويلة المدى مع الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول (مثل كندا واليابان) لشراء نسبة كبيرة من السكر قد انقذت كوبا جزئياً من الدمار الاقتصادي الذي تسببه التقلبات الحادة في سعر السوق الدولية ، والذي عانت منه معظم البلدان المتخلفة . على ان هذا الترتيب الاستثنائي مع مشتري السكر الكوبي يجعل هذا البلد نموذجاً اقل فائدة بالنسبة للبلدان الأخرى .

هناك اذن توترات وأسئلة دون اجابة . فهل ينبغي النظر الى الاعتماد على الصادرات لدفع ثمن جزء كبير من الغذاء القومي على انه مفيد ويتمشى مع هدف الحكم الذاتي السياسي ؟ وهل تكون السياسة هي الاعتماد على البلدان الاشتراكية الاخرى لتلبية احتياجات الغذاء ؟ سيكون من المهم مراقبة ما سيفعله الشعب الكوبي خلال السنوات القليلة القادمة .

ان مفهوم الاعتماد الغذائي لا يستبعد بالتأكيد مسألة الصادرات . فمعظم البلدان التي يعتقد الناس الآن ان لديها موارد ضئيلة مثل بنجلاديش ، لم تستطع فقط ان تلبي احتياجات الغذاء المحلية بل استطاعت كذلك ان تصدر كميات كبيرة من المنتجات الزراعية اذا كنا نعتبر ذلك مرغوبا فيه . والاعتماد الغذائي على النفس ليس نزعة انعزالية بل ينطوي على اعتراف بان الدخل الناشيء عن انتاج الصادرات لا يمكنه ان يخدم احتياجات الجميع الا بعد اعادة توزيع السيطرة على الموارد المستخدمة في هذا الانتاج . والباب العاشر يفحص بصورة اعمق مضامين الاعتماد الغذائي على النفس .

هوامش الباب السادس

الفصل السابع عشر

1. Frederick Clairmonte, 'Bananas,' in Payer, *Commodity Trade*, p. 131.
2. Payer, 'Coffee,' in *Commodity Trade*, 156ff.
3. UNDP, 'Changing Factors in World Development,' prepared by Don Casey, (Development Issue Paper 5, Global I,) UNDP, August 1975, p. 2.
4. Payer, 'Coffee,' in *Commodity Trade*, p. 158.
5. UNCTAD, 'Marketing and Distribution System for Cocoa,' (Report by the Secretariat), January 1975, p. 9.
6. Ibid., p. 6.
7. Payer, *Commodity Trade*, p. 185.
8. David Andelman, 'Malaysian Land Plan Thriving, but Snags Arise,' *New York Times*, 4 September 1976.

الفصل الثامن عشر

1. Susanne Jones and David Tobias, eds., *Guatemala*, North American Congress on Latin America, New York and Berkeley, 1974, pp. 9, 16.
2. Gamini Navaratne, 'Tea,' *New Internationalist*, April 1976: 11.
3. Thierry Brun, 'Démystifier la famine,' *Cahiers de Nutrition et de Dietique* 9 (2): 115, no date.
4. UNCTAD, 'Report of Intergovernmental Group on Least Developed Countries,' Geneva, 1975, p. 43.
5. Donal B. Cruise O'Brien, 'Cooperators and Bureaucrats: Class Formation in a Senegalese Society,' *Africa*, Journal of the International African Institute, 61, October 1972, 273.
6. UNCTAD, 'Marketing and Distribution System for Cocoa,' Report of the Secretariat, January 1975, p. 34.

7. Derek Byerlee and Carl K. Eicher, 'Rural Employment, Migration and Economic Development: Theoretical Issues and Empirical Evidence from Africa,' African Rural Employment Study, paper no. 1, Department of Agricultural Economics, State University, East Lansing, Mich., September 1972, pp. 13-14.
8. Ingrid Palmer, *Food and the New Agricultural Technology*, UNRISD, Geneva, 1972, p. 53.
9. Uma Lele, 'A Conceptual Framework for Rural Development,' presented to the Development from Below Workshop, the Association for the Advancement of Agricultural Sciences in Africa (AAASA), October 1973, pp. 8-9.
10. *Latin America* 10, 22 October 1976: 326.

الفصل التاسع عشر

1. Walter Hink, 'Mobutu on Tightrope as Crisis Hits Zaire,' *African Development* (September 1975): 48
2. United Nations Economic and Social Council Preparatory Committee for the Special Session of the General Assembly Devoted to Development and International Cooperation, Second Session, 16-27 June 1975 (E/AC. 621/8) 5 May, 1975, p. 7.
3. Cheryl Payer, ed., *Commodity Trade in the Third World*, Wiley, New York, 1975, pp. 180, 184.
4. Gamini Navaratne, 'Tea,' *New Internationalist* (April 1976): 11.
5. Robert Shaplen, Letter from Manila, *The New Yorker*, 3 May, 1976, p. 92.
6. David Feldman and Peter Lawrence, 'Global II Project on the Economic and Social Implications of Large Scale Introduction of New Varieties of Food grains,' Africa Report, UNDP/UNRISD, Geneva, 1975, p. 52.
7. Peter Dorner, 'Export Agriculture and Economic Development,' Land Tenure Center. University of Wisconsin, Madison, statement before the Interfaith Center on Corporate Responsibility, New York, 14 September 1976, p. 6.

8. Keith Griffin, *The Political Concentration and Rural Poverty,* Macmillan, New York, p. 162.
9. Keith Griffin, *The Political Economy of Agrarian Change,* Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1974, p. 105.
10. P. L. Raikes, 'Ujamaa and Rural Socialism,' *Review of African Political Economy,* May-October 1974: 36.
11. Cheryl Payer, *The Debt Trap – The IMF and the Third World* Penguin, 1974.

الفصل العشرون

1. Interview conducted by Joseph Collins with US AID Mission, Santo Domingo, Dominican Republic, 26 November, 1976.
2. Arthur MacEwan, *Agriculture and Development in Cuba,* manuscript prepared for the International Labour Organization, 1978, Chapter 27, p. 2.
3. Pedro Alvarez Tabio, ed., *The Overall Situation of the Cuban Economy,* Instituto Cubano de Deportes, Havana, September 1975, 39ff.
4. Ibid., 2ff.

الباب السابع

الولايات المتحدة.. هل هي سلة غذاء العالم؟

٢١

العم سام السخي

ان الولايات المتحدة واحدة من اكبر البلاد المصّدرة للغذاء ، بحيث شبهّها البعض بسلّة غذاء للعالم . والانطباع العام هو أن جزءاً كبيرا من هذا الغذاء يذهب الى البلدان الجائعة في برنامج معونة متميز بأريحيته وكرمه . لكن هناك ثلاث فجوات واسعة في هذه الصورة التي تسود محليا :

● اولا ، أن ما يصدَّر من الغذاء على اساس المعونة فعلا (اي بتمويل طويل الأجل ، منخفض الفائدة) هو مجرد نسبة ضئيلة من الصادرات التجارية الامريكية (٦ بالمائة عام ١٩٧٥) .

● ثانيا : اقل من ٣٠ بالمائة من الصادرات الزراعية يذهب الى (البلدان الأقل تطورا) .

● ثالثا ، رغم ان الولايات المتحدة هي اكبر مصدِّري الغذاء في العالم ، فإنها كذلك واحدة من اكبر مستوردي الغذاء في العالم .

على ان التمسك بهذه الحقائق باصرار ليس سهلا ، فكل ما يسمعه المرء او يقرؤه ، يبدو انه يعطي الانطباع المضاد تماما .

في السنة المالية ١٩٧٥ ، كانت البلدان الاربعة التي تصدرت قائمة المتلقين للصادرات الزراعية الأمريكية هي اليابان ، وهولندا ، والمانيا الغربية ، وكندا . ولنقارن الصادرات الى هذه البلدان بالصادرات الامريكية الى الدول المتخلفة التي صنفتها الأمم المتحدة على انها (البلدان الاشد تضرراً) (ب أ ت) بزيادات اسعار الغذاء والبترول في السبعينات(١). لم تصدر الولايات المتحدة

منتجات زراعية الى تسعة من الدول الاربعين الأشد تضرراً لا عام ١٩٧٣ ولا عام ١٩٧٤ . بينما تصدر ستة وثلاثون دولة من الاربعين الأشد تضرراً أغذية ومنتجات زراعية أخرى الى الولايات المتحدة .

وفي كل من عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، كانت صادرات الولايات المتحدة الزراعية الى كندا ، وهي بدورها مصدِّرة للقمح ، أكبر في قيمتها من كل الصادرات الى جميع البلدان الأشد تضرراً مجتمعة ، او الى كل قارة افريقيا . وفي الحقيقة ، كانت هذه الصادرات الى كندا ، عام ١٩٧٣ ، تكاد تبلغ ضعف الصادرات الى افريقيا . وكانت الصادرات الزراعية خلال اعوام الجفاف ١٩٧٣ و ١٩٧٤ الى اربع من دول الساحل الافريقي - هي موريتانيا ، مالي ، والنيجر ، وتشاد - أقل من نصف تلك الصادرات (بمعيار القيمة) الى اي من السويد والنرويج او الدنمارك . وفي عام ١٩٧٤ ، صدّرت الولايات المتحدة لليابان ١١٤,٥ رطلاً من القمح لكل فرد ، وللهند ما لايزيد عن ٧,٥ رطل للفرد . وبالنسبة للفرد ، لم تتلق باكستان سوى ١٨ في المائة من القمح الذي تلقته هولندا .

وهكذا فإن الدول الصناعية هي على عكس المفاهيم الشائعة ، كبرى مستوردي الغذاء . وليست الدول المتخلفة . ففي عام ١٩٧٤ ، جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بين أكبر مستوردي الغذاء في العالم ، بعد اليابان والمانيا الغربية مباشرة . وجاء اكثر من ثلثي واردات الولايات المتحدة الغذائية من الدول المتخلفة .

وبينما نعتقد أن امريكا هي المركز العالمي للحم البقر ، فإن الولايات المتحدة هي في الواقع اكبر مستورد في العالم للحم البقر .

فالولايات المتحدة تستورد أكثر من ٤٠ في المائة من كل لحم البقر في السوق العالمية . وفي عام ١٩٧٣ استوردت الولايات المتحدة حوالي ٢ مليار رطل من اللحم . ويجري التركيز دائما على ان هذه ليست سوى كمية ضئيلة ، لانها لا تمثل سوى ٧ في المائة من الانتاج المحلي . الاّ ان هذه الكمية ليست صغيرة بالنسبة لاحتياجات معظم البلدان . كما انها تعني أن جزءاً كبيرا من موارد انتاج الغذاء في دول عديدة بها كثير من الجوعى يخصص لانتاج لحم البقر للأمريكيين . وفي السوق الدولية يتدفق من اللحم من الدول المتخلفة الى الدول الصناعية أكثر مما يتدفق في الاتجاه العكسي(٤) .

من هم مانحو الغذاء الحقيقيون ؟ انهم عديد من اشد الناس جوعاً في العالم .

٢٢

السعي الأمريكي الى القوة الغذائية

أكد مسئولو الحكومة الامريكية . ان الصادرات الغذائية ضرورية لدفع ثمن (البترول المستورد والسلع الأخرى التي لا بد ان نستوردها للحفاظ على مستوى معيشتنا[١]) ، وقد اعلن الرئيس فورد ان (وفرتنا الزراعية قد ساعدت على فتح الابواب بيننا وبين ٨٠٠ مليوناً من البشر في الصين الشعبية . . . وساعدت على تحسين العلاقات مع السوفيت . وساعدت على اقامة جسور الى العالم النامي[٢]) .

ويقال للأمريكين ان غذاءهم لن يخفف الجوع فقط ، بل سيوجه الجوعى كذلك الى الديمقراطية . اذ يأمل الرئيس السابق لجمعية مربيي الماشية بكولورادو . أنه عن طريق تحسين التغذية بالخارج فإن « الامم ستغير من مشاعرها السياسية وتبتعد عن الشيوعية الى شكل حكم اكثر ديمقراطية[٣] » .

ولسوء الحظ ، فإن النوايا الطيبة الأصيلة لمعظم الامريكيين يجري خداعها حتى لا يروا ان استراتيجية تصدير الغذاء في السبعينات لم تكن تطوراً ضرورياً ، بل كانت تعزيزاً لمصالح معينة على حساب الاغلبية .

فماذا كانت الاسباب الكامنة وراء استراتيجية القوة الامريكية الغذائية في السبعينات ؟

أزمة المدفوعات :

عند نهاية الستينات ، كان مسئولو الادارة قد قرروا انه لا بد من عمل شيء بصدد العجز في ميزان مدفوعات البلاد . وبالنسبة لمعظم الأمريكيين ، ليس لميزان المدفوعات أية رابطة مفهومة برفاهيتهم اليومية ـ لا علاقة له بالتأكيد بثمن الغذاء او بمصير المزارع ذو العائلة ، فميزان المدفوعات شيء على البيروقراطيين ، ان يقلقوا بشأنه . وليس الناس العاديين .

لكن هل هذا صحيح ؟ وما علاقته بمسألة الحاجة الى الصادرات الغذائية ؟

ان معنى العجز في ميزان المدفوعات ليس لغزاً كبيرا . فببساطة شديدة ، يعاني بلد ما من عجز ، من ميزان لغير صالحه ، حين يخرج من البلد من النقود أكثر مما يدخله . والتوازن يُدخل في اعتباره التعاملات الحكومية ، وتعاملات الشركات ، وحتى التعاملات الفردية .

وعلى مدى سنوات ظلت حكومة الولايات المتحدة تنفق المليارات والمليارات باعتبارها القوة العسكرية الثابتة للعالم المناهض للشيوعية ، وقد كلفت حرب فيتنام وحدها الولايات المتحدة ما يفوق النصف تريليون دولار (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) .

وبالاضافة الى ذلك ، قامت الشركات التي مقرها الولايات المتحدة ، بداية من اواخر الخمسينات وخلال الستينات ، بوضع استثمارات رأسمالية ضخمة في أوروبا الغربية ، وبدرجة أقل في امريكا اللاتينية واسيا . وشجعت قوانين الضرائب الفيدرالية تلك الشركات على ابقاءارباحها الكبيرة خارج الولايات المتحدة ، حيث

لم تكن الارباح تخضع للضريبة حتى تعود الى الولايات المتحدة . وقد ضاعفت تلك الشركات من الميزان التجاري السلبي بتحويلها البلدان ذات العمالة الرخيصة ، والضرائب المنخفضة مثل المكسيك ، وتايوان ، وسنغافورة إلى « قواعد » لاعادة تصدير السلع الاستهلاكية مثل الترانزستورات ، واجهزة التلفزيون ، والكاميرات والمنسوجات الى الولايات المتحدة . المفارقة اذن ، هى ان الولايات المتحدة كانت ترسل الدولارات الى الخارج لاستيراد منتجات انتجتها الشركات التي مقرها الولايات المتحدة .

وفي اواخر الستينات ، اصبحت شركات عديدة بريطانية واوروبية ، ويابانية « عالمية » وبدأت تصدر الى الولايات المتحدة ، غالبا من مصانع ذات ضرائب منخفضة ، واجور منخفضة ، جنبا الى جنب مع الفروع المنافسة للشركات الامريكية متعددة الجنسية . ولم يمض زمن طويل ، حتى تم تفريغ كميات ضخمة من الدولارات خارج الولايات المتحدة لدفع قيمة البضائع المصنعة المستوردة . وقد وجدت دراسة في اوائل السبعينات ، ان الشركات متعددة الجنسية التي مقرها الولايات المتحدة كان نصيبها ٤٢ في المائة من كل الواردات ، « بالشراء » عادة من نفس فروعها وراء البحار[٤] . (وخلال الشهور الخمس الاولى لعام ١٩٧٨ استوردت الولايات المتحدة من البضائع المصنعة رقماً خطراً بلغ ١٤ مليار دولار ، أكثر مما صدرت[٥] . وكانت قيمة هذه الواردات اكثر من ضعف قيمة البترول المستورد خلال نفس الفترة) . كذلك اصبحت شركات الولايات المتحدة تعتمد بصورة متزايدة على المصادر الاجنبية للمواد الخام الحساسة . وبحلول عام ١٩٧٠ ، كانت الولايات المتحدة تستورد ٨٠ في المائة أو أكثر منَ ثماني مواد خام اساسية . وزاد العجز التجاري في المواد الخام الى ٣,٤ مليار دولار .

وفي عام ١٩٧١ ، وكنتيجة لاستنزاف الرأسمال ذاك ، عانت الولايات المتحدة من أول عجز في ميزان المدفوعات في القطاع الخاص (قطاع الشركات والافراد) خلال قرن . وهكذا ، فقد تطورت أزمة ميزان المدفوعات قبل زمن من ارتفاع اسعار البترول المستورد .

مولد القوة الغذائية :

بحلول اواخر الستينات ، كانت الولايات المتحدة قد قاربت على المستوى الدولي ، حالة تعادل سحب بطاقات ائتمانها . وعندئذ ، بدأت الدول الأخرى في القلق بشأن احتفاظها بالدولارات ، اذ لم يعد من المؤكد بنفس الدرجة « ان يتم تحويلها دائما.واكثر من ذلك ، بدأت الدول الاجنبية ترد على استيلاء شركات الولايات المتحدة على صناعتها الرئيسية باستخدام قوة الدولارات القوية كالذهب . وبدأت وزارات الخزانة الاجنبية تطلب الذهب بدل العملة الورقية في تسوية عجز ميزان المدفوعات . وبحلول عام ١٩٧٠ ، كان قد تم تخفيض احتياطيات الولايات المتحدة من الذهب الى اقل من نصف ما كانت عليه عام ١٩٥٠ .

كان السؤال أمام ادارة نيكسون هو التالي :

ما هي صادرات الولايات المتحدة التي يمكن زيادتها بطريقة ضخمة فعلا لتعويض قيمة الواردات المتصاعدة ؟ في عام ١٩٧٠ ، عين نيكسون لجنة مشكلة من مديري الشركات ومحاميهم لايجاد اجابة . هذه اللجنة المختصة بالتجارة الدولية وسياسة الاستثمار ، والمعروفة بأسم لجنة ويليامز ، استنتجت انه لا يوجد سوى نوعين من التجارة يمكنهما جنى المبالغ الضخمة من

العملات الاجنبية اللازمة لموازنة مدفوعات الولايات المتحدة : منتجات التكنولوجيا المتقدمة والسلع الزراعية .

وكانت الاسلحة هى احد انواع التكنولوجيا المتقدمة التي اعتُقد أن من السهل ترويجها من الخارج . فقد انتجت حرب فيتنام « اجيالا » جديدة من الاسلحة ، وكان على كل دولة ان تحصل على احدثها . وضاعف الملحقون العسكريون الامريكيون ومروجو الشركات حول العالم من جهودهم (ومن رشاويهم غالبا) لينافسوا صانعي الاسلحة الفرنسيين والبريطانيين ، وقدِّمت قروض ضخمة للبلدان المتخلفة . وسار كل شيء « على ما يرام » ؛ فسرعان ما بلغت المبيعات السنوية المليارات . وفي عام ١٩٧٥ ، بلغت مبيعات الاسلحة ٤,٨ مليار دولار . وعلاوة على ذلك ، لم يكن لتنشيط مبيعات الاسلحة اصداء داخلية سيئة بالنسبة للادارة .

لكن التوصية الثانية للجنة ويليامز .. وهي تنشيط الصادرات الزراعية ـ كانت أمراً آخر . اذ كيف يمكن جعل المزارعين والمستهلكين الأمريكين يستجيبون لخطة لزيادة الصادرات الزراعية زيادة ضخمة ؟ وكيف يمكنك جعل البلدان الأخرى تستورد من الغذاء الامريكي ما يكفي لمعادلة نفقات الاستيراد التي لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لخفضها ؟ وبنفس الدرجة من الاهمية ، كيف يمكنك رفع الاسعار ، بحيث يقدم كل بوشل مباع اقصى ما يمكن لمساعدة ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ؟ وكيف تحقق ذلك في بلدان تريد حماية مصدر حياة مزارعيها ؟

لم يكن ذلك سهلا . إلاّ ان ادارة نيكسون ، ظنت ان هناك استراتيجية صالحة . أولا ، قدَّم الاغراء للمشترين المحتملين بجعل

مشترواتهم الاولى من القمح رخيصة وبتقديم تمويل وافر . ثم حُث البلدان تلاخرى على تقليل حمايتها ضد صادرات القمح الامريكية بأن تعرض ، تحت راية التجارة الحرة ، الغاء الدعم المحلي لأسعار المنتجات الزراعية الأمريكية . ولضمان ارتفاع الأسعار ، أصدر التوجيهات الى وزير الزراعة ، ليأمر باقتطاعات في المساحة المحصولية للولايات المتحدة ؛ حينئذ تكون اللمسة الاخيرة اللازمة لرفع اسعار القمح ، هى الطقس السيء في الدول الرئيسية المنتجة للقمح .

وبدأت الخطوة الفعلية لتطبيق استراتيجية القوة الغذائية بتخفيض قيمة اللدولار - بمقدار ١١ في المائة ، اولا في ديسمبير ١٩٧١ ، ثم بمقدار ٦ في المائة في اوائل ١٩٧٣ . وجعل ذلك صادرات الولايات المتحدة أرخص بالنسبة للمشترين الاجانب . (أما الدول المتخلفة التي تم تشجيعها على جعل احتياطياتها بالدولار او على ربط قيمة عملتها بقيمة الدولار ، فقد خسرت مئات الملايين بين عشية وضحاها .)

وكانت الطريقة الثانية لزيادة جاذبية السلع الامريكية ، هى ببساطة تقديم تمويل مناسب . وفي يوليو عام ١٩٧٢ ، اعلنت الولايات المتحدة عن قرض قيمته ٧٥٠ مليون دولار ، من خلال هيئة الائتمان السلعي الحكومية ، وذلك لمساعدة السوفيت على شراء القمح . وكان نيكسون قد غازل السوفيت بالفعل بالغاء شرط ان تنقل سفن ترفع العلم الامريكي النصف على الاقل من اية كميات قمح تباع الى الاتحاد السوفيتي او الى اية دولة من دول اوروبا الشرقية . وكان السوفيت مستعدين للشراء . فرغم ان انتاجهم من القمح ، الذي يفوق بقليل الانتاج الامريكي ، كان كافيا

للاستهلاك المباشر ، كان العديد من المواطنين السوفيت يطالبون بالمزيد من اللحم في وجباتهم . وقرر المخططون الاقتصاديون للكرملين أن ١٩ مليون طن من القمح الامريكي الرخيص لتسمين الماشية بهذه الشروط الممتازة كانت هى الحل . وزاد الطقس السيء الذي خفض انتاجهم بمقدار الثلث ، من اقتناعهم .

وكانت الخطوة التالية هى جعل الاسعار ترتفع . وكانت اسرع طريقة هى ببساطة تخفيض الانتاج . فأمر وزير الزراعة ايرل بوتز باخراج خمسة ملايين فدان اخرى من اراضي القمح من الانتاج في سبتمبر ١٩٧٢ . ورفع هذا المساحة الاجمالية المعطلة عن الانتاج الى ٦٢ مليون فدان ، وهى مساحة تساوي في حجمها كل الاراضي المزروعة في المملكة المتحدة . وبشراء السوفيت ، وتخفيض قيمة الدولار ، ومشكلات الطقس الحادة في كل انحاء العالم ، كان هذا الاقتطاع للاراضي كافيا لضمان النقص في المعروض ، واستنزاف الاحتياطيات ، والاسعار الاعلى لاية مبيعات اجنبية اضافية .

القوة الغذائية والسوق « الحرة »

سؤال واحد تبقى امام ادارة نيكسون هو : كيف تجعل الاستراتيجية تثبت ؟

لقد انتهت لجنة ويليامز الى ان الطريقة الوحيدة هى التفاوض حول سياسة « تجارة حرة » تفتح الاسواق الاوروبية واليابانية المتمتعة بالحماية أمام المنتجات الزراعية الامريكية . وهكذا اصبح مذهب التجارة الحرة ، هو الذراع القوية للقوة الغذائية . فلا يمكنك ، كما ـت اللجنة ، أن تحقق احدهما دون الآخر .

ففي ظل شروط سوق حرة فقط ، يمكن للولايات المتحدة الاعتماد على « ميزتها النسبية » في القمح وعلف الماشية . وكان هذا يعني ان على الولايات المتحدة ان تثبت التزامها « بالسوق الحرة » بالعمل على التخلص من دعم السعر الأدنى الذي تموله الحكومة ، ومن تحديد مساحات المحاصيل ، والبرامج الاخرى لتنظيم دخل المزرعة وطاقتها الانتاجية .

وقدّرت الحكومة ان تلك كانت اللحظة المناسبة لدفع المزارعين الذين كانوا مترددين حتى ذلك الحين الى تأييد هذه الخطوة : فقد خفضت صفقة القمح السوفيتية مخزون القمح العالمي بدرجة ملحوظة ، وكانت احوال الطقس سيئة في مناطق عديدة من العالم ؛ ذلك كله اضاف الى سوق بالغة الازدهار أمام المنتجات الزراعية الامريكية .

وبنفس الطريقة كان من السهل اقناع الكونجرس بأن برامج الدعم الزراعية كانت غير ضرورية . وهكذا انهى القانون الزراعي لعام ١٩٧٣ المدفوعات مقابل الأراضي المعطلة عن الانتاج ، ووضع حداً ادنى للأسعار (وهو الحد الادنى الذي انخفض عنه سعر السوق، تتدخل الحكومة لمساعدة المزارع) بلغ من ضآلته أن اصبح عديم المعنى لحماية المزارع الصغير ، كذلك انهى فعليا ، احتياطيات القمح التي تخزنها الحكومة . وبعد الاقتطاعات السابقة التي استهدفت خلق اسعار ندرة ، قيل للمزارعين عندئذ ان الولايات المتحدة قد اطلقت زراعتها ـ وهي جزء ملحوظ من الاقتصاد الزراعي العالمي ـ لسوق المضاربة حيث يسبب اي تغير صغير في العرض ، او حتى التهديد بمثل هذا التغير ، تقلبات ضخمة في السعر .

مطاردة العملاء

في الفترة ما بين السنتين الماليتين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ ، زدات كمية صادرات القمح الامريكي بنحو ٩٠ في المائة بينما زادت قيمتها حوالي ٤٠٠ في المائة ! [٧] وعلى نفس المنوال تقريباً كان النجاح في حبوب العلف . لكن ماذا يمكن ان يحدث اذا زادت المحاصيل الجيدة على نطاق واسع القمح المتوفر على نطاق العالم ؟ كان من الضروري ايجاد بعض العملاء الجدد ، لابقاء الأسعار مرتفعة .

في عام ١٩٧٤ ، انفقت ادارة الزراعة الخارجية (FAS) اكثر من ١٠ ملايين دولار لتطوير الأسواق امام الصادرات الامريكية . وفي عدد حديث من مجلتها الزراعة الخارجية ، كانت ادارة الزراعة الخارجية تشرح بزهو واضح كيف توسعت في (التطوير العدواني للسوق الخارجي) لتتغلب على (المنافسة العنيدة) في السباق من أجل صادرات زراعية أكبر . [٨] كذلك فإن ادارة االزراعة الخارجية باعتبارها فرعاً من وزارة الزراعةالامريكية ، هي الاسفين الررئيسي لاختراق الشركات الزراعية الى أسواق البلدان الاخرى . ويندرج (تعاون) ادارة الزراعة الامريكية مع صناعات تصدير الغذاء تحت ثلاثة اقسام تسمى(مخابرات السوق)، و « خدمة التجارة »(وتنشيط الحاصلات) .

فاذا ارادت شركة امريكية ان تعرف هل من المربح ان تدخل سوقاً معينة ، فإنها تتوجه الى صديقها في ادارة الزراعة الخارجية ـ احد ٩٦ ملحقاً او مسئولا زراعياً في الدول الاجنبية ـ الذي يهرع الى العمل . أولا : هل يستوفي المنتج شروط استيراد الحكومة الاجنبية ؟ وثانياً : هل هو مقبول من الأذواق المحلية ؟ (راجع لوحة الأذواق المهنية !)

واذا كان منتج الشركة يحقق الشرطين الاول والثاني ، فإن ادارة الزراعة الخارجية تساعد على ضمان اختبار للسوق .

وبالاضافة الى ذلك ، ترعى ادارة الزراعة الخارجية اقامة معارض حول العالم لصالح المنتجين الامريكيين . وأحد المعارض المفضلة هو نسخة بالحجم الطبيعي لسوبر ماركت امريكي . ولما كانت الولايات المتحدة تصدر ٤٤ في المائة من كل القمح المطروح في السوق العالمي ، فإن ادارة الزراعة الخارجية تساعد كذلك على رعاية مدارس تعليم الناس كيفية الطهو بالقمح في مناطق العالم التي ليس القمح فيها غذاء تقليدياً . ففي اليابان ، رعت ادارة الزراعة الخارجية حملة لترويج لحم البقر ، مع ملاحظة انها (موجهة الى الفنادق الراقية والمطاعم التي تزود القطاع السياحي بالوجبات) . [٩] كذلك ساعدت جهودها هناك على نجاح فروع محلات الغذاء السريع مثل مكدونالد ـ الذي يستورد ٩٠ في المائة من مكوناته . ورغم ان فروع الغذاء السريع على الطراز الامريكي لم تبدأ العمل في اليابان سوى عام ١٩٧٠ ، فقد توقعت ادارة الزراعة الاجنبية انه بحلول عام ١٩٧٩ ستكون هذه السلسلة قد انتزعت ٧٠ بالمائة من كل هذه المبيعات ، مزيحة بذلك حانات الأرز ، والسمك ، والشعرية التقليدية . [١٠]

هكذا لا تقوم استراتيجية القوة الغذائية الامريكية على شحن الغذاء الى عالم من الجياع بل على تشكيل الأذواق والعادات لطبقة معينة من الناس لجعلهم يعتمدون على منتجات وأنماط لم يريدوها قط من قبل . ويشجع صانعوا السياسة الامريكية الدول الاخرى على ان تصبح معتمدة غذائياً بصورة متزايدة على الولايات المتحدة بينما تصبح الولايات المتحدة ذاتها معتمدة اقتصادياً بصورة متزايدة على

الصادرات الغذائية . والواقع ان المرء يظن ، عند قراءة نشرات ادارة الزراعة الخارجية ، ان بقاء الامة يتوقف على نجاحها في خلق محب واحد جديد للهامبورجر في العالم .

ان المسألة توحي بأن القوة الغذائية قد ولدت باعتبارها الاستجابة الوحيدة الممكنة تجاه التكلفة المتزايدة للواردات البترولية لكن استراتيجية القوة الغذائية قد سبقت الاستجابة لزيادة أسعار البترول . واكثر من ذلك ، لم تكن القوة الغذائية هي الاستجابة الوحيدة الممكنة ، بل كانت هي اختيار صانعي السياسة الذين ارادوا حماية الأمر الواقع الاقتصادي . فقد ولدت القوة الغذائية من استنزاف الدولار الذي سببته حرب فيتنام ، والتوسع عبر البحار للشركات الامريكية التي تعيد استيراد سلع مصنعة بقوة عمل رخيصة الى الولايات المتحدة ، والاعتماد المتزايد للشركات على المواد الخام الاجنبية ، وقرار شركات البترول الامريكية باستيراد كميات هائلة من البترول .

واليوم ، ما زال يجري تنشيط القوة الغذائية كطريقة لدعم ميزان مدفوعات الولايات المتحدة . وأصبحت النفقات العسكرية تمثل الآن استنزافاً أقل للعملة الاجنبية جزئياً بسبب تزايد مبيعات الاسلحة في الخارج . لكن واردات السلع الاستهلاكية التي تقوم بها الشركات الامريكية متعددة الجنسية ما زالت تمثل اهم استنزاف منفرد لميزان المدفوعات بعد واردات البترول والمواد الخام الصناعية . ففي عام ١٩٧٣ ، استوردت الولايات المتحدة ٩,٥ مليار دولار من السلع المصنعة من مصانع اجنبية تملكها شركات امريكية . [١١]

وبالاضافة الى ذلك تنفق الولايات المتحدة الآن اكثر من ١٣ مليار

دولار على الـواردات الـزراعية . [١٢] وهـكذا، فبينما لا يتحـدث المسئولون سوى عن الصادرات الزراعية التي تجلب نحو ٢٤ مليار دولار من العملة الاجنبية فإن ما يزيد عن نصف كل دولار يتم ربحه من الصادرات الزراعية ينفق على الواردات الزراعية ! والمفارقة هي ان نحو نصف هذه الواردات الزراعية هي سلع تستطيع الـولايات المتحدة انتاجها وتنتجهـا بالفعـل : اللحـم ، والسـكر ، والـزيت النباتي ، والخضروات ، والتبغ ، والخمر ، ومنتجات الألبان .

صفقة القمح السوفيتية : دراسة تشـخيصية لسـوق « غـير حرة » .

تسبب البرد القـارس مع تساقـط الجليد الـكثيف خلال الشتـاء السوفيتـي في ١٩٧١ - ١٩٧٢ في القضـاء على ٢٥ مليون فدان من القمـح - او ما يعـادل كل المساحـة المزروعـة قمحـاً في الـولايات المتحدة . ورغم الدلائل العديدة الواضحة على ان السوفيت قد نزلوا الى السوق للشراء بكميات ضخمة؛ والدليل الذي لا يمكن دحضه على ان الطقس السيء في كل مكان في العالم تقريباً كان يعني، ان الطلب سيكون استثنائياً على القمح الامـريكي ، لم تبلـغ وزارة الزراعـة الامريكية المزارعين ، مخالفة بذلك القانون . وبدلاً من ذلك حذرت وزارة الزراعة الامريكية المزارعين من احتمال وجـود فائض ضخـم حتى بعد كل المبيعات المتوقعة . ولـم يعـرف بذلك سوى قلـة من مسئولي الحكومة الامريكية ومديري شركات القمح .

وفي أوائل يونيو ١٩٧٢ ، اندفعت كونتيننتال جرين ، وكارجيل ، والاعضاء الأربعـة الآخـرون في شركات تجارة القمـح الامـريكية الضخمة الى الجنوب الغربي المبكر المحصول لشراء القمـح . كان المزارعون يعرفون ان المحصول سيكون كبيراً ولما كانوا لا يعرفـون

بالتوقعات القوية للسوق الخارجية فقد كانوا سعيدين بالتخلص من قمحهم . تقاضوا نحو ١,٢٥ دولاراً للبوشل . وبعدها بأسابيع قليلة كان يمكن للمزارعين بيع نفس القمح بمبلغ ٢,٢٥ دولاراً للبوشل . (وفي أوائل ١٩٧٣ ، كان من الصعب الحصول على القمح بسعر ٥ دولارات للبوشل .)

وبحلول ٥ يوليو ، كان كلارنس بالمبي نائب رئيس كونتينتال جرين ، قد ساعد الشركة في انهاء اكبر صفقة قمح في التاريخ - قبل ثلاثة أيام من الاعلان الرسمي بتقديم قرض قيمته ٧٥٠ مليون دولار للاتحاد السوفيتي جعل الصفقة ممكنة وكان قد تفاوض عليه بالمبي حين كان احد مسئولي وزارة الزراعة الامريكية.وفي مايو حين كان بالمبي لا يزال يعمل في وزارة الزراعة الامريكية،كان يحضر الاجتماعات بين شركة كونتينتال والروس ، وكان يعلم بالتأكيد ان صفقة كبيرة كانت على وشك ان تبرم . لكن بالمبي ورؤساءه في وزارة الزراعة الامريكية ظلوا يتجاهلون ابلاغ المزارعين ، رغم الزام القانون لهم بذلك .

ولم تبلغ وزارة الزراعة الامريكية المزارعين حتى منتصف يوليو . وفي ذلك الوقت كان ربع اجمالي القمح قد بيع فعلا في الجنوب الغربي ومناطق الحصاد المبكر في الغرب الأوسط . [١٣] وفي اوكلاهوما وحدها كلف اخفاء المعلومات من جانب وزارة الزراعة مزراعي القمح نحو ٤٧ مليون دولار . ماذا كان تعليل بوتز؟(لم يخسر الفلاحون نقوداً بسبب المبيعات المبكرة ، انهم فقط لم يجنوا الارباح الاضافية التي كان يمكن ان يجنوها). [١٤]

وظل السوفيت يشترون وشركات القمح تبيع . وبينما كان يجري الالتزام بطلبات ضخمة ابلغ بيان وزارة الزراعة الامريكية موقف

القمح في اغسطس ١٩٧٢ المزارعين بان السوفيت يشترون، لكنه ذكر ان الرقم الاجمالي المحتمل سيكون مجرد نصف ما كانت كونتيننتال جرين وحدها قد باعته للسوفيت بالفعل في اوائل يوليو . وبينما استمر السوفيت يشترون القمح ، قام الوزير بوتز بجولة في البلاد متحدثاً عن مبيعات الذرة .

وعلاوة على الأرباح الاضافية التي تحققت بسبب ترحيب المزارعين الذين لم يجر ابلاغهم بالبيع بسعر رخيص ، كان ما زال لدى شركات القمح ضمانة جديدة بربح غير مسبوق . فحتى تشجيع الحكومة الصادرات دعمت في ذلك الوقت الشركات المصدرة بدفع الفرق بين السعر المحلي الذي اشترت به الشركات والسعر المنخفض الذي باعت به في الخارج وبلغ هذا الدعم ٤٧ سنتاً للبوشل . (والواضح انه لم يكن هناك حاجة في حالة السوفيت لهذا الحافز الاضافي للزبون .) وحين بدأت الأسعار المحلية اخيراً في الأرتفاع طالبت الشركات بدعم اكبر رغم ان بعض القمح الذي كانت تبيعه عندئذ كانت قد اشترته في الحقيقة في وقت مبكر بأسعار منخفضة .

وقد كشف تحقيق لاحق اجراه مجلس الشيوخ ان شركات تصدير القمح كانت في بعض الأحيان تأخذ الدعم على مبيعاتها لفرعها الاجنبي المملوك لها تماماً . فأورد التحقيق مبيعات من كارجيل لفرعها في بنما . وهذا الفرع قام بدوره بالبيع لفرع آخر لكارجيل في أوربا ، الذي قام بدوره ببيع القمح بثمن غير معروف لكنه اعلى بلا شك لطرف ثان . وبهذه الطريقة كانت الشركات الأم تجمع دعماً يبلغ ملايين الدولارات التي لا تعد دخلا خاضعاً للضريبة بينما تظل الأرباح التي تجمعها الفروع الأجنبية محمية من فرض الضريبة عليها طالما بقيت في الخارج (وذلك رغم سعي هذا البلد الى تحسين ميزان

مدفوعاته !) وفي الحقيقة كانت كل هذه التعاملات تجري على الورق ؛ فلم يكن القمح يغادر أبداً السفينة التي حمل عليها أصلا .

وعلى مدى سبعة أسابيع فقط سلم دافعو الضرائب للشركات الست المصدرة للقمح ٣٠٠ مليون دولار من الدعم . حقاً ان القوة الغذائية يمكن ان تكون مفيدة للبعض !

وفي المقابل تحرك الدعم للمزارعين في الأتجاه المعاكس . ففي ١٩٧٢ كان الدعم ما زال يدفع للمزارعين لتعويض الفرق بين سعر التكافؤ وهو مستوى للسعر يعدُ عادلا بالنسبة لتكاليف الآلات والأدوات التي لا بد ان يشتريها المزارع ، وبين متوسط سعر السوق على مدى فترة خمسة شهور . وكانت الخدعة في ١٩٧٢ ، هي ان الحكومة قد حددت بداية هذه الفترة بشهر يوليو ، حين كان معظم المزارعين في الجنوب الغربي وبعضهم في الغرب الأوسط قد باعوا فعلا . وبينما انتشرت انباء صفقة القمح الضخمة ارتفعت اسعار القمح مما قلل الفرق بين متوسط أسعار السوق وسعر التكافؤ ، مقتطعاً بذلك من الدعم للمزارعين . وقدر الدعم الذي خسره المزارعون بمقدار ٥٥ مليون دولار .

ومن ناحية اخرى زادت كوك انداستريز ارباحها السنوية خمسة عشر ضعفاً بين ١٩٧٢ و ١٩٧٤ . وكوك هي الشركة الوحيدة التي لديها مخزون معلن ومن ثم فهي الوحيدة المطلوب منها الكشف عن أرباحها . الا ان دان مورجان من صحيفة الواشنطن بوست يقرر ان الشركات الخاصة مثل كارجيل وبونج قد ضاعفت مرتين او ثلاث مرات اصولها الصافية منذ ١٩٧٢ ، وذلك طبقاً لمصادر تجارية موثوق بها . (١٥) وقد وجد مكتب المحاسبة العام ان كبار المتاجرين قد حققوا

على تلك المئات من ملايين البوشلات أرباحاً تتراوح بين ٢ سنت و ٥٣ سنتاً ، (١٦) بينما يعد ربح ١,٦ سنتاً للبوشل ربحاً جيداً عادةً (١٧)

اذن فقد أفادت « التجارة الحرة » والسعي الشامل نحو التصدير شركات القمح فائدة طيبة . وقد أضاف بوتز بوجه خاص الاهانة الى ضرر المزارعين حين زعم ان شركات القمح ربحت وخسر المزارعون في مبيعات ١٩٧٢ لأن المزارعين ببساطة (لم يكونوا اذكياء بما يكفي للاستفادة من الموقف). وقد جنت بعض شركات تجارة القمح مبالغ ضخمة من النقود في الصفقة، هكذا اعترف « لكن هذه هي اصول اللعبة » . (١٨)

وبوتز على حق . فالمبالغ الضخمة هي أصول اللعبة . فتحت مظلة التجارة الحرة يمكن لشركات التصدير ان تبسط سيطرتها وتزيد أرباحها . وخلال شتاء ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ، استطاعت ثلاث من هيئات تصدير الغلال الضخمة هي كارجيل وكونتيننتال وكوك ، ان تحتجز ٩٠ في المائة من محصول فول الصويا بسعر ٤ دولارات للبوشل ، وان تدفع الاسعار الى ١٠ دولارات للبوشل بعدها بشهور قليلة . (١٩)

ان التجارة الحرة تسمح للمضاربين برفع الأسعار خارج اي ارتباط بالعرض الفعلي . وأثناء حديث رونالد بارلبرج ، الذي كان عندئذ كبير الاقتصاديين بوزارة الزراعة الامريكية عن أسعار الغذاء ان موظفيه استطاعوا تعليل من نصف الى ثلثي الارتفاع المفاجيء للأسعار . وشرح : « كان الباقي نشاطاً نفسياً ونشاط مضاربة ، وهذان ليسا في نماذجنا » . (٢٠) لكن الى أي مدى يكون أي نموذج للسوق الحرة حقيقياً اذا لم يتضمن المضاربة ؟

ان ما تفعله التجارة الحرة حقاً هواتاحة الحرية للشركات الخاصة ذات مليارات الدولارات في التلاعب بلأسعار وبالعرض لصالحها . وحين نقول « الخاصة » فاننا نعني الخاصة جداً ـ بلا أي مجال للتدقيق العام . فخمسة من احتكارات الغلال الست الضخمة تخضع للسيطرة الضيقة لأنها شركات خاصة يملكها قلة من الأفراد او العائلات ولا تنشر أيها أية بيانات مالية تفصيلية .

وحين اعرب دان مورجان عن دهشته من صعوبة العثور على اعضاء لوبي * تجارة الغلال في واشنطن،شرح له احد الاعضاء السابقين للوبي تجارة الغلال الأمر كالتالي : شركات الغلال « ليست بحاجة الى ان يكون لها لوبي قوي ـ فليست لها لوائح » . (٢١)

وسرعان ما بدأت وزارة الزراعة على امل تجنب تكرار « صفقة الغلال الروسية » سيئة الصيت في طلب تقارير عن مبيعات الغلال الضخمة . وتعفي من طلب التقارير فروع شركات تجارة الغلال الامريكية الموجودة في دول اخرى . وللاستفادة من هذه الثغرة لم يعد الروس يشترون سوى من تلك الفروع حين وصلت الأسعار الى أدنى حد لها عام ١٩٧٧ . وقد حققوا نجاحاً ساحقاً قبل ان ترفع انباء مشترواتهم الأسعار . كان مقدرو المحاصيل بوزارة الزراعة الامريكية قد بالغوا في تقدير المحصول الروسي . ومرة اخرى كان اول الخاسرين هم مزارعو الولايات المتحدة ، الذين كانوا قد باعوا محصولهم بالفعل ، مفترضين مشتريات منخفضة من الاتحاد السوفيتي .

* اللوبي تعبير يطلق على جماعات الضغط المؤثرة في الكونغرس الاميركي ـ م .

الضحايا المحليون للقوة الغذائية الأمريكية

كجزء من استراتيجية السوق الحرة ، شجعت الادارة المزارعين على زراعة « كل شبر » مؤكدة لهم ان « العالم الجائع » سيأخذ كل حبة يمكن ان تنتجها الولايات المتحدة . وبمساحة منتجة تفوق المساحة في اي وقت من التاريخ المعاصر ، انتج المزارعون محاصيل قياسية بأسعار قياسية . وفي الحقيقة بدت استراتيجية القوة الغذائية جيدة لكثير من المزارعين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . فقد تضاعف الدخل السنوي لكل مزرعة في الفترة ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٣ ؛ وحتى بعد حساب التضخم ، ارتفع الدخل بنسبة ٦٠ في المائة . [٢٣] لكن لم تستفد كل مزرعة بصورة متكافئة . فقد تراكمت مكاسب الدخل بصورة ساحقة على من يديرون المزارع الضخمة . وزادت اكبر مزارع البلاد التي لا تمثل سوى ٤ في المائة من كل المزارع متوسط صافي دخل المزرعة السنوي بمقدار مرتين وثلث مرة في الفترة ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٤ ، من ٣٦ الف دولار الى ما يفوق ٨٤ ألف دولار . (وقد سيطرت هذه الـ ٤ في المائة الأولى على ٤٦ في المائة من كل مبيعات المنتجات الزراعية منذ عام ١٩٧٣ . [٢٥] لكن غالبية المزارعين أولئك الذين تبلغ مبيعاتهم ٢٠ ألف دولار أو أقل ، لم تستطع زيادة متوسط صافي دخل المزرعة سوى بنسبة حوالي ٢٠ في المائة ـ من ٢٠٠٠ دولار عام ١٩٧١ الى أقل من ٢٥٠٠ دولار عام ١٩٧٤ . [٢٦] وجاءت الزيادات في دخل عائلات المزارع الصغيرة فقط من خلال اعمالهم خارج المزرعة . هذا وحده يقول الكثير حول تأثير استراتيجية القوة الغذائية .

وقد اخذ كثير من المزارعين يستثمرون في المزيد من الأرض وفي

الآلات الجديدة على أمل الازدهار بسبب أسواق التصدير الجديدة وللقيام بذلك ، كان على معظم المزارعين ان يقترضوا قروضاً ضخمة ، خصوصاً وان تكاليف الأرض والآلات كانت ترتفع (فالجرار الذي كان يكلف ٩٠٠٠ دولار عام ١٩٦٦ أصبح يكلف ٣٢ ألف دولار في أوائل السبعينات .) . [٢٧]

حينئذ بعد ان راهن المزارعون على الوعد بالاسواق اللامحدودة للقوة الغذائية ، تشعبت الأسواق . وبدأت أسعار المنتجات الزراعية في الهبوط . وبالمقارنة مع عام ١٩٧٣ ، انخفض صافي دخل المزرعة بنسبة ٦٥ في المائة عام ١٩٧٧ . [٢٨] وكان المزارعون ما زالوا يزيدون من قروضهم ليس من اجل التوسع هذه المرة،بل لكي يظلوا يطفون . وتضاعف الدين الزراعي (مجموع ديون كل المزارعين) بالمقارنة مع عام ١٩٧١ . وبحلول عام ١٩٧٨ ، كانت اقساط الفوائد على دين زراعي ضخم بلغ ١١٩ مليار دولار تلتهم نصف دخل المزارعين المتقلص . ولاحظ احد اقتصاديي الاحتياطي الفيدرالي ان(هذه المعدلات للدين الزراعي بالنسبة للدخل الزراعي لم يسبق لها مثيل خلال هذا القرن) .

علاوة على ذلك سببت استراتيجية القوة الغذائية في زيادة الانتاج والصادرات اندفاعاً فعلياً لشراء الأراضي في الولايات المتحدة فخلال السنوات الأربع التي اعقبت عام ١٩٧٢ ، ارتفعت اسعار الأراضي لأكثر من الضعف . وكما رأينا في البلدان المتخلفة ، لم يكن كل من يناورون للاستفادة من الازدهار الزراعي من المزارعين . فقد بدأ المستثمرون غير المزارعين وحتى المستثمرون الأجانب في دخول مجال الاستثمار في الأراضي الزراعية الامريكية باعتباره افضل ضمان ضد التضخم . وقد قدرت شركة استشارية للاستثمارات في بروكسل ان

المستثمرين الأجانب اشتروا ما قيمته ٨٠٠ مليون دولار من الأراضي الزراعية الأمريكية عام ١٩٧٧ فقط . وتلاحظ وزارة التجارة ان هذا الرقم ، لو صح فإنه يبلغ ٣٠ في المائة من كل الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة . وقد صرح مسئول بوزارة التجارة لمجلة البيزنس ويك : « اننا ببساطة لا نستطيع السيطرة على الأراضي الزراعية حيث ان الملكية تتخفى من خلال الاستخدام الكثيف للاحتكارات والمشاركات والشركات التي يوجد مقرها خارج البلاد » . فالمشترون الأجانب للأراضي الزراعية الأمريكية يشترون عادة من خلال شركات مقرها في بلدان مثل جزر الأنتيل الهولندية ، مثلا ، تفرض ضرائب منخفضة او لا تفرض أية ضرائب . [٣٠]

وظلت أسعار الأراضي الزراعية ترتفع بحدة وذلك لأسباب منها الاستثمار غير الزراعي والأجنبي ، حتى عندما بدأت دخول المزارع في الانخفاض عام ١٩٧٥ ، ولم تنخفض بصورة طفيفة الا عام ١٩٧٧ . ولا يدرك سوى قليلين ان ٣٨ في المائة من كل الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة مؤجرة . [٣١] على ان ارتفاع تكاليف الأرض امر شاق على الأخص بالنسبة للمزارعين الذين يستأجرون أرضهم . فبارتفاع أسعار الأرض ترتفع الايجارات .

من ، اذن الذي ربح ؟ في عام ١٩٧٦ سجل تعداد السكان الزراعيين في الولايات المتحدة أسرع معدل للانخفاض خلال ١٣ عاماً . وفي أيوا في ذلك العام كانت ١٦٦ مزرعة تتوقف عن النشاط كل اسبوع . [٣٢] وهكذا كانت استراتيجيات القوة الغذائية تسارع من الاتجاه نحو زيادة تركز السيطرة على أراضي البلاد الزراعية .

ماذا نفقد ؟

من الواضح ان وزارة الزراعة الامريكية لا تحاول منع هذا التركيز المتزايد لملكية المزارع.فوزارة الزراعة الامريكية تعتبر ان افول المزارع الصغير هو امر واقع.وفي معرض تخمين ما ستكون عليه الزراعة الامريكية في المستقبل تنبأ مدير الاقتصاديات الزراعية بوزارة الزراعة الامريكية بأن « من المحتمل جداً وجود صناعة بالغة التناسق للمزارع الكبيرة . . . تعمل بطريقة مشابهة للصناعات غير الزراعية » . (٣٣) ولا يهم ان تكون وزارة الزراعة الامريكية قد بينت في دراساتها ذاتها ان الاقتصاديات لا تتوفر على نطاق اكبر من المزرعة التي يشغلها شخص او إثنان . (٣٤) وان اقصى قيمة لكل فدان تنتجها المزارع التي تشغلها العائلة .

وينظر الى مؤيدي المزارع العائلية عادة على انهم رومانسيون يحنون للأيام الخوالي التي لم توجد بالفعل أبداً . فهل مجرد الحنين هو ما يجعل الكثيرين يريدون اعادة الحيوية الى امريكا المزارع الصغيرة ؟ وما الفرق بين امريكا ريفية يسيطر عليها قلة من الملاك الكبار والشركات وامريكا ريفية تسيطر عليها العائلة والتعاونيات ؟ .

في عام ١٩٤٤ اجري بحث سوسيولوجي ممتاز في كاليفورنيا . فقد اختار باحث في وزارة الزراعة الامريكية بلدتين هما آرفين ودينوبا ، متماثلتين في القيمة النقدية للانتاج لكنهما مختلفتان في متوسط حجم المزرعة ـ احداهما ذات عدد قليل من المزارع الكبيرة والأخرى بها عديد من المزارع الصغيرة . والاختلافات بين هاتين القريتين تخبرنا بالكثير عن مستقبل امريكا ما لم ينعكس الاتجاه الراهن نحو تركز السيطرة .

فقد اتضح ان نوعية الحياة في قرية المزارع الصغيرة اغنى بكثير بكل المقاييس ، منها في قرية المزارع الكبيرة . وقد وضعت هذه الدراسة تحديداً كمياً لمصطلح « نوعية الحياة » الذي هو مصطلح غامض عموماً . فعلى سبيل المثال ، كانت دينوبا ، قرية المزارع الصغيرة ، تعول :

- أناساً أكثر بنحو ٢٠ في المائة وفي مستوى اعلى من الدخل ؛
- سكاناً عاملين اغلبهم يعمل لحسابه مقابل قرية المزارع الكبيرة حيث يعمل اقل من ٢٠ في المائة لحسابهم (وما يقارب الثلثين هم اجراء زراعيون) ؛
- عدداً أكبر بكثير من منظمات صنع القرار الديمقراطية وتمثيلا اوسع بكثير فيها ؛
- مدارس ، وحدائق ، وصحفاً ، ومجموعات مدنية ، وكنائس ، وخدمات عامة أفضل .
- ضعف العدد من المشروعات التجارية الصغيرة ونسبة ٦١ في المائة زيادة في تجارة التجزئة .

وكان الباحث والتر جولد شميت يعتزم مواصلة الدراسة بمقارنة قرى اخرى . لكن الفرصة لم تتح له أبداً . فقد بلغ من « سخونة » مضامين دراسته بالنسبة لوزارة الزراعة ان صدر الأمر لجولد شميت بوقف ابحاثه ثم في ١٩٧٧ قام مسئولو كاليفورنيا بزيارة آرفين ودينوبا ليجدوا ان التفاوتات في دخل العائلة ، التي سجلها جولد شميت عام ١٩٤٦ ، استمرت في النمو خلال السنوات الاحدى والثلاثين التالية . ففي عام ١٩٤٥ كان متوسط دخل العائلة في قرية المزارع الصغيرة دينوبا أكبر بنسبة ١٢ في المائة عنه في بلدة المزارع الكبيرة

آرفين ؛ وفي عام ١٩٧٠ كان الفرق قد ازداد الى ٢٨ في المائة . وفي شهادة ادلى بها مؤخراً امام لجنة لمجلس الشيوخ بشأن احتكار الأرض في كاليفورنيا ، قال شميت : « ان رؤية المستقبل في ظل السيطرة المتزايدة للشركات على الأرض هي رؤية قرى من طراز آرفين وليس من طراز دينوبا ـ وفي الحقيقة من طراز سوبر ـ آرفين » . [٣٦]

القوة الغذائية ضد « الغذاء أولا »

ان اخطر نقد للقوة الغذائية هو انها تدفع الولايات المتحدة في الاتجاه المعاكس لسياسة الغذاء أولا . ومثلما حدث في كثير من الدول المتخلفة حيث يجوع الكثيرون فإن الزراعة ينظر اليها باطراد في الولايات المتحدة على انها ساحة رئيسية لاستثمار المضاربة ووسيلة لكسب العملات الأجنبية لتخفيف حدة ازمة اقتصادية لا ترتبط جذورها بالزراعة . فلم تكن القوة الغذائية حلا لمشكلة بل كانت وسيلة لتجنب الحل . وكان الاعتماد على القوة الغذائية لكسب العملة الاجنبية مخرجاً أمام حكومة لا ترحب بالمساس بقوة وأرباح شركات تجارة الغلال الضخمة وسواها والتي تتجه الى الخارج بحثاً عن أسواق جديدة وعن عمل وأرض رخيصين . وفي الحقيقة فإن استراتيجية التجارة الحرة للقوة الغذائية تدعم من قوة الشركات الضخمة بطريقة مباشرة وغير مباشرة : اذ تستأصل صغار المزارعين الذين لا يمكنهم تحمل تقلبات السوق الحادة ؛ وتزيد تقلبات السعر التي تزدهر على أساسها الشركات المضاربة واكثر من ذلك فإن العملة الأجنبية المكتسبة من الصادرات الزراعية تستخدم لاستيراد سلع زراعية ومصنعة تنتجها في الخارج عادةً الشركات الامريكية ـ وهي سلع كان يمكن انتاجها محلياً . وأخيراً فإن القوة الغذائية هي طريقة لدفع ثمن

استراتيجية امريكية باهظة التكاليف معادية للشعب تضع الوجود العسكري الامريكي في كل ركن من العالم لحفظ « القانون والنظام » .

وعلى النقيض فإن اقتصاداً زراعياً على أساس الغذاء اولا في الولايات المتحدة سيوحد الانتاج الزراعي مع تطور مجتمعات ريفية ملائمة ومع حماية طويلة المدى للتربة ومصادر المياه . وسوف تنظر الى انتاج الغذاء ليس باعتباره مصدراً لاستثمار المضاربة ولا باعتباره مجرد مصدر للعملة الاجنبية بل باعتباره مصدراً لمعيشة الملايين من المزارعين وضرورة أساسية لحياة الجميع .

كل قانون جديد يعوق الانتاج الزراعي - كل جزء جديد من التشريع يتدخل في القرارات الاجرائية للمزارع الفرد ، كل سيطرة اقتصادية تقلل من حافز ربحه - يدق مسماراً آخر في النعش المشترك للانسانية .

إيرل بوتز وزير الزراعة ١٩٦٨ - ١٩٧٦

في زمرة واحدة ، اخبر مساعد لوزير الزراعة مجموعة من المزارعين انه في ظل الوضع الجديد للأمور لا بد ان يستجيب كل مزارع لاشارات الطلب من الاسواق العالمية ، وان ادارتهم المستقيمة التفكير فقط هي التي يمكن ان تحميهم من « تقلبات » السوق . وفي الزمرة التالية مباشرة ، اخبر هذا الموظف العمومي المزارعين(ان الأسواق تتغير على نحو يومي ، وأبوابها تنفتح وتنغلق بسرعة تبلغ حداً يعجز معه اي شخص عن التنبؤ بما قد يحدث بعد ذلك . حظاً سعيداً ووداعاً) .

جيم هايتاور ، إمضغوا قلوبكم

هوامش الباب السابع

الفصل الواحد والعشرون

1. The following comparisons regarding MSA countries are calculated from US Department of Agriculture, *Foreign Agriculture Trade Statistical Report*, Calendar Year 1974, May 1975.
2. Calculated from Food and Agriculture Organization, *Production Yearbook*, 1974, and *Yearbook of International Trade statistics*, 1974.
3. Calculated from US Department of Agriculture, *Foreign Agricultural Trade Statistical Report*, Calendar Year 1974.
4. Calculated from *Yearbook of International Trade Statistics*, 1974.

الفصل الثاني والعشرون

1. Richard Bell, Assistant Secretary for International Affairs and Commodity Programs, USDA, cited by Norman Faramelli, 'A Primer for Church Groups on Agribusiness and the World Food Crises,' Boston Industrial Mission, Boston, Mass., 1975.
2. *New York Times*, 19 August 1975, p. 16.
3. *Feedstuffs* 47, 8 September 1975: 4.
4. Richard Barnet and Ronald Mueller, *Global Reach: The Power of the Multinational Corporation*, Simon and Schuster, New York, 1973, p. 266.
5. United States Commerce Department, *Guide to Foreign Trade Statistics*, Government Printing Office, Washington DC: June, 1978.
6. North American Congress on Latin America (NACLA), 'U.S. Grain Arsenal,' *NACLA Report* 9, 7 October 1975, p. 4.
7. Commission on International Trade and Investment Policy,

United States International Economic Policy in an Interdependent World, report to the President, Washington DC, July, 1971.
8. U.S. Department of Agriculture, *Foreign Agricultural Trade Statistical Report*, Fiscal Year 1971 and Fiscal Year 1974, Table 10.
9. Jimmy Minyard, 'Market Development Looks Ahead to New Markets and Programs,' also Darwin Stolte, 'Team Effort Boosts U.S. Farm Exports,' *Foreign Agriculture* 13, 26 May 1975: 6, 9.
10. C. W. McMillan, 'Meat Export Federation to be Newest Cooperator,' *Foreign Agriculture* 13, 26 May 1975: 14. 14.
11. Philip B. Dwoskin and Nick Havas, 'Fast Foods in Japan – A Billion Dollar Industry?' *Foreign Agriculture* 13, 26 May 1975: 33.
12. William K. Chung, 'Sales by Majority-Owned Foreign Affiliates of U.S. Companies, 1976,' *Survey of Current Business*, March 1978, vol. 58 no. 3.
13. William Robbins, *The American Food Scandal – Why You Can't Eat Well on What you Earn*, Morrow, New York, 1974, p. 185.
14. Jim Hightower, *Eat Your Heart Out: How Food Profiteers Victimize the Consumer*, Crown, New York, 1975, p. 194.
15. Dan Morgan, *Washington Post*, January 2, 3, 1976, p. A5.
16. U.S. General Accounting Office, *Exporters' Profits on Sales of U.S. Wheat to Russia*, B-176943, 12 February 1974, 15ff.
17. Hightower, *Eat Your Heart Out*, p. 194.
18. Steven Bennett, 'U.S. Food Policy for Whom?' *Center Survey* 4 (1): 6, Center of Concern, Washington, D.C.
19. Cliff Connor, 'U.S. Agribusiness and World Famine,' *International Socialist Review*, September 1974, quoting James McHale, Secretary of Agriculture for the State of Pennsylvania.
20. Lawrence A. Mayer, 'We Can't Take Food for Granted Anymore,' *Fortune*, February 1974, p. 86.
21. Morgan, *Washington Post*, 2 January, 1976.

22. *The NFO Reporter*, Corning, Iowa, January 1978, p. 9.
23. James Flanigan, 'Question for Congress,' *Forbes*, 1 May 1978, p. 36.
24. Calculated from US Department of Agriculture, *Farm Income Statistics*, Annual Statistical Bulletin 557, Table 3D, July 1976, p. 60.
25. Ibid., Table 4D, 61.
26. Ibid., Tables 1D-4D.
27. *Time*, 24 October, 1977, p. 28.
28. Ibid.
29. *Forbes*, pp. 35, 40.
30. *Business Week*, 27 March, 1978, p. 79.
31. US Department of Agriculture, *Farmland Tenure Patterns in the United States*, USDA/ERS, February 1974, p. 3.
32. *Ag World*, 4, 3, March 1978: 13.
33. Don Paarlberg quoted in *Feedstuffs*, 16 August 1976, p. 10.
34. US Department of Agriculture, *The One-Man Farm*, prepared by Warren Bailey, USDA/ERS-519, August, 1973.
35. Calculated from *Farm Income Statistics*, Statistical Bulletin no. 547, Table 3D, USDA/ERS, July 1975, p. 60, and 'The Balance Sheet of the Farming Sector, By Value of Sales Class, 1960-1973,' supplement no. 1, *Agricultural Information Bulletin* no. 376, Table 2, USDA/ERS, Washington, D.C.: Government Printing Office, April 1975, p. 3.
36. Walter Goldschmidt, 'A Tale of Two Towns,' in *The People's Land*, Peter Barnes, ed., Emmaus, Pa: Rodale Press, 1975, 171 ff.

الباب الثامن

جوع العالم بوصفه نشاطاً اقتصادياً ضخماً

٢٣

شركات الغذاء المتعددة الجنسية و إطعام الجياع

اننا نعيش عصر تغلغل الشركات الزراعية في العالم بأسره وربط مزارع البلدان المتخلفة بأسواق الغذاء العالمية : مزرعة عالمية تقوم بتزويد سوبر ماركت عالمي .

وهكذا فان جياع العالم يلقى بهم في حلبة تنافس مباشر مع حسنى التغذية والمتخمين . أما حقيقة أن غذاء ما يزرع بوفرة حيث يعيشون وان موارد بلدهم الطبيعية والمالية قد استهلكت في انتاجه او حتى انهم هم انفسهم قد كدحوا ليزرعوه،فلن تعني انهم هم الذين سيأكلونه. فسوف يذهب،بالاحرى الى سوبر ماركت عالمي ناشيء يتعين فيه على كل فرد في العالم،غنياً كان ام فقيراً ان يأخذه من نفس الرف . ولكل صنف ثمن ، وذلك الثمن،يتحدد،بدرجة كبيرة،بما يرحب بدفعه زبائن العالم الميسورون . ولن يستطيع اي شخص بلا نقود أن يقف في طابور الدفع . بل أن بامكان كلابنا وقططنا المدللة ان تقدم ثمناً يفوق ما يمكن ان يقدمه معظم جياع العالم . هذا السوبر ماركت الناشيء سيكون تتويج « الاعتماد المتبادل » الغذائي في عالم من البشر غير المتكافئين .

وبقدر ما تتحدث الشركات الزراعية عن انتاج الغذاء في البلدان المتخلفة فانها لا تتحدث عن الاغذية الأساسية التي يحتاجها الجياع ـ الفول ، والذرة ، والأرز ، والقمح ، والشوفان . فهي تشير بدلاً من ذلك ، الى « المحاصيل التَّرفيّة » : الأسبرجس ، والخيار ، والفراولة ، والطماطم ، والأناناس ، والمانجو ، ولحم البقر ،

والدجاج ، وحتى الأزهار ، حيثما وجدت سوق مزدهرة يمكنها شراء هذه المنتجات .

ومن امثلة ذلك زيت النخيل فقد سمعنا عن تحالف لمنتجي زيت النخيل ودرسناه لنرى كيف يمكن ان يساعد البلدان المتخلفة التي تصدر زيت النخيل . وفي الواقع لم يكن تحالف المنتجين سوى الشركة الأنجلو ـ هولندية المتعددة الجنسية ، يونيليفر Unilever ، وهي من أوائل الشركات التي تربح من الزراعة المدارية وهي الآن تاسع اكبر شركات العالم . وتسيطر يونيليفر الآن على ٨٠ في المائة من سوق زيت النخيل الدولية . واعضاء تحالف المنتجين ستة ، لكن زائير ـ بالم ، وهي فرع يونيليفر في زائير ، تصدر أكثر من ٨٠ في المائة من اجمالي المجموعة . وحين ينخفض السعر الدولي لزيت النخيل ، فإن الحكومة المحلية والفلاحين المنتجين هم الذين يعانون، وليس يونيليفر ، فالشركة ببساطة ، (تبطيء من نشاطاتها حين ينخفض السعر وتتقدم الى الدولة بالتماسات بشأن الضريبة المركبة وغيرها من الاعفاءات) . وهكذا تعزل يونيليفر نفسها عن تقلبات سوق زيت النخيل العالمية . إجراء طيب ـ بالنسبة ليونيليفر .

علاوة على ذلك فإن « خبرة » الشركات الزراعية ليست في الانتاج بقدر ما هي في التسويق . انها تعرف من هم مشترو العالم الميسورون وأين هم ـ مجموعة صغيرة في المراكز المدينية للعالم المتخلف مثل مكسيكو سيتي ، ونيروبي ، ودلهي ، وريو ، ومجموعة اكبر بكثير في نيويورك ، وطوكيو ، ولندن ، وستوكهولم . والشركات الزراعية تعرف ماذا « يطلبون » .

وليست دل مونتي Del Monte سوى مثال واحد على الشركات الزراعية التي تخلق مزرعة عالمية لخدمة سوبر ماركت عالمي ، فدل مونتي

تدير مزارع ، ومصايد أسماك ، وتصنع النباتات في حوالي خمسة وعشرين بلداً . وقد كتب رئيس مجلس الادارة ألفريد ايمز الأصغر متباهياً في تقرير سنوي حديث : « ان عملنا ليس مجرد التعليب ، إنه اطعام الناس » . لكن أي ناس ؟ ان دل مونتي تدير مزارع الفلبين الضخمة لتطعم اليابانيين الجوعى للموز ، وتتعاقد مع الزراع المكسيكيين لتطعم المتعطشين للأسبرجس في فرنسا ، والدنمارك ، و وسويسرا ؛ وتفتتح مزرعة جديدة في كينيا حتى لا يمضي البريطانيون دون الأناناس الذي يأتيهم طازجاً بالطائرة .

تجد دل مونتي ان ثمرة الأناناس التي لا تساوي اكثر من ثمانية سنتات في الفلبين (وهي نسبة ملحوظة من اجر العامل) يمكن ان تجلب ١,٥٠ دولار في طوكيو . ولا عجب في ان دل مونتي تصدر ٩٠ في المائة من انتاجها الفلبيني . ورغم ذلك فإن الشخص الفلبيني العادي يعاني من نفس نقص ما يتناوله من السعرات الحرارية الذي يعاني منه مواطن بنجلاديش العادي . ويعاني ما يقدر بنصف كل أطفال الفلبين تحت سن الرابعة من قلة تغذية خطيرة من البروتينات والسعرات الحرارية ـ وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم .

ليس هناك ما هو جديد حقاً في زراعة الغذاء لمن باستطاعتهم شراءه .الجديد هو مفهوم الشركات الزراعية القائل ان كل العالم يمكن ان يكون مزرعة عالمية واحدة . وهكذا يجري نقل انتاج العديد من المحاصيل ذات القيمة الغذائية المنخفضة والتي يمكن ان تحقق أسعاراً مجزية للبائع الى خارج البلدان التي يعيش فيها معظم المشترين، وبذلك تصبح مواقع الانتاج وراء البحار تلك ، التي تقع في عديد من البلدان ذات التعداد الواسع للسكان سيىء التغذية،مجرد امتدادات للنظم الزراعية للدول الغربية . وفي الحقيقة فإن الشركات نفسها تشير باستمرار الى مزارعها ومصانع تجهيزها في

البلدان المتخلفة على أنها « وحدات انتاج في عرض البحر » ـ وهو اصطلاح له دلالته !

الوصلة المكسيكية

ان الاندفاع للارتباط بالسوبر ماركت العالمي في المكسيك قد بلغ درجة متقدمة جداً. فتقليدياً، كان حزام المناطق المشمسة الامريكية والمزارع المغطاة الواقعة الى الشمال يمد الولايات المتحدة بالخضروات خلال الشتاء وأوائل الربيع . لكن الشركات الزراعية العملاقة مثل دل مونتي ، وجنرال فودز ، وكامبل ، وكذلك « سماسرة الغذاء » العديدين المتمركزين في الجنوب الغربي وسلاسل السوبر ماركت المقاولة مثل سيفواي Safeway و جراند يونيون Grand Union ، تغير الآن ذلك كله .

ولنأخذ مثالا من صناعة الأسبرجس . حتى سنوات قليلة مضت كان يمكنك المراهنة على ان الاسبرجس الذي يصدر من الولايات المتحدة الى اوربا كان يزرع في كاليفورنيا الوسطى . والآن ، انتقل جزء كبير من الانتاج الى إيرابواتو ، على مسافة ١٥٠ ميلا الى الشمال الغربي من مكسيكو سيتي . [١] ومنذ عام ١٩٧٥ ، على سبيل المثال ، لم يعد الأسبرجس الأبيض يزرع في كاليفورنيا . ففي المكسيك ، تسيطر شركتان على اكثر من ٩٠ في المائة من انتاج الأسبرجس . احداهما هي شركة دل مونتي . وفي عام ١٩٧٣ ، دفعت دل مونتي لزراع الأسبرجس الأمريكيين ٢٣ سنتاً للرطل من محصولهم ؛ بينما تلقى المقاولون المكسيكيون من دل مونتي ١٠ سنتات للرطل . [٢] ولا يدفع المقاولون المكسيكيون للعمال الموسميين سوى ٢٣ سنتاً في الساعة . [٣] وحيث ان تكاليف العمالة تمثل ما يبلغ ٧٠ في المائة من تكاليف زراعة الخضروات فإن دل مونتي تترجم العمالة

الرخيصة الى هوامش ربح اكبر . (٤)

وبالفعل تقدم التربة وقوة العمل المكسيكيتان من نصف الى ثلثي سوق الـولايات المتحـدة من عديد من خضروات الشتـاء وأوائــل الربيع . (٥) وكان معدل الزيادة غير عادي .

وهاهـي امثلـة قليلـة على التحــول في المكسيك من الزراعــة للاستهـلاك المحلي الى الانتـاج من اجـل الــولايات المتحــدة ـ (٦) ومعظمها عمليات تجري المقاولة عليها وتمويلهـا من قبـل الشركات الامريكية . ففيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٤ تضاعفت واردات البصل من المكسيك الى الولايات المتحدة بما يفوق خمسة اضعـاف لتبلـغ ٩٥ مليون رطل . ومن ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ ، ارتفعت واردات الخيار من اقل من ٩ مليون رطل الى اكثر من ١٩٦ مليون رطل . ومن ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ تضاعفت واردات الباذنجـان عشر مرات ، وتضاعفـت واردات القرع ثلاثاً وأربعين مرة . والآن تقـدم الفراولـة المجمـدة والقاوون « الشهد » الواردتان من المكسيك ثلث الاستهلاك السنوي للولايات المتحدة . ويلاحظ البنك الوطني للمكسيك ان استهـلاك الفراولة المحلي يعتمد على (ما يتبقى بعـد التصـدير) . (٧) ونحـو نصف كل الطماطم التي تباع في الشتاء في الولايات المتحدة يأتي من المكسيك ، او بصورة ادق من نحو ٥٠ زارعاً في ولاية سينالوا باعوا عام ١٩٧٦ نحو ٦٠٠ مليون رطل من الطماطم الى الغرب والغرب الأوسط بالولايات المتحدة .

وبلغ من تقدم هذا التحول ان رأى جولدبرج ، من كلية التجارة في جامعة هارفارد، ملاحظاً في دراسته عام ١٩٧٤ عن ادارة الشركات الزراعية للبلدان المتخلفة ، انه (اذا استمرت المعدلات الحالية لنمو الـواردات من المكسيك ، فان المكسيك خلال فتـرة قصـيرة نسـبياً

ستمثل تقريباً كل المعروض الشتوي من معظم هذه الفواكه والخضروات) وتمضي نفس الدراسة الى التوصية بأن « تسعى » المكسيك الى « المزيد من التوسع » في صادرات الخضروات . [٨]

ان الشركات الزراعية المتعددة الجنسية تغير بصورة جذرية من توفر الغذاء لفقراء المكسيك،لكن في الاتجاه الخطأ . فمنذ سنوات قليلة مضت كان الانتاج القومي لكثير من الفواكه والخضروات كافياً لابقاء الأسعار منخفضة بما يسمح للعائلات ذات الدخل المنخفض بأن تأكل بعض هذه المنتجات المحلية ولو من حين الى آخر . أما الآن فإن المحاصيل الترفّية التي تزرع من أجل السوبر ماركت العالمي تطرد عادة المحاصيل ذات القيمة الغذائية الاكبر والتي تزرع للاستهلاك المحلي . [٩] مسئولية على الأراضي التي كانت من قبل تزرع ما يبلغ اثني عشر من المحاصيل الغذائية المحلية . [١٠] والأراضي التي تتعاقد دل مونتي الآن على زراعتها كانت فيما مضى تزرع الذرة والقمح ، وبذور عباد الشمس للاستهلاك المحلي . (ومما له مغزاه ان المحاصيل التي تزرع للسوبر ماركت العالمي تحتكر الأموال والخدمات في البرامج الزراعية الحكومية .) وبقدر ما يبدو ذلك بديهياً ، فإننا يجب ان نذكر انفسنا بأن الاراضي التي تزرع المحاصيل للسوبر ماركت العالمي هي أراض لا يمكن للسكان المحليين استخدامها لزراعة المحاصيل الغذائية لأنفسهم . ذلك لأن الاسعار الأعلى للأغذية الأساسية الناجمة عن تشوه في اولويات الانتاج تجعل الفول ذاته ترفاً لم يعد الفقراء المكسيكيون قادرين عليه .

جمهورية خيار ؟

من اجل الضغط على كل من منتجي المكسيك والولايات المتحدة ؛

بدأت الشركات الزراعية في التعاقد مع رجال الاعمال ـ الـزراع في امريكا الوسطـى للحصـول على موارد بديلـة لتشكيلـة واسعـة من الفواكه والخضروات الطازجة . وبينما لم تكد صادرات الموز تزداد ، زاد حجم الفواكه والخضروات الطازجـة الاخـرى (مثـل الخيار ، والقاوون ، والمن ، والبامية) التي تدخل الى الولايات المتحدة من امريكا الوسطى ثلاثة عشر ضعفاً فيما بـين ١٩٦٤ و ١٩٧٢ . وقـد أبدى الاقتصاديون الزراعيون ووكالات المعونة والاقراض الـدولية ترحيبهم بهذا التنويع في الفـواكه والخضروات « غـير التقليدية » في مقابل « التقليد » العظيم للموز ، والبن ، والقطن ، ، مركزين في ذلك تركيزاً ضيقاً على الانتاج الاجمالي وارقام العائدات دون التساؤ ل عمن يربح ومن يخسر .

ويرى المتحمسون في هذه الزيادة الحادة مجـرد البـداية لامـريكا الوسطـى.وطبقـاً لما يذكره جولـد برج ، فإن تلك الصـادرات غـير التقليدية يمكن ان تقفز من ١٨ مليون رطل عام ١٩٧٢ الى ما يفوق ١٠٠مليون رطل في السنة بحلول عام ١٩٨٠ويمكنها ان تصبح تقليداً جديداً ! وبالفعل ، ففي عام ١٩٦٩ كان اكثر من ١٩ في المائة من اجمالي مساحـة المحـاصيل في امـريكا الوسطـى مزروعـا بالفـواكه والخضروات غير التقليدية . [١١] واذا أضفنا الى هذه الـ ١٩ في المائة نسبة الـ ٢٩ في المائـة من أراضي المحـاصيل المخصصـة لصـادرات البن ، والقطن والسكر ـ [١٢] ناهيك عن ذكر المساحة غير المعلومـة للموز وصادرات الماشية ـ لأصبح في استطاعتنا فهم السبـب في ان كثيرين من سكان هذه البلدان يعانون من سوء التغذية .

لقد ظهر لنا بوضـوح العجـز المطبـق للمزرعـة العـالمية في تلبية احتياجات غالبية الناس ـ وعبثية المخطط بأسره ـ في حقيقـة واحـدة جرى ذكرها بهدوء شديد في دراسة كلية تجارة هارفارد المذكورة : فإن

٦٥ في المائة على الأقل من الفواكه والخضروات المنتجة للتصدير في امريكا الوسطى (تلقى في القمامة حرفياً ، او ، حين يكون ذلك مجدياً ، تستخدم غذاءً للماشية) (١٣) لأنها اما تواجه سوقاً متخماً في الولايات المتحدة او لا تستوفي المعايير « الجمالية » للمستهلكين هناك ، بينما في الوطن حيث تنتج يعجز الناس عن شرائها بسبب ففقرهم .

حقول فراولة الى الأبد ؟

خلال ما لا يزيد عن خمسة عشر عاماً كانت مناطق بأكملها من المكسيك قد تحولت الى اقطاعيات فراولة عن طريق الموردين المتمركزين في الولايات المتحدة للسوق الدولي : بت ميلك Pet Milk ، وأوشن جاردن Ocean Garden وامبريال فروزن فودز Imperial Frozen Foods ، وجريفين آند براند Griffin and Brand ، وبتر فود سيلز Better Food Sales . وبالفعل ، ففي عام ١٩٧٠ كان ما يزيد على ١٥٠ مليون رطل ثلاثة أرباعها مجمدة تصدر الى الولايات المتحدة سنوياً .

وقد ظل الدكتور إرنست فيدر D.Ernest Feder ، الخبير السابق في شئون فلاحي امريكا اللاتينية في منظمة الاغذية والزراعة، يجري على مدى عامين بحثاً مرهقاً حول صناعة الفراولة بالمكسيك . لم يكن منبهراً بالفراولة بشكل خاص - وفي الحقيقة فلديه حساسية تجاهها - لكنه كان يعتقد ان الصناعة يمكن ان تبين كيف تؤثر الشركات الزراعية في السكان الريفيين في بلد متخلف . (١٤)

ويوضح بحث الدكتور فيدر قبل كل شيء اننا لا يجب ان نتحدث عن صناعة فراولة مكسيكية بل عن صناعة الفراولة الامريكية الواقعة في المكسيك . فرسمياً ينتج المكسيكيون الفراولة ويملكون حتى

بعض تسهيلات التجهيز . الا ان السيطرة الحقيقية تظل في أيدي المثمرين وتجار الجملة الامريكيين . وباستخدام عقود الانتاج والتسهيلات الائتمانية تقوم هذه الشركات الامريكية باتخاذ كل القرارات الهامة : كمية الانتاج ونوعيته وانواعه ، واسعاره،كيف ومتى يزرع المحصول ؛ عمليات التسويق بما في ذلك الاسعار التي تعطى للمنتجين ؛ النقل والتوزيع ؛ العائدات على الاستثمارات الرأسمالية . ويبلغ من قوة سيطرة التسويق في الولايات المتحدة أنه برغم جهود الحكومة المكسيكية لتطوير أسواق في أوربا ، فإن كل الفراولة المكسيكية تمر من خلال مصدرين امريكيين حتى عندما تباع بالمفرق في بلد ثالث مثل كندا او فرنسا .

والأكثر دلالة في هذه السيطرة هو ان كل نباتات الفراولة تأتي من مشاتل في الولايات المتحدة . فبعد خمسة عشر عاماً من زراعة الفراولة التجارية لا تملك المكسيك بعد مصدرها الخاص لشتلات الفراولة الممتازة القائمة على فصائل أفضل ملائمة لظروف المكسيك . ولا يباع للمنتجين المكسيكيين سوى فصيلتين فقط ؛ ليستا بالضرورة افضل ما يلائم ظروف المكسيك بل ما يفضله المستهلكون الامريكيون .

ورغم ان المنافسة بين منتجي الفراولة قد تبدو حرباً بين المنتجين المكسيكيين والمنتجين في كاليفورنيا ، فالحقيقة ان التنافس قائم بين مجموعتين امريكيتين ، لهما مواقع انتاج مختلفة . والطريقة الوحيدة التي يمكن بها لموقع الانتاج المكسيكي ان ينافس موقع انتاج كاليفورنيا (حيث تتيح المعدات والادارة الحريصة عائدات اعلى لكل عامل ولكل فدان) هي ابقاء تكاليف الانتاج منخفضة للغاية . فأولا ، لا بد من ابقاء الأجور منخفضة بصورة بائسة . ولذا فإن متوسط الأجور

لا يبلغ سوى سبع الأجور في كاليفورنيا ، حتى مع الأخذ في الاعتبار تكاليف المعيشة الأعلى في الولايات المتحدة . وفيدر مقتنع بأن مجرد تطبيق قوانين الحد الأدنى للأجور في المكسيك سوف « يميل الى دفع صناعة فراولة الولايات المتحدة الواقعة في المكسيك الى العودة الى الولايات المتحدة أو الى بلد آخر بأمريكا اللاتينية » .

وثانياً ، فإن مصلحة صناعة فراولة الولايات المتحدة في المكسيك نرتبط بصورة وثيقة بالأرض والمياه الرخيصين . والمياه تكون رخيصة بالنسبة للمستثمرين حين تدفع معظم نفقاتها خطط الري الممولة فيدرالياً .

ويلاحظ فيدر ، ثالثاً ، ان المستثمرين لا يستخدمون من التكنولوجيا سوى ما يكفي للحفاظ على الانتاج دون رفع النفقات . ولو ارادوا ان يستخدموا اموالا تنتج محاصيل تقارن بمحاصيل كاليفورنيا ، لكان خيراً لهم ان يظلوا في الولايات المتحدة .

وأخيراً فإن جاذبية المكسيك تكمن في ان الأرض التي يتم الحصول عليها بثمن رخيص يمكن استخدامها بصورة رخيصة . فبدلا من اشتراط الزراعة الحريصة واستخدام المعدات لزيادة المحاصيل ، يتم حرث أراض أكبر . وطبقاً لما يذكره فيدر ، فإن الأرض يجري « نهبها »:بنباتات سيئة ، واستخدام مدمر للري ، وفلاحة سيئة سوء استخدام للمبيدات تدمر كلها التربة في أماكن عديدة . لكن الشركات الزراعية تدرك ان بامكانها الانتقال الى أراضٍ جديدة او حتى الى بلد آخر حيث يمكن بدء العملية برمتها من جديد .

ولأن مثل هذا النظام الزراعي ليس موجهاً الى تلبية احتياجات السكان المحليين ، فإنه طبقاً لهذه الحقيقة ذاتها ، ملقى في حلبة

المنافسة مع مراكز انتاج في بلدان اخرى . ومن اجل المنافسة لا بد للزراعة التجارية في المكسيك من الابقاء على التخلف (الأجور والأرض الرخيصتين) حتى لو كان ذلك على حساب تهديد خطير للمستقبل على المدى الأبعد . انها حلقة شريرة : فهذا الحفاظ على التخلف يضمن استمرار غياب سوق محلية قوية يمكن لها وحدها ان توجه الانتاج نحو الاستهلاك المحلي .

قد تزدهر الصحراء . . . لكن من أجل من ؟

يتطلب ملء طائرة نفاثة من طراز دي سي - ١٠ الكثير من البضائع. لكن طائرة دي سي - ١٠ خاصة تقلع ثلاث مرات اسبوعياً من مطار داكار المترب بالسنغال منذ أوائل ديسمبر وحتى مايو محملة بالفول الاخضر ، والشمام والطماطم ، والباذنجان ، والفراولة ، والفلفل الأخضر . المفارقة ان هذه الشحنات الغذائية الجوية بدأت بالضبط عندما بدأ الجفاف في السنغال وتزايدت بصورة درامية حتى عندما اخذ الجفاف يسوء . (١٥)

ففي أواخر الستينات رسمت شركات غذائية معينة دائرة على خرائط العالم حول اقاليم افريقيا شبه المجدبة . فهل كانت قلقة بشأن الجوع هناك ؟ لا . لم يكن ما رأته في الساحل الافريقي هو الجوع بل مواقع انتاج قليلة التكلفة يمكنها الربح منها ، آخذة في الاعتبار الطلب الأوربي على منتجات الشتاء الطازجة .

ففي عام ١٩٧١ ، زار السنغال فريتز مارشال Fritz Marschall ، أحد مديري الفرع الأوربي لشركة باد آنتل انكوربوريتيد . Bud Antle Inc المتدة على نطاق العالم ، والتي هي الآن فرع لشركة كاسل آندكوك دول Castle & Cooke Dole . وأدهش مارشال التشابه بين مناخ السنغال ومناخ كاليفورنيا الجنوبية ، حيث ادت مشروعات

الري لحكومة الولايات المتحدة منذ جيلين فقط الى جعل الصحراء تزدهر . وفكر ، لماذا لا يمكن للسنغال ، ان تحل محل كاليفورنيا كمصدر شركته للخضروات للسوق الأوربي الشتوي المجزي الثمن ؟ وكما لاحظ تقرير سري للبنك الدولي فإن ، (السنغال هي اقرب بلد للسوق الأوروبية يمكن فيها زراعة الخضروات خلال الشتاء في العراء دون حماية زجاجية او بلاستيكية) . وبحلول فبراير في العام التالي ، كان مارشال قد أسس شركة باد سنغال Bud Senegal كفرع لشركة هاوس أوف باد House Of Bud التي هي فرع بروكسل لشركة باد آنتل Bud Antle .

واليوم تدير « باد سنغال » مزارع خضروات عملاقة ولا تستخدم فيها سوى احدث تكنولوجيا . وقد اقام المهندسون الاسرائيليون ، والهولنديون ، والامريكيون شبكة ري بالرش ذات اميال من انابيب البلاستيك المثقبة . وتتزود هذه الشبكة بالمياه عبر مسافة طويلة من شمال السنغال خلال خطوط انابيب مقامة على نفقة الحكومة . وحتى تفسح المجال لميكنة الانتاج اقتلعت شركة باد عشرات من أشجار الباوباب المعمرة قروناً طويلة . وكان اقتلاع شجرة الباو باب ، التي يبلغ قطرها أحياناً ثلاثين قدماً يتطلب قوة جراري كاتر بيلار او ثلاثة . وقد شرح لنا القرويون المحليون القيمة غير العادية لهذه الاشجار : فهي لا تحمي التربة فقط ، بل كذلك تزود السكان المحليين بالمادة اللازمة لصنع كل شيء من الثياب حتى المنازل .

ولما كان المشروع يحمل صفة « التنمية » لم يكن على شركة باد ان تقدم شيئاً من رأسمالها تقريباً . فقائمة حملة الأسهم الرئيسيين ومقدمي القروض الميسرة تضم الحكومة السنغالية وهاوس أوف باد ، والبنك الدولي ، وبنك التنمية الألماني . كذلك ساعدت الحكومة السنغالية بابعاد القرويين من الأراضي التي كانت ستصبح مزارع

شركة باد . بل ان أربعة اعضاء في « فيالق » السلام قد عاونوا على تطوير مزارع الخضروات للتسويق من خلال شركة باد .

ورغم الكلمات الرنانة حول التنمية وواقع سوء التغذية الواسع الانتشار في السنغال فإن كل الانتاج موجه لتغذية المستهلكين في السوق الأوربية المشتركة.هذا على الرغم من حقيقة انه في عام ١٩٧٤ وحده انفق دافعوا الضرائب الأوربيون مبلغ ٥٣ مليون دولار لاتلاف (اخراج من السوق) الخضروات المنتجة أوربياً لابقاء الأسعار مرتفعة . وفي احدى السنوات اصبحت أسعار الفول الأخضر في أوربا اقل من تكاليف قطف وتعبئة ، وشحن محصول باد الضخم في السنغال . فهل كان ذلك يعني المزيد من الغذاء لجياع السنغال ؟ لا . فكما اعترف مدير باد هولندا ، « باول فان بلت » فانه (لما كان السسنغاليون غير معتادين على الفول الأخضر ولا يأكلونه كان علينا ان نتلفه .)

ومن مايو الى ديسمبر تجعل التعريفات الأوربية من غير المربح تصدير أية خضروات فهل تترك باد سنغال مزارعها دون زراعة او تسمح للسكان المحليين بزراعة الغذاء لانفسهم خلال هذه الشهور ؟ مرة اخرى ، لا . ففكرة باد الأفضل هي زراعة العلف للماشية .

وفي يوليو عام ١٩٧٧ ، اممت الحكومة السنغالية بالكامل شركة باد سنغال وتردد ان السبب هو ان الحكومة تعتقد ان الشركة تخفي بعض ارباحها.ورغم ذلك فإن هاوس اوف باد تستمر في تولي تسويق خضروات المزارع في أوربا ـ وهو أربح جزء في العملية . وعند زيارتنا للسنغال في اواخر عام ١٩٧٧ ، علمنا ان باد بدأت العمل او تخطط لذلك في تسعة بلدان افريقية اخرى .

كذلك تضع عينها على افريقيا شركة امريكان فودز شيركومباني

American Foods Share Co . ، وهـي شركة متعـددة الجنسية تملكهـا شركتا شحـن بحـري سويديتـان . ويذكر رئيسهـا روبـرت ف . تسفارتيوس ان « أي شخص يقول أننا نذهب الى اثيوبيا لكي نساعد تلك المخلوقات البائسة » كاذب . والشركة الآن « تختبر » بلداناً مثل ساحـل العـاج ، ومصر ، وكينيا ، واثيوبيا كمواقـع انتـاج لامـداد أوربا . وهو يقدر ان الاستثمارات في افريقيا يمكن ان تتوقع عائداً على رأس المال يعـادل من مرتـين الى مرتـين ونصف العائــد في السويد . (١٦)

ويقر تسفارتيوس بأن الحاجة الى « مدد مستمر » تجعلـه يفضـل بلداناً مثل مصر (التي ليس لديها اي سوق محلي لهـذه المنتجـات) ويتنبأ بأن(افريقيا ستصبح اكبر منتج في العالم للخضروات ليس فقط لأوربا بل كذلك لأمريكا)كذلك ترى تقارير البنك الدولي الاخيرة عن السنغـال وموريتـانيا مستقبـل المنطقـة في صادرات المانجــو ، والباذنجان ، وثمرة الأفوكادو *

فلماذا تكون افريقيا جذابة بهـذه الدرجـة للشركات الـزراعية ؟ ليس فقط لقربها من المستهلكين الذين يدفعون ثمناً مجزياً في الشرق الأوسط وأوربا الغربية ، بل كذلك لأن كثيراً من البلدان الافريقية تقدم امكانية الأراضي غير المستغلة . خذ مثلا حالة اثيوبيا حيث لم تستغل معظـم الأراضي الصالحـة للزراعـة ، التـي تضمنهـا ضياع ضخمة برغم المجاعات الشديدة الاخيرة وكان وجود ضياع ملكية او تابعة للكنيسة ضخمة وغير مزروعة بمثابة دعـوة مفتوحـة للشركات الزراعية الباحثة عن مواقع انتاج رخيصة . وفي أوائـل السبعينـات

---

* avocado : ثمرة استوائية تشبه الكمثري . احياناً يطلق عليها ثمرة المحامي . م

منحـــت حكومـــة هيلاسيلاسي امتيازاً لشركة مايســـكو MAESCO الايطالية لانتاج الحلفا لعلف الماشية في اليابان . ويتيح مناخ اثيوبيا قطع الحلفا مرات عديدة كل عام ، مقابل مرتـين او ثلاثـة فقـط في الولايات المتحدة . وتقع مزرعة مايسكو في المنطقة التي حدث فيها عام ١٩٧٣ ان آلاف البشر ، الذين اخرجتهم تلك المزارع التجارية من افضـل اراضي رعيهـم ، ماتـوا جوعـاً مع قطعانهـم من الجمال والخراف ، والبقر ، والماعز . وفي ذلك العام بدأت مايسكو في تربية الماشية والخراف للتصدير . (١٧)

تصدير عقيدة شرائح لحم البقر (Steak)

شرعت شركات الولايات المتحدة ، بحماسة تبشـيرية ، في نشر عقيدة شرائح لحم البقر الامريكية في العالـم . لكننـا نسـأل ، من المستفيد ؟ هل يذهب اللحم الى الجياع ؟ أم انه يعني مجرد واردات رخيصة لمجموعات مطاعم الوجبات السريعة في الولايات المتحدة؟

إن ما يتراوح بين ثلث ونصف اجمالي انتـاج اللحـوم في امـريكا الوسطى وجمهورية الدومينيكان يجري تصديره ـ اساساً الى الولايات المتحـدة . ويلاحـظ آلان برج ، في دراسته لمعهـد بروكينجـز عن التغذية في العالم ، انه رغم الزيادات الضخمة في انتاج اللحم للفرد في امريكا الوسطى ، فإن اللحم (ينتهي به الأمر ليس في بطون امريكا اللاتينية بل في ساندويتشات مطاعم الهمبرجر المتميزة في الـولايات المتحدة). (١٨) وقد اصبحت امريكا الوسطى الموقع المختار للاستثمار في عمليات تصدير اللحم ، اولاً ، لانها بالغة القرب من الولايات المتحدة ، وثانيا ، لانها خالية من مرض القدم والفم (*) ، بعـكس

---

* Foot – and – mouth disease –

الارجنتين والبرازيل اللتين لا تسمح لوارداتهما من اللحم الطازج والمجمد بالدخول الى الولايات المتحدة . فهل يجب ان تعتبر امريكا الوسطى نفسها محظوظة ؟

في عام ١٩٧٥ ، ارسلت كوستاريكا ، التي يبلغ تعداد سكانها ٢ مليون ، ٦٠ مليون رطل من لحم البقر الى الولايات المتحدة . وكان استهلاك الفرد من لحم البقر في كوستاريكا قد انخفض من ٤٩ رطلاً عام ١٩٥٠ الى ٣٣ رطلاً عام ١٩٧١. ولو كانت الـ ٦٠ مليون رطل المصدرة قد بقيت في كوستاريكا ، لكان استهلاك اللحم المحلي قد تضاعف .

ورغم ذلك ، فإن ارقام الاستهلاك للفرد خادعة . فالعديد من اهالي كوستاريكا ـ اولئك الذين هم دون ارض او عمل ليكسبوا النقود ـ لا يمكنهم مطلقا شراء اللحم مهما بلغ حجم المتاح منه ، ونصف اطفال البلاد لا ينالون غذاءً كافياً لطعامهم ، واقل من ذلك من اللحم ، لكن من الحقيقي ايضاً ، نظراً لظاهرة السوبر ماركت العالمي ، ان قلة من مواطني كوستاريكا الميسورين يمكنهم شراء بعض لحم البقر الكوستاريكي مثل الامريكيين تماما ـ في واحد من مطاعم مكدونالد الثلاثة في سان خوسيه . والان اصبح (البيج ماك) الآن موجوداً في كل عواصم امريكا الوسطى .)

وقد اغرى سوق تصدير لحم البقر الزراع ، في بلدان مثل كوستاريكا وجواتيمالا ، بالتخلي عن تربية ابقار انتاج الحليب . وكانت النتيجة ارتفاعات حادة في سعر اللبن ، وضعته بعيداً عن متناول معظم العائلات .

وربما نتصور انه ، رغم ان معظم اللحم يصدر لان الناس افقر

من ان يشتروه ، فإن أناساً محليين على الاقل هم الـذين يكسبـون النقود من تلك الصـادرات . لكن هل نتحـدث حقـاً عن منتجـي امـريكا الوسطـى المتواضعـين الـذين يزدهـــرون في سوق البــلاد الضخمة ؟ .

ليس بالضبط . فالـذين يربحـون في سوق تصـدير اللحـوم هم الحكام المتسلطون ، التقليديون وكذلك الديبلوماسيون الامريكيون السابقون (السفراء السابقون في نيكاراجوا وهندوراس البريطانية ، مثلا) ، ومدير فيالق السلام السابـق في كوستـاريكا ، واصحـاب مزارع الماشية الضخمة في الغرب الامـريكي (بمـا في ذلك محامـي مزرعة كينج رانش بتكساس ، التـي تبلـغ مساحتهـا مساحـة بلـد كامــل) ، وشركات التجهيز العملاقـة مثــل شركة جون موريل كومبانـي.John Morrell Co التـي هي فرع اللحـوم لشركة يونــايتيد براندزUnited Brands . (١٩) وحتى الشركات الصناعية المتعـددة الجنسية مثل فولكس واجن بدأت تدخل مجال تجارة اللحوم . فكما يلاحظ احد مديري فولكس واجن(إنك تحصل من رطـل من لحـم البطن على ربح اكبر بكثير من رطـل من سيارة فولـكس واجـن في طوكيو) .

أما البنك الدولي ، والبنوك الاقليمية والهيئات الزراعية ، الذين يعملون في مشروعات تتكلف عدة مليارات من الدولارات ،فيبدون ملتزمين اكثر من اي وقت مضى بزيادة انتـاج الماشية للتصـدير من امريكا اللاتينية وافريقيا . وتشير دراسات عديدة الى ان ذلك يمكن ان يكون مجرد البداية . [٢٠] فمعدل النمو في الطلب العالمي على لحم البقر اعلى من معدلات نمو الطلب على اي منتج زراعي آخر .

ان من يطلبون لحما في كل وجبة ان ينتزع منهم سعر يعلو باستمرار من اجل الحصول عليه . وقد بدأت عقيدة شرائح لحم البقر الامريكية في الانتشار فعلا في اليابان وغرب اوربا وتتحول الى « موضة » في اوربا الشرقية ، والاتحاد السوفيتي والدول المصدرة للبترول في الشرق الاوسط . وفي عديد من البلدان الاسيوية يتطور ذوق جديد يفضل اللحوم التي تتغذى على الحبوب ، لكن لماذا يتحول انتاج الماشية الى البلدان المتخلفة ؟ اولاً ، لأن كبار مربيي الماشية في الولايات المتحدة قد تحولوا عن النفقات الاكثر ارتفاعاً للأرض وقوة العمل في الولايات المتحدة ، وكما يعبر عن ذلك احد مربيي الماشية : « هذا ما يتلخص فيه الموضوع ـ ٩٥ دولاراً للبقرة في السنة في مونتانا ، و٢٥ دورلاً في كوستاريكا . »[٢١] .

ثانيا ، من اجل تجنب النفقات المتزايدة لحبوب العلف ، تبحث صناعة لحم البقر عن مناطق يكون فيها الرعي اقتصادياً . علاوة على ذلك ، فإن الشركات العملاقة متعددة الجنسية قد أستولت مؤخرا على شركات تجهيز اللحم الرئيسية . (فشركة آرمور Armour الان هي في الحقيقة جراي هاوند Grey hound ، وويلسون Wilson هي إل تي في LTV ، وسويفت Swift هي إزمارك Esmark ، وموريل Morrell هي ، كما رأينا تعبير آخر عن يونايتيد براندز United Brands .) وكما بدأ العاملون في الجزارة في الولايات المتحدة واوربا يدركون لتوهم ، فإن هذه الشركات تحاول الآن نقل عمليات تجهيز اللحم الكثيفة العمالة (التشفية ، التعليب الاولي) الى مواقع الانتاج الجديدة في البلاد الرخيصة العمالة . واخيراً ، فإن الشركات الزراعية العملاقة لا تود الانشغال بالشراء من عديد من الموردين المستقلين والتنافس فيما

بينها على اولئك الموردين . هكذا ، فإن يونايتيد براندز تضم اليها فروع تربية ماشية ، ذات جاذبية خاصة بسبب العمالة الرخيصة ، والحوافز الحكومية ، وارصدة التنمية المتاحة ، في بلدان مثل هندوراس . ان مزرعة الماشية العالمية ليست سوى نوع متفرع عن المزرعة العالمية .

دافع آخر وراء تحول صناعة لحم البقر الى الخارج هو سعي حكومة الولايات المتحدة والشركات الى بناء اسواق لصادرات الغلال وفول الصويا الامريكية . وربما اصبح انتاج اللحم هو المعادل الجديد لصناعات « التجميع » التي انتشرت بين العديد من بلدان العالم الثالث.فمثلما بدأت البلدان المتخلفة في الستينات تجميع السلع الاستهلاكية المصنعة في البلدان الصناعية للشحن مرة اخرى الى الاسواق الصناعية ، يقوم عمليات تربية الماشية التي تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسية باستيراد الغلال الامريكية لعلف الحيوانات التي يتم شحنها عندئذ الى الولايات المتحدة .

وقد فرضت العديد من حكومات البلدان المتخلفة في سعيها لزيادة الصادرات الى اوربا الغربية ، واليابان ، والولايات المتحدة ، سلسلة كاملة من الاجراءات لتقليل استهلاك لحم البقر المحلي داخلها . ووصل العديد من بلدان امريكا اللاتينية ، بما في ذلك الارجنتين واوروجواي ، الى حد تحديد ايام واسابيع معينة من السنة لا يمكن خلالها بيع اللحم . (وكانت النتيجة الاساسية هي ان الميسورين قرروا فجأة ان الوقت قد حان لشراء فريزر !) .

وتتمتع افريقيا بكثير من نفس الخصائص الجذابة لمستثمري الماشية التي تتمتع بها امريكا اللاتينية . ويتردد أن الشركات الاوربية

تدرس عددا من مشروعات تربية الماشية في كينيا والسودان ـ وهي من أفضل وارخص اراضي المراعي قرب اوربا ـ وطبقاً لما ذكره أحد مسئولي منظمة الاغذية والزراعة الذي يخشى ذكر اسمه ، فإن الخطة هي استخدام معدات الثورة الخضراء في مزراع مميكنة بالكامل لانتاج حبوب العلف . وهذا العلف يسمن الماشية المجلوبة من مزارع تربية الماشية . والهدف هو التصدير .

دجاجة في كل قدر ؟

اننا نميل الى النظر الى الدجاج باعتبار(غذاءً شعبياً)حقيقياً بمقارنته باللحم . وهكذا قد يبدو تشجيع تربية الدجاج في البلدان المتخلفة فكرة طيبة : أليس ما يحتاجونه هو مصدر رخيص للبروتين ؟

لكن شركة رالستون بورنيا لا ترى الامر على هذا النحو . فقد درست رالستون بورينا Ralston Purina إنشاء صناعة دواجن في كولومبيا ، لا لكي يحصل الفقراء على المزيد من الدجاج في وجباتهم ، بل لكي تخلق احتياجاً الى منتجها الاساسي ، الأعلاف المركزة . فقد علمت التجربة شركات الاعلاف المتعددة الجنسية مثل رالستون بورينا ان تنشيط انتاج الدواجن هو أسرع وسيلة لخلق زبائن للاعلاف المركزة . فتجارة الدواجن تتطلب رأسمالا إبتدائياً أقل وارضاً أقل من عملية تربية الماشية . علاوة على ان أعلاف الدواجن بين أكثر البنود ربحية لشركات العلف .

في البداية ، قدمت بورينا فروضا للزارع التجاريين لشراء الكتاكيت والعلف . وسرعان ما أصبح عدد الدواجن يفوق ما يمكن اطعامه بحبوب العلف . وهكذا قدمت الشركة قروضا لزراع

تجاريين آخرين لزراعة محاصيل العلف وشجعت الحكومة والمقرضين الافراد على عمل نفس الشيء . وازيحت المحاصيل الغذائية التقليدية مثل الذرة المجال للذرة الصفراء من اجل العلف . واصبح جزء من محصول الذرة الذي كان مخصصا للاستهلاك الآدمي يجلب سعراً أعلى باعتباره مادة لمطاحن برورينا ، أما الفول ، وهو الآخر غذاء اساسي للفقراء فقد افسح المجال لفول الصويا من أجل العلف . ففيما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٨ ، تناقصت المساحة المزروعة بالفول التقليدي الى النصف بينما قفزت زراعة فول الصويا ـ وكلها تزرع لعلف الماشية ـ الى ستة اضعاف .

إن محنة الفقراء تزداد سوءاً بسبب طبيعة السوق . اذ بينما يستولي انتاج علف الحيوانات على الاراضي التي كانت تزرع الفول والقمح للاستهلاك الآدمي ، ترتفع اسعار هذه الاغذية الاساسية .

وما زال يحلو لرالستون بورينا الحديث عن كيف انها كانت قوة دافعة وراء انتاج مصادر جديدة للبروتين : الدجاج والبيض . صحيح ان كولومبيا ، التي كانت تستورد البيض في عام ١٩٥٧ ، لم تعد تستورد بيضاً بحلول عام ١٩٦١ . ومن عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧١ ، تضاعف انتاج الفراريج السنوي من ١١ مليونا الى ٢٢ مليونا . الا انه ، وكما تلاحظ الدراسة الممتازة التي اجريت برعاية اتحاد المستهلكين ! فإن « تحويل اراضي المحاصيل عن انتاج البقول (الفول) الى محاصيل العلف لم يستبدل فقط مصدراً رخيصاً للبروتين بآخر مكلف . بل انه قلل ايضاً من اجمالي توفر البروتين في البلاد ، لأن المصادر الحيوانية للبروتين اقل كفاءة في الانتاج من المصادر النباتية »[٢٢] .

ان رقعة من الارض تستخدم لزراعة الفول والذرة يمكنها تلبية الاحتياجات البروتينية لعدد من الناس يفوق بكثير عدد من تلبى احتياجاتهم لو استخدمت لانتاج محاصيل العلف الحيواني فعلى اساس الخبرة الفعلية في اقيلم الفاي بكولومبيا ، توصلت جامعة الفاي الى التقديرات التالية : ان فداناً واحداً من الارض يزرع بمحاصيل العلف للدواجن لا يقدم للناس سوى ثلث كمية البروتين التي يمكن ان تقدمها نفس الارض لو زرعت بالذرة او الفول ؛ وأن الفدان لو كان مزروعا بفول الصويا للاستهلاك الآدمي ، فإنه يمكن أن يقدم من البروتين ستة عشر اضعاف ما ينتجه باستخدام تلك الارض لانتاج علف الدجاج . [٢٣] واستخدام العلف لانتاج البيض بدل الدجاج يقلل هذه الفروق بعض الشيء . لكن وفقاً للحسابات على أساس احصائيات الحكومة الكولومبية لعام ١٩٧٠ ، فإن « دستة » من البيض تكلف اكثر من مكسب اسبوع كامل بالنسبة لاكثر من ربع السكان .

ويروق لرالستون بورينا وغيرها من شركات العلف في كولومبيا أن تورد الارقام التي تبين الزيادات في استهلاك الفرد من البيض . لكن ، وكما هو معتاد ، فإن الارقام للفرد مضللة . فالمتوسطات الاعلى يمكن أن تعكس مجرد زيادة استهلاك البيض من جانب مجموعات الدخل المتوسط والأعلى المحدودة ، اما بصورة مباشرة او في شكل سلع مصنعة مثل الوجبات الخفيفة والمايونز ، وبالنسبة للبيض الاضافي يمكن لرالستاون بورينا ان تحسب على اساس قومي ، وهناك دلائل على ان الفجوة البروتينية في كولومبيا تنمو أسرع بثمان مرات من نمو السكان . [٢٤]

هكذا فإن ما بدا انه الطريق لخلق مصدر مطلوب للبروتين الرخيص للكولومبيين يتضح انه يدمر المصادر الوحيدة المتاحة للبروتين للناس . وتساعد رالستون بورينا في تعليمنا ، كما ناقشنا من قبل في الباب الخامس ، ان الوسائل « الحديثة » ومهارات الانتاج في حد ذاتها لا تعني شيئا . فلا بد ان نسأل دائما : من أجل ماذا ؟ ومن اجل من ؟ وعلى حساب أية بدائل ؟ والذي سيحدد الاجابة على هذه الاسئلة سيحدد هو مَنْ يتولى الانتاج : الناس أنفسهم أم الشركات المتعددة الجنسية .

أين ذهبت كل الأزهار ؟

« خبرة » أخرى تتحرق الشركات الزراعية شوقا لجلبها الى البلدان المتخلفة هي إنتاج « محاصيل الزينة » ـ الاسم الاكاديمي للازهار والاغصان المقطوفة .

فاذا لم يكن الفلاحون المحليون قادرين على شراء الدجاج او البيض فربما امكنهم اضفاء البهاء على اكواخهم بالازهار المقطوفة . ومنذ عام ١٩٦٦ ازدادت قيمة الاغصان والازهار المقطوفة المستوردة الى الولايات المتحدة بما يفوق ستين مرة لتبلغ ٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ ـ يأتي ٩٠ في المائة منها من امريكا اللاتينية . [٢٥] ويشعر بعض الخبراء انه بحلول عام ١٩٨٠ لن يعود من المربح انتاج الازهار المقطوفة في عديد من مناطق الانتاج الحالية بالولايات المتحدة .

والبلد المفضل حتى الآن هو كولومبيا ، حيث تمثل تجارة الازهار المقطوفة الآن ١٧ مليون دولار سنوياً . وفي عام ١٩٧٣ ، قدر لنا احد الاقتصاديين بالحكومة الكولومبية أن الهكتار المزروع بأزهار

القرنفل يحقق ربحا مقداره مليون بيسو في السنة ، أما اذا زرع بالقمح او الذرة ، فإن نفس الهكتار سيحقق ربحاً لا يزيد على ١٢٫٥٠٠ بيسو . [٢٦] واذا عرفنا ان ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من الاراضي الزراعية في كولومبيا يسيطر عليها مجموعة صغيرة من المزارعين الاثرياء الذين ليسوا بحاجة الى التفكير في الارض في علاقتها بزراعة الغذاء للمعيشة ، فلن يكون مما يدعو الى الدهشة على الاطلاق ان تنضم محاصيل الزينة الى علف الماشية والماشية في قائمة اولوياتها المحصولية .

كذلك فإن اكوادور وجواتيمالا ، وبدرجة اقل المكسيك ، تتحول هي الاخرى الى مواقع انتاج رئيسية للازهار من أجل السوبر ماركت العالمي . وبالفعل كانت جواتيمالا تزود الولايات المتحدة عام ١٩٧٢ ، بـ ٤٢١ ٢٧٨ ١٥٩ ـ وزارة الزراعة الامريكية تعدها بالواحدة ! ـ زهرة كريزانتيم ، ووردة ، وزهرو داليا ، وزهرة مارجرتيا ، وزهرة شاميدوري Chamaedorea ، وزهرة قابضة بحرية statice .

إن نقل الشركات الزراعية لانتاج الازهار الى البلدان المتخلفة لتزويد السوبرماركت العالمي يتبع النسق المزدوج الذي رأيناه في حالة المحاصيل الاخرى . [٢٧] فأولاً يأتي البحث عن مواقع إنتاج أقل تكلفة (وقد قدرت تكاليف اعداد الارض لزراعة الازهار في أمريكا الوسطى بأقل من ١٠ في المائة من التكاليف المقارنة في فلوريدا) . وثانيا يأتي جهد الشركات في الجمع بين كافة العمليات ، من البذرة الى متجر الازهار . فتجارة الأزهار في الولايات المتحدة كانت تتكون تاريخيا من أعداد كبيرة من المنشئات المستقلة : صغار الزراع ، وكبار الزراع ـ الشاحنين ، وعشرات الآلاف من متاجر التجزئة . لكن

شركات زراعية معينة مثل سيرزSears ، وجرين جاينتGreen Giant ، وبيلزبوريPillsbury ، ويونايتيد براندز ، وسلاسل السوبر ماركت بدأت تتطلع الى الأرباح التي يمكن تحقيقها بربط تجارة التجزئة بمواقع الانتاج الاجنبية الرخيصة [٢٨] وهي عملية تكامل تخرج قليلا عن مدى ادارك تاجر الزهور المجاور لك ! والمعروف عن يونايتيد براندز أن لديها بالفعل عمليات إنتاج على مساحة بضع مئات من الافدنة في امريكا الوسطى وانها تخطط لتوسع كبير . وسوف تسوّق الأزهار من خلال سلاسل سوبرماركت ومحلات متميزة (من خلال فلاورز فروم سيرز Flowers From Sears) وباكمانزير وبيان فلاورماركتس Backman's European Flower Markets ، وهي احد فروع بيلزبوري) . اما محلات الزهور المحلية الاحياء فيمكنها ان تمضي الى حيث مضت عشرات الآلاف من المحلات الاخرى - أي أن تتوقف عن العمل .

هكذا تفعل الشركات الزراعية ما يوحي به السؤال بالضبط : اي جلب خبرتها الانتاجية الى بلدان يظل فيها الكثيرون بلا غذاء . لكن ماذا تزرع الاسبرجس ، والخيار ، والفراولة ، والباذنجان ، ولحم البقر ، والازهار - اي « المحاصيل الترفّية » . ومن أجل من ؟ من أجل جيدي التغذية الذين يكون من المربح البيع لهم . ويجري توجيه نسبة أكبر فاكبر من الموارد الزراعية الاولية التي يحتاجها الجياع في الخارج لغذائهم ، من اجل تزويد جيدي التغذية الاجانب .

على ان الشركات التي وصفناها ليست اسوأ الشركات اذ يديرها مديرون ربما لا يكونون أفضل او اسوأ نية من غيرهم . لكن هناك عقبة واحدة : أن الشركات لا بد ان تبيع من اجل الربح . ثم تقول

ان الشركات الزراعية لا يملكها سوى ان تكون ناجحة ؟ انت على صواب . فقد ذكر لنا جيمس ماكي James Mckee ، كبير مديري شركة سي بي سي انترناشيونال ، في حديث معه أن « خط الربح ما يهمنا ، ولو غاب ذلك عن بصرنا ، مهما كان اداؤ نا جيدا ، فلن نبقى طويلا » . لكن هذا هو بالضبط السبب الذي لا يجعلهم قادرين على مساعدة الجياع . فمهما كان العدد الذي يبلغه الجياع ، فطالما ظلوا فقراء ، يؤ ثر هؤ لاء الجياع على السوق .

مساعدة الاقتصاد المحلي :

لكي ندرك ما إذا كانت الشركات المتعددة الجنسية تساعد بلدان العالم الثالث بتقديم الوظائف والدخل ، علينا ان نلقي نظرة على طريقة عملها وراء البحار . تقليدياً ، كان الاستثمار الزراعي الاجنبي في بلد متخلف يعني امتلاك المزارع وادراتها ، ولكن الوضع اخذ يتغير . فنتيجة لخطر « نزع الملكية ، او الثورة ، او التمرد » فإن المزارع « مخاطرة بائسة » كما تقول هيئة الاستثمار الخاص وراء البحار (OPIC) ، [٢٩] وهي ادارة حكومة الولايات المتحدة التي تؤ من الشركات الامريكية ضد هذه المخاطر بالضبط . علاوة على ذلك ، فإن الملكية المباشرة للانتاج ، ليست جذابة بالنسبة لشركة تسعى إلى استثمار أقل ما يمكن من رأس المال .

الزراعة التعاقدية

في عام ١٩٦٥ كانت استثمارات الشركات الزراعية في الملكية المباشرة للارض في الخارج تعادل نصف قيمتها قبل ذلك بعقد واحد . [٣٠] ورغم ذلك جاء هذا الانخفاض في وقت إهتمام متزايد بالاستثمار في زراعة العالم الثالث . فهل هذا تناقض ؟ ليس تناقضا

في الحقيقة : اذ تتحول كثير من الشركات الزراعية من نموذج المزرعة الضخمة الى نموذج « الزراعة التعاقدية » . وتوجد الاستثناءات حيث تجعل الدكتاتوريات العسكرية الشركات الاجنبية تشعر بالامن التام وحين تجد الشركات انها لا بد ان تنتج مباشرة حتى تتحكم في الجودة .

فبدلاً من امتلاك الارض والزراعة مباشرة ، تعني الزراعة التعاقدية ان الشركة تجعل المنتجين المحليين يوقّعون عقداً يلزمهم باستخدام معدات معينة لانتاج كمية متفق عليها من منتجات معينة مع تحديد تاريخ التسليم للشركة والسعر . وبديهي ان الشركة تظل تحتفظ بالسيطرة التي تتطلبها ، مع استثمار رأسمال قليل ـ وافضل ما في الامر ، هو انه لا يوجد ما يمكن تأميمه .

ولا يوجد شركة تفوق شركة نسله Nestle في الحجم بوصفها شركة غذائية الا شركة يونيليفر الانجلو ـ هولندية العملاقة . واكثر من ٥٠ في المائة من ارباحهما ينتج عن منتجات تستخدم اللبن ، او الكاكاو ، او البن كمواد خام . [٣١] ورغم ذلك لا تملك نسله بقرة واحدة ولا فدانا واحدا من البن ولا مزارع منتجة للكاكاو . فهي ليست بحاجة الى ذلك . بل ان في استطاعتها السيطرة على الانتاج بطريقة اكثر كفاءة وبمخاطرة اقل عن طريق التحكم في اسواق السلع المحلية وعن طريق احتكار لوازم المنتجين .

فمثلا ، يبذرمزارعو الالبان في البرازيل مراعيهم ببذور تختارها محطة ابحاث نسلة البرازيلية . وتقدم القروض للمزارعين لشراء هذه البذور وكذلك علف الماشية ، واللقاحات والالات الزراعية ، ثم تشتري نسلة انتاج المزارعين من اللبن وتخصم من مدفوعاتها جزءاً

لسداد الدين . ومن غير المحتمل ان يكون المزرعون الصغار او الكبار في وضع يمكنهم من رفض تلك القروض ـ فليسوا على استعداد للمخاطرة باغضاب المشتري الوحيد للبن . [٣٢] وهذا وضع مثالي بالنسبة لنسلة (ولا نقصد هنا السخرية من واحدة من اشهر ماركاتها) * . فباستطاعتها التحكم في جودة اللبن وكميته . وما من نقود موظفة في الزراعة . فالفلاحون يتحملون كل المخاطرة ويدفعون فائدة لنسله على القروض التي نالوها .

كذلك فإن وجود نسله في هذا الوضع القوي يمكنها من الحصول على سلعها بسعر زهيد . ففي غانا ، دفعت نسلة متوسطاً قيمته ١١٣٥ دولاراً للطن من الكاكاو عام ١٩٧٤ (حين كان السعر العالمي هو ٢١٦٣ دولاراً) . ودفعت لساحل العاج ٣٩٣ دولاراً للطن من البن (اقل من ثلث السعر العالمي) كما دفعت لمنتجي السكر في كل انحاء العالم نسبة ٥٧ في المائة من السعر الجاري . [٣٣] .

وتجد نسلة في العالم الثالث موردا عظيم القيمة لسلعة اساسية اخرى ـ قوة العمل .. ففي كل انحاء العالم تبلغ قائمة اجور نسلة نحو ١٦ في المائة من الارباح بينما هي في افريقيا عشر الارباح وفي آسيا لا تمثل سوى ٢٫٨ في المائة من الارباح . [٣٤] .

قد نظن ان جامعي الضرائب في العالم الثالث سيحصدون نصيبا محترما من ارباح فروع نسلة في بلدانهم . ولا حتى تامة . فآخر السجلات تبين ان هذه الفروع في امريكا اللاتينية ككل ـ حيث تتعدى ارباح نسلة مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه استرليني سنويا ـ تحقق

---

* المفارقة لفظية . فكلمة مثالي بالانجليزية هي Ideal وهي إحدى ماركات نسلة ـ م

خسارة . سوء ادارة ؟ غير محتمل . فنسلة معروفة بتدريبها الصارم لطاقمها الاداري .

الاقرب الى الصواب هو فن « التثمين المتغير » ، الذي تُنقل به الارباح من أحد البلدان الى بلد آخر تكون فيه الضرائب اقل . ومن هذه الاساليب ، الاموال التي يتم اقراضها لفرع وراء البحار من جانب الشركة الأم بسعر فائدة مرتفع ، (٣٥) او المدفوعات السخية من جانب الفرع الى الشركة الام مقابل امتياز استخدام علامة تجارية مشهورة . (٣٦٠) .

على ان التثمين المتغير لا يقتصر استعماله على العالم الثالث فقط . اذ يساعد على توضيح السبب الذي تحقق من اجله عمليات نسلة في الولايات المتحدة ، التي تبلغ قيمتها ٦٥٠ مليون دولار (حيث تبلغ الضرائب نحو ٤٠ في المائة) خسارة ، (٣٦) كما هو حال فرعها الضخم في الملكية المتحدة . ورغم ذلك فإن فرع نسله في سويسرا (حيث لا تدفع نسله في المتوسط سوى ٥ في المائة من ارباحها كضرائب (٣٨) يعلن ارباحاً تتعدى ٣٠٠ مليون جنيه استرليني .

اما يونايتيد براندز (التي تسوق موز فايفFyffe في المملكة المتحدة) فكانت الرائدة على طريق التخلص من الملكية المباشرة والحفاظ على السيطرة . وقد رأت اشارة الخطر عام ١٩٦٠ حين اممت الحكومة الكوبية ٢٧١ الف فدان . (٣٩) .

وهكذا بدأت الشركة في تطوير « برنامج المنتج المشارك » ، الذي سمح لها ببيع اغلب اراضيها . ففي امريكا الوسطى وحدها انخفضت ملكية يونايتيد براندز المباشرة من نحو ٢ مليون فدان عام ١٩٥٤ الى ثلث هذا الرقم عام ١٩٧١ وفي اكوادور كانت الشركة قد

باعت كل ممتلكاتها الواسعة بحلول منتصف الستينات . لكن في كل الحالات كانت يونايتيد براندز تحافظ على السيطرة الكاملة .

والمنتج المشارك هو شخص محلي يشتري او يؤجر الارض من شركة المزارع . ومثل هذا الشخص ليس زارعاً صغيراً مكافحاً . ففي جواتيمالا ، يملك احد المنتجين المشاركين لدى دل مونتي ، وكان من قبل مقاولاً لدى يونايتيد فروت ، ما يفوق ٣ آلاف فدان . (٤٠) وقد وجدت دراسة للامم المتحدة أن منتجي دل مونتي المشاركين الثلاثة عشر في كوستاريكا يملك كل منهم ما متوسطه ٦١٢ فداناً (٤١) ويتعاقد المنتجون المشاركون على شراء معداتهم ومساعداتهم الفنية من الشركة وعلى بيع كل انتاجهم لها . واذا اعتقدت الشركة ان أحدهم ذو مكانة سياسية جيدة ، فبإمكانه او بإمكانها كذلك الحصول على قرض من الشركة لينطلق به . وتحسب الشركة الفرق بين مجمل تكلفة الانتاج وسعر الشراء الذي تحدده الشركة ، علاوة على ذلك تستخلص الشركة ربحاً اضافيا عن طريق التسويق الناتج فيما وصفته البيزنس ويك بانه « السوق الكبيرة المختبرة جيداً » ؛ (٤٢) وهناك مكسبان اضافيات للشركات الاجنبية في مثل هذا التعاقد : احدهما اقتصادي والاخر سياسي. فحين تزدهر السوق الخارجية ، تعتمد الشركات على المنتجين المشاركين لزيادة انتاجهم المباشر ، لكن حين يمكن لزيادة العرض ان تخفض الاسعار ، فإن الشركات ترفع معايير الجودة حتى تقلل من مشترواتها من منتجيها المشاركين . وسياسيا ، يمنح هذا النظام الشركات الاجنبية كتلة ذات نفوذ من أبناء البلاد ، تكون لافاهيتها مرتبطة برفاهية الشركات - وهذا أفضل ضمان ضد تأميم الممتلكات الباقية او ضد الاصلاحات الضريبية القومية ، كما اثبتت شركات الموز عام ١٩٧٤ .

قد لا يكون اسم الشركة « يونايتيد فروت » وقد لا تعود هناك مزارع كبرى للشركة . لكن لم يتغير سوى القليل بالنسبة للناس العاديين . فافضل الاراضي ما زالت تزرع بالفواكه مثل الموز وبالخضروات من اجل جيدي التغذية في العالم . ومما زال افضل ما يرجوه السكان الريفيون هو الاعمال الموسمية قليلة الاجر في حقل المنتج المشارك . وما زال معظم القيمة المنتجة يذهب الى يونايتيد براندز .

اما وزير زراعة الولايات المتحدة السابق اورفيل فريمان Orville Freeman ، وهو متحدث رئيسي باسم الشركات الزراعية ، فيعتقد ان هذا النوع من الزراعة التعاقدية يحمل مستقبلا مشرقا لزراعة العالم الثالث . وهو الآن رئيس بيزنس انترناشيونال Business International ورئيس شركة زراعية تسمى ملتينا شيونال اجريبيزنس سيستمز انكوربوريتيد Multinational Agribusiness Systems . ففي مؤتمر نظمته الامم المتحدة حول الشركات الزراعية والجوع في العالم ، (٤٣) عرض رؤيته على آخرين من مديري الشركات المتعددة الجنسية حول « نوع من الزراعة التعاقدية » يفضل ان يسميه « زراعة الاقمار الصناعية » . وهو يتنبأ بأن « عديدا من الشركات الزراعية » ـ ذكر دل مونتي ، وإف إم سي ، وانترناشيونال سيستمز آندكونترولز International Sytems & Controls ، وشركات هاواي العملاقة ، ونسله ـ التي تملك « الخبرة ، والتكنولوجيا ، والخبرة الادارية) ستقوم بزراعة « وحدة انتاج اساسية ذات حجم امثل ، باستخدام احدث التكنولوجيا) وتقدم « خدمات اشرافية » « لمئات من صغار الزراع المتجاورين » وتتعاقد على انتاجهم .

هذه الرؤية ليست جديدة . فالشركات الزراعية لم تخترع

الزراعة التعاقدية من أجل البلدان المتخلفة . انها اداة مجربة بالفعل للشركات الزراعية لتحقيق السيطرة على انتاج الغذاء في البلدان الغربية ايضا .

ان تجارة الغذاء في اوروبا تخضع لسيطرة محكمة ، لكنها لا تبلغ في اي مكان الدرجة التي بلغتها في المملكة المتحدة . فمع خروج بريطانيا من العصر الاستعماري وهي تعتمد اعتماداً تقليدياً على الغذاء المستورد ، طورت صناعة غذائية بالغة المركزية ـ فبالمقارنة بشركاتها تصبح الشركات الاوربية المماثلة اقزاماً . وهكذا فإن اربع عشرة شركة غذائية في المملكة المتحدة تتجاوز ارباحها ١٠٠ مليون جنيه استرليني سنوياً ، بينما لا يستطيع الاعضاء الستة الاصليون في السوق الاوربية المشتركة معاً سوى تجميع اربع من تلك الشركات ، [٤٤] ومن بين الـ ٢٠٠ شركة اوربية التي تأتي في المقدمة والمسجلة في « فيجان Vigion » ، توجد ١٢ شركة غذائية بريطانية ، و٦ شركات غذائية فقط من اماكن اخرى .

ويصاحب هذا التركيز للسلطة حتمياً شبه احتكار لسوق المواد الخام . وعلى سبيل المثال ، فإن يونيليفر (التي تملك بيردز آي Birds Eye وباتشلورز Batchelors) تملك سيطرة شبه مطلقة على سوق البسلة في ايست آنجليا دون ان تملك بنفسها فداناً واحداً من الارض الزراعية . وهي تكتفي بان تحدد للزارع فصيلة البسلة المعنية التي يجب ان يزرعها ، بل تحدد له أيضا متى يزرع ، واي سماد يستخدم ، ومتى يجنى المحصول واي سعر ستدفعه . [٤٥] ولا تتحمل يونيليفر اية مخاطرة . فإذا حدث تشبع للسوق ، او اذا اصبحت البسلة صلبة جداً لسبب او لآخر ، لا تكون لديها مشكلة البحث عن زبون آخر .

ولا تكتمل اية دراسة عن الزراعة التعاقدية بدون القاء نظرة على صناعة الدواجن الامريكية : وهي الزراعة التعاقدية الاولى في الولايات المتحدة التي تجري عمليات تعاقدية على نطاق واسع .

كان عقد الانتاج هو الادارة التي استطاعت بها شركات مثل رالستون يورينا ، وكارجل ، وبيلزبوري ، وكونتيننتال جرين Continental Grain إنتزاع السيطرة على انتاج الدجاج في الولايات المتحدة في اواخر الخمسينات . ولما كان السعر في ذلك الوقت لا يتعدى بضعة بنسات للرطل ، لم يكن المزارع المستقل المعسر يستطيع ان يرفض عرضاً بتقديم قرض من الشركة . وقد سيطرت نفس هذه الشركات على سوق العلف ، وبالطبع ، كان العقد يشترط على المزارع الا يستخدم سوى العلف . الذي ينتجه مَنْ يمنحه القرض .

وخلال عشر سنوات ارتفعت نسبة انتاج دجاج الولايات المتحدة الخاضعة للعقود من ٤ في المائة الى ٩٢ في المائة . (٤٦) وفي الحقيقة لا يختلف هؤلاء المزارعون المتعاقدون كثيراً عن اجراء في مصنع متكامل . لكن هناك فرقاً واحداً ضخما : فهم الذين لا بد ان يستدينوا ليبنوا « المصنع » ويزودوه بمعدات جديدة وكما اخبر احد المسئولين في مكتب زراعة مسيسيبي الباحثين بوزارة الزراعة الامريكية ، « لا يستطيع احد مزارعي مسيسيبي اليوم ان يبيع الفراريج في السوق لو اراد انتاجها . فالمزارعون لا يملكون هذه الطيور ، انهم يقدمون قوة العمل والحظائر فقط . وهم يفعلون ما يقال لهم بالضبط » . (٤٧) .

وقد وصف جورج انثان ، وهو صحفي باحث من الطراز الاول لصحيفة دي موان ريجستر Des Moines Register ، زيارة اخيرة الى

منطقة الدواجن في الاباما الشمالية بعد دخول « الداجين » (integrators) : لكي يحصل المزارعون على عقد ، كان يجب ان يجروا « تحسينات » معينة تحددها الشركة في مزارعهم . وكان المزارعون يمولون هذه الاستثمارات من خلال البنوك المحلية . والفشل في تلبية المواصفات ينتج عنه سحب العقد ، ليبقى المزارع دون سوق تماماً ، ولم يكن الداجون يقدمون عقودا طويلة الاجل مقابل قيام المزارعين باجراء التغييرات التي تصر عليها الشركات . وقد ذكر المزارعون الذين تحدثت معهم انه في كل مرة كان يبدو انهم على وشك تسديد الدين ، كان الداجون يأتون « بتحسين » جديد مثل السخانات الغازية ، وحظائر الدجاج العازلة ، ومعدات التغذية الالية . وطالما ظلوا مدينين ، كان على المزارعين ان يظلوا يمارسون العمل ، لكن لكي يواصلوا العمل كان عليهم ان يغرقوا اكثر في الدين . وقد وصف احد المزارعين نفسه وغيره من مزارعي الدواجن بانهم « العبيد الجدد » . وكان على معظم المزارعين ان يعملوا في اعمال في المدينة لتدعيم دخولهم . وكانوا عادةً يجعلون زوجاتهم او بناتهم يعملن في مصنع تجهيز الدواجن المحلي بادنى الاجور . كان المزارعون يحصلون على ٢ سنتاً للرطل من دواجنهم . ولم أجد مزارعاً واحداً يكسب في الرطل أكثر مما كان يكسب منذ خمس او عشر سنوات ، لكن تكاليفهم قد تضاعفت . (٤٨) .

وطبقاً لما يذكره هاريسون ويلفورد في فصل « سخرة الدواجن » من دراسته الرائدة ، بذارالريح (٤٩) وجد اقتصادي بوزارة زراعة الولايات المتحدة ان مربيي دواجن آلاباما يحققون ٣٦ سنتاً بالسالب (- ٣٦) لكل ساعة من خدمتهم للشركات . وقد استنتجت نفس الدراسة لوزارة الزراعة الامريكية عام ١٩٦٧ ان مزارعي الدواجن يجري افقارهم بسبب افتقارهم الى القدرة التفاوضية في تعاملهم مع

الشركات . وفي عام ١٩٦٢ ، حاول بعض مربـي الدواجـن في اركنساس المتعاقـدين مع شركات التجهيز تكوين نقابـة ، فقامـت الشركات بوضع المربين في القائمة السـوداء ودمرتهـم بأن ضمنـت الاينالوا عقوداً على الاطلاق .

ولا يجرؤ المربون على التصريح بمعارضتهم للممارسات التجارية غير العادلة خوفاً من وضعهم في اللائحـة السـوداء . ووصـل هذا الخوف الى احد هائل في حديث مع مربية دجاج تعاقدية في آلاباما في تليفزيون آيه بي سي عام ١٩٧٣ . [٥١] فقد بلغـت خشية المرأة من الاجراءات الرادعة ان اشترطت عدم اظهار وجهها وعدم ايراد اي ذكر للشركة التي كانت تربي الدواجن لها . وفي النهاية ، سأل المذيع ، « لماذا تظلين تعملين في تربية الدجاج ؟ » فكانت الاجابة « نحن مضطـرون الى ذلك ! والاّ فسـوف نخسر منزلنـا المرهـون لندفـع ٥٩٦٠٠ دولار ثمناً لحظائر الدجـاج ، ومزرعتنـا ، وكل ما عملنـا لأجله » .

في عام ١٩٥٨ كتب إيرل بوتز، الذي كان قد ترك لتـوه منصـب مساعد وزير الزراعة ليصبح عميد الزراعة في بورديوPudue ومديراً في رالستون بورينا في نفس الوقت ، كتـب مقـالاً واسـع الانتشـار موجها الى المزارعـين الامـريكيين بعنـوان « لا تخافـوا من الدمـج » (عنوان يخطف البصر بالتأكيد في الجنوب في ١٩٥٨) . واليوم تريد الشركات الزراعية ، وحكومة الولايات المتحدة ، والبنك الدولي من الزراع في البلدان المتخلفة ان يثقوا باليد الممدودة للشركات ، آملين ألاّ يكون هؤلاء الزراع قد سمعوا بمصير صغار مزارعي الدواجـن الامريكيين .

ان عشرات الآلاف من المزارعـين الامـريكيين ، الـذين ليسـوا

ساذجين تجاه اساليب العالم الحديث والذين يعيشون في بلدبة حشد من قوانين التجارة العادلة المناهضة للاحتكار علاوة على الوكالات المنظمة ، لم يستطيعوا حماية مصالحهم ضد حفنة قوية من شركات توريد الدواجن وتسويقها . فما هي إذن إمكانية ان يكون الزراع ، حتى الميسورين منهم ، في بلدان مثل الباكستان ، او المكسيك ، او كولومبيا ، او تايلاند ، افضل حظاً ؟

الشركات الزراعية والفلاح

ما هي ظروف الحياة الفعلية لأولئك الذين يعملون ليوردوا الى السوبر ماركت العالمي ؟ هل كان مجيء الشركات الزراعية يعني اعمالا لائقة ، ودخلا يتيح غذاءً كافياً واساساً مأموناً للتنمية ؟ بالتأكيد ليست تلك حال صناعة الفراولة المزدهرة في المكسيك التي درسها دراسة معمقة إرنست فيدر في كتابه : إمبريالية الفراولة : بحث في آليات التبعية في الزراعة المكسيكية .

كما يحكي فيدر ، في منتصف الستينات ، قبل ان تصيب موجة الفراولة وادي ثامورا ، كانت ثامورا وخاكونا المجاورة بلدتين صغيرتين . واليوم يسكن ثامورا ١٠٠ ألف نسمة وخاكونا ٣٠ ألفاً . وتأتي آلاف اخرى الى الوادي بحثاً عن عمل وتعود الى قراها بالليل لتنام في الطرقات ، حيث ان نفقات المواصلات تمثل بالنسبة للبعض ٣٠ في المائة من اجرهم اليومي اذا وجدوا عملا . ويعيش اكثر من ثلاثة أرباع السكان في أحياء من عشش الورق المقوى تطوق البلدتين بعرض نصف ميل .بلا مرافق صحية، ولا مياه جارية ، والقليل من الكهرباء . باختصار حالة كلاسيكية من « التضخم السكاني » .

لكن بامكانك ايضاً ان تجد بيوتاً من طراز الضياع في وادي ثامورا يملكها « مليونيرات الفراولـة » . وباعتبارهـم مستخدمـين يسـتفيد هؤلاء الأشخاص المعدودون هم وشركاؤهم الأمريكيون مباشرة من البؤس المدقع للأغلبية . ولما كان عدد الباحثين عن العمـل يفـوق بكثير عدد الأعمال المتاحة ، فان باستطاعة الزراع خفض الاجور . ورغم الاعداد الكبيرة من العاطلين الموجودين بالفعل في ثامورا يرسل بعض الزراع شاحنات جمع العمال الى القرى البعيدة لأن الفلاحين هناك يرحبون بالعمل مقابل اجر اقل .

وفي ثامورا خلال الشهور الأربعة التي تمثل فترة الذورة للعمل في الحقول يمكنك ان تجد اكثر من ٥ آلاف باحث عن العمل محتشدين في الساعة الخامسة والنصف صباحاً بجوار محطة القطار . وفي حراسة عسكريين مسحلين بالبنادق نصف الآلية ، ينتظرون مجيء المزارعين او وسطائهم في الشاحنات . ويأتي اكبر المزارعين لينتقوا بضع مئات من العمال كل مرة . لكن عديدين لا يجدون عملا رغم ذلك . ولا بد لهم من العودة على الاقدام الى قراهم ليرجعوا في الصباح التـالي راجين حظاً افضل .

اما اولئك الذين يجري استخدامهم فينالون اقل من الأجر الأدنى القانوني وهو ٣ دولارات يومياً . ويصدق هذا خصوصاً على النساء والاطفال الذين ينبغي عليهم رغم قانون الأجور المتسـاوية مقابـل العمل المتساوي ، ان يقنعوا بثلثي الأجـور التـي تدفـع للرجـال . ويقول المستخدمـون انهـم يفضلـون النسـاء والاطفـال « لأنهـم لا يضطرون الى الانحناء مسافة كبيرة » ، لكن هذا المكر قد جمع ثروات كبيرة . ومثلما هو حال الأجـراء في صناعـة الفاكهــة والخضروات

بالولايات المتحدة (حيث يفوق ثمن صندوق البرتقال فارغاً ثمن قوة العمل اللازمة لملئه) ، فإن على العائلة ان تجد عملا لكل فرد فيها بما في ذلك الاطفال الصغار حتى يمكنها البقاء .

وحين تصل الشاحنات لا يجرؤ اي عامل على السؤال عن الاجر الذي سيدفع لهم ، اذ ستكون الاجابة كما يذكر فيدر ، هي ببساطة : « لا يوجد عمل لك » . يركب العمال الشاحنة دون ادنى فكرة لا عن المكان الذي سيؤخذون اليه ، ولا عن كم سيدفع لهم ، ولا عن احتمال ان يعملوا في اليوم التالي . وكما يعبر عن ذلك احد العمال ، « لكي لا نجوع فإننا لا نوجه أي أسئلة » .

والمستخدمون مشهورون باستخدامهم عدة أساليب لزيادة ربحهم من كل عامل مثل تقليل فترة استراحة الغداء وتشغيل العمال وقتاً إضافياً وسبعة أيام في الاسبوع دون اجرا اضافي . وفي كل يوم يتسبب التعرض للمبيدات في حالات قيء ، واغماء ، وصداع حاد ، وحتى وفاة . أما محاولات التنظيم من اجل ظروف عمل افضل فكانت تواجه دائماً بعنف المستخدمين .

وماذا عن مصانع تجهيز وتجميد الفراولة ؟ هل تقوم من خلال « نقل التكنولوجيا » الشهير بتطوير مهارات جديدة وتقديم عمل لائق ؟ ان مصانع الفراولة موجهة الى هدف واحد فقط ـ هو الفراولة . ولما كانت الفراولة تجمع لفترة اقل من نصف العام ، فإن المصانع تظل عاطلة من ستة الى سبعة شهور دون ان تستخدم احداً . ورغم هذا الاستخدام التبديدي للمعدات الرأسمالية فإن امتلاك مصنع قد يكون مجزياً جداً . اذ يذكر فيدر ان بعض الشركات قد استعادت استثماراتها الرأسمالية خلال عام واحد . وخلال اسابيع الذرة القليلة تستخدم مصانع التجميد في ثامورا (ومعظمها برأسمال

امريكي) من ١٠ آلاف الى ١٢ الف امرأة وفتاة معظمهن بين الرابعة عشرة والخامسة والعشرين من العمر . لكن العمل بالنسبة لمعظمهن قصير الأجل جداً لأن المصانع تعمل بأدنى من طاقتها خلال بداية المحصول ونهايته .

ورغم ان تشغيل الاطفال غير مشروع يقرر فيدر انه وجد في مصانع يسيطر عليها رأسمال امريكي نحو ستين طفلا يعملون . والعمل رتيب وظروف العمل بشعة فعلى العمال ان يظلوا واقفين طول اليوم رغم ان ذلك خلال موسم الذروة يعني الوقوف لمدة تصل الى ثمانِ عشرة ساعة يومياً ، مقابل من ٤٠ الى ٥٠ سنتاً للساعة . وفي بعض المصانع يكسب الملاحظون نقوداً اضافية عن طريق بيع الزي الابيض الاجباري الذي يكلف اجر ما بين اربعة الى خمسة أيام .

لكن ماذا عن صغار الزراع في الاقليم ـ أليس بامكانهم على الأقل ان يربحوا من زراعة الفراولة ؟ نظرياً فقط . فمنذ البداية ، تنظم التراخيص الحكومية التي تستهدف منع زيادة الانتاج ، من الذي يمكنه ان يزرع وكم من الأفدنة يزرعها . ولما كانت هناك اموال تكسب فإن من يملكون نفوذا سياسياً واقتصادياً يضمنون الحصول على التراخيص .

ففي احدى قرى الاصلاح الزراعي باقليم اخيدو ، حصلت ١٩ عائلة من بين ٢٢٠ عائلة على التراخيص . وكان لكل واحد من المتلقين علاقة واضحة بالسلطة . ولم يكن اي منهم يعمل فعلا في الأرض .

كذلك فإن مصانع التجهيز طبقاً لبحث فيدر ، تقلل بدورها من

عدد الزراع . اذ تحابي عقود الانتاج الموردين الكبار ، مانحة اياهم الأولوية والشروط الافضل في توزيع المعدات وشراء انتاجهم .

ويستخدم بعض الزراع الكبار نفوذهم ليستولوا بالمعنى الحقيقي على مفاتيح بوابات المياه في شبكة الري . وعندها يكون بامكانهم استخدام المياه اكثر من الحد القانوني بينما يترك صغار المنتجين ليتقاتلوا على المياه الباقية . التي لا يصلهم منها الا النزر اليسير . ونجد صغار زراع المقاطعة الذين يزرعون المحاصيل الغذائية ان لديهم مياهاً تتضاءل باستمرار وبسبب اغراق حقول الفراولة بالمياه بصورة أساسية فقد انكمشت فعلياً المساحة التي ترويها شبكة الري في ثامورا . اذ تستخدم الفراولة ٧٥ في المائة من المياه لري مساحة لا تزيد عما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من المساحة الاجمالية المزروعة .

وعلى نقيض الزراعة الاحادية التي تسيطر عليها الشركات الزراعية في ثامورا اليوم ، فإن زراعة يسيطر عليها الفلاحون سوف تقوم بشكل طبيعي على تنويع المحاصيل . فتنويع المحاصيل ليس سلبياً فقط من زاوية البيئة (كما ناقشنا في الفصل الثالث عشر) لكنه كذلك يعني مورداً للغذاء والعمل على مدار السنة . وعلاوة على ذلك فعندما يملك السكان الريفيون فردياً أو جماعياً ويسيطرون على الموارد الزراعية ، سيكون من الارجح ان يستخدموا وقت فراغهم في تحسين الموارد الزراعية ـ الصرف ، والري ، وتسوية الأرض ، وزرع الاشجار والتخزين وما الى ذلك . وبالمقابل ، فإن افضل ما يمكن لمعظم السكان الحصول عليه في ثامورا اليوم هو مجرد عمل موسمي بعض الوقت . وينتج عن السيطرة على موارد الوادي الزراعية من قبل صناعة موجهة للتصدير ذات ذروة موسمية محددة

واسواق تصدير غير مستقرة اعمال موسمية وغير مضمونة في اغلبيتها وتعامل مع الارض يبدد امكانياتها .

في ثامورا ينتج نفس النظام مليونيرات ومعدمين ويساهم في عملية تبديد مذهل للحياة الانسانية وكذلك للموارد الزراعية وحتى في قلة استخدام رأس المال المستثمر . وليس ذلك أساساً للتنمية .

الاصلاح الزراعي المضاد

يشير الكثير مما عرفناه الى حقيقة واحدة : ان الناس لا بد ان يسيطروا على مواردهم الزراعية اذا كان لهم ان يحرروا انفسهم من الجوع . الا ان تلك البرامج التي يفترض فيها ان تعمل على اعادة توزيع للارض في بلدان مثل البرازيل ، وكولومبيا ، وامريكا الوسطى ، وايران الشاه ، والفلبين ، قد استثنت اراضي الشركات الزراعية رغم انها تكون عادة افضل الاراضي .

والفلبين ، وهو بلد به ما يقدر بنحو ٣ ملايين فلاح معدم ، مثال حديث واضح . فبرامج الاصلاح الزراعي (ألساحق) الذي يقدم احياناً في وسائل الاعلام باعتباره المبرر وراء تعطيل قانون الطوارىء لكل حقوق الانسان ـ قد استثني تماماً ثلثي الأراضي الزراعية في البلاد لأنها خصصت للانتاج من اجل السوبر ماركت العالمي .

وفي اقليم بوكيدنون Bukidnon تحاول دل مونتي اجبار صغار الملاك الذين يطعمون انفسهم على تأجير اراضيهم للشركة . وقد اطلق عملاء الشركة المسلحون الماشية وساقوها عبر الحقول المزروعة لمن رفضوا التأجير . «٥٢ وقد وصف قس امريكي ، اعتقل لمعاونته الفلاحين على المقاومة اغتصاب دل مونتي للاراضي قائلا : « لقد

ساقوا الناس خارج الارض . والآن يستخدمون الرش بالطائرات ، فيؤ ذون الحيوانات الزراعية ويسببون للناس طفحاً جليدياً فظيعاً » .
(٥٣)

وايران كذلك مثال مناسب : فهي بلد جسّد فيه التطور الزراعي المعدل مع استثمارات الشركات الزراعية عكس الاصلاح الزراعي . وكانت النتائج كارثة للسكان الريفيين وتعد سبباً هاماً للقلق الاجتماعي الذي اكتسح الشاه من السلطة في فبراير ١٩٧٩ .

ففي عام ١٩٦٢ اعلن شاه ايران اصلاحاً زراعياً جوهرياً حطم بصورة نهائية السلطة السياسية لكبار ملاك الأرض . لكن شعار « الأرض لمن يفلحها » طبق حرفياً -فيما لم تكن العائلة ميسورة بما يكفي لامتلاك محراث وحيوان جر - والكثيرون لم يكونوا - لا تكون مؤهلة لنيل نصيب من الضياع المقسمة . (٥٤)

وفي كل انحاء ايران بدأ الزراع الذين نالوا ارضاً في انتاج الغذاء . ففي اقليم خوزستان المجاور للعراق والخليج كانت انتاجية الزراع غير عادية ، خصوصاً مع اعتبار النقص في المساعدات الفنية والري ونسبة الامية البالغة ٩٨ في المائة . وقدمت طرق الفلاحة التقليدية العمل للجميع .

كذلك خلال الستينات بدأت الحكومة في انشاء عدة سدود ضخمة تحت اشراف ديفيد ليلينتال David Lilienthal ، الذي صمم لروزفلت هيئة وادي تينسي . ويقع اضخم السدود على نهر دز في خوزستان . كان يفتح امام صغار الزراع آفاق ما يزيد على ٢٠٠ الف فدان من الارض المروية . وبدأ الامر مشجعاً . ثم عندما اوشك السد على الاكتمال ، قرر الشاه ومستشاروه من النخبة ان ما تحتاجه

خوزستان هو الشركات الزراعية الاجنبية .

وحتى الاطاحة بالشاه لم يعد الزراع في خوزستان يستطيعون الحديث عن اصلاح زراعي . كما لم يعودوا ينتظرون ان تصل مياه نهر دز الى أراضيهم الظامئة . فقد كانت قنوات الري ، التي حفرت على خمس المساحة الممكنة الري فقط ، تحمل المياه الى « المزارع » التي تديرها شركات مثل هاوايان اجرونوميكس Hawaiian Agronomics ، ودياموند أ . كاتل كومباني . Diamond A . Cattlle Co وميتسوي Mitsui ، وتشيز مانهاتن Chase Manhattan ، وهيئة ترانس وورلد اجريكالتشورال ديفيلوبمنت Transworld Agricultural Development ، وبنك امريكا وداو كيميكال Daw Chemical ، وجون دير وشركاه . John Dear & Co ، وشل . Shell ، وميتشل كوتس Mitchell Cotts ، وهاشم نراغي (وهو مهاجر ايراني اصبح من كبار مزارعي كاليفورنيا) . (٥٥) وبالنسبة لأغلب هذه الشركات ، لم تكن خوزستان سوى آخر مشروع من مشروعات المزرعة العالمية . فهاوايان اجرونوميكس ، على سبيل المثال ، هي فرع لشركة سي بريور C . Brewer - المشهورة في معظم البلدان الأوربية بسلسلة علاماتها التجارية التي تحمل اسم س آند إتش C & H - حققت عام ١٩٧٤ ربحاً صافياً بلغ ٣,٨ مليون دولار من العمليات الزراعية في ايران واندونيسيا ، واكوادور ، وجوادالكانال .

وبدلا من ان تصبح خوزستان منطقة العديد من المزارع العائلية الصغيرة التي تستخدم الري الجديد ، اصبحت مقاطعة تسيطر عليها وحدات المحاصيل النقدية الكبيرة الحجم (من ١٢ ألف الى ٥٠ الف فدان) ، العالية الميكنة ، الكثيفة الرأسمال . ودفع نحو ١٧ ألف ايراني الى الخروج من أراضيهم . (٥٦) وتفاخرت هاوايان

اجرونوميكس بأن « الأرض الجرداء لمدة ٢٣ قرناً تنتج الآن الغـذاء وتربي الماشية » . (٥٧) ولـكن اغفلـت حقيقـة ان الفلاحـين كانـوا ينتجون الغذاء هناك قبل مجيء الشركات الزراعية . والاهم من ذلك ان شبكة الري الضخمة التي انشئت على حساب الانفاق العام قبل دخول الشركات الزراعية هي التي جعلت الأرض الظامئة منتجة . وكما لاحظ احد مديري الشركات الزراعية ، « انهم يطورون المياه اولا ونأتي نحن لنزرعها . انه ترتيب شديد الاغراء . » . (٥٨)

لكن كيف كان حال سكان خوزستان الريفية ؟ اغلبهم معدمون وعاطلـون . ولـم يجـد بعضهـم خياراً سوى الهـروب الى الاحياء الحضرية البائسة المكتظة فعلا . كان يسعدهم ان يزرعـوا لو كانـوا يملكون ارضاً ؛ فمهاراتهم هي مهارات صغـار زراع الأرز . لكن الحكومة لم تدربهم حتى للمهن المتوسطة المهـارة مثـل مهـن عمال البنـاء ، وسائقـي الشاحنـات ، والميكانيكيين في « الازدهـار » الاقتصـادي التـرفي بايران . وبينما قفـزت البطالـة في المدن كانـت الحكومة تستورد العمال ـ ٨٠ ألفاً من كوريا الجنوبية ، وباكستانيين بلا عدد ـ لمثـل هذه الاعمال . ولا عجـب ان كان كثـيرون من الايرانيين مستعدين للمخاطرة بكل شيء في مظاهرات دامت عامـاً قبل الاطاحة بالشاه .

الذرة الحلوة :

بالطبع ليست كل مشروعات الشركات الزراعية التعاقدية موجهة للتصـدير . ففـي ندوة حول الجـوع في العالـم في سبتمبـر ١٩٧٥ عرضـت شركة سي بي سي انترناشيونـال C P C International تاريخ استثماراتها في الباكستان لتبين الاسهام الايجابي الذي يمكن ان تقدمه شركة اجنبية للـزاد الغذائـي من بلـد من البلـدان . وسي بي سي

انترناشيونال (المعروفة للأمريكيين بمنتجات فطائر توماس الانجليزية ، وزبدة الفول السوداني سيكبي ، وزيت الذرة مازولا) ليست قادماً جديداً في البلدان المتخلفة ومن ثم يمكن اتخاذها مثالا له مغزاه لما يمكن ان تقدمه الشركات الزراعية .

هناك طريقتان لقراءة الدراسة الميدانية التي قدمتها سي بي سي . فالصيغة التي تستهدف ابراز الانتصار على الجوع تمضي كما يلي تقريباً : في ١٩٦٢ ، اشترت سي بي سي انترناشيونال حق السيطرة على شركة رافهان لمنتجات الذرة ، وهي اكبر شركات طحن وتجهيز الذرة في باكستان . وعند اواخر الستينات ، كانت رافهان قد توسعت بقروض من وكالة التنمية الدولية الامريكية (A I D) والحكومة الباكستانية . لكن مطاحنها كانت لا تزال عاجزة عن الحصول على ما يكفي من الذرة . وهكذا في يناير عام ١٩٧٠ ، بدأت رافهان(برنامج تطوير الذرة) .وقررت سي بي سي استخدام الخبرة الزراعية لشركاتها وجلبت من الولايات المتحدة فرعها ، شركة فانك للبذور Funk Sead Co ، لتستنبط شتلة عالية المحصول . ولاحظت سي بي سي ان لديها « اناسا يملكون الخبرة » .

ووضعت رافهان نظام عقود مع كبار الزراع تمدهم الشركة بمقتضاه بالبذور المناسبة والمبيدات ، والاسمدة بقروض تخصهم عند الحصاد من سعر العقد . و« جنى الزراع المتعاقدون محصولا متوسطاً يفوق المتوسط القومي » . كذلك بنت رافهان تسهيلات حديثة لفرط الحبوب وتجفيفها وتخزينها . وبلغ من نجاح رافهان ان قررت التوسع في مصنع التجهيز .

يبدو ذلك امراً حسناً . لكن لنقرأه قراءةً ثانية فاحصة لماذا لم تكن

سي بي سي تحصل على ما يكفي لمطاحنها من الذرة ؟ طبقاً لما ذكرته الشركة فانه :

في باكستان كانت الذرة تاريخياً ، هي المحصول الغذائي الذي يستهلكه المحرومون « هكذا » في البلد وفي القرى . وقد اصبحت سلعة غذائية شعبية لانها كانت متاحة بوفرة طول الوقت تقريباً نحو ستة أشهر في السنة . . . وكان سعرها اقل من الحبوب الغذائية البديلة ـ القمح والأرز . كذلك كانت الذرة تستخدم في المقايضة من جانب الزراع في المناطق القروية . (٥٩)

وفور قدوم سي بي سي ، في الستينات ، ارتفعت اسعار الذرة وزاد بعض الزراع الميسورين اجمالي انتاج الذرة . ورغم ذلك ، وطبقاً لما تذكره الشركة فان(كميةالذرة المتوفرة لمعامل التجهيز لم تزد الا زيادة ضئيلة) . وترى الشركة لذلك اسباباً ثلاثة : أولا ، ان الزراع(كانوا يأكلون الكثير جداً من ذرتهم)أو كانوا يقايضون به على غذاء « آخر » . وثانياً ، نظراً الى ان اعداد الفقراء ازدادت بسرعة فإنهم فيما بينهم (كانوا يستهلكون كميات متزايدة من الذرة في غذائهم) .وثالثاً ان صناعة الداوجن المتنامية كانت تتنافس على كميات الذرة .

ومن اجل ضمان كميات الذرة التي تحتاجها ادخلت رافهان نظام عقود « غير تماماً من تركيبة انتاج الذرة » . فلم تعد الذرة محصول كفاف للزارع الصغير . وتلاحظ سي بي سي ان(الذرة كانت تزرع على مساحات صغيرة جداً ـ لا تزيد عن خمسة افدنة لكل زارع ـ والآن تزرع في حقول اكبر » .

اما بالنسبة لتخزين المحصول ، فان سي بي سي تقرر (كان هناك اسلوبان بديلان) . احدهما ان يبني الزراع مخازن ذرة ضيقة يمكن ان

يمر فيها الهواء بين كيزان الذرة(مانعاً التعفن ـ لحين يريد الزراع البيع) « التشديد لنا » . الا ان رافهان اختارت البديل الآخر : « شراء الذرة من الزراع وقت الحصاد وتجفيفه في مجففات آلية وتخزينه في صوامع (الشركة) . لماذا ؟ لما تقوله سي بي سي. فان (بديل مساعدة الزراع على الحصول على مخازن ذرتهم وامتلاكها له نقطتا ضعف) . اولا ، ان رافهان « تحتاج » الذرة وليس القوالح . ولان معدات فرط الذرة التي يملكها المزارع او تملكها القرية الصغيرة ، وبطيئة وغير كفئة) وثانياً لأن الزراع حين يخزنون الذرة في مخازنهم الخاصة يظل هناك دائماً احتمال في ان يتركوا العائلة او الاصدقاء يستهلكونه ؛ او ربما باعه الزراع او قايضوا به مع شخص آخر !

ولكن رافهان لا بد ان تحصل على الذرة وهنا تلاحظ سي بي سي ميزة اضافية للشركة،ألا وهي انها بالشراء عند الحصاد بدلا من الشراء (حين يريد الزراع البيع)فانه من الأرجح ان تحصل الشركة على المزيد وبسعر ارخص حيث ان كميات الحصاد الكبيرة تخفض السعر .

لقد دخلت زراعة الذرة(المحسنة)الباكستان . فالذرة التي كانت فيما مضى محصول الكفاف ، تزرع الآن بواسطة كبار الزراع باعتبارهم مجرد حلقة واحدة في عملية تسيطر عليها من البذرة حتى المخزن شركة رافهان التابعة لسي بي سي .

ذلك كله من اجل ماذا ؟ من اجل صنع « سكر الذرة » كبديل للسكر في السوق السريعة النمو للمشروبات الغازية وغيرها من الوجبات الخفيفة بين الطبقات الميسورة في الباكستان .

واذن فإن الشركات الاجنبية في زراعة بلد متخلف ليست عوناً للجياع او المعدمين او الزراع الصغار . بل ان الموارد الطبيعية مثل

الأرض والمياه ، والموارد البشرية ومبالغ طائلة من الاموال يجري انفاقها على جني الارباح للهيئات وللقلة من شرائها المحليين . ولا يستفيد الجياع . فليسو اهم من يأكلون الغذاء (اذا كان ما يزرع حقاً هو الغذاء) . وليسوا هم من يبيعون المنتجات . واجورهم لا بد ان تظل بائسة اذا كان للانتاج ان يتنافس في السوبر ماركت العالمي . ووظائفهم القليلة نسبياً والموسمية بالمقارنة مع البدائل المكننة غير مضمونة بصورة اساسية والاغذية التي كانت رخيصة نسبياً تصبح تجارية بأسعار لا يمكن ان يقدمها سوى الشبعانين في العالم . واكثر من هذا تعكس الشركات الزراعية اتجاه الاصلاح الزراعي وتحكم عليه باهلاك .

وطالما اختارت نخبة بلد ما ان تجعل من الشركات الزراعية محرك التنمية فلا بد للحكومة ان تعول الشركات الزراعية . اذ تحرم الحكومة بصورة متزايدة من القدرة على التخطيط الاجتماعي والاقتصادي المستقل . ويصبح من المستحيل تمييز مصلحة الدولة عن مصالح الشركات الزراعية المتعددة الجنسية فوق اراضيها . (والحوافز المالية) تؤدي الى المزيد من (الحوافز المالية) . وهناك التهديد الدائم للشركات بسحب اموالها او التحول الى موارد بلد آخر .

ان الشركات الزراعية المتعددة الجنسية التي تبني دائماً ميراثاً استعمارياً ما هي الا اسم آخر لزراعة تصدير تسيطر عليها النخبة .

من اهم اسباب تدويل الشركة المتعددة الجنسية زيادة فائدتها في العالم النامي في امريكا اللاتينية وآسيا ، وافريقيا . ودورها في عملية التنمية يصبح اشد وضوحاً كل يوم بينما نشهد حدود الحكومات المحلية ومعوقاتها . . . فحتى لو كانت الحكومات المحلية قوية

والدعم المقدم لها وفيراً ، فالحقيقة هي ان التعقيدات الهائلة لعملية التنمية تتطلب قدرات وصفات تعد طبيعية بالنسبة للشركة متعـددة الجنسية بقدر ما هي غير طبيعية للحكومة .

هربرت . سي . كورنوبل ، التقرير السنوي لليونايتيد فروت كومباني ، ١٩٦٨ ، بوسطن .

اننا نجد انفسنا في العمل المناسب في الوقت المناسب . فالزراعة وصناعة الغذاء ستنال الاولوية المطلقة في عالم يعاني من النقص . وسف تخلق زيادات السكان والدخل طلباً غـير مسبـوق . سيكون الغذاء صناعة النمو على الأقل طوال بقية القرن .

ادارة هاينز ، ١٩٧٥ .

كنت اجلس الى مائدة بجوار حوض السباحة في فندق بلتمور في جواتيمالا سيتي واكتب نصيبي من احاديث اليوم ، حين ادركت ان ستة رجال على المائدة المجاورة كانوا يناقشون مشروعات التنمية من اجل جواتيمالا .

وحين ذهبت بعدها وقدمـت لهـم نفسي ، علمـت ان مستشـار المجموعة كان المدير التنفيذي السابق لمؤسسة اقر كفاءتها في تقديم المساعدة الخارجية الرؤساء كنيدي ، وجونسون ، ونيكسون . كان اثنان من الرجال في المجموعة من رجال الاعمال الاثرياء من شمال ولاية نيويورك قررا بسخاء الاسهام بالمال والوقت لاقامة مشروعهما للمساعدة على اطعام الناس على الاقل في بلد واحد جائع .

ان اخلاص رجال المجموعة وحسن نيتهم المسيحية نموذجيان كذلك وانا ارجو الا تفسر المحادثة التي دارت بينهم على انها كاريكاتير يسخر من سذاجتهم . على العكس ، فقد كانت دوافعهم لهذا العمل قوية جداً .

(ما هي المحاصيل التي يزرعونها هنا ؟)

(لا ادري ، لكن يمكننا سؤ ال وكالة التنمية الدولية او وزارة الزراعة « الامريكية ») .
(ان العالم سيموت جوعاً عام ١٩٧٦ ، ولذلك فليس امامنا وقت طويل) .
(وكم لدينا من الوقت ؟) .
(عامان)
(لنعمل على هذا الاساس)
(معنى هذا ان يكون لدينا برنامج عاجل) .
(كيف يزرعون الذرة ؟ هل زرع احدكم الذرة ؟) (صمت .)
(اللعنة ، وزارة الزراعة يمكن ان تخبرنا بذلك . ما نحن بحاجة الى معرفته هو كيف نغير النظام هنا . فسوف يكون الامر جنوناً) .
(تقصد اننا لا نملك عقداً لعمل ذلك بعد ؟ كيف نحصل على عقد ؟)
(هذا ما نتحدث عنه الآن . علينا ان نملك خطة اولا) .
(حسناً . هذا ما نحتاجه ، عقد وخطة . اعتقد ان الخطة تأتي اولا) .
(هؤلاء الناس (الجواتيماليون) لا يعرفون حتى كيف يستخدمون مفكاً . لا يمكنك ان تتصور السهولة التي يمكن بها مضاعفة انتاجهم الغذائي لو اقنعتهم بقبول افكارنا) .

(أية افكار تقصد ؟)
(الآلات الحديثة ، انت تعلم . هذا ما يحتاجونه)
(تمام . فكر فيما يمكن ان يفعله جرار هنا !)
(ما رأيك في الفراولة ؟ انهم يستخدمون الكثير من الفراولة في الولايات المتحدة) .
(هذه فكرة عظيمة !)
(الفراولة تنمو عشرة اشهر في السنة ، كل ما عليك هو غرسها وزراعتها.لا ادري لماذا لا يزرعونها هنا) .
(أنا شخصياً ، اعتقد ان فكرة جوز الهند تستحق البحث . بالطبع لا يمكنك استخدامها كلها ، لكن ما رأيك في نحو ١٥ او ٢٠ مليون جوزة ؟)
(لا بد من سوق لكل هذه الكمية)
(لماذا لا ندخل في اعماق الماشية او نربي الخنازير ؟ يمكننا اطعام الخنازير بجوز الهند . نجعل السكان المحليين يجمعون جوز الهند لاطعام الخنازير) .

و . بادوك و أ . بادوك « لاندري كيف » ، ص ص ٦١ - ٦٤ .

٢٤

تغيير الوجبات التقليدية

إن وجبة الفول والذرة في امريكا اللاتينية ، والعدس والارز في الهند ، وفول الصويا والارز في الصين تبدو لمعظمنا في الغرب نشوية وقليلة التغذية . ولكنها ليست كذلك في الحقيقة . فقد تطورت هذه الوجبات لأنها تصلح . وهذه الخلطات بارعة جداً في الحقيقة كوجبات غذائية أساسية . ففي كل حالة يعطي الصنفان من البروتين المفيد بيولوجياً أكثر مما لو تم تناول كل واحد منهما على حدة . ومن ثم ، فعندما نبحث مشكلة الجوع في العالم ، لا بد ان نتذكر دائماً ان الوجبة التقلدية مناسبة ـ حين يمكنك الحصول على ما يكفي منها . فالمشكلة ليست هي النوعية في العادة . المشكلة في الكمية .

فيم ، اذن ، تفكر شركات الغذاء من أجل « تحسين غذاء الفقراء » ؟

منذ سنوات قليلة مضت كان ارتباط الشركات الاجنبية بتجهيز الغذاء في الدول المتخلفة غير ملحوظ . اذ مع الاسواق المزدهرة في الوطن وقلة اسواق المستهلكين المدينية في البلدان المتخلفة ، لم يكن هناك سبب للقلق . لكن ، وفجأة ، بدأت شركات تجهيز الغذاء المتعددة الجنسية في اتخاذ موقف آخر . فالشريحة العليا من السكان في البلدان المتخلفة التي تتألف مما يتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة تشكل طبقة مستهلكة صاعدة ـ لكن تفتقر الى الخدم الذين كانوا يجعلون « الاغذية السريعة » غير ضرورية ، وفي نفس الوقت اصبحت السوق في الدول الصناعية « مشبعا » أمام الاصناف السريعة ،

العالية التجهيز ، الاكثر كلفة .

ففي عام ١٩٧٣ ، تضمنّ مقال في مجلة بيزنس ويك بعنوان « الهلاك جوعا من اجل الربح » دراسة تشير الى ان شركات تجهيز الغذاء في الولايات المتحدة قد حققت اقل معدل سنوي لنمو المبيعات المحلية « ٥ في المائة » بين كل الصناعات موضوع الدراسة [٢] وكان كل دولار جديد يستثمر في الدعاية لجعلك تشتري هذا الغذاء السريع المثير او ذاك يحقق نتائج تسويقية اقل فأقل . كان النمو السكاني قد انخفض . ولم يكن من المحتمل ان تستهلك الطبقات الوسطى في الدول الصناعية اكثر من استهلاكها عندئذ والذي يتراوح بين ١٧٠٠ الى ٢٠٠٠ رطل من الحبوب للفرد سنويا .

لكن ربما كان النذير « الاسوأ بالنسبة الى شركات تجهيز الغذاء ، طبقا لرأي جوزيف وينسكي من الـوول ستريت جورنال ، هي انه « بعد سنوات من البحث عما هو سريع وسهل ، يعود الامريكيون الى الاساسيات في استهلاكهم الغذائي » . ومع المزيد من سلال السندويتش للغذاء ، والمزيد من زراعة الخضر في الحديقة وتعبئتها ، والمزيد من الخبز والطهي المنزلين « من الصفر » ، اخذت تتدهور مبيعات الغذاء السريع . وطبقا لاحد التقديرات انخفضت الوحدات المباعة من الغذاء المعلب بنسبة تتراوح بين ٢٥ في المائة و٦٠ في المائة حسب نوعها . وقررت سلسلة سوبرماركت ضخمة ان حجم الغذاء الجاهز المجمد فيها قد انخفض بنسبة ١٦ في المائة في عام واحد فقط . وحسب تعليق رئيسها رونالد س . بركينز ، فإن «مستهلكي اليوم يرحبون بصناعته بانفسهم » . والاكثر تثبيطا لهمة مديري تجهيز الغذاء هو ان دراساتهم تبين ان الانخفاض في الاغذية السريعة العالية الربح ليس مجرد مرحلة عابرة تعزى الى الكساد .

فقد كشفت دراسة في مجلة بترهومز اندجاردنز Better Homes & Gardens ان ٦٣ في المائة ممن اجابوا على استجوابها وافقوا على مقولة انهم كانوا يجرون « تغييرات هامة ودائمة » على طريقة شرائهم وعلى الاغذية التي يأكلونها بانتظام . (٣) .

لكن بريطانيا لم تشهد بعد حركة للابتعاد عن الاغذية السريعة ـ بل على العكس تماماً في معظم الحالات . فعديد من كبرى شركات منتجات الالبان مثل نسلة ويونيليفر تبتعد عن مجال اللبن السائل ومنتجات الالبان شبه المجهزة الى سوق الاغذية السريعة العالية التجهيز والمربحة . (٤) . واكثر من ٦٠ في المائة من الانفاق الغذائي في المملكة المتحدة الان يذهب الى الاغذية الجاهزة (٥) وما بين ٣٥ الى ٤٠ في المائة من تجارة البقالة في المملكة المتحدة تسيطر عليه تسكو Tesco ، وآلايدسبلايز Allied Supplies ، وفاين فير Fine Fare ، وسينز بوريز Sainsbunys وكو ـ اوب. Co - op . (٦) .

في هذه الناحية ، تقود بريطانيا المجال الاوربي . فقطاع الغذاء المجمد في المملكة المتحدة ، على سبيل المثال ، أكبر من نظير الفرنسي بمقدار ١٦ مرة . (٧) .

لكن اتجاها « للعودة الى الطبيعة » واضح جداً في بعض المجالات فاستهلاك الخبز من المخابز الحديثة الضخمة ، مثلاً ، يتراجع بانتظام رغم ميزانية الدعاية السنوية البالغة ٤ مليون جنيه استرليني والتي تقوم بها شركتا خبز عملاقتان هما رانك هوفيز مكدوجل Rank Hovis Mc Dougall واسوشيتيد بريتش فودز Associated British Foods اذ يعيد المستهلكون اكتشاف متعة الخبز الطازج الاسمر الجاف من خلال مطابخ الخبز الساخن ، والمخابز في السوبرماركت ، ومن خلال الخبيز المنزلي .

وربما كان اشمل تكامل حدث لمنتج غذائي هو ما قامت به ثلاث شركات عملاقة للدقيق والخبز « رانك هوفير مكدوجل ، وسبيللرز Spillers ، واسوشستيد بريتيش فودز) عادت الى الوراء عبر السلسلة الغذائية لتسيطر على موردين زراعيين كبار ، ومن خلال شركات العقارات ، لتملك اراضٍ . وفي طرف المستهلك من السلسلة الغذائية تملك هذه الشركات موردي اغذية ، وتجار جملة ، ومطاعم ومتاجر وسوبرماركت ، (فاين فير مثلا) . وهي تنتج سلعاً اخرى كثيرة على ارفف السوبرماركت (مثل اغذية التسلية ، والشاي ، والملح ، والبسكويت ، والرقائق ، والكعك ، والعجائن ، والبيض ، وفطائر اللحم) وتستخدم نواتج الطحن الثانوية وكأساس لقطاع ضخم من علف الحيوانات (الذي يؤدي بدوره الى اعمال تجارية ضخمة في ميدان اللحوم ، والدواجن ، ومنتجات الالبان [١٠] ولا نجد في اي مكان آخر مثل هذا المثال المنطقي والشامل لتكامل الشركات ، رغم ان شركات الغذاء الاخرى قد توسعت بطرقها الخاصة التي لا تقل عن ذلك اثارة للاهتمام .

فمن كان يظن ان « نسلة » ـ رجال القهوة ـ تنتج ايضا اغذية فندوس Findus المجمدة ، ومخللات برانستون ، واللبن ماركة ايديال ، والحلوى ، و ـ صبرا ـ التشكيلة الواسعة لادوات تجميل اوريال Oreal ؟

ويأتي التنوع الاكثر مدعاة للدهشة من بوكر مكونل Booker Mc Connell شركة الغذاء الصحي الضخمة . فمنتجاتها الفرعية هي السكر والمشروبات الروحية (وخصوصا الروم) ـ لا شك ان اغلب زبائنها للغذاء الصحي يتجهمون لذلك ، وتضم قائمة فروع بوكر كذلك صيدليات (لمن لم يشفهم الغذاء الصحي) ، وخطوطا

ملاحية ، وهل تصدق . . . اغلبية في اسهم حقوق الطبع لاجاثا كرستي ، وهارولد بنتر ، وايان فلمنج .

الاّ أن الجائزة الاولى في التنوع ، لا بد ان تكون من نصيب جراند متروبوليتان Grand Metropolita n . فبالاضافة الى ملكية منتجات البان اكسبريس Express Dairies (وهي ثاني اكبر شركة للبن ومنتجات الالبان في بريطانيا) تملك كذلك ٥٥ فندقاً في انحاء اوربا ، و٥٠٠ مطعماً ، و١٠ الاف بار وحقوق علامات تجارية لشركات واطني مان Watney Man وترومان truman ، وبيتر دومينيك Peter Dominic ، وفنادق إنز Bernni Inns ، وراديو بنجو RadioBinego (لجزيرة مان) ، ومكاإمبــاير Mecca Empire ، ولنشيون فاوتشارز ليتمد . Lunxheon Vouchers Ltd ، واتحاد البوكر العالمي World Poker Federation ، وحديقة ملاهي ، وعقود توريد غذاء صناعية (تضم ابراج بترول بحر الشمال وبرنامج الوجبات المدرسية في المملكة العربية السعودية)، و٨ كازينوهات ، وسيتي توت City Tote ، وانترناشيونا دستيللرز آند فنتنرز Internationl Distillers & vintners ، (بما في ذلك ويسكي جي آند بي J & B) ، ومطاعم تشيكين إنز Chlcken Inns ، ونادي خمر المديرين Directors Wine Club (دايركنورز وآين كلوب) ، وخدمات نظافة اوليمبيا Olympia Cleanin g Services و (اوليمبيا كلينيج سيرفيسيز ، وحقوق توزيع لوكاكولا في المملكة المتحدة ، وبطولات الرقصة العالمية World Dancin gChawlaonships ، وحقوق توزيع بيرة كارلسبرج ليجر Carlsberg Lager وهولستاين Holstein وبيلز Pils .

وقبل كل ذلك يأتي تنوع اهتمامات مديري الشركات . فالرئيس السابق هو والمدير الحالي لامبراطورية بوكر مكونل التي تربح ٥٨٧

مليون جنيه استرليني سنوياً هو السير جورج بيشوب الذي يتصادف انه ايضاً رئيس شركة الرهونات الزراعية (اجـر يكلتشـورال مورتجيدج كومباني Agricultural Mortgage Company) وعضـو في مجلس ادارة بنك باركليز ، وباركليز انترناشيونال ورانك هوفيز مكدوجل . ولنختم القائمة ، فإنه ايضاً رئيس معهد التنمية وراء البحار . انه لعالم صغير عندما تكون في القمة !

وبالنسبة لمدير شركة غذائية على نطاق العالم ، لا ينبغي النظر الى البلدان المتخلفة من حيث عدد سكانها ، ناهيك عن عدد سيىء التغذية . فالبلدان هي اسواق :

اما بيتر دروكر ، الذي يؤدي ، بانتاجه الغزير ، دور الواعظ الديني بالنسبة الى الشركات الكبرى ، فينصح المديرين ألا يؤثر فيهم فقر الهند الواضح ، بل ان يظل في اذهانهم أنه « في قلب الكتلة الهائلة من الفقر التي هي الهند » هناك « اقتصاد حديث ضخم ، يضم ١٠ في المائة من سكان الهند ، او ٥٠٠٠٠٠٠٠ يمكنهم الاستهلاك على نفس مستوى معظم الامريكيين والاوربيين الغربيين » . [١١] وحين ناقشنا مستقبل «نابيسكو» في العالم المتخلف مع لي بيكمور ، كبير مديري الشركة ، اخبرنا بحماسته لنتائج الاستطلاعات الاولية التي تشير الى ان البرازيل يمكن ان تعني ٢٠ مليوناً من ماضغي لبان ريتيز Rits المحتملين ، حتى لو كان حوالي نصف سكانها البالغين ١٠٠ مليون نسمة فقراء الى حد انهم لا يتعاملون بالنقود مطلقاً . وفي المكسيك ، التي تعد واحداً من اكبر الاسواق واكثرها ديناميكية بالنسبة لشركات تجهيز الغذاء ، يملك أقل من ثلث السكان ما يتيح له شراء نوع من الغذاء المعلب ـ بالمقارنة مع ٩٠ في المائة في الولايات المتحدة [١٢] .

اما اندريه فان دام ، الذي يخطط الاستراتيجيات لما يونيزا هلمان ، وزبدة الفول السوداني سكيبي ، ومكعبات شوربة كنور ، وغيرها من منتجات سي بي سي « للتغلغل » في اسواق امريكا اللاتينية ، فيدرك جيداً ان نسبة كبيرة من السكان تقع خارج شبكة صناعته . لكن هذا لا يفت في عضده . فمع وجود هذا التعداد الضخم من السكان تثير فان دام الارقام المطلقة لمن يمكن تحويلهم الى زبائن . وهكذا ففي خطاب القاه عام ١٩٧٥ على مسامع كبار المديرين لشركات الغذاء في امريكا اللاتينية قدر الزبائن المحتملين :

خلال عشر سنوات . . . سيكون سكان امريكا اللاتينية ٤٤٤ مليوناً . . . من بين هذا العدد ، سيكون الخمس قادرين ، من خلال قدرتهم الاقتصادية ، على شراء كل المنتجات التي يصنعها حالياً كل الصناعيين هنا تقريباً ، بينما سيكون نحو ثلثهم قادرين على شراء بعض هذه المنتجات بصفة غير منتظمة . اما بقية السكان ، البالغين نحو نصف المجموع الكلي ، فليسوا زبائن الا لأكثر المنتجات بساطة واساسية ، وربما ظلوا على مستوى الكفاف . ان السوق المحتملة تختلف من بلد الى بلد ، ومن منتج الى آخر ، لكن من يملكون رؤية للقارة بمجموعها يدركون ان السوق المحتملة عام ١٩٨٥ في امريكا اللاتينية ستتضاعف بالمقارنة بما هي عليه اليوم[١٣].

لا شك ان المستر فان دام كان يود ان يقلق بشأن الجياع . لكن مع « رؤية للقارة » ذات ٨٩ مليون امريكي لاتيني ميسورين ومستعدين للشراء ، لا يسعه القلق بشأن اولئك الـ ٢٠٨ مليونا الذين يبلغ من بؤس فقرهم ألا يتمكنوا ابداً من شراء زجاجة من مايونيز هلمان او من زبدة الفول السوداني سكيبي .

وقد تغنت الفينانشال تايمز بالاسواق المفتوحة امام الاغذية نصف الجاهزة في افريقيا ، ووصفت نوع العملية المطروحة قائلة : « ان يونيليفر اكسورت ترتاد اسواقا جديدة للأيس مريم ، والسجق ، والاغذية المجمدة البريطانية الصنع في المناطق النائية في سيراليون وليبيريا . ومن الممكن ، في الموقف الحالي ، اقامة ثلاجات تجميد حافظة في محلات تجزئة في القرى ، تزودها الشاحنات من كميات مثلجة يجري شحنها بالسفن من ليفربول او لندن وهناك تطور آخر لسوق الاغذية المجمدة يتضمن شحنات تصل الى ميناء ماتادي في زائير وقد اجريت الترتيبات لارسال منتجات « بيردزآي » و « وولز » . في حاويات عبر سفن منتظمة الى انتويرب . ويتم شحن الحاويات الى ماتادي ثم تنقل بالسكة الحديدية لمسافة ٤٠٠ كيلو متر في قلب البلاد الى كنشاسا ، عندئذ يجري توزيع البضائع الى المناطق الاخرى بواسطة حاويات عازلة تنقل بالطائرات ؟ [١٤] .

في وطنهم خارج الوطن

هل تجلب الشركات الغذائية نظاماً غذائياً افضل خارج الوطن ؟ ان الشركات مثل الافراد ، تتصرف خارج الوطن بنفس الطريقة تقريباً التي تتصرف بها في الوطن . [١٥] ولو كان هناك أي اختلاف ، فخارج الوطن تقل القيود والموانع . ففي الوطن لم تصبح الشركات عملاقة بتقديم منتج افضل وكفاءة اكبر بل بكلمة مزدوجة من الاستيلاء المحلي على الاسواق والخبرة الاعلانية . وهذه بالضبط هي كيفية توسع شركات الغذاء المتعددة الجنسية في ارجاء العالم المتخلف .

وبدلا من البدء من الصفر ، تكسب شركات الغذاء موطيء قدم

اولي بشراء شركة محلية تعمل على الاقل في احد خطوط الانتاج المماثلة . فقد استولت نابيسكو على شركات بسكويت وقراقيش محلية في بلدان مثل فنزويلا ، والمكسيك ، والعراق ، والبرازيل ، ونيكاراجوا ، وبويرتوريكو . واستولت وولز ، فرع يونيليفر للآيس كريم والسجق ، على شركة آيس كريم الدورادوEldorado عام ١٩٦٨ ، وعلى سول ـ إز ـ أ ـ س . Sol - Is — A — S ، وهي شركة تصنيع دانمركية عام ١٩٧١ ، وعلى هيوز بروزرز للآيس كريم في ايرلندا عام ١٩٧٣ ، وعلى الناسا ، وهي شركة آيس كريم برازيلية ، عام ١٩٧٤ . اما بيسيكوPepsico ، الضخمة في سوق الوجبات الخفيفة بالولايات المتحدة منذ ضمها لشركة فريتو ـ لاي- Frito Lay ، فقد استولت على شركة مخابز فنزويلية محترمة . واشترت بوردنBorden اكبر شركة شركة لصناعة العجائن في البرازيل . وفي عام ١٩٦٦ ، قامت و . ر . جريسW . R . Grace ، وهي شركة عملاقة قاعدتها التاريخية تقوم على الجوانو (وهو سماد من زبل الطيور) والشحن البحري في امريكا اللاتينية بشراء شركة أليمنتوس كورن Alimentos Korn في جواتيمالا . وطورتها جريس الى خط للغذاء المجمد . ومع عام ١٩٦٩ ، كانت جريس تزعم انها تسيطر على ٦٠ في المائة من سوق امريكا الوسطى للاغذية المجهزة المعبأة بمبيعات تنمو بمعدل ٧٠ في المائة سنوياً . (١٦)

أما جنرال فودز فهي من نجوم عمليات الضم . وقد تأمل الرئيس السابق لها س . و . كوك في الدروس في الدروس المستفادة من خبرة الشركة فقال : (مع التقدم السريع الذي حققناه في انجلترا من خلال ضم الفريد بيرد آند سونزAlfred Peired & Sons ، استنتجنا اننا يجب ان نبحث قدر الامكان عن شركة عاملة ذات ادارة تعرف

البلد ، والمهنة ، والتسهيلات المصرفية ، والحكومات والناس . ولاحظ ان(البدء من الصفر)في المانيا قد اثبت انه « تجربة صعبة » . هكذا كان السؤ ال هو ـ أين ما زال يمكن اجراء عمليات استيلاء ؟ حين تطلعنا حولنا وجدنا اوربا ممشطة تماماً . الا ان امريكا اللاتينية تقدم آفاقاً ممتازة . (١٧)

وفي ١٩٥٦ ، ضمت جنرال فودز شركة لا اندياLa India ، وهي اكبر صانع شيكولاته واشهر صانع للاغذية البحرية في فنزويلا . وفي ١٩٦٠ ، استولت على كيبونKibon ، اكبر صانع للآيس كريم في البرازيل . ومنحت عمليات الضم الاخرى جنرال فودز ثلثي سوق اللبان في البرازيل . وكانت جنرال فودز قد طوقت السوق في اوربا جيداً من خلال عمليات الاستيلاء هناك (هوليود ومايل ليف Maple Leaf وHally wwood) . وفي المكسيك ضمت جنرال فودز ، في الستينات عدة شركات لصناعة البن والشوربة .

وللتوسع من خلال الضم مزاياه . اذ تقلل النفقات الاولية الى الحد الادنى . وعلاوة على ذلك تشترط جنرال فودز على كل فرع جديد ان يمول نفسه من خلال الارباح المقتطعة والقروض المحلية وبمثل هذه الاستراتيجية القليلة التكاليف بالنسبة للمركز الرئيسي ، تستطيع شركة غذائية ضخمة ان تدخل بضعة اسواق قومية في نفس الوقت تقريباً . كذلك فإن هناك ميزة سياسية . فالفرع الجديد يمكن ان يكون « واجهة متواضعة » لشركة اجنبية متعددة الجنسية لا تثير الاحتجاجات الوطنية للمستهلكين المحليين بينما تكون واثقة من تأمين الاستثمار من جانب الحكومة الامريكية او البريطانية ومن دعمها الديبلوماسي اذا لزم الأمر .

ما الذي تقدمه الشركات الزراعية ؟

ان شركات الغذاء التي تتوسع وراء البحار هي تلك التي تتركز عملياتها الغربية في المنتجات كثيفة الدعاية .(وفي استثمار هذه الشركات في الخارج ، كانت تسعى الى الأغذية السريعة الاسرع نمواً ، حيث تكون الدعاية وليس خفض السعر ، هي اداة المنافسة) [١٨] .

هكذا تنال البلدان المتخلفة اسوأ ما لدينا وليس افضله . انها تنال تلك الشركات الأقل استعدادا لتلبية احتياجات حقيقية ، او لأن تكون نموذجاً مفيداً . والبلدان المتخلفة ليست سوى آخر الأسواق التي فتحتها تلك الشركات التي جعلت الاسواق ضخمة وصارت ضخمة لأنها حققت صيغة من هوامش الربح الكبيرة واقصى تجهيز ممكن والدعاية . فهل هذا ما نحتاجه نحن او تحتاجه البلدان المتخلفة ؟

ان ٩٢ في المائة على الأقل من تكاليف (البحث والتطوير) لهذه الشركات الغذائية الضخمة يخصص لتطوير الوصفات السريعة ومزاج المستهلك او ما تسميه المؤسسة الوطنية للعلوم(بحوث الدوافع وترويج المنتج) .[١٩] واغذية(الوصفات السريعة) ،« الخفيفة » تعني الاغذية المغسولة سلفاً والمقشرة سلفاً ، والمطهية سلفاً ، والمسحوقة سلفاً ، والمخلوطة سلفاً ـ تكاد تكون الاغذية المأكولة سلفاً ! ولنأخذ مثالا البطاطس العادية ، وهي غذاء أساسي في الوجبات الانسانية منذ قرون ـ وليس لمجرد انها تملا بطنك . اذ انها تحتوي فعلا على مجموعة واسعة من الفيتامينات ، والمعادن ، والبروتين حتى ان بامكانك ان تعيش عملياً على البطاطس وحدها . ينطبق هذا على

البطاطس كما يأتي من الأرض : طعام رخيص ، مغذٍ يمكنك تناوله مقابل ٩ سنتات للرطل . الا انه كلما زادت درجة تجهيز البطاطس ، ارتفع ثمنها وانخفضت قيمتها الغذائية (أي انك تحصل على المزيد من الدهون والمواد الكيميائية لكل وحدة من البطاطس الحقيقية) .

وسعر بيع البطاطس في المملكة المتحدة هو ٨ ـ ١٠ بنسات للرطل (١٩٧٩) . وحين تكون مجففة ومحولة الى مسحوق مثل « سماش Smaash » الذي تنتجه كادبوري Cadbury يعادل سعرها نحو ٢٤ بنساً للرطل . وبوصفها شرائح مقطعة جافة كالتي تنتجها بيردز آي (يونيليفر) يصل ثمنها الى ٥٣ بنساً للرطل ، اما رقائق البطاطس العادية فتبلغ نحو ١,٣٠ جنيهاً للرطل . اما الفائز باكثر من ٢ جنيه استرليني للرطل فهي الوجبة الخفيفة الجديدة كالتي تنتجها فرازل (سميث) ـ وهي رقائق ذات شكل خاص مصنوعة من البطاطس المجففة التي يعاد تشكيلها وكل خطوة تجهيز تقدم فرصة جديدة للربح .

بالطبع ، فإن البطاطس هي مجرد مثال واحد لغذاء اساسي رخيص قليل الربح تحول الى غذاء باهظ ، عالي الربح ، و « حديث » .

ويتم جني ارباح طائلة في صناعة الغذاء البريطانية عن طريق تحكم شركتين او ثلاثة في سوق التجزئة لانتاج معين . ففي صناعة الحلوى تقتسم ثلاث شركات ـ هي كادبوري شويبس ، ورونتري ميكنتوش Rowntree Mackintosh ، ومارس Mars ـ ٨٠ في المائة من المبيعات . وتملك شركتان ـ هما وولز (يونيليفر) وليونز Lyons ـ احتكاراً فعلياً لسوق الآيس كريم . وبالمثل فإن فندوس (نسلة)

وبيردز آي (يونيليفر) تسيطر على الاغذية المجمدة في المملكة المتحدة . وتبيع تيت Tate ولايل Lyle وبريتيش شوجار British Sugar ٨٥ في المائة من سكر البلاد ؛ ويأتي اكثر من ٦٠ في المائة من القهوة التي تشربها المملكة المتحدة من مكسويل هاوس (جنرال فودز) ونسلة . [٢٠]

وكما لاحظ الباحث الغذائي البريطاني كريس واردل ، فإنه في كل مجال رئيسي لانتاج غذائي تمثل شركة ، او اثنتان واحياناً ثلاث شركات النصيب الأكبر من مبيعات التجزئة . وفي حالة الزبد الصناعي قد يعتقد المستهلكون في المملكة المتحدة ان امامهم خمسة أصناف مختلفة يختارون من بينها ؛ بلوباند ، وستورك ، وسمركاونتي واكو ، وامبريال . فكم منهم يعرفون ان كل هذه الاصناف تصنعها شركة واحدة (يونيليفر) تصل مبيعاتها الى ٧٠ في المائة من سوق التجزئة ؟

والخطر الكامن في سيطرة عدد محدود من الشركات على مجال ناتج معين هو ان اهداف الكفاءة والمساواة سوف تتأثر . فنقص المنافسة يمكن ان يشجع عدم الكفاءة . كذلك يمكن ان يغري الشركات في مجال ناتج معين على التواطؤ بطريقة تتعارض مع مصلحة الجمهور . ومؤخراً فإن انكشاف ان شركات الخبز الثلاث الكبرى التي تتحكم في ٧٠ في المائة من سوق المملكة المتحدة الذي يبلغ ٤٥٠ مليون جنيه استرليني (اصبحت شركتين فقط عام ١٩٧٨ ـ ملحوظة المحرر) اجرت فيما بينها ٧٧ عملية تقييد للتجارة بين ١٩٦٨ و ١٩٧٤ ، هو مثال لما يمكن ان يحدث .) . [٢١]

في الاغذية عالية التجهيز تكون الطزاجة ، واللون ، والشكل ،

والملمس مضافة كيميائياً في العادة . وهذا يمكن شركات التجهيز الكبرى من الاكتفاء بالنوعيات الأرخص للمنتجات الزراعية . ففي عام ١٩٧١ ، وصف الفريد ايمز الأصغر رئيس شركة دل مونتي ، حلوى بودينج الشركة بأنها مثال على « التحول المستمر » الى « المنتجات العالية الربح المشكلة او المصنعة » . وتساءل (ماذا يجب ان تقدم ؟) ليجيب « بين اشياء اخرى هوامش ربح فوق المتوسط واعتماد ضئيل اولا اعتماد على الاطلاق على أسعار السلع الزراعية » . [٢٢]

المفارقة ، حسب د اسة للجنة التجارة الفيدرالية هي ان اغلب تكنولوجيا التجهيز قد طورت بأموال عامة ـ كثير منها من خلال عقود البنتاجون ـ مما يذكرنا بمنح نابوليون لاول عقد للغذاء المعلب عام ١٨١٠ من اجل جيشه المرتحل لمسافات طويلة . كانت دولارات الضرائب هي التي دفعت تكاليف الابحاث للتوصل الى العصير المركز المجمد ، والخلطات الجاهزة ، والاغذية والمشروبات المنخفضة السعرات الحرارية واغذية الاطفال ، ومنتجات اللبن المجفف ، والمشروبات الفورية الاعداد ، والدواجن المجمدة والبسكويت المثلج . [٢٣]

واعلان هو الجزء الثاني من « وصفة » نمو العمالقة . ففي خطوط الانتاج التي يسيطر عليها ثلاثة او اربعة من الشركات يسمح الاعلان لكل شركة ان تزيد حجم مبيعاتها بدون تخفيض سعرها ادنى من سعر المنافس ـ وهو عمل غير رياضي يضيق هوامش الربح المريحة لكل اعضاء (النادي) .

ففي عام ١٩٧٣ انفقت صناعة الغذاء في المملكة المتحدة ٨٨

مليون جنيه استرليني على ترويج منتجاتها (١,٥٠ جنيه استرليني لكل رجل وامرأة وطفل في البلاد) . وكان ذلك يتجاوز خمس كل نفقات الدعاية في بريطانيا ، واكثر مما انفق على أي نوع منفـرد من المنتجات . [٢٤] وحتى ذلك الحين انفقت اعلى نسبة من نفقات الدعاية الغذائية ـ ٨٨ في المائة ـ على الاعلان في التلفزيون .

ان الشركات الغذائية العملاقة التي نجحت عن طريق التجهيز الاقصى والدعاية الى ابعد مدى هي على وجه الدقة تلك التي اخذت تتوسع في الخارج ـ اولا في كندا ، وامريكا اللاتينية ، واوربا الغربية ، وجنوب افريقيا ، ثم في الشرق الاقصى ، والآن حتى في افريقيا .

الوعي بالصنف

الهدف المباشر لأي شركة غذائية هو الوعي بالصنف : أي جعل المستهلكين واعين بالاختلافات المفترضة بين منتجها والصنف س . وبامكانك التأكد من انك تملك الوعي بالصنف اذا تناولت المنتج الذي يحمل اسم الصنف حتى لو كان يبدو متماثلا (وربما كان كذلك) مع المنتج الذي يحمل العلاقة الخاصة بسلسلة السوبر ماركت . ان تطوير هذا الولاء للصنف ، وليس اطعام الناس هو هدف الشركات متعددة الجنسية في البلدان المتخلفة . وقد اخبرنا لي بيلمور ، الرئيس السابق لنابيسكو ، ان معياره لقياس نجاح شركته في البرازيل هو الا يعود الناس يطلبون المحمصات بل يطلبون بدلا من ذلك ريتز Ritz . قال « هذا ما اسميه طلب المستهلك » .

ان ما على شركة غذاء عالمية ان تقدمه للبلدان النامية ، اذن ليس

الغذاء الجيد ، بل الدعاية الجيدة . وبوصفها متعددة الجنسية تعمل في بلدان عديدة يمكنها ان تكرر نفس السلوك مع كل جمهور جديد - أي تصنيع حملة دعاية ناجحة تقوم على أساس الابحاث التي دفعت ثمنها اصلا المبيعات في السوق الامريكي .

ولا يمكن ابداً لشركة محلية ان تتحمل تكاليف تصميم تلك الحملة . وكما يلاحظ روبرت ليدوجار في تحقيقه الجيد التوثيق لشركات الغذاء والأدوية الامريكية في امريكا اللاتينية فان(ترجمة هذا النجاح(لحملة اعلانية بالولايات المتحدة)الى لغة اخرى اسهل بكثير على شركة متعددة الجنسية من تطوير منتجات جديدة تلبي الاحتياجات المحلية النوعية) . [٢٥]

وقد جلبت جنرال فودز معها خبراء في التسويق والدعاية حين ضمت كيبون ، فرعها البرازيلي للآيس كريم . [٢٦] فقد تساءلت لماذا لا تروج منتجات كيبون في المناطق الريفية بتقديم لعب مصنوعة من أصابع الآيس كريم ؟ لكن المشكلة الحقيقية هي كيفية جعل البرازيليين في المدن يأكلون الآيس كريم في فصل الشتاء المطير . وكانت احدى الافكار النيرة هي « زيارات الحظ » : فذات مساء قد يدق بابك مندوب لشركة كيبون ويمنحك شهادة هدية اذا كان في ثلاجتك وعاء من آيس كريم كيبون . (وقد حرم الملايين من الاثارة لانهم افقر من ان يملكوا ثلاجة) .

وفي المكسيك استولت جنرال فودز على شركة حساء مجفف لتكون مركبة اطلاق جل - أو Jell - O . واعتمدت على لعبة ترويج حقيقية ومجربة : ان تلصق على ظهر كل عبوة من ثلاث قطع صورة من البلاستيك لوالت ديزني (تتكلف الواحدة ٦ بنسات) ثم تشبع

وسائل الاعلام بتشجيع الصبية على التطلع لان يكونوا اول من يجمع (٢٤ صورة).وفي احد الاختبارات قفزت مبيعات جل ـ أو بنسبة ١٠٠٠ في المائة خلال اسبوع واحد . (وليست لجل ـ أو أية قيمة غذائية .)

كذلك صممت جنرال فودز في المكسيك طريقة تجعل المكسيكيين يدفعون اكثر من واحد من اصنافهم الغذائية التقليدية مسحوق الفلفل الاحمر . فقد اضافت اليه بضعة اعشاب مثل الكزبرة والعترة ، وفكرت كم يجب ان تكون العبوة صغيرة ليكون الثمن في متناول المشترين ذوي الدخل المنخفض (٥٠ سنتافو للواحدة) وشكلت العبوات ، المسماة تريا نجوليتوس Triangulitus ، لتحاكي بها حساء شعبي محلي . ثم غطت جنرال فودز الجميع بحملة ضخمة وصلت الى حد الاغنية المقفاة والشارات في آلاف المتاجر الصغيرة في كل انحاء الريف ، والحيل الترويجية مثل اليانصيب ومسابقة التليفزيون .

وقد اكتشفت بيشامز Beachams بعض الطرق الماكرة لفتح سوق امام هورليكس Horlicks في الهند وغيرها من انحاء آسيا ففي البداية زعمت ان منتجهم « يفضل اللبن مرتين » لكن الحكومة الهندية منعت ذلك . وكانت شعاراتهم البديلة تقوم على خصائص اللبن الباعثة للنشاط أي الحياة والحيوية التي يمنحها (نعم ـ نفس المشروب الذي يباع في بريطانيا ليبعث النوم في جفونك !) ومن المهم ايضا ان تعلي من قدره كما تفكر بيتشامز وهكذا تعلن ان(الاطباء يوصون به). وربما اكثر ما يقلق هي الاعلانات السينمائية (فالهنود رواد سينما متحمسون ، ورسوم الدخول من الانخفاض بحيث يقدر على دفعها

معظمهم) . وفي هذه الاعلانات تأخذ ام طفلها المريض الى عيادة طبيب وتتلقى روشته بصرف هورليكس . [٢٧]

المشروبات الغازية ـ هل هي للجميع ؟

رغم ان معظم شركات تجهيز الغذاء المتعددة الجنسية توجه منتجاتها الى المجموعات الصغيرة ذات الدخل الاعلى فإن بعضها مصممة على بيع شيء للفقراء ـ وحتى لشديدي الفقر . لكن هل من الممكن العثور على منتج يريده الفقراء ويمكن ان يكون ثمنه في متناول الملايين وفي نفس الوقت يحقق ربحاً من الكبر بحيث يتحمل ميزانية الدعاية الضخمة اللازمة لجعل الفقراء يرغبونه ؟ لا شيء يناسب هذا الوصف افضل من المشروبات الغازية . فمكوناتها تكلف القليل ـ فهي سكر وماء في الاساس . الا ان من الممكن جعل الفقراء يفكرون في المشروبات الغازية باعتبارها رموزاً للحياة المترفة .

ان اوسع تأثير غذائي للشركات الاجنبية في العالم المتخلف يأتي بلا جدال من المشروبات الغازية . ففي عديد من البلدان المتخلفة المتنوعة ثقافياً تنوع ايران وفنزويلا تعزي زيادة استهلاك السكر بدرجة كبيرة الى زيادة مبيعات المياه الغازية . فالمكسيكيون يتجاوزون بكثير ١٤ مليار زجاجة سنوياً ، اوحوالي خمس زجاجات لكل رجل وامرأة وطفل كل اسبوع . [٢٨]

مع هذا الحجم للأسواق فإن ربحاً صغيراً في كل زجاجة يترجم الى ميزانيات دعاية ضخمة وأرباح ضخمة . وطبقاً لما يذكره البرت ستريدزبرج في **عصر الاعلان** ، فإن الدعاية التي تصل الى حد التشبع هي التي تصنع الفرق . وهو يلاحظ برضى انه (في افقر مناطق

المكسيك حيث تلعب المشروبات الغازية دوراً وظيفياً في الوجبة (ما معنى ذلك !) فان الأصناف الدولية (الكوكا والبيبسي - وليس الاصناف المحلية هي التي تسود) والكوكا Coke التي استولت على أصناف عديدة من شركات التعبئة المحلية ، « اقتنصت » ٤٢ في المائة من السوق المكسيكية .

وواضح ان ستريدزبرج يعتقد انه يجب امتداح معلني كوكا كولا ان « لاجئاً فلسطينياً صبياً بائساً يمسح الاحذية في بيروت ، يوفر قروشه من اجل كوكا كولا حقيقية ، بضعف ثمن الكولا المحلية »(٢٩) .

ولكي نقدر العمق الذي تتغلغل به المشروبات الغازية في ابعد مناطق بلد متخلف ، نود ان نقتبس من خطاب كتبه قس مكسيكي هو الأب فلورنيثو عام ١٩٧٤ :

يبدو ان المشروبات الغازية عنصر هام جداً في تنمية القرى.فقد سمعت بعض الناس يقولون انهم لا يستطيعون الحياة يوماً واحداً دون ان يتناولوا مشروباً غازياً . وهناك آخرون لا بد لاظهار مكانتهم الاجتماعية ان يتناولوا المشروبات الغازية مع كل وجبة خصوصاً اذا كانوا ضيوفاً . . .

وقرب البلدان الاكبر حيث الاجور اليومية اعلى قليلا تكون المشروبات الغازية ارخص.لكن في القرى النائية جداً حيث يكسب الناس اقل بكثير وحيث لا بد من جلب المشروبات الغازية بواسطة الحيوانات يبلغ ثمن المشروبات الغازية في اماكن عديدة ما يصل الى الضعف . ان العائلة النموذجية في متلاتونوك لا يمكن ان تكسب اكثر من ١٢٠٠ الى ٢٠٠٠ بيسو في السنة . لكن حتى القليل الذي

يكسبونه كل عام ينفقونه على تناول المشروبات الغازية.وفي اغنى قرى هذه المنطقة اولينالا ، حيث غالبية الناس حرفيون يكسبون من ٢٥ الى ٧٠ بيسو في اليوم (من ٢ الى ٥ دولارات) يجري استهلاك نحو ٤٠٠٠ زجاجة مشروبات غازية يومياً . وسكان أولينالا عددهم ٦٠٠٠ نسمة .

ان الغالبية العظمى من الناس مقتنعون بضرورة استهلاك المشروبات الغازية كل يوم . ويرجع ذلك اساساً الى الدعاية المكثفة خصوصاً في الراديو الواسع الانتشار في الجبال . . . . وفي نفس الوقت تستهلك المنتجات الطبيعية مثل الفاكهة في هذه القرى ذاتها بدرجة اقل ـ مجرد مرة في الاسبوع في بعض العائلات . وتبيع عائلات اخرى منتجاتها الطبيعية لكي تشتري مشروبات غازية . . . [٣٠]

وقد وجد روبرت ليدوجار ان كوكا كولا مشغولة في البرازيل ايضاً . فقد جاءت المنافسة لكوكا كولا من مشروب شعبي محلي ذي خصائص منشطة يصنع من فاكهة الجوارانا guarana التي يزرعها صغار الزراع في حوض الأمازون . وبعكس الكوكا كولا فإن الكافيين في الجوارانا مركب طبيعي ، مستخلص من بذور شجرة الجوارانا . ولأنه مبستر فانه يتجنب المواد المضافة المختلف عليها والتي تستخدمها منتجات كوكا كولا (وبيبسي كولا) . ولكنه في عام ١٩٧٢ ، قررت كوكا كولا ان تهزم المشروب الشعبي المحلي مرة واحدة والى الابد . فبدأت انتاج جوارانا فانتا . الا انها صناعية برمتها ، وليست « الشيء الحقيقي » .

ان فانتا البرتقال هي اكبر منتجات كوكا كولا مبيعاً في البرازيل بعد

الكوكا ذاتها . ورغم اسمها فإن فانتـا البرتقـال لا تحتـوي على اي عصير برتقـال ، مع ان البـرازيل اكبـر مصـدر في العالـم لعصـير البرتقال . فالبرازيل تبيع كل محصول برتقالها للأجانب ، وخصوصاً للولايات المتحدة ، حيث كوكا كولا واحدة من المشترين الرئيسيين لتصنع منـه عصـير البرتقـال من علامتـي سنـوكروب Snow Crop و مانيوت ميدMinute Maid. اما استهلاك البرازيل من البرتقال فقليل جداً ، ويعاني كثير من البـرازيليين من نقص فيتامـين سي . فقـد وجدت دراسة اجـريت عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ عن عائـلات الطبقـة العاملة في ساوباولو المزدحمة ان اسر الطبقة العاملة الفقيرة لا تحصل الا على نصف الحد الادنى اليومي الضروري من فيتامين سي .

ويعلق ليدوجار في دراستـه قائـلا ان الشركات (تسعى لتجنب اضافة مكونات غذائية (طبيعية) مكلفة الى منتجاتها) قد تجبرها على الخروج من سوق « فقيرة » متنامية . وفانتا ـ أوبا « عنب » ليس بها قطرة واحـدة من عصـير العنـب . رغـم ان من جنـوب البـرازيل « فائض » مزمن من العنب ـ احياناً اكثر من ٢٠٠ ألف طن ـ يحتاج الى برامج دعم حكومية .

الاستراتيجية الاخرى هي الوصول الى سوق شابة أكثر فأكثر من المستهلكين الجدد . وقـد قام البـرازيلي روبـرت اورسي ، المكلف ببرنامج دعاية بيبسي الذي يتكلف مليون دولار ، بتعديل حملة بيبسي الدعائية الامريكية لتناسب « احتياجات » السوق البرازيلية فاصبح « جيل البيبسي » هو « ثـورة البيبسي » . ويشرح اورسي الاختيار قائلا :

في هذا البلد لا يملك الشاب قنوات احتجاج ؛ والجيل الحالي لم يتلق اية تربية سياسية او اجتماعية وهكذا نزودهم بآلية للاحتجاج .

انه احتجاج من خلال الاستهلاك ؛ فالمراهق يتحول عن كوكا كولا العتيقة الطراز ويتبنى البيبسي ، البيبسي ذات الصورة الجديدة الشابة وهو سعيد لأنه شاب والشباب يشربون البيبسي .

يبدأ اغراء سوق الشباب في المدرسة ذاتها . اذ تقدم شركات الكولا او تمول الثلاجات وغيرها من المستلزمات وتقدم مشروبات غازية مجانية في احتفالات المدرسة مقابل السماح لها بالبيع في المدارس . وقد قامت الدكتورة آن دياس من معهد التغذية بريودي جانيرو بمسح على اطفال المدارس من ست سنوات الى اربع عشرة سنة . ووجدت مستويات مرتفعة لاستهلاك الكوكا ، والفانتا ، والبيبسي (زجاجة او اثنتين يومياً) ممن جانب الجميع فيما عدا الفقراء جداً الذين يقل دخل عائلتهم عن ٨٠ دولار شهرياً . كذلك اكتشفت الدكتورة دياس نقص الفيتامينات حتى في وجبات الاطفال الأغنياء (الذين كانوا اعلى المستهلكين للمشروبات الغازية) . اما اطفال الطبقة المتوسطة فقد اظهروا اعراض اطفال سوء تغذية بروتينية بالاضافة الى نقص الفيتامينات . وبالطبع كان اطفال الاسر الفقيرة يعانون من كل من سوء التغذية في البروتينات والسعرات الحرارية وكذلك من نقص الفيتامينات . ولم يكن اي من الاطفال تقريباً يشرب اللبن .

وفي زامبيا كتبت مجلة النيو انترناشيو ناليست New Internation-alist ان الاطفال الرضع قد اصبحوا سيئي التغذية لأن امهاتهم كن يطعمنهم الكوكا والفانتا ، معتقدات ان ذلك افضل ما يمكن ان يقدمنه لأطفالهن . وفي ذلك الجزء من البلاد الذي ينتج اغلب نحاس العالم ، يقرر الدكتور ستيفنز ، طبيب الاطفال الوحيد في حزام النحاس بزامبيا ، ان ٥٤ في المائة من الاطفال السيئي التغذية

بدرجة خطيرة والذين يتم ادخالهم مستشفى الاطفال في ندولا يكتب على البطاقات المعلقة في طرف أسرتهم « اطفال الفانتا » . ويتردد الآن ان حكومة زامبيا قد منعت اعلانات الفانتا(بسبب تأثيرها على الفقراء). [٣١]

الأناناس المعلب . . . بالشريحة

بالاضافة الى المشروبات الغازية فان بعضاً من اقل الاطعمة قيمة غذائية بين ما استطاعت الشركات ابتكاره يصل الآن الى الفقراء. وبينما الاطعمة المجمدة ولايروسول لا يمكن بوضوح بيعها للفقراء على الاطلاق ، توجد منتجات اخرى يمكن ان تصلهم بتقسيمها الى وحدات اصغر ووحدة البيع الاصغر تعني ثمناً اقل - لكن بالطبع تكاليف اكبر لكل وحدة .

ان مجرد زيارة لعديد من المتاجر البائسة في الاحياء الفقيرة والمناطق الريفية في كل انحاء العالم الثالث ستجعلك ترى لبان المضغ يباع بالقطعة وحتى نصف القطعة ؛ وقراقيش ريتنز تعد بالواحدة ؛ ورقائق كيلللوج Kellogg المجمدة تغرف من صناديقها العادية لتباع بالكوب ؛ والسجائر تباع بالواحدة ؛ وعبوة من اثنتين من كعك هوستس توينكي Hostess Twinkies من انتاج آي تي تي I T T تفتح لتباع بالواحدة وفي المكسيك الغنية بالأناناس ، يمكنك ان تصادف متاجر تبيع الأناناس المعلب لشركة دل مونتي بالشريحة .

وكما رأينا ، فان قوة شركة الغذاء المتعددة الجنسية ليست في الغذاء بل في استراتيجيات الدعاية والتسويق . فالدعاية تصل الى ابعد القرى في العالم المتخلف . ومن هنا كان المستر ف . ج . راجادباكشا ، الرئيس السابق في الهند لشركة يونيليفر الأنجلو .

هولندية المتعددة الجنسية (بيردز آي للأغذية المجمدة ، واخوان ليفر ، وآيس كريم وول ، وماكفيشريز) متحمساً (تجاه التحدي الجديد والمثير للتغلغل في الاسواق الريفية) . [٣٢]

هدفه هو بيع منتجات يونيليفر في ٥٦٥٠٠٠ قرية هندية . وقد ظلت يونيليفر تحت « الوكلاء » في البلدان الاكبر على فتح فروع خصوصاً في القرى التي يكون لهم اقارب فيها . ولا تستبعد اي وسيلة للترويج بما في ذلك سيارات السينما ذات الافلام الدعائية وعروض العرائس والمهرجين ، والرسوم الحائطية ومندبو المبيعات الذين يمشون على عصي طويلة . والاعلانات الاذاعية ممكنة في القرى التي يقال انها ميسورة الحال حيث يملك ما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من الناس اجهزة ترانزيستور . اذهب في أي بلد من بلدان العالم الثالث الى اصغر متجر في ابعد قرية وسوف تكون امامك فرصة طيبة لأن تجد اعلانا لنسلة او لكوكا كولا .

ومنذ زمن بعيد ادرك « لي بيكمور » الرئيس السابق لنابيسكو الذي اقتبسنا كلمات له من قبل ، العلاقة بين الدعاية في اجهزة الاعلام وتوصيل قراقيش ريتز الى اصغر المتاجر :

حقاً اننا نخطط لكي ننشر اعلاناتنا يوما ما ، في كل العالم ، ربما انفقنا لنقل ٨ ملايين دولار مقابل اعلان في شبكة اتصال بالاقمار الصناعية وسيصل الى ٣٥٩ مليون شخص . وهكذا فإن ما نفعله الآن هو اتاحة توفر منتجاتنا في متاجر التجزئة في كل انحاء العالم [٣٣] .

بهذا الجهد الاعلاني ، يتم الوصول حتى الى من يملكون اقل النقود . ويجري اقناعهم بأن الغذاء المعبأ يملك قدرات خاصة . والرسالة الخفية هي ان وجباتهم التقليدية من الفول والذرة ،

والشوفان ، والأرز لا قيمة لها بالمقارنة مع ما يأكله الغربيون .

وقد درس خبير التغذية المكسيكي خواكين كرابيوتو تغير العادات الغذائية في القرى المكسيكية . فاخبرنا بأن الكامبسينو يتحولون عن العجة التقليدية بالذرة الى انواع الخبز الابيض مثل بان بيمبو Pan Bimbo (وهو الاسم الذي تطلقه آي تي تي على واندر بريد Wander Bread جنوبي الحدود) . قد تجادل آي تي تي بأن به فيتامينات أكثر « مُطعَّم » لكن الحقيقة هي ان القروش القليلة لعائلة فقيرة يمكن ان تشتري المزيد من المواد المغذية اذا استخدمت في شراء العجة . ذلك لأن (التجهيز الصناعي كما يلاحظ خبير التغذية آلان برج ، يرفع حتماً سعر المنتج الى ما يتجاوز كمية مساوية من الغذاء الأساسي التقليدي). [٣٤] ومن خلال العمل لعدة سنوات في الهند ، وجد برج ان(دعاية التشجيع الغذائية قد اقنعت العديد من العائلات المنخفضة الدخل بأنها لا بد ان تشتري منتجات غذائية معينة مرتفعة الثمن حتى تجعل اطفالها اصحاء معافين). ونتيجة لذلك وجد « برج » العائلات ذات الدخل المنخفض وقد اغريت على انفاق كمية غير متناسبة من دخلها على اغذية الاطفال المعلبة ومثيلاتها من المنتجات على حساب الأغذية التقليدية التي هي في مزيد من الحاجة اليها) .

اذا اصر الناس في الغرب على الغذاء المجهز ذي العلامة التجارية فإن الامر ينتهي بهم بانفاق المزيد من دخل العائلة على الغذاء ولكن احداً لا يجوع رغم ان التغذية تتأثر سلبياً . اما في البلدان المتخلفة حيث يكون على العائلة عادةً ان تنفق ٨٠ في المائة من دخلها على الغذاء فإن تأثير التحول الى غذاء اكثر كلفة لكنه اقل قيمة غذائية يكون خطيراً .

كم من مرة نرى في البلدان النامية انه كلما ازداد فقـر المظهـر الاقتصادي ، ازدادت اهمية الترف المتواضع لمشروب غازي محلي او للدخان . . . ولخيبة امل كثير من المنتفعين المقبلين،فكلما زاد فقر سيء التغذية زاد باحتمال ان ينفقوا كمية غير متناسبة من اي نقود يملكونها على بعض الترف بدلا من انفاقها على ما يحتاجونه . . . لاحظـوا ، وادرسوا وتعلموا (كيف تبيعون في مجتمعات ريفية سريعة التغير) . اننا نحاول ان نفعل ذلك في آي إف إف . ويبدو ان الأمر مجزٍ بالنسبة لنا . ربما سيكون كذلك ايضاً بالنسبة لكم .

هـ . والتـر ، رئيس مجلس ادارة انترناشيونـال فلافـورز آنـد فراجرانسز IFF (الشركة الدولية لمكسبات الطعم (الرائحة ، التسويق في البلدان النامية) ،كولومبيا جورنال أوف وورلد بيزنس ، شتاء ١٩٧٤ .

ان الافتقار الى وسائل اعلام فعالة في المجتمعات النـامية يعـوق عمليات تنشيط الطلب ولـذا كانـت لتطبيقـات الخلاقة المطورة لأساليب تنشيط الطلب مطلوبة للمجتمعات النامية .

تشارلـز س . سلاتـر (مساهمـة الشركات الـزراعية الاجنبية في تسويق المنتجات الزراعية) مايو ١٩٧٢.

ماذا يمكن لجي إف سي GFC ان تسهم به بالنسبة لفرع اجنبي ؟ حسناً ، اولا لدينا اكثر من ١٠ في المائة من كل الباحثين الغذائيين في الصناعة الخاصة في هذا البلد ، ومن ثم فلدينا قدرة نسهـم بهـا في تكنولوجيا الغذاء . وعلى سبيل المثال فإن انتاجنا المسمى دريم ويب Dream Whip وأكل الكلاب المسمى جينزبورجر Gainsburger ، كانا من انجازاتنا التكنولوجية .

رئيس جنرال فودز .

٢٥

فضيحة غذاء الأطفال

حين بدأ معدل المواليد في الانخفاض في البلدان الصناعية خلال الستينات ، اعلنت الأزمة مقالات مجلات الاعمال : (أزمة الأطفال) و (أخبار سيئة من بلاد الأطفال) . [١] وكانت احدى استجابات شركات انتاج غذاء الاطفال هي التنويع في منتجات اخرى . اما الاستجابة الاخرى فكانت التسويق للعدد السريع النمو من الاطفال في البلدان المتخلفة .

وبدأت مبيعات اللبن المجفف للأطفال في البلدان المتخلفة في التزايد اسرع من المبيعات في الوطن وذلك من خلال شركة معامل وايث Wyeth Labs (إس إم إيه S M A) ونسله ، ويونيجليت Unigate (كاو آند جيت Cow & Gate) ، وبريستول مايرز Bristol Myers (من خلال فرعها ميدجونسون ديفيجان Mead Johnson Division) . فنسله ، ولديها ٨١ مصنعاً في ٢٧ بلداً متخلفاً و ٧٢٨ مركز بيع في جميع انحاء العالم ، تروج بشدة منتجاتها لاكتوجين Lactogen ونان Nan . وسيريلاك Caerelc . أما جلاكسو Glaxo و كارنيشان Carnation فتعملان ايضاً في هذه التجارة المتنامية .

وكانت مجلة النيو انترناشيونااليست New Internationalist هي اول من فجر ، عام ١٩٧٣ ، فضيحة ان الشركات التي تروج اغذية الاطفال في البلدان المتخلفة كانت تسهم في سوء تغذية حاد وزيادة ملحوظة في وفيات الاطفال بدلا من المساعدة على تغذيتهم . وكان

المقال يقوم على اساس حوارات مع أستاذين بارزين لصحة الاطفال عملا في مستشفيات وعيادات افريقيا لفترة تزيد على ثلاثين عاماً . وسرعان ما اغرق المجلة سيل من المكالمات والخطابات من اطباء وممرضات ، ومتطوعين ، ومبشرين في العالم الثالث يدعمون ويوسعون الادلة ضد شركات صناعة غذاء الاطفال الغربية .

وفي عام ١٩٧٤ ، اقتفت الجمعية الخيرية لما وراء البحار ، « الحرب على الفاقة » ، آثار موجز النيو انترناشيوناليست بنشرة مدروسة جيداً بعنوان « قتلة الاطفال » . (٢) وترجمت النشرة الى الالمانية تحت عنوان (نسلة تقتل الاطفال) ، فطالبت نسلة بتعويض يبلغ ٥ مليون دولار امام المحاكم السويسرية . وزعمت نسلة ان الاتهامات الواردة بالنشرة ـ وهي ان جهودها غير اخلاقية وغير قومية ، وان اساليب تسويقها تسببت في وفاة الاطفال وانها تخفي مندوبيها باعتبارهم اعضاء في الهيئة الطبية ـ كانت كلها تشهيراً . وفي نفس اللحظة قررت نسلة اسقاط تهم التشهير الثلاثة هذه . والتهمة الوحيدة التي اصرت عليها نسله كانت ان عنوان النشرة « نسله تقتل الاطفال » يعد تشهيراً . ورغم ان القاضي حكم لصالح نسله في هذا الصدد ، فإنه اعلن ، (ان هذا الحكم ليس تبرئة « لنسله ») .

وقد نتج عن الموضوع حتى الآن اكثر من ألف مقال في الصحافة الشعبية ، وكان موضوعاً لعدد من تقارير التلفزيون والأمم المتحدة ، وأثار ما يمكن ان يكون اشد الحملات كثافة وغضباً ضد نشاطات شركات الغذاء المتعددة الجنسية في العالم الثالث على الاطلاق. لماذا ؟

لأن معدل الوفاة في البلدان المتخلفة بين الاطفال الذين يتغذون على الرضاعة الصناعية يبلغ نحو ضعف المعدل بين الاطفال الذين

يرضعون من الثدي . وقد قرر بحث اجري حديثاً عن الوفيات بين الاطفال في عدة دول امريكية ، ويبحث في اسباب ٣٥ ألف وفاة ، ان « نقص التغذية » كسبب رئيسي او مساعد للوفاة كان « أقل حدوثاً بين الاطفال الذين يتغذون بالرضاعة الطبيعية ولم يفطموا عنه بين الاطفال الذين لم يرضعوا من الثدي على الاطلاق ، او رضعوا لفترات محدودة فقط » . [٣] وفي البنجاب الريفية بالهند ، وطبقاً لتقرير لعام ١٩٧٤ في المجلة الطبية ، The Lancet ،(بين من شملتهم الدراسة مات تقريباً كل الاطفال الذين لم يرضعوا لبن الأم خلال شهور حياتهم الأولى). [٤] ومنذ عقدين من الزمان حين كانت الرضاعة الطبيعية منتشرة بين الفقراء كان سوء التغذية الحاد يؤجل عادةً الى ما بعد العام الأول الحاسم جداً في حياة الطفل . أما الآن ، وطبقاً لرأي خبير التغذية بالبنك الدولي آلان برج ، فان الانخفاض السريع في التغذية بلبن الأم خلال العقدين الماضيين قد سبب انخفاض متوسط العمر الذى يبدأ فيه سوء التغذية من ثمانية عشر شهراً الى ثمانية شهور فى عدة بلاد أجريت عليها الدراسات . [٥]

ان تركيبة لبن الاطفال المجفف تحل محل لبن الأم ، لكن لبن الأم ، نظراً الى انه قد تغير وتطور مع تطور الجنس البشري كما تشير الابحاث العلمية فإنه يمكن ان يعول الطفل الحديث الميلاد خيراً من أي شيء آخر . وهو لا يحتوي على (اعلى الكميات)من البروتينات والدهون للطفل بل على الكميات المناسبة منها . فلبن الأم لا يحتوي الا على ١,٣ في المائة من البروتين ؛ بينما يحتوي لبن البقر على ٣,٥ في المائة . [٦] ويلاحظ الدكتور هيو جولي ، وهو طبيب اطفال بارز في لندن يكتب لصحيفة التايمز . [٧] ان مستويات البروتين ، والمعادن والدهون في لبن الأم

تناسب تماماً قدرة كلية الطفل . اما العجول فتحتاج،ويمكنها ان تهضم بروتيناً اكثر لأنها تنمو اسرع بكثير . فالعجل البالغ من العمر ستة اسابيع هو بالفعل بقرة صغيرة .

ولبن الأم ليس متوازناً بطريقة مناسبة في البروتينات والدهون فقط ، بل كذلك يأتي مكملا بالمحصنات ضد العدوى ، البالغة الحساسية في ظروف حياة غير صحيحة . [٨] ويفترض العلماء ان الحصانة ربما تنتج عن الجرعة الاولية من الاجسام المضادة في اللبأ (وهو السائل المائل الى الصفرة الذي يأتي من ثدي(الأم بعد الولادة بأيام قليلة) . ويبدو ان اللبأ يحمي الطفل من العدوى الشائعة محلياً ، خصوصاً عدوى القناة المعوية ، ومن الحساسية للأغذية . ويعلق الدكتور آلان برج ،(وقد يفسر هذا السبب في ان انواع الحساسية اكثر شيوعاً بين الاطفال الذين يتغذون صناعياً) . ويلاحظ الدكتور جولي(ان التهابات القناة الهضمية تكاد تكون غير معروفة في الأطفال الذين يتغذون بلبن الأم ، بينما يمكن ان تكون قاتلة بين أولئك الذين يرضعون لبن البقر ، خصوصاً حيث يكون تعقيم الزجاجات مستحيلا) . [٩] والاسهال الذي يمكن ان يمنع امتصاص أية مواد غذائية على الاطلاق ، نادر بين الاطفال الذين يرضعون لبن الأم . [١٠] وتستطيع الأم تغذية طفلها بصورة مناسبة لستة اشهر على الاقل . وحتى الأمهات السيئات التغذية قادرات على الارضاع بصورة مناسبة ـ رغم ان ذلك يكون على حساب انسجتهن جزئياً . ويتفق الفسيولوجيون على ان الاشهر الاولى من العمر حاسمة في النمو الطبيعي للمخ . اما التأثيرات السلبية لسوء التغذية المتأخر ، رغم انها غير مرغوبة تماماً ، فيمكن علاجها بدرجة اكبر بكثير .

وفي الواقع يمكن للطفل ان يتغذى جيداً على لبن الأم لمدة عامين او

اكثر اذا اضيفت اليه بضع اغذية اخرى ـ ولا يجب بالتأكيد ان تكون من علبة لبن مجفف . وفي بعض الثقافات يظل الاطفال يرضعون مدة اطول . فمنذ ما لا يزيد على اربعين عاماً ، كانت الأمهات في الصين واليابان يرضعن اطفالهن لفترة خمس او ست سنوات ؛ وامهات جزر كارولين لمدة عشر سنوات والاسكيمو لفترة تصل الى خمسة عشر عاماً .

الا ان العديد من الشركات المتعددة الجنسية لم تكن راضية عن الطبيعة ـ او على الأقل ، لم تكن راضية عن ان الطبيعة بدا انها لا تترك مجالا للاستغلال التجاري . لذا فإن الشركات المتعددة الجنسية رغبة منها في خلق سوق لم تكن موجودة، وجدت ان باستطاعتها اللعب على جانب آخر من الطبيعة الانسانية ـ الرغبة الطبيعية للأبوين في تأمين طفل معافى . وفي ظل تعرضهم للصقات ، واعلانات صحف ، ويافطات ملونة لا تحصى ، يصل الآباء في البلدان المتخلفة الى الاعتقاد بأن الطفل السعيد الصحي هو ذاته زجاجة او علبة من اللاكتوجين . فهم يعرفون ان العائلات المتعلمة والراقية تستخدم الرضاعة الصناعية . وهم كذلك يريدون الافضل لأطفالهم . الاّ ان المفارقة المأساوية تكمن في ان الغذاء الصناعي بالنسبة لمعظم الآباء في البلدان المتخلفة ، يعد خطراً على حياة اطفالهم .

اولا لأن معظم العائلات لا تستطيع ببساطة شراء الكمية الضرورية فتغذية طفل له من العمر اربعة شهور في جواتيمالا يتطلب حوالي ٨٠ في المائة من دخل الفرد . وتغذية هذا الطفل في ليما ، بيرو ، بالزجاجات بطريقة مناسبة يتطلب حوالي ٥٠ في المائة . [١١]

ولا تتضمن هذه التكاليف التقديرية الزجاجات والبزازات ، وادوات اعداد الطعام ، والتبريد ، والوقود ، والرعاية الطبية (التي تكون عادةً ضرورية للطفل الصناعي التغذية عشرة اضعاف ضرورتها للطفل الطبيعي الرضاعة) . فكيف يمكن لأسرة ان تكرس اكثر من نصف دخلها للغذاء لأصغر اعضائها غير المنتج اطلاقاً ؟ الاجابة هي انها لا تستطيع .

الحل الواضح هو « تخفيف » اللبن الصناعي بالماء . والتقارير عن ذلك شائعة . فقد وجد مسح اجري عام ١٩٦٩ في باربادوس ان ٨٢ في المائة من العائلات التي تستخدم اللبن الصناعي كغذاء وحيد للاطفال في سن شهرين الى ثلاثة اشهر ، كانت تجعل علبة مدتها اربعة أيام تبقى ما بين خمسة أيام الى ثلاثة أسابيع . [١٢] وقد قرر الدكتور أديوالي أومولولو استاذ التغذية في نيجيريا ، انه عالج طفلا يعاني من سوء تغذية حاد كانت امه قد تحولت من الارضاع الى التغذية بالزجاجة . وعلى مدى شهر لم يكن الطفل يتناول سوى الماء من الزجاجة اذ لم يكن يوجد من النقود سوى ما يكفي للزجاجة ؛ واستغرق التوفير لشراء علبة لبن شهراً !

وبالتغذي على اللبن المخفف ، يفقد الطفل وزنه ويتدهور باستمرار الى حالة سوء التغذية المعروفة باسم الضوى Marasmus . ويصبح الطفل اكثر عرضة للعدوى ، وهي مشكلة تعقدها الرضاعة الصناعية كما سنرى .

ثانياً ، تتطلب التغذية الصناعية ماء نقياً وظروف اعداد صحية لا توجد غالباً حتى بالنسبة للطبقات المتوسطة في البلدان المتخلفة . (اغسلي يديك جيداً بالصابون كل مرة تعدين وجبة للطفل) ، هكذا يرد

في كتاب الأم الذي توزعه نسله في مالاوي .[١٣] لكن ٦٦ في المائة من البيوت حتى في العاصمة لا تملك تجهيزات غسيل . (وضعي الزجاجة والغطاء في طاسة بها ما يكفي من الماء لتغطيتها . اغلي الماء واتركيه يغلي ١٠ دقائق) ، هذه هي نصيحة شركة كاو آند جيت في كتيب رعاية الطفل لغرب افريقيا . وتصاحب النص صورة لطاسة الومنيوم لامعة على سخان كهربي . لكنك ستمضي بعيداً قبل ان تجد سخاناً كهربياً في غرب افريقيا . اذ ان على معظم امهات غرب افريقيا ان يرضين بمطبخ « ثلاث طوبات » ، أي ثلاث طوبات تسند قدراً فوق نار الخشب . ولا يوجد سوى قدر واحد . قدر واحد لتعقيم زجاجة الطفل وطهي طعام العائلة . وبالنسبة للأم ، فإن وضع الزجاجة في ماء مغلي لا يبدو شديد الأهمية على أية حال وهكذا فمن المرجح نسيان التعقيم .

ان الزجاجة والبزازة ، واللبن الصناعي توجد دائماً في سياق من الأمية ، ومصدر الماء الملوث ، ونقص معدات الغسيل ، والتبريد ، او الثلج ، والصحة المنزلية . وهكذا فإن تركيبة سوء التغذية مع التعرض للبكتيريا يصنع حلقة شريرة . اذ يصاب الطفل باسهال مزمن ، ومن ثم يصبح عاجزاً عن امتصاص اللبن المخفف ذاته . وتسوء حالة الطفل الغذائية فيصبح اكثر قابلية للعدوى التنفسية والتهاب الجهاز الهضمي . وهذه حالة ملايين الاطفال الذين كان يمكن ان ينالوا تغذية مناسبة عن طريق لبن امهاتهم .

يروق للشركات ان تجادل بأنها تلبي احتياجاً ولا تخلقه . اذ يتساءل إيان بارتر من شركة كاو آند جيت : (فكروا فقط ماذا يمكن ان يكون عليه الوضع لو قلنا : حسناً ، اننا نعتقد ان هؤلاء الناس « الناقدون » على حق . ماذا ستكون النتيجة ؟ ستكون وفاة آلاف

الاطفال لأن هناك عشرات الآلاف من الامهات في تلك البلدان يجب ان يكون لديهن بديل عن لبنهن حتى يطعمن اطفالهن) . (١٤)

لننظر الى الحقائق . يعترف خبراء التغذية بأن هناك بعض النساء اللائي لا يستطعن الارضاع لاسباب فسيولوجية . لكن حتى الشركات تعترف بأن اولئك الامهات اقل من ٥ في المائة على الأكثر(١٥). وقد أجرى الدكتور ديفيد مورلي مسحاً على الامهات في قرية نيجيرية فوجد ان الأمهات اللائي لديهن مشكلات ارضاع خطيرة اقل من ١ في المائة . وعلاوة على ذلك فإن عديداً من المجتمعات ابتكرت ترتيبات « المرضعة » لتلبي احتياجات الطفل الحديث الميلاد الذي لا تستطيع امه ارضاعه .

وفي الحقيقة فإن الثقة ـ انعدام القلق ـ يبدو انها مفتاح الارضاع بلا صعوبة. والآن يعتقد اطباء عديدون ان اكثر ما تفعله الدعاية التقليدية للشركات هو تحطيم ثقة الأم . اذ بمجرد ذكر (الامهات اللائي ليس لديهن لبن) واللبن « القليل الجودة » . تضع الشركات شكوكاً واضحة في ذهن الأم حول قدرتها على الارضاع .

كذلك تشدد الشركات على ان منتجاتها لازمة للمرأة التي تعمل . وفي الحقيقة فإن نسبة نساء العالم الثالث اللائي يعملن بعيداً عن العائلة ضئيلة جداً . (والبلدان التي تعمل فيها النساء بصورة اكبر بكثير مثل الاتحاد السوفيتي وكوبا ، تقدم اجازات وضع طويلة مدفوعة الاجر وحضانات في مكان العمل ، تسمح للامهات العاملات بالارضاع عدة مرات يومياً .)

لكن حتى لو كانت هناك حاجة الى الرضاعة الصناعية فهل ينتج عن ذلك ان بلداً ما يحتاج الى نصف دستة من الشركات المتعددة

الجنسية التي تستهدف الربح ؟ هل هذا هو البديل الوحيد الذي يمكنك كوزير للصحة مثلا ، ان تفكر فيه لبلدك ؟ وهل تكنولوجيا عمل غذاء معادل للأطفال بهذه الصعوبة حقاً ؟ لقد اوصت مجموعة البروتين الاستشارية بالامم المتحدة بان تبتكر البلدان المتخلفة منتجاً أفضل من المنتجات الغالية ، السريعة التلوث لأكبر شركات العالم"[١٧]. وصمم عديد من خبراء التغذية للأمهات اللاتي لا يمكنهن الارضاع ، انظمة غذائية صناعية مغذية تلائم البيوت المنخفضة الدخل وتستلزم حداً ادنى صحياً ولا تقتضي تبريداً ، وتحتاج الى تجهيزات اعداد محدودة ـ والعديد منها لا يكلف سوى ربع الاغذية الصناعية الحالية المرتفعة الثمن .[١٨]

واخيراً تحاول الشركات الدفاع عن نفسها بادعاء انها توجه منتجاتها حقاً الى الاغنياء فقط . اذ يقول ديفيد أ . كوكس رئيس معامل روس Ross Laboratories ، « ان نشاطات ترويج هذه الشركة لا تصل الى الفقراء الا بشكل عارض » .[١٩]

ومرة اخرى لا يتفق هذا الزعم مع الحقائق . فقد ابتكرت الشركات فعلا استراتيجيات ترويج معقدة وماكرة دوماً خصيصاً لكي تزيد المبيعات في السلم الادنى للدخول . فمنذ البداية تقابل الملصقات الحائطية الملونة ، التي تصور طفلا صحيحاً يمسك زجاجة ارضاع النساء ، الفقراء والاغنياء ، اللاتي يدخلن الى المستشفيات والعيادات . كما تستخدم الشركات ممرضات الاطفال وهن عادة نساء مدربات تماماً على التمريض . وفي نيجيريا ، تعتقد ٩٦ في المائة من النساء اللائي تستخدمن الارضاع الصناعي ان نصحهن بذلك جاء من افراد هيئة طبية نزيهين ، وأساساً من الممرضات وفي الحقيقة كانت هؤلاء الممرضات مندوبات للشركة . اذ تستخدم نسله من

٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ من(مرشدات الأمومة) اولئك في البلدان المتخلفة. وفي زيهن الابيض الزاهي ، يزرن الأمهات الجديدات بصرف النظر عن مستوى دخلهن . وفي عديد من البلدان يسمح لهؤلاء الممرضات بدخول عنابر الوضع . وعادةً ما ينلن عمولة بالاضافة الى المرتب . وبالاضافة الى ذلك يؤدي المرتبات الكبيرة التي تقدمها الشركات للممرضات اللاتي تدربن على حساب الاموال العامة الى ابعادهن عن التفرغ للعمل الصحي الأساسي .

علاوة على ذلك تقدم الشركات عينات مجانية من خلال المستشفيات عادة . وتبين الدراسات ان عدداً من الامهات المتعلمات يساوي عدد الاميات يتلقين العينات مما يشير الى عدم وجود محاولة لانتقاء الامهات القادرات على شراء المنتج . [٢٠] وتمد الشركات المستشفيات غالباً برصيد من اللبن الصناعي المجاني ، آملة ان تشعر الامهات بأن عليهن مواصلة استخدام المنتجات . وقد باعت معامل أبوت Abbott مؤخراً ما قيمته ٣٠٠ الف دولار من السيميلاك الى مستشفيات مدينة نيويورك مقابل ١٠٠ الف دولار فقط . وقال متحدث باسم المدينة (وهذا استثمار بالنسبة للشركة . فهي تأمل في الحصول على الربح المستقبلي). [٢١]

الوسيلة الاخرى الموجهة الى الفقراء بوضوح هي (بنوك اللبن) ، في المستشفيات والعيادات عادةً . [٢٢]اذ تبيع الألبان الصناعية التجارية بثمن مخفض للأمهات القادرات على اثبات انهن فقيرات فعلا . بهذه الطريقة يمكنها زيادة المبيعات بين الفقراء فعلا دون تخفيض الثمن في السوق التجارية العادية . وبنوك اللبن في المستشفيات تخدم في اقناع النساء بأنهن في حاجة الى شيء لا يحتجنه في الحقيقة . لكن حتى بالسعر المخفض (من ٣٠ الى ٤٠ في المائة

عادةً) ، تكون الألبان الصناعية اغلى من أن يشتري منها الآباء ما يكفي . ففي جواتيمالا سيتي تم استجواب خمسين اماً تشترين من بنك اللبن . ورغم التخفيض ، لم يستطعن شراء ما يكفي.وهكذا فانهن(اعددن الزجاجات بلبن اقل وماء اكثر ، وبهذه الطريقة بقي اللبن مدة اطول)، وغالباً ما يجري احلال الشاي او الشيكولاته محل اللبن .

والراديو كذلك وسيلة دعاية تصل الى الفقراء . فاليوم العادي في سيراليون يشهد خمسة عشر اعلاناً اذاعياً مدته ٣٠ ثانية لنسله : (يعني لاكتوجين غذاء افضل لانه فيه بروتين وحيد زيادة وكل الحاجات المهمة التي تخلي العيل قوي وسليم . . . لاكتوجين والحب) ولا شك ان استخدام لهجة الفقراء الشائعة يجعل من الصعب على نسله ان تقنعنا بانها توجه دعايتها فقط الى القادرين عليها . [٢٣]

وتحت ضغط السمعة غير المستحبة تقول الشركات انها قد عدلت من دعايتها . [٢٤] فالآن يروج المنتج التجاري باعتباره (افضل شيء بعد لبن الأم)، للحالات التي (تجدين انك تحتاجين فيها الى بديل او مكمل للبن الثدي). وتوصي نسله الآن(بتغذيةصناعية مؤ قتة ـ اذا كنت لا تستطيعين ارضاع الطفل تماماً بنفسك) .

وهذا الاسلوب ماكر . فكما تقول دراسة مولها اتحاد المستهلكين فإنه(بالتوصية صراحة بالرضاعة بالثدي يمكن للشركة تحسين صورتها . وفي نفس الوقت يمكن للشركة نسف الارضاع بالثدي بالتلميح بصورة متكررة الى ان الام قد لا يكون لديها ما يكفي من اللبن ، وقد تحتاج الى زجاجات لبن صناعي(تكميلية).. [٢٥] وتعلق الرابطة الدولية « لالتشي »Laleche « اللبن » وهي منظمة مكرسة لمساعدة النساء على الارضاع الطبيعي فتقول ان اللبن الصناعي

المكمل واحد من اكبر العقبات امام تقديم تغذية جيدة باللبن . والارضاع الطبيعي المتكرر من اكبر الفوائد . (٢٦)

كذلك يمكن للشركات تثبيط الأمهات المحتمل ان يقمن بالارضاع الطبيعي باقناعهن بأن لبنهن غير كاف للارضاع ، او ان ظروف حياتهن غير صحية على الاطلاق .

ويوجد كتيب تنتجه نسله وتوزعه مجاناً على الأمهات في العالم الثالث يقول لهن(يجب ان تغسلن اثداءكن يومياً بمسح الحلمات بقطعة مبللة بمزيج من النشادر والجليسرين)(ربما كان متوفراً في الصيدلية المحلية ؟) بعد ذلك يقدم الكتيب نصائح عن التغذية . فالأمهات المرضعات ، كما تقول نسله ، يجب ان تأكلن ٣٥٠٠ سعر حراري يومياً ـ لا بد ان تأتي نسبة كبيرة منها من الاغذية الغنية بالبروتين مثل اللبن ، واللحم ، والسمك ، والدواجن ، والبيض . سيعتبر اغلب قراء هذه النشرة ان قطعة اللحم بين الحين والحين ترف وسوف تقتنع النساء بأنهن غير قادرات على الارضاع الطبيعي.فما البديل ؟ تأكد ان النشرة ستخبرك !

مثل هذا التعديل الماكر للأساليب يفيد في التأكيد على ان الحل لهذا الموقف الخطير لا يكون بمجرد « لائحة سلوك » اخرى للشركات. فمن هذه اللوائح التي وضعت فعلا قاعدة تقضي بان تضع ممرضات الشركة شارة الشركة على زيهن . ولا بد ان الشركات تعتقد فعلا ان نقادها من السذج ! فكل اللوائح تتغاضى عن استخدام التسهيلات الطبية لبيع منتجاتها . (٢٧)

كانت نسله ترجو ان تحقق مكسباً في ميدان العلاقات العامة من زعمها بأنها لن تلبس مندوبي مبيعاتها زياً أبيض . اذ من الواضح ان

الزي الأبيض كان يعطي الانطباع بأن وراءه سلطة طبية ولكن ما اغفلت نسله ذكره هو ان مندوبي مبيعاتها يرتدون الآن زياً ازرق واصفر . حقاً . ألا يزال الزي ، أي زي ، معبراً عن سلطة ؟

ان الاقلال من الرضاعة الطبيعية لا يعد فقط مأساة شخصية للأطفال الذين يقاسون من سوء التغذية والامراض بل يمكن كذلك حسابه كخسارة للموارد الطبيعية للبلاد . ففي كينيا كما يلاحظ آلان برج ،فإن ، (الخسارة التي تقدر سنوياً بـ ٥, ١١ مليون دولار في لبن الثدي تعادل ثلثي ميزانية الصحة القومية ، او خمس متوسط المعونة الاقتصادية السنوية). (٢٨) وفي الفلبين جرى تبديد ١٧ مليون دولار على اللبن المستورد عام ١٩٦٨ ، كان عدد الأمهات اللاتي يرضعن طبيعياً قد انخفض بنسبة ٣١ في المائة وتضاعفت خسارة البلاد من الدولارات . ومع الانخفاض الحاد في الارضاع بالثدي خلال الستينات ، قفزت واردات كولومبيا من اللبن ؛ وفي عام ١٩٦٨ كانت اكبر سبع مرات من متوسطها خلال ١٩٦٤ - ١٩٦٧ . ويستنتج برج ان(الخسائر بالنسبة للبلدان النامية يحتمل ان تكون بالمليارات) .

والآن يجري هجوم على مأساة اطفال الزجاجات في بعض البلدان المتخلفة . وها هي امثلة قليلة . في بابوا ، بغينيا الجديدة ، يجند مدير الصحة العامة مساندة كل العاملين الصحيين لحث اصحاب المتاجر على عدم عرض اعلانات لبن الشركات الصناعي . (٢٩) اما جامعة دار السلام بتنزانيا فقد اصدرت دليلا جديداً لرعاية الاطفال للعاملين المساعدين في مجال الصحة يحذر من اخطار التغذية باللبن الصناعي . وفي سجبونيا ، بسيراليون تقوم وحدة معالجة غذائية باطعام الاطفال سيئي التغذية بالأغذية المتوفرة محلياً ، وتعلم الأمهات

كيفية اعداد وجبات متوازنة ورخيصة لعائلاتهن .[٣٠] كذلك منع مجلس مدينة نيروبي بكينيا ، ممرضات اللبن وقد ذهبت بعض الحكومات الافريقية الى حد اصدار التعليمات للعاملين بالصحة الريفية باعدام اعلانات اللبن الصناعي اينما وجدوها .

وعلى نقيض الشركات الخاصة متعددة الجنسية تعلن شركة تملكها الدولة في زامبيا على علبة اللبن التي تنتجها : (ارضعي طفلك طبيعياً) . ويمضي الاعلان ليحث المشتريات المحتملات على عدم شراء المنتج اذا لم تكن المشترية قادرة على شراء ما يكفي لشهور عديدة .

وفي البلدان الصناعية لم يتوقف العمل العام لوضع حد للمأساة المستمرة عند حدود محاكمة نسله صيف عام ١٩٧٦ . ففي وقت لاحق من ذلك الصيف اجتمعت في برن الجماعات العاملة في مجال سوء تغذية الاطفال باللبن الصناعي في ثماني دول لتخطط جهودها وتنسقها . وفي ذلك الخريف في نيويورك قامت اخوات الدم الزكي Sisters Of the Precious Blood ، العاملات مع المركز المشترك بين العقائد للمسئولية العامة Inter Faith Centre For Corporate Responsobility I C C R . ، برفع قضية على بريستول مايرز ، واتهمت الاخوات بريستول مايرز بالغش في بيانها لحملة الاسهم . اذ تزعم بريستول مايرز في بيانها انها كانت « مستجيبة تماماً » للمخاوف التي عبر عنها القرار السابق لحمله الاسهم . وعلاوة على ذلك تزعم الشركة انها لا تروج منتجاتها لأناس لا يمكنهم استخدامها بطريقة مأمونة ؛ وانها لا تبيع مباشرة للمستهلكين على الاطلاق بل من خلال افراد طبيين محترفين . وقد جمعت الاخوات بالعمل مع I C C R ، اكثر من الف صفحة من الشهادات وغيرها من

الأدلة من كل انحاء العالم تتناقض مباشرة مع هذه الادعاءات . واظهر هذا التوثيق ان بريستول مايرز تستخدم فعلا اساليب عديدة لتصل الى الفقراء ، بما في ذلك بيع منتجاتها في متاجر الفقراء وتوزيع عينات مجانية من خلال العيادات الصحية واستخدام مندوبات المبيعات المرتديات زي الممرضات .

ورغم ان القضية لم تنجح ـ فقد رفضت محكمة الولايات المتحدة دعوى الاخوات في ١٩٧٧ ـ فإن الدعاية للقضية بالاضافة الى محاكمة نسله قبلها جعل القلق بشأن سوء تغذية الاطفال باللبن الصناعي يتحول الى حملة عالمية . وتشكل تحالف العمل في لبن الاطفال The Infant Formula Action Coalition INFACT لينسق الحملة . وكان اول خطواته بدء مقاطعة لنسلة حتى توافق الشركة على وقف كل ترويج للبن الصناعي في العالم الثالث . وعلى الفور ساندت جماعات عديدة مثل (القساوسة والمؤمنون الملتزمون Clergy & Laity Concerned) ونساء الكنيسة المتحدات Church Woman United حملة تحالف العمل ومقاطعة نسله . وعلاوة على ذلك عقدت لجنة فرعية بمجلس الشيوخ جلسات حول المشكلة في مايو ١٩٧٨ . وهكذا تنتشر أنباء مأساة اطفال الزجاجات بسرعة . وتقوم جماعات الكنيسة والاحياء في طول البلاد بتثقيف جمهورها باستخدام فيلم « اطفال الزجاجات » (يمكن الحصول عليه من INFACT) . هكذا تصبح ازمة سوء تغذية الاطفال باللبن الصناعي لعدد متزايد من الناس مثالا على الطريقة التي يمكن بها للاطماع الاقتصادية للشركات لا ان تفشل في خدمة مصالح الناس فحسب بل ان تسهم مباشرة في زيادة آلامهم .

ونأمل ان نكون قد اتحنا لك الآن فهم ما كان يعنيه القاضي في المحاكمة السويسرية حين اضاف بعد ان حكم لصالح نسله : « هذا

الحكم ليس تبرئة (لنسله) » .

وفي حديث اذاعي لراديو المانيا الغربية عام ١٩٧٥ قصت الدكتورة اليزابث هيلمان ، طبيبة الاطفال في طاقم مستشفى كينياتا القومي بنيروبي ، هذه القصة :

منذ فترة قصيرة . . . جاء مندوبو نسله لزيارتنا في مستشفى نيروبي ليسألوا عن رأينا في نشر « نسله تقتل الاطفال » . وكانوا يريدون منا فعلا ان نقول ان نسله لم تقتل الاطفال .

ناقشنا ذلك معهم باسهاب ، ولم نستطع بالطبع ان نقول ان نسله تقتل او لا تقتل الاطفال ، من الناحية الاحصائية . لكن ولكي اوضح كلامي ، ذكرت ان لدينا طفل في عنبر الطوارىء . . . كان مشرفاً على الموت ، لأن الأم كانت ترضعه بالزجاجة بمنتج نسله (لاكتوجين ، تحضيره لبن) ، وبدافع الفضول سألتهم هل يودون رؤية الطفل . اخذت المندوبين الى عنبر الطوارىء وبينما كنا ندخل من الباب انهار الطفل ومات . واضطررت لترك هذين السيدين غير - الطبيين للحظة . . لأعاون في عملية الانعاش . لكنها فشلت وبعد اعلان ان الطفل قد مات ، راقبنا جميعاً الأم وهي تستدير بعيداً عن الطفل الميت وتضع علبة لبن نسله في حقيبتها قبل ان تغادر العنبر . . . بمعنى من المعاني . . . كان ذلك مثلا حياً على ما يمكن ان تصنعه الرضاعة الصناعية لأن هذه الأم كانت قادرة تماماً على الارضاع الطبيعي . وخرج السيدان من الغرفة بالغي الشحوب ، مرتجفين وساكنين ، ولم يكن ثمة حاجة لقول المزيد . »[٣١]

ان انتشار نسله على مدى جغرافي واسع ، وتنوع منتجاتها · وارتباطها بالانفجار السكاني في البلدان المتخلفة حيث تصنع غذاء اطفال رخيصاً ، واخيراً ، حقيقة انها تحفظ نقودها بالفرنكات السويسرية القوية تجعل اسهم شركة نسله تأميناً جيداً ضد الكساد او التضخم او الثورة .

بارونز Barrons ، ٢٠ مايو ١٩٦٨

هوامش الباب الثامن

الفصل الثالث والعشرون

1. George L. Baker, 'Good Climate for Agribusiness,' *The Nation,* 5 November, 1973, p. 460; NACLA, *Bitter Fruits,* September 1976, *Latin America and Empire Report,* 12ff.
2. Baker, 'Good Climate for Agribusiness,' p. 460.
3. 'Poverty in American Democracy: A study of Social Power,' US Catholic Conference, November 1974, cited in CNI *Weekly Report,* Community Nutrition Institute, Washington, D.C., 2 September 1976, p. 8.
4. Baker, '*Good Climate for Agribusiness.*'
5. Ernest Feder, 'The Penetration of the Agricultures of the Underdeveloped Countries by the Industrial Nations and Their Multinational Corporations,' Institute of Social Studies, The Hague, 1975, p. 8.
6. For commodity breakdowns see Ray Goldberg, *Agribusiness Management for Developing Countries – Latin America* (Cambridge, Mass.: Ballinger, 1974), 69ff. Calculations based on Goldberg, *Agribusiness Management,* Chapter 2; and US Department of Agriculture, *Foreign Agricultural Trade Statistical Report Fiscal Year 1975* (Washington, D.C.: Governmental Printing Office, 1975, 1976).
7. Cited by Goldberg, *Agribusiness Management,* p. 70.
8. Ibid., p. 70.
9. Ibid., 150ff. gives some figures. See also Food and Agricultural Organization, *Production Yearbooks.*
10. Ernest Feder, *Strawberry Imperialism: An Enquiry into the Mechanisms of Dependency in Mexican Agriculture,* Institute of Social Studies, The Hague: 1978.
11. Goldberg, *Agribusiness Management,* p. 147.
12. Ibid., p. 150.
13. Ibid., p. 87.

14. Ernest Feder, *Strawberry Imperialism*; unless otherwise noted, the facts on the strawberry industry in Mexico are drawn from Dr Feder's comprehensive documentation.
15. Unless otherwise noted, the sources for the analysis of Bud Senegal are: Kees Pels, 'Stijgende invoer van Afrikaanse groenten,' 1975; Jan Bunnik, 'Bud maakt Senegal groen,' *Vakblad voor groothandel in aardappelen, groeten en fruit*, February 6 and 13, 1975, pp. 11-15 and pp. 13-16; transcript of KRO (Netherlands) televised documentary 3 March 1975; 'Une remarquable reussite,' *Senegal 1960-1973: 14 ans de dévéloppement;* 'De situatie in Senegal,' *Landbouw Wereldnieuws*, 15 October 1974, 'Liefermoeglichkeiten Senegals,' *Mitteilungen der Bundesstelle feur Aussenhandelsinformation*, July 1974, 1ff.; and personal communication from Maureen M. Mackintosh, The Institute of Development Studies, completing a study of Bud Senegal, dated 5 October 1976.
16. International Finance Corporation, IFC T162, Appraised Report for Bud Senegal, 24 February 1976.
17. Lars Bondestam, 'Notes on Foreign Investments in Ethiopia,' in *Multinational Firms in Africa*, Carl Widstrand and Samir Amin, eds. Scandinavian Institute for African Studies, Uppsala: 1975), 139ff. The interview referred to is in SIDA-*rapport*, no. 8, Stockholm, 1972.
18. Bondestam, 'Notes on Foreign Investments.'
19. Alan Berg, *The Nutrition Factor: Its Role in National Development*, The Brookings Institution Washington, D.C.: 1973, p. 65.
20. *Wall Street Journal*, 27 July, 1972 and 7 January, 1970.
21. José da Veiga, 'Quand les multinationales font du Ranching,' *Le Monde Diplomatique*, September 1975, p. 13.
22. *New York Times*, 4 July 1972.
23. We are greatly indebted to the excellent study of Ralston Purina in Columbia researched by Rick Edwards and largely forming Chapter 6 in Robert J. Ledogar, *Hungry for Profits: U.S. Food and Drug Multinationals in Latin America* (New York: IDOC, 1976). Unless otherwise noted, data on Ralston Purina in Columbia comes from this study.

24. Giovanni Acciarri, et al. 'Production Agropecuaria y Desnutricion en Colombia,' Universidad del Valle, Division de Ingenieria, Cali: 1973.
25. Ibid.
26. Calculations are based on figures in the US, Department of Agriculture, *U.S. Foreign Agricultural Trade Statistical Report, Fiscal Year, 1975.*
27. Interview with Gabriel Misas, DANE (National Department of Statistics) Bogotá, Columbia, 30 April 1973, confirmed as 'more or less correct' by the Embassy of Columbia in Washington, D.C., 14 January 1974.
28. A helpful source of data, largely compiled from US government statistics, can be found in Appendix J in Ray A. Goldberg, *Agribusiness Management*, pp. 359-374.
29. Overseas Private Investment Corporation, Annual Report, 1973.
30. Calculation taken from Henry Frundt, *American Agribusiness and U.S. Foreign Agricultural Policy PhD dissertation,* Rutgers University, May 1975.
31. Jane's *Major Companies of Europe* 1977
32. Susan George in *Economic and Political Weekly* (Bombay),
33. Ibid., Vol. XIII No. 37, pp. 159ff.
34. Ibid.
35. Nestlé Bulletin No. 20, International Union of Food and Allied Workers, Geneva.
36. UK Prices Commission Report No. 24 Coffee' 1977. HMSO.
37. Nestlé Bulletin no. 20 op. cit.
38. Ibid.
39. Unless otherwise noted, the data in this section is from Susanne Jonas and David Tobias, *Guatemala,* NACLA, P.O. Box 226, Berkeley, Calif. pp. 127-131.
40. 'Bitter Fruits,' *Latin American and Empire Report,* NACLA, 10, September 1976: 30.
41. UNCTAD, *The Marketing and Distribution System for Bananas*, 24 December 1974, p. 24.
42. *Business Week,* 18 January 1969, p. 54.
43. Consultation with agroindustrial leaders in preparation for the

UN World Food Conference, September 10-11, 1974, Toronto, Canada.

44. *The Times,* 4 May 1973.
45. *Source for People* No. 34, 1976.
46. Hightower, *Eat Your Heart Out,* p. 165.
47. US Department of Agriculture, *Packers and Stockyards Administration,* prepared by Marvin L. McLain, 14 May 1974, p. 28.
48. Cited by Susan De Marco and Susan Sechler, *The Fields Have Turned Brown – Four Essays on World Hunger,* The Agribusiness Accountability Project, Washington, D.C., 1975, 73ff.
49. Harrison Welford, *Sowing the Wind* (New York: Grossman, 1972), 101ff.
50. Hightower, *Eat Your Heart Out,* p. 168. See also US Department of Agriculture, 'The Broiler Industry,' *Packers and Stockyards Administration* August 1967.
51. ABC-Television News, 'Food: Green Grow the Profits,' documentary, 21 December 1973, transcript, 46ff.
52. Vincent G. Cullen, 'Sour Pineapples,' *America* (6 November 1976): 300ff.
53. Liberation News Service, 22 June 1974.
54. Ismail A. Jami, 'Land Reform and Modernization of Farming Structure in Iran,' *Institute of Agricultural Economy* (no. 2, December 1973: 118-121. See also Julian Bharier, *Economic Development of Iran,* 1900 – 1970, Oxford University Press, London: 1971, especially p. 138.
55. *Agriculture and Agribusiness in Iran: Investment Opportunities* Paul R. Walter & Associates, Inc, New York: March 1975, p. 39. Also, much information was obtained through correspondence with two Iranian economists who, for reasons of their personal safety, have asked to remain anonymous. Also helpful was an interview with John Tobey, a senior investment officer to the Chase Manhattan Bank, 16 July 1975.
56. Frances Fitzgerald, 'Giving the Shah Everything He Wants,' *Harper's* November 1974, p. 55.
57. *International Agribusiness,* published by Hawaiian Agronomics (a subsidiary of C. Brewer and Company), Winter 1975, p. 3.

58. 'How Iran Spends Its New Found Riches,' *Business Week*, 22 June 1974.
59. Presentation by CPC International at the World Food System Symposium, University of California, Berkeley, September 17-19, 1975. All quotes in this section are from this case presentation by CPC International.

الفصل الرابع والعشرون

1. See Frances Moore Lappé, *Diet for a Small Planet*, Ballantine Books, New York, revised edition, 1975.
2. *Business Week*, 1 December 1973, p. 89.
3. Joseph M. Winski, 'Back-to-Basics Trend,' *Wall Street Journal*, 29 May 1975, pp. 1, 25. See also Peter T. Kilborn, 'Food Industry Finds Shoppers' Tastes Are Changing,' *New York Times*, 28 April 1975, pp. 45, 49.
4. International Union of Food and Allied Workers Association Conference of Workers in the Dairy Industry, Geneva 1974.
5. Report of a survey in UK, Hairy and Schaller, Institut National de la Recherche Agronomique, Paris, December 1975.
6. Ibid.
7. Ibid.
8. 'Our Daily Bread,' Agricultural Group BSSRS 1978.
9. Media Expenditure Analysis Ltd. (Meal) 1977.
10. 'Our Daily Bread,' op. cit.
11. Peter Drucker, *The Age of Discontinuity*, Harper and Row, New York, 1969, p. 107.
12. *Food Processing and Packing Machinery and Equipment:* Mexico Office of International Trade Promotion, April 1971.
13. Andre van Dam, 'El Futuro de la Industria Alimenticia en America Latina,' speech delivered in Porto Alegre, 14 May, 1975.
14. *Financial Times*, 9 March 1973 quoted in CIS Anti-Report 11 'Unilever's World.'
15. Thomas Horst, *At Home Abroad*: Ballinger, Cambridge, Mass. 1974.

16. W. R. Grace and Co., *Annual Report,* 1969.
17. Quotations are from David F. Hawkins and Derek A. Newton, *Case Study on General Foods Corporation* Harvard Business School course materials, 1964.
18. Horst, *At Home Abroad,* p. 127.
19. Federal Trade Commission, 'Structure of Food Manufacturing,' Technical Study, no. 8 Washington, D.C.: Government Printing Office, June 1966, p. 80.
20. Chris Wardle, *Changing Food Habits in the UK.* Resources Research Publication 1977.
21. *Guardian,* 31 December 1975.
22. Cited Hightower, *Eat Your Heart Out,* p. 52.
23. Federal Trade Commission, 'Structure of Food Manufacturing,' p. 81, n. 33.
24. Media Expenditure Analysis Ltd (MEAL) Monthly Digests, 1973, quoted in *Changing Food Habits in the UK.*
25. Robert J. Ledogar, *Hungry for Profits: U.S. Food and Drug Multinationals in Latin America*: IDOC, New York. 1976,111ff.
26. We gratefully acknowledge the research on General Foods as coming from Henry Frundt, *American Agribusiness and U.S. Foreign Policy,* PhD dissertation, Rutgers University, 1975, especially pp. 194-198.
27. 'Insult or Injury?' Charles Medawar, Social Audit 1979.
28. We gratefully acknowledge much of the research for this section as that of Bernardo Kucinski, carried out for Robert Ledogar, *Hungry for Profits,* pp. 111-127. While the analysis may differ, the facts, unless otherwise noted, are from this source.
29. Cited by Richard Barnet and Ronald Mueller, *Global Reach* Simon and Schuster, New York, 1974, 183ff.
30. Letter to Robert Ledogar from Rev Crisoforo Florencio, parish priest of Olinala, Guerrero, Mexico, June 1974, cited by Robert Ledogar, *Hungry for Profits,* p. 113.
31. *Economic and Political Weekly* 4, 24 May 1969, 890ff.
32. Ibid.
33. Quoted in *Forbes,* 15 November, 1968.
34. Alan Berg, 'Industry's Struggle with World Malnutrition,' *Harvard Business Review* 50 January-February 1972, 135.

1. Roy J. Harris, Jr, 'The Baby Bust,' *Wall Street Journal,* 4 January, 1972; 'The Bad News in Babyland,' Dun's Review 100, December 1972: 104.
2. Mike Muller, *The Baby Killer,* pamphlet, War on Want, London, 1975; 467 Caledonian Rd. Contains extensive references and bibliography.
3. Ruth Rice Puffer and Carlos V. Serrano, *Patterns of Mortality in Childhood,* Scientific Publication, no. 262: Pan American Health Organization, 1973, Washington, D.C., p. 161.
4. William A. M. Cutting, *The Lancet* 7870, 29 June, 1974: 1340, citing J. B. Wyon and J. E. Gordon, *The Khanna Study* Harvard University Press, Cambridge, Mass. 1971, p. 187.
5. Alan Berg, *The Nutrition Factor,* Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1973, p. 95, citing D. S. McLaren, in *The Lancet* 7461, 27 August, 1966: 485.
6. Derrick B. Jelliffe and E. F. Patrice Jelliffe, 'An Overview,' in *The Uniqueness of Human Milk,* symposium reprinted from *The American Journal of Clinical Nutrition* 24 August, 1971.
7. *Times* London, 29, June, 1974.
8. Paul Gyorgy, 'Biochemical Aspects of Human Milk,' *The American Journal of Clinical Nutrition* 24 August, 1971: 970.
9. Hugh Jolly, 'Why Breast Feeding Is Food for Mother and Baby,' *Times,* London, 26 March, 1975.
10. Michael C. Latham, 'Introduction,' in *The Promotion of Bottle Feeding by Multinational Corporations: How Advertising and the Health Professions Have Contributed,* Ted Greiner, ed. Ithaca, N.Y.: Cornell University Monograph Series, no. 2, 1975, iiff.
11. Data from affidavit submitted for *Sisters of the Precious Blood, Inc.* vs. *Bristol Myers Co,* US District Court, Southern District of New York, 1976. See also V. G. James, 'Household Expenditure on Food and Drink by Income Groups,' paper delivered at Seminar on National Food and Nutrition Policy of Jamaica, Kingston, May 27-31, 1974 and Latham, 'Introduction,' p. ii.
12. The National Food and Nutrition Survey of Barbados,

Scientific Publication, no. 237: Pan American Health Organization, Washington, D.C., 1972, cited Robert J. Ledogar, *Hungry for Profits: US Food and Drug Multinationals in Latin America*, IDOC, New York, 1976, 130ff.
13. This and the next example are from Muller, *The Baby Killer*, p. 7.
14. Ibid, p. 6.
15. Ibid.
16. Ibid.
17. *Report of an Ad-Hoc Committee on Young Child Feeding*, United Nations Protein Advisory Group, New York, 1971.
18. Ledogar, *Hungry for Profits*, p. 132, cites M. D. Samsudin, et al, 'Rational Use of Skim Milk in a Complete Infant Formula,' *The American Journal of Clinical Nutrition* 20, 1967: 1304; and John McKigney, 'Economic Aspects,' in *The Uniqueness of Human Milk*, p. 1009.
19. David O. Cox, 'Economics of Feeding Infants and Young Children in Developing Countries,' paper presented at the UN Protein Advisory Group Ad-Hoc Working Group meeting, Geneva, December 11-13, 1972.
20. Muller, *The Baby Killer*, 11ff.
21. *New York Times*, 14 September, 1975.
22. This and more extensive information on milk banks can be found in Ledogar, *Hungry for Profits*, 138ff.
23. *New Internationalist*, no. 7, September 1973, p. 2.
24. From various company promotion, all books cited and noted in Ledogar, *Hungry for Profits*, 133ff.
25. Ibid, p. 135.
26. *The Womanly Art of Breast Feeding*, Souvenir Press, 1975, p. 54.
27. Information obtained from Leah Margulies, Interfaith Centre on Corporate Responsibility, New York.
28. Alan Berg, 'The Economics of Breast-Feeding,' *The Saturday Review of the Sciences* 1, May 1973: 30.
29. *New Internationalist*, March 1975.
30. Ibid.
31. *Development Forum*, July-August 1976, Geneva: United Nations, Council for Economic and Social Information.

الباب التاسع

صدقات المساعدة: المعونة لمن؟

٢٦

ثالوث المعونة

نشأ مصطلح « ثالوث المعونة Triage » من المذابح الجماعية للحرب العالمية لأعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٨ . وكان يستخدم لوصف نظام تقديم المساعدة الطبية في مستشفيات الميدان في منطقتي السوم والايبر . فقد كان الجرحى يقسمون الى ثلاث مجموعات ـ من سيعيشون ليحاربوا مرة اخرى دون مساعدة طبية ، ومن لن يشفوا حتى بالمساعدة الطبية ، ، ومن ستكون المساعدة الطبية حاسمة بالنسبة لهم . والتشابه واضح تماما بين هذه الحالة وتلك ، التي يتعين علينا فيها تحديد البلد المتخلف الذي يستحق ان يمنح المعونة .

ان هذا الكتاب بأكمله ، انما هو رد على نظرية الثالوث الفظة هذه . لأن المجاز من مصطلح الثالوث يصبح غير ذى معنى اذا قورن بواقع انتاج الغذاء العالمي وتوزيعه اللذين وصفناهما .

● اولا ، أن مفهوم ثالوث المعونة مضلل ، لأنه يتضمن اننا كنا نمنح المعونة بناءً على مفهوم طيبة القلب لمعنى الحاجة ، واننا يجب الآن ان نكون واقعيين ، ونختار متلقيها طبقا لمن يحتمل ان ينجح منهم . لكن ما من احد درس بجدية سياسات المعونة للولايات المتحدة يمكنه ان يتهم البلاد بأنها طيبة القلب ! وكم عبر عن ذلك أحد اعضاء مجلس الامن القومي فان (منح المعونة الغذائية للبلدان ، لمجرد ان الناس جوعى هو سبب بالغ الضعف) لا ، فالمعونة الخارجية شديدة الانتقاء بالفعل ، وتذهب لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية

الضيقة لمجموعات معينة في الغرب .

● ثانيا ، يفترض الثالوث ان البلدان المتخلفة من الطرف المتلقى للمعونة فقط ، بينما الحقيقة ان عديداً من البلدان المتخلفة مصـدّرة للغذاء ، خصوصاً للأغذية عالية البروتين مثل اللحوم ، والاغـذية البحرية ، والبقول - ، وهو يؤكد فكرة ان هذه البلدان هى العبء الاكبر ، لأن بها بشر اكثر مما يجب .

وفي الحقيقة كما بينا في الفصل الثاني ، فإن البلدان الصناعية هى أكبر مستورد للغذاء ، ففيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ ، استوردت اربعة من اعلى البلدان في اجمالي الناتج القومي - هى اليابـان ، والمملكة المتحدة ، وايطاليا ، والمانيا الغربية - من القمح اكثر ست مرات مما استوردت الصين والهند ، رغم ان بهذه البلدان الاربع ما لا يتجاوز ربع سكان الصين والهند[1] .

● ثالثا ، ان الثالوث يقوم على اساس مقولة الرعب القائلة ، بأننا ندخل عصر الندرة المطلقة . وبناء على هذه النظرية ، يجب توزيع الغذاء بحرص لضمان بقاءِ انفسنا (ولنكن صرحاء في ذلك)

تشبيه اخر يقترحه جاريت هاردين ، استاذ الايكولوجيا البشرية في جامعة كاليفورنيا : هو تشبيه قارب النجـاة . فاذا سمحنـا لاي شخص بركوب قارب نجاتنا ، فسوف نغرق جميعا . لكن العالم لم يبلغ هذه النقطة ، كما رأينـا طوال هذا الكتـاب . وقـد ناقشنـا ما سميناه (بعدم كفاءة اللامساوة) - اي ان الضغط الرئيسي على انتاج الغذاء هو التفاوتات الكبيرة في السيطرة على موارد انتاج الغـذاء في العالم . اذ تتناقص باستمرار سيطـرة الجياع على عملية الانتـاج. والنتيجة ؟ تبديد هائل : قلة استخدام الأرض ، توسع المحـاصيل

الترفّية وغير الغذائية لاطعام الشبعانين فعلاً ، واطعام اكثر من ثلث اجمالي قمح العالم وما لا يقل عن ربع صيد العالم من الاسماك للماشية . وطالما ظل لدينا نظام يقوم بنشاط يخلق الندرة من قلب الوفرة ، فإن القول بأننا نبلغ الحدود القصوى للطبيعة ، أسوأ من مجرد التضليل . فالايحاء بذلك يسمح للنظام الحالي الذي يولد الندرة بالاستمرار دون ان يفهم على حقيقته .

وفي نفس الوقت يجري خداع الناس بصورة مرعبة عن (النقص) (والانفجار السكاني) . هكذا تعمل الاستعارات من قبيل « الثالوث المعونة » لصالح افراد القلة الذين استولوا على السلطة والثروة لأنفسهم ـ وهي القوى التي تخرب باستمرار رفاهية الناس هنا وفي البلدان المتخلفة .



٢٧

فخ الديون

حين تنشر البلدان الغربية التي تمنح المعونة أرقام التزامها السنوي بمساعدة العالم الفقير ، فإنها تميل الى المبالغة في كرمها . لكن اكثر من نصف معونتنا لا يمنح ، بل يُقرض بفائدة . وجميعنا نعلم ان القرض ليس هدية حتى لو كانت معدلات الفائدة منخفضة . ولم تمنع معدلات الفائدة المنخفضة على تلك « المعونة » صكوك الدين للدول المتخلفة من ان تصبح عبئاً غير محتمل بصورة متزايدة . ففيما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٦ تضاعف اجمالي عبء الدين العام والخاص ، للبلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول ، اكثر من أربعة اضعاف ، من ٤٣,٧ مليار دولار الى حوالي ١٨٠ مليار دولار . (١)

وكل عام يتعين تخصيص نسبة متزايدة من المعونة الواردة لمجرد سداد الديون التي تم تلقيها في العام الأسبق . ففي عام ١٩٧٣ ، تم انفاق نحو ٤٠ في المائة من كل القروض والمنح التي تلقتها البلدان المتخلفة من الحكومات الاجنبية على أقساط خدمة الدين « للمعونة » السابقة . لكن اذا وضعنا في الاعتبار كذلك اقساط خدمة الديون على القروض من مقرضين افراد يكون مجموع ما دفعته البلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول ـ ما يفوق ١٣ مليار دولار ـ وهو ما يقرب من اجمالي مساعدات التنمية القادمة من مصادر حكومية في البلدان الصناعية . وفي الحقيقة ، وطبقاً لما يذكره مسئول وكالة التنمية الدولية الامريكية (AID) أبلاردو ل . فالديز ، فإن المقرضين في البلدان الصناعية يتلقون الآن في بعض الاحيان من تسديد القروض

اكثر مما يقرضونه . ويقول فالديز ان حكومة الولايات المتحدة تلقت عام عام ١٩٧٧ من سداد الديون من امريكا اللاتينية ١٥٠ مليون دولار اكثر مما قدمت في شكل قروض لوكالة التنمية الدولية ولبنك التصدير والاستيراد .[٣]

علاوة على ذلك ، فان اقساط خدمة الديون تنمو اسرع من معدل زيادة المعونة . ففيما بين منتصف الستينات ونهاية العقد ، ازداد اجمالي تدفق المعونة الخارجية الى الباكستان بنسبة ٥ في المائة ؛ لكن اقساط خدمة الديون ارتفعت بنسبة ٩١ في المائة ! (وبالنسبة لكثير من البلدان يشهد مستوى المعونة انخفاضاً ، وليس ارتفاعاً .) كذلك تتزايد اقساط خدمة الديون بمعدل اسرع مرتين من مكاسب التصدير التي تجلب العملة الاجنبية اللازمة لسداد الديون .[٤] وفي بعض البلدان مثل بنجلاديش لا بد ان يخرج نحو ربع مكاسب التصدير مرة اخرى لمجرد سداد الديون السابقة . وتتزايد النسبة بسرعة ، بينما نسبة الربع اكثر بكثير مما يعده المصرفيون محتملا .[٤]

بديهي انه موقف لا تربح فيه البلدان المتخلفة . لكن تبذل المحاولات لجعل الكثيرين منا يظلون على اعتقادهم بان كل ما يمكننا المساعدة به هو زيادة المعونة . ولكن المزيد من المعونة من هذا النوع لن يعقد فقط عبء الديون ، بل انه سيجبر هذه البلدان ايضاً على الاندفاع الكامل المدمر نحو التصدير. فالطريقة الوحيدة للحصول على العملة الاجنبية لسداد الديون هي البيع في السوق الدولية . اما التنمية الداخلية (بناء التسهيلات الصحية ، والمدارس ، والعيادات ، مثلا) فلا تهم ؛ لأنها لا تكسب عملة اجنبية . وهكذا تقود صكوك الدين معظم البلاد مباشرة الى فخ التبادل التجاري الذي ناقشناه في الباب السادس .

لا يجب ابداً نسيان هذه الحقائق في أية مناقشة لمساعدات التنمية : « فالمساعدة » تكون عادةً قروضاً والدين الذي تخلقه يمكن ان يكون في حد ذاته العقبة النهائية التي تعترض طريق الاعتماد على النفس . والديون تقضم جزءاً متزايداً من موارد التنمية ، وتضمن ان يتم تحديد اختيارات البلد الاقتصادية بالأسواق الاجنبية ، والبنوك الاجنبية ووكالات التنمية الاجنبية التي تعارض عادة احتياجات البلد الداخلية .



٢٨

« هجوم » البنك الدولي « على الفقر » ؟

البنك الدولي لا يمكن تناوله باستخفاف.فقد بزغ بسرعة كأكبر مؤسسة لتمويل التنمية وبلغت التزامات الاقراض التي خطط لها لعام ١٩٧٩ ٩,٨ مليار دولار . وقد طلب الرئيس كارتر من دافعي الضرائب الامريكيين ان يضاعفوا تقريباً مساهمتهم في البنك . وقيل لنا (أي الامريكيين) ان ملياراتنا من الدولارات البالغة ٢,٢ ملياراً في السنة المالية ١٩٧٩ ، ستساعد البنك على مواصلة (هجومه على الفقر) . [١]

وضع الغمامة

يمكن التبصر بخطة المعركة التي يريد البنك الدولي خوضها بالاطلاع على أي من وثائق التخطيط السرية للمشروعات الريفية (ذات الاغلفة الرمادية) . [٢] هنا يبدو ان طاقم البنك يتبع صيغة طقسية ـ لا تتأثر فيما يبدو بعبارات البنك الرنانة طوال السنوات الخمس الماضية عن « الاحتياجات الاساسية » .

يبدأ اولا عرض البيانات التكنيكية والاحصائية،ويأخذ الفقر شكلا كمياً . ورغم التأكيد على « المشاركة » في نشرات تحديد السياسة التي تلقى المديح العلني (من قبيل ، ان فقراء الريف لا بد ان يشاركوا في تصميم وتشغيل برنامج يضم عدداً كبيراً منهم) [٣] ، فإن الفقراء كما توحي وثائق المشروعات يمكن الوصول اليهم من اعلى الى اسفل.ونادراً ما ينظر الى الفقراء باعتبارهم المشاركين ناهيك عن

كونهم الحافزين ، في تنميتهم ذاتها . وفي لغة شبه عسكرية يصبح اللفظ المعبر عن الفقراء هو(السكان المستهدفون) .

اما اقتراحات المشروعات ، التي يفترض ان تكتبها الحكومة المحلية ، فتكتبها في معظم الحالات ، بصورة خفية ، « بعثات » البنك التي تطير الى هناك ـ بنفقات ليست قليلة ـ من واشنطن لأيام قليلة .

والافتراض المسبق خلال كل تخطيط المشروع هو ان التنمية لا يمكن تحقيقها سوى بجلب موارد خارجية . والاستثمار الاجنبي يعد أساسياً . ومن ثم يجب عمل كل شيء لتطوير مناخ مناسب للبنوك والهيئات الاجنبية . اما كون تخطيط المشروع يتضمن استمرار الاعتماد على الاستيراد فلا يعتبر مشكلة .

اما قسم تنفيذ المشروع في تقارير الأغلفة الرمادية فيعد سلسلة من الاسقاطات التي تتحدث عن عالم وردي . فتحديد الاهداف زائد النقود يساوي النجاح . والفقر موجود ببساطة دون اشارة الى عمل القوى التي تخلقه وتبقيه . ان خطة المشروع هي تدريب في الاقتصاد المنفصل عن العوامل السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية . وفي الحالات النادرة التي يجري فيها الاقرار بالمصالح المتعارضة ، يتم تجاهل تأثيراتها على تطبيق المشروع . اذ يفترض ان الحكومة وغيرها من المنفذين يعملون سوياً للقضاء على الفقر . ولا تقاس نتائج المشروعات سوى بالاحصاءات وليس بتأثيرها على حياة البشر الواقعيين .

ليس من قبيل المفاجأة اذن ان يخبر احد مسئولي وزارة الخزانة محققي مجلس الشيوخ الامريكي بأن « ١٠ في المائة من كل مشروعات

ليمكنوا انفسهم من هذا المورد الرائع . وحين يطير المسئولون الى هنا من واشنطن في زيارة مدتها ثلاثة أيام لدكا ، فإنهم ينظرون الى هذه الاوراق ولا يعلمون ما يجري هنا على الطبيعة ولن يخبرهم احد . (٨)

ولما كانت كمية الارض التي يملكها المالك الغني لا تتعدى نصف المساحة الدنيا التي يستطيع البئر ريها ، فإن البئر يعاني من قلة الاستخدام بدرجة كبيرة . وفي الحقيقة فإن قلة استخدام الآبار السائدة هذه هي اكثر ما يقلق تكنوقراطيي البنك .

اما مسئولو البنك الدولي الذين يجدون انفسهم مضطرين للاقرار بفشل ذلك المشروع فلا يناقشون فرضياته وهم يقولون ان المطلوب هو « مديرون اكثر » .

لكن ما هي المأساة الحقيقية هنا ؟ هل هي ان عشرات الملايين من الدولارات (هي في الحقيقة قروض يجب ان تسدد بعمل شعب بنجلاديش) قد بُدِّدت ؟ هل هي ان مورداً قد اصبح قليل الاستخدام بدرجة كبيرة ؟ هل هي ان فقراء الزراع لم يلقوا المساعدة ؟ نعم ، كل هذه الاشياء وأكثر .

فلا ينبغي فهم تأثر البنك على انه مجرد الفشل في مساعدة المجموعة « المستهدفة » . فمثل ذلك المشروع يضر في الواقع من يفترض ان يساعدهم من خلال اثراء اعدائهم ، ففي القرى التي جرت دراستها ، يتردد ان المالك الكبير ـ مثل اقرانه في القرى الاخرى ـ (يضع عينه بالفعل على قطع الارض الاقرب الى بئره) وبفضل هذا الدخل الجديد من بئر البنك الدولي ، سيكون في وضع افضل لشراء اراضي الزراع الاصغر حين تأتي الاوقات السيئة ، وبذلك يقودهم الى صفوف المعدمين المتزايدة .

لا جيران ، بل خصوم

وقد درسنا بأنفسنا مشروعاً آخر قام به البنك للتنمية الريفية في بنجلاديش ، وهو برنامج « رائد » رئيسي يسمى ت ر ـ ١ (التنمية الريفية المرحلة الأولى) . وكان الهدف المعلن لمشروع ت ر ـ ١ ، وقيمته ١٦ مليون دولار ، هو (اتقليل السيطرة على المؤسسات الزراعية من جانب الزراع الاكثر ازدهاراً وذوي النفوذ السياسي وجعل القروض الزراعية والمعدات الزراعية . . . متاحة لصغار الزراع من خلال النظام التعاوني) . [٩]

هكذا ، وقبل كل شيء يفترض البنك مسبقاً ان من الممكن وجود نظام تعاوني يشارك فيه الميسورون لكن لا يسيطرون . الا ان الناس ، في كل قرية زرناها ، اخبرونا بأن التعاونيات المزعومة كانت للميسورين ـ بشكل عام للعشرة في المائة الاعلى الذين يملكون ستة أفدنة فأكثر ـ الذين يتحكمون في السجلات ويحددون من يمكنه الانضمام والحصول على القروض . اما بالنسبة لبقية القرويين ، وخصوصاً النصف الذي يملك افراده فداناً أو أقل ، فليست شروط السداد بالغة الصرامة فقط بل ان رسوم العضوية ذاتها مرتفعة جداً . وبدون الأرض فإن توفير الضمانة مستحيل عملياً . وقد اشتكى احد القرويين المعدمين قائلا (حتى اذا استطعت تقديم خطة لسداد القرض ، فان التعاونية لن تعطيني قرضاً) .

وفي رأينا ان تقييم الهيئة السويدية للتنمية الدولية لبرامج التعاونيات القروية الممولة بالمعونة ، يبدو صادقاً :(ان التعاونيات المدارة بشكل ديمقراطي لا يمكن ان تنجح أبداً ، اذا استمرت حيازات الارض موزعة بطريقة غير متساوية كما هي الآن . اما

محاولة ابقاء كبار ملاك الارض خارج التعاونيات . . . فليست سوى امنيات).[10]

ان المشروعات التي يجري الحلم بها في فراغ اجتماعي لا بد ان ينكشف زيفها في عالم الظلم والنزاع الواقعي . وكما اخبرنا احد الخبراء الزراعيين بمنظمة الاغذية والزراعة (FAO) يملك خبرة ١٥ عاماً في بنجلاديش فان(ما يجب ان نتذكره عن القرى هو ان الناس ليسوا جيراناً بل خصوم).[11] وبالمثل ، اخبرنا عالم انتروبولوجي يدرس مجموعة مختلفة من قرى بنجلاديش ان الحقيقة الاجتماعية الاساسية هي الصراع من اجل الارض : فالميسورون يصنعون كل ما يمكنهم ليوقعوا جيرانهم الاصغر في الدين لهم حتى يحجزوا على ارضهم ؛ وصغار الزراع يصنعون كل ما يمكنهم للتشبث بالقليل من الارض الذي يملكونه ، حتى لو جعلوا زوجاتهم وبناتهم يقمن بعمل الخادمات المهين . فالملاك الميسورون لا يريدون فقط الا يزدهر صغار الزراع او العمال المأجورون بل انهم يريدونهم ان يصبحوا اكثر تبعية ، اكثر ديناً لهم .

هكذا فان النخبة الريفية التي تغتصب البئر ـ او الآلة الجديدة او توجيه الخدمات المحلية او أي شيء يفترض ان تخصصه مشروعات البنك لصغار الزراع ـ ستضمن الا يستفيد الفقراء . ويصدق هذا حتى لو كان يعني قلة استخدام الادارة الجديدة بدرجة هائلة . وبتجاهل هذه الحرب الاقتصادية الدائمة ، فان مشروعات البنك الدولي لا تفشل فقط بالمعنى الاقتصادي الضيق (فالانتاج في قرى ت ر ـ ١ في بنجلاديش على سبيل المثال ، ليس اعلى منه في الاماكن الاخرى) بل انها كذلك تدعم من يقهرون المعدمين وصغار الزراع اليائسين فعلا .

تشرح ورقة ترسم سياسة التنمية الريفية للبنك صدرت عام ١٩٧٥ ، كيف يجب على المشروعات ان تتعامل مع (النظام الاجتماعي القائم). وتنص الورقة على انه: (في عديد من البلدان يكون تجنب معارضة اقسام قوية وذات نفوذ في المجتمع الريفي أساسياً حتى لا يجري تخريب برنامج البنك من الداخل).(١٣)

ويخبرنا رئيس البنك روبرت مكنمارا بأن برنامج البنك الزراعي (لن يضع تركيزه الاولى على اعادة توزيع الدخل والثروة ـ بقدر ما هو ضروري في عديد من البلدان الاعضاء ـ بل بالاحرى على زيادة انتاجية الفقراء ، وبذلك يساعد على اقتسام اكثر تكافؤاً لفوائد النمو .) (١٤)

لكن هل تفيد الفقراء زيادة انتاجيتهم اذا استمر التجار ، ومقرضو النقود ، وغيرهم من المستغلين ينتزعون نصيب الأسد ؟ ألن تؤدي برامج البنك لتحسين انتاجية أراضي اقليم (من خلال مشروع سد للري ؛ مثلا) في مجتمع تعمل بنيته ضد الفقراء الى زيادة احتمالات شراء أراضي صغار الملاك او التحايل عليهم ، او اخراجهم من الأرض بالقوة ؟

ويتضح التزام البنك (بتجنب معارضة الاقوياء) حين نكتشف كذلك ان عديداً من برامجه الريفية لا تتظاهر حتى بمساعدة صغار الملاك . ففي الهجوم على الفقر في العالم ينص البنك على انه يخصص النصف تقريباً من قروضه الريفية لصغار الزراع . (١٥) يبدو ذلك حسناً . لكن مهلا . اذ يعني ذلك اذن ان اكثر من نصف قروض البنك الريفية ستذهب الى متوسطي الزراع وكبارهم الذين لا

البنك تعاني من(مشكلات معطلة)و ٥٠ في المائة منها تعاني من مشكلات(رئيسية او خطيرة)خلال النفيذ » . [٤]

من نصيب « الفتية الكبار »

هل من المستغرب اذا كانت خطط مشروعات البنك تختار عمداً ان تتجاهل الجذور الاجتماعية للفقر ، ان يبدو المرة بعد الاخرى انها تحقق عكس الاهداف الموضوعة ؟

لنأخذ قرض البنك لحكومة بنجلاديش لتمويل حفر ٣٠٠٠ بئر ، [٥] ولكل بئر طاقة ري لمساحة ٦٠ فداناً ، مما يتيح محصولا اضافياً من الأرز خلال فصل الشتاء الجاف في شمالي بنجلاديش . وطبقاً لبيان صحفي للبنك يستخدم كل بئر ما بين ٢٥ و ٥٠ زارعاً منضمين الى جماعة ري تعاونية لكن الباحثين المستقلين بنس هارتمان وجميس بويس اللذين عاشا تسعة اشهر في احدى القرى التي يشملها المشروع وجدا ما لم يعد سراً على احد في القرية : ان البئر في الواقع قد تحول ليصبح ملكاً لشخص واحد ، هو اغنى ملاك الأرض في القرية . ولم تكن جماعة الري التعاونية التي جرى التفاخر بها لتعدو ان تكون بضعة توقيعات جمعها المالك على قصاصة ورق .

وقد دفع البنك الدولي الحكومة في بنجلاديش في الحقيقة مبلغ ١٢ الف دولار لكل بئر ؛ بينما دفع هذا المالك اقل من ٣٠٠ دولار مقابل بئره معظمها رشاوي للمسئولين المحليين . وسوف يسمح المالك لصغار الزراع الذين يفلحون قطع ارض مجاورة باستخدام (مائه)ـ لكن بالسعر الذي يحدده ، وهو سعر بالساعة يبلغ ارتفاعه حدا جعل القليلين وحدهم هم المهتمين به . هل كانت تجربة هارتمان وبويس

تجربة غير عادية ؟ كلا ، على الاطلاق فقد اعربا عن دهشتهما لخبير اجنبي يعمل في مشروع البنك فقال لهما :

انني لم اعد اسأل من الذي يحصل على البئر . فأنا اعرف الاجابة ولا اريد ان أسمعها . ان مائة في المائة من هذه الآبار تذهب الى « الفتية الكبار » والأولوية الأولى لذوي السلطة والنفوذ الأكبر : القضاة ، ورجال النيابة ، واعضاء البرلمان ، ورؤساء الاتحادات . واذا تبقت أية آبار ، فإن السلطات المحلية تبيعها بالمزاد . ويتنافس كبار ملاك الأرض ، ومن يدفع اكبر رشوة ينال البئر . (٦)

لكن هل كان يجب على البنك ان يعرف ذلك مسبقاً ؟ هل كل ما نريد ان نثبته هو ان النظر الى الوراء اوضح دائماً من النظر الى الأمام ؟ كلا على الاطلاق . فقد قامت دراسة اجرتها الهيئة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) التي شاركت البنك في تمويل مشروع الآبار بفحص ٢٧٠ بئراً واستنتجت انه :

ليس من المستغرب ان الآبار حفرت في أراضي الزراع الميسورين ، او ان نفس الزراع الميسورين هم رؤساء ومديرو جماعات الري . بل ان الاستغراب كان يمكن ان يكون اشد لو ان الآبار لم تحفر في أراضيهم مع وجود هيكل السلطة الريفي الحالي ، القائم أساساً بسبب التوزيع غير المتكافيء للأرض . (٧)

ورغم ذلك فإن البنك سيخبر العالم بأن مشروع الآبار كان ناجحاً وقد أضاف خبير البنك الدولي الذي اخبر هارتمان وبويس بأن الآبار لن تذهب سوى « للفتية الكبار » قائلا :

على الورق يبدو كل شيء طيباً . ها هم الفلاحون ينتظمون

يشكلـون على الأكثـر سوى ٢٠ في المائــة من كل ملاك الأرض في البلدان المتخلفة . (١٦)

بالاضافة الى ذلك ، فإن الفحص االأكثر دقة لتقييم المشروعات قد علمنا ان تكون على حذر حتى بشـأن ذلك « االنصف تقريبـاً » الذي يفترض ان يذهب الى « صغار الزراع » فوصول قرض البنك الدولي او عدم وصوله الى فقراء الريف يعتمد جزئياً على كيفية تحديد البنـك « للصغـار » ففـي جواتيمالا ، على سبيل المثـال ، يمـكن ان يخصص برنامج قروض مشترك لمنظمة الاغـذية والزراعـة والبنـك الدولي نصف القروض للثلاثة في المائة الاعلى من ملاك الارض ، اولئك الذين يملكون ١١٢ فداناً او اكثر . والنصف الآخر يذهب الى ما يسميه البنك « صغار الزراع » أولئك الذين يملكون اقل من ١١٢ فداناً . والواقع انه بالنسبة لشخص امـريكي يبـدو ان ١١٢ فدانـاً مساحة صغيرة . لكن هذه النقطة الفاصلـة لا تكاد تفصـل فقـراء الريف في جواتيمالا حيث يملك ٩٧ في المائة من كل الزراع اقل من ١١٢ فداناً . ويمثل هذا الخط الموجه يمكن لمشروع البنك ان يتجاوز تماماً الاغلبية الفقيرة الحقيقية في جواتيمالا ـ أي الزراع الذين يملكون اقل حتى من فدان واحد ، وبالطبع ، العديدين الذين لا يملـكون أرضاً على الاطلاق . كذلك يقدم حجم القـروض الفـرعية اشـارة اخرى الى من تستهدفهم تلك المشروعات . ففي فئة المزرعة الصغيرة سيكون الحـد الاقصى هو ١٠٠٠٠ دولار . لكن أي نوع من الضمانات يمكن للزارع الصغير حقـاً او للمعـدم ان يقدمـه ليكون مؤهلا لقرض بالحجم الذي يوحي به الرقم ؟

وحتى حين يكون الهدف المعلن هو افادة صغار الملاك حقاً ، فإن البنك يقر بأن القروض تذهب من خلال البنوك القـومية للزراعـة

والتنمية وتدور لتنتهي الى أيدي كبار الملاك . [117] ففي الفلبين على سبيل المثال ، قدم البنك الدولي قرضين للبنوك الريفية التي كانت مملوكة جزئياً للحكومة . ورغم ان الهدف المعلن كان مساعدة صغار الزراع ، فإن صغار الزراع الذين يملكون اقل من سبعة افدنة (والذين يشكلون ٧٣ في المائة من كل الزراع في الاقليم) تلقوا فعلا اقل من واحد في المائة من القرض المقدم . [18]

المعدمون

اذا كان البنك جاداً في مهاجمته للفقر في الريف فلماذا يقدم لملايين المعدمين في بلدان تحتكر الارض فيها قلة ؟ حتى في تقديرات البنك المتحفظة ذاتها ، يشكل المعدمون ما بين ٤٠ الى ٦٠ في المائة من السكان في عديد من بلدان العالم الثالث . هنا يعود البنك بلا حياء الى احياء سياسة(القطرات المتساقطة)السيئة الصيت : اذ يقال لنا مثلا ، ان ملايين الدولارات من اجل سد للري سوف تخلق المزيد من العمل الزراعي ـ هبة للمعدمين . لكن ، وكما يتساءل هارتمان وبويس ،(هل منح المعونة للأغنياء ليتمكنوا من استئجار المزيد من الفقراء بأجور الكفاف هي حقاً افضل طريقة لمساعدة الفقراء)؟ [19]

لقد وضع البنك بالفعل برنامجاً في بنجلاديش لافادة القرويين المعدمين مباشرة وكانت تلك حالة استثنائية نادرة تماماً . فضمن مشروع ت ر ـ ١ في بنجلاديش يوجد بند بتعاونية للمعدمين في قرية واحدة . لكن حتى في تلك القرية الوحيدة يستبعد البرنامج ثلثي المعدمين ولا يفعل شيئاً لمواجهة الابنية التي تولد فقرهم . وقد وفر هذا البرنامج قرضاً هزيلا قيمته ٤ آلاف دولار وبركة لتربية الاسماك بالاضافة الى ثلاثة افدنة من الارض الحكومية . (وفي القرية الكثير

من الاراضي الحكومية لكن الميسورين قد اغتصبوها .) ولما كان دخل العمال ما زال يضطرهم للعمل كذلك لدى ملاك القرية للبقاء فإن هذا المشروع العاطفي يعتبر علاوة اجر بالنسبة للملاك الاغنياء .

وعند زيارتنا لهذا المشروع اليتيم للمعدمين ، لم نستطيع تجنب الاحساس بأنه يستخدم عن وعي او عن غير وعي ، للدعاية. فعند التوقيع في سجل زوار التعاونية لاحظنا انه قد سبقنا زوار من عديد من البلدان الاوربية ومن كندا . فهل كان الفقراء الذين صادفناهم هناك يتلقون اجراً ضئيلا مقابل خدمتهم غير الذكية لصورة البنك ؟

وينحرف البنك عن طريقه حتى لا يهز القارب حتى في حالات الفساد الواضح لمجموعات النخبة . ففي بنجلاديش قفز السعر المحدد للطلمبات لمشروع آبار البنك من ٩ الى ١٢ مليون دولار لمجرد تلبية الطلب بأرباح اعلى لصانع الطلمبات وهو اغنى مواطن في بنجلاديش . وطبقاً لما تذكره صحيفة فار ايسترن ايكونوميك ريفيو ، رفض مقر البنك الرئيسي في واشنطن محاولة من جانب بعثة البنك المقيمة لالغاء العقد :

يبدو ان مسئولي البنك الدولي قد اخبروا بان اعلى السلطات الحكومية في دكا مرتبطة بابرام العقد ، وان الغاء كل الخطة الآن قد يخلق مشكلات سياسية محرجة في منطقة يأمل البنك ان ينال فيها نفوذاً متزايداً في سنوات قادمة . (٢٠)

البنك بنك :

بينما قد يدفيء « إطعام الجياع » قلب رئيس البنك روبرت مكنمارا

فليس في دفاتره عمود تحت عنوان « بطون مليئة » فالجياع الذين يزرعون الغذاء حتى يأكلوا افضل لا ينتجون الكثير من النقود والعملة الاجنبية . الا عندما يزرعون ما يكفي للبيع ، أي « فائضاً تسويقياً » . اذ لا يمكنهم تسديد الديون بفائدة . وهذا ما يقلق البنك .

فالبنك الدولي ، مثل أي بنك آخر ، يسعى لتقليل المخاطرة. والبنك نفسه يلاحظ ان (تقديم القروض فقط لأولئك الذين لديهم فرص استثمار كافية لانتاج فائض تسويقي معقول ربما كان افضل طريقة لتخفيض مستوى التخلف عن السداد) . [٢١] (ومن لديهم فرص استثمار)هو تعبير مهذب عن الزارع الاكبر . وهكذا فإن من الصعب بمكان ان تحاول ان تكون بنكاً ومخلصاً للعالم في نفس الوقت !

وعلاوة على المراهنة على الزارع الكبير ، يقدم البنك كذلك قروضاً للمحاصيل غير الغذائية وبذلك يضمن فائضاً تسويقياً . وفي الحقيقة ففي حالة محاصيل مثل المطاط والقطن ، سيذهب كل الانتاج الى السوق ، فليس من المحتمل ان يأكلها المنتج . واكثر من ذلك ، كما يلاحظ البنك «(فقد قلت حالات التخلف (عن سداد الديون) حين كان السداد ينسق مع تسويق المحاصيل التي تجهز مركزياً ، مثل التبغ ، والقطن ، والكاكاو ، والشاي ، والبن) . [٢٢]

وفي عام ١٩٧٨ ، ورداً على مقال صحفي لمعهدنا نفى البنك انه قدم أية قروض لمحاصيل التصدير غير الغذائية منذ عام ١٩٧٣ ، وهو العام الذي يحدده البنك كبداية لتركيزه على الفقراء . ويمكنك تصور مدى عدم تصديقنا . ففي عام ١٩٧٨ وحده يدرج التقرير السنوي

للبنك ٢٥٨,٥ مليون دولار قروضاً لمحاصيل مثل الشاي ، والتبغ والجوت ، والمطاط . وبالاضافة الى ذلك ، فإن القروض الموجهة الى محاصيل غذائية مثل الخضروات ، والسكر ، وبندق « الكاشييو Cashews » والمخصصة صراحة لترويج الصادرات ـ بلغت ٢٢١ مليون دولار . (٢٣)

والماشية هي « محصول » آخر يمكن اعتباره طعاماً مغذياً . وهو بالتأكيد احد القطاعات التي تلقى التحبيذ الشديد من قروض البنك . الا ان ما تسانده قروض البنك هو اولا المزارع التجارية التي تخدم الاقبال المتزايد على اللحوم من جانب النخبة المحلية والمستهلكين الاجانب . وفي عام ١٩٧٥ ، اعلن البنك ان (قروض الماشية تشكل حوالي ثلث كل مشروعات القروض الزراعية واكثر من ٧٠ في المائة من قيمتها لأمريكا اللاتينية) . (٢٤) ومنذ ذلك الحين ، قلت التزامات البنك تجاه مشروعات تربية الماشية رغم ان أكبر قرض منفرد(للتنمية الزراعية والريفية)عام ١٩٧٨ ذهب الى مشروع لانتاج الماشية في المكسيك قيمته ٢٠٠ مليون دولار . (٢٥)

وهناك مشروع ضخم لتربية الماشية يموله البنك في كينيا حالياً ويقسم فيه القروض على النحو التالي : ٥٤ في المائة لبضع زراع تجاريين ؛ و٣٣ في المائة لبضع مزارع للشركات ؛ و ٩ في المائة لـ ٤٢ مزرعة فردية ؛ و ٤ في المائة قروضاً لـ ٢٥ مزرعة جمعية تعول ١٥٠٠ زارع . وتلاحظ الخبيرة الاقتصادية للبنك « أوما ليلى » انه حتى (امكانية فرص العمل منخفضة) . (٢٦) وتقدم تبريراً كلاسيكياً لتقديم البنك كل هذه النقود لتلك القلة :(ان عائدات الضرائب الناتجة من هذه المزارع من المتوقع ان تساعد الحكومة على تقديم الخدمات الريفية الى المناطق المحتاجة الاخرى) . وهذا مثال آخر يبين كيف ان

نظرية (القطرات المتساقطة) ما زالت تلقى التصديق في البنك .

وقد اصبح قصب السكر احد الاشياء الاثيرة لدى البنك . فعند زيارتنا لاندونيسيا علمنا ان البنك يجمع قرضاً (بلغ حتى ذلك الحين نحو ٥٠ مليون دولار) لاعادة بناء معامل تكرير السكر التي بناها المستوطنون الهولنديون . ولسوء الحظ ، لا يريد الزراع المحليون زراعة القصب وذلك لأسباب منها قولهم ان باستطاعتهم كسب الضعف بزراعة الأرز . وطبقاً لصحيفة وول ستريت جورنال ، فإن مسئولي معمل التكرير « يجبرون الزراع التعساء على زراعة القصب تحت تهديد البنادق » .[٢٧]

وبالمثل قرر البنك ان ما يحتاجه المستوطنون الجدد في واي ابونج ، بسومطرا (اندونيسيا) هو اشجار المطاط .[٢٨] لكن الزراع قاوموا فما هي اسبابهم ؟

(سأكسب المزيد من النقود بزراعة الأرز) .
(لم اعمل في المطاط مطلقاً ولا افهمه) .
(أريد ان أزرع الغذاء ، لاشيئاً لا استطيع ان آكله) .
(ان سعر المطاط يتذبذب بشدة) .
(لا يوجد مصنع قريب وهكذا ستكون تكاليف النقل عالية جداً) .
(اذا قضيت الوقت كل يوم في بزل المطاط ، فلن يكون لدي وقت للمحاصيل الاخرى) .

وكمحصول اضافي بجانب الأرز يفضل الزراع والمسئولون جوز الهند على المطاط . فجوز الهند مطلوب للطهو ، والقشرة تصبح وقوداً ، والسعف يستخدم في الاسقف وعمل الحوائط . ولحم جوز

الهند ولبنة غذاء . واذا نقصت النقود فالسوق محلية ولا تتطلب نقلا مكلفاً .

لكن المطاط هو الذي فاز . وقيل لنا ان احد الاسباب كان ببساطة ان خبير البنك الدولي في الموقع كان اخصائياً في المطاط وليس في جوز الهند . والآن يرفض الزراع التخلي عن اراضيهم لمشروع المطاط. وفي الحساب الاخير لم يزرع سوى ١١ في المائة من منطقة المطاط . وكما لاحظ احد التقارير السرية للبنك عن المشروع ، فإن مثل هذه المشكلات تنشأ (حين تتجاهل استراتيجية التنمية الاقتصاد الاساسي للمستوطنين انفسهم) . [٢٩]

وعلاوة على التركيز على كبار ملاك الأراضي واصحاب المزارع الكبيرة وعلى المحاصيل غير الغذائية فالطريقة الاخرى لضمان الا يؤكل الفائض التسويقي هي ارسال « مشرفين » ليتأكدوا من عدم حدوث ذلك . ومرة اخرى نورد كلمات البنك ذاتها : « الغرض من الاشراف هو مساعدة الزراع، لكن كذلك منع سوء استخدام اموال القرض في تمويل الاستهلاك وضمان السداد . . . **لكن الاشراف لا يمكن ان يمنع تماماً زيادات الاستهلاك اثر تلقي القروض** حتى حين يقدم القرض عيناً (خط التشديد لنا) [٣٠] وهكذا حتى البنك الدولي لا يمكنه دائماً منع الناس من اكل ما يزرعونه !

اننا لا نقول ان الصادرات الزراعية سيئة بالضرورة . لكنها تتجه الى تدعيم الآليات التي تسبب الجوع . ولقياس تأثير زراعة التصدير على المرء ان يسأل : من يسيطر على العائد من مكاسب التصدير تلك ؟ وهل تمثل قرارات التركيز على الصادرات اختياراً للسكان الريفيين انفسهم الذين حققوا بالفعل الامن الغذائي الأساسي

والذين يمكنهم التعامل مع تقلبات سوق التصدير ؟ وكيف يؤدي صبغ الزراع الصغار الذين يطعمون انفسهم بصبغة المنتجين التجاريين الى اخذ مصالح العديد ين المحرومين من الارض في الاعتبار؟مع عمل حساب العجز الراهن للفقراء الذين يقول البنك الدولي انه(يستهدفهم)، ايكون من الواقعي الاعتقاد ان باستطاعتهم حقاً المشاركة في تلك الاختيارات ؟ لا يمكن ان يحدث ذلك دون تعبئة وتنظيم مسبقين من جانب السكان الريفيين ـ وهو تطور تقف ضده مباشرة المشروعات من طراز مشروعات البنك الدولي كما رأينا في الامثلة السابقة .

الزراعة . . . مجرد رُبع الفطيرة

في كل مناقشتنا للتنمية الزراعية نخشى ان نتركك بانطباع زائف . فنظراً الى ان خطباء البنك الدولي يسهبون في الحديث عن مساعدة الجياع ، قد ينسى المرء ان ثلاثة أرباع قروضه تذهب ليس الى الزراعة بل الى التنمية التجارية ـ القوى الكهربائية والسكك الحديدية ، والطرق ، والفنادق ، والموانيء ، والاتصالات عن بعد ، والتعدين ، ومنشئات التصنيع . وهذه الاستثمارات ـ ومعظمها يدعم توجه الاقتصاد الى التصدير ـ هي بالضبط ما تحتاجه مجموعات النخبة المحلية والشركات الاجنبية لجعل استثماراتها مربحة ومما يسعدهم ، بالطبع ، ان يوقع البنك الدولي قائمة الحساب . كذلك تساعد قروض البنك تلك ، الشركات في البلدان الصناعية عن طريق تحويل صادرات سلعها الرأسمالية الى العالم الثالث . فحتى حين تزعم هذه المشروعات الضخمة انها جزء من التنمية الريفية ، فإن من يسيطرون بالفعل على الاصول الانتاجية هم الذين يربحون منها .

كل هذا لا يعني القول ان البنك يجب ان يقدم قروضاً اكبر للزراعة بل يهدف الى ابراز جانب آخر من تناقض واقع ممارسة البنك مع عباراته الطنانة عن (الاحتياجات الاساسية). والأمر الذي اضطررنا الى استنتاجه هو انه حيث ان استراتيجية البنك للتنمية تعوق الانتاج فإن تشجيع البنك على (ان يكون في مستوى) خطابته هو امر خطير. فالمطلوب هو الاقلال من تدخل البنك الدولي، لا زيادته.

إغداق النقود

نسمع باستمرار خلال ابحاثنا ان البنك « مغدق نقود ». فماذا يعني ذلك ؟.

اولا ضمن قروض البنك المستهدفة تحدد حصص لكل بلد، ويحكم على مسئولي المشروعات حسب صلاحية المشروعات التي يجدونها لانفاق تلك الحصص.

والشكوى التي يرددها هؤلاء المسئولون عادةً هي عدم وجود ما يكفي من المشروعات الجيدة. وبالطبع فإن التركيز على ايجاد منافذ لانفاق مبالغ طائلة من النقود لا يؤدي بالدقة الى امعان مسئولي البنك في العواقب الاجتماعية لمشروعاتهم. وقد اخبرنا احد مستشاري البنك الذي عمل في كل ادارة من اداراته ان (أي شخص يتوقف ليطرح اسئلة يعتبر معوقاً - أي لا يتمتع بروح الفريق). (وهناك تقارير متكررة عن اندفاع البنك بسرعة تصل الى حد اغفال جوانب تكنيكية وتجهيزية حاسمة الى ان يصبح الوقت متأخراً لاصلاحها.)

هذا (الافراط في وباء الأرصدة)، كما يسميه العاملون في المجال، يبدأ في تنفيذ مشروعات ضخمة غير ناضجة حيث يمكن ان تكون

المشروعات الأقل حجماً والأبطأ تولداً أقل ضرراً على الأقل . وعلاوة على ذلك ، فانه يعمل على استمرار الفساد البالغ في الحكومة . وتقرر صحيفة وول ستريت جورنال انه في اندونيسيا(يقدر بصورة موثوقة) ان من ١٠ الى ١٥ في المائة من اجمالي تكاليف المشروعات التي يمولها البنك (والتي تبلغ الآن ما يفوق ٥٠٠ مليون دولار سنوياً) يتبدد من خلال « التسرب » . [٣١]

يمكن للبنك كذلك بوصفه اكبر مقرض منفرد في معظم البلدان ، ان ينسف جهود الوكالات الرسمية والتطوعية الأصغر ، التي تحاول تطويق الفساد والهياكل الاستغلالية بوضع شروط محكمة على المعونات . فلماذا تهتم الحكومة بتلك الوكالات اذا كان البنك مستعداً لاقراض مبالغ ضخمة دون ربطها بضوابط فعالة ؟ ففي بنجلاديش علمنا ان احدى وكالات المعونة ظلت تجتهد طوال اربع سنوات لجمع ٤,٥ مليون دولار لتمويل معهد الابحاث الزراعية وفي آخر دقيقة جاء البنك الدولي واغرق المشروع بعشرة ملايين دولار اضافية (لتدعيم) المعهد. واصيب مسئولو وكالة المعونة بالرعب فقد خشوا ان يكون هذا النوع من النقود المفاجئة سيئاً بالنسبة للمعهد . وكانت وجهة نظرهم هي انهم لو كانوا يحتاجون الى المزيد من النقود ، لدبروها بأنفسهم . وهكذا فإن البنك ، كما اخبرنا الكثيرون ، يميل الى ان يكون « مانحاً متهوراً » .

وفي تنزانيا ، ذهب الجزء الأكبر من اموال البنك الدولي لمشروع انشاء حدائق في المدن الى مقاول خارجي لبناء وحدة تخزين . وقد اخبرنا باحث اجتماعي قريب الصلة بالمشروع انه تكلف لكل قدم مربع اربعة اضعاف ما تكلفه بناء مماثل اقامه المشاركون انفسهم في مشروع مشابه قريب . كذلك اخبرنا الباحث الاجتماعي بأن البنك

قد خصص للمشروع في ذلك العام ضعف كمية النقود اللازمة . واكد ان (الافراط يؤدي الى التبديد وعدم الفاعلية) .

ان البنك يغدق النقود ، نعم لكنه لا يمنحها . فالقروض لا بد ان تسدد ـ وبالعملة الاجنبية التي يجري كسبها كما رأينا من خلال جهد السكان الريفيين الذين ينتجون للتصدير . وفي احسن الاحوال ، يقوم البنك من خلال وكالة التنمية الدولية I D A التابعة له ، بتخفيض معدل الفائدة ، اذ يتقاضى مجرد ٧٥ , ٠ في المائة من الفائدة السنوية ويسمح بالسداد خلال ٤٠ الى ٥٠ سنة . الا ان اغلب هذه القروض لا يستخدم سوى في توفير السيولة النقدية التي تسمح بدفع اقساط البنك العادية السابقة .

كذلك يجب ألا نغفل ان مشروعات البنك تتطلب دائماً ان تسهم الحكومة المحلية(بمبالغ مقابلة)تبلغ من٢٠ الى ٦٠ في المائة من تكاليف المشروعات . هكذا يجري تقييد الموارد المالية النادرة والموارد البشرية ، أيضاً ـ في مشروعات البنك .

ان تسديد الديون المتزايدة يضع البلد تحت ضغط اكبر لتوجيه كل مجالات الاقتصاد نحو التصدير ويدفع « فخ الديون » البلاد بعيداً عن بناء أساس للاعتماد على النفس وهو الأساس الوحيد لنظام اقتصادي عالمي جديد .

تمويل الصادرات

خصص البنك الدولي عند نهاية الحرب العالمية الثانية لتنشيط وتمويل صادرات السلع الرأسمالية من بلدان مثل الولايات المتحدة وفي منتصف عام ١٩٧٨ قدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة انه

مقابل كل دولار دفعته واشنطن للبنك تم انفاق دولارين في اقتصاد الولايات المتحدة ـ مما قد يقود البعض الى التساؤ ل : من يعين مَنْ ؟ [٣٢] وهـذا يقود حتماً الى تعريف (للتنمية) انها اشياء تكلف مبالغ ضخمة من النقود ولا بد ان تستورد ـ مبانٍ ، وفنيين اجانب بأجور مرتفعة والسيارات التي يحتاجونها ، وسدود ، وطرق ، ومعامل ، ومعدات سمعية ـ بصرية ، وما الى ذلك . وهكذا فليس من غير المعتـاد ان يذهـب ما لا يقـل عن ٥٠ في المائـة من مشروع تغـذية للبنـك في اندونيسيا الى الطوب والاسمنت والمعدات الترفية من اجـل المبانـي الترفية كما اخبرنا احد الفنيين الامريكيين العاملين في الامم المتحدة باندونيسيا . وحتى تحـت يافطـة الزراعـة والتنمية الـريفية تذهـب قروض البنك الدولي في اغلبيتها الساحقة الى بناء البنية التحتية ـ من الطـرق الى السـدود ـ التـي تشـري المقاولـين المحليين والاجانـب ومستشاريهم . ولا تمس هذه المشروعات القبضة الاقتصادية الخانقة للنخبة التي تمنع التقدم الزراعي الحقيقي وتسبب الفقر الريفي ، بل انها في الواقع تدعم هذه النخبة .

وبالنظر الى بعض وثائق التخطيط السرية للبنك ، وجدنا اسعاراً متضخمة بصورة مفزعة للسلـع التـي يجـب ان تستـورد من اجـل المشروعات ففي مشروع للخدمات الزراعية المحلية في تايلانـد عام ١٩٧٧ ، تشـكل المعـدات السـمعية البصرية المعقـدة وغيرهـا من المعدات الالكترونية المستوردة في اغلبها ، ما يفـوق ١٠٠٠,٠٠٠ دولار من اجمالي الميزانية.وبالطبع يبدو ذلك اشبه ببرنامج في هارفارد للخريجين في وسائل الاعلام،منه بمشروع للتنمية الريفية في آسيا !

وها هي بعض « صفقات » البنك التي يجـب الحصـول عليهـا

للمشروع عن طريق « المناقصات الدولية » : ٤٢٠ حاسبة يد بسعر ٥٠ دولارا للواحدة ؛ و ٣٠ حاسبة مكتب بسعر ١٦٠ دولارا للواحدة ؛ و ٣٠ آلة عرض سينمائية مقاس ١٦ ملم بسعر ١٢٠٠ دولار للواحدة ؛ واثنا عشر جهاز تليفزيون ملون مقاس ٢١ بوصة بسعر ١٠٥٠ دولارا للواحد ؛ وهكذا وهكذا .

البنك الدولي والشركات الزراعية

في بعض الاحيان تفيد مشروعات البنك الدولي الشركات الخاصة بطريقة اقرب الى الطابع المباشر بكثير من مجرد خلق الطلب على المبيدات الحشرية والاسمدة ، والجرارات وآلات تمهيد الطرق ، وحاسبات المكتب وما الى ذلك . اذ ان جزءاً من البنك الدولي منذ عام ١٩٦٤ ، هو هيئة التمويل الدولية (IFC)«قد انشيء ليقوم بدور العامل المساعد الذي يجمع بين رأس المال الخاص الأجنبي والمحلي وبين فرص الاستثمار،ويسهل الاستثمار بأرصدته الخاصة». (٣٤) وتقدم هيئة التمويل الدولية القروض للفنادق وغيرها من المشروعات المدرة للربح ، بالاضافة الى الشركات الزراعية .

هل تتذكر عمليات تصدير الخضروات التي قامت بها باد سنغال Bud Senegal من الساحل الافريقي ؟ لقد ساعدت هيئة التمويل الدولية « باد » على البدء بالمشروع.وفي الحقيقة ، قدمت هيئة التمويل الدولية ثلاثة قروض الى باد سنغال . وقدمت قروضاً اخرى الى مجهزي الغذاء والمزارع الكبرى لمحاصيل التصدير ، في امريكا اللاتينية وافريقيا في اغلب الاحيان .

علاوة على ذلك ، فإن وكالة التنمية الدولية (IDA) وهي جناح

القروض الميسرة في البنك الدولي ، التي يفترض ان تكون مخصصة للحكومات « المعسرة » يبدو انها وجدت بعض الشركات المعسرة . وعلى سبيل المثال ، فإن قرضاً قدم عام ١٩٧٨ ، لتحسين مزارع زيت النخيل التجارية في زائير « سوف يفيد » طبقاً للبنك ، « ثلاث شركات » - فرعاً للشركة العملاقة يونيليفر (المعروفة في الولايات المتحدة باسم ليفر بروز Lever Poros) ، وفرعين للشركة البلجيكية المساهمة كومباني جنرال Compagnie Generale . [٣٥]

وسوف تستفيد هذه الشركات بالتأكيد على نقيض مستخدميهم الزائيريين . اذ ان عمال المزارع (نظرياً يخلق المشروع ٣٥٠٠ فرصة عمل) سيربحون نحو ٢٠٠ دولار في السنة ، وهذا يعني ٤ دولارات في الاسبوع، وهو رقم منخفض حتى بالنسبة لعمل المزارع في العالم الثالث . ورغم ذلك فإن صافي الدخل السنوي للشركات المشتركة من المتوقع ان يصبح ٣ ملايين دولار عند استحقاق الدين عام ١٩٨٧ . [٣٦]

وعند مناقشة المخاوف من ان تنخفض ربحية المشروع اذا عجز عن ضمان قوة العمل يشير تقرير البنك السري ذو الغلاف الرمادي عن المشروع، الى ان الاسكان الافضل والخدمات الاجتماعية للعمال ستقدم « لتقليل خطر نقص القوى العاملة » . هكذا بينما يتحدث البنك الدولي علناً عن دوافعه الانسانية ، يبدو ان الحياة الافضل للفقراء تصبح هدفاً حين تخدم المصالح الاقتصادية للمنتفعين الحقيقيين ، وهم في هذه الحالة الشركات المتعددة الجنسية .

وأخيراً قد يبدو عند هذه النقطة شيئاً لا مبرر له ان نشير الى ان المشروع يتجاهل تماماً احتياجات المزارع العائلية التقليدية الصغيرة في زائير التي يتراوح عددها ما بين الثلاثة او اربعة ملايين . فقد اختير

تحسين مزارع زيت النخيل التجارية بدلا منها لأنه كما يقول البنك (يقدم افضل امكانية لزيادات انتاجية مستقبلية بأقل التكاليف) . [٣٧]

النمو . . ربما ، لكن التنمية . . . لا .

أكثر من مجرد بنك

البنك الدولي ليس مجرد مقدم لقروض التنمية . فعلى مدى السنوات الماضية اصبح قوة رئيسية تشكل السياسات الاقتصادية لعديد من البلدان . وبعبارة البنك ذاته :

ان مقترضي وكالة التنمية الدولية (IDA) وهي جزء من مجموعة (البنك الدولي)، بوجه خاص ، ليس من المحتمل ان يحصلوا من اي مصدر آخر على تمويل بشروط مرضية مثل شروط الوكالة ومن ثم فليس من المحتمل ان يتجاهلوا نوع النصيحة الذي يمكن ان توجهها بعثات وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك والتي تتضمن دراساتها الدورية عن اقتصادياتهم تقييمات لصحة سياساتهم الاقتصادية[٣٨].

وقد بدأ البنك في تشكيل بعثات دائمة في البلدان المتخلفة ، غالباً ما يضعها مباشرة داخل وزارات التخطيط القومي والبنوك المركزية . وفي عدد متزايد من البلدان يجمع البنك ويرأس كونسورتيوم من المقرضين الرئيسيين الثنائيين والمتعددي الاطراف للتنسيق بين مساهمات وسياسات المانحين . وفي عديد من البلدان مثل بنجلاديش يدبر البنك بهدوء ويقود الارصدة للمستشارين في الوزارات الرئيسية في الحكومة والورقة الرابحة للبنك هي انه يحدد التقييم الدولي للحكومة من حيث الائتمان .

وباختصار ، يتزايد الحديث عن البنك باعتباره السلطة في كثير من بلدان العالم الثالث التي زرناها .

ويعطي مقال لصحيفة الجارديان نشر عام ١٩٧٥ لمحة عن استخدام هذه السلطة في بلد مثل بنجلاديش :

ان تخفيض قيمة العملة ليس سوى اكثر الاجراءات وضوحاً في برنامج البنك الدولي ، وهو اجراء يجب ان تصاحبه لكي يكون ناجحاً تغييرات مالية وتغييرات اخرى تعيد الاستقرار النقدي . ويعد خلق (مناخ مناسب للاستثمار) جزءاً لا يتجزأ من البرنامج . . . ورغم اللغة العلاجية المحايدة . . . فإن برنامج اقرار الاستقرار ليس مجرد ممارسة تكنيكية في الادارة النقدية . إنه يعادل فرض دخول حقيقية ادنى اساساً على الطبقات العاملة من سكان المدن وغيرها[٣٩]

لا يجب ان يدهشنا اذن ان القروض تذهب بصورة متزايدة الى اكثر نظم العالم قمعية تلك التي ترحب بفرض اجراءات يمليها البنك تعاقب ابناء الشعب العاملين بفرض اسعار اعلى وضوابط على الاجور . وهكذا فإن اربع دول شهدت انقلابات عسكرية او قوانين طوارىء منذ بداية السبعينات ـ هي الأرجنتين ، وتشيلي ، والفلبين ، وأوروجواي ـ قد نالت زيادة بلغت سبعة أضعاف من قروض البنك الدولي حتى عام ١٩٧٩ . بينما لم تزد القروض للمقترضين الآخرين سوى ثلاثة أضعاف .[٤٠]

البنك الدولي ، والولايات المتحدة وحملة حقوق الانسان

هنأ الكثيرون حكومة الولايات المتحدة على محاولتها تغيير اتجاه قروض البنك التي تذهب بصورة متزايدة الى أشد النظم قمعية . ومنذ تعديل هاركين Harkin بصدد « حقوق الانسان » الذي اجري

على قانون المؤسسات المالية الدولية عام ١٩٧٧ ، يطلب من ممثلي الولايات المتحدة في المصارف الدولية ان يعارضوا القروض للحكومات التي تنخرط في (نسق متصل من الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان المتعارف عليها دولياً). ورغم ذلك تعفى من هذا القانون ، القروض للمشروعات التي تستهدف (احتياجات انسانية أساسية .

ويبني أولئك الذين يهنئون الولايات المتحدة على التزامها بتعديل هاركين تأييدهم على حقيقة انه خلال العام الأول لسريان القانون امتنع ممثلو الولايات المتحدة عن التصويت في ١٧ اقتراعا وصوتوا (بلا) مرتين فقط بصدد قروض البنك الدولي الى ١٢ بلداً معرفة رسمياً بأنها (منتهكة لحقوق الانسان) خلال تلك الفترة . (وفي وكالات الاقراض الدولية الاخرى صوت ممثلو الولايات المتحدة « بلا » ٧ مرات وامتنعوا عن التصويت ٤ مرات .) (٤١)

ومع ذلك فقد تمت الموافقة على معظم هذه القروض « فالامتناع » ليس معارضة شديدة الفعالية لكن عدم جدوى هذا السجل في اثبات ان الادارة الامريكية جادة في اجبار البنك على وقف مساندة النظم القمعية ينكشف في حقيقة واحدة : أنه خلال العام الأول بعد تعديل هاركين (السنة المالية ١٩٧٨) ، ذهب ربع كل القروض الجديدة للبنك الدولي (بما في ذلك وكالة التنمية الدولية IDA) الى أربعة بلدان فقط ، معروفة جيداً بانكار الحقوق الاقتصادية والسياسية لشعوبها ـ البرازيل ، واندونيسيا ، وكوريا الجنوبية ، والفلبين . (٤٢)

كيف يمكن لهذا السجل من القروض ان يحدث بينما الادارة تزعم

انها تلتزم بتوجيهات مبدأ هاركين ؟ أولا ، يفقد تعديل هاركين الكثير من معناه حين يدرك المرء ان الادارة يمكن ان تقرر من هي البلاد التي تعد « منتهكة انتهاكاً صارخاً » وما هي حقوق الانسان(المتعارف عليها دولياً)، مثلما تقرر أية قروض تستهدف(الاحتياجات الانسانية) الأساسية فتستثنيها بناء على ذلك . وواضح ان هناك مجالا واسعاً للادارة لتأييد القروض لأية حكومة تريد . وكما يبين جيمس موريل من مركز السياسة الدولية ، (٤٣) فإن بامكان الادارة دائماً ان تمتنع عن استخدام اللغة المضبوطة في التشريع وبدلا من ذلك تقرر ببساطة ان (لدى بلد ما مشكلات خطيرة في حقوق الانسان). وبهذه الطريقة يمكن للادارة ان تبدو حساسة تجاه الموضوع لكنها تتجنب الالتجاء الى تعديل هاركين .

ثانياً ان تشريع « حقوق الانسان » ذاك يسمح لسوء الحظ بتضييق معيار الحكم على من يعد منتهكاً ومن يعد غير منتهك لحقوق الانسان ، بحيث يصبح هذا المعيار هو عدد السجناء السياسيين الذين يقبض عليهم او يطلق سراحهم في نفس الاسبوع . وهكذا فعندما تقوم الحكومات التي تطبق الاحكام العرفية مثل حكومات الفلبين ، والارجنتين ، وتشيلي ، وكوريا الجنوبية باطلاق سراح بعض السجناء السياسيين يقال ان وضع حقوق الانسان فيها قد تحسن ، وينسب ويمتدح الفضل الى الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة من خلال شروط مثل تعديل هاركين لحقوق الانسان . ولكن الا نرى انالمقياس الحقيقي الوحيد الذي له معنى دائم لتطبيق حقوق الانسان ، قد اسدل عليه ستار من الغموض ؟ ذلك المقياس هو : هل تنكر السياسات الاقتصادية لحكومة ما « الحق الانساني » للأغلبية في البقاء أم لا ؟ .

وأخيراً فإن هناك على الاقل افتراضين زائفين وراء جهود من قبيل تعديل هاركين من حيث هي وسائل لمساعدة الفقراء في الخارج . اذ ان التعديل يفترض ان مشروعات البنك الدولي التي تزعم انها تخدم (الاحتياجات الانسانية الأساسية) يمكنها فعلا ان تدعم مصالح الأغلبية الفقيرة بدلا من تقوية الآليات التي تجعل من الفقراء فقراء . وعلى طول هذه الفصول عن المعونة كنا نطرح تساؤلات حول هذا الافتراض .

كذلك تفترض الجهود من قبيل تعديل هاركين ان حكومة الولايات المتحدة يمكن وسوف تصبح « باحثاً اجتماعياً » كونياً تضغط على(الحكومات المنحرفة)لكي(تصبح مستقيمة).الا ان الحقيقة هي ان كل ادارة وادارة كارتر ليست استثناء ـ ستتجاهل حتى اقسى الانتهاكات لحقوق الانسان الاولية حينما تسعى الى ابقاء حكومة في السلطة تخدم احتياجات ومطالب شركات الولايات المتحدة والمصالح العسكرية بها . وسوف تمضي الى مدى بعيد للابقاء على اقتصاد تسيطر عليه النخبة ولا يمثل تناقضاً يهدد تركيز السلطة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة ذاتها .

وزائير موبوتو هي مجرد مثال واحد . [٤٤] فقد تم تنصيب الرئيس موبوتو في السلطة بتواطؤ من الغرب عام ١٩٦٥ ، في اعقاب اغتيال الرئيس الشعبي باتريس لومومبا بتحريض من بلجيكا . وقد ابقى زائير (الكونغو سابقاً) مفتوحة على مصراعيها امام استغلال الشركات متعددة الجنسية للثروة المعدنية . وعلى سبيل المثال ، فإن ٤٥ في المائة بالكامل من الكوبالت المستخدم في الولايات المتحدة مأخوذ من زائير . [٤٥]

ورغم ثروة زائير المعدنية الهائلة ، فإن سياسات استثمار موبوتو

النخبوية، والفاسدة والموالية للأجانب قد ولدت الفقر الواسع الانتشار وقرينه الحتمي ـ القمع الوحشي ـ بالنسبة لـ ٢٠ مليوناً من الفلاحين . فقد خرج مئات الآلاف من فقراء الريف يلتمسون ملاذاً في البلدان المجاورة . وفي يناير عام ١٩٧٨ ، ذبح ما بين ٧٠٠ الى ١٠٠٠ قروي ـ بين رجل ، وإمرأة وطفل ـ في مقاطعة باندوندو.[٤٦] ورغم ذلك اعلن البيت الابيض بعدها بشهرين فقط ان نظام موبوتو هو (حكم معتدل) .[٤٧] وسارع الرئيس كارتر بارسال الطائرات الحربية للولايات المتحدة لنقل القوات البلجيكية والفرنسية لسحق تمرد ضد موبوتو . وفي نفس الوقت تقريباً وافق البنك الدولي ، بتأييد الولايات المتحدة ، على قرض آخر للبنك الدولي ، هذه المرة لمزارع زيت النخيل التي ناقشناها . وقد جاءت قروض البنك الدولي وغيره من القروض الدولية بغزارة وصلت الى حد انه مع حلول ١٩٧٧ تضافرت خدمة تلك الديون مع انهيار أسعار النحاس لتجعل البلاد مفلسة عملياً .[٤٨]

ولكن الولايات المتحدة لا تتحرك اخيرا لقطع المعونة الا حين تبعث السياسات الوحشية لحكومة ما المخاوف لدى الحكومة الامريكية بأن تغييراً ثورياً سيجلب حكومة لا تعود ترحب بخدمة الشركات والمصالح العسكرية للولايات المتحدة . وهذه على سبيل المثال هي حالة سياسة ادارة كارتر تجاه دكتاتورية اناستاسيو سوموزا في نيكاراجوا ، والتي سنناقشها فيما بعد .

لا خضوع للمحاسبة

ليس البنك بأي معنى من المعاني ، مؤسسة ديمقراطية او حتى واسعة التمثيل . فهو لا يخضع للمحاسبة من أي جهة سوى نفسه .

ومن السذاجة ان نتوقع من مؤسسة قوية كهذه ان تكون قادرة على رقابة فعالة على نفسها ، او راغبة في ذلك .

ان وثائق البنك سرية . ولا يخضع البنك حتى لدراسة علماء الاجتماع ؛ فليس هناك سوى حوالي عشر مقالات وكتب تحلل هذه المؤسسة القوية . ولن يقبل أي عضو في طاقمه الشهادة امام أية جلسات للكونجرس او البرلمان . ومؤخراً فقط بدأ البنك يدرس اجراءات التقييم (سرية ، بالطبع) لكل المشروعات التي يمولها . والذين اطلعوا على بعض تقارير ادارة تقييم عمليات البنك يخبروننا بأنها قد « صححت » بنسبة ضخمة عند تلخيصها للنشر العام .

وأحياناً يكلف مستشارون خارجيون بعمليات التقييم ؛ لكن ما هي درجة استقلالهم ، اذا كان من المحتمل ان يأتيهم عقد البحث التالي من البنك نفسه ؟ احد هذه التقييمات الرئيسية التي سمعنا بها كان نقدياً . وقد حجب وامر الكاتب بالقيام « باعادة صياغته » . ويقال لنا ان التقارير العامة لا بد ان تكون متفائلة حتى تكسب التأييد في الكونجرس وفي برلمانات البلدان المانحة للمعونة .

وبينما كنا في بنجلاديش علمنا من مصادر اجنبية مطلعة ان بعثة قد طارت حديثاً من واشنطن واعلنت ان برنامج ت ر ـ ١ الذي ناقشناه ناجح (لأنه يقوم على أسس قوية)ويجب التوسع فيه . لكن قبلها بيوم واحد اطلعنا مسئول بحكومة بنجلاديش على مذكرة داخلية للبنك تدرس كل جانب من جوانب تنفيذ المشروع وتستنتج ان النظام التعاوني يعمل (بافراط لصالح الزراع الاكثر ثراءً) .

بالاضافة الى ذلك ، يطمح العديدون من مفاوضي الحكومة المحلية حول قروض البنك عادة في الحصول على منصب في البنك في واشنطن . فهل سيناقشون مشروعاً للبنك ؟ وكما أخبرونا في

سري‌لانكاوهي بلدينال‌الآن قروضاً ضخمة من البنـك لمشروع سد للري ، فإن مجموعات النخبة الحكومية في العاصمة تتطلع بالفعل الى « احتساء كأس ويسكي » مع كل الخبراء الأجانب الذين يأتون بمثل هذه المشروعات . انها باختصار ، حلقة مغلقة الى حد بعيد .

ولما كان البنك لا يخضع للمحاسبة فإن له الحـرية في ادعـاء أية مزاعـم ضخمـة يشـاء حول عدد النـاس الـذين يسـتفيدون من مشروعاته .

فالمستر مكنارا ، على سبيل المثال ، يريدنا ان نصدق ان برنامج البنك للتنمية الزراعية والريفية « سيبلغ » ٦٠ مليونـاً في (مجموعـة الفقر المستهدفة) بالاقراض خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ . وها أنت ترى ان البنك يروق له حساب عدد المنتفعين بإجمالي عدد الناس الـذين يعيشون في المنطقة التي ينفذ فيها مشروع للبنـك . وهـذا يعـادل القول بأن سداً في بالوبا ، بكاليفورنيا ، يفيد سكان كاليفورنيا البالغ عددهم ٢٠ مليوناً ـ وكذلك الملايين الأربعة من الذين يعيشون تحت حد الفقر . وعلى ذلك فمن المرجح ان يبلغ حساب البنـك للعـدد الاجمالي لمنتفعيه في وقت قريب رقماً اكبر من اجمالي عدد الفقـراء في العالم .

ورغم ان البنك لا يقبل المحاسبة بطريقة صارخة ، فلا يعني هذا عدم امكان تحديد المسئولية . فالمملكة المتحدة تملك ٩ في المائـة من الاصوات (٤٩) وقد ساهم دافعو الضرائب البريطـانيون مبـاشرة بنسبة ١٢ في المائة من أرصدة قسم«القروض الميسرة»في البنك ـ وهي وكالة التنمية الدولية . علاوة على ذلك ، فرغم ان الفرع التجاري البحت للبنك لا يحصل على رأسماله من المساهمات الحكومية بل من خلال بيع السندات (التـي يملك الكثـير منهـا بلا شك الجامعـات

وصناديق المعاشات والكنائس) ، فإن دعم الحكومات لهذه السندات هو عامل هام في جعلها جذابة للمستثمرين الأفراد .

وكلما عرفنا اكثر عن البنك الدولي زادت دهشتنا من ان البنك كان ناجحاً بهذه الدرجة في اقناع العديدين بأنه يدعم مصالح الفقراء والجوعى . ولما كنا نحن باعتبارنا مواطنين ، مرتبطين مباشرة بالبنك الدولي من خلال حكوماتنا ، فإننا نحن الذين يجب ان نتولى مسئولية كشف التأثير الحقيقي لبرامج البنك الدولي وانهائها . يجب ان نوضح ان البنك الدولي ما زال بنكاً وان اهتمامه منصب على استقرار الاقتصاديات الحالية التي تسيطر عليها النخبة ؛ ولن يكون عملاؤه أبداً هم جياع العالم . وفي الحقيقة،فعن طريق تقوية اعداء الجياع، تساهم برامج البنك الدولي في زيادة حرمان الفقراء الذين تزعم انها تساعدهم .

. . . . ربما اكثر من أية مؤسسة اخرى في العالم يساعد (البنك الدولي) اعداداً كبيرة من الناس على الخروج من الفقر المدقع الى حياة اكثر ملاءمة .

روبرت س . مكنمارا رئيس البنك الدولي النيويورك تايمز ، ٢ أبريل ١٩٧٨

. . . بدأ ملء (الخزان) حسب الخطة ومضى في البداية حسب الخطة فيما عدا انه خلال فترة قصيرة،كان لا بد من ابطاء ارتفاع منسوب الخزان للسماح لعدد من الـ ٨٠ ألف شخص الذين كانوا بطيئين في الخروج من منطقة الخزان،بالافلات من المياه المتصاعدة .

من تقرير البنك الدولي عن مشروع سد تربيلا (باكستان) يوليو - أغسطس ١٩٧٥ ورد في كتاب سوزان جورج « كيف يموت النصف الآخر »

ان التنمية الريفية شيء حديث ؛ عمره لا يتجاوز بضعة أعوام .

الرئيس التنفيذي لبعثة البنك الدولي . بنجلاديش .

ما ليس معروفاً بصورة عامة وما اود التركيز عليه هو ان مرتبات طاقم البنك لا يدفعها سواء بكاملها او في جزء منها دافعو الضرائب بالولايات المتحدة بل البلدان النامية التي تخدمها .

روبرت س . مكنمارا .
رئيس البنك الدولي نيويورك تايمز ، ٢ أبريل ١٩٧٨ .



٢٩

قيمة المعونة الغذائية

السوق الأوربية المشتركة والمعونة الغذائية :

بدأ برنامج السوق الأوربية المشتركة للمعونة الغذائية عام ١٩٦٧ . وبحلول عام ١٩٧٨ اصبح اكبر مانح للمعونة الغذائية في العالم ، يسهم بنسبة ٣٠ في المائة من كل الحبوب ، و ٥٠ في المائة من مسحوق اللبن المنزوع القشدة (SMP) ، و ٩٥ في المائة من الزبد بتكاليف تبلغ ٤٩٠ مليون جنيه سنوياً . والآن ترسل السوق الاوربية المشتركة الى ما وراء البحار سنوياً ١٥٠ ألف طن من مسحوق اللبن المنزوع القشدة و ٤٥ الف طن من الزبد . [١]

وقد أوضحت السوق الأوربية المشتركة للأوربيين في محاولة لتمرير برنامجها للمعونة الغذائية ، انهم هم اكبر المستفيدين : وذكرت السوق المشتركة بوضوح ان شحنات المعونة الغذائية (لا يجب اعتبارها مجرد عمل من أعمال البر) . وأكدت السوق المشتركة ان نفقات المعونة الغذائية يجب موازنتها مقابل نفقات (الاجراءات البديلة للتعامل المرضي مع الكميات التي لا يمكن بيعها) ، [٢] مشيرة بذلك ، كما سنرى ، الى استخدامها لعلف الماشية . وقد صرح المستر لاردينوا Lardinois ، مفوض الزراعة السابق للسوق الاوربية المشتركة بأن (افضل طريقة للتخلص من فوائض مسحوق اللبن المنزوع القشدة هي استخدامها بكثافة في المعونة الغذائية) . [٣]

تقدم المعونة الغذائية ، اذن للسوق الأوربية المشتركة وسيلة

للتخلص من السلع الفائضة ـ صداعها المزمن . والانتاج الزراعي الزائد هو نتيجة للسياسة الزراعية المشتركة (CAP) للسوق المشتركة التي تستهلك نحو ٧٠٪ من مجمل انفاقها على دعم الاسعار والبرامج المتصلة به لحماية دخل الزراع الاوربيين . وتحسب السياسة الزراعية المشتركة الاسعار المضمونة للمنتجات الزراعية بحيث تجعل حتى مكاسب الزراع الصغار نسبياً في مستوى يمكن مقارنته بالدخول الصناعية . والأسعار مرتفعة ـ اذ تكون عادةً ضعفي او ثلاثة أضعاف سعر السوق العالمية . وهذه المدفوعات تعد حوافز للزراع ليتحولوا الى طرق اكثر تركيزا من اجل زيادة انتاجهم ـ خصوصاً من منتجات الماشية فأسعارها هي الافضل . والنتيجة هي الانتاج الزائد ـ المزمن احياناً ـ لعديد من المنتجات الزراعية الاساسية .

والصداع الاكبر للسوق الاوربية المشتركة هو قطاع منتجات الالبان . ففي الوقت الراهن ينتج ما يفيض عن الاحتياجات من اللبن بمعدل لتر واحد بين كل ستة لترات وفي عام واحد يفوق وزن اللبن الفائض المنتج الوزن الاجمالي لكل سكان السوق الاوربية المشتركة ـ كل السكان البالغ عددهم ٢٦٠ مليوناً !

ولكي تحقق الابقار هذا الانتاج الغزير من الألبان ، تحتاج الى وجبة دسمة ـ عالية القيمة في البروتين والسعرات الحرارية ـ وهي وجبة يقدمها الآن القمح وفول الصويا المستوردان . وتاريخياً كان هذا العلف يأتي بصورة أساسية من الولايات المتحدة لكن الاغذية من البلدان المدارية وشبه المدارية مثل حب العزيز والمنيهوت اخذت تجد طريقها بصورة متزايدة الى علف الحيوانات الاوربي . وقد اصبح محصول التصدير الاول لتايلاند الآن هو المنيهوت للعلف ؛ تضاعفت صادراتها لأوربا ثلاث مرات منذ عام ١٩٧١ . [٤] (حتى

وقت قريب وكان المنيهوت مجرد مصدر رخيص للسعرات الحرارية للملايين من افقر فقراء العالم) . أما صادرات السنغـال من حب العزيز المضغوط ـ وخصوصاً لفرنسا ـ فقد زادت بنسبة ١٢٥ في المائة من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٤ رغم العجز الذي يقدر بـ ٣٠٠ ألف طن في الحبوب للاستهلاك الآدمي في ذلك البلد . (٥)

وتمثل تكاليف فائض منتجات الألبـان من هذا العلف المستـورد حوالي ٤٠ في المائة من نفقات السياسة الزراعية المشتركة ـ ـ حوالي ١٨٠ جنيه استرليني لكل بقرة ـ وهي مصدر حقيقي للضيق السياسي والاقتصادي .

ماذا نفعل بالفائض

اللبن يفسد بسرعة . وأول مشكلة هي تحويل اللبن الفائض الى منتجات يمكن تخزينها ـ زبد ولبن منزوع القشدة يمكن بعدها تجفيفه الى مسحوق لبن منزوع القشدة . والمشكلة الثانية هي ايجاد زبـون لتلك المنتجات . ولانها بضعف أو بثلاثة أمثال السعر العالمي ، فإنها غالية جداً للتسويق سواء داخل السوق المشتركة اوخارجها . من هنا تأتي المبيعات المدعومة للسـوق المشتـركة رغـم ان بعض المبيعـات المدعومة لا تلقى الموافقة الجماهيرية . فقد تعرضت مبيعات الزبـد للاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٤ لانتقادات عنيفة في الصحافة وغيرها . (اذا كان علينا ان ندفع لنبيعها فلماذا لا ندفـع لنبيعهـا لاصحـاب المعاشـات من كبـار السن) ، الـخ . وفي الحقيقـة ، فإن المبيعـات المدعومة للعجائز ستكون نتيجتها الا يشتروا الزبد بالسعر الكامل ، وهكذا لن يخفضوا الفائض بصورة متناسبة) . وما زالت الصفقات

من قبيل صفقة الاتحاد السوفيتي مستمرة لكنها عموماً بحجم اصغر .

اما تقديم الدعم لمنتجي الماشية فهو اقل احراجاً من الوجهة السياسية على ما يبدو ، من تقديم الدعم لآكلي الزبد الروس . ومعظم اللبن المنزوع القشدة ومسحوق اللبن المنزوع القشدة المنتجين يذهب الى علف الماشية . اذ ان مسحوق اللبن المنزوع القشدة نظراً لكونه غنياً بالبروتين يشكل بديلا مثالياً لوجبة فول الصويا .

لكن اطعام اللبن للأبقار لا يحل المشكلة . فالمبيعات الرخيصة من غذاء عالي القيمة الغذائية لعلف الحيوانات يخلق ناتجاً اكبر من المنتجات الحيوانية ـ ومزيداً من الفائض ـ وهكذا نبدأ من جديد ! علاوة على ذلك ، ليست الولايات المتحدة بالغة السعادة بالخطة . اذ تعتقد ان دعم اللبن المنزوع القشدة كعلف للماشية هو ظلم لمصدري فول الصويا بها . وقد هددت الولايات المتحدة باتخاذ اجراء قانوني حين فرضت التعريفات الجمركية على واردات فول الصويا . (٦)

وفي الحقيقة ، بدأ امام لجنة السوق الاوربية المشتركة طريقاً واحداً للتخلص من فائضاتنا لن يعترض عليه احد بالتأكيد : وهو اعطاؤها للبلدان الفقيرة كمعونة غذائية . ولما كان ما يقدر بنحو ١٠ ملايين شخص يموتون جوعاً كل عام في العالم الثالث ، فسيكون شخصاً قاسياً في الحقيقة،ذلك الذي يعترض على ارسال السوق المشتركة لبعض فائضها غير المطلوب الى المحتاجين .

لكن لسوء الحظ ، ليس الامر بالبساطة التي يبدو بها . فنصف معونة الالبان الممنوحة هي مسحوق لبن منزوع الدسم لاعادة عمل

اللبـن وبيعـه في البلـد المتلقـي . وعندئـذ يدر ، نظـرياً الأمـوال لمشروعات التنمية [٧] وخصوصاً بناء صناعات ألبان محلية . لكن هل يمكن حقاً للبن المستورد ان يسساعد على اقامـة صناعـة محلية ؟ في بنجلاديش ذهبت نسبة كبيرة من الاموال الناتجة عن بيع اللبـن الى مشروع لزيادة انتاج اللبن المحلي . وفي الحقيقة ، فإن سعر اللبـن المنخفض بسبب الـكميات الاوروبية الوفـيرة ، قد خفض الاسعـار لدرجة ان الزراع في بنجلاديش ينتجون لبناً اقل ، وليس اكثر . [٨]

وقد يتساءل البعض عما اذا كانت تنمية الالبان في العالم الثالث شيئاً طيباً يجب تنشيطه على أية حال . اذ ان انتاج اللبن في كثير من بلدان العالـم الثالث يمثل استخداماً اقل كفاءة للأرض الزراعية من زراعة القمح والفول على سبيل المثال . لكن الافتراض هو انه ما دام اللبن غذاء عالي البروتين ، فيجب تشجيعـه . ويجـري اغفـال ان وجبات القمح والبقول (الفاصوليا ، والفول او العـدس) لمعظـم الثقافات التقليدية صحية في تركيبها الغذائي في الواقع . وما ينقصها هو الكمية . [٩] والحل هو اتاحة قدر اكبـر من الوجبـات الحـالية ـ وليس الاغذية الغنية بالبروتين .

وهناك عيب آخر . فالمعونـة الغـذائية يمـكن ان تؤدي الى ذوق مكتسب للاغذية الجديدة وبالتالي الى اعتماد على الواردات حين تنتهي المعونة . وقد حدث هذا بالتـأكيد فيسري لانكا حيث ادت معونـة القمح الى ذوق يفضل الخبز ـ وحل الخبز محل الأرز كغذاء تقليدي في عديد من المنـازل . [١٠] وهـذا ما حدث أيضـاً في تايوان وكوريا الجنوبية كما سنناقش فيما بعد في هذا الفصل .

واخيراً يذهـب كثير من خبـراء التغـذية الى ان اللبـن هو غذاء

مشكوك فيه بوجه خاص للتوزيع في العالم الثالث على أية حال لأن كثيراً من غير القوقازيين غير قادرين على هضم سكر اللبن . وعدم القابلية للبن هذه تقدر بما يبلغ ٦٠ في المائة بين غير القوقازيين . ويمكن ان تؤدي الى اسهال مزمن والى فقدان للمواد الغذائية ، وليس الى كسب لها . [١١] وتكون الاثارة حادة بشكل خاص بالنسبة للأطفال . وهكذا طلب من السوق المشتركة ان تلتزم جانب الحذر في استخدامها لمسحوق اللبن في اغذية الاطفال . [١٢]

الثورة البيضاء : دروس من الهند

على الرغم من كل هذه التحفظات ، يجري تشجيع الثورة البيضاء من جانب مخططي التنمية ـ والثورة البيضاء مصطلح صيغ لوصف مشروعات تنمية الألبان الطموحة في العالم الثالث . والهند ـ المضيف الرئيسي للثورة الخضراء ، التي وصفناها في فصول سابقة ـ هي الآن مسرح اكثر برامج العالم طموحاً . وكما هو الحال في الثورة الخضراء ، فإن الثورة الدافعة هي الاساليب والآلات الزراعية الغربية . ونجاح المشروع ـ المعروف باسم عملية « فيضان » ـ يقوم على بناء مصانع البان ضخمة حديثة ، تطور بسرعة زراعة الألبان في المناطق الريفية ، والسيطرة على أسواق الألبان في المدن . وهدف المشروع تقديم كميات مستمرة من اللبن الصحي في المدن ليحل محل اللبن القذر ، المخلوط بالماء غالباً ، الذي يبيعه باعة اللبن التقليديون .

في مصانع البان بنيت خصيصاً ، يعاد تركيب الزبد ومسحوق اللبن المنزوع القشدة الى لبن ومنتجات البان اخرى . هكذا اذن تعطي المعونة الغذائية الدفعة الاولى لادارة المضخة . وفور ان يصبح

لمصنع الالبان سوقه ، يمكنه عندئذ ان يبدأ في شراء اللبن من الزراع في المناطق الريفية المحيطة . كذلك يمكن استخدام الاموال الناتجة من مصانع الألبان في تشكيل تعاونيات البان قروية حتى يتمكن الزراع من تخطي الوسطاء وتحقيق صفقة افضل . ويمكن استخدام الاموال في بناء مصانع البان جديدة في اماكن اخرى وفي اعادة توطين اصحاب الابقار من سكان المدن العتيقين ، غير الاكفاء الذين سيكونون قد فقدوا سوقهم وكسب عيشهم لصالح عملية « فيضان » ، في مناطق ريفية . كذلك يمكن استخدام الاموال من حيث التعاونيات في تنشيط النواتج الحالية غير الفعالة من اللبن وفي تحسين الخدمات الاجتماعية ، والصحية ، وخدمات النقل والتعليم في القرى . والمخطط مصمم بحيث يتطور الى شبكة توزيع (شبكة ألبان قومية) ، ؛ تربط نحو ١٠ ملايين عائلة منتجة مع ١٥٠ مليون مستهلك في ١٤٢ بلدة ومدينة . (١٣)

ترجع اصول عملية « فيضان » الى عام ١٩٤٦ حين اقيمت تعاونية تجريبية لمنتجي الالبان في مقاطعة كايرا ، بولاية جوجارات . ونجحت التعاونية وانتشرت في انحاء المقاطعة انتشار النار في الهشيم . وبعدها بعشرين عاماً كانوا يفخرون باحدث مصنع لتجهيز الالبان في الهند ويزودون بومباي بغالبية اللبن ومعظم الزبد . وتضم الشبكة ٥٠٠ تعاونية قروية كما اصبحت نموذجاً لأجزاء الهند الاخرى .

لكن المفارقة هي ان نقطة انطلاق عملية « فيضان » نشأت من المخاوف من أن المنحة التي رددت الشائعات انها ٢٠ ألف طن من زبد السوق الاوربية المشتركة للهند كانت ستقتل سوق زبد

التعاونيات . [١٤] ومن هنا رسمت الخطط لمشروع على غرار مشروعها الناجح ، لكنه يهدف الى تقديم اللبن من خلال مصنع ألبان حديث الى المدن الأربع الرئيسية في الولاية . ووافق برنامج الغذاء العالمي (الوكيل لنحو ٢٥ في المائة من المعونة الغذائية للسوق الاوربية المشتركة) على تقديم الكميات اللازمة من الزبد ومسحوق اللبن المنزوع القشدة ابتداءً من عام ١٩٧٠ . وبنيت مصانع الألبان في المدن الأربع ، وتدفقت المعونة الغذائية وولدت عملية « فيضان » .

في نظر السوق الأوربية المشتركة ، والبنك الدولي (الذي اقرض الأموال للبرنامج) وشركات الألبان الضخمة المتعددة الجنسية كان المشروع نجاحاً لا نظير له . وقد امتدحه حتى رئيس شركة يونيليفر في تقريره السنوي لعام ١٩٧٨ . الا اننا يجب ان نتذكر ان احد النواتج الثانوية لمشروع فيضان كان تصاعد الطلب الهندي على علف الحيوانات . والمورد الرئيسي للهند هو شركة تسمى هندوستان ليفر - احد فروع يونيليفر .

وطبقاً لما يقوله البنك الدولي ، فإن عملية « فيضان » تساعد على تطوير افضل تكنولوجيا تناسب الظروف الهندية [١٥] . لكن الى أي حد تناسبها في الحقيقة ؟

يرى نقاد البرنامج ، أولا ان اللبن وغيره من منتجات الألبان (تضم الزبد ، والجبن ، والشيكولاته) يقتصر على سوق النخبة . ورغم ان الهدف المعلن هو تحسين وجبات فقراء المدن فإن للبن في الحقيقة سعراً يخرجه عن متناولهم . [١٦]

ثانياً ، لم تتم مساعدة باعة اللبن التقليديين على التوطين في الريف . فبدلا من نسبة الـ ١٥ في المائة من الميزانية المخصصة لهذا القطاع لا يستخدم سوى ٠,٣ في المائة لاعادة التوطين [١٧] . وتواجه فرص العمل في المدينة تهديداً اضافياً من الانتشار السريع لاستخدام آلات بيع اللبن الاتوماتيكية ـ وهي تجديد غريب في بلد به عمالة رخيصة جداً وبطالة واسعة الانتشار .

النقد الثالث هو ان مصانع الألبان تصبح معتمدة بصورة متزايدة على واردات الزبد ومسحوق اللبن المنزوع القشدة ، وليس على المشتريات المحلية ، كما كان مقصوداً . ومن الصعب الحصول على معلومات دقيقة لكن هناك دلائل على ان الانتاج المحلي بين الأهالي ، على الأقل في بعض المناطق ، ينخفض بالفعل . ففي دلهي على سبيل المثال انخفضت فعلياً المشتروات اليومية بنسبة ٤٠ في المائة من ١٩٧٦ الى ١٩٧٧ . [١٨]

ومنذ عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٦ ازدادت واردات الهند من الزبد ومسحوق اللبن المنزوع الدسم اكثر من ٥٠ في المائة ، كما ان مصانع اللبن المتطورة هي الأخرى مستوردة في قسم كبير منها او مبنية بواسطة الشركات المتعددة الجنسية العاملة في الهند . وفور اقامة المصانع تتغذى على الزبد واللبن المنزوع الدسم المستوردين . فلا عجب ان شركات مثل يونيليفر تحب المشروع ! .

النقد الرابع « لفيضان » هو انها اكثر تمشياً مع الزارع الغني ، الذي يمكنه شراء علف الماشية وفصائل الابقار الأكثر انتاجية ، مما هي مع الزارع الافقر . ولذا كان ١٠ في المائة فقط من اعضاء تعاونية « كايرا » من الفلاحين المعدمين . [٢٠]

واخيراً ، فإن البرنامج يشجع الزراع على استخدام اراضيهم لزراعة العلف للابقار لا لزراعة الغذاء للاستهلاك المحلي ، مما يحتمل ان يسيء الى المعايير الغذائية في المناطق الريفية .

ان الخطط من قبيل عملية « فيضان » تكمل دورة « الفائض » والتصدير التي يخلقها عجز من يحتاجون الطعام حقاً عن شرائه . وبعبارة اخرى ، فإن جزءاً كبيراً من الفائض في منتجات الماشية التي تمثل ذلك الصداع للمخططين الزراعيين بالسوق المشتركة ، قد نتج هو نفسه من العلف المستورد من العالم الثالث ـ حيث لو كان قد بقي ، لكان الجياع قد استطاعوا شراءه . وحين تصل ا اغذية العالم الثالث هذه الى اوربا كعلف ، تساعد على خلق الفائض الذي لا بد عندئذ من اعادة ارساله الى العالم الثالث على شكل منتجات ألبان ـ وهي اغذية اقل مناسبة للاحتياجات المحلية من الأغذية المحلية التي يجري شحنها الى الخارج كعلف . في هذا النسق المحير من التصدير ، والفائض ، واعادة التصدير ، ليس هناك غير شيء واحد واضح : ان فقراء العالم ليسوا هم المستفيدين . والرابحون الوحيدون هم مجالس التسويق الحكومية ، وشركات التجارة ، وبعض المنتجين والمستهلكين الاوربيين ، بالاضافة الى الميسورين في العالم الثالث .

من الولايات المتحدة

تاريخياً ، كانت الولايات المتحدة اكبر مانح للمعونة الغذائية . فمنذ عام ١٩٥٠ قدمت ما يزيد على ٢٥ مليار دولار من المعونة الغذائية ، لكن هدفها الاول لم يكن في أي وقت من الاوقات هو اطعام الجياع . وفي الحقيقة فان تلك النوايا الانسانية تسجل في قانون المعونة الا في عام ١٩٦٦ . فقد كانت المعونة الغذائية امتداداً للسياسة

الخارجية والمصالح التجارية للولايات المتحدة ، وهما في معظم الحالات امران متبادلا النفع .

ولفهم اصول المعونة الغذائية ليس عليك ان تنظر الى أبعد من حوار مع منسق المعونة الغذائية في ادارة فورد ، وهو روبرت ر . سبيتزر Robert R. Spiter . فبعد ان حكى كيف انه في اوائل الخمسينات ، كانت منظمات المزارعين تطالب بعمل شيء تجاه الفوائض المتراكمة التي تهدد دخولهم ، وكيف كان « الانسانيون » يكرهون تبديد الغذاء ، يواصل سبيتزر حديثه قائلا :

كان هناك آخرون ادركوا ان هناك امكانية ضخمة لمنتجات المجتمع الزراعي الامريكي ، واننا ربما استطعنا عن طريق تقديم بعض هذه الاغذية بحكمة الى بلدان معينة ، تطوير مشترين للسلع المستقبلة . لم نكن عندئذ نفكر كثيراً في البترول ، لكنني اعتقد ان بعض مفكرينا المتقدمين كانوا قد بدأوا يدركون اننا لم نكن مستقلين فيما يتعلق بكثير من المواد التعدينية . ولذا كان على شخص ما ان يفكر في حل حسناً ، ماذا علينا ان نشحن للخارج ؟ هكذا اجيز القانون العام رقم (٤٨٠) (قانون المعونة الغذائية) . (٢١)

تناول سبيتزر كل دوافع المعونة الغذائية تقريباً : اهتمام المزارعين بالتخلص من الفائض التي يمكن ان تخفض الاسعار ، واهتمام الشركات الزراعية بخلق أسواق ، وامكانية الغذاء كسلاح في ضمان الوصول الى المواد الاستراتيجية . والدافع الوحيد الذي اغفل ذكره هو استخدام المعونة الغذائية لدعم تدخل الولايات المتحدة العسكري وهو احدى وظائفها الرئيسية خلال حرب فيتنام .

وهكذا نتج القانون العام رقم ٤٨٠ الذي سمي فيما بعد « الغذاء

من أجل السلام » . على غرار المعونة الغذائية للسوق الاوربية المشتركة ، من ازمة الانتاج الزائد . فالزراع الامريكيون يزرعون الكثير جداً من الغذاء . وخلال الاربعينات تزايد انتاج القمح في الولايات المتحدة حوالي ٥٠ في المائة ، بينما ظل الاستهلاك المحلي متخلفاً عنه ، فلم يتزايد سوى بحوالي ٣٠ في المائة . وزيادات الانتاجية على أساس المزيد من الاسمدة والمبيدات بالاضافة الى البذور الافضل ودعم الاسعار للمزارع ، خلقت فوائض هائلة كانت تكلف دافعي الضرائب مليون دولار يومياً لمجرد تخزينها .

هذه الفوائض كانت تمثل مأزقاً مثلث الاطراف . فمجموعات الضغط الزراعية لم تكن لتسمح بطرحها في السوق المحلي . واذا القيت في السوق العالمية لانخفضت اسعار القمح دولاراً للبوشل . وكانت شركات قمح الولايات المتحدة تعارض مثل هذا التدخل في سوقها التجارية الدولية وفي عام ١٩٥٢ قدم مكتب المزرعة الامريكي ، وهو مجموعة تمثل المزارعين الكبار والمتوسطين ، إقتراحاً بالحل في مؤتمره السنوي : خلق سوق اجنبية ثانوية بالسماح للبلاد المحتاجة الى الغذاء بدفع قيمة واردات الغذاء الامريكية بعملتها المحلية بدلا من الدولار . وهذا ما فعله القانون رقم ٤٨٠ كان القانون ٤٨٠ ، اذن ، يعتبر وسيلة لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل ، التي لولا ذلك لما شكلت سوقاً على الاطلاق على شراء الفائض الغذائي الامريكي في الوقت الذي يجري فيه الحفاظ على سعر الدولار التجاري عالياً بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع . كان القانون ٤٨٠ يعني ان تنال الولايات المتحدة كعكتها وان تأكلها أيضاً .

هذه هي اصول المعونة الغذائية . لكن وهذا هو الاهم ، هل

وصلت المعونة الغذائية الى الجياع الذين يحتاجونها ؟

غذاء للجياع

طوال السنوات العديدة الماضية تلقى معهدنا خطابات وتقارير اخرى من عديد من البلدان حول العالم تكشف ان المعونة الغذائية تفعل أي شيء سوى ان تصل الى الجياع . الا ان بنجلاديش بلد من المفيد التركيز عليه لأنه متلقٍ رئيسي للمعونة الغذائية ، ولأن معظم الناس يعتقدون ان المعونة الغذائية لمثل هذا البلد المحتاج لا بد ان تساعده . ولسوء الحظ ، فإن حكاية المعونة الغذائية والجياع في بنجلاديش ليست فريدة في بابها .

اليوم ، تتلقى بنجلاديش ثلث معونتها الغذائية بالكامل من الولايات المتحدة . ومنذ عام ١٩٧٤ ، كان ٩٢ في المائة من المعونة الغذائية للولايات المتحدة تحت البند ـ ١ . والبند ـ ١ ـ وهو قروض بالدولار لشراء الغذاء على أساس طويل المدى ، منخفض الفائدة ـ يعطي الحكومة المحلية السيطرة الكاملة على ما تفعله بالغذاء .

وتبيع حكومة بنجلاديش معظم غذاء البند ـ ١ من خلال نظام المقننات الذي يسمح لحاملي البطاقات بشراء جزء من غذائهم بدعم يبلغ ٥٠ في المائة ولكن يؤكد الباحثان في شئون بنجلاديش جيمس بويس وبتسي هارتمان ان معظم هذا الغذاء يذهب لمن كان يمكنهم الشراء بأسعار السوق : أي المتوسطة في المدن . (٢٢) ففي عام ١٩٧٦ ، بيع ٩٠ في المائة من المعونة الغذائية للطبقة المتوسطة هذه . (٢٣) وتكشف ارقام البنك الدولي المتحفظة ان : (٢٤) ٢٧ في المائة من المعونة الغذائية تذهب الى الشرطة والخدمة العسكرية والمدنية ؛ و ٣٠ في المائة اخرى تذهب الى حملة البطاقات وغالبيتهم من الطبقة المتوسطة في ست مدن رئيسية . (في عام ١٩٧٥ الغت الحكومة كل

بطاقات المقننات القليلة التي كان يحملها ذوو الأعمال الهامشية في احياء داكا الفقيرة .) [٢٥] ويقدم ٨ في المائة الى المطاحن لطحن الدقيق في مخابز المدن . [٢٦]

وبينما يعيش ما بين ٨٥ و ٩٠ في المائة من شعب بنجلاديش في المناطق الريفية والكثير منهم سيء التغذية ، يخصص مجرد ثلث بطاقات المقننات للعائلات الريفية . ونظرياً ، تسمح هذه البطاقات بشراء نصف كمية الغذاء المدعوم المخصصة لحامل البطاقة في المدن . أما عملياً لا يمكن لحملة البطاقات الريفيين الا شراء ما هو اقل من ذلك . فقبل كل شيء يعتمد تحقيق صرف انصبتهم على وجود شيء يتبقى بعد تغطية مخصصات المدن . وعلاوة على ذلك ، يبيع تجار المقننات الريفية جزءاً كبيراً من الغذاء في السوق السوداء ، ويحصلون على النقود . (الحصول على توكيل هو ميزة سياسية يتمناها الجميع .) .

أما تركيز الحكومة للمعونة الغذائية على الطبقة المتوسطة في المدن فهو امر متعمد . فنظام المقننات مصمم ، حسب تعبير برقية للسفارة الامريكية عام ١٩٧٦ ، (لابقاء سكان داكا ذوي النشاط المحتمل ولديهم مدد من الحبوب الغذائية الرخيصة الثمن) . [٢٧] وكلمة « النشاط » تعني بالطبع ، النشاط السياسي . (وهذا الاستخدام للمعونة الغذائية لمنع الطبقة المتوسطة من سكان المدن من التمرد هي حكاية تتكرر دائماً في كل انحاء العالم . ففي فولتا العليا وزع ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من اعانة الغوث خلال الجفاف ـ وخلال « القلاقل » السياسية ـ على السكان الميسورين في العاصمة والمدن الاقليمية الكبرى ، تاركين القليل جداً للمناطق التي تضررت بشدة . [٢٨]

ولا تقتصر المعونة الغذائية على عدم اطعام الجياع في بنجلاديش

الآن بل انها كذلك تساعد على إبقاء الجوع . فالمعونة الغذائية أساسية لاهمال اية جادة لزيادة انتاج الغذاء . وقد ابلغت سفارة الولايات المتحدة في داكا في برقية لها عام ١٩٧٦ الى واشنطن ان (الحافز لزعماء بنجلاديش على تكريس الاهتمام والموارد والموهبة لمشكلة زيادة انتاج الحبوب الغذائية المحلية يقل نتيجة الامن الذي تقدمه الولايات المتحدة وغيرها من ما نحي المساعدة الغذائية)[٢٩]. وقلة الحافز تلقى الترحيب على الأقل ، من الحكومة لأن من المفهوم على نطاق واسع ، في الحقيقة ان زيادات الانتاج ذات المعنى - وضمان ان يصل كل شخص الى الغذاء المنتج - لن تتطلب(الاهتمام ، والموارد ، والموهبة)، من بيروقراطي الحكومة بقدر ما تتطلب اعادة هيكلة شاملة للسيطرة على الموارد الانتاجية . وقد اتضح بدرجة كافية ان هذا آخر ما تريده الحكومة حين قامت الحكومة عام ١٩٧٥ ، وفي وجه انتفاضات خطيرة واسعة النطاق في الريف ، بفرض الاحكام العرفية .

وهناك جزء من نسبة العشرة في المائة من المعونة الغذائية لبنجلاديش والتي تجد طريقها الى الريف ، مخصص لحفنة من برامج الاعمال الريفية . ولكن مشاريع(الغذاء - مقابل - العمل)، الموسمية تلك ليست هي بالتأكيد الحل البعيد المدى للبطالة التي هي جذر الجوع . بالاضافة الى ذلك ، فإن وظيفتها الاساسية في رأي بعض المراقبين الذين تحدثنا معهم ، هي نزع الفتيل عن موقف ريفي محتمل التفجر بتقديم بضعة اعمال خلال الموسم الزراعي الخامل ، وقد أكدت دراسة حديثة لمنظمة الاغذية والزراعة ان برامج الغذاء مقابل العمل « تتعرض بسهولة لسوء توزيع الحبوب وسوء ، استخدام الاموال ، والتقارير الزائفة عن العمل ، وخلق طبقة من المنتفعين ، والانشاءات سيئة النوعية ، الخ » . [٣٠]

ولكن الأهم من هذا كله هو ان مثل هذه الاعمال الريفية تقتصر فائدتها على الجزء الميسور بالفعل من السكان الريفيين وحدهم تقريباً وأساساً على كبار الملاك . وطبقاً لدراسة تحت رعاية وكالة التنمية الدولية الامريكية فإن :

(مثل هذه المشروعات كاقامة طريق من المزرعة الى السوق تقدم دخلا للعمال الريفيين لفترة محددة لكنها لا تفعل شيئاً بشكل عام لتغيير الظروف الاقتصادية الاساسية التي انتجت البطالة في المقام الأول . وفي نفس الوقت تميل هذه المشروعات الى تقديم منافع طويلة المدى لملاك الأراضي ، الذين يستخدمون الطريق في المثل الذي ضربناه للوصول الى الاسواق المحلية) .[٢١]

وأثناء اعداد هذا الجزء من الكتاب حدث ان تلقينا بصورة منفصلة ، خطابين من مبشرين في تاهيتي ، وصف كلاهما برامج الغذاء ـ مقابل ـ العمل باستخدام المعونة الغذائية الامريكية . فكتب احدهما : (يعرف الزعماء التاهيتيون المحليون بسرعة بالغة نوع المشروعات التي يوافق عليها في اطار الغذاء ـ مقابل ـ العمل ، وسرعان ما يقترحون هذا النوع من المشروعات . عندئذ يسيطرون على الغذاء ، ويقومون بأقل عمل ممكن ، ويعطون العمال اقل ما يمكنهم من الغذاء ويبيعون الباقي . ويمكن ايراد العديد من الأمثلة .)

تنمية السوق

خلال السنوات الخمس التالية لاصدار القانون ٤٨٠ نجح في ان يصرف الى الخارج ما قيمته اكثر من ٥ مليار دولار من القمح الامريكي او ٢٨ في المائة من اجمالي الصادرات الزراعية الامريكية

لكن حتى هذا لم يكن كافياً لتصريف فوائض قمح الولايات المتحدة . ففي عام ١٩٥٩ كان لدى الولايات المتحدة اعلى احتياطيات في تاريخها . ولم تكن مجرد الاستجابة لطلبات المعونة الغذائية كافية . فقرر صانعو السياسة ان عليهم القيام بدور نشط في خلق الاسواق . فالهدف المنصوص عليه في حيثيات القانون ٤٨٠ يتضمن هذه الكلمات : (لتنمية وتوسيع اسواق التصدير للسلع الزراعية للولايات المتحدة) كان الهدف واضحاً ؛ والسؤال هو كيف يمكن تحقيقه .

وكانت الاجابة « التنمية ».فالقانون ٤٨٠ ، بسماحه للبلدان باستيراد الغذاء دون استخدام الدولارات ، زاد من احتمال حصول الحكومات الفقيرة على الدولارات اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية الامريكية للتصنيع الخفيف . وقد شهد مساعد وزير الخارجية و . ل . كلايتون بأن تمويل البنك الدولي لتلك السلع الرأسمالية « سيكون بالتأكيد شيئاً طيباً جداً للصادرات الزراعية الامريكية لأنك بينما تساعدهم على تنمية انفسهم صناعياً ، ستحول اقتصادهم الى اقتصاد صناعي ، وبذلك اعتقد انك في النهاية ستخلق أسواقاً اكثر لمنتجاتك الزراعية . » .[٣٢]

وفي عام ١٩٥٧ ، وافقت حكومة الولايات المتحدة على قبول العملة المحلية التي ولدتها مبيعاتها الغذائية حسب القانون ٤٨٠ ، لسداد قروض المعونة . ودام ذلك حتى عام ١٩٧٢ . عند ذلك استخدم هذا التعديل بالعملة المحلية للقانون ٤٨٠ في المعونة المباشرة لاستثمارات شركات الولايات المتحدة .

وأمكن اقراض ٢٥ في المائة من العملة المحلية التي قبلت مقابل الغذاء بمعدلات فائدة بالغة الانخفاض لشركات الولايات المتحدة

التي تستثمر في تلك البلدان .

وهكذا كان على فوائض الولايات المتحدة الغذائية ان تباع بالأجل الى حكومة اجنبية تبيع بدورها الغذاء بالعملة المحلية . وهذه العملة المحلية عندئذ تمول جزئياً الشركات الامريكية التي سوف تولد ، كما هو مأمول ، الحاجة الى استيراد المزيد من الغذاء . وهكذا قامت ٤١٩ شركة فرعية للشركات الامريكية في ٣١ بلداً بانشاء عملياتها او توسيعها بتكلفة منخفضة جداً . ففي الهند وحدها ذهبت هذه القروض الى شركة معامل وايث Wyeth Labs ، ويونيون كاربايد Union Carbide ، ومصاعد أوتيس Otis Elevator ، وسيلفانيا Sylvania ، وروكويل انترناشيونال Rockwell International ، وجوديير Good Year ، و سي بي سي انترناشيونال C P C International ، وسنشاين فارمز Sunshine Farms ، وبنك فيرست ناشيونال سيتي First National City Bank ، وبنك امريكا Bank Of America ، وأمريكان اكسبريس American Express ، ضمن آخرين .

علاوة على ذلك استخدمت وزارة الزراعة اقساط سداد القروض الغذائية لترويج صناعات الماشية والدواجن المعلوفة بالحبوب خلال كل العالم المتخلف . (٣٣)

بناء سوق للقمح

نجح القانون ٤٨٠ في خلق أسواق للقمح بين محبي الأرز في العالم . كان القانون ٤٨٠ (هو افضل شيء حدث على الاطلاق لصناعة القمح) . هكذا علق اخصائي في تطور السوق ، مشيراً الى الزيادة الهائلة في استهلاك القمح في بلدان مثل اليابان ، وتايوان ، وكوريا . وسمحت قروض معونة القمح للحكومة التايوانية بتصدير

غذاء الشعب الاساسي الأرز ، بينما تناشد السكان ان يقبلوا الوجبة الجديدة بشعارات من قبيل « أكل القمح عمل وطني » . [٣٤] وفي كوريا الجنوبية الآن ٧٠٠٠ مخبز ، ويأكل الكوريون شرائط المكرونة المصنوعة من دقيق القمح على الطريقة الايطالية . [٣٥] وقد تباهى احد مسئولي وزارة الزراعة الامريكية قائلا ، (لقد علمنا اكل القمح لأناس لم يأكلوه من قبل) . [٣٦]

ربما اثبت القانون ٤٨٠ ان الناس تحب ما تأكل بدل ان تأكل ما تحب . على أية حال فقد علمتهم الشركات الامريكية ان يأكلوا ما يجب أن تبيعه . ولقي هذا الانجاز الثناء عام ١٩٧٤ ، في شهادة أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية ادلى بها وزير الزراعة السابق أورفيل فريمان ، وهو الآن رئيس شركة بيزنيس انترناشيونال . فقد لاحظ فريمان انه (خلال السنوات الماضية قفزت صادراتنا الزراعية لتايوان بنسبة ٥٣١ في المائة ولكوريا « الجنوبية » بنسبة ٦٤٣ في المائة لأننا خلقنا سوقاً) . واضاف ان القانون ٤٨٠ « معقول جداً » . لكن هل هو معقول بالنسبة لكوريا الجنوبية ؟

المعونة الغذائية ، وربط الخيوط

في مقال ظهر عام ١٩٧٥ بعنوان ، « القانون ٤٨٠ ـ الجهد الانساني يساعد على بناء الاسواق » ، تهنىء وزارة الزراعة الامريكية نفسها على عهدها من اجل تنشيط المبيعات الغذائية في الخارج . ويقول المقال« بلدان عديدة قد « تجاوزت » وضع القانون ٤٨٠ » . [٣٧] فبالاضافة الى مساعدة القانون ٤٨٠ للشركات الامريكية على بناء صناعات تتطلب الاستيراد في الخارج ، خلق منهجاً آخر لمساعدة البلدان على « تجاوزه » لتصبح مشترية تجارياً . فعلى المتلقي المحتمل لكي يتلقى المعونة الغذائية ان يقبل شرطاً

واحداً : الموافقة على ان يشتري في المستقبل بشروط تجارية السلع الزراعية الامريكية . ففي عام ١٩٧٣ ، جعلت حكومة الولايات المتحدة القرض الغذائي لجمهورية الدومينيكان مشروطاً بمشروعات تجارية اكبر . وفي عام ١٩٧٥ ، تم ربط قروض القانون ٤٨٠ لمصر من اجل القمح ولكوريا الجنوبية من اجل الأرز ، بمشتريات تجارية اضافية من هاتين السلعتين .

وطبقت الولايات المتحدة هذا الشرط بانتظام لكل السلع باستثناء القمح ، واحتفظت بالحق في تطبيقه على القمح ايضاً . ويؤكد مسئول امريكي ان (الولايات المتحدة تأخذ هذا بجدية . واذا لم يستوف بلد شروطه التجارية حتى نهاية العام ، تضاف الشروط الى العام التالي) . [٣٨] وهكذا يبدو ان تعاطف حكومة الولايات المتحدة يقتصر على الزبائن المستقبلين .

المعونة الغذائية والانتاج المحلي

كانت كوريا الجنوبية ثاني اكبر المتلقين للمعونة الغذائية الامريكية ، واشترت سلعاً زراعية امريكية اكثر من أي بلد متخلف آخر . فماذا كان تأثير ذلك على زراعة كوريا الجنوبية ذاتها ؟ سمحت صادرات القمح الامريكية الى كوريا للحكومة بالحفاظ على سياسة « الغذاء الرخيص » على حساب الزراع الكوريين . وظلت الاسعار التي تدفعها الحكومة لمنتجي الأرز تقارب بالكاد تكاليف الانتاج طوال الستينات وادى ضغط الزراع الى بعض الزيادة في سعر شراء الأرز الحكومي في السبعينات لكن ما زالت الاسعار طبقاً لما تذكره جمعية الزراع الكوريين الكاثوليك ادنى من تكاليف الزراع[٣٩] .
ومن هنا فلم يكن من المستغرب ان ينخفض تعداد السكان الريفيين من نصف اجمالي السكان الى اكثر قليلا من الثلث فيما بين

١٩٦٣ و ١٩٧٦ ، بينما اخـذ الفلاحـون يبحثـون عن رزقهـم في المدن ، دون نجاح عادةً ، كما يتضح من تزايد البطالة . وفضلا عن ذلك ، فإن كوريا الجنوبية التي كانت مكتفية بذاتها من القمح بنسبة ٩٢ في المائة عام ١٩٦١ لا بد الآن ان تستورد ثلث قمحها .

كان الهدف الرئيسي للمعونة الغذائية للولايات المتحدة بالاضافة الى المساعدات الاقتصادية المباشرة ومساعدات مساندة الامن لسيول التي تجاوزت ١٣ مليار دولار منذ الحرب الكورية ، هو الحفاظ على قوة عمل منضبطة منخفضة الاجر لكي تستخدمها الشركات متعددة الجنسية الموجهة للتصدير التي تسيطر على الاقتصاد الكوري . الا ان المساعد السابق لوزير الزراعة كلايتون يوتر ، قد زعم ان « كوريا الجنوبية هي قصة النجاح العظيمة في العالم اجمع لبرنامج الغذاء من اجل السلام (القانون ٤٨٠) بالنسبة لمساهمته في نمو الأمة » . (٤١)

وكولومبيا حالة صارخة اخرى تبين تأثير شحنات القانون ٤٨٠ . ففيما بين ١٩٥٥ و ١٩٧١ ، استوردت كولومبيا اكثر من مليون طن من القمح الذي يمكن انتاجه بتكلفة ارخص محلياً . (٤٢) وحـددت وكالة التسويق للحكومة الكولومبية سعراً للقمح المستـورد بلـغ من انخفاضه ان اغرق القمح المنتـج محلياً . وتسبـب هذا الاغـراق في اسعار ادنـى بنسبـة ٥٠ في المائـة للـزراع الكولـومبيين . ومـن عام ١٩٥٥ ، اول اعـوام شحنـات القانـون ٤٨٠ ، الى عام ١٩٧١ ، انخفض انتاج كولومبيا من القمح بنسبـة ٦٩ في المائـة بينما ازدادت وارداتها بنسبة ٨٠٠ في المائة الى الدرجة التي اصبحت فيها الورادات تمثل ٩٠ في المائة من الاستهلاك المحلي . (٤٣)

وكان تأثير المعونة الغذائية الامريكية على بوليفيا مماثلا . (٤٤) لكن ضغطاً اضافياً جاء عندما اوقفت الـولايات المتحـدة قبـول الدفـع

بالعملة المحلية وطلبت الدولارات مقابل شحنات المعونة الغذائية رغم انها بشروط ميسرة.وهكذا اصبحت بوليفيا تعتمد على الولايات المتحدة في وارداتها ، ورغم امكانياتها الزراعية الغنية وبطالتها الريفية العالية وركد انتاج القمح المحلي ، وتحول الطحانون الى شركات استيراد للدقيق أساساً لأن الاستيراد كان اكثر ربحاً من الطحن . وهكذا وحتى بعد وقف قبول العملة المحلية لتسديد ثمن شحنات القانون ٤٨٠ ، (كانت نقطة التوقف النهائية في نهاية عام ١٩٧١) ، كان على بوليفيا ان تستمر في استيراد الدقيق . لكن مع فارق كبير هو ان بوليفيا كانت مجبرة على استخدام العملة الاجنبية الشحيحة لشراء الدقيق بالدولارات ـ تلك العملة الاجنبية التي كان يمكن ان تذهب لشراء ما لم يكن بسهولة انتاجه محلياً ، مثل السلع الصناعية المنتجة .

ان اغراق البلدان المتخلفة بكميات كبيرة من القمح الامريكي او الكندي او الاسترالي الرخيص يجعل من المستحيل اقتصادياً على المنتجين المحليين الصغار ان ينافسوا ـ مهما كانت رغبتهم في المنافسة . ومع عجز هؤلاء المنتجين عن الحصول على مقابل عادل لقمحهم ، يضطرون الى بيع اراضيهم ، ليصبحوا عمالا معدمين (وعاطلين غالباً) . وقد استنتجت دراسة نشرت في دورية زراعية اقتصادية عام ١٩٦٩ انه مقابل كل رطل مستورد من حبوب القانون ٤٨٠ ، حدث انخفاض صافٍ في الانتاج المحلي الهندي خلال العامين التاليين يبلغ نحو نصف رطل بسبب انخفاض العائد للزراع . (٤٥)

كذلك استنتج تقرير عام ١٩٧٥ للحكومة الامريكية (مكتب المحاسبة العام) أن : المصادر العالمية البارزة تشير الآن الى ان تلك المساعدة الغذائية قد عاقت البلدان النامية عن توسيع انتاجها

الغذائي وبذلك اسهمت في الوضع الغذائي العالمي الحرج . (٤٦)

كارثة المعونة الغذائية

خلال زيارتنا لجواتيمالا تعلمنا انه حتى في اوقات الكوارث الطبيعية يمكن للمعونة الغذائية ان تدمر مورد حياة فقراء الزراع المحليين على وجه التحديد . فخلال الشهور التي اعقبت زلزال فبراير ١٩٧٦ المروع ، تزايدت المعونة الغذائية الامريكية بصورة ملحوظة . (٤٧) .

كان الناس في مناطق الزلزال من الزراع الصغار في غالبيتهم ، وكانوا قبل الزلزال مباشرة قد جنوا محاصيل استثنائية .

اما في اعقاب الزلزال فكان ما يحتاجونه هو النقود للمساعدة في بناء منازلهم ومزارعهم . وللحصول على النقود كان على هؤلاء الزراع مثل الزراع في كل انحاء العالم ، ان يخرجوا من الانقاض ويبيعوا جزءاً من مخزونهم من الذرة وغيره من الحبوب . لكن التوزيع الواسع بلا تمييز للغذاء المجاني من الولايات المتحدة (أساساً من خلال كير CARE * وخدمات الغوث الكاثوليكية Cathiolic Relief Services) ساهم في تخفيض اسعار الغذاء المنتج محلياً . وحتى حين طلبت لجنة الطواريء القومية بالحكومة الجواتيمالية من الوكالات التطوعية وقف جلب الغذاء الى البلاد ، استمرت المعونة الغذائية في التدفق .

---

* CARE هي الأحرف الأولى من اسم اتحاد تعاونيات الغوث الامريكي في كل مكان Cooperative Of American Relief Everywhere وهو اتحاد للجمعيات الخيرية الامريكية يقدم المساعدة المادية والتكنيكية لمناطق عديدة في العالم - م .

وقدمت اوكسفام Oxfam ، وكالة التنمية غير الحكومية الدولية ، قرضاً خاصاً لمنظمة زراع في منطقة تشيالتينانجو التي اصابها الزلزال ، هي تعاونية تسويق كتثال . وكان القرض يهدف بصراحة الى محاولة اقرار الاستقرار في أسواق الغذاء ، التي ارتكبتها جزئيا الهبات الغذائية لكيروخدمات الغوث الكاثوليكية (C R S) واستخدمت التعاونية القرض لاقامة بنك للحبوب اشترى المحاصيل من الزراع بسعر اعلى من المستويات المنخفضة . وهكذا ساعدت الخطة زراع المنطقة على الحصول على النقود التي يحتاجونها لاعادة بناء حياتهم بثمن لا يجبرهم على معاناة خسارة قاسية . وطبقاً لما ذكره المراقبون الذين تحدثنا معهم ، قدمت الخطة عنصر استقرار له مغزاه ، وازن تأثير المنح الغذائية .

أما ويليام رودل ، الذي عمل مع تعاونية في هضاب جواتيمالا منذ عام ١٩٧١ ، ورونالد بانش ، الذي عمل مع التعاونيات الريفية في جواتيمالا من خلال جيران العالم World Neighlours و أوكسفام منذ عام ١٩٦٨ ، فقد اخبرانا بأنه حتى حين كانت الحاجة ماسة الى الغذاء خلال الايام الأولى التي اعقبت الزلزال وقبل ان يمكن استعادة الغذاء المخزون من بين الحطام ، كان يجب جلب الغذاء من مناطق جواتيمالا التي لم تتأثر بالزلزال . وكان يمكن لهذه المشتريات ان تمثل ازدهاراً للزراع في تلك القرى . وعلاوة على ذلك كان من الممكن الاقلال من المشتروات من الريف بصورة اسهل حين يكون الزراع في القرى المتلقية لها قد اخرجوا محاصيلهم المخزونة .

وقد علق بانش بقوله « لو كان الجواتيماليون قد اخذوا في ارسال القمح الى الولايات المتحدة هذا العام باعتباره صيغتهم الخاصة من قانون ٤٨٠ واعطوه للمستهلكين الامريكيين ، لكان الزراع

الامريكيون قد صرخوا بأن ذلك قتل لهم » .

قد تقدم الكوارث التي تدمر المحاصيل موقفاً مختلفاً بعض الشيء . الا ان القاعدة التي نستخلصها نحن هي انه حتى في الطواريء الحقيقية قصيرة الاجل يجب ان يتوجه الجهد الى شراء غذاء الغوث محلياً بقدر الامكان ، ومن منتجين فلاحين تعتمد حياة عائلاتهم على بيع حبوبهم وهي قاعدة صالحة على الأقل اذا كنا جادين في مساعدة المحتاجين .

الغذاء كسلاح

ان الاستخدام السياسي والعسكري للمعونة الغذائية للولايات المتحدة ليس شيئاً جديداً . ففي هذا القرن ، بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وضع هربرت هوفر الذي اصبح رئيساً تأييده لمساندة برنامج معونة غذائية لألمانيا لتجنب خطر ان يصوت الالمان الجائعون للاشتراكيين (وكذلك لحل مشكلة فائض الغذاء الامريكي الناشئة عن الجهد الزراعي زمن الحرب) .

وفي عام ١٩٤٣ ، اقامت ثلاث وأربعون دولة ما أصبح وكالة الامم المتحدة للغوث والتأهيل (UNRRA) التي تسيطر عليها الولايات المتحدة ، وذلك لمنح المعونة الغذائية لضحايا الحرب . وكانت المعونة مشروطة(بالاتستخدم كسلاح سياسي والا يجري تمييز في التوزيع لاسباب عنصرية او دينية ، اوسياسية) .[٤٨] ورغم هذا الشرط الواضح ذهبت المعونة الغذائية الامريكية الى القرى الفاشية في اليونان ، والى شيانج كاي شيك في الصين . ولم تتلق الهند أية مساعدة في اعقاب مجاعة عام ١٩٤٣ الكبرى التي مات خلالها ٤ ملايين هندي ، ولا في مجاعة عام ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ .[٤٩] فالهند ، في ذلك الوقت ، لم تكن مؤهلة لتكون منطقة امامية مناهضة للشيوعية

طبقاً لوزير الخارجية دين اتشيسون .

وبعد الحرب العالمية الثانية تم انفاق اكثر من ربع اموال الولايات المتحدة للمعونة الغذائية في اطار خطة مارشال . وتدفقت كميات هائلة من القمح المباع بالأجل الى ايطاليا وفرنسا لتساعد في منع الطبقة العاملة البائسة من التصويت ضد الرأسمالية . وقال مارشال نفسه في ذلك الحين : « الغذاء عامل حيوي في سياستنا الخارجية » .

وفي عام ١٩٥٩ ، انتقد السناتور هيوبرت همفري اولئك الذين يريدون ان تكون المعونة الغذائية مجرد وسيلة للتخلص من الفائض . ورأى في الغذاء سلاحاً سياسياً قوياً :

قيل لنا مراراً ان هذا صراع على نطاق العالم بين قوى الشر وقوى الاحترام . . . وجميعنا يعرف اننا منخرطون في الصراع على عقول الناس ، وعلى ولائهم . يوجد صراع بين أسلوبي حياة ونظامين من القيم . فقيمنا مختلفة عن قيم الشموليين . اذا كان هذا صراعاً على نطاق العالم ، فيبدو لي اننا سنريد ان نعبيء كل ما بامكاننا من الطاقات حتى نكسبه . وفي عالم من العوز والجوع هل يوجد ما هو اقوى من الغذاء والكساء . ؟ (٥٠)

ولما كنا قد قيل لنا ان الصين وفيتنام الشمالية ، وكوريا الشمالية هي « قوى الشر » كان من الطبيعي ان يذهب معظم معونتنا الغذائية الى البلدان المجاورة : الهند ، وفيتنام الجنوبية ، خلال حرب فيتنام وكمبوديا ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان . وبحلول عام ١٩٧٣ ، كان نحو نصف كل المعونة الغذائية الامريكية يذهب الى فيتنام الجنوبية وكمبوديا . وفيما بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٣ ، تلقت فيتنام الجنوبية وحدها عشرين ضعف قيمة المعونة الغذائية التي تلقتها الدول الافريقية الخمس الاشد تضرراً بالجفاف خلال نفس الفترة . (٥١)

كذلك يمكن ان يكون سحب المعونة الغذائية سلاحاً سياسياً قوياً . فقد قطعت المعونة عن تشيلي فجأة عندماانتخبت حكومة تهدد مصالح الشركات الامريكية كما سنناقش فيما بعد . ولأن صانعي السياسة الامريكيين يرون في المعونة الغذائية سلاحاً سياسياً فإنهم لا يريدون المساهمة بالغذاء في الوكالات الدولية التي يكون استخدامه فيها اقل خضوعاً لسيطرتهم . ففي اكتوبر ١٩٧٤ ، نقلت الواشنطن بوست وثيقة حكومية غير منشورة هي جزء من الاعداد لمؤتمر الغذاء العالمي في الشهر التالي . وفيها تعارض الولايات المتحدة توسيع برنامج الغذاء العالمي (WFP) وهو برنامج للأمم المتحدة لمعاونة مناطق المجاعات . وتنص الوثيقة على ان الولايات المتحدة(لم تكن قادرة في السنوات الاخيرة على التأثير بصورة ملموسة في السياسات او الاجراءات الخاصة ببرنامج الغذاء العالمي او بتوزيع المعونة على جهات معينة . ولا يبدو أن هناك ميزة للولايات المتحدة في تحبيذ دور اعظم وموارد اكبر لبرنامج الغذاء العالمي) .[٥٢] واضح ان الادارة لم تكن تريد ان تكون لها علاقة بمشروعات المعونة الغذائية التي لا تستطيع تشكيلها وفقاً لهدفها .

المعونة الغذائية باعتبارها القناع الأمثل

مع حلول عام ١٩٧٣ ، ومع ازدهار المبيعات التجارية ، انخفضت كمية المنتجات الزراعية المشحونة بموجب القانون ٤٨٠ ، الى ٣,٣ مليون طن ، أي خمس مستوى منتصف الستينات . ولم تعد وزارة الزراعة بحاجة الى القانون ٤٨٠ للتخلص من الفوائض . لكن مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية برئاسة كيسنجر كانا مستعدين لالتقاط هراوة المعونة الغذائية .

كان الكونجرس قد بدأ يقاوم جهود الادارة للاستمرار في تدعيم الانظمة في فيتنام الجنوبية وكمبوديا ، وكذلك لمساعدة الطغمة التشيلية ، التي تغفل حقوق الانسان بصورة صارخة . من هنا قدم القانون ٤٨٠ للادارة أداة التمويل اللازمة للالتفاف على قيود الكونجرس .

● أولا ، كانت الادارة واثقة من انه سيكون من الصعب على الكونجرس ان يعارض زيادة نفقات المعونة الغذائية حيث ان عديداً من الامريكيين حسنى الطوية يعتقدون ان المعونة الغذائية تعني اطعام الجياع .

● ثانياً ، لا تخضع البرامج القطرية التي تنفذ بموجب القانون ٤٨٠ لموافقة الكونجرس السنوية . فمثلا في السنة المالية ١٩٧٤ ، تقرر ان تتلقى كمبوديا ٣٠ مليون دولار من المعونة الغذائية ، لكنها تلقت في الحقيقة ١٩٤ مليوناً . [٥٣] علاوة على ذلك ، فإن هيئة قروض السلع (CCC) ، التي انشئت في ١٩٥٧ لتوسيع الاسواق للمنتجات الزراعية الامريكية لها سلطتها الخاصة في تقديم القروض للمشتريات الزراعية للحكومات المفضلة وهنا ايضاً توجد مرونة . فخلال السنة المالية ١٩٧٦ ، كانت المبيعات الفعلية بقروض هيئة قروض السلع صفعت الكمية المدرجة في الميزانية كل هذا منح الادارة مجالا ملحوظاً للحرية .

● ثالثاً ، يمكن للمعونة الغذائية ان تتحول بسهولة ، لكن في تكتم الى مساندة مباشرة للجهود العسكرية الخارجية . فالغذاء يمكن ان يباع محلياً بواسطة الحكومات الاجنبية ، وبذلك يدر الأموال للميزانية العسكرية لتلك الحكومات . وفي حالة بلدان معينة لا

تطالب الادارة بسداد دين المعونة الغذائية . وترخص ببساطةللحكومة المتلقية باستخدام عائدات اعادة بيع الغذاء كمنحة (للدفاع المشترك). وفي اكتوبر ١٩٧٣، سمحت اتفاقية وقعت مع فيتنام الجنوبية بأن تذهب كل عوائد -حكومة سايجون من مبيعات القانون ٤٨٠ الى الميزانية العسكرية ؛ وفي كمبوديا كان الرقم يمثل ٨٠ في المائة من مبيعات المعونة الغذائية .

وفي عام ١٩٧٥ ، تم انفاق ٦ مليار دولار بالعملة المحلية ، ناتجة عن بيع غذاء القانون ٤٨٠ ، في الاغراض العسكرية ؛ اكثر من ثلثها في كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية . (٥٤) وقد بينت دراسة انه في عام ١٩٦٥ ، استخدمت نسبة تفوق ٨٥ في المائة من اموال اعادة البيع في كوريا الجنوبية للأغراض العسكرية . (٥٥)

هذه الحقائق الثلاث تجعل الغذاء اداة سهلة الاستخدام في الحقيقة. ففي السنة المالية ١٩٧٤ ، على سبيل المثال اقتطع الكونجرس اكثر من ٢٠ في المائة من المعونة الاقتصادية التي طلبتها الادارة للهند الصينية . ولكن البيت الابيض لم يكترث فزاد لأكثر من الضعف نصيب فيتنام الجنوبية وكمبوديا من القانون ٤٨٠ ليصبح ٤٩٩ مليون دولار ، معطياً هذين البلدين نصف كل القروض الغذائية ذلك العام . (٥٦) وقد سجل صحفي امريكي في كمبوديا ان معسكراً للاجئين كان ٧٠ في المائة من اطفاله جائعين ، بينما تباع بالقرب منهم اكياس المعونة الغذائية لدفع مرتبات الجنود . (٥٧)

أما بالنسبة للسنة المالية ١٩٧٥ ، فقد ادرجت الادارة مرة اخرى نصف كل قروض القانون ٤٨٠ لفيتنام الجنوبية وكمبوديا . وعلى ضوء الصورة المتنامية لامريكا باعتبارها غير مبالية بمحنة الجياع ،

حاول الكونجرس ان يوازن القصد العسكري والسياسي الواضح للمعونة الغذائية الامريكية ببعض الاهتمام بالجائعين . فأجاز تعديلا يشترط ان يذهب ٧٠ في المائة من المعونة الغذائية الى البلدان الواردة في قائمة الأمم المتحدة للبلدان « الاشد تضرراً » .

وقامت الادارة في سبيل منح كمية المساندة العسكرية التي ارادتها لكمبوديا وفيتنام ولاظهار ثقتها بنظم قمعية اخرى في تشيلي ، وكوريا الجنوبية ، والشرق الأوسط ، قامت بمجرد زيادة اجمالي كمية المعونة الغذائية المتاحة . عندئذ امكنها مساندة زبائنها من الانظمة وفي نفس الوقت ظلت في اطار القانون الجديد الذي يشترط ان يذهب ٧٠ في المائة من معونتنا الغذائية الى اشد البلدان احتياجاً ، زاعمة انها قد استجابت بكرم لمطالب « الانسانيين » بزيادة المعونة الغذائية من ١ مليار الى ١,٦ مليار دولار .

وفي عام ١٩٧٥ وضع الكونجرس احتجاجاً على سياسات الطغمة العسكرية القمعية حداً مقداره ٢٦ مليون دولار على المعونة الاقتصادية لتشيلي (ما زالت ثاني اكبر كمية تمنحها الولايات المتحدة لأي بلد في امريكا اللاتينية) وقطع المعونة العسكرية تماماً . كان كل ذلك لا يعني الكثير . فمع نهاية السنة ، كان نصيب تشيلي من المعونة الغذائية قد تجاوز ٦٠ مليون دولار .

اننا لا نزعم اننا نملك كل الاجابات بشأن المعونة الغذائية الا ان بعض النقاط قد اصبحت واضحة . اولا لا بد ان يعرف الجياع ان مانحي الغذاء الغربيين لا يمكن ابداً ان يكونوا مصدراً للأمن الغذائي وفي الحقيقة فإن الأمن الغذائي ليس شيئاً يمكن ان يعطي حتى من حكومة اجنبية حسنة النية . والافضل ان تفترض البلدان المتخلفة ان الحكومات الغربية ستستخدم فوائضها الغذائية للمساعدة على توسيع

اسواقها التجارية ولمساعدة تغلغل الشركات الزراعية ولمساندة نفس الانظمة التي تعمل في تعارض مباشر مع السياسات التي يمكن ان تمكن الجوعى من تحرير انفسهم من الجوع . ولكن شيء آخر بمثابة مفاجأة سعيدة .

ثانياً ، لا بد الا يعتقد المواطنون المهتمون ان المعونة هي الطريقة لمساعدة الجياع . فالتركيز على موضوع المعونة الخارجية ـ كم تكون وأي معيار يجب استخدامه ـ يصرف الانتباه عن عملية خلق الجوع ، ويجعلنا ننسى ان التأثير الساحق للغرب على قدرة الناس على ان يصبحوا معتمدين على انفسهم غذائياً لا يأتي من خلال المعونة بل من خلال تغلغل الغرب عسكرياً واقتصادياً ، ومن خلال الشركات في بلدانهم .

اذا لم تكن تستطيع ان تتذكر تماماً ما هو « الجوع » ـ احضر خبيراً دولياً وسوف يخبرك : ان الأمر يتعلق(بمجموعات من السكان ، كانت من قبل ممنوعة بسبب الدخل غير الكافي او لاسباب اخرى ، من ترجمة حاجة كامنة للغذاء الى استهلاك فعلي)؛ ولماذا يكون ذلك امراً سيئاً الى هذا الحد ؟(وان سوء التغذية علاوة على كونه غير مطلوب في ذاته وسبباً رئيسياً للوفاة ، تترتب عليه تكاليف اقتصادية طويلة المدى للأفراد وللاقتصاد).

ج . ن . فوجل
المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة

لقد سمعت .... ان الناس قد يصبحون معتمدين علينا في غذائهم . اعلم ان ذلك لم يكن من المفروض ان يكون خبراً طيباً . لكن بالنسبة لي ، كان خبراً طيباً ، لأن الناس قبل ان يستطيعوا عمل أي شيء يجب ان يأكلوا . واذا كنت تبحث عن طريقة تجعل الناس يستندون عليك ويعتمدون عليك ، بمعنى تعاونهم معك ، فيبدو لي ان الاعتماد الغذائي سيكون رائعاً .

السناتور هيوبرت همفري ، ١٩٥٧

في مناسبة واحدة فقط اتيحت لنا فرصة رؤية المعونة الغذائية تصل الى المحتاجين . فأثناء زيارتنا لمنطقة مجاورة اضيرت بالفيضانات ، رأينا عضواً بمجلس الاتحاد يوزع بسكويت ذرة من علبة مؤرخة بعام ١٩٦٣ ومكتوب عليها « مكتب الدفاع المدني ، وزارة دفاع الولايات المتحدة » . وواضح ان البسكويت قد انتج من اجل المخابيء الامريكية من الغبار الذري في أيام رعب القنبلة . وتردد انه كان في طريقه الى كمبوديا حين سقطت بنوم بنه ، عندها اعيد توجيهه الى بنجلاديش . فتلقى كل قروي قطعة بسكويت قديمة بعض الشيء . ولاحظ عجوز قروي ان(السبب الوحيد انه لم يبع في السوق السوداء هو ان احداً لن يشتريه).

بتسي هارتمان و جيمس بويس
في تقريرهما عن ٩ شهور قضياها في احدى قرى بنجلاديش .



هوامش الباب التاسع

الفصل السادس والعشرون

1. Radha Sinha, *Food and Poverty*: Holmes and Meier, New York, 1976, p. 8.

الفصل السابع والعشرون

1. Howard M. Wachtel, *The New Gnomes: Multinational Banks in the Third World*: Transnational Institute, Washington, D.C.: 1977, p. 11.
2. UNCTAD, *Money and Finance and Transfer of Real Resources for Development*, International Financial Co-operation for Development (Report by the UNCTAD Secretariat, TD/188/Supplement), February 1976, p. 32.
3. 'What one hand giveth . . .', *International Bulletin*, 22 May, 1978, p. 7.
4. UNCTAD, *Debt Problems in the Context of Development* Report by the Secretariat, 1974, pp. 1, 16.
5. Marcel Barang, 'Latest Theories Tested Here,' *Far Eastern Economic Review*, 19 May, 1978: 30.

الفصل الثامن والعشرون

1. Communication from Allison B. Herrick, State Department, Office of Planning and Budget, dated 24 February, 1978.
2. We are greatly appreciative of the paper 'Development vs the World System: A Model Policy Planning Country Study of Peru,' prepared by development consultant Guy Gran, Washington: AID, March 1978. It catalysed for us the discussion here of World Bank appraisal reports.
3. World Bank, *Rural Development: Sector Policy Paper*, Washington, D.C., February 1975, p. 18.
4. Committee on Government Affairs, 'U.S. Participation in the Multilateral Development Banks,' United States Senate, April,

1979, p. 9.

5. Betsy Hartmann and James Boyce, *Bangladesh: Aid to the Needy?* Center for International Policy, Washington D.C., June 1978.
6. Hartmann and Boyce, ibid., p. 7.
7. Per-Arne Stroberg, 'Water and Development: Organizational Aspects of a Tubewell Irrigation Project in Bangladesh,' Dacca, March 1977, pp. 80-81.
8. Hartmann and Boyce, *Aid to the Needy?* p. 7.
9. IDA News Release, no. 76/22, May 24, 1976.
10. Stroberg, 'Water and Development,' p. 82.
11. Interview with Hugh Brammer, FAO, Dacca, 25 January, 1978, conducted by Joseph Collins.
12. Interview with Errik Jansen, Dacca, 26 January, 1978, conducted by Joseph Collins.
13. World Bank, *Rural Development: Sector Policy Paper*, p. 40.
14. Speech by President Robert McNamara to the World Bank Board of Governors, Nairobi, Kenya, 1973.
15. World Bank, *Assault on World Poverty,* Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1975, pp. 106, 118.
16. Ibid., p. 194.
17. Ibid., pp. 154-155.
18. Ibid., pp. 159-160.
19. Hartmann and Boyce, *Aid to the Needy?* p. 75.
20. 'Letter from London,' *Far Eastern Economic Review,* 7, February, 1975.
21. World Bank, *Assault on World Poverty*, p. 143.
22. Ibid., p. 143.
23. World Bank *Annual Report*, 1978, pp. 72-79.
24. World Bank, *Assault on World Poverty,* p. 125.
25. World Bank Annual Report, 1978, p. 28.
26. Uma Lele, *The Design of Rural Development,* A World Bank Research Publication, Johns Hopkins University Press, Baltimore, pp. 204ff.
27. Barry Newman, 'In Indonesia, Attempts by World Bank to Aid Poor Often Go Astray,' *Wall Street Journal,* 19 November, 1977, p. 1.

28. We have received various communications (some anonymous) from Indonesia on the peasants' resistance to the imposition of this World Bank project. One is an internal World Bank document (C18700/J23823/D2168 Annex 1).
29. World Bank internal document (C18700/J23823/D2168), especially pp. 51ff.
30. World Bank, *Assault on World Poverty*, pp. 139-140.
31. Newman, 'In Indonesia.'
32. Cyrus Vance, 'Foreign Assistance and U.S. Foreign Policy,' US Department of State, Office of Public Information, 1 May, 1978, p. 2.
33. World Bank, *Thailand: Appraisal of the National Agricultural Extension Project*, Report no. 1256a-TH, 10 March, 1977.
34. World Bank, *Policy and Operations: The World Bank Group*, September 1974, pp. 12ff.
35. World Bank, *Zaire – Appraisal of the Oil Palm Project.* Report no. 1407-ZR and P-2296-ZR, March 29 and April 3, unpublished. See also Guy Gran, 'Zaire 1978: The Ethical and Intellectual Bankruptcy of the World System,' *Africa Today*, Vol. 25, No. 4, Oct.-Dec., 1978.
36. Ibid.
37. Ibid.
38. World Bank, document cited by Susan George, *How the Other Half Dies*, Penguin, Harmondsworth, 1976, p. 260.
39. Paul Boucher, in the *Guardian*, 12 June, 1975, cited in Susan George, op. cit.
40. 'World Bank Sets $2.9 Billion in Loans to Human Rights Violators for Fiscal Year 1979,' a research study published by Center for International Policy. Washington, D.C., 1978, p. 2.
41. Hon Tom Harkin, 'Human Rights and International Financial Institutions,' *Congressional Record*, 7 September, 1978, p. E4847.
42. World Bank, *Annual Report*, 1978, pp. 26f.
43. Hon Tom Harkin, 'Human Rights and International Financial Institutions,' p. E4848.
44. Geoffrey Barraclough, 'The Struggle for the Third World,' *New York Review of Books*, 9 November, 1978, pp. 47-49.

45. Howard M. Wachtel, *The New Gnomes: Multinational Banks in the Third World* (Washington, D.C.: Transnational Institute, 1977), p. 39.
46. *Manchester Guardian Weekly*, 11 June, 1978.
47. *The Washington Post*, 19, May 1978.
48. Guy Gran, 'Zaire 1978,' a paper presented at 21st Annual Meeting, African Studies Association, 4 November, 1978, unpublished.
49. World Bank, *Annual Report*, 1978, Appendix F, p. 147.

الفصل التاسع والعشرون

1. EEC Background Report 'Food Aid' 11 March, 1978.
2. European Commission COM (76) 452 Final 1976.
3. European Parliament working document 492/77. 19 January, 1978.
4. *Financial Times* 21 February, 1978.
5. *Senegal en Chiffres* Dakar 1976.
6. *Financial Times* 7 January, 1976; 2 March, 1976.
7. European Commission COM (77) 161 final.
8. Study of EEC Food Aid - Institute of Social and Economic Research of Underdeveloped areas - Amsterdam.
9. UN Food Conference document E/conf. 65/3.
10. *Food Aid - a Curate's Egg.* Chris Stevens, Overseas Development Institute, 1979.
11. Report of bottle feeding. Ted Greiner, Cornell University.
12. *The Observer* 27 June, 1976, reporting Dr David Morley (Tropical Pediologist).
13. *Operation Flood - A Study.* National Dairy Development Board, India, 1976.
14. Letter from Chief of News Unit 5 March, 1974.
15. *Sunday Times* 4 January, 1976.
16. Annual Report of National Dairy Development Board 1977/78.
17. Dairy Industries International August 1976.
18. Dairy Industries International November 1974.
19. *Ibid.*
20. *The Times* 6 May, 1977.

21. John McClung, 'Dr Spitzer Views Food Resources as Tool in Defending Nation's System,' *Feedstuffs* 8 December, 1975: 7.
22. Betsy Hartmann and James Boyce, *Bangladesh: Aid to the Needy?* Center for International Policy, Washington, D.C., June, 1978.
23. Donald F. McHenry and Kai Bird, 'Food Bungle in Bangladesh,' *Foreign Policy*, Summer 1977, p. 74.
24. *Bangladesh: Food Policy Review*, World Bank, 12 December, 1977, p. 39.
25. McHenry and Bird, *Food Bungle in Bangladesh.*
26. *Bangladesh: Food Policy Review*, op. cit.
27. Cited by McHenry and Bird, *Food Bungle in Bangladesh*, p. 75.
28. Communication on file Dec. 1977.
29. Cited by McHenry and Bird, *Food Bungle in Bangladesh*, p. 78.
30. Cited in *Far Eastern Economic Review*, 19 May, 1978, p. 35.
31. F. Thomasson Jannuzi and James T. Peach, *Report on the Hierarchy of Interests In Land in Bangladesh* UNSAID, September 1977, p. 88.
32. W. L. Clayton, Assistant Secretary of State, US Congress, House of Representatives, *Hearings on House of Representatives 2211, Bretton Woods Agreement Act*, Committee on Banking and Currency, 79th Congress, 1st Session, 9 March, 1945, pp. 275, 282, cited by Michael Hudson in *Super-Imperialism – The Economic Strategy of American Empire* Holt, Reinhart and Winston, New York, 1972, pp. 92-93.
33. 'U.S. Grain Arsenal,' Latin America and Empire Report, North American Congress on Latin America (NACLA) 9, 7 October 1975, p. 9.
34. Dan Morgan, 'Opening Markets: Program Pushes U.S. Food,' *Washington Post*, 10 March, 1975.
35. Dan Morgan, 'Impact on U.S. Food Heavy on South Korea,' *Washington Post*, 12 March, 1975.
36. North American Congress on Latin America, (NACLA) interview with George Shanklin, Assistant Administrator, Commercial Export Programs, 'U.S. Grain Arsenal,' *NACLA Reports*, October 1975, p. 23.

37. Arthur Mead, 'PL 480 – Humanitarian Effort Helps Develop Markets,' *Foreign Agriculture* (USDA) 13, 26 May, 1975: 29.
38. Dan Morgan 'Self-Interest, Markets Bedevil World Food Aid,' *Washington Post* 5 July, 1975.
39. Kim Changsoo, 'Korean Farmers Betrayed,' *New Asia News* 25 Nov, 1977, Tokyo.
40. Loren Fessler, 'Population and Food Production in South Korea,' *Fieldstaff Reports* XXII, 2, East Asia Series, American University.
41. Morgan, 'Impact on U.S. Food Heavy on South Korea.'
42. Leonard Dudley and Roger Sandilands, 'The Side Effects of Foreign Aid: The Case of P.L. 480 Wheat in Colombia,' *Economic Development and Cultural Change* January 1975: 321.
43. Ibid., pp. 331, 332.
44. Melvin Burke, 'Does "Food for Peace" Assistance Damage the Bolivian Economy?' *Inter-American Economic Affairs* 25 1971: 9, 17.
45. J. S. Mann, 'The Impact of Public Law 480 on Prices and Domestic Supply of Cereals in India,' *Journal of Farm Economics* 49, February 1969: 143.
46. US General Accounting Office, *Disincentives to Agricultural Production in Developing Countries*, Report to the Congress, 26 November, 1975, p. 25.
47. We are grateful to William Ruddell and Roland Bunch for interviews, August 1977, Antigua, Guatemala.
48. Pierre Spitz, 'L'Arme de l'Aide Alimentaire: Les Années d'Apprentissage 1917-1947,' *Critiques de l'Economie Politique* January-March 1974.
49. Pierre Spitz, 'Les aides alimentaires, techniques et culturelles dans la politique agricole des Etats-unis en Inde depuis la défaite du Koumintang.' *'Monde et Developpement'*, no. 4, Paris 1973.
50. Hubert Humphrey, testimony before the Senate Committee on Foreign Relations, 1959.
51. US Aid, *U.S. Overseas Loans and Grants and Obligations from International Organizations: Obligation and Loan Authoriz-*

ations, 1 July, 1945 – 30 June, 1973, Office of Financial Management.

52. *Washington Post*, October 26, 1974, p.7.
53. North American Congress on Latin America, p. 13.
54. Ibid., p. 14.
55. Morgan, 'Impact of U.S. Food on South Korea.'
56. North American Congress on Latin America, p. 14.
57. Editorial, *The New Republic*, 7 December, 1974.



المحتوى

صفحة

صدر في هذه السلسلة

١ ــ الحضارة	تأليف: د. حسين مؤنس
٢ ــ اتجاهات الشعر العربي المعاصر	تأليف: د. إحسان عباس
٣ ــ التفكير العلمي	تأليف: د. فؤاد زكريا
٤ ــ الولايات المتحدة والمشرق العربي	تأليف: د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
٥ ــ العلم ومشكلات الانسان المعاصر	تأليف: زهير الكرمي
٦ ــ الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها	تأليف: د. عزت حجازي
٧ ــ الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية	تأليف: د. محمد عزيز شكري
٨ ــ تراث الاسلام ــ ١	ترجمة د. زهير السمهوري د. شاكر مصطفى مراجعة: د. فؤاد زكريا
٩ ــ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة	تأليف: د. نايف خرما
١٠ ــ جحا العربي	تأليف: د. محمد رجب النجار
١١ ــ تراث الاسلام ــ ٢	ترجمة: د. حسين مؤنس ــ إحسان العمد مراجعة د. فؤاد زكريا
١٢ ــ تراث الاسلام ــ ٣	ترجمة: د. حسين مؤنس ــ إحسان العمد مراجعة د.. فؤاد زكريا
١٣ ــ الملاحة وعلوم البحار عند العرب	تأليف: د. أنور عبدالعليم
١٤ ــ جمالية الفن العربي	تأليف: د. عفيف بهنسي
١٥ ــ الانسان الحائر بين العلم والخرافة	تأليف: د. عبدالمحسن صالح
١٦ ــ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية	تأليف: د. محمود عبدالفضيل
١٧ ــ الكون والثقوب السوداء	اعداد: رؤوف وصفي مراجعة: زهير الكرمي
١٨ ــ الكوميديا والتراجيديا	ترجمة: د. علي أحمد محمود د. علي الراعي مراجعة: د. شوقي السكري

١٩ ــ المخرج في المسرح المعاصر — تأليف : سعد أردش
٢٠ ــ التفكير المستقيم والتفكير الأعوج — تأليف : حسن سعيد الكرمي
مراجعة : صدقي حطاب
٢١ ــ مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي — تأليف : د. محمد علي الفرا
٢٢ ــ البيئة ومشكلاتها — تأليف : رشيد الحمد ــ محمد سعيد صباريني
٢٣ ــ الرق — تأليف : د. عبدالسلام الترمانيني
٢٤ ــ الابداع في الفن والعلم — تأليف : د. حسن أحمد عيسى
٢٥ ــ المسرح في الوطن العربي — تأليف : د. علي الراعي
٢٦ ــ مصر وفلسطين — تأليف : د. عواطف عبدالرحمن
٢٧ ــ العلاج النفسي الحديث — تأليف : د. عبدالستار ابراهيم
٢٨ ــ افريقيا في عصر التحول الاجتماعي — ترجمة : شوقي جلال
٢٩ ــ العرب والتحدي — تأليف : د. محمد عمارة
٣٠ ــ العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة — تأليف : د. عزت قرني
٣١ ــ الموشحات الأندلسية — تأليف : د. محمد زكريا عناني
٣٢ ــ تكنولوجيا السلوك الانساني — ترجمة د. عبدالقادر يوسف
مراجعة : د. رجا الدريني
٣٣ ــ الانسان والثروات المعدنية — تأليف : د. محمد فتحي عوض الله
٣٤ ــ قضايا افريقية — تأليف : د. محمد عبدالغني سعودي
٣٥ ــ تحولات الفكر والسياسة
في الشرق العربي ١٩٣٠ ــ ١٩٧٠ — تأليف : د. محمد جابر الأنصاري
٣٦ ــ الحب في التراث العربي — تأليف : د. محمد حسن عبدالله
٣٧ ــ المساجد — تأليف : د. حسين مؤنس
٣٨ ــ تكنولوجيا الطاقة البديلة — تأليف : سعود يوسف عياش
٣٩ ــ ارتقاء الانسان — ترجمة د. موفق شخاشيرو
مراجعة : زهير الكرمي
د. عبدالعظيم أنيس
٤٠ ــ الرواية الروسية في القرن التاسع عشر — تأليف : د. مكارم الغمري
٤١ ــ الشعر في السودان — تأليف : د. عبده بدوي
٤٢ ــ دور المشروعات العامة في
التنمية الاقتصادية — تأليف : د. علي خليفة الكواري
٤٣ ــ الاسلام في الصين — تأليف : فهمي هويدي

٤٤ ـ اتجاهات نظرية في علم الاجتماع	تأليف : د. عبدالباسط عبدالمعطي
٤٥ ـ حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي	تأليف : د. محمد رجب النجار
٤٦ ـ دعوة الى الموسيقا	تأليف : مايسترو يوسف السيسي
٤٧ ـ فكرة القانون	ترجمة : سليم الصويص مراجعة : سليم بسيسو
٤٨ ـ التنبؤ العلمي ومستقبل الانسان	تأليف : د. عبدالمحسن صالح
٤٩ ـ صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي	تأليف : صلاح الدين حافظ
٥٠ ـ التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي	تأليف : د. محمد عبد السلام
٥١ ـ السينما في الوطن العربي	تأليف : جان الكسان
٥٢ ـ النفط والعلاقات الدولية	تأليف : د. محمد الرميحي
٥٣ ـ البدائية	تحرير : أشلي مونتاغيو ترجمة : د. محمد عصفور
٥٤ ـ الحشرات الناقلة للأمراض	تأليف : د. خليل أبوالحب
٥٥ ـ العالم بعد مائتي عام	تأليف : هيرمان كان وآخرين ترجمة : شوقي جلال
٥٦ ـ الإدمان	تأليف : د. عادل الدمرداش
٥٧ ـ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية	تأليف د. أسامة عبد الرحمن
٥٨ ـ الوجودية	تأليف : جون ماكوري ترجمة : د. إمام عبد الفتاح
٥٩ ـ العرب أمام تحديات التكنولوجيا	تأليف د. انطونيوس كرم
٦٠ ـ الايديولوجية الصهيونية	تأليف د. عبد الوهاب المسيري
٦١ ـ الايديولوجية الصهيونية (القسم الثاني)	تأليف د. عبد الوهاب المسيري
٦٢ ـ حكمة الغرب	تأليف برتراند رسل ترجمة د. فؤاد زكريا
٦٣ ـ الاسلام والاقتصاد	تأليف : د. عبد الهادي علي النجار

المشاركون
في
هذا الكتاب

المؤلفان :

مؤلفا الكتاب بريطانيان وهما السيدة فرنسيس مور لابيه التي اشتغلت بالبحث والكتابة في قضية الغذاء في العالم منذ عام ١٩٦٩ ، وقد ترجم كتابها الرائج « غذاء لكوكب صغير » الى عدة لغات ، ونشرت ايضاً مقالات عدة في مجلات أكاديمية وغير اكاديمية . والثاني هو جوزيف كولينز الذي قام بدراسة خاصة حول الشركات المتعددة الجنسيات وسياسات حكومات العالم الاول في مناطق العالم الثالث . وقد تعاون مع اخرين في تأليف كتاب بعنوان « المدى العالمي : قوة الشركة متعددة الجنسيات » .

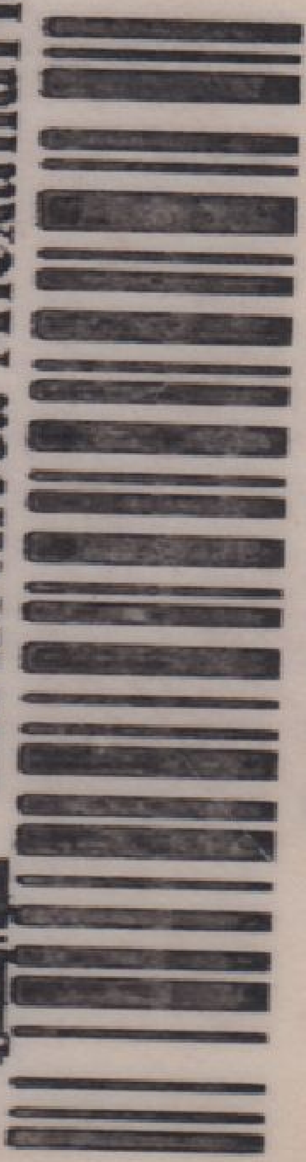
المترجم :

مترجم الكتاب هو الاستاذ احمد حسان ، وهو اديب من مصر نشر عدداً من المقالات والقصص والاشعار في المجلات والصحف المصرية والعربية .

كما صدر له في القاهرة كتاب بعنوان « لوركا : مختارات جديدة » وفي بيروت كتاب بعنوان « المكارثية والمثقفون » وكتاب بعنوان « برتولت بريخت : قصائد ١٩١٣ - ١٩٥٦ » .

سـعر النسخة :

الكويت	٥٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريالات
العـراق	٦٠٠ فلس
الاردن	٥٠٠ فلس
سـوريا	٦ ليرات
لبنان	٥ ليرات
ليبيا	٥٠٠ قرش
المغرب	١٠ دراهم
تونس	دينار واحد
الجزائر	١٠ دنانير
مصـر	٥٠٠ مليم
السودان	٥٠٠ مليم
عمـان	ريال واحد
اليمن الجنوبية	٨٠٠ فلس
اليمن الشمالية	٩ ريالات
البحـرين	٨٠٠ فلس
قطـر	١٠ ريالات
الامارات العربية	١٠ دراهم


Bibliotheca Alexandrina
0461111